



مركز دراسات الوحدة العربية

التنمية المصيّة

من التبعية الى الاعتماد على النفس
في الوطن العربي

الدكتور يوسف صايغ

التنمية المحلية

**من التنمية الى الاعتماد على النفس
في الوطن العربي**

GIFTS 2006
The Swedish Institute
Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية

التنمية المصيّة

**من التبعية الى الاعتماد على النفس
في الوطن العربي**

الدكتور يوسف هاينغ

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات بيتناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاووه» - شارع ليون - ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٦٩١٦٤ - برقية: «معرية»
تلكس: ٣٣١١٤ مارايي . فاكس: ٨٦٥٥٤٨

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى

بيروت، حزيران (يونيو) ١٩٩٢

كَلِمَةُ شُكْرٍ

أُسجِّلُ شكري للمؤسسة العربية المصرفية في المنامة، البحرين، التي قدّمت لي عبر رئيسها ومسؤولها التنفيذي الأول الأستاذ عبد الله السعودي، ومجلس إدارتها، منحة بحثية مكّنتني من التفرغ لإعداد هذا الكتاب، ولما تمتعت به من حرية تامة في كتابته. وهكذا فإنني أتحمل مسؤولية الآراء والأحكام التي يتضمنها الكتاب كاملة.

وبالإضافة، أود أن أشكر معهد أكسفورد لدراسات الطاقة الذي وضع تسهيلات في تصرفي بفضل دعوته لي بصفة «استاذ زائر»^(*) خلال السنة الجامعية ١٩٨٤/١٩٨٥، وكذلك كلية «سانت انطوني» في جامعة أكسفورد التي دعّتي في الوقت عينه لأن أكون «عضواً متقدماً مشاركاً»^(**) فيها. وقد سمحت لي الفرصة التي وفرها كل من المعهد والكلية، والمكتبات الضخمة في عدد من كليات جامعة أكسفورد، بالقيام ببحوث متسعة حول «مقولي» «التبعية» و«الاعتقاد على النفس» اللتين تشكّلان محور اهتمام هذا الكتاب.

بيروت - لبنان

٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٩١

(*) Visiting Scholar .

(**) Senior Associate Member .

اللَّهُمَّ
إِلَى رُوزِ مِرِي

المحتويات

٥	كلمة شكر
٧	الإهداء
١١	مقدمة الطبعة العربية
٢١	مقدمة
٢٧	الفصل الأول : التطلمات التنموية، وإحباطات المسار التنموي
٢٩	مقدمة
٤٣	لماذا ننمي؟
٤٥	لصلحة من ننمي؟
٥٤	أية تنمية نستهدف؟
٦٣	كيف ننمي؟
٧٣	الفصل الثاني : نموذج التبعية : الوعد، والمحدودية، والاستدراكات
٧٥	مقدمة
		خلفية البحث في المقولة:
		نقد في المنظور النيوكلاسيكي، والتحديثي،
٧٩	والماركسي للتنمية
٨٥	مدرسة التبعية: تكوينها ومعاورها المركزية
		مدرسة التبعية في مرمى النقد: هل لا تزال تقدم
١٠١	خطاباً ذا دلالة وفائدة لفهم التخلف والتنمية؟
		نضوج المفاهيم، وتبدل حقائق العالم،
١١٧	والحاجة إلى تعديل النموذج الأساسي للتبعية

١٣٣	: ما هي التنمية بالاعتماد على النفس؟	الفصل الثالث
١٣٥	مقدمة	
١٣٨	مَنْ يتولَّى الانطلاق بالاعتماد على النفس؟	
١٤٥	معنى الاعتماد على النفس	
١٦٣	الانتقال إلى مسار الاعتماد على النفس	
	: أهلية الوطن العربي للتنمية	الفصل الرابع
١٧١	بالاعتماد على النفس: دراسة حالة	
١٧٣	مقدمة	
١٧٦	الكيان السياسي المرجعي: مقاربات بديلة	
١٨٦	معايير الأهلية للتنمية العربية بالاعتماد على النفس	
	أولويات العمل في مسار التنمية العربية	
٢٤٤	بالاعتماد على النفس	
٢٦١	: دينامية التنمية العربية بالاعتماد على النفس وآلياتها	الفصل الخامس
٢٦٣	مقدمة	
٢٦٤	الإطار السياسي والاجتماعي - الاقتصادي	
٢٧٣	دينامية التنمية العربية بالاعتماد على النفس	
٢٧٨	آلية التنمية العربية بالاعتماد على النفس	
٢٩٩	المراجع
٣١٣	فهرس

مَقْدَمَةُ الطَبْعَةِ الْعَرَبِيَّةِ

وضعت هذا الكتاب أصلاً باللغة الانكليزية. وكنت قد انتهيت من اعداد المخطوطة وسَلَّمْتُها لدار «راوتلج» للنشر في لندن/ نيويورك في شهر حزيران/ يونيو عام ١٩٩٠. وقد ظهر الكتاب وبوشر بتوزيعه في منتصف شهر أيار/ مايو ١٩٩١^(١). ثم قمت بترجمته إلى العربية بنفسى بين خريف ١٩٩١ ومطلع شباط/ فبراير ١٩٩٢.

وبسبب الخطورة البالغة للأحداث التي وقعت على كل من الصعيدين الدولي، والعربي/ الاقليمي، منذ إعداد المخطوطة الأصلية في منتصف عام ١٩٩٠، وما أدت وستؤدي إليه تلك الأحداث دون ريب من تساؤلات لدى القارئ حول مدى سلامة الأطروحة المركزية في الكتاب بصدد التنمية عبر الاعتماد العربي الجماعي على النفس والتكامل الاقتصادي في ما بين الأقطار العربية، وحول واقعية الأطروحة في الوضع العربي الراهن، بل وحول سلامتها النظرية والنسقية. . . رأيت من واجبي أن أضح هذه المقدمة للطبعة العربية، متناولاً فيها تساؤلين (أو هاجسين) أساسيين اعتقد أنني سيثاران - ويحق - وموضحاً موقفى منها:

١ - ما هي، بالنسبة إلى الوطن العربي، دلالة انهيار النظام الشيوعي (أو الاشتراكي) في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية بين إعداد المخطوطة الأصلية وصدر الطبعة الأولى باللغة الانكليزية، وبين إعداد هذه الترجمة للكتاب، انهياراً شمل النظام كنسق فكري تجريدي، وككيان سياسي واقتصادي مؤسساته وهيكلاته وآلياته؟ وما هي دلالة تبني البلدان الشيوعية الأوروبية لنسق سياسي/ ليبرالي يأخذ بالديمقراطية ويمتزم الحريات الأساسية، واقتصادي/ رأسمالي يأخذ بقيم ومبادئ وآليات اقتصاد السوق، بدلاً عن نظام تلك البلدان

(١) عنوان الكتاب بالانكليزية هو: Yusif A. Sayigh, *Elusive Development: From Dependence to Self-Reliance in the Arab Region* (London; New York: Routledge and Kegan Paul, 1991).

النهار، في عملية إحلال شملت، على السواء، النسق الفكري التجريدي والتطبيقي للبرالية الغربية، ونسق اقتصاد السوق، والعمل على تجسيد هذين النسقين في المؤسسات والميكانيكيات والآليات السياسية والاقتصادية كما نشاهد هذه في المجتمعات الغربية؟

٢ - وفي ضوء الأحداث العسكرية/ السياسية/ الاقتصادية في المشرق العربي التي امتدت بين احتلال العراق للكويت في الثاني من آب/ اغسطس عام ١٩٩٠، وانتهاء العمليات العسكرية التي قامت بها «الدول المتحالفة» بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع شهر آذار/ مارس ١٩٩١ بخروج القوات العراقية من الكويت، التي أدت إلى تداعيات ونتائج عسكرية/ سياسية/ اقتصادية/ ثقافية ذات خطورة بالغة لحاضر الوطن العربي لمستقبله في المدى المنظور، تكشف قسم منها حتى الآن في المشرق العربي وامتداداً إلى المغرب العربي، ولكنها تنذر بالمزيد من الويلات والانهيارات العربية، ومن التحولات السلبية في شتى المجالات - في ضوء تلك الأحداث التي اعتبرناها منطلقاً للتساؤل الحالي، ما هي مصداقية النموذج الأساسي للتبعية^(٢) (الذي يتناوله الكتاب بقدر من التفصيل) كأداة تفسير للتخلف في السياق العربي الحالي؟ وإذا كان نموذج التبعية لا يزال صالحاً لتفسير قسم كبير من التخلف، إلى جانب العوامل الداخلية الذاتية الفاعلة، فما هي امكانية تبني الوطن العربي لاستراتيجية الاعتماد على النفس (خاصة على المستوى الجماعي) في المشروع الانمائي على المستويين القطري والقومي، كملاصق مضاد فعال للتبعية؟ وهل لا يزال من الجائز والمبرر أن تطرح هذه الاستراتيجية كأداة صالحة وملائمة وواقعية في إطار الوضع العربي الراهن حيث ازداد الوطن العربي تشرداً ووهناً وحرية وهلعاً، وتردداً في وجه التحديات السياسية والاقتصادية من خارجية وداخلية، عما كان عليه في عقد السبعينيات؟ بعبارة أخرى، هل تقادمت أطروحة ومحتوى هذا الكتاب وهو لا يزال بعد في السنة الأولى من صدوره بالانكليزية، ولا يزال حبر طبعته العربية طرياً لم يجف بعد؟

١ - بالنسبة إلى التساؤل الأول

لن يكون بمقدوري في حدود ما يتيح هذه المقدمة من اتساع أن أتناول جميع جوانب دلالة انهيار النظام الشيوعي/ الاشتراكي، كما جرى تحديد «النظام» في نص التساؤل. ولهذا فسأقصر ملاحظاتي على تلك الجوانب التي تتصل بالفكر السياسي والاقتصادي لدى المفكرين العرب في تناوله للنسقين السياسي والاقتصادي، وبالميكانيكيات التي تتأثر (أو ستأثر) بالانهيار، وبالممارسات الرسمية (والشعبية) التي لا بد أن تعكس - إلى مدى كبير أو ضئيل - أثر التطورات الجديدة في بلدان أوروبا الشيوعية سابقاً بالنسبة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. على أنني، في كل ذلك، سأعتمد إلى تقليد رسام «الكاريكاتور» إذ يركز على ملمح ما في وجه ما فيبرزه على حساب الملامح الأخرى التي قد يتجاهلها أو يوليها قدراً

(٢) بمعنى: The Dependency Paradigm.

ضئيلاً من الاهتمام. أي أن غرضي ليس محاولة تقديم توصيف وتحليل شمولي لجوانب الانبهار وأثاره، وإنما محاولة إبراز بعضها مما يتصل بالتحليلات والتوجهات والمواقف العربية لدى الفرقاء الأساسيين المعنيين.

يبدو لي في ما يتخص بالفكر السياسي والاقتصادي لدى المفكرين العرب في تناوله لكل من النسقين السياسي والاقتصادي المنهاريين، أنه في قسم غير يسير منه تسرع (ولا أقول اسرع) في الانتقال، بمقدار مئة وثلاثين درجة، من التنغي بالنسق الاشتراكي (فلسفة، ومبادئ، وأهدافاً وهيكلية وآليات) إلى تعداد وتوصيف عوراته دون تحفظ، وبذلك محوياً التنغي ليتوجه صوب النسق الليبرالي الرأسمالي. ويبدو لي أن وراء هذا الانتقال الحاد قدراً كبيراً من الخلط بين فلسفة الاشتراكية ومبادئها وأهدافها من جهة، وهيكلية وآلياتها وممارساتها كما شهدناها في بلدان أوروبا الاشتراكية من جهة أخرى. فالقيم الإنسانية (المتجسدة في مبادئ اقتصادية واجتماعية) التي يقوم عليها النسق الاشتراكي - كاستهداف العدالة في الفرص بين المواطنين والرعاية الاجتماعية وما إليها - هي من أبرز هموم وهواجس الفكر الاشتراكي الأصيل، ولكنها ليست من هموم وهواجس الفكر الرأسمالي في أصوله ومنطلقاته التي وضعها الاقتصاديون الكلاسيكيون والكلاسيكيون - المحدثون. وما نراه من اهتمامات إنسانية اجتماعية ومن ديمقراطية وحرية في البلدان الرأسمالية إنما هو «تطعيم» لشجرة النسق الرأسمالي، نتيجة أجيال عديدة من الصراع في مجتمعات تلك البلدان وبعد معاناة قاسية للفقراء والضعفاء فيها.

لا بد من الاعتراف هنا أن الهيكليات والآليات التي عرفناها في البلدان الاشتراكية الأوروبية، لم نخدم القيم الإنسانية التي نحن بصددتها إلا في مجال محدود هو محاولة توفير العدالة في توزيع الفرص والثروة والدخل، وبالعكس فإنما خنقت الديمقراطية (مهما كانت الصيغة المستخدمة معياراً لها) والحريات الأساسية. على أن هذا القصور الفاضح في تجسيد القيم الإنسانية كما نراها في الفكر الاشتراكي الأصيل كان بسبب الانحراف عن القيم الإنسانية الأصلية وتبني هيكليات وآليات وممارسات كانت أقدر على إخضاع المواطنين للكبت والحرمان منها على خدمة مصالحهم الاقتصادية وحقوقهم الإنسانية.

هنا يصح التساؤل: هل كان مقدور البلدان الاشتراكية أن تظهر نفسها من العيوب والعلل والخطايا التي أضعفت النسق الاشتراكي الممارس وعرضته في النهاية لنزول أي إلى انبهاره بسرعة كان يصعب تصورها قبلاً؟ أو أن تلك العيوب والعلل والخطايا جزء عضوي من الفلسفة والمبادئ والقيم الاشتراكية، لا يمكن الخلاص منه؟ هنا أجد نفسي أمام جواب شخصي في شقين. الشق الأول أنه كان بإمكان السلطات الاشتراكية، لو توفر لها الفهم الوافي والبصيرة النافذة والاحساس المرفه بفلسفة النسق الاشتراكي ومبادئه وقيمه الأصلية، مع الاهتمام بترجمة الفلسفة والمبادئ إلى واقع معاش، أن توفر الوفاة من العيوب والعلل في المجال الاقتصادي تحديداً، دون الخروج على المبادئ الأساسية للاشتراكية، وذلك بإفصاح مجال واسع للمبادرة الاقتصادية الفردية وتمكينها من الانطلاق الغامتي بفضل «حلحلة» (أو

نرخية) التشدد بل التعصّب في ثلاثة من جوانب آلية النظام الاقتصادي، عبر:

(أ) عدم تمكك الدولة لوسائل الانتاج إلا تلك التي تتحكم بالسلع والخدمات الحيوية والاستراتيجية، مما لا يحسن بالمجتمع تسليمه للقطاع الخاص من خلال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. فملكية الدولة في ذاتها لا تعني ملكية المجتمع لوسائل الانتاج إذا كانت الأولى متسمة بالاستئثار وجامدة في أساليبها ومفرطة في بيروقراطيتها - وهي غالباً ما تكون. كما أن ملكية المجتمع يمكن أن تتحقق عبر توسيع القاعدة الشعبية لامتلاك وسائل الانتاج بفضل الصيغ التعاونية أو الشركات المساهمة التي يتحدد ما يُسمح للفرد الواحد أن يمتلكه فيها، بحيث يحافظ على مبدأ اتساع قاعدة الملكية؛

(ب) الاكتفاء بتخطيط استرشادي أو تأشير، وقصره على القطاعات والأنشطة الحيوية للمجتمع، وبالتالي التخلص من القفص الحديدي الذي مثله التخطيط المركزي الصارم والشمولي، ومركزية جميع القرارات الاقتصادية في الأجهزة الحكومية، وبالتالي التحكم بعوامل الانتاج وأسعارها وبالسلع والخدمات المنتجة وأسعارها؛

(ج) إفساح المجال للربحية في القطاع الخاص وجعلها معياراً لحسن الأداء في نشاط القطاع العام. ولم يكن لثل هذه «الحلحلة» أن تعتبر مرطقة خطيرة في النسق الاشتراكي في صيغته الأصلية.

أما الشق الثاني في الجواب فيتصل بالحريات الأساسية والديمقراطية. ولإني أرى في هذا الصدد أن تبني السلطات الاشتراكية للهيكلية والآليات والمؤسسات التي أدت الاقتصاد وبشكل خطير، جعل من غير المنطقي في نظر تلك السلطات إفساح المجال للحريات والديمقراطية. ذلك أن السلطات كانت تخشى ألا تلتقي إرادة المواطنين - لو أتيحت لهم الخيار السياسي والاقتصادي الحر - حول تمكك الدولة للقسم الأعظم من وسائل الانتاج؛ والتخطيط المركزي الشمولي الصارم، والسيطرة شبه التامة للقطاع العام على حساب القطاع الخاص بشكل شبه كلي؛ وغياب حافز الربحية عن دينامية النشاط الاقتصادي. ونستطيع أن نضيف أن الحشية التي أشرت إليها لتؤي أدت إلى «تأجيل» اتاحة الفرصة للمواطنين لممارسة الديمقراطية السياسية ذات القاعدة الواسعة بحرية حقيقية، وبالفرض بأن اتاحة «الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية» شرط مسبق ضروري لتمكين المواطنين لاحقاً من القدرة على ممارسة الديمقراطية السياسية الطليقة. على أن «التأجيل» امتد سبعة عقود من الزمن، فلما أتيحت الفرصة تفجر الوضع والنظام... والاتحاد السوفياتي نفسه كدولة. ذلك أن التأجيل تخطى فترة «التأجيل» المعقولة والمقبولة لممارسة الديمقراطية السياسية، فأصبح واضحاً أنه إلغاء لها لا تأجيل.

دلالة ما جئت على ذكره حول النسقين المتضالين بالنسبة إلى الفكر العربي في تناوله لها، أن المفكرين العرب مدعوون للتبصر المتأني في طبيعة الدروس التي يمكن استخلاصها مما حدث من تحولات نسقية، وما توجي به من توجهات ومواقف بالنسبة إلى المجتمع العربي،

سياً واجتماعياً واقتصادياً. ذلك أنهم مدعوون بحكم وظيفتهم، وبالتالي مسؤوليتهم الفكرية أن يقودوا عملية التحليل والاستنتاج والتوعية بصراحة وشجاعة. وإذا كان لا يجوز «رمي الطفل من النافذة مع ماء الحمام» (كما يقول المثل) أي لا يجوز إنكار مواطن الخلل والفشل في النظام الاشتراكي كما مورس وشوهدت نتائجه، كذلك لا يجوز التكرار لقيم الاشتراكية (أو على الأقل للقيم التقدمية) بالنسبة إلى العدالة واستهداف الخير العام وتوفير الفرص لجميع المواطنين. وبالمقابل، إذا كان لا يجوز إنكار قدرة النسق الرأسمالي على إحداث نمو اقتصادي مرموق، فكذلك لا يجوز تجاهل أن هذا النمو يتحقق مع تكلفة اجتماعية مرتفعة، وهدر للموارد، وتباين واسع في نمط توزيع الثروة والدخل لا يمكن لتباين المواهب الانسانية الفردية أن يبرره، ومع تركيز مفرط على الربحية كمفتاح لديناميته على حساب الاعتبارات الاجتماعية. إذن، فالفكر العربي مدعو لصياغة تمازج نسقي قابل للحياة عبر تطعيم كل من النسقين بفضايا النسق الآخر وتمكين كل منهما من تحاشي عيوب الآخر الخطيرة. والنسق المقصود هو ما يتناه هذا الكتاب ويعطيه تسمية «نسق قومي - تقدمي».

أما لجهة الميكانيكيات والآليات والممارسات العربية، التي تأثرت (أو ستأثر) بانهار النسق الاشتراكي، فلعلة أصبح واضحاً أن التخطيط مثلاً، فكرة ومنهجية وآلية، أصبح موضع تساؤل في خضم السباق الرسمي والشعبي للتحريب باقتصاد السوق، فكرة ومنهجية وآلية مع «رمي الطفل - التخطيط - من النافذة مع ماء الحمام». كذلك أصبح واضحاً أن قوى السوق - وهي ليست «اليد الخفية» (كما رأى آدم سميث) في الحقيقة وإنما هي رجال أعمال من لحم ودم ومجموعات أعمال وشركات إلى آخره، تستمر دون ريب أنها حصلت بعد التحول النسقي في البلدان الاشتراكية، على اجازة غير محدودة بالنسبة إلى تكوين سلّة الانتاج وتسيير السلع والخدمات - سواء أكانت مدخلات في الانتاج أو مخرجات منه. وأنا اعترف بالتأكيد أن العرض والطلب يفعلان بقوة في تقرير ما يتم انتاجه ومستوى أسعاره، إلا أنها ليسا «لاشخصيين»، ولا يتحركان بقدر مطلق من الحرية، وإنما هما يخضعان بدورهما لقرارات يضعها بشر ذوو مصالح شخصية، يستطيعون بفضلها التحكم بما يُنتج وبحجم العرض إلى مدى لا يجوز تجاهله، وكذلك بتوجهات الطلب وبحجمه عبر وسائل الاعلام والترويج والتشويق والتسويق وسياسات التسعير. وهنا أيضاً تظهر أهمية دور الفكر العربي في اقتراح ضوابط عليا ودينا من شأنها أن تسمح برعاية الخير العام دون قتل المبادرة الفردية. فهناك، لا ريب، واجب ملغ في إيجاد تمازج سليم من الحوافز الاقتصادية (في كل من القطاعين الخاص والعام) من جهة، والضوابط الاجتماعية من جهة أخرى. وفي هذا تحدٍ خطير للفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العربي.

ثمة مجال ثانٍ للفكر الاقتصادي العربي ليبارس فيه تحليلاً مستقلاً هو مرور وجود القطاع العام ودوره. فالنزوع إلى «التحول إلى القطاع الخاص»^٣ الذي أخذ يتجلى منذ عدة

(٣) بمعنى : Privatization.

سنوات، حصل على دفعة قوية بفضل انجبار النظام الشيوعي الذي كان القطاع العام مسيطراً فيه. وبينما نرى حملات متتالية الشدة ضد هذا القطاع وتبشيراً بنفس الشدة بالتحويل إلى القطاع الخاص. وفيما أرى أن هذا الأخير أغمط حقه وتمشت أهمية إسهامه في الإنماء في العقود القليلة الماضية، وجرى بالمقابل توسيع وتضخيم موقع القطاع العام وأهمية إسهامه، إلا أنني كذلك أرى أن الداعين إلى التحوّل كلياً صوب القطاع الخاص بحجة أنه غير مبدد للموارد، وأنه أكثر كفاءة من نظيره العام، يتجاهلون حقيقتين: الأولى أن القطاع الخاص أيضاً فيه جزر كثيرة وكبيرة من عدم الكفاءة والفساد وتبديد الموارد. ولست بحاجة هنا إلى التذكير إلا بمثال واحد، هو افلاس شبكة المؤسسات الأمريكية المعروفة باسم «مصارف أو مؤسسات الإذخار والتسليف» وظهر فجوة بين الموجودات والمطلوبات الكلية للشبكة قدرها التراكمي هو ٥٠٠ مليار (أي ٥٠٠ ألف مليون) دولار أمريكي. والشبكة هذه تقع في القطاع الخاص. وستقوم الحكومة الأمريكية على مدى أعوام طويلة بتعويض المدخرين المودعين^(٤). ويقول المصدر المشار إليه في الهامش أدناه إن سبب العجز أو الفجوة ليس عدم الكفاءة فحسب: إنه بالأولى الفساد على مستويات سياسية رفيعة، مما يشكل في رأي الصحيفة «فضيحة تاريخية». أما بالنسبة إلى الكفاءة فهناك جزر من الكفاءة المرموقة في أداء مؤسسات القطاع العام. ولا ننسى أن ضعف الكفاءة يعكس ضعف كفاءة الإدارة الحكومية بشكل عام، لا القطاع بذاته بالضرورة.

أخيراً، في سياق التساؤل الأول، أسجل أمرين، أولهما اعترافي بأن هناك جانباً خيراً في تداعيات الأحداث التي نحن بصدها: إنه بروز قضايا الديمقراطية (أو المشاركة السياسية الشعبية) والحريات الأساسية وحقوق الإنسان على نطاق واسع. ويحيى هذا البروز كما نشهده في البلدان الاشتراكية في وقت ارتفعت فيه نبرة المطالبة العربية الشعبية بالقضايا المشار إليها. ولا ريب أن «المناهج العالمي المؤاتي» على الأقل لفظياً - للديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته، سيمطي النبرة العربية دعماً وفاعلية، خاصة مع ظهور مؤشرات هنا وهناك على شيء من ازدياد التحسّن الرسمي بموجبات افصاح المجال للديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

غير أنه، مع ما ذكرته لتوّي بالنسبة إلى المناخ العالمي المؤاتي، لا يفوتني أن أسجل في المقام الثاني أن الدول الغربية - خاصة الولايات المتحدة - التي تتباهى بتأييدها مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته، وتربط مساعداتها ورعايتها لدول العالم الثالث بالالتزام هذه الأخيرة بالمبادئ المشار إليها، تمنح مساعداتها ورعايتها لكثير من البلدان التي تغفل تلك المبادئ بشكل مكشوف، أو على الأقل تنكّر لها، من إسرائيل إلى كوريا الجنوبية وإلى دكتاتوريات أمريكا اللاتينية، دون أن ننسى بعض الأقطار العربية المؤهلة لأن تضاف في هذا السياق.

٢ - بالنسبة إلى التساؤل الثاني

التساؤل الحالي هو في الواقع مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تقع كلها في حيز الانغماء. ولنبداً «بنموذج» التبعية: هل لا يزال المفكر العربي يجرؤ على مجرد استخدام مصطلح «التبعية» بعد أن أصبح في رأي البعض متقاعساً، ولا مكان له في سياق تطور الأحداث والتحول النسقي وسيطرة المفاهيم والمناهج والسياسات الاقتصادية الأمريكية القائلة بفضائل اقتصاد السوق والاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي سبيلاً وحيداً للنمو والازدهار؟ فالقول بوجود تبعية قاسية تعانيتها «دول التخوم» في تعاملها مع «دول المركز» أصبح غير مقبول «وغير لائق» في المحافل الوطنية والدولية، لأنه يعني استخدام أفكار ومفاهيم ومصطلحات أصبحت «خارج الزم» المسيطر حالياً. ثم إن المصطلح يعتبر من مخلفات اللغة الماركسية أو الماركسية - المحدثة، أو على الأقل اللغة التقدمية، التي أصبحت لغة غير مستحبة. ثم هي غير مستحبة كذلك (عدا اقترانها بالفكر التقدمي) لأن مضمونها يعتبر غير سليم تاريخياً وتحليلياً على أساس أن التنمية لا يمكن أن تتم إلا في إطار التعاون مع البلدان الرأسمالية وعبر التطور الرأسمالي وبالاندماج في النظام الرأسمالي العالمي.

هنا أجد حاجة للتمييز بين التطور الرأسمالي بالمعنى الاقتصادي والفني أو التقني أي التراكم الرأسمالي عبر تكوين رأس المال الثابت - وهذا التطور ضرورة أساسية للتنمية منذ فجر التاريخ وسيظل كذلك - وبين التطور الرأسمالي بمعنى التحولات الاجتماعية والسياسية المرافقة للمعنى الأول، بالنسبة إلى علاقات الإنتاج، والضغط التي تحمل الدول الرأسمالية على التوسع الجغرافي سعياً وراء المواد الأولية والأسواق، وما يعنيه تطور علاقات الإنتاج والتزوع إلى التوسع الجغرافي بالنسبة إلى الطبقات العاملة والبلدان التي تقع ضحية التوسع على التوالي. إذن، فإن السعي إلى التنمية عبر التطور الرأسمالي بالمعنى الأول أمر لا بد منه ولا يرفضه أي اقتصاد أو مجتمع. أما التطور الرأسمالي بالمعنى الثاني فهو موضع حذر وخشية لدى كثير من بلدان العالم الثالث. فازدياد قوة النظام الرأسمالي واتساع مدى عمل آلياته (خاصة الشركات العملاقة المتعدية للجنسية)، وتشابك وتضافر عمل وسائله السياسية والاقتصادية، وبالتالي ازدياد ضغوطه على بلدان العالم الثالث، يجعل من المبرر القول إننا قد نكون على أبواب مرحلة جديدة من التبعية أشد خطورة من المرحلة التي نشأت مع التوسع الرأسمالي والاستعمار، وإن اختلفت صيغ السيطرة الرأسمالية. وإذن، فإن مقولة التبعية لا تزال مبررة وصالحة للاستخدام.

فإذا كانت التبعية لا تزال تشكل قيداً حديدياً للبلدان التابعة، فإن استراتيجية الاعتماد على النفس بالمقابل تشكل أداة لكسر القيد وفتح ثغرة فيه تتيح المجال للتدرج في مسار التنمية المستقلة إلى المدى الممكن والمقبول. غير أننا نتساءل: هل أن تبني هذه الاستراتيجية في الوضع العربي الراهن يجوز توقعه، خاصة أن الكتاب يشدد على الاعتماد الجماعي على النفس، أي على مستوى الوطن العربي بأكمله أو على الأقل على مستوى مجموعة ما من أقطاره (والكتاب يجد مجموعة كهذه تحت تسمية «نواة الاعتماد على النفس»)، حيث تلعب

الخلافات في ما بين الأقطار العربية دوراً معطلاً للاعتداج الجماعي دون ريب؟ وكما برز في الكتاب، خاصة في المنظومة جدول رقم (٤ - ٤) التي يتم فيها تقييم مدى توفر أو إرضاء كل من «معايير الأهلية» السبعة (وهي معايير نقيس بموجبها قدرة الأقطار العربية على تبني استراتيجية الاعتماد على النفس)، فها من قطر عربي بمفرده يستطيع النهوض بالعملية الانمائية بالاعتداج القطري على النفس. ثم إن جميع الأقطار تعاني عدم توفر أو إرضاء المعيار السابع (وهو وجود قيادة سياسية ذات توجه انمائي منطلق من الاعتماد على النفس)، أي أنها جميعاً تعاني عدم ملائمة العامل السياسي لاستهداف تنمية من النوع الموصوف لتوه. وإذن، فإن الوضع السياسي الراهن لا يوفر الأطار والمتناخ اللاتمين للاعتداج الجماعي على النفس (كملاخ مضاد للتبعية). فإذا أضفنا إلى هذا الاستنتاج السليم أن ما من قطر بمفرده يستطيع تحقيق التحرر من التبعية والسير في عملية تنمية مرضية حسب مواصفات الكتاب، نصبح أمام طريق مسدود.

هنا ينشأ لب التساؤل الثاني حول مصداقية أطروحة الكتاب وملاءمتها في جانبها: بالنسبة إلى استمرار اعتبار التبعية عاملاً معطلاً للتنمية الحقيقية في الوقت الراهن إذ أصبحت الإشارة إلى التبعية في ذاتها تخضع للابتزاز والارهاب الفكري، وبالنسبة إلى التبشير بالاعتداج الجماعي على النفس كملاخ مضاد للتبعية، في وقت يكاد مسؤولو بعض الأقطار العربية لا يحسون البعض الآخر خلال اجتماعات مختلف المجالس الوزارية تحت مظلة جامعة الدول العربية؟ وأعترف فوراً بأن الجانب الثاني من التساؤل حق غمماً. ولو كنت أطلع إلى الوضع الراهن في مطلع التسعينات على اعتبار أنه سيظل مسيطراً في المستقبل المنظور، لفقدت الأمل بإمكانية العمل الجماعي (أو المشترك) العربي كلياً، من اقتصادي وسواء. أما الجانب الأول من التساؤل فاعتقد أنه لن يظل فاعلاً إلى مدى طويل. فردّ الفعل الحالي للتحويل النسقي لا يمكن أن يظل دون قيد ملحموس من التعديل، ولا بد أن يعود ذلك الجزء من الفكر الاقتصادي الذي هرع إلى تبني واللغة الجديدة التي أسقطت منها كلمة «التبعية»، إلى الفاء نظرة ثانية فاحصة على النظام الاقتصادي العالمي ليكتشف أن التبعية لا تزال تحط بثقلها على مصائر شعوب العالم الثالث.

يبقى، إذن، أن ههنا الأساسي هو مدى جواز توقع حدوث تبدل في الوضع العربي يسمح بأن يصبح التعاون العربي حقيقة فاعلة تسمح ببلورها بإمكان ممارسة اعتداج عربي جماعي على النفس. هنا أختتم هذه المقدمة لتسجيل فعل إيمان بأنه لا يعقل أن يظل العرب غافلين عما يعنيه التشردم والتباعد بين أقطارهم - فيما لو استمر طويلاً - من أخطار مصيرية، بل من كوارث مصيرية على أقطارهم فرادى وعلى الوطن العربي ككل. فإذا توفر هذا الإدراك يصبح ميسوراً أن يتوفر الإدراك الثاني الذي ينطلق منه ومؤداه أن التعاون والتكامل والعمل الجماعي يضمن مردودات سياسية واقتصادية ضخمة للأقطار فرادى وللوطن العربي ككل. وإذا جاز لي أن أقول ذلك، فلاني أحيل القارئ على الفقرة الأخيرة من الكتاب حيث يجد

الأساس الذي أبقى عليه فعل الايمان الذي ختمت به هذه المقدمة. ولعل القارىء بعد ما أوردته من توضيح في المقدمة الحالية للطبعة العربية، يرى أن الكتاب لم يتقدم إطلاقاً، وأن الخطاب الذي يتضمنه ما زال «في وقته ومكانه» الملائمين.

يوسف صايغ

تونس، شباط / فبراير ١٩٩٢

مُقَدِّمَة

تملّكتني رغبة قوية منذ بضع سنوات أن أكتب كتاباً كهذا، عندما تبيّن ابتداء من عام ١٩٨٢ أن صناعة النفط العربية كانت تتجه نحو أزمة عميقة ستمتد لعدة سنوات. وكان يبدو أن الأزمة كانت ستأخذ شكل انكماش حاد في الطلب العالمي على النفط العربي الخام، وكان سينجم عنها تقلص كبير في الصادرات النفطية وهبوط في أسعار النفط وفي العائدات التي تجنيها البلدان العربية المصدّرة للنفط. وعندما تكشفت خسارة هذه البلدان بحلول عام ١٩٨٥ لما يزيد على نصف العائدات عما كانت عليه في عام ١٩٨٠ لم يكن هذا مصدر قلق وأسى لمصدّري النفط فحسب وإنما كان كذلك للبلدان العربية الأخرى أيضاً، نظراً لتداعيات الأزمة المتسعة انطلاقاً من البلدان المصدرة، وامتداداً إلى الاقتصاد العربي في مجمله.

إلا أن المفارقة كانت في أن الرغبة في وضع كتاب كهذا لم تحركها الأزمة، وإنما بالأولى حركتها البجوحة المتفجرة بفضل ارتفاع أسعار النفط وتزايد صادراته خلال الحقبة النفطية ١٩٧٣ - ١٩٨٢ التي سبقت نشوء الأزمة وتفاقمها. ولم يكن هذا لمجرد أنني قمت بتقييم طبيعة الأزمة ودلالاتها بشكل يختلف جذرياً عن التقييم المسيطر بشكل عام في الأوساط العربية الرسمية، كما في أوساط المفاوضين والتجار والوسطاء، الذين فتحت البجوحة النفطية لهم أبواب الرخاء المالي واسعة، وفي كثير من الحالات مكّنتهم من ثروات خيالية، وإنما في الأساس لأنني تبنت نقياً مختلفاً لطبيعة البجوحة ذاتها. فقد كان لهذه البجوحة في رأيي جوانب مظلمة وكثيفة تتطلب وإلحاحاً تفحصاً دقيقاً ومسؤولاً.

كانت هذه الجوانب تشمل: الإفراط غير المسؤول في إنتاج النفط الخام الذي هو مورد ثمين جداً واستنفاده؛ تدفق الأموال بفرقة وسهولة، وما نجم عنه من فراق - إن لم نقل طلاق - بين الجهد والمردود، وكذلك من أذى «لخلفية العمل»^(١)؛ سوء اتفاق الموارد المالية

(١) بمعنى: Work Ethic.

بشكل فاضح بالنسبة إلى الاستهلاك، كما إلى الاستثمار في القطاعين العام والخاص على السواء؛ وكمحصلة لكل هذا انطلاق ما رُوي أنه عملية المائتة ثبت بوضوح أنها في بعض جوانبها كانت مشوّهة وذات توجيه خاطيء، إذ شكّلت جيوباً متباعدة من النمو الذي لم يكن بالإمكان الحفاظ على مستواه إلا بسبب تدفق العائدات النفطية الضخمة وأثناء تدفقها. وغني عن البيان أن هذه العائدات لم تتولد من مورد متجدد، وإنما كانت مجرد حصيد مبيع أصول أو موجودات نادرة بدلاً من أن تكون دخلاً يتولد من نشاط ذاتي التجدد ويمكن الحفاظ عليه. وفوق هذا كله، فإن البحبوحة النفطية ولدت نظرة تقوم على خطأ خطير ماله أن المال والتدفق الكثيف للسلع والخدمات المستوردة يمكنها معاً أن «يتساعا» التنمية والأمن الوطني على السواء - وهي نظرة كانت بالتأكيد ضمنية، إن لم يصرّح بها بوضوح.

وهكذا تشير الفقرات السابقة إلى السبب الذي جعل البحبوحة تقض نقاط الضعف الأساسية في المنظور السائد لعملية التنمية العربية، أساساً لأن البحبوحة كانت بطبيعتها، لو أحسن استخدامها، وأعدة إلى مدى بعيد. بالمقابل فإن الأزمة جاءت تؤكد نقاط الضعف، وإلى ذلك المدى فإن وقعها على عملية التنمية لم يتضمن أية مفاجأة.

أعترف هنا أن ما أبديته من رأي لتوّي بالنسبة إلى الجوانب المظلمة من البحبوحة النفطية يشكل نقداً ساخراً لتلك الجوانب بشكل متعمّد، وذلك من أجل إبراز وتأكيد «التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية» (كما أسميت الجوانب المذكورة في بحث قدمته في مؤتمر الطاقة العربية الأول عام ١٩٧٩)^(١). لا شك أن التطورات التي أدت إلى البحبوحة النفطية ولدت عدداً من المزايا والفوائد للبلدان المصدرة للنفط، وكذلك في بقية البلدان العربية، في الحقل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وقد جاءت أيضاً ببعض الفوائد للاقتصاد العالمي ككل. وفي هذا السياق أشير إلى بلورة الإدراك للحاجة إلى الانضباط في استخدام الطاقة، وإلحاح عملية التفتيش عن مصادر بديلة للطاقة وتطويرها، وتكثيف التجارة العالمية، وأخيراً لا آخر تدفق موارد مالية ذات شأن من بلدان النفط العربية إلى عدد من بلدان العالم الثالث المعوزة.

عل أن هذه المجموعة من المكاسب الانمائية لم تنجح في كبت التساؤلات الخطيرة التي كانت تدور في فكري بالنسبة إلى نوعية «التنمية» التي حركتها دينامية الفورة النفطية وتوجهاتها ودلائنها والقدرة على استمراريتها. وإذ أقول هذا فإنني لا أنفي أثر السعي النشط نحو التنمية، فقد كان هذا الأثر يشاهد في زخم حركة البناء والعمران، وإقامة الكثير من المصانع ضمن إطار من قاعدة صناعية تأخذ بالاتساع، والتوسع والتحسين النوعي في النقل والمواصلات، والتطور السريع في بني وتسهيلات القطاع المصرفي والبنية التحتية والمرافق

Yusif A. Sayigh, «The Social Cost of Oil Revenues», paper presented at: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), *Energy in the Arab World*, proceedings of the first Arab Energy Conference, held in Abu Dhabi, 4-8 March 1979, 4 vols. (Kuwait: OAPEC Information Department, 1980), vol. 1.

العامة، وفوق هذا كله في تحسن مستوى المعيشة العام واتساع خدمات التربة والصحة. إلا أنه بالرغم من كل ذلك فإن الانجاز الائتماني الذي تحقق خلال عقود من الاستقلال السياسي قبل الثورة النفطية، وبالأولى خلال حقبة الثورة النفطية نفسها، ظل بشكل واضح أعجز من أن يبرر ضخامة الموارد التي وجهت إلى التنمية والتوقعات المبررة التي وُظفت في عملية التنمية - هذا إذا نظرنا بتمعن وتدقيق في الانجاز الائتماني خلال مسيرته بأكملها.

تأكيداً لهذا الحكم يمكن مشاهدة تحلّف الانجاز عما بذل في سبيله من موارد وجهود وما أحبط به من توقعات في عدد من المؤشرات التي يكفي تعدادها هنا دون تفصيل، وأبرزها: التحلّف المؤلم في قطاعي الانتاج الأساسيين أي الزراعة والصناعة التحويلية؛ تدني مستوى الرشد وبعد النظر في صياغة سياسات النفط والغاز وتطبيقها؛ الاستخدام غير الوافي و/أو الاستخدام الخاطيء لقسم كبير من موردي الأرض والمياه المتاحة؛ التوسع الكمي في الخدمات والتسهيلات التربوية دون تحسّن موازٍ في نوعية التعليم المتاح؛ البطء الفاضح في اقامة قاعدة العلم والبحث القادرة على الوفاء بضرورات اكتساب قدرة تقانية فعالة وتوظيفها، وهذا بالرغم من توفر أعداد كبيرة من الرجال والنساء ذوي التعليم الرفيع المستوى حتى مع تسرّب الكثيرين منهم عبر هجرة الأدمغة إلى الخارج؛ ازدياد الفجوة في توزيع الدخل والثروة اتساعاً في ما بين الأفراد والطبقات والمناطق، بالرغم من ارتفاع أرضية الدخل والثروة؛ والنتيـجـة السـريـعـة والمتسـرّعـة لـ «الثقافة الاستهلاكية» (كأحد جوانب الاغتراب الثقافي) مما لم تكن مستويات الانتاج والدخل المسيطرة قادرة على الحفاظ عليها.

وبالإضافة، فقد شهدت عقود الاستقلال دليلاً آخرين على محدودية الانجاز الائتماني المتحقق يقعان في الحيز السياسي. أولهما البطء غير المبرر أو الجائز في تحريك الأقطار العربية، أو بعض مجموعاتنا، نحو تكامل أو اندماج سياسي واقتصادي فعال، بالرغم من أن تحركاً كهذا كان في مصلحة الأقطار منفردة والمنطقة العربية ككل دون شك. أما الدليل الثاني على التقاعس الفاضح فهو استمرار الحذّ من ممارسة الحريات والاعتداء على حقوق الإنسان والمحدودية الصارمة للمشاركة السياسية ذات القاعدة الشعبية الواسعة كأحد مؤشرات الديمقراطية.

ويمكن لنا أن نحاجّ بقوة أن الحرية وحقوق الانسان والديمقراطية معاً ضرورة حيوية ليس فقط لتجند أو لانبعث المجتمع ونهضته، وإنما كذلك لكي يكون للسعي الائتماني حظ كبير بالنجاح، إذا كان له أن يتمتع بفضل العامل السياسي المذكور بالترام شعبي واسع ويقدره على تعبئة الارادة الوطنية خلفه.

يمكن لنا أن نجمل جميع المؤشرات المتخذة دليلاً على أزمة التنمية العربية ونقاط ضعفها تحت عنوان شمولي مفاده استمرار وقوع المنطقة العربية في إسار حالة متهايدة ومتسعة ومتجزئة من التبعية للبلدان الصناعية المتقدمة، خاصة الغربية منها، أو بشكل أخصّ الولايات المتحدة الأمريكية. إن تلك التبعية التي كانت مسيطرة منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة، أخذت تضغط بشدة أقوى بكثير في الحقبة النفطية ١٩٧٣ - ١٩٨٢، وما زالت.

ومن الواقع أن التبعة تمتد خارج المجال الاقتصادي إذ تشاهد أيضاً في مجال الثقافة والإعلام والسياسة والأمن.

ينظر الكثيرون من المراقبين العرب إلى سيطرة حالة التبعة كمفارقة محيرة. غير أنه عند التمعن التعمق يتضح أن التبعة هي نتيجة منطقية للفلسفة والتوجه والمواقف التي يتبناها ويعتمدها أولئك العرب الذين يؤثرون في تكوين محتوى وشكل السلوك والسياسات العربية العامة. وينبع نفوذ القوى العربية المعنية من بروز أفرادها ومجموعاتها كرجال سياسة ومفكرين ورجال أعمال، أو بشكل عام كقوى نشطة في هيكلة السلطة والنفوذ والامتيازات. ويشاهد نفوذهم في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ويشكلون معاً القوى السياسية الرئيسية ضمن «العامل الداخلي أو الذاتي» الذي يقرر إلى حد بعيد محتوى التنمية المستهدفة وتوجهاتها. إلا أن هذه القوى ليست وحدها على مسرح الأحداث. «فالعامل الخارجي» - وهو يتشكل من مصالح بالغة القوة والنفوذ في العالم الصناعي المتقدم - هو أيضاً ذو صلة قوية ووثيقة باستمرار حالة التبعة. ولئن سمح العامل الخارجي بحدوث تبدلات في تكتيكه وأدواته في الحقب الأخيرة، إلا أنه لم يُجر تبديلاً موازياً في أغراضه واستراتيجيته في تعامله مع الوطن العربي، سواء كان هذا التعامل سياسياً أو اقتصادياً. وبفضل فعل العامل الخارجي والعامل الداخلي والتفاعل في ما بينهما غرق المجتمع والاقتصاد العربيان أكثر فأكثر في شرك التبعة والتنمية المشوهة. وهكذا فإن إجهاض قسم وافر من الأثر الواعد للفترة النفطية بسبب التحرك المشترك لهذين العاملين، وإلحاح الحاجة إلى استكشاف مسار قادر على إحياء وتنشيط الأثر الواعد للنفط العربي واعطائه مصداقية وافية هو ما شكّل الرغبة المركزية القوية في وضع كتاب كهذا الكتاب.

ينبغي ألا يفهم جوهر ما نجرأت على تسجيله في الفقرات القليلة الأخيرة على أنه توصيف للأقطار العربية وللوطن العربي كحالة خاصة. ولئن كانت بؤرة التركيز حتى الآن هي الوطن العربي فذلك لأنني أشعر أنني أقف على أرض من الاقتناع، أكثر صلابة هنا مما لو كانت بؤرة التركيز منطقة أخرى في العالم الثالث. غير أن هناك أدلة قوية تشير إلى أن جميع مناطق العالم الثالث تعاني بقدر يصغر أو يكبر التشوّهات في انجازاتها التنموية كما تعاني المنطقة العربية، وتعاني مثل المنطقة العربية أيضاً حالة التبعة، وإن كانت هناك درجات من التمايز في درجة التبعة وفي الأسباب والعوامل التاريخية الكامنة خلفها. وبسبب اقتناعي هذا فإن الفصلين الأول والثاني من الكتاب الحالي يتناولان بالتالي الآمال والتوقعات الانمائية المحيطة بسبب الفهم الداخلي أو الذاتي المطلوب أو المعتل لعملية التنمية ومسارها، وبالتبعة كسبب رئيسي للحصاد المزيل للجهود التنموية في العالم الثالث بشكل عام.

أراني بحاجة عند هذه النقطة لأن أقدم توضيحاً بالنسبة إلى الفصل الثاني الذي يتناول مقولة^(٣) التبعة. فإن هذا الفصل لا يستهدف منه أن يكون بحثاً متخصصاً بمقولة التبعة

(٣) بمعنى: Paradigm. وقد عملت لاحقاً إلى اعتماد مصطلح «نموذج التبعة الأساسي» للتعبير عن المصطلح الوارد هنا بالإنكليزية، كما حاولت تفسير مبرور ما اعتمدته.

ومنصباً عليها. ولست أبرزه على أساس أن التبعة هي السبب الوحيد في التخلف الاقتصادي في يومنا الحاضر. إن غرض الفصل الثاني في الأساس هو أن يقدم للإدعاء بأن الاعتماد على النفس كعلاج مضاد للتبعة، يمكن أن يؤدي إلى تنمية ذات دلالة، إذا ما تمت مقارنته بحذر وتدرج. وإلى هذا المدى فإن تفضي مقولة التبعة في هذا الكتاب ليست أكثر من استخدام المقولة كمدخل في عملية البحث عن التنمية ذات الدلالة عبر استراتيجية الاعتماد على النفس. وهكذا، فإن التخصيص سيعتبر أن قيمة المقولة تكمن في قدرتها كمفهوم توضيحي يعين على فهم حالة التخلف ومسيباتها، وكذلك محدودية قدرة المقولة في تفسير حالة التخلف في سياق حقائق العقد الأخير من القرن العشرين وما توجبه من استدراكات أساسية ينبغي استخدامها في مضمون المقولة.

وكما سيلاحظ القارئ، فإنني لا أحمل التبعة المسؤولية الكاملة لحصاد التنمية المعاصرة الضعيف، على اعتبار أن التبعة تمثل تدخل عامل خارجي بارز في المقام الأول. فإن الاستقلال السياسي الذي تحقق حتى الآن على نطاق دولي دون استثناء تقريباً، بالإضافة إلى التطورات المتصلة باعادة الهيكلة الجذرية في النظام الاجتماعي الاقتصادي في معظم البلدان الأوروبية الاشتراكية وفي الصين، وقيام ويزور عدد كبير من المنظمات في نظام الأمم المتحدة كمنبر عريض للنقاش والحوار والتفاهل - إن هذه التطورات كوّنت معاً حالة جديدة يمكن العالم الثالث أن يستلهمها بفعالية في محاولة منه لتحرير نفسه، وإن تدريجياً، من التبعة المسيطرة عليه بشدة. وهكذا يجوز لنا أن ندعي أن عدداً كبيراً من بلدان العالم الثالث يستطيع اليوم - خاصة إذا تحركت مجموعات من هذه البلدان بشكل جماعي أو مشترك - أن يولد دينامية جديدة تمكن البلدان المعنية من أن تتجابه حالة التبعة، وإن تحقق ذلك ببطء، وأن تسعى إلى التنمية باستخدام استراتيجية الاعتماد على النفس كعلاج مضاد للتبعة. ويحاول الفصل الثالث في هذا الكتاب أن يدافع عن هذا الطرح.

أما في الفصل الرابع فتصبح بؤرة التركيز منصبة على الوطن العربي كحالة تجريبية^(١) وذلك باستكشاف وتفضيح امكانية تحقيق تنمية عربية بالاعتماد على النفس. غير أن الاستنتاجات التي أتوصل إليها بفضل تقييم تلك الامكانية باستخدام عدد من المعايير المحددة لذلك الغرض نجمة مشروطة وخاضعة لاستدراكات متشعبة إلى حد ما. ويبقى أن الاستنتاجات تظل مع ذلك مطمئنة إلى قدر يسمح لي بأن أنتقل في الفصل الخامس والأخير من الكتاب إلى استكشاف الدينامية والآلية اللتين تستطيعان أن تجعل السعي نحو تنمية عربية بالاعتماد على النفس عملياً وواعداً على السواء - بالرغم من أن هذا السعي ينبغي أن لا يتوقع منه أن يأتي بنتائج سريعة ودرامية في آن، وإنما بإيجاز بطيء ومتدرج. وإنني أمل أن اختياري الوطن العربي كحالة أنفحص عبرها امكانية الانطلاق بال مسار الانعائمي بفضل استراتيجية الاعتماد على النفس، يكون ذا قيمة وفائدة في محاولة تقدير نفس الامكانية في

(١) بمعنى: Test Case.

مناطق أخرى من العالم الثالث، مع ادخال الاستدراكات الواجبة بالنسبة إلى الظروف والسياسات الخاصة بكل من تلك المناطق.

على أنني مع هذا في محصلة التحليل لا أستطيع أن أتغلب على خشيتي من أن التنمية السليمة ذات الدلالة، سواء أ جاءت في ظل الاشتراكية أو في ظل نظام قومي - تقدمي، ستظل عصبية على التحقيق ما لم يدعمها عدد من الاشتراطات القاسية والحرجة. ولعل أبرز هذه الاشتراطات هو عزم شعب حر مصمم على الاعتماد على رؤيته وقدراته الانمائية إلى أقصى حد ممكن، ومصمم كذلك على اقتناص 'حقوقه الديمقراطية وصيانتها في اطلاق سعيه نحو التنمية المعتمدة على النفس.

الفصل الأول

التطلّعات التّمويّة
وإجباطات المسار التّموي

مقدمة

حلت أجنحة النشوة معظم البلدان في ما يعرف اليوم بالعالم الثالث ما ان حققت استقلالها السياسي في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، وراودت هذه البلدان آمال ودية بتحقيق تنمية اقتصادية طموحة وسريعة. فقد بدت التنمية للفعالية العظمى من هذه البلدان ويقطع النظر عن كيفية فهم هذه العملية أو تعريفها، استكمالاً أساسياً للاستقلال السياسي. ولقد نظر إلى التنمية على أنها التوام الذي لا يفصل للسيادة وبها معاً تستطيع البلدان أن تقف على قلميها بثبات واعتزاز.

تعرّز شعور الانتشاء بمجموعة من العوامل، أبرزها انحسار القوة الاستعمارية بشكل رسمي عن أراضي الأمم والدول الجديدة - التي إنما كانت جديدة في معظم الحالات، بمعنى أنها اكتسبت سيادتها كدول بعد أجيال أو قرون من السيطرة الأجنبية. واقترن التحرر السياسي بالقدرة على اتخاذ القرار المستقل التي اعتبرت شرطاً حيوياً لانطلاق عملية البعث الوطني والتنمية، عبر ما اعتبره الكثيرون السيطرة دون قيود على الموارد الطبيعية وأوجه استخدامها وعلى القيام بالنشاط الاقتصادي الوطني المرغوب. يضاف إلى هذا أن عدداً من الدول الجديدة في آسيا وأفريقيا وجد تحت تصرفه مقادير من القطع الأجنبي ضخمة نسبياً نتيجة الاتفاق الذي قامت به بريطانيا أو فرنسا فيها خلال الحرب العالمية الثانية، بصفتها أبرز القوى الاستعمارية السابقة، من أجل شراء سلع وخدمات متعددة خلال تلك الحرب. وقد نُظر إلى هذه الاحتياطات من القطع الأجنبي على أنها موارد جاءت في وقتها لتيسير استيراد السلع الترسلمية الضرورية للتنمية وكاحتياطي ذي قيمة خلف الاتفاق بالعملات المحلية الذي تطلبت عملية التنمية.

وإلى مدى ملموس حظيت الآمال الوردية بتحقيق تنمية اقتصادية، بتشجيع قوي نما

كانت بلدان العالم الثالث تشاهده من ازدهار ومستويات معيشة مرتفعة في البلدان الصناعية الغربية المتقدمة، إذ نظرت بلدان العالم الثالث إلى بلدان العالم الصناعي على أنها تمثل مجموعة مرجعية ينبغي تقليدها أو التمثيل بها، بالرغم من الذكريات المؤلمة المرة التي كانت لا تزال حية نابضة في الذاكرة الجماعية نتيجة العلاقة الاستعمارية السابقة (وقد يصح القول الساخر إن الرغبة في التمثيل والتقليد لعلها جاءت بسبب الذكريات المرة المؤلمة وبالرغم منها على السواء). فالرغبة في التمثيل والتقليد لم تولد ذاتياً أو تأتي نتيجة إيماء داخلي في بلدان العالم الثالث، إذ أنها إلى مدى ملموس حظيت بتشجيع خارجي أو بإيماء من الدول التي كانت تمارس السيطرة الاستعمارية قبل الاستقلال. وقد تكثف تفاعل الضغوط الداخلية والخارجية بفضل التماس المتسع الأبعاد على مختلف المستويات بين أعداد من السياسيين والتجار والمسافرين وأعداد أكبر بكثير من الطلاب الذين قصدوا البلدان الغربية للدراسة من بلدانهم المتخلفة اقتصادياً وعلمياً.

وقد كان أحد العوامل الأكبر أثراً وقوة في غرس وتغذية الاعتقاد في بلدان العالم الثالث أن عملية التنمية في هذه البلدان ستكون في الواقع صورة تنعكس كما في المرآة عن نظيرتها في البلدان الصناعية المتقدمة، وإن تم هذا مع شيء من التباطؤ، الأدب التنموي المتدفق من الغرب بوتيرة سريعة. ودعم هذا الأدب الأثر الفكري العميق والمتسع الذي جاءت به سنوات الدراسة والتدريب في الغرب التي قضتها أعداد متزايدة من طلاب العالم الثالث الجامعيين، مقترناً بالدور النشط الذي كانت الدول المستعمرة تمارسه في تكوين ومسار أنظمة التعليم قبل استقلال بلدان العالم الثالث المعنية وبعده كذلك. لقد شكل هذا العامل الثقافي جانباً رئيسياً من جوانب التبعية التي رخصت لها المناطق الواقعة قبلاً تحت الاستعمار في اعتمادها على حكوماتها السابقين - وهي تبعية كوّنت اعترافاً ضمنيّاً (وأحياناً صريحاً) بالدونية، والعجز، والرهبة تجاه البلدان الغربية المعنية، والاعتقاد بأن الغرب يمتلك الأجوبة الملائمة للأسئلة والمشكلات التي كانت تضغط بقوة على العالم الثالث. وقد ساد الاعتقاد أن الأجوبة كانت تنبثق عن الرؤى والمفاهيم والمشاهدات التي نقلها تدفق الأفكار من الغرب الصناعي وكذلك تجارب مجتمعه المشاهدة. وفي سياق الحديث عن التنمية تحديداً جاءت الأجوبة عبر النتائج الفكرية لعلمي الاقتصاد والاجتماع.

لقد قدّم هذان العلمان في غتواتهما ومنهجيهما الغربية المسيطرة في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية - ولنقل حتى السنين من القرن الحالي - لشعوب العالم الثالث ما كانت تفتش عنه من تفسير للتخلف وتخطيط لخريطة المسارات الواجب اعتمادها في السعي نحو التنمية. ومع أننا لن نحاول هنا أن نتعرف بشكل أكثر دقة إلى الأفكار والمنهجيات العريضة الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة، إلا أن من الضروري أن نشدد على ثلاث سمات خاصة متداخلة للعامل الثقافي الذي قدّم إلى مدى بعيد تشخيص التخلف ووصفة التنمية على السواء.

أول هذه العوامل كان إهمال التجربة التاريخية والعمق التاريخي كمحدد للتخلف: وعلى وجه التخصيص صممت علماء الاقتصاد والاجتماع الغربيين بالنسبة إلى مسؤولية القوي

الغربية الرأسمالية الاستعمارية المباشرة في توليد الظروف التي أدت إلى تخلف معظم البلدان الواقعة تحت الاستعمار، أو على الأقل سدت الطريق إلى التنمية. أساساً فإن الاستعمار تحقّق عبر عملية استلاب امتدت أجيالاً بل وقرونًا في بعض الحالات واتخذت عدة أشكال. أما الشكل الأساسي الذي انبثقت عنه الأشكال الأخرى فقد كان حرمان البلد المستعمر (بفتح الميم الثانية) من استقلاله السياسي وبالتالي اغتصاب حقه باتخاذ القرار الوطني وقدرته على ذلك. وقد جاءت التعبيرات عن الاستلاب الاقتصادي نتيجة الاستلاب السياسي وامتدت عبر طيف واسع من «الاستيلاء البدائي» على الموارد الوطنية والفائض الاقتصادي، والسيطرة على مجالات استغلال المناجم ومؤسسات التمويل وفرص الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات، حتى السيطرة على التشريع الاقتصادي وتعيين اتجاهات التجارة الخارجية وتكوينها وشروط التبادل - كل ذلك بشكل كثيف وفاضح في خدمة القوى الاستعمارية.

لقد امتد الاستلاب كذلك إلى النطاق الاجتماعي والثقافي مما أدى إلى تشجيع تنظيم المجتمع بشكل ملائم لمصالح السلطة الاستعمارية وخاضع لها، وإلى ردع أي شكل تنظيمي يناسب مصلحة البلد المستعمر ويخدم مصالحه. وكذلك شجعت سلطات الاستعمار الاغتراب الثقافي بغرس وتوطين تلك القيم وطرائق التفكير والنظم التربوية التي كانت الدولة المحتلة تدّعي أنها ملائمة لظروف المجتمعات المستعمرة، مع أنها في الواقع قامت على حساب الثقافات الوطنية لهذه المجتمعات والمجال الحيوي لتنميتها بشكل صحي وسليم. فجاءت النتيجة المشتركة لصيغ الاستلاب المختلفة إفقار الاقتصادات الواقعة تحت الاحتلال ونشوبه نسج المجتمعات وتجزيم طاقاتها، وبالتالي إقامة حدود صارمة أمام قدرتها على الانطلاق. وجليّ أن هذه النتيجة بلغت حدوداً أبعد بكثير من النطاق الاقتصادي.

إلا أن هناك استدراكين اثنين تجب الإشارة إليهما هنا مع أنها محدودة الأثر. الأول أن الاستعمار لم يغفل عن تطوير تلك القطاعات أو فروع القطاعات في البلدان الخاضعة له حيث كان أثر هذا التطوير في مصلحة الاستعمار. وكذلك، فإنه لم يغفل في عدة حالات عن زرع بعض المؤسسات من سياسية واجتماعية واقتصادية الأكثر حداثة أو كفاءة، أو أن يوفر الفرصة لاكتساب بعض المهارات المحدودة من تقنية وإدارة.

ولكن التوصيف الحقيقي للأثر الإيجابي المحدود الذي يشير إليه الاستدراك الأول أن هذا الأثر إما كان ناتجاً ثانوياً لسياسات وأنشطة السلطة المستعمرة المهادنة أساساً إلى خدمة أغراضها الذاتية، لا نتيجة سياسات وأنشطة تم اعتبارها في خدمة مصلحة البلد المستعمر تحديداً. نضيف إلى هذا أن ما كان يعتبر «تنمية» ناجمة عن تصرف الدولة المحتلة ظل بدون استثناء تنمية جزئية متناثرة ومنقوصة ومشوهة أدت إلى ثنائية في الاقتصاد والمجتمع وإلى بلبلة واضطراب أنماط التنظيم الاجتماعي والاقتصادي وأداته كما كان يرغب فيه المجتمع الواقع تحت الاحتلال. لا عجب إذن إن أدت تنمية كهذه، لما تميزت به من توجه خارجي في الأساس، إلى تكثيف اعتماد البلدان المستعمرة (بلدان التخوم) على البلدان الممارسة للاستعمار (بلدان المركز) في النظام الرأسمالي العالمي.

أما الاستدراك الثاني فهو أن البلدان المستعمرة التابعة كانت أيضاً تعاني تشوهات ونقاط ضعف بنيوية داخلية أو ذاتية. وفي كثير من الحالات كانت تتميز بتنظيم سياسي واجتماعي وسياسات اقتصادية ومستويات للأداء الاقتصادي جميعها معادية لقيام عملية تنمية سليمة ونشطة. ومع أننا لن نحاول هنا أن نقصص المدى الذي عملت فيه القوى الخارجية على نشوء الاختلالات ونقاط الضعف الداخلية المعادية للتنمية، إلا أنه يسهل إثبات هذه القضية بقوة كحقيقة تاريخية. ويكفي لأغراضنا الحالية أن نبيّن أن العوامل الخارجية التي انطلقت من عملية الاستعمار استغلت ووطدت العوامل الداخلية التي كان من شأنها سد الطريق أمام صياغة وتطبيق سياسات وإجراءات تصحيحية داخلية التوجه. ونضيف أن القوى والمصالح الخارجية دخلت بشكل متكرر ومتباد في حالة تواطؤ مع القوى ومجموعات المصالح القسوية في البلد الواقع تحت الاستعمار، مما كان يستهدف اجباط المنحى التصحيحي. غير أنه مع أن العلاقة الاستعمارية حددت بشكل رئيسي المسار التاريخي على النحو الذي جرت الإشارة إليه بشكل عام في العبارات السابقة، ظلّ النتائج الاقتصادي المسيطر الصادر عن البلدان الغربية مقصراً كلياً عن أن يعكس العلاقة السببية بين الاستعمار الغربي والتخلف في ما عدا بعض هذا النتائج القليل والمتباعد. ويصحّ هذا القول بالنسبة إلى النتائج الفكري الاجتماعي والاقتصادي على السواء. ولم يكن اغفال هذه العلاقة السببية إلا مقصوداً ومتعمداً، إذا أخذنا بالاعتبار حجم العوامل الخارجية المعنية وقوتها وشفافية نشاطها على السواء.

لقد أنتج علماء الاقتصاد والاجتماع في تصديهما لموضوع التنمية السمة الثانية الخاصة للعامل الثقافي الذي كوّن طبيعة التشخيص الغربي للتخلف والوصفة المقعدة للتنمية على السواء. إنه التمحور الإثني حول الذات لدى علماء الدراسات الاجتماعية في الغرب الذي حملهم على تحميل العالم الثالث نفسه مسؤولية التخلف بالكامل، وذلك بأن نسبوا إلى أقطاره لائحة اتهام طويلة من أوجه القصور والخلل ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية - الثقافية. وفي الواقع فلن قراءة الكثير من أدب التنمية الصادر خلال السنوات الخمس عشرة أو العشرين الأولى بعد الحرب العالمية الثانية تبدو كقراءة «جريدة» أو جدول للمهام المقدمة كفسير للتخلف الذي يعانيه العالم الثالث، وامتداداً كتوصيف للعلاج القادر فيما لو استخدم على ايصال بلدان العالم الثالث إلى التنمية.

تتضمن المراجع من اقتصادية واجتماعية التي تعرّف معوقات التنمية لوائح طويلة. وهي دون استثناء تقريباً تتضمن بنوداً مثل التالية: الأمية، ضعف خلفية العمل، انخفاض مستوى التحفيز الاقتصادي، تماسك أفراد «العائلة الممتدة» كقيمة مسيطرة على حساب اعتبارات الكفاءة والمعايير الاقتصادية المحض، التراتبية الاجتماعية القائمة على أساس المكانة الموروثة أو التحيز الطائفي بدلاً من الانجاز الشخصي، التبعية غير الواقعية للموارد المالية المتاحة، وبالتالي قصور التكوين الرأسمالي، تمجّد هيكلية الأسواق، انخفاض مستوى المهارات التقنية القائمة، سيطرة نظام موروث وغير كفؤ لحيازة الأراضي، الاستهلاك

الظهوري لدى الأثرياء وانخفاض الميل للادخار بشكل عام، انسداد آفنية الحراك الاجتماعي والاقتصادي، وما إلى ذلك من أوصاف.

لا يمكن أن ننكر أن بلدان العالم الثالث كانت تعاني هذه العلل بدرجات متفاوتة، مع أن عدداً منها كان يستحق نظرة ثانية فاحصة من أجل تحديد صواب التهمة الموجهة إليه وصلتها المباشرة بالتخلف. غير أن نقدنا في السياق الحالي ينصب على التبرير الذاتي الذي كان يتعكس في الحاج الفكري للمؤلفين الأوروبيين والأمريكيين، مما جعلهم لا يقدمون على النقد الذاتي لمجتمعاتهم وبلدانهم، ولا يعترفون بمسؤولية غربية لقيام واستمرار السياسات السلبية التي سجلت في الفقرة السابقة.

وينبغي أن نضيف هنا أن جدول العلل وأوجه القصور الاجتماعية والاقتصادية التي أشرنا إليها لتونا كان يعد ويتم تداوله بين كاتب وآخر بشكل آلي غير متعمق. لا ريب أن هذا الجدول كان في بعض الحالات وبشكل جزئي نتيجة بعض البحوث الميدانية المستقلة. إلا أنه في معظم الحالات يبدو وكأنه جاء نتيجة نظرة ذاتية على مجتمعات البلدان المتقدمة، بحيث كانت السياسات أو الموصفات الاجتماعية الاقتصادية لهذه البلدان تُعد وتغطي تسميات معينة، ثم تُعدّ سياسات وموصفات وتسميات مناقضة لها وتنسب إلى بلدان العالم الثالث. وفي حالات متعددة بدا أن الكتاب المعنيين كانوا يتوقعون أو يتخيلون وجود العلل في بلدان العالم الثالث كشيء لا بد منه. وهكذا فإن عدداً من السياسات والموصفات دخلت بشكل رسمي في الأدب الاجتماعي والاقتصادي (خصوصاً في المراجع التي تتناول الاجتماع المقارن وتضمن تغطيات اجتماعية من نوع «حديث - تقليدي») وتوضح بشكل أزواج من السياسات أو التسميات أو المتغيرات النمطية^(١)، على أساس أن الجزء الجدير بالتقدير والمديح في كل زوج ينطبق على البلدان المتقدمة والجزء الآخر الجدير بالنقد والتثريب ينطبق على البلدان المتخلفة.

بشكل عام كان يُعتمد مثل هذا التوصيف كنقطة ابتداء زمنية، دون إشارة إلى العمق التاريخي أو كيفية تكوين محتوى التوصيف، ودون محاولة تفهيم ماهية العوامل أو القوى التي تكمن ميكلياً خلف التوصيف فتولده وتكثفه وتعمل على ديمومه^(٢). إلا أن النقطة المركزية

(١) لعل الاسهام الأكثر بروزاً في صياغة مصطلح والمتغيرات النمطية جاء من:

Talcott Parsons, *The Social System* (New York: Free Press, 1951).

انظر أيضاً: Talcott Parsons and Neil J. Smelser, *Economy and Society: A Study in the Integration of Economic and Social Theory*, International Library of Sociology and Social Reconstruction (New York: Free Press, 1965); Bert F. Hoselitz, *Sociological Aspects of Economic Growth* (Glencoe, Ill.: Free Press, 1960), and Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* (New York: Glencoe, Ill.: Free Press, 1958).

بين عدد من المؤلفين ممن يستخدمون نمطية بارسونز حيث يضع الصفات أو الموصفات (أي المتغيرات) في أزواج، أحدها يتلام مع الحداثة (والإنماء) والآخر، بالعكس، يعيقها.

(٢) الاستثناء المميز هو: Alexander Gerschenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspective* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962).

إذ ينوص المؤلف بعمق في بحث خلفية التنمية التاريخية. على أنه حتى غيرشكرون (Gerschenkron) لا يعلق =

التي تمنينا هنا هي حقيقة أن التجربة الاجتماعية الاقتصادية الغربية، «والحكمة» المنبثقة عن التجربة، أبرزت على أنها النموذج الضروري والكافي ليتعلم منه العالم الثالث في تفتيشه عن تفسير لعوامل التخلف وبالتالي عن وصفة للتنمية. وبما أنني سأعود إلى بحث هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الفصل التالي فإنني لست بحاجة لأن أتوسع فيه الآن إلا لكي أشير إلى دلالات المحور الإثنى حول الذات (وهو في الأساس محور أوروبي حول الذات سواء صدر مباشرة عن أوروبا الغربية، أو عن الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر في السياق الحالي امتداداً لأوروبا).

أبرز هذه الدلالات كان بالضرورة تبني مقارنة كونية أو شمولية للتنمية^(١). واعتبارها حتمية وأحادية (أو خطية) المسار - ولذلك يمكن بلوغها بسهولة. ولعلنا نجد المثال الأكثر صراحة لما نقول في مقولة روستو (Rostow) حول «مراحل النمو». فموجب رؤيته للتنمية، تتحرك بلدان العالم كأنها قافلة بعضها أمام أو خلف البعض الآخر ولكنها جميعاً على نفس الدرب الذي يوصل في النهاية إلى غاية التنمية ما ان تستوفي هذه البلدان بعض الاشتراطات التي تؤهل كلاً منها للترقي من مرحلة إلى أخرى تليها.

ليس من الانصاف تجاهل أن كتاب روستو المشار إليه يعكس ادراك المؤلف للتباين بين البلدان المختلفة بالنسبة إلى أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ولخلفياتها التاريخية. لكن الكتاب أيضاً يعكس إفراطاً في التبسيط إذ هو يقرن هذا التباين في الأساس بمرحلة النمو المتحقق في كل بلد، ويضع تشديداً قوياً على وجوب توفر حد أدنى من معدل الاستثمار على اعتبار الاستثمار هو مفتاح التحرك نحو مرحلة الانطلاق^(٢) وما بعدها، وهو بهذا يتغاضى عما يميز بين ما نسميه اليوم بلداناً متقدمة وأخرى متخلفة - حتى مع الاعتراف بأن هذه التسمية مضللة وعصية على التحديد. غير أن ما هو أكثر أهمية من أوجه التباين بين مجموعتي البلدان كما نراها اليوم هو في الأساس العملية التاريخية الموضوعية التي مرت بها هذه البلدان فجعلت التباين ما هو عليه الآن. فالاستثمار، كنتاج عضوي لتطور النظام الرأسمالي، وتوسع البلدان الرأسمالية الغربية ضمن العملية الامبريالية، ليس له مكان في حبكة روستو في كتابه المشار إليه قبلاً. وبالنسبة إلى هذا فإن روستو لا يقف وحيداً على الإطلاق بين رجال الفكر الاجتماعي الغربيين المعنيين بالتخلف والتنمية. لا غرو إذن أنه لا يوجد سوى نموذج واحد في نتاج الغربي المسيطر حول موضوعي التخلف والتنمية لتقديمه للعالم الثالث - هذا النموذج هو ما أنتجته التجربة الغربية التي أعطت للفكر الغربي شكله في الأساس.

= على شبكة العلاقات التاريخية بين البلدان للظمنة حالياً والبلدان المتخلفة، ودلالة هذه العلاقات، ما تستحقه من اهتمام بالغ. ففي الجوهري، يشكل العالم الغربي بؤرة تركيزه.

(٢) من أجل توصيف «الرؤية الكونية» أو «التوجه الكوني»، انظر:

S.N. Eisenstadt, «Development, Modernization and Dynamics of Civilizations», *Cultures et développement*, vol. 15, no. 2 (1983).

(٤) بمعنى: Take-off.

أما السمة الخاصة الثالثة للعامل الثقافي، أي أثر علمي الاقتصاد والاجتماع الغربيين في دراسة التخلف والتنمية، فهي الخلط بين النمو والتنمية، أو عدم التمييز بينهما في الجوانب التاريخية والمفهومية والتركيبية والعملية. ففي حين قام شميتر (Schumpeter) بمحاولة صياغة تميز واضح بينهما في أوائل القرن العشرين^(٩)، ظل معظم النتاج الفكري الصادر بعد الحرب العالمية الثانية يستخدم مصطلحي النمو والتنمية بالمبادلة كأنها مترادفان. عل أن القاريء المعاصر ليس بحاجة اليوم لتعريف أنيق ومتشدد المنهجية لكل من النمو والتنمية ليتضح تحسسه بالفروقات الأساسية بينهما. فمعظم القراء يدركون اليوم على الأقل أن المصطلح الأول هو نتاج الموقف الوضعي، وأنه يعود إلى مفهوم ضيق، كمي وقابل للقياس، متصل بالتغيرات عبر الوقت في حجم الناتج القومي أو الدخل القومي، في شكله الاجمالي أو الفردي. ومع أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات، إلا أنها في ذاتها تظل مفهوماً ذا طبيعة اقتصادية صافية. فالنمو الفعل يمكن تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكلية وموقع القوى الاجتماعية والسياسية، أو في القيم والتوجهات، والتنظيم والثقافة. باختصار دون تبدل جذري في القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي.

من الناحية الثانية، توصف التنمية عادة كمفهوم معياري يشترط وجود تحول هام في القوى أو المجالات التي عرّضناها، مما يؤدي إلى سلسلة من التحولات في هذه القوى والمجالات وفي الأداء الاقتصادي كذلك. وهكذا يكون الأثر التراكمي للتنمية ليس مجرد النمو. ففي نظر شميتر ليس الأثر شيئاً يمكن انجازه داخل ما أسماه «التدفق الدائري» للعوامل الفاعلة في الاقتصاد^(١٠). إنه، بدلاً من ذلك، تحول عميق وواسع الانتشار - حتى أن كان متدرجاً - في قدرة الاقتصاد وأدائه وفي توجهات ومواقف ومهارات العاملين في الاقتصاد، بفضل حدوث تبدلات تراكمية ذات شأن في البيئة السياسية والاجتماعية - الثقافية والثقافية التي يتحرك الاقتصاد ضمنها. على أنه ليس علينا أن نتوقف هنا عند السؤال فيما إذا كانت التبدلات غير الاقتصادية تسبق نظيرتها الاقتصادية أو تنطلق بموازاتها زمنياً. ثم إن التنمية لا تعني مجرد تضيق الفجوة بين دخل مجموعة البلدان المتقدمة وتلك المتخلفة، فهي في الأساس تعني تحسين نوعية حياة الأفراد وإطلاق عملية تحرر المجتمع الاجتماعي - الاقتصادي.

ليس من سبب قوي للظن بأن المفكرين الاجتماعيين الغربيين المعاصرين الذين لم يرسموا خطوط التميز الأساسية بين النمو والتنمية إنما أغفلوا أن يفعلوا هذا بسبب عدم وعيهم لهذا التمييز أو بسبب التقليل من شأنه. والأرجح أن السبب هو أن المجتمعات والاقتصادات الغربية كانت بعد الحرب العالمية الثانية قد حققت تحولاً مرموقاً من النوع الذي أشرنا إليه، وأقامت بنية تحتية واسعة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما

Joseph A. Schumpeter, *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profit, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle*, translated from German by Redvers Opie, Harvard Economic Studies; v. 46 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1949).

وقد ظهر الكتاب أولاً بالألمانية في عام ١٩٠٩

(٩) المصدر نفسه، الفصل الأول.

أقامت قاعدة ترسملية وتقانية ممتازة التجهيز، وبهذا توفر للبلدان المتقدمة حشد من عدادات التنمية الفعالة ومؤشراتها. فالمفكرون الاجتماعيون، بما هم نتاج بيئتهم المتقدمة، شددوا بشكل طبيعي على النمو الاقتصادي بما يرافقه من تعريف ضيق على أنه الهدف الحرج المرغوب نشدانه - وذلك من أجل اقتصاداتهم بالذات، وانطلاقاً من ذلك من أجل اقتصادات العالم الثالث كذلك.

غير أنه إذا كان من غير المبرر نقد هذا الموقف في ما يتصل باحتياجات العالم الغربي المتقدم، إلا أنه يستحق النقد القوي في ما يتصل بحاجات العالم الثالث. فالتمديد الألي لتجربة البلدان المتقدمة بحيث تطبق على حاجات العالم الثالث وأوضاعه، جاء تنويجاً لفشل المفكرين الاجتماعيين الغربيين في معظمهم في أن يستكشفوا ويكشفوا عن الأسباب التاريخية لتأخر حصول التحول المتعدد الأوجه، الحيوي لعملية التنمية في العالم الثالث، وللمتردد في أي قدر من التحول تحقق. وهو فشل تبدى أيضاً في عدم استخلاص عبر الاستكشاف والكشف المشار إليها والأخذ بدلالات هذه العبر - بقطع النظر عن كيفية تولّد الفشل المذكور ودوافعه.

وبالإضافة إلى صمت المفكرين الغربيين بالنسبة إلى المسؤولية الرئيسية التي تحملها الرأسمالية/ الاستعمار في تخلف العالم الثالث، وكذلك بالإضافة إلى أنهم يقدمون نموذجاً واحداً فقط للتنمية من نتاج تجربة مجتمعاتهم وتوجههم الفكري المتمحور حول الذات، فإن عدم تمييز هؤلاء المفكرين بين النمو والتنمية أحدث أثراً عميقاً في الفكر التنموي في العالم الثالث. فبفضل هذا الأثر وطيلة عقدين من الزمن على الأقل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظل العالم الثالث بشكل عام يجهد لأن يضع تصميماً للتنمية، وأن يسعى إليها بموجب الخطوط التي رسمها النموذج الغربي والعملية المفهومية الكامنة خلفه - بما في ذلك توليد جرة كبيرة من الخلط بين النمو والتنمية - دون أن يأخذ بالاعتبار عدم ملاءمة النموذج الغربي لأوضاع العالم الثالث، وعلى العكس ملاءمته تحديداً للبلدان الصناعية المتقدمة. وقد ترتب على هذا التوجه دلالات خطيرة بالنسبة إلى السياسات الانمائية، وإلى منهجية العملية الانمائية في البلدان المتخلفة. وقد امتدت هذه الدلالات عبر طيف واسع من انتقاء المساهمين والأهداف والأولويات التنموية، إلى صياغة استراتيجيات التنمية، إلى وضع الخطط والبرامج الانمائية، فإلى صياغة السياسات والإجراءات التطبيقية.

ودون أن ندخل في تفصيل تلك الدلالات المحددة، نستطيع أن نقول إن تشخيص التخلف وانتقاء وصفة التنمية، انبثقا من «الحكمة المألوفة»^(٧) التي حكمت فكر الأكاديميين والسياسيين الغربيين في تناولهم لمشكلة الفقر في العالم الثالث، وهو تناول تميز بسمتين بارزتين. الأولى هي عزل هذا الفقر عن العمق التاريخي الممتد خلفه، والثانية هي الإفراط في التبسيط في وصف علاج للتنمية. فمع أن الوصفة التنموية اختلفت بين فترة زمنية

(٧) بمعنى: Conventional Wisdom وهو المصطلح الذي صاغه جون كيث غالبريث في كتابه:

John Kenneth Galbraith, *The Affluent Society*.

وأخرى، مركزة أحياناً على تقديم المعونة التقنية من العالم الصناعي في فترة ما، إلى التركيز على تدفقات الموارد الاستثمارية في فترة ثانية، أو على عامل الريادة والادارة الاقتصادية في فترة أخرى، غير أن العلاج المقترح في جميع الحالات ظل سطحياً وقلما خرج عما جاء به «الدليل» الفكري الغربي، مهما كان نوع العلاج المقترح في وقت ما من الأوقات.

لقد عانت هذه المقاربة خطايا خطيرة بعضها من نوع الإهمال والبعض الآخر من نوع الاقتراف، وإلى مدى بعيد يفسر حصادها المر وقوع جهود التنمية اليوم في معظم بلدان العالم الثالث في حالة فوضى وضياح. ولئن ركزت في هذا الكتاب بشكل خاص على تجربة الأقطار العربية لدعم قسم كبير من الأحكام التي أتوصل إليها، فإن هذا لا يعني أن الوطن العربي مرّ بتجربة فريدة أو غير غطية بالنسبة إلى التخلف والتنمية بين مناطق العالم الثالث. ثم إن اشاراتي المتعددة في مواقع مختلفة من الكتاب إلى الوطن العربي يبررها في الأساس أن معرفتي بأوضاع هذا الوطن وتجاربه أوسع وأكثر عمقاً مما هي بالنسبة إلى المناطق الأخرى من العالم الثالث^(٨). غير أنني مع ذلك أدعي أن اشاراتي تنطبق بشكل عام على تجربة العالم الثالث وتدلل عليها.

تولد من الفكر التنموي المسيطر في العالم الثالث ومن المشاهدات التنموية في العالم الصناعي المتقدم، آمال واسعة في الوطن العربي وفي مناطق العالم الثالث الأخرى. غير أن هذه الآمال كانت في معظمها في الفترة التي تفصلنا اليوم عن نهاية الحرب العالمية الثانية مستندة إلى تفحص معطوب ومحملة إلى حد ملموس بالأوهام، خاصة أن رجال السياسة - سواء كانوا حسني النية أو ذوي دوافع ميكافلية - غدّوا الآمال بوعود سخية لم يكن لهم قدرة على الوفاء بها. فبجاءت النتيجة المنطقية أن هذه الآمال والتوقعات انتهت إلى إحباط قاس، كما أنها أدت إلى هدر مخيف في الجهود والوقت والموارد. ولست بحاجة في هذا السياق إلى أن أحاول اجراء مسح مفضل للتجربة التنموية في العالم الثالث التي تغطي نحو نصف قرن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية للدليل بأن الحصاد التنموي جاء مقصراً جداً عن الأهداف الموضوعية.

لقد أصبح ذلك القصور أمراً معروفاً ومشاهداً على نطاق عالمي واسع، وتؤيده الاحصاءات الكمية ذات العلاقة والتحليل غير الكمي على السواء. وهو كذلك ظاهرة مشاهدة في البلدان المتخلفة وموضع نقد وشكوى. فإذا عمدنا إلى اجراء تقييم ذي خطوط عريضة للحصاد التنموي أمكننا أن نشاهد فقره وعجزه من خلال استخدام عدد من المؤشرات. وتشمل تلك المؤشرات الجوع الذي تعانیه نسبة ذات شأن من مواطني عدد كبير من بلدان العالم الثالث، في حين تسجل الاحصاءات ارتفاعاً في مستويات الدخل الفردي

(٨) يستطيع القارئ، المعني بالمسألة المودة إلى كتاباتي، الأكثر صلة منها بهذه المسألة مسجّل في قائمة المراجع في نهاية الكتاب الحالي.

الوسطى وفي حالات عدة وتأثر نمو مرموق؛ سوء التوزيع الفاضح والمتزايد في الثروة والدخل؛ الانتشار غير المتكافئ للخدمات الطبية والرعاية الصحية واستمرار وجود عدد من الأمراض المستوطنة؛ المساكن غير الوافية عدداً والمتفجرة إلى معظم الخدمات الأساسية؛ عدم توفر المياه النقية بالأنابيب وتسهيلات المرافق الصحية في الأحياء الفقيرة؛ العجز في مؤسسات وتجهيز النظام التربوي والتدريب التقني وتدني مستوياتها؛ الملابس الرثة وغير الوافية؛ ارتفاع معدلات البطالة وتناميها؛ بطء اكتساب القدرة التقنية المطلوبة - وكل هذا على نطاق واسع في كل منطقة من مناطق العالم الثالث^(٩). ويمكن ادراك خطورة الوضع الذي تدل عليه المؤشرات السابقة الذكر إذا ما اقترنت بمشكلة التخلف من ناحية، ومن ناحية أخرى بما بذل من وقت وجهود وموارد ضخمة على اعتبار أنها تستهدف تحقيق التنمية منذ منتصف القرن الحالي.

هذا كله لا يعني أن السجل خلو من بعض النقاط المشرقة، أو نكران أن التنمية عملية طويلة جداً لا يمكن أن تُضغَط بشدة ضمن مدى زمني قصير ولا يجوز توقع إمكان ضغطها. ومن أجل أن يكون تقويمنا متوازياً نشير إلى الأداء الإجمالي الذي يدعو إلى التقدير في عدة بلدان في العالم الثالث، وبالتأكيد في عدد كبير من الأقطار العربية. وتشاهد مؤشرات هذا الأداء بوضوح في توسع وتحسن نوعية ما توفر من متطلبات الحياة الأساسية مثل: الطعام، الخدمات الصحية، توقع سنوات الحياة عند الولادة، الإسكان، الخدمات والتسهيلات التربوية والتدريبية، مواد المطالعة والتجاذب الثقافي والفني، اتساع طيف السلع المصنعة في الوطن العربي، الطرق ووسائل النقل والمواصلات، شبكات الري والصرف، الكهرباء ومد المياه بالأنابيب، المباني العامة وتجهيزاتها - هذا إذا سجلنا أبرز المؤشرات وأكثرها إثارة.

غير أن النقاط المشرقة التي عددناها لتونا ليست متصلة وشاملة بل تشكل جزراً متباعدة في المجتمع، وكثيراً ما يصاب الأداء فيها بالنكسات أو الفشل أو «الأعطال» الجاتية الخطيرة. بعبارة أخرى فإن مناطق الفشل في الأداء التنموي تظل ذات حجم كبير مقارنة بجزر النجاح

(٩) يمكن العثور على المؤشرات الإحصائية الأساسية والتحليل الذي يدعم ما ذكرناه من قصور الأداء الإجمالي في العالم الثالث، بين عدد أكبر من المراجع، في:

World Bank: *World Development Report, 1988* (Oxford: Oxford University Press, 1988), and *World Development Report, 1989* (Oxford: Oxford University Press, 1989).

وكذلك في الأجزاء ذات العلاقة من التقرير السنوي الذي يصدره:

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): *Handbook of International Trade and Development Statistics: Supplement 1987* (New York: United Nations, 1988), and *Handbook of International Trade and Development Statistics: Supplement 1988* (New York: United Nations, 1989).

إلا أن هذا التقرير لا يتضمن أي تحليل، و

Galal A. Amin, *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; vol. 13 (Leiden: Brill, 1974).

وجلال أمين ذو صلة وثيقة بما نحن بصددته بالنسبة إلى قصور الأداء الإجمالي.

والانجاز. ثم إن دلائل الانجاز على حقيقتها ومع أنه يفترض أن ثارها موجهة صوب الجماهير الواسعة، إلا أنها كثيراً ما ظلت سراباً إحصائياً أو نمجيداً لعملية خداع نظر، حيث إنها كثيراً ما أتت بمكاسب وفوائد لذوي النفوذ والسلطة والثراء أكثر مما أتت به للفقراء والمحررين والضعفاء. وفي محصلة الحساب ونحن الآن في العقد الأخير من القرن العشرين، فإن نسباً كبيرة من سكان البلدان المتخلفة لا تزال غارقة في فقرها وحاجتها الماسة لكثير من ضرورات الحياة المادية والاجتماعية. وإلى هذا المدى يصح القول إن الحزام الناقل بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي بإنجازاته كمجاميع مطلقة، والجماهير، لم يقم بإيصال ما يحمله من انجازات مادية واجتماعية لنسبة كبيرة من السكان الذين كانوا المستهدفين الأساسيين في عملية التنمية. بعبارة أخرى، فإن الحزام الناقل كان معطلاً إلى حد بعيد. وبالانتقال إلى الأطار الدولي نجد أن البلدان المتخلفة لا تزال في حالة تبعية، واسعة النطاق ومؤلمة، للعالم الصناعي المتقدم ولشركاته المتعدية الجنسية العملاقة، ولا تزال تحصل على نصيب ضئيل جداً من مردود النظام الاقتصادي العالمي الشديد القسوة على البلدان المتخلفة.

ينبغي أن نضيف إلى كل هذا أن بلدان العالم الثالث، باستثناءات قليلة، شهدت على الصعيد الداخلي أن المشاركة السياسية التي تتمتع به شعوبها، وهي مشاركة محدودة جداً في الأساس، أخذ مداها يتآكل باستمرار، وأن الحريات الأساسية تعرضت لتحديدات صارمة على يد معظم المسؤولين السياسيين خلال العقود القليلة الماضية. وقد نتج من هذا كله انكماش في قدرة الشعوب العربية على اختيار التنمية التي يحتاجون إليها ويرغبون فيها، بموازاة ازدياد الأعباء التي يطلب منهم حلها من اقتصادية واجتماعية وسياسية. باختصار ليس هناك من شك أن التنمية العربية تمر بأزمة عميقة ومتفاقدة.

تنتطق جذور هذه الأزمة من تشابك معقد بين مجموعات من العوامل الاستعمارية/ التارخية، والبنوية/ السياسية، والمفهومية/ التحليلية، والعملائية المنبثقة عن السياسات التنموية. وقد تزايدت درجة الاستيعاب الداخلي^(١) لهذه العوامل التي انطلقت في تكوينها في الأساس من تأثير الماضي الاستعماري وفعل العوامل الثقافية الخارجية المؤثرة في البلدان المتخلفة. ويصح هذا القول حتى مع تزايد اعتياد هذه البلدان على حالة الاستقلال وممارسة السيادة، ومع تمتعها بحرية توليد مفاهيمها الخاصة وإجراء تحليلها الذاتي لعملية التنمية، وكذلك حررتها في اختيار وتصميم مؤسساتها وسياساتها وإجراءاتها التنفيذية الذاتية في نطاق العمل الاثنامي.

تتمدد العوامل والقوى الداخلية ذات العلاقة، إلا أنه يمكن تصنيفها في أربع مجموعات: (١) الاقتصاديون التنمويون، وعلماء الاجتماع والسياسة، والمفكرون الاجتماعيون بشكل عام، بصفتهم جميعاً يوفرون المدخل الفكري في العملية الاثنامية، (٢) رجال السياسة حيث إنهم يتخذون القرارات ويصيغون السياسات. ويفترض أنهم يتولون قيادة شعوبهم

(١٠٠) بمعنى: Internalization.

ويمكنون حاجات هذه الشعوب ويستجيبون لها، (٣) المخططون على اعتبار أنهم يصممون العمل الانساني ويتصرفون على أنهم مهندسون «المعماريون»، و (٤) مسؤولو الأجهزة والمؤسسات التنفيذية في الإطار الحكومي وقطاع الأعمال الخاص، على اعتبار أنهم يترجمون الجهد الانساني إلى حقائق ملموسة. وهناك ما يكفي من الدلائل التي نحملنا على الاعتقاد بأن الخطأ الأساسي ينطلق من مجموعات العوامل الأربع عبر العملية التي يتسعون بواسطتها الفكر والتجربة التنمويين الغريبيين- وهذا يشكل التعبير الواضح عن فعل العامل الثقافي الذي أشرنا إليه في ما سبق. وقد أدى تضافر مجموعات العوامل الأربع وفعلها وتفاعلها إلى تكوين فهم مشوّه وجزئي للتخلف من حيث منشؤه وطبيعته وتعييداته، وبالتالي إلى فهم مشوّه وجزئي للتنمية، وكيف يمكن أن يتم إطلاق عملياتها وتحريكها. غير أن هذه المعضلة تتفاقم بسبب تدخل وفعل القوى والعوامل الداخلية أيضاً. ويكتسب تفاعل القوى والعوامل الخارجية والداخلية معاً ديناميته الخاصة وقدرته على إعادة انتاج ذاته وديمومته، إلا إذا انعطفت مسار العملية واتجاهها لأسباب ما.

لقد عجز العالم الثالث حتى الآن بمعظمه عن أن يحدث انعكاساً في مسار العملية أو انعطافاً حاداً فيه. ومع أن عدداً من المفكرين الاجتماعيين في العالم الثالث قد ولّدوا وطوعوا فكراتهم بالنسبة إلى التنمية، وتعرفوا إلى نوعية التنمية ومحتواها، الملائمة لتاريخهم وأوضاعهم الحالية وتطلعاتهم المستقبلية، والأكثر انسجاماً واتساقاً مع ثقافة مجتمعاتهم ومعطيات اقتصاداتهم من الموارد- بالرغم من كل هذا فإن هذه المجتمعات ظلت بشكل عام تعجز عن توليد ديناميتهما من أجل مزيد من الاعتماد على النفس ومزيد من التجربة المستقلة بشكل قوي ومتصل. غير أن توزيع مسؤولية هذا العجز بين العوامل الخارجية والداخلية ليس أمراً ميسوراً. ولا تنشأ صعوبة التوزيع فقط بسبب التشابك المعقد بين مجموعتي العوامل، وإنما كذلك لأننا في محاولة التوزيع لا نتعامل مع عملية حسابية بسيطة تسمح باحتساب واضح لنصيب كل من المجموعتين من المسؤولية. ولستنا نتوقع إلا قدراً قليلاً من عدم الانضاق حول مقولة أن غط التوزيع يختلف من بلد إلى آخر متأثراً بالتجربة التاريخية لكل بلد وبنيته الداخلية، ومواقف مجموعات السلطة فيه ونفوذهم، وحيويته الاجتماعية، ومعطيانه من الموارد وأدائه الاقتصادي، وتصميمه على خفض درجة تبعيته ودفع سعيه صوب التنمية بالاعتماد على النفس بنشاط.

تشكل كيفية فهم وإيضاح التبعية والتخلف والصلة بينها بؤرة التركيز في الفصل الثاني، غير أن ما هو أهم هو أن الإشكالية التي يشكل استكشافها المهمة المركزية لهذا الكتاب، هي كيف يمكن أن تفهم التنمية بالاعتماد على النفس وأن يتم السعي إليها. وهكذا فإن الكتاب يحاول أن يقيّم القدرة على تحقيق الانتقال من حالة التبعية إلى الاعتماد على النفس. غير أنني في الفصل الحالي أركز على مهمة ذات إلحاح مباشر: إنها التعرف باقتضاب إلى سوء الفهم الواسع الانتشار للطبيعة الحقيقية للتنمية وشأنها للمجتمعي؛ والتعرف إلى

مجموعة الادراكات والرؤى الخاطئة والمشوّهة التي يمتلكها الكثيرون بالنسبة إليها؛ وسوء توزيع المهام والأعباء التي تقترن بالسمي إلى التنمية؛ وسوء توجيه مردود ومكاسب التنمية؛ والتخبط في تعيين محدداتها الأساسية؛ والمشاركة الشعبية غير الوافية في العملية الانمائية في كل مراحلها الحرجة. فقد اقترفت أخطاء خطيرة في جميع هذه المجالات في البلدان المتخلفة. وتكمن هذه الأخطاء في تعيين أهداف التنمية وأولوياتها واستراتيجياتها ومخططاتها؛ وفي تعريف الأجهزة والجهات القائمة بها وطبيعة مهامها؛ وفي صياغة الأطر السياسية والاجتماعية الضرورية كمنطلق للسمي صوب التنمية؛ وفي السياسات والأدوات العملية التي صممت ووضعت في خلمة هذه التنمية.

كنتيجة لكل هذا جرى إقتراف أخطاء أخرى جاءت بسبب التشديد الخاطيء، وفي حالات كثيرة كانت تلك الأخطاء تقنية أو مستخلصة من أخطاء ذات خطورة أكبر. مما نقصده في السياق الحالي على سبيل المثال غط توزيع الموارد الاستثمارية في ما بين القطاعات، خاصة بين الصناعة التحويلية والزراعة؛ التهازل المفرط ليس فقط في الانفاق الاستهلاكي وإنما أيضاً الثميري، بحيث إنه تم القيام بقدر كبير من «الثمار الظهوري» إلى جانب عمارة «الاستهلاك الظهوري»؛ إهمال الريف إذا ما قورن بالمراكز والتجمعات الحضرية الكبيرة. هذا مع العلم أن المدن نفسها تعاني جيواً واسعة من الشقاء والفقر المدقع؛ الازدحام السكاني؛ البطالة؛ للمساكن والملابس ذات النوعية المتدنية جداً؛ عدم وفاء الخدمات العامة؛ فوضى تعيين حدود كل من القطاعين العام والخاص وسرعة التبدل العشوائي في هذه الحدود؛ اختيار فلسفات وأنظمة تربية خاطئة بالنسبة إلى ما يجب أن تكون عليه في ضوء حاجات المجتمع والاقتصاد؛ وضعف مفاهيم وآليات المساءلة في الحياة العامة، وذلك في معظمه بسبب ضيق قاعدة المشاركة السياسية الشعبية، ومحدودية الحريات التي يتمتع الشعب بها، بالإضافة إلى اغتصاب السلطة التنفيذية لدور وصلاحيات كل من السلطة التشريعية والقضائية.

يشكّل كل هذا لائحة اتهام طويلة لكنها غير كاملة. ولعله يكون لهذه اللائحة بؤرة تركيز أفضل لو نظرنا إلى مادة أو محتوى الاتهامات في سياق مناقشة أربعة تساؤلات أساسية ومتداخلة عضواً ينبغي أن يتضمنها خطاب مجموعات التنمية الأربع التي أشرنا إليها في ما سبق. وتتناول هذه التساؤلات بشكل ضمني الحاجة إلى توجيه مصمم وسليم للسمي الانمائي، إذا كانت مجتمعات البلدان المتخلفة عازمة على بذل جهود مخلصه ونشيطة لانقاذ التنمية من أزمتها العميقة الراهنة. أما التساؤلات الأربعة فهي التالية نقدمها بتعبير مكثف:

- لماذا ننمي؟
- لمصلحة من ننمي؟
- أية تنمية نستهدف؟
- كيف ننمي؟

نحوي هذه التساؤلات، التي تبدو بشكل ظاهري ومضلل بسيطة، إن لم نقل ساذجة،

مؤشرات إلى أبعاد المائتة أربعة مركزية ومعقدة: غرض التنمية وتبريرها، توجهها والمستفيدون منها ذوو الأهمية بها، نوعيتها ومواصفاتها، وأخيراً ديناميتها وآلياتها. وتشكل محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات مادة الفصلين الأولين من هذا الكتاب ومبررهما، إذ إنهما يرسنان مسار التيارات الفكرية الرئيسية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية الساعية نحو تفسير مرض للتخلف. وكذلك فإن محاولة الإجابة ترمي إلى توفير غرض واضح وبؤرة تركيز للسعي صوب التنمية، وهو سعي يحاول هذا الكتاب أن يستكشف مساره في الفصول الثلاثة الأخيرة منه.

على أنه سيصار إلى غمابة التساؤلات بالقدر الأكبر من البساطة والعمالية التجريبية، بالرغم من موقع التساؤلات المركزي في المشروع التنموي ودرجة التعقيد العالية في محتواها. وذلك لسببين: الأول ذو طبيعة نافية: فأسلوب المخاطبة في جوهره لا يشكل اعتراضاً على أسلوب البحث الأكاديمي المشدد (سواء كان باستخدام الرياضيات والنمذجة والمخططات أو الأشكال البيانية أو لم يكن)، ولا هو بسبب التقليل من قيمة البحث الأكاديمي المشدد وفاعليته. إنه بالأول لاؤكد اعتقادي أن رفوف المكتبة الانمائية ملأى بالمراجع الأكاديمية في موضوع التنمية التي يصعب على القارئ الحاصل على تعليم عال أن يفهم ما ترمي إليه إذا لم يكن ذا تخصص في الاقتصاد، وبالمقابل هناك شحة في المراجع التي تقرب مسألة التنمية من فكر وإدراك القارئ العام غير التخصص بحيث يستطيع (أو تستطيع) أن يتأمله مع غرض التنمية ومشكلاتها ومع ضرورة أن يشارك في الجهد الانمائي - بأعبائه ومردوده على السواء. فإذا كانت التنمية قضية يعنى بها الشعب بشكل عام فيفكر بها ويسمى إليها وينغم بها، ينبغي إذن أن تكون هذه التنمية في المقام الأول في متناول هذا الشعب كي يفهم دلالتها ويعبر عما يستهدف منها وعن أولوياتها المفضلة لديه.

أما المبرر الثاني لاختيار المقاربة المعتمدة في هذا الكتاب فهو للتعبير عن عدم الرضا عن المنحى المسيطر لدى من يكتبون اليوم حول التخلف، وكثيرون منهم من العالم الثالث، لكثرة ما يتضمن نتاجهم الفكري من مناظرة ومحاكاة، ولكثرة ما يتشردون في مدارس وفروع مدارس فكرية يميز بينها الاختلاف حول نقاط ذات أهمية قليلة نسبياً أو غامضة، أو حول أمور لا تتصل إلا هامشياً بقضايا التخلف والتنمية الملحة الضاغطة. وبصفتي اقتصادياً من منطقة متخلفة، معنياً وقلقاً بعمق لما أشاهده من فقر ومعاناة مسيطرة مقترنة بالفقر أو ناتجة منه، أجد أن أدبيات التخلف - خاصة ما تدفق منها حول مقولة التبعية التي كانت أصلاً ويحق ذات علاقة وثيقة بالتخلف وقدره ملموسة على تفسيره، أصبحت منذ السبعينيات ذات قدرة تفسيرية وقيمة عملانية محدودة، كما أصبحت تعمل على شيء من البلبلة.

لقد تم هذا لأن الأدبيات أصبحت أكثر ميلاً إلى المناظرة والمحاكاة، مفرطة في نزوعها نحو الصفاية الشكلية، وذات تركيز مبالغ فيه على نقاط تقدم من أجل كسب المناظرة، أكثر منها من أجل السعي إلى تحقيق قدر أكبر من التوليف بين القضايا المركزية التي يمكن تبين قدر واسع من احتفال التوافق حولها. وبالإضافة إلى هذا، فإنني في تشديدي على الحاجة إلى

البحث عن فرص انطلاق مسارات يمكن أن تحترق منفذاً يؤدي إلى التنمية عبر جدار التخلف الكثيف، أحاول أن أتحدى القيود الدفغائية التي كثيراً ما تحدّ وبشكل صارم من المرونة في التفشيش عن مثل هذه المسارات وتضيّق خيارات العمل على امتدادها. فالحقيقة كثيراً ما تسمح بمزيد من المرونة والقدرة على المناورة من النظرية، وأكثر بكثير من المقاتلة.

ولنعد الآن إلى التساؤلات الأربعة:

لماذا ننمي؟

ليس هذا تساؤلاً بلاغياً أو خطابياً. فمن الضروري أن يطرح ويتم فحصه من أجل أن نتيقن فيها إذا كانت الحاجة إلى التنمية مجرد فكرة أو خاطرة في رؤوس الاقتصاديين يحاولون أن ينقلوها إلى عقول وسياسات صانعي القرارات السياسية، أو إلى الرسالة الاقتصادية التي ينقلها رجال الأعمال وصانعو الرأي العام، أو إلى وعي الشعب بشكل عام. إن المدافعين عن الحياة البسيطة أو حتى البدائية الذين يفضلون العيش بنقش وبانسجام مع البيئة والموارد المتاحة، يسجلون لائحة اتهام قوية ضد السباق على الموارد والمكاسب، وضد نزعة تقليد من هم أحسن حالاً بالنسبة إلى الدخل ومستوى المعيشة. وكذلك ضد الرضوخ لإغراء الزرعة الاستهلاكية والانبهار المرف بالأنواع المتعددة جداً والمتبدلة باستمرار من المنتجات الصناعية التي تسوقها وسائل الاعلام والشركات المتعدية الجنسية والشخصيات ذات الجاذبية التلفزيونية، دون اعتبار لما يمثلته إنتاج هذه المنتجات من هدر في الموارد.

عل أن هناك جانباً آخر للقضية. فقد لا يكون صحيحاً - بل إنه على الأرجح ليس صحيحاً - أن الجماهير التي يصرح بأنها المستفيد الأول المستهدف من التنمية، تسمى إليها إما بشكل صريح وواضح العبارة، أو بمصطلح تجريدي. فالأكثية الساحقة من الناس لا تفهم التنمية وتعبر عنها بالشكل «الرسمي» الذي يستعمله الاقتصاديون والمفكرون الاجتماعيون الآخرون والناشطون في مجال العمل العام. فمن سمع أو قرأ أن تظاهرات انطلقت خلف شعارات وأعلام التنمية بشكلها المجرد، أو احتشدت تأييداً لحطة خمائية ضد أخرى، أو تظاهرات وراء مطلب أن يكون معدل النمو للفرد أربعة بالمئة بدل اثنين بالمئة؟ ومع ذلك، فإن الأكثية الساحقة من سكان كل بلد متخلف تسأل باستمرار وتضغط وتمشي في تظاهرات، وفي كثير من الأحيان تقوم بعمل عنفي من أجل الحصول على كثير من الأمور التي تشكل مادة التنمية وتناجها. فهم يفعلون هذا من أجل فرص العمل وتحسين الدخل، والطعام، والرعاية الصحية، والملبس والسكن الملائمين، والنقل المنتظم والرخيص، ومدارس أكثر عدداً وأفضل نوعية، والطمانينة والمستقبل الأفضل للأولاد، وحرية تكوين النقابات والانضمام إليها، والقدرة على التعبير عن الاهتمام بالقضايا التي تمنعهم بشكل وثيق ولملموس.

صحيح أن جميع المطالب تقريباً التي عدناها لتوتنا هي عناصر مما يوضع عادة تحت

عنوان «الحاجات الانسانية الأساسية»^(١١). لكن المطالب المشار إليها لا تشمل الكثير مما يعتبر جزءاً من مادة التنمية أو مضمونها في الفكر التنموي الأكاديمي أو الخطط الانمائية الرسمية. ومع ذلك، فإن ما أوردها الآن يحتاج إلى بعض الإيضاح والاستدراك. فالاقتصاديون والمخططون الذين يضعون مواصفات التنمية بصيغة أكاديمية يتفقون معاً بشكل عام أنها تعني تبدلات في القيم، والحوافز، والموقف من العمل، والتنظيم الاجتماعي، والقدرة التقنية. وهي بتضافرها معاً تؤدي إلى توسع الاقتصاد وتحسن مستواه وارتفاع قدرته الانتاجية. وتشكل هذه التبدلات جزءاً من التحول العميق والواسع الطيف الذي يميز النمو بمعناه الضيق من التنمية بمعناها ومدلولها الواسع، كما ذكرت قبلاً. ويتسق هذا الموقف مع فهم «الاقتصادي التنموي» وتعريفه أو توصيفه للتنمية، إذا كانت رؤيته (أو رؤيتها) الاجتماعية التنموية واسعة الزاوية وتمتد إلى ما هو أبعد من مجرد الاعتبارات والمفاهيم الاقتصادية المحض.

إن كون موقف الجمهور لا يتطابق كلياً مع موقف الاقتصادي أو المفكر الاجتماعي لا يبطل صحة أي منها. فالجمهور بشكل عام يضع مواصفات التنمية، وينشرها، بعبارات عملية، عبر تجسيدها التي تعطيها معنى ودلالة مباشرين ولصيقين بالنسبة إليه. إن ادراك الجمهور ورؤيته لماهية التنمية مرتبطان بنظرة محددة وتوقع محدد ضمن مجتمع محدد، والادراك والرؤية يتصلان بحاجات يومية يرغب بشدة في تلبيتها، وكذلك في ما هو أبعد، يتصلان بسعيه إلى تحقيق قدر من «الراحة» المعيشية والأمن الاجتماعي - الاقتصادي في بلد معين، بل وضمن مجتمع صغير داخل بلد معين.

إلا أن الاقتصادي التنموي، كمفكر اجتماعي، لا بد أن يكون لديه من ناحية أخرى أفق أوسع توضح رؤيته الانمائية ضمنه. وهذا الأفق يتضمن بالضرورة ليس محتوى أو مضمون التنمية كما تعبر عنه حزمة «الحاجات الانسانية الأساسية» فحسب، التي تحتل موقعاً بارزاً في الادراك العام للتنمية، وإنما كذلك مجموعات أخرى من السلع والخدمات التي يرغب في الحصول عليها أفراد شرائح الدخل المرتفع، والمتوسط - المرتفع، بل والمتوسط، الذين يولّدون عبر سعيهم إليها «طلباً فعالاً»، ومن أجلها ينشدون تحسن وارتفاع قدرة الاقتصاد الانتاجية لتكون قطاعاته وفرعاته جميعاً مؤهلة لتلبية متطلبات الانتاج والتوزيع التي تلزم لمجموعات السلع والخدمات المطلوبة. وتشمل تلك القدرة بالضرورة المصانع، وشبكات الطرق، وأنظمة الري والصرف، والمصارف، وجميع الأجزاء الأخرى من آلة الانتاج الوطني المعقدة.

(١١) انظر: Paul Streeten, «A Basic - Needs Approach to Economic Development.» in: K.P. Jameson and Charles K. Wilber, eds., *Directions in Economic Development* (Notre Dame, Ind.: Notre Dame University Press, 1979); Paul Streeten [et al.], *First Things First: Meeting Basic Human Needs in Developing Countries* (Oxford: Oxford University Press for the World Bank, 1981); Frances Stewart, *Planning to Meet Basic Needs* (London: Zed Press, 1985), and International Labour Office (ILO), *Employment, Growth and Basic Needs: A One World Problem*, Report of the Director - General of the ILO (Geneva: ILO, 1976).

ونتيجة لذلك فلا بد لأفق الاقتصادي التنموي، خاصة إذا كانت اهتماماته (أو اهتماماتها) الفكرية شمولية وذات فضول استشرافي، من أن يتضمن في أطواره العناصر السياسية، والاجتماعية - الثقافية، والتنظيمية، والمؤسسية، والتقنية، اللازمة لحدوث التحول الذي يعتقد ذلك الاقتصادي التنموي أنه أساسي لتحسن واتساع أداء الاقتصاد. ولا بد من تلبية هذا الاشتراط إذا كان للاقتصاد أن يتمتع أولاً بالقدرة على إنتاج طيف واسع من السلع والخدمات التي ينشدها بتعبيرات واضحة ويلحاح الجمهور في المقام الأول بشكل عام، وكذلك الشرائح الاجتماعية - الاقتصادية المتوسطة الرخاء والمرتفعة الدخل. ولا بد كذلك، ثانياً، لتلبية الاشتراط المشار إليه من أن يتاح للمجتمع والاقتصاد القدرة على توزيع الناتج الاجتماعي والفرص الاقتصادية بالقدر الأصغر العملي من سوء التوزيع. وهنا يكمن الدور المهم الذي ينهض به المنظور التنموي في فهم التنمية وتبريرها، وفي فهم الحاجة إليها، كما يراها الاقتصادي التنموي (وكذلك الفكر الاجتماعي في مجالات فكرية مجاورة). وهو منظور أوسع من ذلك الذي نراه لدى الجمهور الذي يركز على مطالبة التنمية بأن تلي حاجاته اليومية.

لمصلحة من ننمي؟

أوصلتنا محاولة الاجابة عن التساؤل الأول بشكل طبيعي في ما نعتقد إلى التساؤل الذي نطرحه الآن. ومن الضروري هنا أن نصوغ تمازجاً بين منظور الجمهور للتنمية ومنظور الاقتصادي والمخطط الإنمائي، في رغبتهما كليهما بتحقيق التنمية وتعيين هوية المستفيدين المستهدفين من عملية التنمية. فإذا قمنا بالمحاولة بعبارة مباشرة وبسيطة، نستطيع أن نقول إن السعي إلى التنمية من أجل تلبية الحاجات الانسانية الأساسية - والتلبية ضرورة حرجية وملحوظة بالنسبة إلى جبهة مواطني كل من البلدان النامية - إن سعياً كهذا لا يشكل طموحاً وهدفاً صغيراً ومتواضعاً، إذا ذكرنا أنه ينبغي أن تفهم الحاجات الأساسية ضمن منظور حركي (دينامي).

أعني بهذا أن تلبية كل «جيل» من الحاجات الأساسية يفتح الباب أمام جيل آخر ويخلق الضغط من أجل تلبية: وهذا الجيل اللاحق لا بد أن تكون من مواصفاته الاتساع المتزايدة، والتنوع المتسع، والنوعية المحسنة من السلع والخدمات. بعبارة أخرى، فإن تلبية الحاجات الانسانية الأساسية تولّد «شهية» لما كان ينظر إليه قبلاً لدى الجمهور على أنه حاجات لا تعتبر أساسية، بمعنى أنها لم تكن في متناول الجمهور بسبب انخفاض دخله بشكل عام. فإذا وضع مجتمع ما لنفسه هذا الغرض الحركي يستطيع أن يثق، أولاً، بأنه سيظل مشغولاً ولفترة طويلة بمهام التنمية القادرة على تلبية أجيال متلاحقة من الحاجات الانسانية الأساسية، وثانياً، بأن عليه أن يكتسب الكثير من القدرات (التقنية والثقافية، والتنظيمية، والتربوية...) التي لا يمكن بدونها التأكد من انتاج والخدمات المعنية بكفاءة ودرجة وافية، ومن أن توزيعها سيتم بالحد الأدنى الممكن من عدم التباين.

إلا أن تلبية الحاجات الانسانية الأساسية بالمعنى الحركي المستخدم في السياق الحالي،

بفضل جهود مجتمع ما في العالم الثالث، يشكل في الحقيقة تحقيق عنصر رئيسي في المنظور الطموح للتنمية الذي يمتلكه الاقتصادي أو المفكر الاجتماعي. وهذا بالضرورة لأن القدرة على بذل الجهد المطلوب تستلزم ترجمة قسم كبير من طاقة المجتمع والاقتصاد إلى واقع ملموس. والترجمة في ذاتها هي جوهر التنمية كما يراها الاقتصادي شريطة أن يكون معنياً بصديق يرفاه الجمهرة الكبرى من المواطنين. بل إن من الممكن هنا أن نشير إلى التمييز الواجب إجراؤه بين حاجات الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمحرومة، وهي تشكل أكثرية المواطنين، وورقيات (أو مشتبهات)^(١٢) من هم في مرتبة أعلى من الدخل، خاصة الأقلية الثرية في المجتمع.

فالأكثرية تحتاج في الواقع وحرفياً ما تطالب به من سلع وخدمات (تشكل مضمون صلة الحاجات الإنسانية الأساسية)، في حين أن الأقلية ترغب في الحصول على السلع والخدمات الترفية أو شبه الترفية دون أن يمثل ما ترغب فيه مطلباً حياتياً حرجاً كما هو الحال بالنسبة إلى الأكثرية وحاجاتها. وبالنسبة إلى الأكثرية هذه، فإن الطلب الكلي الذي تولده يستدرج العرض إلى مدى بعيد. في حين أن العرض (الذي يدعمه زخم الاعلام والرعاية ووسائل التسويق النشطة) هو الذي يولد الطلب أو يستدرجه أو ينشطه. وهنا يكمن تمييز أساسي بين التنمية التي تطلقها وتنشطها قوة الجذب التي يولدها الطلب على الحاجات الأساسية، وتلك التي تطلقها وتنشطها قوة الدفع التي تولدها عملية الإنتاج لدى الشركات المتعدية الجنسية (وقدرتها التسويقية الجبارة)، وذلك عبر طرح سلع وخدمات في الأسواق ليست أساسية (أو هي أساسية بمرتبة أدنى من نظيرتها لدى الأكثرية الفقيرة) مما يمتصه من السوق الطلب الفعّال لدى الموسرين والأغنياء.

يفترض الكثيرون بأن مسؤولي عملية التنمية والتخطيط في معظم بلدان العالم الثالث إنما يحرك مواقفهم وعملهم، اهتمامهم بالحاجات الأساسية لأكثرية المواطنين (أي الفقراء). ولعل هذا الافتراض ينشأ عما تسجله الخطط الإنمائية وما يرد من بلاغة كلامية في الخطاب السياسي الذي تتناقله وسائل الاعلام الرسمي. وفي كثير من الحالات فإن البرامج والمشروعات التي تتضمنها الخطط الإنمائية، والتي إلى حد ما قد يكون من حظها أن تتحقق كلياً أو جزئياً، تتطابق مع ضغط الأكثرية الفقيرة للحصول على الحاجات الأساسية أو تلبي ذلك الضغط. وإلى هذا المدى فإن المنظور المحدد لتلك الأكثرية حول ما تعنيه التنمية (ولماذا ينبغي السعي إلى تحقيقها) يتدمج مع المفهوم (أو الرؤية) الأكثر تجرّداً للتنمية كما يمتلكه «الإنمائيون» المعنويون رسمياً بالتنمية. بعبارة أخرى، قُلب ذلك المدى تتغل عملية التنمية من مجال التجريد إلى عالم الواقع الذي تميزه الأكثرية السكانية.

إلا أن ما يَصَوِّب الإنمائيون نظرهم عليه - وأعني بالإنمائيين شبكة تتضمن رجال السياسة والاقتصاديين والمخططين وأجهزة أو قوى التنفيذ وفيها مجموعة رجال الأعمال - لا

(١٢) Wants: معنى.

يظل طويلاً في الواقع موضع تركيز، أي أن حاجات الفقراء الأساسية لا تظل طويلاً تشكل بؤرة التركيز لدى الائتمانيين. فهم، وبسرعة، يحاولون تركيزهم صوب التنمية كمفهوم تجريدي (حتى وإن جرى التعبير عنه كمياً كمجاميع أو أرقام متوسطة أو نسب مئوية). ويتقبل تصويب النظر صعوداً ليلغ أفقاً أبعد: أي للاهتمام بمجالات انتاج تتعدى محتوى سلة الحاجات الانسانية الأساسية بكثير، وبالتالي لتطوير الآلة الاقتصادية القادرة على انتاج السلع والخدمات الترفية وشبه الترفية، الأكثر تنوعاً وارتقاءً تقنياً ونوعياً التي يرغب الميسرون والأغنياء بالحصول عليها. غير أن الائتمانيين، حتى وإن عسكوا باهتمامهم بتلبية رغبات الميسرين الأساسية، كثيراً ما يحسرون المعركة مع مستوردي السلع والخدمات الأجنبية المرغوب فيها والتي تتمتع بجاذبية واغراء استهلاكي ظهوري أقوى بكثير من نظيرها من نتاج الاقتصاد الوطني.

بهذا الشكل يتحول التركيز والتشديد عن حاجات الجماهير إلى رغبات الميسرين والأثرياء، وهو تحول في تخصيص الجهود وكذلك الموارد الشحيحة أو الشحيحة نسبياً، عن الطلب الذي تحفزها الحاجات وهو الأكثر إلحاحاً، لكنه أقل قوة اقتصادية وسياسية، صوب الأنشطة الاقتصادية التي تحفزها الرغبات الأكثر قوة وفاعلية مع أنها أقل حرجاً وإلحاحاً بالنسبة إلى حياة الشرائح التي تولّد الرغبات. فقد أظهرت تجربة العالم الثالث في العقود الماضية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن مصالح أكثرية الشعب - في كل بلد نامٍ تقريباً - لم تنجح في أن تظل لفترة طويلة محط اهتمام وعزم النخب السلطوية وفي قلب تركيزها، أو محط اهتمام وعزم المخططين أنفسهم المفترض أن يكونوا في الأساس أكثر المعنيين بمصالح الأكثرية الشعبية.

يقع لنا أن نحاجّ بأن التنمية ينبغي أن تستهدف المجتمع بأكمله: أي شرائح الدخل المتوسط والعالي إلى جانب شرائح الدخل المنخفض، وينبغي بالتالي أن تتطور بفضلها القدرة الوطنية الانتاجية لتتمكن من تلبية مجموع الطلب الفعال لهذه الشرائح جميعاً. ولا يكون هذا الموقف خارجاً عن مضمون الأنساق الاجتماعية المنطلقة من المبادئ الرأسمالية والمبنية عليها، سواء أكان القطاع الخاص (أو اقتصاد السوق)، أو رأسمالية الدولة، أو مزيجاً منهما هو الغالب في تلك الأنساق. وبما أن حفنة فقط من بلدان العالم الثالث تبنت الاشتراكية كنسق اجتماعي بشكل متصل ومنسجم داخلياً خلافاً لما قدمه عدد من البلدان من تعجيد لفظي للاشتراكية وتجميد سطحي لها - أصبح القول إن الائتمانيين في البلدان ذات نسق اقتصاد السوق و/أو رأسمالية الدولة يأخذون موقفاً يتميز بالانساق الداخلي حين يسجلون تبنيهم خيارات التنمية وفلسفتها وسياساتها ويمكن كذلك أن نقول، في الدفاع عنهم، إنهم ينبغي أن يحاكموا بموجب تلك الفلسفة والسياسات والخيارات، لا بموجب فلسفة أو سياسة اجتماعية ما، مثالية وطوباوية، أو شعبية^(١٣) لا تسيطر في مجتمعاتهم^(١٤).

(١٣) بمعنى: Populist.

(١٤) يرجع ابن بين القناري: أن هرشمان وستنر وبولدنج لا يتناولون الموضوع بشكل مباشر فحسب،

ولما بشكل مثير فكرياً كذلك، انظر:

غير أن نقاشاً أو جدلاً كهذا لا يعدو أن يكون سوى هروب من القضية المركزية: أي أنه يتوجب أن تكون التنمية في الأساس معنية بمصالح الأكثرية المحرومة والضعيفة والمجردة من السلطة السياسية، وذلك الوجوب ليس بالرغم من العوائق والمجبطات الاقتصادية والاجتماعية والأساسية التي تعترض حياة الأكثرية، ولكن بسببها. على أن التنمية - في عالم الواقع - لا تحمد توجهاً كالذي تقول به الفقرة الحالية، لا عملياً ولا حسياً يبدو من مردودها وأثرها. وفي الواقع، فإن المهارة اللفظية التي يستخدمها أولئك الذين يقدمون الأعداء لمسيرة التنمية كما عهدناها يمكن أن يرد عليها بسؤال مضاد: لماذا لا يتجه الجهد التنموي الأساسي والقسم الأكبر من الموارد الاستثنائية بشكل يخدم أولاً وجوهرياً مصالح وحاجات أكثرية المواطنين؟ وما هو المبدأ أو النظام الديمقراطي الحقيقي الذي يستطيع بحق أن يبرر أن تحصل الأكثرية على القليل من العناية والرعاية والاهتمام والجهود والموارد ضمن غط الأولويات التي تترجم عملياً في الخطط الانمائية وتنفيذها؟

نستطيع إذن أن نرى أن الاجابة عن السؤال: «لمصلحة من ننمي؟» تكون، ببساطة: في الأساس، لمصلحة الأكثرية، ومن أجل توفير ما تحتاج إليه وتستحقه، من سلع وخدمات تلبي حاجاتها الانسانية الأساسية بموجب المفهوم الدينامي الذي اعتمدناه. فقدرته المجتمع الانتاجية ينبغي أن تصمم وتطور من أجل ذلك الغرض في المقام الأول. ولكي يحدث ذلك، ينبغي تشجيع وحفز التحول (المشار إليه سابقاً)، وأن يتم السعي صوب تحقيقه، بتصميم ونشاط، وذلك لكي يتمكن المجتمع بأكمله، ومواطنوه كأفراد، من تحقيق الذات إلى المدى الأقصى المستطاع الذي تتيحه طاقاتهم ومعطيات اقتصادهم. صحيح أن هذا يشكل هدفاً طموحاً وكبيراً. على أن الجهد الانمائي عليه أن يسعى - بما تتيحه له موارده البشرية والطبيعية والمالية والمادية (التي هي من صنع الانسان - أي السلع الترسلية) - إلى أن يُعنى على السواء بحاجات الأكثرية الفقيرة ورغبات الأقلية الموصرة في المجتمع، وذلك ضمن تراتبية سليمة في الأولويات تنبثق عن النسق السياسي الاجتماعي شريطة أن يكون للأكثرية الفقيرة مكان لائق داخله. على أن التساؤل عن طبيعة النسق الذي نقول بأن تنبثق تراتبية الأولويات عنه ينقلنا إلى بحث آلية التنمية، وهو ما سنتناوله في حينه في الفصل الحالي، عندما نطرح السؤال الرابع ونحاول الاجابة عنه.

تتضمن الفقرات القليلة السابقة تمييزاً بين نوعين من التنمية، وبين درجة التشديد في كل منهما، وهو تشديد نرى أنه ليس سطحيّاً أو هامشياً. النوع الأول نستطيع أن ندعوه تنمية الفهم العام أو المسار العام^(١٠) للتنمية، وهو الغالب في ظل نفوذ الرأسمالية واقتصاد السوق، حيث يقول التوجه الأساسي للجهود التنموية بإنتاج ما تحتاجه السوق وتبرغب في

Albert O. Hirschman, *Essays in Trespassing: Economics to Politics and Beyond* (Cambridge, = Eng.; New York: Cambridge University Press, 1981); George Joseph Stigler, *The Economist as Preacher* (Oxford: Basil Blackwell; Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1982), and Kenneth E. Boulding, ed., *The Economics of Human Betterment* (London: Macmillan, 1984).

(١٥) بمعنى: Mainstream Type of Development.

شرائه وتستطيع أن تُحوّل تلك الرغبة. إنه نوع ليست القيم (المعنوية) مُدخلًا فيه، وهو توجه «وضعي»^(١٦) - إنه بالفعل «توجه دون وجهة».

في مقابل النوع الأول الذي هو نتاج «الحكمة المألوفة» السائدة، يقف النوع الثاني بفلسفته وتوجهه^(١٧). وهو يعمل بمدخلات قيمية، وهو توجه معياري صريح لا ضمني فحسب، إذ هو يؤكد على التنمية للشعب وبواسطة الشعب، وإذن ففي الأساس يؤكد على الأكثرية المحرومة والفاقة للسلطة. وكما يتّينا قبلاً، فإن هذا التوجه الثاني لا يستثني أو يسقط الاهتمام برغبات المورسين والأغنياء، إلا أنه ينطلق من موقف صريح لا يقدم الاعتذار بسببه، من أن الحاجات الانسانية الأساسية تستحق أن تحتل الأولوية العليا في اتهامات المجتمع، وبشكل أكثر تحديداً، في اتهامات ما أسميه في هذا الكتاب «شبكة التنمية». أما أن الأكثرية المحرومة لا تمتلك القدرة الشرائية الكبيرة الفاعلة على تحديد وجهة الانتاج ومحتواه فامر لا تقبله المدرسة الفكرة التي تمتنع النوع الثاني المعياري من التنمية، كمبرر للجمال للمومس - فعلياً وبالنتيجة - لمصلحة الأكثرية.

ومع أن عدداً كبيراً نسبياً من اقتصادي التنمية في العالم الثالث يعتقدون المبادئ والرؤية المعيارية للتنمية حالياً، إلا أن موقفهم يظل في الواقع موقفاً أقلولياً، هذا إذا حكمنا على المقاربات السائدة للتنمية، ولأهدافها وأولوياتها، والخطط الموضوعة لتصميمها، نزولاً إلى السياسات والاجراءات التنفيذية المتخذة والبرامج والمشروعات الموضوعة لتحقيقها. ويتجسد النوع الثاني - المعياري - من التنمية في نظم فكرية تعرف حالياً بتسمية «التنمية الأخرى» أو «التنمية البديلة»، وب «تلبية الحاجات الانسانية الأساسية»، وب «التنمية بالاعتماد على النفس»، أو «بالتنمية الشعبية». على أن الاعتراف بأن هذه التسميات بما أنها مفاهيم تتضمن بعض الملامح والمواصفات المشتركة، أو أنها تنطلق في الغالب من نفس المهوم والاهتمامات والقيم، لا ينفي حقيقة أنها تميز مفهوماً في ما بينها. وسأعود إليها بشيء من الإفاضة عندما انتقل إلى تناول السؤال الثالث الذي يشمل هذا الفصل لاحقاً، مما يغنيني عن التوقف هنا عند التعرف إلى أوجه التمايز.

لكن يظل من الضروري هنا تسجيل ملاحظة مقتضية حول التجربة الاغائية لمعظم البلدان النامية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بالنسبة إلى الأسلوب الفعلي الذي جرت بموجبه الاجابة عن السؤال الثاني الذي نحن بصدده هنا. ففي معظم العالم الثالث، وبالتأكيد في معظم البلدان العربية، تضمنت الاجابة الكثير من الازدواجية، إذا لم نقل من «التحدث

(١٦) بمعنى: Positivist.

(١٧) استخدم مصطلحي «الفهم السائد» (الذي يمثل التيار العام الفكري لموضوع ما)، و «التوجه المضاد» (ويمثل الرأي المقابل الذي تمتنقه أو تقول به أقلية فكرية) بالمعنى والطريقة اللتين يستخدمهما فيها هتني. انظر:

Björn Hettne, *Development Theory and the Third World*, SAREC Report R 2, 1982 (Stockholm: Swedish Agency for Research Cooperation with Developing Countries, 1984), chap 1.

بلساتين». فإن رجال السياسة والاقتصاديين والمخططين الائتمائين وأجهزة تنفيذ الخطط، بل ومجموعة رجال الأعمال، عمدوا باستمرار وبقوة إلى التصريح بإيمانهم بالتنمية المعيارية وبالسعي إلى تحقيقها. لكنهم في الواقع إنما توجهوا في النتيجة الفعلية صوب تحقيق تنمية النوع الأول - المجردة من المداخلات القيمة بفضل توجه وضعي كان دوماً يخضع لقوى السوق ويعكس ارادتها وكذلك رغبات المورسين والأغنياء وإيماءات قوتهم الشرائية. هذا هو في الحقيقة، في معظم الحالات، الجواب المحدد للسؤال الذي هو محط الاهتمام الآن أي: «المصلحة من نمي؟»

يتطلب الأمر تقديم بعض الاستدراكات حول استجابة أداء المجتمع الاقتصادي للطلب الكلي المتولد من جميع شرائح الشعب، من فقيرة ومتوسطة الحال وموسرة، بالإضافة إلى الاعتبارات الاجتماعية التي أثرتها في ما سبق. أول هذه الاستدراكات هو أنه لا يصح النظر إلى المستفيد من التنمية على أنه الجمهور المستهلك فحسب، بالرغم من الأصرار على أهمية توسيع وتنويع وتحسين إنتاج السلع والخدمات المستهدفة انتاجها، مما يتطلب اصراراً على أهمية توسيع وتحسين قدرة الاقتصاد الانتاجية.

إن التفيرات العميقة المشار إليها للتو لا يمكن تحقيقها ما لم يتم السعي بنجاح كذلك إلى بلوغ عدد من الأهداف الاجتماعية والثقافية والسياسية ذات القيمة الملموسة للمجتمع. ويشير التامل بالأمر إلى أن السعي صوب بعض تلك الأهداف يسبق عملية التنمية، والسعي صوب البعض الآخر يسير بموازاة المسيرة التنموية. وأخيراً فإن السعي صوب بعضها ينفذه ويخدمه انطلاق المسيرة وتفتح مراحلها. إلا أنه ليس من الضروري أن تشغلنا الآن مسألة الترافق الزمني. أما الأهداف فتتضمن التربية والتعليم واكتساب قوة العمل لقدرة تقنية فعالة وملائمة، وتشجيع الفنون، وحفز التكوين المؤسسي أو التنظيمي الأفقي على المستويات المحلية والجهوية والوطنية (القطرية) بين أشخاص لديهم نفس الاهتمامات أو اهتمامات مشتركة، والمشاركة السياسية الواسعة القاعدة ومعها الحرية وحقوق الإنسان - هذا إذا التزمنا بتقديم بعض الأمثلة البارزة فقط عما تتضمنه الأهداف المشار إليها في مطلع هذه الفقرة. وباختصار، فإن تحقيق وتفعيل طاقات المجتمع والفرد ينبغي أن يكونا مستفيدين نهائين من الانجاز في بلوغ تلك الأهداف.

ولعله ليس من الضروري أن نبين أن على المجتمع أن يخصص قدراً وافياً من الاهتمام والموارد للأمن الوطني، من أجل أن يقيم سياسياً وائياً حول اتجايزاته الائتمائية في وجه الاعتداءات الخارجية والتآكل الداخلي. ونضيف في هذا السياق أن الأمن ينبغي أن يفهم ضمن منظور واسع يتخطى الناحية العسكرية، وهي ما يشد الاهتمام للوهلة الأولى. فالمنظور لا بد له من أن يشمل الأمن الاقتصادي بما يتناوله من قدرة الاقتصاد على توفير الكثير مما يحتاجه المجتمع من السلع والخدمات، للاستهلاك والتمير، وكذلك للتصدير بما يسره هذا الأخير (في ما يسر) من تمويل للمستوردات. ويحتل استكشاف الموارد الطبيعية - مما هو على سطح الأرض وفي باطنها - واستغلالها وتطويرها موقعاً مهماً في مضمون الأمن الاقتصادي.

وهنا أيضاً، فإن الأمن الغذائي يستحق أن يحظى باهتمام كبير، خاصة أنه منكشف بشكل خطير في معظم بلدان العالم الثالث التي تعتمد إلى مدى واسع من احتياجاتها الغذائية على الاستيراد، ومعظمه لا يمكن الحصول عليه إلا باتفاق قدر نسي كبير من موارد القطع الأجنبي الشحيحة. (ولقد استوردت المنطقة العربية، على سبيل المثال، أكثر من نصف احتياجاتها الغذائية بكلفة تبلغ حوالي ٢٣ مليار دولار أمريكي سنوياً في النصف الأول من عقد الثمانينات، لكن حجم الاستيراد انخفض إلى ١٤ مليار لعام ١٩٨٧). ويقع الأمن الغذائي في موقع قريب من الأمن الاقتصادي، وهو يتطلب إجراء خفض ملموس في درجة الاعتماد (التبعية) على البلدان المتقدمة اقتصادياً وشركاتها العملاقة المتعدية الجنسية من أجل الحصول على قدر كبير جداً من عناصر التقانة الصلبة والطرية على السواء. ولكي يتحقق الخفض المشار إليه لا بد للمجتمع من أن يقيم قاعدة سليمة ومتنامية للعلم والتقانة، وأن يتحرك، وإن بتدرج، صوب قدر متزايد من الاعتماد على النفس، وتكيف التقانة المتاحة المستوردة لتصبح أكثر ملاءمة لمعطيات المجتمع من موارد بشرية ومادية وتراث ثقافي وقيم يحذر الحفاظ عليها ورعايتها. إلا أن الهدف النهائي يظل دون ريب اكتساب قدرة تقانية ذات شأن وتوطئتها داخل المجتمع لإثراء قدرته على الاستنباط والتحليل وعلى تطوير عقلية وحل المشكلات».

يتناول مفهوم الأمن نواحي أخرى، منها المعلومات (المنقولة عبر وسائل الاعلام المختلفة)، والاعترا ب الثقافي، والاكتشاف السياسي. إلا أن بحث هذه النواحي يأخذنا بعيداً عن مجال الفصل الحالي. ومع ذلك فيحسن بنا التأكيد على تلك النواحي التي قد تكون الأكثر خطورة بين ما يتطلب اهتماماً سواء عن طريق المعالجة أو الوقاية، ذلك أن التبعية المفرطة للبلدان الصناعية المتقدمة هي في جوهرها مسألة المواقف الاجتماعية - الثقافية والتوجهات السياسية للنخب الحاكمة أو المسككة بخيوط السلطة في بلدان العالم الثالث. وهي نخب لا تحفي تطلعاتها وتوجهاتها وارتباطاتها الخارجية على حساب الاهتمام الوافي والفاعل بهوية المجتمع الوطنية، ومصالحه، ومصادر ثراء ثقافته الذاتية. واحترام الذات، والسعي لتحقيق القدر الأقصى الممكن من الاعتماد السياسي على النفس.

ويظل أمامنا أمران جديران بالتسجيل ونحن في سياق بحث مفهوم الأمن. الأول يتصل بالجوانب العسكرية للأمن، وهنا يلاحظ بما لا يقبل الشك أن بلدان العالم الثالث مجتمعة تخصص نسبة مفرطة في ضخامتها من ناتجها المحلي الاجمالي التجميعي من أجل الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية التقنية، وبذلك تحوّل نصيباً ذا شأن من الموارد المتاحة لها بعيداً عن التثمين في عملية التنمية. ويوجب تقرير حديث لصندوق النقد الدولي بلغت الموارد المخصصة للمستوردات العسكرية (من أسلحة وخبرات) ٢,٨ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي التجميعي في المتوسط^(١٨). أما بالنسبة إلى المنطقة العربية بمفردها فقد بلغت

(١٨) حسياً جاء في تقرير نشر مؤخراً في صحيفة يومية رئيسية في بيروت، إلا أن العودة إلى التقارير السنوية الصادرة عن «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، تدلل على كون النسبة الثوية أعلى بوضوح عما =

النسبة في المتوسط على الأقل ٤ - ٦ بالمئة سنوياً خلال عقد السبعينيات^(١٩). وينبغي أن نذكر أن هذا الاتفاق لا يشمل المشتريات من الأسلحة والمعدات التابعة لها من صنع محلي ولقاء مدفوعات بالعملات المحلية - هذا مع العلم بأن كثيراً من المدخلات في الصناعة العسكرية المحلية في الأصل مستورد لقاء قطع أجنبي.

لا ريب أن الدفاع عن الأرض والمصالح الوطنية أمر مشروع بل هو واجب وطني. إلا أن ما يلاحظ هو مدى المبالغة في «الهاجس الأمني الدفاعي» والخضوع بسبب ذلك لجاذبية أنظمة التسليح الحديثة والمتجددة باستمرار وهي جاذبية تشد الحكومات ومن ورائها عملاء أو ساهرة الاستيراد المتلهفين دوماً للحصول على عملات دسمة بفضل ترتيب عقد اتفاقيات الشراء بين حكوماتهم والحكومات أو الشركات المصدرة للأسلحة. والأمر الذي يستدرج السخيرية ويشير إلى ما هو أن الأسلحة المشتراة بأسعار فاحشة والمكدسة في مخازنها لا تستخدم للنضال ضد «العدو» سواء أكان حقيقياً أو وهمياً، وكثيراً ما تحبس فاعليتها وتتقادم وهي لا تزال في المخازن والمستودعات. وفي الواقع، بقي عدد كبير من بلدان العالم الثالث، تظل القوى العسكرية عاجزة حتى عن صيانة السلاح المصري والمقدد التاج لها - ناهيك عن القدرة المحدودة جداً على استعمال ذلك السلاح بفاعلية في ساحات القتال. وهكذا ففي كثير من الحالات يكون الغرض الأساسي من شراء المخزون من السلاح، ومن وجود جيوش كبيرة الحجم نسبياً، هو الأمن الداخلي لا الخارجي - أي دفاع النخبة الحاكمة عن نفسها ومواقعها تجاه المعارضة من قائمة أو محتملة. وإن كان الغرض هو الأمن الخارجي فإنه في الغالب اندثار والجيران والدول الشقيقة لكي لا يعكروا صفو المناخ السياسي في البلد المعني.

= جاء في تقرير الصحيفة البيروتية. وليس بالإمكان وضع رقم وسطي عام دقيق لأن المعلومات المتصلة بعدد من البلدان غير متوفرة، ولأن من الضروري احتساب رقم وسطي موزون (مقتل) إذا كان للإشارة لرقم وسطي أن تتمتع بدلالة. انظر:

International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance*, annual issues for the years 1983-84 to 1987-88 (London: IISS, 1983-1987).

(١٩) حجم مستوردات نظم الأسلحة بالنسبة إلى الفرد العربي هو الأكثر ارتفاعاً بين جميع مناطق العالم الثالث.

وكتت قد أعددت جدولاً للسنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٧ للأقطار العربية الإحدى والعشرين (بالاعتدال على ما يرد في تقارير المعهد الدولي المشار إليه أعلاه، وكذلك على تقرير يصدر عن الإدارة الأمريكية). انظر: United States, Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1972-1982* (Washington, D.C.: The Agency, April 1984). وتقارير صدرت لاحقاً. وأظهر الجدول أن الاتفاق الوسطي السنوي للأقطار العربية كان نحو ٤ بالمئة من الناتج المحلي القائم (الاجمالي). إلا أن الأرقام كانت تعود إلى معلومات منشورة فقط. وهناك أسباب قوية تحمل على الاعتقاد بأن هذه النسبة هي أقل من الاتفاق الفعلي بكثير، لأن بعض الدول تخفي مشترياتها من الأسلحة تحت ستار كسب من السرية، وهي بالذات الدول الأكثر استيراداً للأسلحة واتفاقاً على أنظمة الدفاع التي تقيمها لها دول أجنبية. لذلك فعمل النسبة الحقيقية تزيد على ٥ بالمئة من الناتج المحلي القائم بوضوح، كعمدل سنوي وسطي.

الأمر الثاني الجدير بالتسجيل بالنسبة إلى موضوع الأمن هو كيفية النظر السليم إلى مفهوم الأمن ذاته. ومن الضروري التأكيد هنا أن ما ينبغي استهدافه بشكل واقعي وسليم ليس «الأمن المطلق» أي عدم الانكشاف إطلاقاً سواء أكان ذلك أمام تدخل أو خطر عسكري أو سياسي خارجي، أو رفض الاعتداف كلياً على مصدرَي التفانة والأغذية إلى البلد الساعي إلى صيانة أمنه، أو الانغلاق أمام التفاعل الثقافي والاعلامي. إن فهماً مطلقاً كهذا هو فهم مضلل وخطأ. إن لم نقل إنه يشكل غباءً صارخاً، وفوق هذا فإن السعي إلى ذلك المدلول المطلق للأمن لا يتسم بالواقعية والمصادقية.

ليس من الضروري أن ينطلق هذا البحث حول الاعتداف على الخارج المتجسد في تبة مفرطة، وحول الاعتداف على النفس، إلى ما هو أبعد مما وصلنا إليه هنا في سياق الحديث عن الأمن. فقضايا التبة والاعتداف على النفس تشكل قلب اهتماماتنا في الفصول التالية من هذا الكتاب. على أن ما نودّ التأكيد عليه هنا هو وجوب أن تعمل بلدان العالم الثالث بدرجة عالية من التصميم والإحاح على السعي إلى حالة من الاعتداف على النفس بشكل جاد. أي بقدر ملموس من الواقعية والرشاد، وأن تصمم مسيرتها الانمائية بحيث تحدم الأمن بمعناه الواسع بشكل موزون. وأخيراً بالنسبة إلى الاستدراك الذي يجري بحسه حالياً، نين أن مقدار الجد في السعي إلى تحقيق قدر واف من الاعتداف على النفس المتم بتركيز على الأمن ينطلق من واقع أن «الاعتداف المتبادل» الذي تبشر به البلدان الصناعية المتقدمة في الفترة الراهنة على أنه يمثل حالة من العلاقة الصحية السليمة بين العالين المتقدم والنامي. إن هذا الاعتداف المتبادل لا يمكن أن يكون ذا دلالة عميقة وصادقة إلا إذا رافقه تحقيق درجة ملموسة من الأمن يختلف جوانبه بفضل السعي الوطني والاقليمي صوب الاعتداف على النفس في المسيرة الانمائية. وإلا فإن الاعتداف المتبادل يظل مجرد عملية «تورية» أو خداع لفظي لتغليب التبة بشكل يجعلها مقبولة وغير مفضة ظاهرياً، أو أنه يكون صيغة أكثر تهذيباً وجاذبية يستخدمها العالم الصناعي المتقدم لجعل الإبقاء على حالة التبة ممكناً بتغيير يافطتها أو تسميتها المكروهة.

ثمة استدراك آخر يتوجب تسجيله بالنسبة إلى تحديد هوية المستفيدين من التبة الذي وردت الإشارة إليه قبلاً. إنه الحاجة لإعطاء اعتبار ملائم وواف للانجم بين الإنسان والبيئة. فمن الضروري أن يستهدف مثل هذا الانجم كفرض حرج ومفيد في أن بالنسبة إلى التبة. أما بالنسبة إلى مضمونه فإنه يشمل عمارية التلوث والاسراف في استخدام الموارد إلى درجة تهديدها بالنفاد، وكذلك فهم طبيعة المعطيات الطبيعية وطاقتها وحدودها على السواء. وهو يشمل أيضاً التنشيط عن السبل المثل^(٢٠) لترجمة الطاقة، أي قدرة الناح من المعطيات إلى واقع ثم تطويرها وتنميتها إلى المدى الممكن، وأخيراً الاستفادة من المعطيات بفضل تحقيق تمازج أو خليط منسجم داخلياً بين الجهد البشري مدعوماً بالسلع الرأسمالية الانتاجية من جهة، وموارد البيئة وامكاناتها من جهة أخرى.

(٢٠) بمعنى: Optimal لا المثالية بمعنى: Ideal.

أما آخر الاستدراكات التي نحن بصدها فهو استهداف مجتمعات وبلدان أخرى كمستفيدين محتملين من التنمية الوطنية. إن هذه المقولة لا تعمد هدفاً طويلاً أو مثاليًا، وإنما هي واقعية ورجلاها في الأرض وتنتقل من حساب اقتصادي صارم. ونسارع إلى القول إن الهدف المشار إليه في هذه الفقرة يكون واقعياً وعمكناً بصورة خاصة إذا كان السعي نحوه في سياق تعاون اقليمي - أي قومي في السياق العربي تحديداً - يعمل على تحقيق تنسيق وتكامل واعتقاد جماعي على النفس بين الوحدات الوطنية المشاركة التي تتمتع بإرث ثقافي مشترك وتاريخ مشترك وتطلعات مستقبلية ومصالح مشتركة. ومن الواضح لدى الكاتب على الأقل، أن الأقطار العربية تقدم مثلاً لافناً للنظر على مثل هذه المشاركة ضمن الإطار القومي. ويمكن العثور على أمثلة أخرى مشابة (بدرجات متفاوتة) في منطقة الكرسي، وأمريكا الوسطى واللاتينية وإفريقيا الغربية، وجنوب شرق آسيا.

ومن الممكن أن ندلل، في مثل هذه الحالات، على أنه يمكن دفع عملية التنمية قدماً وجعلها تستفيد من المقاربة الإقليمية (أي القومية في السياق العربي). فعلى هذه المقاربة تدعم المقاربة الوطنية (أي القطرية) وتتداخل معها، مع الافتراض المبرر بوجود مصالح مشتركة ذات شأن، وتشابه في التطلعات وفي «رؤية العالم»، ورغبة صادقة في تحقيق التعاون والتكامل، وقدر ملموس من التنسيق بين السياسات الانمائية ضمن إطار الاعتدال الجماعي على النفس. غير أننا هنا أيضاً سنكتفي بما ورد بالنسبة إلى قوة الدفع التي يمتلكها البعد القومي للتنمية في السياق العربي ونأمل أن يرى القارئ أن التحليل الأكثر إفاضة وتعمقاً في فصول الكتاب (من الثالث إلى الخامس) ذو دلالة لمناطق أخرى في العالم الثالث إضافة إلى المنطقة العربية. ونضيف أخيراً أن مقاربة عربية قومية للتنمية تقوم على تفكير واضح وتصميم سليم، ويتم السعي خلالها بجد واستمرار، تستفيد من الجهود الانمائية الوطنية (القطرية) في كل من وحدات المنطقة السياسية، كما أنها بدورها توفر فوائد ومزايا ملموسة لهذه الوحدات، بحيث يتكامل البعد القومي والبعد القطري في الجهد التنموي المدروس جيداً والمدعوم بالآليات والمؤسسات والمواقف السياسية التنموية التوجه.

أية تنمية نستهدف؟

دللت المحاولة التي تمت في القسم السابق من الفصل للتعرف إلى هوية الشرائح الاجتماعية التي ينبغي أن يجري استهدافها بشكل ملح لتكون المستفيد الأول من عملية التنمية، على الموصفات الأساسية والمركزية للتنمية الواجب السعي صوبها إذا كان للهدف التنموي الملحن عنه أن يقع في مدى ما يمكن بلوغه. وتتطلب تنمية، كالتى ركز عليها القسم السابق، في المقام الأول تمسك صانعي القرار على مختلف درجات صنع القرار وفي مختلف حلقاته، وكذلك تمسك المجتمع بأكمله عبر مختلف الأتية والوسائل التي تيسر جعل إدراك المجتمع أكثر وضوحاً ودقة، بمنظور مفهومي للتنمية ملائم لاختيار الهدف الذي جرى تحديده في ما سبق، على أنه يمثل الأولوية العليا. ولكي يتحقق هذا الأمر لا بد من أن يتبلور «منح

اثنائي، وآلية اغاثية ملائمتان، مما سأحاول ايضاحه لدى تناول السؤال الرابع في القسم الأخير من الفصل الحالي.

على أنه يكفينا في هذا المقام أن نبين أن اختيار تلبية الحاجات الانسانية الأساسية، ضمن التعريف الحركي الذي ميزناها به، كالمهدف الأول، يحتاج لأن يرافقه على الأقل - إذا لم نقل يسبقه - قبول ومأسسة أولوية المهدف المذكور. وتتطلب تلبية هذا الاشرط التحرك صوب الجوانب الاجتماعية - السياسية والبنوية لتحول المجتمع، الملائمة لإثبات أولوية المهدف، والاستعداد للتحرك المشار إليه. وبالإضافة، فلا بد لئلاية الانسانية أيضاً من أن تشهد تحولات في هيكلية وتكوين رأس المال (بالمعنى الاقتصادي الحقيقي لا التجاري المالي)، وفي الثقافة، وفي البنية التحتية، وفي التدريب والمهارات لكي تستطيع هذه معاً أن توفر ما يتطلبه انتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية الحاجات الانسانية الأساسية.

بالتالي، إنه لأمر جوهري أن يتم تخصيص القوى العاملة، والمواهب الريادية والقدرات الادارية، والتمويل الشميري، والمداخلات والخدمات المادية بشكل يلائم الاهداف الاجتماعية للتنمية المنشودة. ولكن فوق هذا كله، لا بد من أن يتحقق للمواطنين عامة وعي وتحسس بمبررات وضع سلم الأولويات الضروري لاستخدام مختلف الموارد في العملية الانتاجية

وبالضرورة، فإن التراتبية في الأولويات ذات دلالات خطيرة، تمتد إلى العادات والضغوط الاستهلاكية، والمواقف من الادخار، والقبول بالالتزامات الضريبية، وبعده من القيود والأعباء الأخرى. والمتوقع أن يكون تجاوب المورسين والأثرياء أقل من ترحيبي، على أن عداهم يكون أقل إعاقه وتعطيلاً للمسيرة الاغاثية كلما كان النظام السياسي أكثر قدرة على اقتناعهم في ايضاحه لمبررات تراتبية الأولويات، وللتنضباط المطلوب في الاستهلاك التفاخري والظهوري والشمير غير المدروس بشكل واف، وكلما كان النظام أكثر إجماع بالثقة والطمأنينة بأن رغبات المورسين والأثرياء سيصار إلى تلبيةها مرحلياً أو بتدرج كلما اتسعت أعناق الاختناق في إتاحة الموارد وازدادت قدرة الآلة الانتاجية على النهوض بما تتطلبه زيادة زخم تدفق السلع والخدمات التي تقع خارج نطاق الحاجات الانسانية الأساسية وتتعداها نوعية وتنوعاً.

نأمل بأن تكون الفقرات القليلة السابقة قد أوضحت أن التنمية ليست أقل من مشروع حضاري للمجتمع بأسره في معظم نواحي حياته، إن لم نقل جميعها، وإلى ذلك المدى فإنه يتطلب إعادة تنقيف اجتماعي^(٢١) جذرية وعميقة وعلى جهة عريضة للمواطنين. غير أن هذا يتطلب بدوره بالضرورة جهداً مجتمعياً ضخماً وعقوداً من الزمن، إن لم نقل أجيالاً، ليصل إلى نقطة يصبح عندها أثره واضحاً في نظام القيم السائدة، والمواقف الفكرية، والتوقعات الاقتصادية، والسلوك الاجتماعي، والمؤسسات، وصيغ التنظيم الاجتماعي -

(٢١) بمعنى : Socialization.

الاقتصادي، وخلفية العمل^(٢٢). وهكذا فلنا بحاجة لأن نذكر أنفسنا باتساع المسافة التي تفصل بين المنظور التنموي بالاشتراطات التي عدناها لتتوّن من جهة، وفهم النمو الاقتصادي بمعنائه الاقتصادية المحض، وإمكانية تكميته بسهولة، ويقصر الأفق الزماني الذي يمكن فيه تحقيق ذلك النمو، وبمحدودية التبدل الاجتماعي الذي يمكن أن «يندس» ضمنه النمو الاقتصادي - وهو تبدل يظل سجين «العوامل الاقتصادية المعطاة»، أي سجين «التدفق الدائري»^(٢٣) وهو المصطلح الذي استخدمه شمبيتز (Schumpeter) كما أشرنا في موقع سابق من الفصل الحالي.

إذا كان ما غامرنا بوضعه من مواصفات يشير بحق إلى نوعية التنمية الملائمة للهدف المحدد على أنه ذو أهمية بالغة وأولية عليا لمجتمعات العالم الثالث، فإذا علينا أن نبين بالنسبة إلى محتوى تلك التنمية؟ من الصعب التعرف إلى هذا المحتوى دون الدخول في تفاصيل قد تبدو كأنها عناصر مألوفة في الخطط والبرامج الانمائية التقليدية والتي سادت أنماطها لسنوات طويلة في بلدان العالم الثالث في العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية. لكن هذا ليس ما نرمي إليه في المجال الحالي. ثم إن الخطط الانمائية لا بد لها من أن تتباين بين بلد وآخر بسبب التباين في هوية وحدة المشكلات المفترضة والمراد من تلك الخطط أن تعمل على حلها أو التخفيف من وقعها، وبسبب التباين في الأهداف المراد بلوغها. لذلك فإن ما نعتبر أن من المناسب تسجيله هنا، ونرى أنه قابل للتعميم على البلدان النامية، إلا قلة صغيرة منها لا تملك إلا موارد زراعية أو منتجية متواضعة جداً، هو أن ما ينبغي التشديد عليه هو وجوب التركيز الأول في عملية التنمية على تلك الجوانب التي تجعل من الممكن انتاج وتوزيع السلع والخدمات المتعددة التي تلبي الحاجات الانسانية الأساسية. ويمتد تحت تلك الحاجات جميعها الحاجة إلى وجود فرص عمل مجز وافية تضع في يد أفراد قوة العمل الدخل والقدرة الشرائية اللازمين للحصول على السلع والخدمات المعنية.

ومن الجلي أن توفير مثل هذه السلع والخدمات يتطلب في الأساس التشديد على تطوير قطاعات وفروع قطاعات وأنشطة محددة معينة مؤهلة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها. وتبرز الزراعة في هذا السياق، ضمن مجال التنمية الريفية بمدلولها العام، على أنها جذيرة بالاهتمام الأكثر إلحاحاً والأرفع أولوية. وأسباب ذلك متعددة، وهي معروفة ومعترف بها على نطاق واسع، إذ هي تشمل: نسبة المواطنين المرتفعة ممن يقيمون في الريف ويعملون في الزراعة والأنشطة الأخرى المساندة، والاهتمام المتزايد في بلدان العالم الثالث بتحقيق القدر الأكبر الممكن من الأمن الغذائي بفضل نشاط الاقتصاد الوطني، وكون سكان الأرياف يشكلون خزاناً احتياطياً كبيراً للعمل الصناعي وسوقاً واسعة للسلع المصنعة مما يعطي المجتمع الزراعي قابلية مرسوقة للتكامل مع المجتمع الصناعي، وقدرة القطاع الزراعي إذا أحسن تطويره ضمن تنمية متوازنة للريف، أولاً في الحصول على عائدات ذات شأن من القطع

(٢٢) بمعنى: Work Ethic.

(٢٣) بمعنى: Circular Flow.

الأجنبي الناجم عن احلال المتوجات الزراعية الوطنية محل المستوردات، وعن تصدير قسم من تلك المتوجات، وثانياً في حماية البيئة والاستخدام الرشيد لمواردها، وثالثاً في جعل الريف أكثر جاذبية لعيش أبنائه وعملهم فيه، وبالتالي في الحد من هجرتهم المتدفقة إلى المدن مما يجرم الريف من نشاط أبنائه عادة، ويعمل على خنق المرافق العامة في المدن من مياه وكهرباء وبجار وخدمات تربية وصحية ومسكن.

لسنا بحاجة إلى أن نعدّد جميع التغييرات السياسية والمؤسسية/ البنيوية اللازمة، خاصة بالنسبة إلى أنظمة حيازة الأراضي، التي ستكون مطلوبة من أجل تحقيق تنمية ريفية عميقة وشمولية. إن تلك التغييرات تشمل في ما تشمل، برامج تربية وتدريب ذات توجه ريفي زراعي، مساكن وافية كمياً ومتحسنة نوعياً، الشبكات والتسهيلات اللازمة للرعي والصرف والنقل والتخزين وسواها مما يتطلبه إحياء الريف والقطاع الزراعي، توفير التقانة اللازمة والفعاّلة والعمل على توطئتها، وتمكين سكان الريف من امتلاك مزيد من الوزن في النظام السياسي، عبر التمتع بحق ممارسة المشاركة السياسية الصادقة وهم نصف سكان بلدان العالم الثالث على الأقل - إذا كان لهم أن يتخلصوا من الإهمال الذي هو من نصيبهم. ولعل الحاجة إلى الجانب الآخر من جوانب التغيير أهمها على الإطلاق. وكما قال مؤلف في هذا السياق بشكل مقنع ومؤثر، إن التنمية الريفية ذات المعنى والدلالة الحقيقيين تعني ونقل ما هو في آخر الاهتمامات الآن إلى الموقع الأول بينها^(٢١).

وكما يبيّن البحث في الفقرتين السابقتين، هناك اعتقاد متبادل قوي بين تنمية الزراعة والمناطق الريفية من جهة، وتنمية الصناعة التحويلية من جهة أخرى. ويدل هذا في ذاته على الحاجة إلى الاهتمام الجاد بالتنمية الصناعية، إلى جانب دلالة وأهمية مساهمات الصناعة التحويلية في توفير عدد كبير من السلع المطلوبة لتلبية الحاجات الانسانية الأساسية. وهنا كذلك لسنا بحاجة إلى أن نشير إلى أكثر من القول بأن إتاحة عدد كبير من السلع والخدمات الأساسية تعتمد على وجود قطاع صناعة تحويلية نشيط ونام، ومن أبرز الأدلة على ذلك دور الصناعة في تلبية المتطلبات من الأغذية المصنّعة (الصناعات الزراعية)، وفي البناء والإسكان وإنتاج مئات المدخلات التي تتطلبها صناعة البناء، وفي صنع الملابس وشتى فروع صناعة الأنسجة، وفي صناعة الجلد وما يتصل بها من دباغة ونحويل، وفي صناعة ومشاغل وصيانة وخدمات وسائل النقل والتسهيلات والمرافق المتعددة المتصلة بها، وفي طباعة الكتب المدرسية والقرطاسية والمختبرات والتجهيزات اللازمة لها بشكل عام.

ويدورها، فإن الصناعة التحويلية شأنها شأن الزراعة بما أنها ينشطان ضمن مجال انتاجي واسع ويحتاجان إلى مجموعات كبيرة من المدخلات في انتاجهما، يوجبان بالضرورة تطوير وتنمية كثير من الصناعات السلعية والخدمية الأخرى المساندة لعمليات الانتاج فيهما.

Robert Chambers, *Rural Development: Putting the Last First* (London: Longman, (٢١) 1984).

فبالإضافة لما سبقت الإشارة إليه في مجال قطاعي البناء والنقل، هناك عدد من القطاعات - منها على سبيل المثال الكهرباء والطاقة بشكل عام، والاسكان الحضري، والمرافق العامة في المدن والبلدات، والصيرفة والتمويل، والتأمين، والاستشارات الهندسية والاقتصادية. . . الخ - التي تحتاج جميعها إلى تنمية ملموسة لتستطيع توفير المنتجات اللازمة للاستهلاك النهائي وكذلك اللازمة كمدخلات انتاجية في قطاعات وأنشطة أخرى. إلا أن تأكيداً خاصاً ينبغي أن يوضع على التعليم والتدريب التقني والبحث العلمي، كما على اكتساب قوة العمل لقدرة تقانية متقدمة، فعالة وملائمة، فهذا أمر حيوي للمجتمع الحديث في كل جوانب نشاطه وليس الاقتصادية منها فحسب. ويظل للتعليم شأن متميز في أنه، ومعه البحث العلمي (من نظري وتطبيقي) والقدرة التقانية، جميعها ذات مساهمات حرجية في تكوين التوجه العلمي لدى المواطنين وزيادته شحذاً وصقلاً، وتحفيز التركيز على فهم المشكلات والعمل على حلها كمؤهل مركزي للنشاط التنموي بين جملة الأنشطة المجتمعية.

مع أن اختيار تلبية الحاجات الانسانية الأساسية يبدو للوهلة الأولى، كما سبق أن اشرنا، وكأنه يشكل هدفاً اجتماعياً متواضعاً، إلا أن البحث الذي دار حول مضمون «التنمية الملائمة» (أو «التنمية البديلة») لا بد أنه عكس ضخامة المهام التي تتطلبها تلك التلبية التي تشكل موضوع الهدف المذكور. كما لا بد أن يكون قد عكس مقدار الجهود والوقت والموارد اللازم بالضرورة توجيهها صوب النهوض بالمهام المعنية. وتكون المهام أثقل عبئاً، وتتطلب المزيد من قدرات المجتمع ومعطياته وخياله وصره فيما هو يتنقل بتدرج من الهدف الأولي (أي تلبية الحاجات الأساسية) إلى مرحلة تالية تنطوي على توفير طيف أوسع من السلع والخدمات التي تكون الحاجة إليها أقل إلحاحاً (لأنها أكثر اقتراباً من سلة السلع والخدمات «الكهالية» أو شبه الترفية، ثم الترفية)، ولكن الحصول عليها يشكل مع ذلك رغبة قوية لدى الشرائح الاجتماعية الموصرة والثرية: بل إن الحصول على قسم منها يصبح مطلباً ملحاً لدى الشريحة الفقيرة بعد أن تكون قد نجحت في تلبية حاجاتها الأساسية وصارت أكثر استعداداً (بفضل توفر المزيد من القدرة الشرائية لديها) للرغبة في الحصول على السلع والخدمات الكهالية ونسبة ما من نظيرتها شبه الترفية. وتصبح المهام التي سبقت الإشارة إليها أثقل عبئاً أكثر فأكثر مع استمرار الانتقال أو التحول من مرتبة إلى أخرى في «سلم جاذبية» السلع والخدمات من جهة، وبالمقابل في مراتب القدرة الشرائية التي تتمكن من تلبية الطلب على محتويات «سلال الطلب»، واحدة بعد الأخرى. وهذا الانتقال أو التحول يفرض على الاقتصاد والمجتمع توفير المزيد من السلع الرأسمالية الانتاجية وقوة العمل الأكثر مهارة والبنية التحتية الأكثر اتساعاً وأحسن نوعية، وتوفير المزيد من الخدمات الأخرى ذات العلاقة.

بعبارة أخرى، فإن تلبية جيل ما من الحاجات الأساسية الانسانية بما يوفره من قابلية وشهية، ثم من قدرة شرائية، للحصول على جيل ثان أكثر تنوعاً وأحسن نوعية من السلع والخدمات، يجعل الجيل الثاني بدوره مضمون سلة جديدة مما يبدو لنفس شريحة المستهلكين على أنه يشكل «حاجات أساسية». ويقليل من الملاحظة في الأقطار العربية - كما في سواها من

بلدان العالم الثالث بل والعالم الصناعي كذلك - يشاهد مثل هذا «الحراك الاجتماعي - الاقتصادي الاستهلاكي» بدرجة من السرعة تعكس وضع الاقتصاد بمعطياته وقدراته .

لا ريب أن الضغوط الاجتماعية الاقتصادية (وهي في طبيعتها استهلاكية يمزج فيها الاستهلاك المرير حياتياً وثقافياً بالاستهلاك الظهوري المدفوع بعوامل التقليد والمحاكاة اللذين تغذيها وسائل الاعلام المرئية والمسموعة على نطاق يتزايد اتساعه يوماً بعد يوم) ، تكون قوية جداً، مع أنها تتجمع وتلقي بثقلها في الغالب قبل أن تتوفر لمعظم بلدان العالم الثالث القدرة على الاستجابة لها - لأن محاولة الاستجابة تكون غير واقعية باعتبار معطيات وقدرات اقتصادات هذه البلدان وضخامة ما تحمله من أعباء في مواجهة تلبية الحاجات الانسانية الأساسية في المرتبة الأولى . ومن هنا فإن المقاومة الجادة للضغوط المعنية تكون صعبة ولا تتم إلا على حساب شتى السلطات الحاكمة وإدارتها . وبالتالي يكون على سلطات صنع القرار وكذلك على المربين وصانعي الرأي والقيادات النقابية العالية والمهنية وسواها - على افتراض أن هذه المجموعات كانت ترغب في ذلك - أن تعي كل ما تملكه وتقدر عليه من ادراك وتفهم، وذكاء، وتصميم، لتقدم للرأي العام توضيحاً فعالاً لضرورة الاعتدال في المطالب الاستهلاكية والاستهلاك الفعلي، والصبر، والواقعية . وتصح وصفة الاعتدال على السواء بالنسبة إلى جبهة المستهلكين وقطاع رجال الأعمال بما لهم من مصالح ضالعة في توسيع الانتاج وتنويعه وارضاء القدر الأقصى الممكن من المطالب الاستهلاكية بصفتها حاجات حيوية للفقراء ورغبات قوية لدى الأثرياء .

لقد شوهد في كثير من البلدان النامية بشكل متكرر في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، تسارع التطلعات والضغوط الاستهلاكية بوتيرة أكبر بكثير من ازدياد التشاح من القدرات الانتاجية والموارد، مما خلق في بلدان متعددة حالات تفجيرية . وكثيراً ما نشأت عن التباين بين التطلعات والقدرة على تلبية مشاكلات مستعصية على الحل، من استنادة ضخمة من الخارج، إلى شعور كاسح بالإحباط، إلى توتر اجتماعي - سياسي مقلق، فإلى ترهل في وجه ما يتوجب من انضباط صارم في الاستهلاك والثمار وسياسات تصحيحية قاسية . ويبقى أن ما يدعو إلى السخرية المزوجة بالأسى أن رد فعل معظم حكومات العالم الثالث لم يكن تقديم ايضاح واف وصور للضرورة التي لا مفر منها لوضع سلم أولويات سليم ورشيد بين مختلف المطالب الاستهلاكية والثمار، ولضبط عملية تخصيص الموارد بين ما هو أساسي وملع وما هو أقل من ذلك إلحاحاً بين استخدامات الموارد لانتاج سلع وخدمات الانتاج وتكوين رأس المال - وإنما كان رد الفعل استخدام القوة والعنف مع الجماهير الفقيرة عندما تحركت هذه بقوة احتجاجاً على فقدان أو شحة مواد غذائية حيوية وعدم وفاية سلع وخدمات أساسية أخرى بشكل فاضح، وتضخم الأسعار الجامح . (وقد كان هذا حال عدد من البلدان العربية خلال السنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٩) .

إذا كان لمعنويات الشعب أن يتوقف تأكلها وتدهورها، ومن ثم أن يتحول اتجاهها إلى الرضى والارتفاع تدريجياً، فلا بد للمجتمع من أن يلجأ إلى المبادئ والسياسات التي تقوم

التنمية بالاعتماد على النفس عليها وتطلق منها. فهذا شرط حيوي، لأن استمرار الاعتماد الكثيف على موارد ومهارات مصادر خارجية، وبالتالي التنمية لها بشكل مفرط، لا يؤدي إلا إلى استمرار الترهل والتراخي في الإرادة العامة، وإلى مزيد من الانهيار في الدين الخارجي، ومن ثم الاطمئنان المفضل بأن مشكلة عجز الاقتصاد أمر يمكن تدبره وإدارته والسيطرة عليه - بل إن التدفقات المالية من الخارج (عبر الاستدانة) تشكل حلاً للمشكلة. ونضيف أن للتنمية بالاعتماد على النفس (التي نعر عنها كذلك، تجاوزاً، بمصطلح «التنمية المعتمدة على النفس» الذي تعوزه الدقة والصرامة المنطقية) من النوع الذي يعرضه هذا الكتاب - أي المتضمن تشديداً على المحتوى الاجتماعي والبعد الانساني - إن هذه التنمية دلالات بعيدة بالنسبة إلى المنظور الانمائي، وأهداف الانماء وأولوياته واستراتيجياته وسياساته ومخططاته وبرامجه.

بل إن هذا النوع من التنمية دلالات صحية بارزة بالنسبة إلى «رؤية العالم» لدى المجتمع الذي يتبنى تلك التنمية، وكذلك إلى قوة المجتمع الذاتية وقدرته على استخراجه القدر الأقصى الممكن من الحلول لمشكلاته من ينابيعه الذاتية (النفسية والثقافية والمادية). وهذه الدلالات جيماً تتخطى عالم الاقتصاد بحدوده الضيقة وإن اتسعت. فالاعتماد على النفس الذي يشكل استراتيجية انمائية، ومستنأوله بالمزيد من التعمق والتوسع لاحقاً، يستحق منا عند هذه النقطة أن نشدد على كونه قادراً على تجسيد تلك النوعية وذلك المضمون الانمائي القادرين على توفير أجوبة مرضية ومطمئنة للأسئلة التي تقوم بتححصها ومحاولة الاجابة عنها في الفصل الحالي.

لا يتضارب «الاعتماد على النفس» كمنهج أو منظور انمائي، مع المقاربة الاشتراكية للتنمية كما سجلتها الأدبيات النظرية المعاصرة. بل إن الكثيرين من المنادين بالتنمية المعتمدة على النفس يصرّون أنه لا يمكن لبلدان العالم الثالث السير في نهجها إلا عبر التحول الاشتراكي^(٢٥). ويتبنى هذه النظرة الاقتصاديون الذين يسمون بـ «الماركسيين الجدد»^(٢٦)، أو الذين يوصف توجهم بأنه «اشتراكي» أو بالأحرى «اشتراكي»^(٢٧). وهم يجادلون بأن الماركسية «الأرثوذكسية» (أي التي تمثل التقيد بالنصوص الأصلية للماركسية، وسأشير إليها أيضاً بمصطلح «الماركسية النضوية»)، أي التقليدية أو المتمسكة بالعرف، بل والليينية، تحتوي رؤية للتنمية تختلف أو تتباين مع ما يراه عدد كبير من العلماء أو المفكرين الاجتماعيين من ناحية، ومن ناحية أخرى مع حقيقة الرأسمالية المعاصرة عبر النظام الاقتصادي العالمي وقد أصبحت تهيمن عليه بعد أن مرت بأجيال متعددة من النضوج والتوسع. أما الأوجه الرئيسية

(٢٥) الإشارة في سياق الحديث عن الفكر العربي هي في: اسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهول»، ورقة قدمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٧).

(٢٦) أي الماركسيون الحديثون Neo-Marxists، وأحياناً تستخدم المصطلح كما يرد في النص أعلاه.

(٢٧) تستعمل هذه الصيغة غير البليسة، بمعنى: Socialistic. والكلمة تختلف عن Socialist (اشتراكي) لأنها تشير إلى موقف أقل عقلانية من هذا الأخير.

للتباين فستكون عطف الاهتمام بقدر من التفصيل لاحقاً في هذا الكتاب.

كذلك ستتاح لنا الفرصة فيما بعد للنظر في أصول فكرة الاعتماد على النفس في مجال التنمية. وسنرى عندئذ أن هذه الفكرة وضعت ضمن إطار نظري ويطبق عملياً على نطاق واسع في جمهورية الصين الشعبية لحوالي ثلاثة عقود خلت. ومن ناحية أخرى، فإن مصطلح «التنمية الأخرى» حقق أوسع انتشار له بفضل كتيب وضعته «مؤسسة داغ هرشولد»^(٢٨) في عام ١٩٧٥ تحت عنوان ماذا الآن؟ ولاحقاً بفضل مؤلف أكثر اتساعاً بعنوان التنمية الأخرى: المقاربات والاستراتيجيات^(٢٩). أما مصطلح «التنمية البديلة» فقد جاءت صياغته في الوقت نفسه تقريباً كالمصطلح السابق الذكر، وهو يستخدم أساساً في أدبيات التنمية الصادرة عن «المؤسسة الدولية لبدائل التنمية»^(٣٠) وخاصة في دوريتها المعنونة الملفف^(٣١).

يقدم مارك نيرفين في الكتاب المعنون التنمية الأخرى: المقاربات والاستراتيجيات المذكور في الفقرة السابقة، تلخيصاً للمواصفات أو الملامح التي تميز «التنمية الأخرى» كما يراها من يدعو إلى اعتمادها، على أنها تكون: ذات توجه صوب الحاجات، داخلية (أو ذاتية) التمحوور والدينامية، معتمدة على الذات، سليمة بيئياً، ومعتمدة على تحولات بنوية ذات علاقة في المجتمع. وهو يعتبر أن هذه الملامح أو المواصفات هي:

مترابطة عضوياً. فإذا أخذ أي منها على انفراد فإنه لا يؤدي إلى النتيجة المرجوة. ذلك أن التنمية المعنية ينظر إليها كعملية ثقافية كلية ومنهجية، بما أنها تعني تنمية كل رجل وامرأة، والرجل والمرأة كلياً. «فالتنمية الأخرى» تعني التحرر^(٣٢).

وأما «المؤسسة الدولية لبدائل التنمية» فيدورها تبني التعريف نفسه وتعتبر أنه يقوم على «أعمدة خمسة مترابطة»، كما يرد في كراس أصدرته عام ١٩٨٦ بالنسبة إلى هذه «الأعمدة»، وهي ما يلي:

Dag Hammarskjöld Foundation. *What Now? Another Development*, report prepared on the occasion of the seventh special session of the United Nations General Assembly (Uppsala: DHF, 1975), appeared as a special issue of the *Journal Development Dialogue*, nos. 1-2 (1975).

Marc Nerfin, ed., *Another Development: Approaches and Strategies* (Uppsala: Dag Hammarskjöld Foundation, 1977).

International Foundation for Development Alternatives (IFDA).

(٣٠)

(٣١) *Dossier*. المؤسسة الدولية لبدائل التنمية. أنشئت في عام ١٩٧٦ للإسهام في التحرك صوب تنمية بديلة والتعاون الدولي الصادق (كما جاء في نشرة صغيرة أصدرتها المؤسسة بتاريخ ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٨٦). والمؤسسة تتخذ من بلدة نيون في سويسرا مقراً لها. ولها «لجنة توجيهية» ويرأسها مارك نيرفين (Marc Nerfin)، (يسشار إلى المؤلف في قائمة المراجع بالانكليزية). وتصدر المؤسسة ملفاً بعنوان (IFDA Dossier) ويحل شبكة في المعنى الواسع للكلمة، إذ يستقبل البحوث والمعلومات من الذين لديهم ما يقدمونه للجميع. (كما جاء في النشرة الصادرة في عام ١٩٨٦).

Nerfin, *Another Development: Approaches and Strategies*, pp. 10-11.

(٣٢)

... تلبية جميع الحاجات الانسانية، الاعتماد على النفس، التمركز الذاتي أو الداخلي^(٣٣)، الانسجام مع الطبيعة وصيانة البيئة^(٣٤)، والتحويلات التي تمكن المواطنين من القوة. إنها عملية تنشط ضمن نسق، وهي ذات أبعاد شخصية واجتماعية، ثقافية وسياسية، تقنية واقتصادية. وهي تقدم مشروعاً لكل مجتمع، سواء أكان في الشمال أو في الجنوب^(٣٥).

دون التوسع في معنى هذا التحديد ودلالته، يمكننا أن نرى أن مفهوم التنمية البديلة/ الأخرى مغرط في الاتساع. وبالإضافة، فإنه كذلك يتضمن مبادئ وإجراءات معينة مما يقع ضمن إطار «الشعبوية» أو «الشعبوية - الجليدية»^(٣٦).

ينبغي الاعتراف بأن «التنمية الأخرى» تتضمن قدراً كبيراً من التجميع الفكري (أو تراكم الاقتباسات والمواقف)، وكذلك من الطوباوية. ويمكن لنا أن نحاج أن أي مجتمع يمتلك منظوراً ذا شمولية للتنمية يضم جميع العناصر التي ذكرت في الاقتباسات الواردة في ما سبق، ويمتلك الإرادة للسمي صوب تنمية كالتني نحن بصدها بما في مضمونها من ثراء، يكون في الأساس مجتمعاً متطوراً قد حقق قدراً مرموقاً من الرؤية الانمائية السليمة والثاقبة، ومن القدرة الفكرية، والتصميم، والالتزام الحلفي. ولعل هذا «السخاء» الذي منحت بموجبه التنمية الأخرى والتنمية المعتمدة على النفس ما منحتنا من مزايا ومواصفات في الأدبيات التي تدور حولها^(٣٧)، هو ما جعل محلاً تعمقاً في مجال الفكر التنموي يخرج بالاستنتاج بأن «الاعتماد على النفس... في سياق النظام العالمي الحالي هو الاستراتيجية التي لن تقوى على النجاح على الأرجح. وهذا هو خبر ستيء لنظري التنمية في مدرسة التنمية البديلة».

غير أنني لن أحاول في هذا الموقع استكشاف المدى الذي يكون فيه السمي إلى التنمية المعتمدة على النفس (أو التنمية الأخرى) واقعياً وعملياً، واحتالات نجاحه، وهو ما ساعمد في الفصلين الثالث والرابع من هذا الكتاب إلى محاولة القيام به. وهكذا فمن الضروري إذن، عند هذا الحد، أن نتفحص السؤال الأخير بين الأسئلة الأربعة التي يتناولها الفصل الحالي الذي هو، بمعنى أساسي، ذو صلة مباشرة بتقييم مدى قابلية التنمية المعتمدة على النفس للتحقق.

(٣٣) بمعنى: Endogeneity.

(٣٤) بمعنى: Ecological Sustainability.

(٣٥) انظر:

IFDA Dossier (15 April 1986).

(٣٦) انظر: Gavin Kitching, *Development and Underdevelopment in Historical Perspective: Populism, Nationalism and Industrialization* (London: New York: Methuen, 1985).

(٣٧) انظر: Johan Galtung, Peter O'Brien and Roy Preiswerk, eds., *Self - Reliance: A Strategy for Development* (London: Boghe - L'Ouverture Publications, 1980), pp. 26-34, and Nerfin, *Another Development: Approaches and Strategies*, pp. 9-17.

كيف تنمي؟

يُحق هذا السؤال ليس بدينامية (أو حركية) التنمية بالاعتماد على النفس واليتمها فحسب، بل ما يمتد تحت ذلك أيضاً، أي بالنظام الاجتماعي - الاقتصادي الذي يتم السعي صوب تلك التنمية والعمل على انطلاقها ضمنه. ويتوجب أن يطرح السؤال الرابع لسببين هما: أولاً، لأن استكشاف كيفية مقاربة التنمية التي نحن بصددتها والسعي صوبها أمر جوهري من أجل تقدير درجة امكانية النجاح (أو الأمل بالنجاح) في ذلك السعي - هذا إذا كان للمواصفات المعطاة لها أو المزايا المنسوبة إليها أن تؤدي إلى غرض عملي ومفيد في آن. بعبارة أخرى: إذا كانت تلك التنمية في الأساس تتصل بواقع العالم الحالي. أما السبب الثاني، وهو أمر جوهري، فهو من أجل أن نتبين إذا كان المسار أو الطريق صوب التنمية المعتمدة على النفس قد جرى اعتناجه في العالم الثالث بشكل عام، ولكن بشكل خاص في الوطن العربي. ثم إن تفحص السؤال الرابع ومدلولاته، إلى جانب الأسئلة الثلاثة التي طرحت سابقاً في هذا الفصل، يستهدف منه أن يوضح المَهمَ المركزي الذي يدور الفصل حوله: أي سبب فشل أداء الجهود الانمائية في معظم بلدان العالم الثالث بدرجة ملموسة في بلوغ التوقعات التي وضعها أصلاً مسؤولو التنمية وأولئك الذين كان يفترض ويعلن أنهم المستفيدون الأساسيون من التنمية.

تتمكن مشاهدة الفشل والقصور إلى مدى أبعد في نوعية التنمية المتحققة ومضمونها، وهو مما بحث في سياق تفحص السؤال السابق. وفي هذا الصدد يمكن القول إن المواصفات المفرطة في التشدد التي وضعت لما يصح أن يعتبر انجازاً مرضياً هي المسؤولة عما يبدو أنه فشل وقصور في سجل الانجاز. وبالتالي لا يصح اعتناء تلك المواصفات معياراً ملائماً لدرجة النجاح (أو القصور). غير أنه من الثابت أن الفشل والقصور كان كذلك في الجانب الكمي من الانجاز الانمائي المتحقق، وذلك بالنسبة إلى أحجام الانتاج وتنوعه ازاء التوقعات والأهداف المعلنة في الخطط والبرامج الانمائية التي وضعها مسؤولو التنمية أنفسهم لبلدانهم. ونضيف أن الفشل يظهر أيضاً في عدم قدرة آثار التنمية على الوصول إلى نسبة ذات شأن من استهداف في الأساس الوصول إليهم. وهكذا لم يتح لمجموعات سكانية كبيرة في معظم البلدان النامية، إن لم نقل كلها، أن تشعر بآثار التنمية الايجابية.

ونضيف، في السياق عينه، إن حفنة فقط من تلك البلدان نجحت في توطيق قدر مرضٍ من القدرة التنافسية الملائمة والفعالة في المجتمع، وعدد أصغر بعد أن نجح في تخفيف وطأة التبعية المتعددة الجوانب للبلدان الصناعية المتقدمة. والدلائل متوفرة على أن هذه التعميمات تنطبق على السواء على الأكثرية العظمى من بلدان العالم الثالث التي سعت إلى التنمية ضمن إطار الرأسمالية واقتصاد السوق، وعلى الأقلية التي سعت إليها ضمن إطار الاشتراكية (أو ما ادّعت أنه إطار اشتراكي المواصفات في حين أنه في الغالب لم يتعدّ نظام رأسمالية الدولة).

يجد الفشل أو القصور في الأداء الانمائي المشار إليه في الفقرات القليلة السابقة تفسيراً -

وإن جزئياً - في كون عدد كبير من البلدان النامية (لعلها الأكثرية) بدأت مسيرتها الانمائية بطموحات وتوقعات مضخمة جداً، وأظهرت نقصاً في إدراكها حقيقة أن التنمية عملية طويلة وذات متطلبات قاسية. ويمكن تقديم تفسير جزئي آخر في مواقف تأكيدية غير مبررة مبنية على منطلقات غير سليمة بالنسبة إلى طبيعة التنمية وأهدافها ومتطلباتها، وكذلك على تجاهل بعض العناصر الرئيسية في عملية التنمية أو إدراكها بشكل متور ومشوش. وهكذا نجد اعتقاداً واسع القبول في البلدان النامية أن الموارد المالية تستطيع أن «تبعث» التنمية - أي الوهم الخاطيء بأن توفر الموارد المالية يتيح انطلاق التنمية بفضل قدرة الموارد على تمكين البلد المعني من استيراد السلع الانتاجية وتكوين رأس المال الثابت، ومن استيراد الخبرات التقنية والادارية كذلك. ويمكن ملاحظة وجود مثل هذا الاعتقاد/ الوهم لدى معظم أعضاء منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) خلال حقبة الفورة النفطية ١٩٧٣ - ١٩٨٢، التي تزامنت مع توفر موارد مالية ضخمة وغير معهودة لدى أعضاء المنظمة. والأمر نفسه يصح بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث غير النفطية وإن يكن ذلك على مستوى أكثر تواضعاً. وكذلك نجد دليلاً (وإن جزئياً) على تجاهل الكثير من البلدان النامية لعناصر ذات شأن كبير في انطلاق عملية التنمية (أو إدراكها بشكل مشوش) في ما ستقتبسه بعد أسطر قليلة من «إعلان كوكويوك ١٩٧٤» (Cocoyoc Declaration) الذي أريد منه توسيع زاوية النظر التي ينبغي فهم التنمية خلالها. ويرى «الاعلان» أن تلك الزاوية يجب أن تتضمن عدداً أكبر من الأهداف مما جرت العادة على استخدامه في الماضي. يقول الإعلان:

ينبغي ألا تقتصر التنمية على اشباع الحاجات الأساسية. فهناك حاجات أخرى، أغراض أخرى، وقيم أخرى. فالتنمية تتضمن حرية التعبير والنشر، وحق الحصول على الأفكار وتقديمها، وهناك حاجة عميقة [لدى الفرد] للمشاركة في قاعدة وجوده الذاتي، ولتقديم بعض المساهمة في تكوين مستقبل العالم. وفوق هذا كله، تتضمن التنمية حق العمل وتعني به ليس فقط الحصول على فرصة عمل، وإنما كذلك الشعور على فرصة لتحقيق الذات بغضل العمل، وحق عدم الاغتراب بسبب عمليات انتاجية تستخدم البشر كمجرد أدوات^{٣٨}.

ولكن حتى مع تقديم مثل هذه الايضاحات أو الاعتبارات المطروحة للاستدراك، يظل لدينا أدلة كافية تبين أن الأداء الانمائي كان، حتى الآن، دون ما كان يمكن أن يتم اتجاؤه بكثير لو أن سلطات بلدان العالم الثالث ومجموعات رجال الأعمال فيها تصدّت لتحذري التخلّف بالتصميم المطلوب، وعيبت ثم استخدمت القوى والموارد البشرية المتاحة لها برشاد وكفاءة، وسعت إلى تحقيق الاستقرار السياسي والكفاءة الادارية، ووعدت فقط بما اعتقدت أنها قادرة بحق على الوفاء به: باختصار، لو أن تلك السلطات والمجموعات حاولت أن توفر

أجوبة سليمة عن أسئلة من النوع الذي نحاول تغطيه في الفصل الحالي في هذا الكتاب. ومع صحة التفسير (أو التبرير) بأن الشروط التي ذكرناها لتونا قاسية جداً ويصعب تلبيتها بالنسبة إلى معظم السياسيين والقادة في مختلف جوانب الحياة عن تولوا مسؤوليات ذات وظيفة إغاثية في العالم الثالث، ومع أن العوامل الخارجية ذات الصلة الوثيقة بـ «الإرث الاستعماري» تصافرت في وجه العالم الثالث، وإن هذا أيضاً يقدم تفسيراً جزئياً لقصور الأداء الإغاثي في العقود الماضية منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أن المسؤولية الذاتية عن قسم كبير من القصور لا يمكن ولا يجوز اغفالها أو السكوت عنها.

باختصار، فإنه لم تجر محاولة الانطلاق في مسار إغاثي بالاعتماد على النفس بشكل جاد ومستمر ونشط - وواقعي في الوقت نفسه، وحيث جرت محاولات كهذه في حالات قليلة فإنها لم تتمتع بالاستمرارية والثبات. ولعل الاستثناء الأبرز لهذا التعميم نجده في حالي جمهورية الصين الشعبية والهند، إلا أن هذين البلدين يشكلان حالتين خاصتين جداً (بالنظر إلى عدة عوامل متضاربة) وبالتالي فإنها لا ييطان صحة المقولة التي نحن بصددنا حول القصور.

إذا نتقدم مباشرة إلى السؤال الرابع الذي هو قيد البحث الآن، نرى أن من الضروري أولاً أن نأخذ بالاعتبار - وإن بشكل مقتضب جداً في المجال الحالي - نوع النظام الاجتماعي - الاقتصادي الذي يمكن أن يتم السعي صوب التنمية المعتمدة على النفس ضمنه بقدر من الثقة. وسنلجأ إلى التعرف إلى طبيعة مثل هذا النظام عبر عملية «الاختيار بإقصاء أو بالاستثناء»^(٣٩) (أي فحص درجة قابلية الأنظمة المرشحة للدور المعني وإقصاء أو استثناء ما يثبت عدم قابليته بحيث يبقى فقط ما يشير بقابلية مرموقة للنهوض بالدور). وهكذا، فإنه يبدو مرراً أن نؤكد أن التنمية المعتمدة على النفس لا يمكن أن تأتي نتيجة منظور وآلية إغاثيتين يفهمان ويصمان ضمن إطار فلسفة الاقتصاد الحر المنفلت من الضوابط والمعايير القيمة المجتمعية، والعامل بموجب «قوانين» قوى السوق فقط: أي العامل يهدي فعل «اليد الخفية» التي تغني عجزاها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي منطلقاً من آدم سميث في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وكذلك فإن التنمية المعتمدة على النفس لا يمكن أن تأتي كنتيجة لمنطلقات وتوجيهات و «معتقدات» التحديث كما بلورها الفكر السوسيولوجي (الاجتماعي) الغربي بتباره السائد، بتشديده على مقاربة إغاثية «ذات خط واحد» (أو أحادية الخط أو المسار)^(٤٠)، وكذلك بتشديده على التجربة الإغاثية الغربية بمفاهيمها وقيمها ومواصفاتها على أنها النموذج الوحيد (وبالتالي النموذج العالمي) الواجب نمثله وتقليده.

ففي أي من الحالتين، فإن الاهتمام الأساسي هو بشكل أو صيغة التنمية والعناصر الفاعلة في نفوذها ضمن التراث الغربي، ويمر عن الجذور التاريخية للتخلف في بلدان محددة بالذات، وعن البيئة الثقافية والأهداف المميزة للتنمية المنشودة في بلدان محددة بالذات.

(٣٩) بمعنى: Process of Elimination.

(٤٠) بمعنى: Unilinear.

إن مثل هذا الاهتمام يحمل البعد المعيارى (القيمي) للتنمية والنوعية والمحتوى اللذين ينبغي اعتبارهما حاسمين في جعل التنمية المنشودة ذات صلة بمصالح وحاجات المجتمعات المعنية وذات دلالة ومعنى لهذه المجتمعات بالذات. وبالإضافة، فإن إطار الاقتصاد الحر (أو اقتصاد السوق) كنظيره في مجال علم الاجتماع، أي إطار التحديث، كما يجري فهمهما في المنظور الاقتصادي - الاجتماعي (بمعنى السوسيولوجي) الغربي هما أكثر صلة والتصاقاً بكثير بالنمو مما هما بالتنمية، ضمن فهمنا للتمييز بين الاثنين مما حاولت إجراؤه سابقاً في هذا الفصل.

حتى الآن امتحننا قدرة الفلسفة الاقتصادية التي تمتد تحت النظام الرأسمالي بآلياته الرئيسية، أي اقتصاد السوق، وكان الموقف المتخذ هو أن ذلك النظام ليس الإطار الصالح لانطلاق تنمية معتمدة على النفس. وننتقل الآن إلى النظر في قابلية الماركسية النصّية أو «الأرثوذكسية» كإطار لتلك التنمية، لنرى إن كان المفهوم الأغمائي لدى الماركسية قادراً على توفير تربة صالحة للتنمية المعتمدة على النفس. وهنا أيضاً نجد أن ذلك المفهوم ينطلق بشكل غير مريح تحليلياً، وبالنسبة إلى صلاحيته للعالم الثالث، من تحيّز (أو ميل) تجاه التمحور الأوروبي حول الذات^(١١)، مما يجعله سهل الاقتران بالرأسمالية والاستثمار في التجربة الأوروبية ودورها خلال القرن التاسع عشر كنقطة أو كنافذة للمصالح الأوروبية. وهذا بالتأكيد يجعل المفهوم الأغمائي الماركسي غير مقبول في العالم الثالث المعاصر.

وفي الواقع، فإن ماركس كانت لديه تحفظات أساسية حول قدرة البلدان الأقل ثغواً - لأنها بلدان «بدائية» (حسب المصطلح المستخدم لديه)، لأن تتحرك باتجاه الرأسمالية وتجتاز عتبتها (على اعتبار أن الرأسمالية هي الحالة الأغمائية) بقواها الذاتية دون تدخل عامل الاستعمار. وصحيح أنه كان ينظر إلى هذا الوضع بأسى بسبب إدراكه الواضح لقسوة الاستعمار وشراسته في تفاعله مع البلدان المستعمرة (يفتح الميم الثانية)، إلا أنه رأى أن الوضع المذكور شرٌّ لا بد منه. وهذا يفسّر ما نظر إليه المفهوم الشيوعي الماركسي على أنه «الوظيفة المفيدة» للبرجوازية الأوروبية خلال التحول من الاقطاع إلى الشيوعية، كما جاء في البيان الشيوعي^(١٢). فهذا البيان كذلك يعطي وصفاً تراتبياً متديناً لـ «المرغبات» القديمة، التي يليها إنتاج البلدة، ليحل محلها، كما يشدد المؤلفان، «مرغبات جديدة، تتطلب تلبيةها منتجات أراضٍ ومناخات بعيدة. وبدلاً من الانعزال القديم والاكتفاء الذاتي من عملي ووطني، يتوفر التبادل في كل اتجاه، والاعتدال المتبادل الكوني فيما بين الدول»^(١٣).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الماركسية - على الأقل كما تجسّدت عملياً في البلدان الاشتراكية في العالم المعاصر، قبل مبادرات غورباتشيف في الاتحاد السوفياتي التي انطلقت عام

(١١) بمعنى: Eurocentric Propensity.

(١٢) أي: The Communist Manifesto.

(١٣) بمعنى: Wants.

(١٤) Karl Marx and Friedrich Engels, *Manifesto of the Communist Party*, authorized translation (London: Reeves, 1888), pp. 13-14.

١٩٨٥ في مجال إعادة الهيكلة («البيروتوكاء» والشفافية أو الانفتاح («غلامنوست»)- بالكاد تركت أي متسع للمبادرة الاقتصادية الفردية، وهذا حُرمت البلدان الاشتراكية من مزايها دينامية تلك المبادرة وحدثت بشكل استباقي من الافادة من جزء كبير من جهد المجتمع وقدراته الاقتصادية. ومن ناحية أخرى كذلك، فإن النظام الاشتراكي كما جرى تطبيقه وتجسيده فعلياً حتى الآن، انتهك موجبات عدد من الاشتراطات الأساسية لانطلاق تنمية صحية سليمة تليق بأمال الجماهير وتضحياتها. فحقوق الانسان والمشاركة السياسية الواسعة التي تتيح - فيما تتيح - حرية الخيار الاقتصادي، ظلا مفقودين في البلدان الاشتراكية قبل مبادرات غورباتشيف.

غير أنه كانت لدى لينين رؤية أكثر وضوحاً للتنمية ووعي أقوى بالمعوقات التي تقيهما الامبريالية (خاصة الامبريالية المالية) في وجه التنمية في ما يعرف اليوم ببلدان العالم الثالث^(٤٥). ثم إنه أدرك احتلال التواطؤ بين رأس المال الأجنبي والنخب الحاكمة في البلدان الأقل نمواً، ضد الجماهير. كل هذا أقله بشكل أفضل لأن يقدم خطوياً لتوجيه التنمية. على أن صياغته مع ذلك تظل أقل من مرضية لأغراض عالمنا الحالي. وذلك لإفراطه في التفاؤل بقدرة الاستقلال السياسي في البلدان الأقل نمواً على جعل الرأسمالية الغربية بالضرورة أكثر تقدماً في تعاملها مع البلدان المذكورة، فهذه النظرة لا تأخذ بالاعتبار الوافي الروابط المستمرة وصيغ السيطرة للقوى الاستعمارية سابقاً في تعاملها مع مستعمراتها السابقة.

وهكذا نرى أن «الماركسية الجديدة أو المحدثه» تبدو بالفعل المدرسة الأكثر قلرة بين خيوط الفكر الماركسي على تفسير التخلف والتبعية بفضل الفهم الذي تمكسه لدينامية التنمية. فهي على الأقل متحررة من «الايمان» بالدور المقيد لرأسمالية البلد الصناعي المتقدم في إحداث التنمية في البلد الأقل نمواً عبر تقديمها نفسها لهذا الأخير على أنها «صورة مستقبلية». فذلك «الايمان» يجد صده لدى كتاب متمسكين بالتحليل الماركسي كما يفهمونه في النصوص الأصلية. وهو يشبه الايمان الذي يحمله المفكرون الانثانيون الغربيون بأن البلدان الأقل نمواً ستصبح حتماً في الموعد الزمني الملائم مستقبلاً صورة للبلدان المتقدمة كما هي في «المرآة» اليوم. وإلى هذا المدى نجد توازياً بين الرؤيتين - الماركسية النصوصية والرأسمالية النصوصية - التضمنتين في النظام الاجتماعي - الاقتصادي لكل منهما، حتى مع التباين الحاد والجوهري بين فلسفة وآلية كل منهما في السياق الحالي. وكذلك فإن كلا النظامين يعكس ايماناً قوياً بالحمية^(٤٦) في السياق نفسه.

يلو لنا أن منهج «الاختيار بالاستثناء أو الاقصاء» الذي اعتمدناه لتخصيص قابلية نظام اقتصادي - اجتماعي ما لأن يكون البيئة الصالحة أو الإطار الملائم لانطلاق تنمية معتمدة على

Vladimir I. Lenin, *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism* (London: Law- (٤٥) ence and Wishart, 1948).

(٤٦) بمعنى: Determinism.

النفس، ترك لنا في محصلة النقاش مسارين أو نظامين يستحقان الاعتبار. الأول يؤدي إلى الاشتراكية مع «نكهة» عالم ثالثة مميزة، والثاني يؤدي إلى نظام وطني / قومي فيها إذا تمكن هذا الأخير من ارضاء ثلاثة شروط ضرورية هي: (أ) وجود قطاع عام كبير ودينامي إلى جانب كل من القطاع الخاص والقطاع التعاوني، على أن يخضع عمل القطاع العام بشكل فعال وصادق لمعايير الكفاءة ويسمح لنظام الحوافز الاقتصادية بمكان وإيق كفاءة حسن الأداء، وأن يخضع القطاع الخاص لمعايير الاعتبارات الاجتماعية واحترام الحدود التي تضعها السلطات العامة كإطار خارجي لنشاطه، شريطة أن تسمح هذه الحدود بحرية المبادرة، وقدر كبير من التحرر من البيروقراطية الثقيلة اليد، وأن تقتصر بشكل أساسي على ضوابط لا بد منها لحسن تحريك القطاع الخاص وسلامته، بعيداً عن التكتلات الاحتكارية التي تقلص في حقيقتها وجوهرها مصداقية اقتصاد السوق. (ب) وجود سلطة حكومية قوية تمتلك فهمًا سليماً لوظائفها وتحاول أن توجه الادارة العامة بكفاءة تتشأى مع تلك الوظائف في خدمة الأهداف المجتمعية. و (ج) وجود فلسفة وتوجهات تقدمية وكذلك إيمان بحق الإنسان والشعب في ممارسة حقوقه وحرياته الأساسية وفي القدرة على المشاركة السياسية الفاعلة.

لا يتوسع البحث هنا ليتيح المجال لتبيان أهمية أو قابلية الاشتراكية كبنية اجتماعية - اقتصادية ملائمة للتنمية المتعمدة على النفس، وذلك لسببين. الأول هو أن مبادئ الاشتراكية و«المعتقدات» التي تقوم عليها الاشتراكية، وكذلك بنيتها وديناميتها، متضادة، تمكثها من توفير المناخ الملائم لتلك التنمية، شريطة أن تكون حقوق الإنسان بمفهومها الراسخ، المتضمن في ما يتضمن المشاركة السياسية الحقيقية، فبما في موقع مرتفع من سلم أولويات المجتمع، وأن تحترم وتضامن هذه الحقوق بشكل صادق وفعال من قبل السلطات السياسية أولاً، ومن قبل السلطات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كذلك. أما السبب الثاني فهو أنني اعتبر أن قدرة نظام وطني / قومي يحترم الشروط الثلاثة التي عرضتها في ما سبق على اطلاق ودعم الاعتقاد على النفس كاستراتيجية اثباتية - أن هذه القدرة لا تزال سؤالاً مفتوحاً جديراً بالتفحص والاستكشاف. وسأحاول أن أقوم بمثل هذا التفحص لاحقاً في هذا الكتاب مع تركيز خاص على الوطن العربي. ويسر هذا التركيز أن الوطن العربي يشكل منطقة واسعة وكثيرة السكان بقدر يجعلني أأمل أن يكون تحليلي ذا دلالة وصلة بالنسبة إلى كثير من مناطق العالم الثالث في ما يتعلق بما سيخرج به التحليل من توقعات واستنتاجات.

دون استباق البحث الذي سيرد لاحقاً بشكل كبير، سأقوم الآن بالتعرّف إلى ما اعتبره دينامية التنمية المتعمدة على النفس وألتيها، في إطار دولة قومية (أو مجموعة دول متجانسة) تجسّد النظام الاقتصادي - الاجتماعي الذي ساعته، في جميع المواقع التالية في هذا الكتاب، على أنه ذو قابلية لأن يكون البيئة المناسبة لإطلاق التنمية المشار إليها. فما هي، إذن، دينامية التنمية المتعمدة على النفس - أي، ما هي الدينامية التي تستطيع أن تحرك مجتمعاً ما لأن يسعى نحو تنمية كهذه وأن يواصل السعي بثبات وإصرار ورشاد؟ بعبارة بسيطة ومباشرة، يبدو لي أمراً مبرراً أن نتوقع أن توفر تلك العناصر التي تمنح التنمية المتعمدة على النفس ملاحظاتها وقوتها المميزة و«نكهتها» الخاصة، ديناميتها المرغوبة أو المطلوبة، ما أن تصبح تلك

العناصر «مستوعبة داخلياً»^(٤٧) كجزء من الوعي المجتمعي العام. وتضم العناصر المقصودة: التركيز على استقلالية عملية صنع القرار في البلد المعني، السعي لتلبية الحاجات الانسانية الأساسية كأولوية عليا، نشدان الانسجام مع البيئة ومع الرغبة في صيانتها وتدعيمها، وجود دوافع ذاتية لتحقيق انجاز انمائي، والتشديد على توفر جهد انمائي من الدفاع من الداخل أو من الدفاع من الذات^(٤٨). وفي حين أنه يمكن المحاجة بقوة أن مثل هذه العناصر ستكون مضطرة للتحرك والفعل مع وجود خلفية غير ملائمة لها تولدها الضغوط الماثلة من الفقر وسوء التوزيع، إلا أنه يمكن المحاجة في الوقت عينه بأن الضغوط في ذاتها توفر إلحاحاً وحافزاً قوياً لإحداث تحولات بعيدة المدى في المجتمع، اقتصادية وغير اقتصادية.

وهكذا، فإن عناصر التنمية المعتمدة على النفس توجب بشكل ملح وضغوط أن تلقى على عاتق جميع الفئات الاجتماعية وظائف أو مهام انمائية ذات شأن بدءاً بتكوين الرؤية والمفاهيم الانمائية واختيار الأهداف، وصولاً بالتسلسل حتى تنفيذ البرامج والمشروعات الانمائية ومراجعتها وتعديلها حيث يتوجب الأمر ذلك. نقول هذا لأن جميع المواطنين كلاً في موقعه، يكونون معينين في آن كشركاء في الحركة والجهد، وكمستفيدين من التنمية، مهما كان دور ووظيفة كل منهم. وإنه لشيء جوهري أن نبين هنا، في ضوء طبيعة النقاش الذي جرى حتى الآن، أن التنمية ليست مهمة «الانمائيين المحترفين» فحسب، أي مهمة تقع على مسؤولي التخطيط والتنفيذ في إطار السلطة الحكومية دون سواهم. فالتنمية التي يقدر مثل هؤلاء المسؤولين على النهوض بها تكون في نهاية المطاف بالضرورة وليدة أوامرهم وتحمّل من فوق، في إطار بيروقراطية مركزية مفرطة، ومعنية بشكل مضخم جداً بالمؤشرات الاحصائية للانداء والنمو، في حين أن هذه المؤشرات قد تكون مضللة وتكاد تكون خالية من المعنى كليا.

بالمقابل، فإن التنمية التي توحى بها قوى السوق، وتشكّل دافعها أو محركها، وتسيطر عليها، تكون قيادتها بالضرورة في يد «مجتمع رجال الأعمال»، وبالتالي تكون محكومة بشكل جارف وحاسم باعتبارات الربحية التي توجهها وتقودها إلى مواقع القدرة الشرائية الأكثر فاعلية وجذباً لموارد الثمير والنشاط الاقتصادي - بقطع النظر عن الاعتبارات الاجتماعية إذا لم تكن هذه مدعومة بقدرة شرائية وربحية موازية. وهنا أيضاً، وبالضرورة، تأتي التنمية المحققة مجزأة وغير متكاملة، إذ تتضمن جيوباً من الانجاز الانمائي البارز (بالمنفى الآلي أو الحسابي للإنجاز) وجيوباً أخرى من التخلف؛ أي أنها تخلق جيوباً من الثراء الطائل والسعة إلى جانب مساحات واسعة من الفقر المدقع والبطالة والاستلاب^(٤٩).

علينا الآن أن نعرف أن أيّاً من النموذجين المشار إليهما في الفقرات السابقة قلماً يظهر

(٤٧) بمعنى: Internalized.

(٤٨) بمعنى: Inner - Directed.

(٤٩) بمعنى: Dispossession.

عل أرض الواقع في العالم الثالث بـ «الشكل الصافي» الذي قد يستج من عرضنا هنا، وإغا في معظم الحالات يتجسد النموذجان معاً في خليط أو تمازج مختلف بين بلد وآخر. وتتوقف «نسبة» كل من النموذجين إلى الآخر باختلاف القوة النسبية لمن ينهضون بالأدوار التوجيهية والقريرية الأساسية على مسرح عملية التنمية. ولا يكون مثل هذا النموذج الثنائي للنظام الاقتصادي ذا فاعلية وفائدة في نشدان المجتمع للتنمية المعتمدة على النفس إلا إذا سعى جميع مسؤولي العملية الائتمائية الفاعلين إلى اعطائها المواصفات الملائمة بصدق وعملوا على ترجمة المواصفات إلى حقائق ملموسة.

تمثل جمهوريتا الصين الشعبية والمهند، كما أسلفنا، مثالين مقنعين جداً لبلدان تحاول إلى المدى المستطاع الاعتدال على النفس. فالصين (قبل التحرك في السنوات الأخيرة باتجاهه «التحرير الاقتصادي» أي تحرير الاقتصاد إلى حد ما من مركزية القرار وحصر القرار إلى مدى بعيد في السلطة الحكومية) كانت تعمل على تجسيد الدينلمية وصياغة الآلية الملائمتين للتنمية بالاعتدال على النفس في بيئة اشتراكية. والمهند كانت تقوم بنفس المحاولة ولكن ضمن ما أسميه لأغراض الكتاب الحالي «مجتمعاتاً تقدمياً - قومياً» ذا اقتصاد يتوزع مسؤولية النشاط فيه قطاعان قائدان هما العام والخاص، مع ملامح اشتراكية تميز هذا الاقتصاد. غير أنه يصعب أخذ البلدين المذكورين كمثال يحتذى بشكل عام في بلدان العالم الثالث الأخرى، لأنها يمثلان حالة خاصة جداً كما سبق الإشارة، فهي عينة غير غوزجية أو نمطية: بل إنها بالفعل عينة صغيرة جداً مع أنهما (وكذلك لأنهما) البلدان الأكثر سكاناً في العالم. وخارج هذه العينة نكاد لا نجد حفة من بلدان العالم الثالث تستطيع أن تدعي بحق تبنيها للنظام الاشتراكي، أو لنظام تقدمي - قومي ذي قطاعين قائدين، لفترة يسمح امتدادها بتأمين الاتصال الزمني والنسقي واستمرارية الجهد الائتمائي.

إذا كان ما جاء من بحث حتى الآن صحيحاً حول النظام الاقتصادي - الاجتماعي الملائم كهيئة لانطلاق جهد تنموي بموجب استراتيجية الاعتدال على النفس، يصبح استكشاف جدوى وفاعلية هذه الاستراتيجية في بلدان العالم الثالث مهمة ذات أولوية عليا لمعظم بلدان العالم الثالث - باستثناء البلدان ذات الحجم السكاني الكبير جداً والموارد المتنوعة ذات القيمة المرموقة، والتي يمكن الادعاء بأنها مؤهلة في المبدأ لأن تعتمد استراتيجية الاعتدال على النفس (طبعاً مع توفر شروط سياسية معينة ضرورية كذلك، مما سيكون موضع عناية بشكل خاص في الفصلين الثالث والرابع من الكتاب). وتثير قضية حجم البلد ضرورة أن يؤخذ بالاعتبار تبني مجموعة من البلدان المتجانسة التجاورة أو المتصلة جغرافياً، كالأقطار العربية مثلاً، للاعتدال الجساعي الاقليمي (أو القومي في السياق العربي) على النفس بدلاً من الاعتدال القطري أو الوطني على النفس الذي يقتصر على بلد واحد فقط. ويشترط في وظيفة الاطر المؤسسي للاعتدال الاقليمي / القومي على النفس أن يكون بالامكان، ومن المجدي والمجزى، قيام مشاركة أو تعاون اقليمي ومن ثم تكامل بين مجموعة البلدان المعنية التي تحظى بتراث ثقافي مشترك، ومصالح متشابهة ووثيقة الصلة في ما بينها، وتطلعات مشتركة.

وهكذا ستركز البحث اللاحق في هذا الكتاب حول امكانية الأخذ باستراتيجية الاعتدال على النفس في الوطن العربي، منظوراً إليه كوحدة لأغراض التحليل أو كوحدةتين أو أكثر تضم كل منها عدداً محدوداً من الأقطار. وسيكون النظام الذي نقرضه ونجري البحث والتحليل في إطاره من النوع الذي أسماه «قوياً» - تقدماً وذا اقتصاد يقوده القطاعان العام والخاص» مع بعض الملامح التي هي اشتراكية المنحى في حقيقتها، كاتساع قاعدة الملكية بفضل تشجيع الحركة التعاونية والشركات المساهمة ذات القاعدة الواسعة جداً من حملة الأسهم، لا بمعنى تملك الدولة وسائل الانتاج ضمن مفهوم «رأسمالية الدولة».

إذا كانت دينامية التنمية بالاعتدال على النفس في مجتمع كهذا تتموضع في القوة التي يمتلكها كل من عناصرها الرئيسية، وفي تفاعل هذه العناصر، ولكن مع وجود خلفية ضاغطة من الفقر وسوء التوزيع، كما أسلفنا، فإن آلية التنمية ينبغي بالضرورة أن تتألف من الفئات الاجتماعية المعنية بمحتوى العناصر المشار إليها ودلائها، الحريصة على تجسيد العناصر في التنمية المنشودة. فإذا - ومتى - شعرت تلك الفئات بالافتتاع، وعبرت عنه، بأن التنمية الموجهة صوب ثلثة الحاجات والمتولدة ذاتياً والقادرة على تعبئة قوى المجتمع، هي ضرورة حرجية لخير المجتمع، وأنها بالإضافة السبيلي الوحيد المرغوب فيه والقادر على أن يوصل إلى الهدف المنشود، عندئذ يصبح الاعتقاد قابلاً للانتشار والامتداد في المجتمع على نطاق واسع وفي العمق، بفضل التربة ذات التوجه السليم، والأعلام في جوانبه ذات الدافع الاجتماعي، والسياسات والمؤسسات العامة ذات التوجه الانمائي.

هناك ثلاث فئات اجتماعية أو مجموعات تستطيع ويطلب منها أن تنهض بالمسؤوليات والمهام التي تترتب على اطلاق عملية التنمية المعنية هنا: (أ) القيادات في المجالات ذات الاهمية والشأن في بنية المجتمع وحياته، أي، في مجالات السياسة، والتربية، والرأي العام، والعمل، وقطاع الأعمال، والأنشطة المهنية، (ب) المفكرون^{٥٠} المهتمون والملتزمون بالشأن الاجتماعي ممن يشغلون موقعا هاما في احترام وتقدير مواطني بلدان العالم الثالث بشكل عام، و(ج) فوق كل ذلك، أولئك المواطنون المسيئون أو ذوو القابلية للتيسر ولأن يُعبأوا للمشاركة، خاصة إذا تحقق جعل وحل المشكلات والنزوع إلى العمل الايجابي قيمة فاعلة مندرجة في شخصية هذه المجموعة الكبيرة من المواطنين. ونذعي أن هذه المجموعات الثلاث تستطيع إذا ما فعلت وتفاعلت في ما بينها، أن تقرر مجرى مسار الاعتدال على النفس على المستويات المحلية والجهوية والقطرية/ الوطنية، وكذلك على المستوى الاقليمي/ القومي (الذي يضم عدة دول وطنية). ويتوقع بفضل فعل ثم تفاعل المجموعات الثلاث أن يظهر بشكل جلي وقع تحركها في النهوض بوظائفها ومسؤولياتها في القطاعين الخاص والعام عبر أداء كل منها وتأييده مهمه.

يبقى أن التعرف إلى الوظائف المعنية ونمط أو شبكة تخصيصها أو توزيعها بين

(٥٠) بمعنى: Intellectuals.

المجموعات الثلاث، وطريقة تأدية كل منها مهامه، والعلاقات الداخلية فيها والتفاعلات في ما بينها، والمعموم والمخاوف التي لا بد أن ترافق امكانية قصور أو سوء الأداء لدى كل مجموعة والانتكاسات التي قد تنجم عن ذلك فتصاب العملية الانمائية بسببها بأذى مؤلم - إن هذه كلها أمور ينبغي ألا تغرب عن البال، وأن تظل محل اهتمام ومراقبة. كذلك هناك احتمال لظهور ما يمكن لي أن أسميه «الدينامية المضادة للتنمية» بما لها من دور في عرقلة المسيرة الانمائية. فالقوى والمواجس المضادة كالتردد والرهبة حتى درجة الجمود أو الشلل أمام ضخامة المهام الانمائية، وفقدان الصبر تجاه بطء الخطوات الانمائية، وتلاقي ثم تكتل المصالح الخاصة الضالعة من داخلية (وطنية) وخارجية المعادية لما تعنيه التنمية بالاعتقاد على النفس - يمكن لها أن تمهض المسار الانمائي أو تبطئ دفعه إلى مدى بعيد.

غير أن كل هذه الأمور سيترك بحثها بمزيد من التفصيل للفصول التالية. وعندئذ فقط يمكن للسؤال المركزي الذي ينبع من البحث الذي تضمنه الفصل الحالي أن يجد جواباً، والسؤال المعني هو: هل ينجو الوعد الذي تطلقه التنمية بالاعتقاد على النفس كاستراتيجية من أن يموت بتضايف الظروف المعادية أو غير الملائمة، وهل يمكن أن يتحول الاحباط في التجربة الانمائية الذي عانته عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى انجاز ملموس في السنوات القادمة؟

الفصلُ الثاني

نَمُودَجُ التَّبَعِيَّةِ:
الوَعْدُ، وَالْمَحْدُودِيَّةُ، وَالْاِسْتِدْرَاكَاتُ

مقدمة

يبدأ هذا الفصل بعرض خريطة مسار فكري رئيسي انطلق فيه عدد من الاقتصاديين وبعض المفكرين الاجتماعيين الآخرين الذين يحملون الهمم الانمائي، في التفتيش عن تفسير للتخلف وذلك منذ أوائل الستينات، أما المسار المقصود فهو «النموذج الأساسي»^(١) للنجية.

هناك سببان يوضحان انتقائي هنا النتائج الفكرية للمدرسة القائلة بالنجية دون سواء للتخصص والتركيز الخاص: أولاً، لأن نموذج النجية (وهنا استميج القاري، عذراً إن أنا اخترت التسمية أحياناً فأسقطت كلمة «الأساسي») له فضل كبير في أنه قدم لنا تفسيراً، معقولاً ومقبولاً، للتخلف في عدد كبير من بلدان العالم الثالث. ومع أن مقارنة النموذج الأساسي التفسيرية قد تعرضت لكثير من التساؤل، بل والهجوم منذ أواخر عقد الستينات، إلا أنه لا يزال القول ممكنًا وجائزاً بأنها تتضمن مجموعة من الأفكار المترابطة التي تتمتع بقيمة تفسيرية تستحق العناية.

(١) لا تتوفر ترجمة حرفية وافية بالعربية لمفهوم Paradigm الذي هو أقل تأكيداً من «النظرية» وأكثر قدرة على تفسير الأحداث والعلاقات بين العوامل التي تنطلق من النظر إلى الجزئيات من «المقولة». وبالتالي اعتمدت عبارة «النموذج الأساسي» كما يعتمدها: السيد يسين، «نحو منهج مقترح لتحليل التراث العلمي»، ورقة غير منشورة قُدمت إلى: ندوة السياسة السكانية والتنمية، التي انعقدت في القاهرة، أيار/ مايو ١٩٩٠. وقد أخذ يسين هذا المصطلح - «النموذج الأساسي» - عن توماس كuhn، انظر:

Thomas S. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1970).

إلا أنني لست مطمئناً كل الاطمئنان بأن «النموذج الأساسي» يؤدي للقاريء المضمون نفسه الذي يؤديه مصطلح Paradigm، وسأجاء إلى الترجمة العربية المشار إليها في جميع أقسام الكتاب.

إنني أرى أنه يمكن الدفاع عن هذا الموقف، إلى جانب التسليم بأن النموذج الأساسي للتبعية أصبح يواجه قدراً كبيراً من التشكيك بالنسبة إلى ادعاء القائلين به بأنه يتمتع بقبالية للتطبيق بشكل عام، وبأن «مدرسة التبعية» التي طورت ذلك النموذج الأساسي قد تعرضت لانشقاقات داخلية كثيرة، بحيث أصبح الكثيرون يرون أنه لا يمكن الادعاء بأن تلك المدرسة لا تزال تحمل رسالة أو خطاباً موحداً ومتسلسلاً في عالم اليوم. وبما أنني أعتقد أن الأفكار التي تشكل جوهر النموذج في ما يختص بالعلاقة التاريخية بين التبعية والتخلف لا تزال ذات قيمة أساسية بالنسبة إلى تفسير قدر كبير من أسباب التخلف، فإنني أحتاجُ بأن النظرة المستقبلية في التفتيش عن استراتيجية ملائمة للتنمية توجب بدورها التفتيش عن علاج مضاد للتبعية. وهنا يكمن السبب الثاني الذي يبرر تفحص النموذج الأساسي ومناقشته، إذ هناك مبررات لطرح الاعتقاد على النفس كاستراتيجية الخائبة تمتلك قوة ومصادقية في مقاومة التبعية. وهكذا فإن الفصل الحالي في الأساس يمهّد السبيل أمام بحث الاعتقاد على النفس في الفصول اللاحقة من الكتاب، وإذاً فإن عرض نموذج التبعية الأساسي هنا ليس غرضاً في ذاته. وكنت قد شدّدت على هذه النقطة في «مقدمة» الكتاب.

سعت أكثرية علماء الاقتصاد والاجتماع في العالم الثالث في السنوات التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية، عن تلقوا تأهيلهم العلمي في الجامعات الغربية التي تقدم الفكر والمنظور النيو- كلاسيكي أو الكلاسيكي - المحدث، والليبرالي الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة إلى تفسير التخلف، إلى العثور على التفسير عبر التراث الفكري الذي كانوا قد تعرفوا إليه وعرفوا منه، واعتمدوا النموذج الانمائي المرتكز إلى مفاهيم ذلك التراث وخطوطه التوجيهية الاجتماعية الاقتصادية، واسترشدوا بتجربة البلدان الصناعية المتقدمة التي طوّرت وأطلقت عمليتي النمو والتنمية في اقتصادها. وقد وفرت خلفية العلماء المشار إليهم بفضل السنوات التي درسوا خلالها في العالم الغربي وتأثروا فيها بمشاهداتهم، وراحة فكريّة لمعظمهم في تفتيشهم عن أسباب التخلف وسبل التخلص منه، إذ سعوا إلى الاجابة عن تساؤلاتهم ضمن حدود التراث الفكري والتجربة للمشاهدة المألوفين لديهم. ولا يعود ذلك فقط للتأثر بدينك التراث والتجربة، وإنما كذلك إلى أن خلفية معظمهم أدت إلى حالة من «التكيف السياسي والايديولوجي» عبرت عن نفسها بمواقف وميول منسجمة مع النظرة المحددة للعالم، كما تعرفوا إليها في الغرب، وأدت في النهاية إلى قبولهم للاعتقاد بأنه ليس هناك سوى نموذج واحد كوني أو عالمي للتنمية يستحق التخصّص ثم التمثيل: إنه النموذج الغربي".

وصلت عملية التفتيش الفكري المشار إليها بحلول عقد الستينات إلى نقطة لم تعد معها قادرة على إعطاء راحة فكرية لكثير من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسة في بعض أنحاء العالم الثالث. فقد أصبحت هدفاً لشكوك وتساؤلات جادة بالنسبة إلى ملائمتها وأهليتها للتطبيق العام وإلى مصداقيتها. وجاء هذا التحول أساساً لأن الإطار التحليلي

الكلاسيكي - المحدث الغربي والنموذج الاتفاقي المثبت عنه فشلا بشكل واضح في اعطاء المفكرين الاجتماعيين المشار إليهم مفتاحاً يمكنهم من فهم التخلف وتفسيره، وذلك في الغالب لأن التنمية التي كانت متوقعة كنتيجة لمحتوى الأطار المشار إليه ومنطقه، لم تتحقق كما كان متظراً. بل حتى إذا أخذنا بالحسبان الطموح المفرط والواقعية المنخفضة اللذين ميزتا تلك الطموحات والتوقعات، فإن الفجوة بين الانجاز الاتفاقي الفعلي وما كان ينتظر قبلاً تظل واسعة وخطيرة جداً، مما حاولت تبيانه في الفصل السابق.

ويمكن تقديم هذا الحكم بالنسبة إلى البلدان الأخذة بنظام اقتصاد السوق، وكذلك تلك التي اعتنقت (أو ادعت أو توهمت باعتناق) مبادئ الاشتراكية وسارت في مسار اشتراكي نحو التنمية وصممت هيكلية اقتصاداتها كأنظمة ذات تخطيط مركزي واسع النطاق.

تحقق الوعي بفشل «الحكمة التقليدية» المستوعبة من البلدان الصناعية الغربية المتقدمة، أو بالمقابل (وإن حصل ذلك في فترة لاحقة) من الماركسية كما عبرت عنها أدبياتها والتجربة الفعلية للبلدان الشيوعية، في تفسير التخلف وتقديم الوصفة العلاجية له أي التنمية - تحقق ذلك الوعي في نقاط زمنية مختلفة خلال العقود الأربعة بعد الحرب العالمية الثانية. على أنه يمكن القول إن الوعي كان بطيئاً في معظم بلدان العالم الثالث. فرجال السياسة المهتمون «بالأساطير والمظاهر السياسية» وبصورتهم الشعبية وقدرتهم على التثبيت بكراسي الحكم، وكذلك تقنيو التنمية وعمارسوها المهتمون بمؤشرات النمو وظواهره الإحصائية الخارجية السطحية، لا يزالون يبدون في الغالب قدراً أقل من الوعي بالمقارنة مع المفكرين الاجتماعيين، حتى وإن كان رجال السياسة والمخططون الاتفاقيون لا يجهلون أو لا تنجب عنهم كلياً مواطن القصور في الأداء الاتفاقي حتى إذا جرى قياسه بالأهداف الكمية التي تتضمنها الخطط والبرامج الاتفاقية. فإذا وجهنا النظر صوب رجال الأعمال في القطاع الخاص فإننا نجد أن فكرة الأداء الاقتصادي «الكلي»، أو الأبعاد الاجتماعية للتنمية، لا تعنيهم إلا لمن كان مثالياً بينهم، ما دامت أرباحهم مرضية.

إذا جئنا ننقح التجربة العربية تحديداً، نستطيع القول إن الوعي بفشل الأطر الفكرية والنسقية المستوردة في تقديم تفسير سليم للتخلف يمكنه أن يلائم الحالة العربية - إن ذلك الوعي جاء أكثر إبطاءً من الوعي بأن الأطر نفسها فشلت في أن تؤدي إلى تنمية ملموسة وشاملة وذات معنى ومدلول. بالمقابل، فإن الوعي الأكثر وضوحاً وتبلوراً في مناطق العالم الثالث عبر عن نفسه لدى عدد من المفكرين الاجتماعيين في أمريكا اللاتينية، وجعلهم يطرحون تساؤلات فكرية فاحصة ويقومون بالكثير من البحوث والتأليف، وأدى إلى إعادة توجيه سياسات معينة ذات صلة بمضمون ذلك الوعي. وقد يكون مفيداً عند هذه النقطة أن نتوسع إلى حد ما في الإشارة إلى التساؤلات والجدالات التي طرحتها.

ثمة ثلاث مجموعات بين المفكرين الاجتماعيين، الذين حددوا شكوكهم وتساؤلاتهم وأعربوا عنها حول الفكر الكلاسيكي - المحدث في مجال الاقتصاد والخيوط الفكرية في علم الاجتماع، أسهمت في النتائج الفكري حول التخلف، واستمداداً منه، حول التنمية. الأولى،

كانت الماركسيين والماركسيين - المحدثين. أما الثانية فشكّلت من مفكرين غربيين وعالم ثالين من كانوا شديدي الاحساس بالعوامل البنوية في ولادة وتكوين واستمرار التخلف، ويعد ذلك في السعي إلى التنمية. على أن أكثر المجموعات أهمية على الأرجح والأكثر صلة ببحثنا في هذا الكتاب، كانت المجموعة الثالثة التي تشكّلت من أولئك المفكرين الاجتماعيين في أمريكا اللاتينية الذين أصبحوا يعرفون بالنتيجة باسم «منظرو التبعية»^(٣)، بفضل صياغتهم وتطويرهم لمقولات المدرسة الفكرية حول التبعية، أي للنموذج الأساسي للتبعية. (وقد أخذت هذه المجموعة الأخيرة تضم ماركسيين - محدثين، وبنويين، ووطنيين قداميين من العالم الثالث الذين عملوا جميعاً - ربما باستثناء البنويين - على تأكيد دور التبعية المفروضة على بلدان العالم الثالث من قبل البلدان الاستعمارية الرأسمالية، في تكوين حالة التخلف واستمرارها). ومع بروز المدرسة المشار إليها، أصبح من الجائز القول إن «الراحة الفكرية» التي ميّزت شعور المفكرين الاجتماعيين في السنوات اللاحقة فوراً للحرب العالمية الثانية (وقد ذكرناها قبلاً) تحولت إلى عدم رضا عن الحكمة التقليدية الحاكمة سعيدة في الفكر الانغماسي حتى ذلك الحين، سواء أكانت رأسمالية أو ماركسية. وهكذا دخلنا مرحلة «الفلق الفكري».

لن نسلط الضوء في ما بعد في الفصل الحالي إلا على الأفكار والمقاربات الرئيسية للمجموعات الثلاث التي ذكرناها، مما يتصل مباشرة بتكوين الخط الفكري القائل بالتبعية وتطوره، ثم تمييزه ضمن عدة خيوط، وأخيراً بأزمته. وسيتم ذلك بشكل انتقائي (ولكن غير منحاز أو مضلل في ما نعتقد) لا بصيغة متكاملة تعنى بالنظام الفكري الكلي لكل مجموعة، فذلك يوجب تخصيص مجال أوسع بكثير لجعل المعالجة الوافية ممكنة^(٤). ثم انه يؤدي إلى الانفلاش في البحث بدل التركيز المستهدف في الفصل الحالي فيها هو يشكل في الحقيقة مدخلا للغرض الأساسي للكتاب، أي تفحص قدرة استراتيجية الاعتماد على النفس على أن تطلق تنمية سليمة بالمواصفات التي تناولها الفصل الأول. وهكذا فإنني سأتناول في الفصل الحالي تطور نموذج التبعية وروافده الفكرية الرئيسية، وسأحاول التعرف إلى جوهر محتواه ومحوره والتنويعات حول ذلك المحور، كما استوجبت هذه التنويعات في ذاتها عدداً من الاستدراكات بالنسبة إلى النموذج وجعلت أوجهاً معينة من التحديدات (بمعنى القيود) واجبة وأثارت الشكوك والتساؤلات التي أدى تراكمها في أواخر عقد السبعينات إلى هز هيكلية نموذج التبعية والقاء ظلال من الشك على جدواه التحليلية والتأويلية، وأخيراً سأطرح سؤالين مركزيين في سياق ما تصح تسميته «مأزق النموذج»^(٥).

(٣) كانوا يعرفون في أمريكا اللاتينية بـ «Dependentistas».

(٤) من أجل مسح دقيق ومتوازن لخلفية النموذج الأساسي للتبعية ومضمونه، انظر:

Magnus Blomström and Björn Hettne, *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World Responses* (London: Zed Books, 1984).

ويتهيء الكتاب المشار إليه بجدول مفيد جداً للمراجع يتضمن أكثر المؤلفات والحوث صلة بالموضوع.

Albert O. Hirschman, «A Generalized Linkage Approach to Development with Special Reference to Staples», in: Manning Nash, ed., *Essays on Economic Development and Cultural Change in Honor of Bert F. Hoselitz* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1977).

السؤال الأول: هل لا تزال التبعية (كحالة) ذات أهمية وفائدة كأداة تفسير للتخلف في عالمنا المتغير، وقد حصل جميع بلدان العالم الثالث تقريباً على الأقل على المظاهر الخارجية الرسمية (الشكلية) للاستقلال والسيادة ورموزهما، وعلى القدرة (على الأقل نظرياً) على اتخاذ القرار الاقتصادي المستقل؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، حتى مع عدد من الاستدراكات و/أو التحفظات، يكون السؤال الثاني: ما هي الدروس التي يمكن الاستفادة منها بالنسبة إلى النموذج، خاصة إذا ربطنا النموذج ومحتواه بمصدقية وفائدة الاعتماد على النفس كاستراتيجية انمائية يتوقع منها في الأساس إيقاف ثم تصحيح حالة التبعية؟ وستضع تشديداً أكبر في إدارة البحث ومحاولة الإجابة عن السؤالين على الخفاقات المعاشة اليوم المتصلة مباشرة وبشكل وثيق بالتخلف، مما سنضع على التجريد النظري. ومع ذلك فإن أهمية النظرية ودلائها ستظل ماثلة في الذهن كعامل يفسر سلوك عدد كبير من المتغيرات في تكوين الواقع وحرته، ويضع هذه المتغيرات في إطار منظم.

خلفية البحث في المقولة:

نقد في المنظور النيوكلاسيكي، والتحديثي، والماركسي للتنمية

سواء اعتبرنا أن التبعية فكرة، أو منظور، أو مقارنة، أو خط فكري، أو كل هذه ضمن النموذج الأساسي الذي يعبر عنها، فإنها لم تبطل كرسالة وحي على منظر أو أكثر، متكاملة ومتأسكة^(٦). ذلك أنها تكونت وتطورت في الابتداء في أمريكا اللاتينية بفضل تلاقي روافد فكرية مختلفة. لكن من الممكن على الأرجح أن نقول أيضاً إن جميع هذه الروافد جاءت من ينبوع نفسه: عدم الرضا. وكانت الدوافع لعدم الرضا هذا مختلفة، وكان مصوباً تجاه عدة أهداف. أما الهدف الرئيسي فكان النظرية الكلاسيكية - المحدثة للتنمية (أو للنمو منظوراً إليه في تلك النظرية على أنه بديل للتنمية ومتطابق معها أو يكاد أن يكون). وكان ثمة هدف آخر لا يبعد عن الهدف الرئيسي هو المنظور التحديثي أو «النموذج الأساسي» للتحديث الذي طوره التيار الرئيسي بين علماء الاجتماع في البلدان الانجلو- سكسونية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استخدم ذلك النموذج التحديثي كأداة تحليل وتفسير للتخلف على يد الكثيرين من الاقتصاديين الغربيين، طبعاً بالإضافة إلى علماء

(٦) إضافة إلى المراجع المبينة لاحقاً (في هذا القسم من الفصل الذي يقع هذا الهامش فيه)، استندت من مؤلفات عدد من علماء الاقتصاد والاجتماع. وتتضمن قائمة المراجع في نهاية الكتاب الحالي تفاصيل تلك المؤلفات، مع أنها لم تستخدم جميعها في النص أو لم يشر إليها كلها بشكل خاص، غير أنني أود أن أسجل هنا تنبيهاً خاصاً بسعد ماهر حزة ومحمد زكي الشافعي، وقد وضع كل منهما كتاباً تناول فيه التبعية في موعده مبكراً، إذ نشر الأول كتابه في آخر الخمسينيات والثاني في مطلع الستينات.

الاجتماع. (وكان روستو^(٨) وهين^(٩) مثالين بارزين لاقتصاديين وضعوا يدهم بعمق في خزان الأدوات التعريفية والتحليلية التي تخص علماء الاجتماع وعرفوا منه).

كان السبب المركزي لعدم الرضا والنقد الذي لحق به هو الاعتقاد السائد بأن التنمية والتحديث في التراث الفكري الرأسمالي الغربي عمليتان كونيتان تتحركان في خط واحد وباتجاه واحد^(١٠)، وأن كليهما تجسداً في نموذج واحد في الأساس، حتى وإن سمح النموذج بتبويضات صغيرة هامشية. وبسبب هذه السمات وما تفرضه بالضرورة من قيد على الحركة الفكرية، لم تأخذ التنمية أو التحديث - كما فهمها ضمن التيار الرئيسي الاقتصادي والاجتماعي السائد - بالحسبان الخلفية التاريخية الموضوعية للتخلف في العالم الثالث بما لها من وقع وأثر سياسي واقتصادي واجتماعي - ثقافي في بلدان العالم الثالث عبر اخضاع هذه البلدان للسيطرة الاستعمارية - مها جاء من فوائد عرضية مع الاستعمار. بعبارة أخرى، فإن هذا التمييز الحاسم جعل تجربة البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة منطبقاً بشكل محدد على تاريخها وثقافتها وموقعها ومعطياتها، وكذلك على توقيت التجربة أو زمن حدوثها، بدلاً من كونها حالة مؤهلة لأن تطبق بشكل عام^(١١).

من الضروري في السياق الحالي أن نذكر أن معرفة تجربة بلدان العالم الثالث عامة في سنوات ما بعد الحرب كانت متاحة وفي متناول اليد بالنسبة إلى النقاد الذين تحدث عنهم. كما كان متاحاً لهم أن يُخضعوها للملاحظة وأن يتعلموا منها. ولكن بشكل أساسي وأكبر شأناً كانت قارة أمريكا اللاتينية بأسرها تمتد أمامهم كساحة اختبار لقدرة (أو عدم قدرة!) الوصفة الكلاسيكية - المحدثة للتنمية على تحقيق النتائج الالغائية الموعودة. وهكذا كان بإمكان أولئك النقاد أن يغرفوا من معرفتهم النظرية وجهودهم التحليلية، وكذلك من التجربة الالغائية العملية «على الأرض» حولهم - وهي مفتوحة أمامهم ليستقوا منها الدروس اللازمة من أجل اقتراح المسارات المستقبلية للتطوير والعمل الميداني على السواء.

وعلى هامش ما نحن بصدده هنا، من المفيد أن نعلق الآن على موقع الاقتصادي البريطاني كينز (Keynes) في إطار الفكر الكلاسيكي - المحدث، بالرغم من أن النظرية الكينزية ظهرت في أواسط الثلاثينيات من القرن الحالي كتحليل احتجاجي أو اعتراضى على ذلك الإطار ومحاولة تصحيحية نشيطة له. وفي حين رُحِبَ اقتصاديو العالم الثالث بشكل عام (ولو متأخرين) بكتاب كينز المعروف، النظرية العامة للعالة، والفائدة والنقد^(١٢)، «كإنجيل»

Walt W. Rostow, *The Process of Economic Growth* (New York: Norton, 1952), and (V) *The Stages of Economic Growth: A Non - Communist Manifesto* (New York: Cambridge University Press, 1960).

Everett E. Hagen, *On the Theory of Social Change: How Economic Growth Begins* (A) (Homewood, Ill.: Dorsey Press, 1962).

(٩) بمعنى: Universal, Unilinear and Unidirectional.

(١٠) يلقي سيمز ضوءاً في هذا السياق، انظر: Dudley Seers, «The Limitations of the Special Case», *Bulletin of the Oxford Institute of Economics and Statistics*, vol. 25, no. 2 (1963).

(١١) John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (11) (London: Macmillan, 1936).

جديد يحمل أفكاراً «طازجة» بالنسبة إلى تنشيط الاقتصادات الأسنة، إلا أن الإدراك غما تدريجياً فقط بأن كينز لم يكن في الجوهر معنياً بالتنمية - وهي طبعاً عملية طويلة المدى - بقدر ما كان معنياً بالنمو، الذي هو عملية قصيرة المدى^(١٢). وبالإضافة، فإن رسالته أو خطابه كان موجهاً في الأساس إلى البلدان المتقدمة اقتصادياً حيث البنى التحتية، ورأس المال (بالمعنى الحقيقي)، والتقانة، ومهارات قوة العمل، والأسواق، كانت جميعها قد بلغت مستوى رفيعاً من التطور ومن الأداء، ولم يكن هناك من نقص إلا في الطلب الفعال (وهو ظاهرة نقدية تنشأ عن نقص في الدخل). وفي حالة كهذه، تكون المعضلة الرئيسية التي تتطلب رعاية حاسمة هي الاستخدام الأوسع والأعمق لموارد رأس المال والخبرة التقنية والعمل - وهي تتمتع بوفرة وافية ونوعية مرتفعة - وذلك بخلق مزيد من القدرة الشرائية بواسطة التدخل الحكومي واستخدام الأدوات النقدية والمالية. ويكتفي في المقام الحالي بتقديم هذا العرض الموجز جداً للطرحة الكينزية لينب أن كينز وجه خطابه لمعالجة حالة تختلف بشكل كبير عن تلك التي تمثلها حالة التخلف في مجتمعات العالم الثالث.

من ناحية أخرى، بعد ربع قرن من ظهور كتاب كينز بدا وكأنه واثق روستو (W.W. Rostow) أكثر التصاقاً بقضايا التخلف والتنمية وقبولاً لدى عدد أكبر من علماء الاقتصاد والاجتماع في العالم الثالث ممن حصلوا على تدريبهم المهني في إطار التقليد الفكري الغربي وتكيفوا معه بفضل ذلك خلال إقامتهم في بلدان غربية. ولذلك فإن كتاب روستو الأوسع انتشاراً، مراحل النمو الاقتصادي^(١٣)، الذي ادعى بخصوصه أنه «بيان لا شيوعي» (رداً على البيان الشيوعي لماركس وانجلز المشار إليه في الفصل السابق)، تمكن في الفترة اللاحقة لصدوره من استئثار رضا واسع النطاق في المجالين الفكري والعملي، لأنه تناول التنمية بشكل مباشر، واقترح سلسلة المراحل التي تتدرج خلالها عملية النمو والتنمية، وتعرف إلى ما أسماه العامل الخارج في تلك العملية: أي تجميع رأس المال. وقد ذهب روستو إلى أبعد من ذلك باقتراح نسبة دنيا من الدخل القومي ينبغي توجيهها إلى التجميع، لكي يكون بالإمكان بلوغ مرحلة «الانطلاق» أو «الاقلاع»^(١٤) الائتماني (والاقلاع صورة ذهنية مأخوذة من عالم الطيران). غير أن كتاب روستو، على الرغم من نقاط قوته ومقبوليته الواسعة، تعرض دون إعطاء كبير لأنواع من النقد القاسي ولكن المصيب في معظمه وجهها إليه علماء غربيون ذوو سمعة مرموقة من أمثال سايون كزنس (Simon Kuznets) والكسندر غريشكرون (Alexan-

(١٢) لم تظهر معرفة الاقتصاديين العرب الوثيقة بالنظرية الكينزية إلا بعد أواسط الأربعينيات مع أن كتابه الذي حقق أوسع شهرة صدر في عام ١٩٣٦. على أن الاقتصاديين العرب تحولوا في كثيرهم إلى منتقنين للنظرية لاحقاً. انظر: المصدر نفسه.

(١٣) Rostow, *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*.
وقد ترجم الكتاب إلى العربية دون إعطاء يذكر. ولا تزال الأصوات المعارضة لـ «نظريته» مطموحة إلى حد بعيد تحت التأييد القوي على أن التأييد لم يعد جارفاً كما كان في عقد الستينات.
(١٤) المرفوعة بالانكليزية باسم: The Take - Off Stage.

der Gerschenkron وهـ. ج. هـبـكوك (H.J. Habbakuk) وفيليس دين (Phyllis Deane) وسواهم^(١٥). وقد تناول النقد المفاهيم والتحليل، وعدداً من الحقائق المحددة، وتسلسل وتاريخ المراحل، والمنهجية المعتمدة في كتاب مراحل النمو الاقتصادي - أكثر مما تناول ذلك النوع من القضايا التي وجه إليها نقدهم الكتاب الماركسيون - المحدثون ومنظرو التبعية الذين شكوا من غياب الاهتمام بها (أي القضايا). وتتضمن هذه دور العلاقة الاستعمارية في تخلف قسم كبير من العالم، والحاجة لقدر واسع من الاعتدال على النفس لتمكين بلدان العالم الثالث من تحرير نفسها بفاعلية من التبعية لمستعمرها السابقين.

غير أن الاعتراض المركزي والرئيسي على النظام الفكري الذي يقوم عليه الكتاب هو ما تصح تسميته بـ «التطورية التلقائية أو الآلية»^(١٦)، وادعائه بأن البلدان المتخلفة تشكل نوعاً ما قافلة يتابع أفرادها على طريق التنمية، حيث يتموضعون على نقاط أو في مراحل مختلفة من تلك الطريق، وهي طريق تنتهي ببلوغ مرحلة «الاستهلاك الكثيف»^(١٧). والجدير بالذكر أن الطريق وحيدة، وأنه يقدر لجميع السائرين عليها أن يبلغوا غايتهم عاجلاً أو آجلاً، ما إن يقوموا بإرضاء شروط تحقيق «الاقلاع» صوب النمو المتصل. وبالإضافة، فقد استخلص روستو الأفكار الاجتماعية التي يتضمنها نظامه من الحكمة المألوفة في النتائج الفكرية الاجتماعية الذي برز خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبموجب النتائج المشار إليه، فإن الصفات الاجتماعية - الثقافية لمختلف البلدان توضع في أزواج ضمن ما يسمى بـ «متغيرات نمطية»^(١٨) بحيث ينطبق أحد فردي المزودج على البلدان المتقدمة والآخر على البلدان المتخلفة.

جاء نقد وافر للمنظور أو للنموذج الأساسي للتحديث من منظري التبعية، لأنه في جوهره تضمن أفكاراً أساسية مشابهة لتلك التي تتضمنها النظرية الكلاسيكية - المحدثة للتنمية، ولأن هذه النظرية استعملت مدخلات معينة في منطقتها وبنيتها مصدرها الفكر الاجتماعي لمنظري التحديث. وبشكل عام تركز نقد النموذج الأساسي للتحديث الذي يمكن النظر إليه على أنه «الوجه الآخر لعملية التنمية» كما هي موصوفة في التقليد الفكري النيو - كلاسيكي، على ثلاثة نقاط مركزية.

النقطة الأولى كانت أن التحديث في رأي منظريه هو عملية تطورية انتقالية، تتحرك بشكل «أحادي الخط»^(١٩)، وهكذا تنتقل المجتمعات بفضلها على مراحل من التقليدية إلى الحديثة.

(١٥) انظر: Walt W. Rostow, *The Economics of Take - Off into Sustained Growth*, proceedings of a conference held by the International Economic Association (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1963).

(١٦) بمعنى: Automatic Evolutionism.

(١٧) بمعنى: Mass Consumption.

(١٨) بمعنى: Pattern Variables.

(١٩) أي: With Unilinearity.

النقطة الثانية أن التحديث عني، في رأي منظريه، بتبني فكرة نموذج واحد في الأساس يتمتع بقيمة كونية وقابلة للتطبيق، وبهذا المعنى فإن النموذج الأساسي للتحديث، بما يعكسه من قدر مبالغ من «التمحور حول الذات»^(٢٠)، لا يسمح بالتأخير إلا هامشياً، فهو ينطوي ضمناً على فكرة الانطلاق أو الملاممة المطلقة للمتغيرات أو الصفات الغربية المميزة للتحديث. وهكذا فإن منطق التحديث يوحي بأنه ينبغي التخلص من الصفات والملامح المترتبة بالتقليدية (والتخلف) إذا كان بلدان العالم الثالث أن تطمح إلى اكتساب صورة وجوه البلدان الصناعية الغربية المتقدمة باكتسابها الحداثة. وفي هذا الصدد، فإن التشديد الكثيف (وإن لم يكن بصورة كلية) وضع على أسباب التقليدية الداخلية من ثقافة وبنوية، ولم يوضع إلا تشديد خفيف جداً على العوامل الخارجية المتصلة مثلاً بمعبء الإرث الاستعماري الذي كانت ترزح تحته معظم بلدان العالم الثالث. وهكذا ارتبطت الحداثة بشكل كاسح بالتنمية، كما ارتبطت التقليدية بالتخلف.

النقطة الثالثة هي تعيين عدد من «المتغيرات النمطية» المشار إليها قبلاً، مثل صفات وملامح الحداثة في مقابل التقليدية (أو التنمية في مقابل التخلف) وإسناد وظيفة مركزية لها في التسبب بالتخلف (وذلك في حال التمسك بالفردية السمي من كل زوج من «المتغيرات النمطية») أو في المساهمة بصفتها أدوات تخدم التنمية (في حال اعتماد الصفات الجيدة في كل زوج من «المتغيرات النمطية»). وقد طور الاجتماعي تالكوت بارسونز^(٢١) مفهوم المتغيرات النمطية التي حظيت المعرفة بها بعد ذلك بانتشار واسع في الأدبيات المختصة واستخدمت على نطاق واسع في مجال تكشف أو انطلاق عملية التحديث، وكذلك في مجال تكشف أو انطلاق عملية التنمية^(٢٢). وهناك قدر كبير من البحوث النظرية والدراسات التي تدور حول التحديث في بلدان أو مناطق معينة التي تقع ضمن السياق العام لبحثنا الحاضر، وعدد غير قليل من هذه يعني بالتحديد بالوطن العربي (وقسم كبير من هذا العدد يظهر تحت عنوان الشرق الأوسط أو الشرق الأدنى^(٢٣)).

من المفيد أن أسجل الآن الأوصاف المميزة للأعمال الرئيسية لعدد من كبار المفكرين

(٢٠) بمعنى: Ethnocentricity، ولعل الترجمة الصحيحة في السياق الحالي «التمحور العرقي أو الثقافي أو القومي حول الذات».

Talcott Parsons, *The Social System* (New York: Free Press, 1951).

(٢١)

(٢٢) يمكن تلمس أثر بارسونز (Parsons) في عدد من الأعمال اللاحقة لاجتماعيين، وكذلك لبعض الاقتصاديين مثل Rostow و Hagen وقد أشرنا إليها قبلاً. إضافة إلى المؤلفين المشار إليهم في هامش رقم (١) في الفصل الأول، انظر:

Wilbert E. Moore, *Social Change*, Foundations of Modern Sociology Series (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1963), and Bert F. Hoselitz and Wilbert E. Moore, eds., *Industrialization and Society* (Paris: UNESCO, 1963).

(٢٣) بسبب كثرة المؤلفات عن التحديث (أو المعاصرة) وعملية التحول التي تحتازها المجتمعات - بما فيها المجتمع العربي - أدرجنا معلومات مرجعية وافية إلى حد ما في قائمة المراجع.

الاجتماعيين من أجل أن أبدي بالتالي اعتراضات معينة على تلك الأعمال، بالإضافة إلى المآخذ الثلاثة التي سجلها منظرو التبعية على النموذج الأساسي للتحديث المشار إليها في الفقرات القليلة السابقة. ففي خمسة وعشرين بحثاً يجمعها كتاب حرره مايرون واينر^(٢٤) جاءت فقط ست اشارات عابرة للتوترات والألام، وللتمزقات، وللملازمات غير المستحقة التي ترافق أو تنجم عن التحديث. ويستحق مؤلفون آخرون في حقل الاجتماع اتباع التقليد البارسوني (نسبة إلى تالكوت بارسونز المشار إليه قبلاً) أو اقتبسوا منه في أعمالهم الفكرية حول التحديث والتعريب^(٢٥)، ومنهم هوزلتر (Hoselitz) وسملسر (Smelser) وآبتر (Apter) ومور (Moore) وماكلاند (MacIelland)، ومؤلفون في علم السياسة كذلك تعاملوا مع الجوانب السياسية للتحديث ولسياسات التحديث - يستحق هؤلاء أن يواجه إليهم نقد مركزي مشترك، هو أنهم:

حتى حين أبدوا وعياً بالصراع بين القديم والجديد، أو التقليدي والحديث، أو بالأكلاف الثقافية والاجتماعية والنفسية التي ترافق التحديث، فلنهم فشلوا في اقتراح الضمانات التي يمكن وضعها لكي يتضمن التحديث اهتماماً مبنياً - في - داخله بالجماهير وحماية للفقراء والضعفاء (سواء أكانوا أفراداً أو جماعات، أو دولاً وطنية) ازاء الأغنياء والأقوياء^(٢٦).

وبين لنا ذلك الفشل، الكثير حول نوع التنمية التي قد يأتي بها التحديث الذي ينادون به.

لم يقتصر نقد مدرسة التبعية على النظرية الانمائية النيو - كلاسيكية وعمل النموذج الأساسي للتحديث، وإنما وجهت النقد كذلك للفكر الماركسي. وذلك لأن ماركس، أيضاً، رأى المسار التاريخي يتكشف في صيغة أحادية - التوجه. فمع أن البلدان في رأيه تقف في مواقع مختلفة من سلم التنمية (ويتوقف الموقع على نمط الانتاج في كل منها في حينه)، إلا أن منطق التحليل الماركسي وإطاره كان يتوقع منهم أن يحققوا تنمية رأسمالية في نهاية الأمر. وكان المتوقع أيضاً أن يبلغوا مرحلة التحقيق تلك من خلال تنمية البرجوازية لديهم، وبالتالي أن يصلوا إلى التصنيع وقيام بروليتاريا صناعية لديهم في الموعد الملائم لذلك. وكان التوقع أيضاً أن تتعاون البروليتاريا لبعض الوقت مع البرجوازية. وكان موعد قيام ثورة تقودها البروليتاريا في المرحلة الثانية التالية، حين تزدح البرجوازية والرأسمالية عن مسرح السلطة وتحل الاشتراكية محل الرأسمالية - بموجب استراتيجية - المرحلتين المعتمدة.

Myron Weiner, ed., *Modernization: The Dynamics of Growth* (Washington, D.C.: (٢٤) Voice of America; New York: Basic Books, 1966).

(٢٥) تتضمن قائمة المراجع معلومات عن الأعمال ذات الصلة للمؤلفين المذكورين وسواهم، خاصة بالنسبة إلى التحدي في الوطن العربي. انظر قائمة المراجع الخاصة بالكتاب.

Yusif A. Sayigh, *The Determinants of Arab Economic Development* (London: (٢٦) Croom Helm, 1978), p. 41.

وهكذا نرى أن كلتا المدرستين الفكريتين والنظامين - الكلاسيكي المحدث والماركسي وعبر تحليليهما المتباينين وقراءة كل منهما للتاريخ (وتوقعاتها للمستقبل)، انتهتا إلى تبني موقف حتمي لمسألة تنمية البلدان المتخلفة، وذلك بشكل موقفاً يظهر البلد المتقدم صناعياً عبره للبلد المتخلف كيف سيتحول هذا الأخير في النهاية ليصبح على شاكلة الأول عاجلاً أو آجلاً. بعبارة أخرى، فإن العملية التاريخية في السياق الحالي أحادية - الخط أو المسار وأحادية - التوجه، وهي تؤدي إلى تجسيد آخر لنموذج كوني للتنمية. على أنه، مع حدة هذا النقد للماركسية النصية أو الأرثوذكسية في السياق الحالي، فإن النقد الأقصى حدة وجهه منظره النيو- ماركسية أنفسهم، الذين أثاروا نقاط اعتراض متعددة تنصل بالتخلف والتنمية. إلا أنه من الأفضل تأجيل التعرف إلى تلك النقاط وبحثها في القسم اللاحق فوراً من الفصل الحالي.

مدرسة التنمية: تكوّناتها ومحاورها المركزية^(٢٧)

تكون نسيج عدم الرضا عن المنظور الانشائي لكل من المدرسة النيو- كلاسيكية والتحدئية والماركسية النصية من خيوط مصدرها أمريكا اللاتينية في الأساس، ولكن أيضاً من مساهمات من منطقة البحر الكاريبي، ومن الهند، وإلى حد ما من بعض البلدان

(٢٧) لقد استفدت في إعداد هذا القسم من الفصل من الأعمال التالية:

Gabriel Palma, «Dependency and Development: A Critical Overview», and Dudley Seers, «Dependency Options: The Strengths and Weaknesses of Dependency Theories in Explaining a Government's Room to Manoeuvre», in: Dudley Seers, ed., *Dependency Theory: A Critical Reassessment* (London: Frances Pinter, 1983); Henry Bernstein, «Sociology of Underdevelopment Versus Sociology of Development?» in: David Lehmann, ed., *Development Theory: Four Critical Studies* (London: Frank Cass, 1979); Aidan Foster-Carter, «Neo-Marxist Approaches to Development and Underdevelopment», *Journal of Contemporary Asia*, vol. 3, no. 1 (1973), and «Theory in Development: Current Trends», *Third World Review*, vol. 1 (1984); Ronald H. Chilcote, «Dependency: A Critical Synthesis of the Literature», in: Janet L. Abu - Lughod and Richard Hay (Jr.), eds., *Third World Urbanization* (New York; Toronto; London: Methuen, 1977); Jeffrey B. Nugent and Pan A. Yotopoulos, «What has Orthodox Development Economics Learned from Recent Experience?» *World Development*, vol. 7, no. 6 (1979); Björn Hettne, *Development Theory and the Third World*, SAREC Report R 2, 1982 (Stockholm: Swedish Agency for Research Cooperation with Developing Countries, 1984); Björn Hettne and Peter Wallensteen, eds., *Emerging Trends in Development Theory*, SAREC Report R 3, 1978 (Stockholm: Swedish Agency for Research Cooperation with Developing Countries, 1979); Ivar Oxaal, Tony Barnett and David Booth, eds., *Beyond the Sociology of Development: Economy and Society in Latin America and Africa* (London: Routledge and Kegan Paul, 1975); Gabriel Palma, «Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment?» *World Development*, vol. 6, nos. 7-8 (1978); Ian Roxborough, «Dependency Theory in the Sociology of Development: Some Theoretical Problems», *West African Journal of Sociology and Political Economy*, vol. 1, no. 2 (1976), and *Theories of Underdevelopment* (London: Macmillan, 1984), and John G. Taylor, *From Modernization to Modes of Production: A Critique of the Sociologies of Development and Underdevelopment* (London: Macmillan, 1983).

الافريقية. غير أن أمريكا اللاتينية تستحق التنويه الرئيسي ليس بسبب اصالة واتساع الحوار الذي أطلقه عدد من مفكرها الاجتماعيين ونفاذ تقديم المتصل للنظرية التنموية التقليدية المألوفة فحسب، بل أيضاً بسبب استكشافهم الفكري الفاحص والبحث الذي أطلقوه عن جذور التخلف - وبالفعل، بسبب أن منظور التنمية الذي طوره أخذ يشير مباشرة إلى ضرورة والحاج السعي نحو التنمية المعتمدة على النفس. بعبارة أخرى، إنهم يستحقون التنويه والتقدير أيضاً لأنهم رَوَّجوا لبلورة منظور واستراتيجية اثنتيين وشجعوا تطورها. ويتمتع هذان المنظور والاستراتيجية بدلالة خاصة تعطيهما قوة وملاءمة لأن جذورهما التاريخية والتحليلية هي في تربة بلدان العالم الثالث بالذات، ولأنها يخاطبان الأوضاع والمشكلات الخاصة بهذه البلدان. فهما إذن أقل تمحوراً حول الذات «الخارجية» من المنظور التقليدي السائد الذي كان وليد الفكر والتاريخ الغربي والتجربة الغربية^(٢٨). من أجل الأسباب هذه كلها ستركز البحث اللاحق على المساهمة الأمريكية اللاتينية لنموذج التنمية الأساسي.

أعتقد أن من الانصاف أن نقول إن العالم الثالث، بفضل مدرسة التنمية، أخذ يقدم مساهمات للنظرية الانمائية، وبدأ يتمكن من اسماع صوته على الصعيد الدولي، بدلاً من الاستمرار بالاعتقاد على «الارثوذكسية» (أو المفاهيم السائدة) الموروثة في صمت. وخلال عملية تحرير نفسه من إصار النظرية الانمائية السائدة ناقضت مدرسة التنمية ادعاء النظرية السائدة بأنها ذات صلاحية كونية، وأكدت ضرورة الاعتراف بتعدد المسارات صوب التنمية وتعدد نماذج التنمية. بعبارة أخرى، ضرورة الاعتراف بأن النظرية والعمل في كل بلد معني ينبغي أن ينبثق من تاريخه وثقافته ومعطياته وتجربته وديناميته. فإذا كان هناك من مفاهيم وآليات ومقاربات ذات صلة مباشرة بالتنمية يمكن القول بأنها ذات قابلية عالمية للاستخدام - كمعاملات رأس المال (نسبة رأس المال الحثي أو المتوسط إلى الناتج أو المردود) وأثر المضاعف والمسرّع، والميل الحثي للاستهلاك والادخار، أو المحاسبة الوطنية - على سبيل المثال - فإن هذه لا تعدو أن تكون في الأساس أدوات تقنية أو عملانية أو منهجية أو تحليلية، لا عناصر في فلسفة التنمية ومبرراتها وتوجهاتها.

ينبغي أيضاً الاعتراف بفضل المفكرين الاجتماعيين (في حقول الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتاريخ) في أمريكا اللاتينية لما قدموه من نقد للفكر الماركسي حول التنمية. (وبالإضافة إلى النقد، فقد اقترحوا مسارات بديلة لما أخضعوه للنقد في ميداني الفكر والعمل). وكان ظهور الفكر الماركسي - المحدث أمراً ذا أهمية خاصة في هذا السياق، كما سنرى لاحقاً. وبالإضافة، كانت لدى المفكرين الماركسيين - المحدثين الشجاعة ليوجهوا هجوماً قوياً على الطريقة المبتورة والمقيدة (بكرس الياء) التي قرأ فيها المفكرون الشيوعيون في أمريكا اللاتينية تاريخ بلدانهم وحفاتها السياسية، والدرجة التي بلغوها في صيرورتهم مجرد صدى للسياسات والمواقف المتصلة بالعمليات والتطورات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية

(٢٨) انظر: Howard J. Wiarda, «Towards a Nonethnocentric Theory of Development: Alternative Conceptions from the Third World», *Journal of Developing Areas*, vol. 17, no. 4 (July 1984).

كما تكونت في الاتحاد السوفياتي ثم طورت وأعلنت، وصُدرت للاقتباس من قبل الأحزاب الشيوعية في الخارج.

تطور منظور التبعية بعناصره الرئيسية أو منطلقاته الأساسية مع تزايد النقد الموجه إليه وتكثف تدفقه، خاصة من قبل الأوساط الفكرية الماركسية، والكلاسيكية - المحدثه، بل ومن عدد ممن طوروا المنظور بالذات. بعبارة أخرى، يكون من الصعب جداً، إن لم نقل من المستحيل تتبع عملية تكوين المنظور وتطور مضمونه بمعزل عن الإشارة إلى النقد من الخارج، ولكن بشكل أكثر دلالة من داخل مدرسة التبعية ذاتها. على أن ما سأحاول القيام به في هذا القسم من الفصل هو عرض الخطوط الرئيسية لخلفية المنظور وأساسه الارتكازية، مع اشارات هنا وهناك للمشادات التي دارت حول نقاط محددة في مضمون المنظور.

أنشئت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في عام ١٩٤٨ في مدينة سانتياغو في التشيلي، وبسرعة اجتذبت عدداً من الاقتصاديين والاجتماعيين الموهوبين. وقد أطلق هؤلاء في السنوات اللاحقة باستمرار ملحوظة حواراً واسعاً وعميقاً حول جذور وأسباب التخلف والمقاربة السليمة للتنمية^(٢٩). وكان على رأس «إكلاء» الاقتصاديين الأرجنتيني البارز الراحل رؤول بريتش (Raul Prebisch) الذي ترك أعظم الأثر في الحوار المشار إليه وفي تطوره وتعميقه. ومع مرور السنين، أصبح بريتش واقتصاديو «إكلاء» الآخرون، يشكلون ما تصح تسميته بـ «تقليد إكلاء»^(٣٠)، وأخذوا يؤثرون لا فقط في الفكر المتصل بقضايا التخلف والتنمية في الأوساط الأكاديمية والفكرية الأخرى، بل أيضاً في السياسات الرسمية في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية. وأثرت المدرسة أيضاً في نسج المدرسة النيو - ماركسية وبشكل أكثر وضوحاً المدرسة البنوية داخل «إكلاء» وفي تكوين مدرسة التبعية.

مع أن الحوار الذي ولّده اقتصاديو «إكلاء» حول التنمية دار حول عدد من القضايا، إلا أن التجارة الخارجية ظلت في قلب اهتماماتهم وتساؤلاتهم. فبموجب النظرية الكلاسيكية وكذلك النيو - كلاسيكية، توفر التجارة الخارجية فوائد لا يشك فيها للفريقين المشتركين في التبادل التجاري كمستوردين ومصدرين، حسباً بين منطق مفهوم وتحليل «الأكلاف المقارنة» و «المزايا المقارنة». واعتبرت تلك النظرية تقسيم العمل الدولي الذي يشكل غط تخصيص أو توزيع السلع في مجاري الانتاج والتبادل الخارجي، ويعمله النمط الأمثل، عاملاً إيجابياً مفيداً، عقلانياً ورشيداً. ورأت أن السبب في ذلك هو افتراض النظرية حدوث التصحيح

(٢٩) من أجل تلخيص تحليلات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) ونقيصها، انظر: Palma, «Dependency and Development: A Critical Overview».

(٣٠) أي: ECLA، وهي الحروف الأولى من اسم اللجنة بالانكليزية، بعد استشارة حرقى UN

الذي يرمزان إلى الأمم المتحدة في أول الاسم، أي: UN Economic Commission for Latin America.

(٣١) أي: «The ECLA Tradition».

التلقائي، أو التعديل، لأي خروج عن النمط أو انحراف عنه؛ وذلك بفضل فعل مبادئ وقوى العرض والطلب، والأكلاف المغارة. وهكذا اعتبرت التجارة الحرة الآلية المفضلة دون منازع لتحقيق النمط الأمثل للتوزيع لخير فريقي التجارة الخارجية.

وبالإضافة فقد اعتبرت التجارة الخارجية في الفكر الكلاسيكي والنيو- كلاسيكي «محرراً للنمو»، كما يشاهد على سبيل المثال البارز في كتابات غوتفريد فون هابرلر (Gottfried von Haberler) وجاكوب فاينر (Jacob Viner) وسواهما^(٣٢). إلا أن اقتصادي «إكلاء» (وعلى غرارهم، المجموعة الأكبر عدداً من الاقتصاديين النيو- ماركسيين داخل «إكلاء» وخارجها) أخذوا موقفاً مخالفاً للتحليل الكلاسيكي والنيو- كلاسيكي لأكثر من سبب، مع أن جميع الأسباب تكشف عن أثر قوي للفكر النيوي.

كان الاعتراض الأول على كون ذلك التحليل مكوناً في طبيعته، لأنه بني على فرضية ما يمكن تسميته بحق تقسيم عمل دولي «طبيعي» تستمر البلدان الصناعية المتقدمة بموجبه شراء المواد الأولية والخامات من بلدان العالم الثالث، وتصدير السلع المصنعة سداداً لثمن ما تستورده. فقد رفض اقتصاديو «إكلاء» أن يأخذوا ذلك النمط للتأج والتبادل التجاري الخارجي على أنه معطى لا يتغير، وقالوا بوجود العمل على استكشاف السبل للخروج من أساره. وانطلقوا في موقفهم من الاعتقاد بأن النمط فرض على بلدانهم ضمن سياق العلاقة غير المتكافئة (من عسكرية وسياسية واقتصادية ومالية وتقنية) بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان المتخلفة - خاصة بتأثير الاستثمار. ورأوا أنه ينبغي ويمكن كسر واختراق الحاجز الذي يشكله ذلك النمط - إذ لا يجوز اعتبار العوامل المختلفة التي تكون القطاع الخارجي في الاقتصاد على أنها غير قابلة للتغير ولا تتغير: فالتقانة، والموارد المالية، ومهارات قوة العمل وفرص التسويق، وبالتأكيد السياسة ينبغي ويمكن جعلها تمر بعملية تبدل ذات شأن مما يحدث تغييراً جوهرياً في النمط بالتالي. وهكذا يصبح التحليل والوضع المتصل به دينامياً.

اختلف اقتصاديو «إكلاء» في المقام الثاني مع الدعم الرقمي الاستقرائي (الأمريقي) الذي كان أنصار النمط السائد للتجارة الخارجية يدعونه لتحليلهم. فالاقتصاديون النيو- كلاسيكيون كانوا يدعون بأن «شروط التبادل» تبدل بالضرورة، وإن تم ذلك ببطء في مصلحة البلدان المنتجة والمصدرة للمواد الأولية والخامات، ضد البلدان الصناعية المتقدمة. وذلك لأن كلفة إنتاج السلع المصنعة تنخفض تدريجياً - مع بقاء العوامل الأخرى على حالها -

(٣٢) تعود الاشارات المحددة إلى المؤلفات التالية:

Jacob Viner, *International Trade and Economic Development* (Glencoe, Ill.: Free Press, 1952); Gottfried von Haberler: *The Theory of International Trade* (London: William Hodge, 1954), and «International Trade and Economic Development.» (Lecture delivered at: National Bank of Egypt, Cairo, 1959); Harry Gordon Johnson: *International Trade and Economic Growth: Studies in Pure Theory* (London: Allen and Unwin, 1958), and *Money, Trade and Economic Growth: Survey Lectures in Economic Theory* (London: Allen and Unwin, 1962), and Charles P. Kindleberger, *Foreign Trade and the National Economy* (New Haven, Conn.; London: Yale University Press, 1962).

في حين أن الوفورات في كلفة إنتاج المواد الأولية والحامات تنخفض تدريجياً ولكن بوتيرة أكثر ببطءاً من الانخفاض في كلفة السلع المصنعة - هذا إذا انخفضت. وبالتالي - كما تقول الحجة الكلاسيكية - فإن البلدان المتخلفة هي المستفيدة من انخفاض كلفة السلع المصنعة التي تستوردها. كذلك كان هناك الادعاء بأن ذلك الانخفاض يوفر للبلدان النامية المستوردة للسلع المصنعة مزيداً من الموارد المالية التي تتيح التثمين المحلي (الوطني) في البنية التحتية، والتعليم، والإسكان، أو استيراد مزيد من السلع لقاء الكمية نفسها من المصدرات. وقد تحدى بريتش والاقتصاديون الآخرون في «إكلاه» هذا التحليل، مدللين بفضل بحوثهم الاستقرائية (الأمبريقية) أن البلدان المتخلفة لم تكن فعلاً تستفيد من التقدم التقني وانخفاض كلفة إنتاج السلع المصنعة، وأن بنية أسواق التصدير الصناعية المتقدمة، وكذلك عدم التوازن في القوة بين البلدان المتخلفة والأخرى الصناعية هو في مصلحة أسواق التصدير المتقدمة، مما يحكمها من الاحتفاظ بشار المكاسب التقنية والوفورات في كلفة الإنتاج الصناعي.

كان السبب الثالث لعدم الرضا عن التحليل الكلاسيكي والنيو- كلاسيكي للتجارة الخارجية ودورها الائتماني أن منطق هذا التحليل يشير بقوة إلى أن البلدان المتخلفة ستظل في الواقع متخلفة أو، في أحسن الأحوال، أنها ستحقق التنمية ببطء شديد، في حين تحقق البلدان الصناعية المتقدمة تنمية بوتيرة أسرع بكثير وثراء أكبر بكثير. ورأى اقتصاديو «إكلاه» أن تسلسل الأحداث كما يروونه يتجه عكس ادعاء التحليل النيو- كلاسيكي القائل بوجود علاقة سببية مباشرة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. وهكذا توصلوا إلى الاستنتاج بأن البلدان المتخلفة ترغب في التصنيع على اعتبار أنه العملية القادرة على إحداث ثروة في حائط التخلف المسدود. ولكن من أجل ذلك الغرض لا بد للبلدان المتخلفة من أن توقف (أو على الأقل تعدل بدرجة كبيرة) فعل نمط التبادل الخارجي المسيطر. غير أن ذلك يتطلب مجموعة من السياسات القادرة على تمكين البلدان المتخلفة من الانطلاق بالتصنيع لكي تستطيع الانضمام إلى النمط العالمي للتجارة الخارجية بشكل أكثر ملاءمة وإيجابية بالنسبة إلى مصالحها - في ذلك الموعد المستقبلي حين تكون قد أقامت قاعدة صناعية صلبة بما يكفي لتحقيق الغرض. وعندئذ يكون النمط الذي تنضم البلدان المتخلفة إليه قد أصبح نمطاً جديداً يكون لها فيه دور جديد وتجي منه مكاسب أكبر بكثير من النمط السابق لتصنيعها. ولا تقتصر المكاسب على الجانب المالي وإنما تتعداه لتشمل تحقيق تنوع اقتصادي وتنمية ذات معنى.

قبل أن تنتقل إلى التعرف على المداخلات الفكرية والنسقية التي قدمها المفكرون النيو-ماركسيون، داخل «إكلاه» وخارجها، للتحليل المتمحور حول التنمية، وإلى تفحص تلك المداخلات، من المفيد أن نتبين ماهية أفكار ومواقف معينة متميزة أخذت تشكل توصيفاً أو ملامح مميزة لمدرسة التنمية. ويقع في مقدمة هذه الأفكار والمواقف ما اعتبره بريتش هيكلية أو بنية الاقتصاد العالمي وغط العلاقات بين مجموعتي البلدان الرئيسيتين فيه: المتقدمة صناعياً، والمتخلفة. وفي رأيه فإن تلك البنية تتألف من عدد صغير جداً من وحدات التكوين السياسي الدولي يضم البلدان الصناعية الغربية التي تشكل، كمجموعة، قلب النظام العالمي، أو

مركزه، ومن عدد كبير جداً من البلدان المتخلفة تقع، كمجموعة، على هامش (أو أطراف أو تخوم) النظام العالمي. وقد تكوّنت بنية النظام العالمي تلك نتيجة قرون من التطور والازدهار الرأسماليين اجتازتها البلدان الصناعية المتقدمة على الصعيد العالمي، وتَدَعَم التطور والازدهار المذكوران وتتّبنا بفضل التغلغل الاستعماري للبلدان الصناعية القوية في اقتصادات البلدان المتخلفة. وأدت عملية تكوّن البنية إلى تحديد خطوط العلاقة بين مجموعتي البلدان - في المركز وعلى الأطراف أو التخوم - وعمّقت أبعاد تلك العلاقة عبر أجيال وعقود من الزمن طويلة.

انطلق من وجهة النظر هذه التي أشرنا إلى ملاحظتها العامة باقتضاب، وجهة نظر أخرى عيّنت مضمون العلاقة بين مجموعتي البلدان على أنها علاقة سيطرة واستغلال مارستها بلدان المركز القليلة العدد، تجاه بلدان التخوم التي اضطرت إلى الرضوخ لأنه لم يكن لها حول للتصدي والتصدّي، ودُعّت إلى تبعية قاسية في معظم الحالات. وأخذ يتضح تدريجياً أن تلك التبعية لم تتجلبّ فحسب في غمط وتكوين التجارة الخارجية حيث تقوم بلدان المركز بتصدير طيف واسع من السلع المصنّعة إلى بلدان التخوم مقابل استيراد طيف ضيّق جداً من المواد الأولية والخامات، وإنما تعمّدت ذلك إلى تكييف «شروط التجارة» بين مجموعتي البلدان بحيث تدهورت هذه الشروط ضد مصلحة البلدان المتخلفة، وإلى أشكال سياسية وثقافية وتقنية ومالية للتبعية.

ينبغي أن نسجل الملاحظة هنا بأن المفكرين الاجتماعيين في «إكلاء» دلّوا على وعيهم للمتغيرات السياسية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بالنسبة إلى حصول عدد كبير من بلدان العالم الثالث على الاستقلال، ولدلالة ذلك بالنسبة إلى العلاقة بين بلدان المركز والتخوم. وبالنسبة، أقرّ المفكرون الاجتماعيون المشار إليهم بالصعوبة المتزايدة التي أخذت تواجه بلدان المركز في فرض التبعية بشكل مكشوف وفاضح على بلدان التخوم التي سبق أن كانت العلاقة معها علاقة مسيطر (بكر الطاء) بمسيطر عليه (بفتح الطاء)، وذلك باستخدام القوة، والاستلاب أو الاستيلاء على الفائض الاقتصادي، ووسائل مشابهة.

إلا أن حكومات بلدان المركز لجأت إلى آليتين جديدتين تمكّنت بفضلها من الحفاظ على سيطرتها الاقتصادية. كانت الأولى تحويل قسم كبير من قوتها إلى شركائها العملاقة المتعددة الجنسية، والثانية «تغليف» قوتها ونفوذها للتنمية بكثير من المهارة. واتخذ التغليف عدة أشكال، منها «المساعدات الخارجية» التي كانت ترافقها شروط متعددة تخدّم مصلحة بلدان المصدر لتلك المساعدات، والعمل عبر منظمات متعددة الأطراف كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، و«التحويلات» التقنية والمالية بشروط مجحفة جداً بمصالح البلدان المتخلفة وثقيلة الأعباء عليها، والمقاومة العنيدة لإجراء تبدلات عميقة في العلاقات الدولية وفي هيكلية توزيع القوة في النظام الاقتصادي العالمي.

كان للفكرة الثالثة وللموقف الثالث اللذين برزا ضمن تطور تحليل مدرسة التبعية جانبان: الأول، أنه خلافاً للتحليل النيو-كلاسيكي لا تعني التنمية في البلدان الرأسمالية

المتقدمة بشكل تلقائي أو آلي حصول تنمية في البلدان المتخلفة المرتبطة بها (أي التابعة لها)، وذلك بسبب الحقيقة المشاهدة في أن الحياوط بل القيود المتعددة للتبعية تمكن البلدان المتقدمة من استغلال اقتصادات البلدان المتخلفة، وتسمح للسيطرة التي تفرضها البلدان المتقدمة بأن تلجم احتمالات التصنيع والتنمية في بلدان التخوم.

أما الجانب الثاني فلعله أصبح واضحاً الآن: فبسبب السياسات والإجراءات المحددة والمقيدة التي تتبناها البلدان المتقدمة، تؤدي تنمية هذه البلدان بالضرورة إلى تخلف - أو على الأقل إلى إبطاء - التنمية في البلدان الواقعة في إسار التبعية لها. بل إن أي قدر من التنمية يتملص عبر نقوب شبكة السياسات والقيود والحدود التي تضعها البلدان المتقدمة لا يعدو بالتالي أن يكون تابعاً ومشوهاً ومفتساً. وقد عني هذا أن أية تنمية متحققة في البلدان الأقل غوا الخاضعة للتبعية في بنائها المختلفة، تكون متأثرة وملجومة بإرادة البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة التي تفرض تلك التبعية، ومشروطة بإرضاء تلك الإرادة. وبالإضافة، فإن مدى التنمية الجزئية المتحققة ومضمونها تقررهما - أو على الأقل تؤثر فيها - مصالح البلدان المتقدمة والحدود التي تعينها هذه البلدان للتنمية. وقد عني كل ذلك بأن التنمية في البلدان الرأسمالية الصناعية أثمرت تخلف بلدان التخوم: وفي هذا الاستنتاج نقض لأطروحة أن التخلف هو «خطيئة أصلية» (أي خطيئة أو إثم مستقر في داخل تكوين البلدان المتخلفة) والتدليل على أن التخلف هو حالة أوجدتها دينامية التنمية الصناعية في البلدان المتقدمة ذاتها.

يمكن كذلك، هنا، بحث الفكرة الرابعة والموقف الرابع اللذين برزا ضمن تطور تحليل مدرسة التبعية، ومؤداهما أنه مع أن التبعية - كحالة - نتجت عما تمكن تسميته «الموجب الخارجي» (أي العامل أو المؤثر الخارجي) بمعنى منطق ووقع طبيعة العلاقة بين بلدان المركز، والتخوم؛ أو وقع العوامل الخارجية، إلا أن هذه العوامل - رغم هيمنتها - لم تكن تفعل بمفردها. فقد كان هناك كذلك عوامل داخلية ضمن بلدان الأطراف نفسها، أي في الاقتصاد والمجتمع والجسم السياسي. والعوامل الداخلية هذه هي أساساً ذات طبيعة بنوية: إنها تتصل بالهيكلية والعلاقات الطبقية، ومجموعات المصالح الضالعة، والمؤسسات المستهدفة في تصميمها أن تحطم من يمتلكون القوة والثراء والتفوذ.

تمتعت الأفكار والمواقف الأربعة التي أبرزناها على أنها في موقع مركزي في تحليل مدرسة التبعية الفكرية يقول وتبني أنصار المدرسة من ماركسيين ونيو-ماركسيين على السواء لها. وكانت أيضاً مقبولة بشكل عام لدى المتمعين للمدرسة البنوية الذين - مع ذلك - نسبوا القدر الأكبر من المسؤولية في قيام حالة التبعية للعوامل الداخلية لا للخارجية. وفي هذا الصدد، من المناسب أن ندخل البنويين إلى قلب بحثنا هنا، حيث إنهم شكلوا خطأ رئيسياً في تحليل مدرسة التبعية. على أن هذه النقطة بحاجة إلى شيء من التوسع. فإذا دققنا في مركز الثقل في موقف البنويين أمثال رذول بريتش، وهانس سنجر (Hans Singer) وغنار مردال (Gunnar Myrdal) ودنلي سيرز (Dudley Seers)، ويول سترين (Paul Streeten) وهولس تشنري

(Hollis Chenery)^(٣٣) نجد أنهم كانوا شديدي الاحساس بالطريقة غير الصحية أو السليمة التي عملت عبرها العوامل الخارجية والمؤسسية الداخلية على تأكيد وتعميق التبعية، أو أطالت أمد العلاقة غير المتوازنة بين المركز والتخوم ضد مصلحة الأخيرة. على أن لهجة البنيويين كانت معتدلة وغير حادة: إنهم لم يبلغوا حدَّ الغاء المسؤولية على الرأسمالية المستعمرة على اعتبار أنها مصدر العوامل الخارجية التي سمحت بقيام التبعية، وأنها غذّت العوامل والبني الداخلية التي منحت التبعية فرصة زمنية أطول.

يمكننا أن نجد مثلاً بارزاً على ما أوردناه بصدد اعتدال أو نعمة لهجة البنيويين في تناولهم دور العوامل الخارجية في نشوء حالة التبعية، في مقابلة أجراها محرر الدورية التي تحمل اسم مجلة العالم الثالث الربيعية في عام ١٩٧٨^(٣٤). شدّد بريتش أثناء المقابلة على وجوب والحاح حصول تحوّل في النظام الاجتماعي في بلدان التخوم، إلى جانب تطبيق سياسة إعادة توزيع سليمة، إذا كان لثأر التنمية أن تصل إلى الشرائح الفقيرة بين سكان العالم الثالث. (وأشار بريتش أثناء المقابلة إلى أنه توصل إلى اتخاذ هذا الموقف في وقت متأخر من حياته). على أنه ظلّ يلحّ على وجوب اعتماد العملية الديمقراطية سبيلاً إلى تحقيق التحول، مع اعترافه بأن البلدان الشيوعية يمكنها تحقيقه بمزيد من السرعة بفضل وضع أدوات الانتاج (وسائل الانتاج) في يدها (بدلاً من الاكتفاء بالاستيلاء على الفائض الاقتصادي). وقد أوضح هذه المفارقة بقوله إن المقاربة الشيوعية للمسألة لا يمكنها أن تحقق غرضها إلا على حساب بعض الأغراض السياسية المرغوب فيها. ومن هنا أبدى رفضه للخيار الشيوعي.

يصح اعتبار تحليل البنيويين اصلاً نو-كلاسيكياً. أي في موقع بين النيو-كلاسيكية والنيو-ماركسية. ولعل «فضيلته» (أو نقطة قوته) الرئيسية كانت تكمن في أن أنصاره البارزين كانوا مفكرين اجتماعيين غربيين. من هنا يمكن القول إن تحليلهم شكل «ثورة في القصر» أو في مقر السلطة، أي من داخل الفكر النيو-كلاسيكي المسيطر عندئذ. وقد كان البنيويون كثيفي الاستخدام لمصطلح «التبعية». وينبغي أن يعتبروا سباقين في التحليل المتصل بالتبعية، وليس فقط كمجموعة أسهمت في ذلك التحليل. وإضافة إلى ذلك، فمع أنهم وضعوا تشديداً مفرطاً على أثر العوامل الداخلية في تكوين حالة التبعية، وأن ادانتهم للعوامل الخارجية كانت خافتة، إلا أن تشديدهم على العوامل الداخلية لم يكن في غير محله إذا أخذنا بالحسبان استمرار التبعية حتى تحت مظلة الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية في بلدان العالم الثالث.

(٣٣) من أجل تفحص البنيوية، انظر:

Hollis Burnley Chenery, «The Structuralist Approach to Development Policy», *American Economic Review - Papers*, vol. 65, part 2 (May 1975), and Blomström and Hettne, *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World Responses*, pp. 17-19. والأنام ذات العلاقة من الفصلين الثاني والثالث، ومن أجل التعرف إلى البنيويين الرئيسيين، انظر: Seers, «The Limitations of the Special Case».

Third World Quarterly, vol. 2, no. 1 (January 1980).

(٣٤) نشرت للمقابلة في:

أخيراً، مما يجدر ذكره بحق في السياق الحالي أن جميع القائلين بالتبعية كتفسير للتخلف، سواء أكانوا نيو-ماركسيين أو ماركسيين، كانوا أيضاً بنويين إلى حد ما، لأنهم جميعاً علقوا أهمية على دور الأساق، والتي والعلاقات الاجتماعية، والعوامل المؤسسية في فعل العوامل الخارجية ولكن كذلك الداخلية، وفي التفاعل بين مجموعتي العوامل. إلا أن البنويين يظنون في الحقيقة لا - ماركسيين أكثر منهم نيو-ماركسيين: إنهم يتميزون في أنهم كانوا أنصار إصلاح النظام الرأسمالي، مع أن درجة الجدورية في الإصلاح الذي كانوا يرغبون فيه اختلفت بين كاتب أو مفكر وآخر. (من الجائز تماماً أن تحليلهم كان يمكن أن يكون أكثر راديكالية لو أن قدراً أكبر من القول بالمشاركة السياسية والتحول الديمقراطي، والتمتع بالقدرة على ممارسة حقوق الإنسان أدخلت بنجاح في نسيج النظام السياسي في البلدان الاشتراكية وجرى تطبيقها بشكل صادق وفعال).

أدى ترويج «إكلاء» وبرمجتها للتصنيع اللذان لقيا موافقة واستجابة متدرجة ولكن متزايدة في معظم البلدان الأعضاء في «إكلاء»، أدوا إلى نمو اقتصادي ملموس في أمريكا اللاتينية في الخمسينات. غير أنه بحلول الستينات أصاب الركود النمو وأصبحت عمليات التصنيع متباطئة ومشكلات موازين المدفوعات أكثر حدة بالرغم من مسيرة إحلال المنتجات الوطنية محل المستوردات. واتضح بالتالي تعطل التنمية. وهكذا ظهر أن الفجوة الانمائية بين البلدان الصناعية المتقدمة وتلك الساعية إلى التصنيع آخذة في الاتساع. وهكذا اشتد النقد الموجه إلى تحليل «إكلاء» والحلول التي اقترحتها لمشكلة التخلف، كما أنه اتسع وأصبح أكثر جذرية. وكنيجة لذلك تزايد نفوذ النيو-ماركسية، في نقدها وفي ترويجها للمقاربة الجديدة لفهم التخلف والسعي صوب التنمية. وحظي النيو-ماركسيون في هذا المجال بدعم العناصر الشابة والأكثر راديكالية بين اقتصاديي «إكلاء».

وكما يتوقع، لم يعطى الماركسيون النصيب في استغلال المتاعب النظرية والعملية التي وجدت في «إكلاء» نفسها تعانيتها. وبالإضافة، ففي هذه المرحلة من السنوات الأخيرة في الستينات بالذات، حين حظيت مدرسة التبعية بمعظم المساهمات الرئيسية في تحليلها مما أغناه وجعله أكثر تحليلاً، أخذت أوجه التباين داخل ذلك التحليل تشد بالمدرسة في اتجاهات مختلفة. وهكذا فسيتركز القسم الحالي من الفصل على المرحلة التي نحن بصددتها، خاصة بالنسبة إلى المساهمة التي أغنت التحليل (دون تجاهل الكلي للفتت داخل المدرسة).

فالنيو-ماركسية، التي شكّلت مساهماتها الحظ الثالث الرئيسي في نسيج تحليل مدرسة التبعية - إلى جانب مساهمات كل من البنويين والقائلين بالتبعية اللا - ماركسيين داخل «إكلاء» - كان من حوافز تكوين فكرها ونموه أنه جاء كرد فعل نقدي، ليس فقط للنيو-كلاسيكية، ولكن أيضاً للماركسية النصية كما فهمتها الأحزاب الشيوعية في أمريكا اللاتينية، وكما مارسها وترجمتها إلى حقائق سياسية. فالتقد المركزي الذي انطلق من النيو-ماركسية كان مؤداه أن النصوص الماركسية الأصلية لم تعد تلائم كرد على رأسمالية القرن العشرين التي شهدت تحولات عديدة في نمط علاقات القوة الطبقية وتوجهاتها منذ ظهور التساج الفكري

الرئيسي لماركس في القسم الأخير من القرن التاسع عشر. بل إن النيو-ماركسيين رأوا أن فكر ماوتسي تونغ (أو ماو زيدونغ Mao Zedong حسب الصيغة الأكثر استعمالاً مؤخراً) أكثر ملاءمة بكثير للظروف الموضوعية ولد «مزاج» النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة بسبب النزعة الوطنية في منظوره الماركسي.

إذا كان رؤول بريتش القائد غير المنازع والموفق بين المواقف داخل الجناح اللا-ماركسي في «إكلاء» وحلقة تأثيرها، فلإن بول باران (Paul Baran)، مؤلف كتاب الاقتصاد السياسي للنمو^(٣٠) كان قائد النيو-ماركسية، والموفق داخل الاندفاع الراديكالية النشطة المعروفة باسم «اليسار الجديد». وهكذا، فإن تهاوت الآمال بقدرة انطلاق التنمية باستخدام وصفة التصنيع المبرمج كما صاغتها «إكلاء»، وحلر هذه الأخيرة (ربما المفرط) عند إشارة القضايا الاجتماعية - السياسية اللصيقة بالتنمية المنادى بها من أجل تحاشي انزعاج بل وعقوبات الأوساط الحكومية الرسمية، وعدم كفاية تركيز «إكلاء» على الإيمان الخاطيء لدى النيو-كلاسيكيين بقدرة التجارة الخارجية لأن تكون «محرك» التنمية - تضافرت جميعاً كموامل وأدت إلى خلق ثم تنشيط الموجة الراديكالية الجديدة، داخل «إكلاء» وخارجها على السواء. وقد كان نتاج باران المؤثر الفكري الرئيسي داخل هذه الموجة. وانتقل بفعل تأثيره بعض المفكرين إلى الانتعاش بفكره وانضموا إلى المدرسة النيو-ماركسية أو أصبحوا ينسجمون معها بعد أن كانوا قبلاً يشعرون به «راحة فكرية» في المدرسة التقليدية.

أحد هؤلاء المفكرين البارزين كان سلسو فرتادو (Celso Furtado)^(٣١) وهو برازيلى اعتنق الخط النيو-كلاسيكي الفكري أساساً إذ وظّف أملاً وإيماناً كبيرين بتوفر رأس المال كعامل رئيسي في التنمية. وقد أدّى به هذا الموقف بشكل طبيعي إلى اهتمام شديد بتدفق رأس المال إلى البلدان المتخلفة التي كانت كقاعدة عامة تشكو شحة في ذلك المدخل الكبير الشأن. لكن الموقف أدى به كذلك إلى توقعات مشرقة بالنسبة إلى تدفق رأس المال الأجنبي وإلى الاعتقاد بالتالي على تصدير المواد الأولية والخامات - باختصار إلى تشديد بارز على القطاع الخارجي والعوامل الخارجية. وقد أضاف تسارع حركة التصنيع في الخمسينات إلى إفراطه في

Paul A. Baran, *The Political Economy of Growth* (New York; London: Monthly Review Press, 1957).

كان بول باران رائداً في إدخال العوامل السياسية في تحليل التنمية الاقتصادية، وفي الفكر النيو-ماركسي (الماركسي المحدث). وكان قد كتب قبل هذا الكتاب المنشور في عام ١٩٥٧ (ويشار إليه في صلب هذا الكتاب) بحثاً بعنوان «حول الاقتصاد السياسي للخلف» في عام ١٩٥٢. وكان انتاجه رافداً رئيسياً في فكر التنمية كما تطور بعد ذلك بنوات.

(٣١) فرتادو ذو صلة خاصة بما نحن بصدده، انظر:

Celso Furtado: *The Economic Growth of Brazil: A Survey from Colonial to Modern Times* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1957); *Development and Underdevelopment*, translated by Ricardo W. de Arguiar and Eric Charles Drysdale (Berkeley, Calif.; Los Angeles: University of California Press, 1964), and *Accumulation and Development: The Logic of Industrial Civilization* (Oxford: Martin Robertson, 1983).

توقعاته المشرقة بأن إحلال المنتجات الوطنية المصنعة عمل المستوردات سيؤدي إلى الاقتصاد بالقطع الأجنبي النادر وذي الدور الثمين بالنسبة إلى البرازيل والبلدان الأخرى في القارة اللاتينية. غير أن فرتادو رأى - وبسرعة - أن التصنيع الذي ارتفعت وتيرته أدى في ذاته إلى تفاقم الاعتماد على البلدان الصناعية المتقدمة - خاصة الولايات المتحدة - لا إلى هبوطه. وكان من شأن عملية التصنيع أيضاً أن تؤدي إلى تفاقم الاعتماد على تصدير المواد الأولية والخامات بدلاً من تناقصه تحت وقع التصنيع الأكثر سرعة. وبالإضافة، برز تزايد «تعاون» المتمرّين الأجانب مع مصالح ذوي القوة والثروة في البرازيل (وسواها من بلدان أمريكية لاتينية)، على حساب نسبة كبيرة من المواطنين.

وهكذا كان من شأن هذه التطورات أن تجعل فرتادو أفضل وعياً بدور العوامل البنوية الداخلية في التخلف وبالحاجة إلى إحداث تغييرات جذرية في هذه العوامل إذا كان السعي إلى التنمية ذات الدلالة والوعد بالاستمرارية أن يكون أكثر فاعلية، مما جعله بالتالي يتحول من وجهة نظر «اقتصادوية»^(٣٧) للتنمية إلى أخرى ذات زاوية نظر أكثر اتساعاً وأفضل ادراكاً لدور العوامل غير الاقتصادية إلى جانب تلك الاقتصادية الطبيعية بالمعنى المحصري، مع تركيز خاص على البنى الاجتماعية - السياسية الداخلية. وكانت الخطوة الطبيعية التالية في تفكيره التشديد على حاجة البلدان المتخلفة إلى السعي لتحقيق قدر أكبر من الاعتماد على النفس في التوجه والعمل اللاتائيين، إلى جانب إعادة هيكلة الاقتصاد وقيام التزام قوي بالتنمية على المستوى العام.

أنتقل الآن إلى أوسفالدو سنكل (Osvoldo Sunkel)^(٣٨) وهو اقتصادي تشيلي عمل قبلاً في «إكلاء» وتبنى آراء أشد قوة من فرتادو بالنسبة إلى ملاءمة استراتيجية الاعتماد على النفس في التنمية وقابليتها للتطبيق، والاهتمام الوثيق بإعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في أمريكا اللاتينية، وبقدر أكبر من الالتفات إلى العوامل والقوى الداخلية التي تسند وتدعم نظائرها الخارجية في الإبقاء على التخلف. وقد شدّد كذلك على الالتزام الوطني بقرير المصير الوطني ذي المضمون الانغمائي القوي، وبالمشاركة السياسية الواسعة القاعدة مع تركيز خاص على ضرورة قيام تعاون لصيق وعمل مشترك بين شرائح معينة في الطبقة الوسطى وقوة العمل الحضرية وسكان الريف وهي ضرورة اعتبرها حرجة وعملية في آن. ولأنه اعتقد أنه يمكن

(٣٧) لقد صفت هذا المصطلح بصيغته المستخدمة هنا في كتابات سابقة، بمعنى Economistic (اللتزم عن اقتصادي بمعنى Economic) للتدليل بشكل نقدي أو اعراضي - وربما ساخر - على ضيق زاوية النظر الاقتصادية في فهم طبيعة التخلف كما التنمية.

(٣٨) انظر مرجعنا لسنكل لها أهمية خاصة في هذا السياق:

Osvoldo Sunkel: «National Development Policy and External Dependence in Latin America», *Journal of Development Studies*, vol. 6, no. 1 (October 1969), and «Transnationalization and its National Consequences», in: José J. Villalón, ed., *Transnational Capitalism and National Development: New Perspectives on Dependence* (Hassocks, Sussex: Institute of Development Studies; Atlantic Highlands, N.J.: Humanities Press, 1979).

استهداف الاعتماد على النفس ضمن إطار وطني يقسم مجموعات مختلفة ذات مرجعيات طبقية مختلفة بالنسبة إلى التحليل الطبقي الدقيق، كان من الجلي أنه لم يعتبر أن الاستراتيجية تمثل المسار الوحيد، أو الإطار والخييار الوحيد، المتاح للبلدان المتخلفة الساعية إلى التنمية. وهكذا فإن وعي سنكل لتقل الميراث الذي تشكله التبعية لم يجعله على اللجوء إلى موقف ماركسي قوي مع أنه لم يرفض النظرية الماركسية كلياً، مما جعله يعدّ في الجناح اليساري في «إكلاء». وفي هذا الصدد، كما بالنسبة إلى تشديده على العوامل الداخلية ضمن إطار بنيوي تحليلي، كان موقفه أكثر تشدداً من موقف فرتادو، مع أن الأخير كان له التوجه العام ذاته.

يعود لسنكل الفضل في صياغة ما أسماه «الثنائية الكونية»، وهو مفهوم راقب ويبحث ضمنه بروز الشركات العملاقة المتعدية الجنسية التي تتخطى حدود الدول وتغارس داخلها. في ما تمارس - تسيطر - معطلاً في عدد من النواحي. وتتم هذه الممارسة عبر عملية ما أسماه بـ «الاندماج المتعدي» (أو المتخطي) للدول الوطنية، والتفتت الوطني^(٣٩). ويرى سنكل، خلال المفهوم الذي صاغه للثنائية الكونية، أن عملية قيام هذه الثنائية تؤثر في البلدان المتقدمة والمتخلفة معاً، حيث في واقع الأمر تنتمي أجزاء صغيرة من البلدان المتقدمة وأجزاء كبيرة من البلدان المتخلفة للنخوم، كما تنتمي أجزاء كبيرة من البلدان المتقدمة وأجزاء صغيرة من البلدان المتخلفة إلى «المركز» حسباً جرى توصيف الأطراف والمركز قبلاً. وتخصيص مواقع الانتاء الفعلي هذا يقوم على أساس درجة التبعية أو العجز عن تحقيق تنمية ذاتية (من الداخل)، بشكل متصل وبالاتفاق من دينامية داخلية.

قبل أن يتحول البحث إلى منظرين نيو-ماركسيين بشكل محدد وواضح، من الضروري أن نشير مرة أخرى إلى پول باران، الذي تضمن كتابه الاقتصاد السياسي للنمو المشار إليه قبلاً، مساهمته الأساسية. وكما يشير عنوان الكتاب فإن باران يشدّد على العوامل غير الاقتصادية في النمو والتنمية. وهذا الموقف حدا به إلى اعتماد منظور تاريخي وإلى هيكل ومضمون العلاقات بين البلدان الرأسمالية الصناعية والبلدان المتخلفة التي لا تزال في المرحلة الانتقالية أو في مرحلة بين الانتقالية والرأسمالية في تطورها. والملمح الغالب في هذه العلاقات هو قيام الدول المستعمرة (بكسر الميم الثانية) بـ «قشد» الفائض الاقتصادي المتولد في البلدان المستعمرة (بفتح الميم الثانية).

يقول كتاب دقيق وشمولي التحليل حول التبعية والتنمية وضعه المؤلفان ماغنوس بلومستروم (Magnus Blomström) ويورن هتني (Bjorn Hettne) أن «باران تخلّى عن وجهة النظر بأن الرأسمالية تمتد [تنتشر] من «المركز»، إلى «الأطراف»؛ وبدلاً من ذلك فإنه قدّم الفكرة بأن «التخلف» هو عملية نشيطة تتبع تنمية المركز^(٤٠)». فبالنسبة إلى تعتر وتعطل التنمية

(٣٩) التعبير الانكليزي أكثر زخماً، هو: Transnational Integration and National Disintegration. Blomström and Hettne, *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World Responses*, p. 35.

في البلدان المتخلفة، لباران رأي مختلف جداً عن رأي ماركس، كما يلاحظ المؤلفان المشار إليهما. وفي ما يلاحظ المؤلفان كذلك أن الموقف الذي يتخذه باران لجهة العلاقة السببية بين التنمية في المركز والتخلف في الأطراف «يُلْمَح إليه تلميحاً، أو يحجب بشكل ضمني في تحليل باران» وإن ذلك الموقف... وصل إلى استنتاجه المنطقي في أعمال اندريه جوندر فرانك (André Gunder Frank)، حيث طرحت بشكل صريح فكرة «تنمية التخلف»، «فإن ذلك الموقف يمسّد الخطاب المركزي للتبعية، بقطع النظر عن الطريقة التي نبين عبرها تحليل تفرعات مدونة التبعية».

أما ثيوتونيو دوس سانتوس^(١١) وهو برازيلي فقد عكس في نتاجه تأثير النيو-ماركسية أكثر مما فعل فرتادو أو سنكل. وقد تبين علاقة التبعية من خلال سياق كوني، كما فعل بالأولى بشكل بارز سمير أمين واندريه جوندر فرانك وإمانويل ولرشتاين (Immanuel Wallerstein). ففي رأيه يفسر السياق الكوني فعل العوامل الخارجية التي تؤثر في حالة التخلف عبر عملية «تدويل الرأسمالية». غير أن التبعية تعكس وقع التدويل (أي العامل الخارجي) داخل بلدان العالم الثالث. والمساهمة المتميزة لدوس سانتوس هي تقديمه أو صياغته لمفهوم «التبعية الجديدة» في أمريكا اللاتينية، الذي يصف بفضله تحول المتمردين من الولايات المتحدة من التثمين في إنتاج المواد الأولية والخامات وتصديرها إلى التثمين في الصناعة. ومع أن هذا التحول كان مرئياً بوضوح كبير في أمريكا اللاتينية، إلا أنه كان أيضاً ظاهرة عالمية الأبعاد. وقد أسرع دوس سانتوس بإبراز قلقه من هذه الظاهرة، حيث إنه بالرغم من الإيمان الذي يمتلكه الانثائيون عامة بالتصنيع كمسار أكيد نحو التنمية، إلا أن عملية التصنيع في أمريكا اللاتينية انطلقت أو تكشفت في أوضاع تجعلها خلواً من الدينامية المستقلة، وذلك بالذات بسبب تكشفها ضمن سياق التبعية.

يرى دوس سانتوس أن تحول رأس المال الأجنبي عن استغلال المواد الأولية والخامات صوب الصناعة التحويلية ينسجم مع توصيفه للتبعية على أنها «تطور» عبر ثلاث مراحل، لكل منها خصائصها ونقاط تشديدها المميزة. أما المراحل فهي: التبعية الاستعمارية، التبعية المالية - الصناعية، والتبعية التقنية - الصناعية. ويمكن التأكيد دون خشية التعرض للتحدي الجاد أنه كلما كان البلد أكثر تخلفاً، خاصة إذا كانت العلاقة الاستعمارية به قد قطعت منذ زمن ليس بطويل جداً، كانت التبعية التي يعانيها أكثر التصاقاً بالمرحلة أو النوعية الأولى، وكلما كان البلد المتخلف أكثر تقدماً أو تطوراً، ازداد اقتراباً من المرحلة أو النوعية الأخيرة.

من المفيد هنا الإشارة إلى تجربة البلدان التي أصبحت تعرف باسم «النامور الأربعة الصغيرة» - وهي تسمية تطلق على كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وتايوان وسنغافورة (وستعود

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١٢) Theotonio Dos Santos: «The Structure of Dependency.» *American Economic Review*, vol. 60, no. 2 (May 1970), and «The Crisis of Development Theory and the Problem of Dependence in Latin America.» in: Henry Bernstein, ed., *Underdevelopment and Development, the Third World Today: Selected Readings* (Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1973).

للإشارة إليها لاحقاً في الفصل الحالي) - حيث حظيت تمتيتها بالكثير من الاعلام والتتويه كمثل على مغالطة منظور التبعية أو ضلاله، وكدليل على امكانية تحقيق تنمية مرموقة تحت تأثير الرأسمالية العالمية وضمن سياق التبعية. على أنه بالمقابل يمكن الرد على مضمون الاعلام والتتويه المشار إليها بالقول إن «النور الأربعة الصغيرة» تقدم شاهداً أو مثلاً على انتقال هذه البلدان إلى مرحلة التبعية الثالثة في التسلسل الذي طرحه دوس سانتوس، على اعتبار أثر شبكة العلاقات القوية والواسعة التي كانت لهذه البلدان ولا تزال بالشركات العملاقة المتعدية الجنسية التي تتمتع بمركز قيادي عالمي في التقنية والصناعة التحويلية^(١١).

إنني أرى أن تفسيراً كهذا لا يتناقض على الأرجح مع ما يستخلص من طرح دوس سانتوس لتسلسل المراحل، ذلك أن الخيارين الوحيدين اللذين أمكنه التثبت منها، أمام بلدان العالم الثالث الساعية إلى التنمية هما الأنظمة العسكرية الفاشية، أو الاشتراكية - انطلاقاً من المعطيات السلبية التي تعترض المسار الانمائي لتلك البلدان (التي تشمل ضيق الأسواق الداخلية، انخفاض القدرة الشرائية، استنفاد الفائض الاقتصادي أو امتصاص الخارج له، وشحة رأس المال اللازم للتصنيع). فالنظام الفكري لدوس سانتوس لم يكن يسمح لخيار ثالث جدير بالاستكشاف والامتحان، نعي بذلك مجتمعاً تقدمياً - قومياً، يتيح المجال لقطاع عام (ضمن التحفظات التي سبق لنا طرحها في هذا الصدد في الفصل السابق) إلى جانب قطاع خاص وقطاع تعاوني نشيطين، ولمشاركة سياسية واسعة وصادقة، واحترام حقوق الانسان وحيثياته الأساسية. غير أن الأنظمة الاجتماعية - السياسية والاقتصادية السائدة في البلدان الأربعة السابقة الذكر - كما سنرى فيما بعد - ليست مشابهة للأنظمة النمطية^(١٢) في بلدان العالم الثالث ولعلها هي المسؤولة بالأولى عن التنمية غير النمطية التي حققتها «النور الأربعة الصغيرة».

يتميز اندريه جوندري فرانك^(١٣)، وهو آخر النيو - ماركسيين الذين نتناولهم باختصار كلي

(٤٣) مع أن Warren و Bauer كتباً ضمن منظورين وتوجهين عقائديين مختلفين تماماً، إلا أن كليهما يتمسك بالموقف بأن التنمية ممكنة في ظل التبعية. انظر: Peter T. Bauer: *Equality, the Third World and Economic Delusion* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1981), and *Reality and Rhetoric: Studies in the Economics of Development* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1984), and Bill Warren: «Imperialism and Capitalist Industrialization», *New Left Review*, no. 81 (September - October 1973), and *Imperialism: Pioneer of Capitalism*, edited by John Sender (London: Verso, 1985).

ويأخذ سمير أمين في وقته موقفاً أكثر حذراً بالنسبة إلى تجربة «النور الأربعة الصغيرة» في الشرق الأقصى، إذ هو لا يمدح التجربة دون نقد ولا ينتقد دون تمجيز. انظر: سمير أمين، «حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية»، ورقة قُدمت إلى: التنمية المسئلة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٧).

(٤٤) بمعنى: Typical.

(٤٥) سنشير هنا إلى عدد محدود من كتابات اندريه جوندري فرانك، لأنه المؤلف الأكثر إنتاجاً بين منظري

التبعية، انظر: André Gunder Frank: «The Development of Underdevelopment», *Monthly Review*, vol. 18, no. 4 (September 1966); «Sociology of Development and Underdevelopment of

في القسم الحالي من الفصل، بمساهماته الضخمة لمدرسة التبعية، خاصة بالنسبة إلى قراء الانكليزية (وهي اللغة التي استخدمها). لقد وجه فرانك نقداً حاداً للنظرية النيو-كلاسيكية التقليدية (المألوفة) للتنمية، في خلال تفكيره بالتبعية وفهمه لتكونها وطبيعتها. وقد جاءت الإشارة في فقرة سابقة إلى باران وفرانك حيث اقتبسنا تقييماً أجراه المؤلفان بلومستروم وهتي يتصل بفهم المفكرين السابقين للعلاقة السببية بين تنمية بلدان المركز وتخلف بلدان التخوم - جاءت الإشارة لتبين حتمية تسبب تلك التنمية بإحداث ذلك التخلف في رأي فرانك. ويعود ذلك في اعتقاد المفكر الأخير إلى أن دمج أو امتصاص^(١١) البلدان في النظام الرأسمالي العالمي أدى إلى تيسير صيرورة أقلية بين البلدان متقدمة وأكثرية كبيرة متخلفة، ويعتبر فرانك العلاقة بين الأقلية والأكثرية هي علاقة الحاضرة الكبيرة («المتروبول») بـ «التابعة» التي تدور في فلك الحاضرة. (بموجب المصطلح الذي يستخدمه مقابل مصطلح المراكز والتخوم).

غير أن فرانك، من أجل أن يفسح المجال لموجبات الحقيقة الدولية المعاشة، ضمن إطاره التحليلي تراتبية أكثر تعقيداً، بحيث يمكن لبلد ضمن النظام العالمي يدور كتابع في فلك، أو حول بلد آخر أعلى مرتبة في تراتبية التنمية والقوة، أن يكون بدوره حاضرة، أو «متروبولاً» صغيراً بالنسبة إلى بلد ثالث يكون بدوره تابِعاً له ويدور في فلكه... وهكذا امتداداً صعوداً وهبوطاً في تراتبية الاطوار. وتُمثل القدرة على وضع اليد على الفائض الاقتصادي وحجم هذا الفائض المحدد الرئيسي في ثنائية التنمية/ التخلف في فكر فرانك. وهو يشدد على كون الهيكلية التراتبية التي يقول بها هي على نطاق عالمي، إلا أنها ليست ثابتة إلى الأبد: فهي قد تشهد تبدلات تحت ضغط الأزمات أو الحروب. على أن الفارئ يظل غير قادر على الحسم فيها إذا كان تبدل مواقع البلدان في سلم التراتبية يمكن أن يكون من الجذرية بحيث يجعل بلداً ما هو في معظم جوانب حياته ونشاطه تابِعاً أكثر مما هو حاضرة يمر بتحول عميق يجعله في معظم جوانب حياته ونشاطه حاضرة أكثر مما هو تابِعاً. ولا يستطيع المرء أكثر من أن يتكهن بأن مثل هذه التبدلات والتحويلات ستظل في جوهرها هامشية وتظل العلاقة في حقيقتها كما كانت أصلاً، أي حبيسة دائرة الرأسمالية العالمية، إلى أن يشهد النظام العالمي ذاته تحولاً جوهرياً وأساسياً.

يقع كاتبان قدما مساهمات ثمينة تستحق التنويه بالنسبة إلى تحليل التبعية، سنشير إليهما الآن في نهاية القسم الحالي من الفصل، ضمن زمرة أو مجموعة أخرى من المفكرين الاجتماعيين في دائرة «إكلاء»، إذ كانت خلفيتها ماركسية، فلا هي نيو-ماركسية، ولا هي

Sociology.» Catalyst, no. 3 (1969); *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil* (Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1972); «Economic Dependence, Class Structure and Underdevelopment Policy.» in: James D. Cockcroft, André Gunder Frank and Dale L. Johnson, *Dependence and Underdevelopment: Latin America's Political Economy* (Garden City, N.Y.: Anchor Books; Doubleday, 1972); *World Accumulation* (New York: Monthly Review Press; London: Macmillan, 1978), and *Dependent Accumulation and Underdevelopment* (London: Macmillan, 1982).

(٤٦) بمعنى: Incorporation.

غير-ماركسية. هذان الكاتبان هما فرناندو هنريكي كاردوزو (Fernando Henrique Cardoso) وهو عالم اجتماع برازيلي، وإنزو فاليتو (Enzo Faletto) وهو مؤرخ تشيلي. وقد ألفا بالاشتراك كتاباً في عام ١٩٦٩ نشرت ترجمته إلى الانكليزية (مع توسع) في عام ١٩٧٩ تحت عنوان التبعية والتنمية في أمريكا اللاتينية^(١٧). وأصبح هذا الكتاب مرجعاً أساسياً حول موضوع التبعية.

تتميز أفكار ومواقف المؤلفين بتشديدهما القوي على الجوانب الاجتماعية - السياسية للتبعية؛ وعلى ضرورة القيام ببحوث تاريخية استقرائية (امبريقية) حول حالات محددة من التبعية بدلاً من الاكتفاء بأحكام استباقية^(١٨)؛ وعلى الاعتقاد بأن حدة التبعية يمكن أن تختلف درجتها عبر الوقت بسبب التغيرات في التكوين الطبقي والتمايزات الطبقية الناجمة بدورها عن التغير في المصالح الطبقية القائمة وراء هذه التمايزات؛ وبالإضافة بأن مدى التبعية يمكن أن يختلف باختلاف طبيعة ونجاعة رد فعل البلد التابع على علاقة التبعية ودلائلها؛ وأخيراً على الالحاح على تعقيد هذه العلاقة، والتداخل والتفاعل بين العوامل والقوى الداخلية والخارجية في التبعية. إلا أن المؤلفين بالرغم من تأثرهما بالفكر الماركسي، لم يتقبلا الاعتقاد بأن عملية التنمية خطية^(١٩)، أو أنه يمكن تميز مراحلها وتسميتها مقدماً (وفق نموذج أو تسلسل موضوع مسبقاً)، وأخيراً، لم يعتبر المؤلفان أن النموذج الأساسي للتبعية يشكل نظرية مستقلة؛ فهي تنفرد إلى الموصفات الأساسية للنظرية. وبدلاً من ذلك اعتبرها جزءاً من نظرية الامبريالية في الماركسية. غير أن كاردوزو، خلافاً لنظري التبعية اليساريين، رأى إمكانية التنمية في ظل التبعية؛ فالانتان، في رأيه، ليستا غير قابلتين للتوفيق منطقياً.

من الواضح، والمبرر، أن يكون العرض المقدم في القسم الحالي من الفصل جزئياً وأن يقتصر على المنظرين من أمريكا اللاتينية (باستثناء باران). فالغرض من العرض كان تسليط الضوء على النقاط الرئيسية في المساهمات التي قدمها المنظرون البارزون للتحليل المتمحور حول التبعية. ونأمل أن تكون العناصر الرئيسية في ذلك التحليل والمنظور المنطلق منه قد برزت عبر التعرف المقتضب إلى أبرز النقاط في أعمال المؤلفين المشار إليهم. وإنني أشعر - وأمل أن أكون مصيباً - أن إبراز النقاط الرئيسية الذي حاولت القيام به، إلى جانب النقاط

(١٧) إضافة إلى الكتاب الذي ألفه كاردوزو (Cardoso) مع فاليتو (E. Faletto) وهو:

Fernando Henrique Cardoso and Enzo Faletto, *Dependency and Development in Latin America*, translated by Marjory Mattingly Urquidí (Berkeley, Calif.; Los Angeles; London: University of California Press, 1979).

له ثلاثة بحوث ذات علاقة مباشرة بكتابتنا الحالي، انظر:

Fernando Henrique Cardoso: "Dependency and Development in Latin America," *New Left Review*, no. 74 (July - August 1972); "The Industrial Elite in Latin America," in: Bernstein, ed., *Underdevelopment and Development, the Third World Today: Selected Readings*, and "The Consumption of Dependency in the U.S.," *Latin American Research Review*, vol. 12, no. 3 (1977).

(١٨) بمعنى: Aprioristic.

(١٩) بمعنى: Linear.

الأربع التي اعتبرتها مركزية في النموذج الأساسي للتبعية وسجلتها سابقاً في هذا القسم من الفصل، سيكون كافياً للغرض الذي من أجله أعد الفصل^(٥٠).

مدرسة التبعية في مرمى النقد: هل لا تزال تقدم خطاباً ذا دلالة وفائدة لفهم التخلف والتنمية؟

تمتع تحليل مدرسة التبعية بأوسع انتشاره والقبول به لحوالى عقد من الزمن، أي من أواسط الستينات حتى أواسط السبعينات، وذلك خلال تاريخ حيوية المدرسة القصير نسبياً. وتمكنت هذه المدرسة من توفير تفسير ذي مصداقية للتخلف لكثير من العلماء الاجتماعيين في العالم الثالث، ولبعض العلماء الغربيين ذوي الميول اليسارية - وامتداداً من التفسير الذي قدمته للتخلف فإنها دللت على ما ينبغي أن تعنيه التنمية الحقيقية وذات الدلالة، وعلى كيفية السعي إليها. إلا أن تحليل المدرسة لم ينتج من الهجوم النقدي في أي وقت، حتى حين كان هذا التحليل في أوج حيويته وأوسع انتشاره. وجدير بالذكر أن الهجوم كان مصدره الانحصار والخصوم على السواء - من المنظرين النيو-كلاسيكيين، كما من الماركسيين، أي من الفريقين اللذين أظهرتا عداهما بشكل أساسي لمنظور التبعية، وتعديا بالفعل جميع عناصر قواعده أو مرتكزاته الفكرية والاستراتيجية (الأمريكية)، وبالتالي ادعاءاته واستنتاجاته. كذلك جاء الهجوم من عدد من أنصار التحليل داخل مدرسة التبعية ذاتها الذين وجهوا النقد - وأحياناً بقسوة - إلى بعضهم بعضاً حول القضايا والمعتقدات موضع الاختلاف.

تباينت هذه القضايا في خطورتها ومركزيتها في التحليل. وهكذا بدا أحياناً وكأن النقاش أو السجال كان يتسم بالمهاكة ويعنى بشكل مبالغ به بقضايا هامشية غير جديرة بقدرات المشتركين في السجال الفكرية وبالوقت المستهلك. هذا على الأقل ما يبدو للمؤلف الحالي من خلال بعض أجزاء السجال والنقاط المثارة خلاله، إذ أشعر أن بؤرة الاهتمام ينبغي أن تكون القضايا المركزية التي لا تزال تتمتع بدرجة مرموقة من القبول العام، وتشكل في مجموعها قلب منظور التبعية. كما أنني أرى أن الاعتبار الحاكم ينبغي أن يتمحور حول امتلاك هذا المنظور حتى في المرحلة التاريخية الراهنة على قدرة تفسيرية وقوة تحليلية قيمة جديرة بأن يحافظ عليها وتستخدم، حتى بعد إدخاله عدداً من التعديلات على التحليل وخضوعه لبعض أوجه التكيف والتحسين والتشدد المنهجي.

لكن قبل الانتقال إلى بحث القضايا الرئيسية التي كانت موضوع النقاش والسجال، يحسن بنا أن نلاحظ أن البنيويين، وهم يشكلون المجموعة التي كانت أداة سبّاقة زمنياً في

(٥٠) من أجل تلخيص دقيق ومتوازن للعناصر الرئيسية في تحليل التبعية، انظر:

Blomström and Hettne, *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World Responses*, p. 76.

ولهذا الكتاب قيمة كبيرة للقراء المهتمين بتطور تحليل التبعية في سياق نظرية التنمية.

ولادة تحليل التبعية وتكوينه وتطوره، قدموا مساهماتهم بقدر أقل من اللهجة التأكيدية^(٥١)، مما ميّز مساهمات النيو-ماركسيين داخل «إكلاء وخارجها»، وكانوا أكثر اعتدالاً ونعومة في تقديمهم. وفي الواقع، فإن مراجعة جزء كبير من أدبيات التبعية تشير على ما يبدو أنه عندما دخل البنيويون ساحة النقاش ووجهوا النقد لقضايا معينة مما كانوا على خلاف حوله مع هذا المنظر أو ذاك، فأنهم فعلوا ذلك بشكل كان أقرب إلى خطاب النيو-ماركسيين أو كصوميين، منه إلى البنيويين. بعبارة أخرى، فحيث شدّهم النقاش إلى المشاركة تجاوبوا بالأولى من منطلقات في التحليل نيو-ماركسية أو قومية، لا بنيوية.

من الناحية الأخرى، يبدو أن الاقتصاديين النيو-كلاسيكيين لم يجدوا على ما يبدو في تحليل التبعية ما يستحق عناء النقد، بدليل أن عدداً صغيراً منهم فقط شارك في النقد - وهو أمر يدعو إلى الاستغراب. ومن الصعب أن نحدد سبباً لعدم الاهتمام أو التجاهل هذا. إلا أننا في المغامرة بتقديم تفسير للتجاهل نقول لعل معظم الاقتصاديين الغربيين (أو «المختبرين») النيو-كلاسيكيين اعتبروا تحليل التبعية كانحراف موقت لدى اقتصادي العالم الثالث، تأثروا منهم ببول إيديولوجية و/أو بتأثير بحوث مشكوك في منهجيتها وسلامتها في وجه النظرية النيو-كلاسيكية الثابتة الأقدام والمتمنعة بقبول عام. على أنه، مهما كان سبب التجاهل الذي سبقت الإشارة إليه، فإن الاقتصاديين القلائل الذين حملوا أنفسهم وعناء تفحص أدبيات التبعية بشكل نقدي، ويقطع النظر عن المسار التحليلي الذي اعتمدوه في ذلك التخصص، وعما إذا كان شديدتهم على منهجية منظري التبعية أو مضمون تحليلها، خلصوا إلى الاستنتاج بعجز هذا التحليل عن إثبات أن التبعية والتنمية لا يمكن أن يجتمعا معاً. وستقوم الآن بالنظر في وجهات نظر ثلاثة اقتصاديين بارزين يرفضون تحليل التبعية.

أول هؤلاء هو بيتر ت. باور (P.T. Bauer) الذي قدّمت مختلف عناصر نتاجه الفكري منذ أوائل السبعينيات دفاعاً قوياً عن الرأسمالية والتنمية التي تتحقق في رعايتها. بل إنه يرى أن الرأسمالية هي النظام الاجتماعي - الاقتصادي الوحيد الذي يمكن للتنمية أن تترعرع في إطاره. وهو يقدم هذا الموقف بأكثر قدر من القوة والثقة في كتابه الآخرين (عند أعداد كتابنا هذا)، وهما: الأول المساواة، العالم الثالث، وغداح النفس الاقتصادي^(٥٢)، والآخر الحقيقة والتمنيق: دراسات في اقتصاد التنمية^(٥٣). وهو يقدم دعواه وحجته عبر منهج والاستنتاج الاستباقي^(٥٤)، وكذلك بالاعتداد على حقائق استقرائية (امبريقية). وعما لا يدعو إلى الاستغراب أنه يجذب الانتباه لتجربة «النمو الصغيرة الأربعة»^(٥٥) السابقة الذكر، وهي تجربة يشار إليها

(٥١) Assertiveness بمعنى.

Bauer, *Equality, the Third World and Economic Delusion*.

(٥٢) انظر:

Bauer, *Reality and Rhetoric: Studies in the Economics of Development*.

(٥٣)

(٥٤) بمعنى: Deduction، ويلاحظ أن الاستنتاجات في هذه الحالة تتطلب أن تخضع لاحقاً للبحث

الاستقرائي للثبوت من صحتها أو لتعديلها.

(٥٥) كذلك يشار إليها كـ «عصابة أو زمرة الأربعة» The Gang of Four.

عل تطلق واسع في مثل هذا السياق، للتدليل على نجاح البلدان الأربعة المعنية في تحقيق التنمية بعد أن كانت بلداناً متخلفة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتعتبر تابعة في منظور التبعية.

النقطة المركزية في دعوى باور أنه إذا كانت البلدان الأربعة قد تمكنت من أن تحقق قدراً مرموقاً من التنمية في مجالات التصنيع والاصلاح الزراعي والتقدم التقني والارتفاع الملموس في الدخل القومي والفردى، وهي قد فعلت ذلك، فإن هذا يقود إلى استنتاج قوي: مؤداه أن ما تمكنت البلدان المشار إليها من تحقيقه (بالرغم من تخلفها السابق) تستطيع بلدان أخرى أن تحققه إذا اعتمدت مسار التنمية الرأسمالية وصاغت وطبقت السياسات الملائمة، وذلك في الأساس بسبب وجود علاقة توصف «بالتبعية» مع البلدان الصناعية الغربية، لا بالرغم من تلك العلاقة. غير أن باور لا يولي الاهتمام والاعتبار اللازمين عند تقييمه لتجربة «النور الأربعة الصغيرة»، للأهمية البعيدة المدى لدور الشركات العملاقة المتعدية الجنسية في تنمية تلك البلدان ودلالة تغفل الشركات في اقتصاداتها ومجتمعاتها، ولا للعوامل السياسية المشجعة للبلدان المذكورة المتمحورة حول توجيهها وانسجامها السياسي مع الغرب الصناعي بما للتوجه والانسجام من دلالة لمجتمعات تلك البلدان وقواها السياسية.

عل أنه - مع كل ما تضمنته الفقرة السابقة من تحفظ أو عل الأقل من تساؤل نظرحه في السياق الحالي - لا يسعنا إلا الاعتراف، بالرغم من أن البلدان الأربعة المذكورة ليست مخطئة، إذ هي لا تمثل البلدان المتخلفة بشكل عام، هي ذات تجربة هزّت اعتقاد عدد من بلدان العالم الثالث وقيمتها بسلامة تحليل التبعية واطمئنتها إلى لهجة التأكيديّة، وأدت إلى تساؤلات خطيرة حول ادعاءات هذا التحليل والصفة المطلقة التي استخدمها بعض المساهمين به الذين يشددون عل عدم إمكانية لقاء أو تعايش التبعية والتنمية. ونرى أنه لا يمكن طرح تجربة البلدان الأربعة المذكورة جانباً عل اعتبار أنها غير ذات دور أو أهمية تقريرية في النقاش الحالي، بمجرد استخدام المهارة السجالية أو اللجوء إلى مقولات مثقلة بالاعتقائات الايديولوجية المراد منها التقليل من شأن الأداء الاقتصادي الناجح للبلدان موضوع النقاش، أو بمجرد ابراز ارتباط هذه البلدان اللصيق بالبلدان الصناعية الرأسمالية الغربية وتعاونها معها. إن ذلك الأسلوب في رد الدعوى والحجة لا يمدو أن يكون التوافق حول الموضوع.

في اعتقادي أن تنمية «النور الأربعة» يمكن النظر إليها عل أنها حيلة جهد جاد، عموده الفقري هو الاعتماد عل النفس مما تمكسه السياسات الائتمانية والسلوك المنسجم معها، أكثر مما هو حالة التبعية في هذه البلدان. ويمكن الدفاع عن الدعوى بأن البلدان الأربعة هي في صدد تحرير أنفسها من قيود التبعية عبر الاعتماد عل النفس بتصميم ولكن بحذر وذكاء واستمرارية في الجهد.

وهكذا، فإن القضية المركزية التي يجب أن تخاطب هي هذه: ما هي الدلالات البعيدة المدى من اقتصادية واجتماعية وسياسية لمواقف هذه البلدان الغربية التوجه سياسياً، ولتعاونها مع الغرب المتقدم في خدمة السعي الائتماني، ولاستقلالية قدرتها عل صنع القرار في المدى

البيد، وللمعدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية؟ وانني أرى أن الحاجة بأن تلك البلدان كانت ستكون أحسن حالاً في المدى البعيد، باعتبار المعايير التي وردت في الأسطر القليلة السابقة، لو هي رفضت اعتياد المسار الذي اعتمدته في العقود القليلة الماضية، وبدلاً من ذلك لو أنها صممت على اعتياد مسار آخر ينطلق من الاعتدال على النفس عبر وفك الارتباط بما يعنيه هذا الأخير في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية - إن مثل هذه الحاجة تكنية بافراط وغير قادرة على إيصالنا إلى استنتاجات قاطعة. من الجلي أن معاملة الإجابة عن هذا التساؤل لا يمكن إلا أن تكون مفرطة في التكهن واستخدام الفرضيات التي يصعب التحقق من ملاءمتها، وبالتالي تصعب رؤية امكانية الخروج باستنتاجات ذات قدر مقبول من اليقين. على أن التساؤل ينطوي على قدر من الأهمية ويبرر مزيداً من المناقشة لاحقاً.

لعل نقد الاقتصادي الثاني الذي ستناوله الآن أكثر قيمة لأنه يقوم على منهجية أكثر تشدداً. أما الاقتصادي المعني فهو سنجايا لال (Sanjaya Lall) الذي حدد معيارين أو شرطين لفحص سلامة منظور التبعية ودلالته في تفسير التخلف، وذلك في مقال نشره وكان له وقع تحليلي قوي^(٥٦).

١ - إنه ينبغي أن يحدد المنظور صفات أو سمات معينة للبلدان الرازحة تحت التبعية لا تشاهد في بلدان خارج نطاق التبعية.

٢ - إن المنظور ينبغي أن يبين أن الصفات أو السمات المشار إليها أعلاه تؤثر سلباً في مسار التنمية وتغطيها في البلدان الرازحة تحت التبعية.

بتطبيق المعيار أو الشرط الأول، وجد لال أن بعض صفات أو سمات التبعية مما يعتبره منظرو التبعية ذا شأن ودلالة بالنسبة إلى توصيفهم، يمكن العثور عليه كذلك في عدة بلدان متقدمة لا تعتبر تابعة (كالتغلغل المالي، واستيراد التقنية، وما إليها). وخلص من هذا إلى أن الصفات أو السمات المختارة دليلاً على التبعية - مع أنها تشاهد في البلدان المتخلفة - ليست سبباً كافياً لتصنيف البلدان إلى تابعة وغير تابعة على أساس توفر هذه الصفات أو عدم توفرها. ويبدو للكاتب الحالي أنه في حين تبدو ملاحظة لال صحيحة، إلا أن الاستنتاج الذي توصل إليه لا ينطلق بالضرورة من الملاحظة، إذ إن ما هو ذو أهمية هو الحجم والشأن النسبي للقطاع التابع أو الحبيب التابع في بلد صناعي متقدم. وأرى بالتالي أنه يصح التساؤل هنا: هل كان استنتاج لال سيجيء بنفس القوة والهلجة النهائية لو أنه اشترط لكون بلد معني ما تابعاً أن تظهر مؤشرات أو صفات التبعية فيه في الحالات التي تبدى فيها في قسم كبير جداً من اقتصاده الذي يجري فحصه، لا في قطاع صغير فحسب وقليل الشأن؟ فإذا كان الجواب سلباً، يصبح توصيف لال بأن بلد ما هو بلد تابع على أساس وجود جيوب

Sanjaya Lall, «Is «Dependence» a Useful Concept in Analysing Underdevelopment?» *World Development*, vol. 3, nos. 11-12 (1975).

تأينة قليلة الشأن داخله - كما هو الحال في كندا أو بلجيكا مثلاً - خاطئاً بمجرد تطبيق تعريف للتبعية أكثر تشدداً وتعديداً، حيث لا تكون حالة التبعية مهيمنة في القسم الأكبر من الاقتصاد.

أما تطبيق لال للمعيار أو الشرط الثاني الذي وضعه فأوصله إلى الاستنتاج بأن الصفات أو المميزات التي تستخدم لتدليل على التبعية في ظروف أمريكا اللاتينية وسياق تجربتها هي ساكنة ولا تشير لأي علاقة سببية بالتخلف. وهنا كذلك، فإن طبيعة الاستنتاج تدور حول اعتبار الصفات أو المميزات بأنها «ساكنة». وأنه ليدعو للعجب أن يعتبر الكتاب المذكور الجوانب الاجتماعية - السياسية والاقتصادية للتبعية ساكنة: إذ يمكن الادعاء بقوة بأن هذه الجوانب تستحق أن تعتبر دينامية، نشطة وفاعلة، مع أن ديناميتها وفعلها ذات «توجه انحداري» بالنسبة إلى تأثيرها السليبي في التنمية وأداء المجتمع والاقتصاد.

وفي الواقع، فإن الصفات التي نتحدث عنها لا تظهر بشكل مكثفي في أدبيات التنمية - سواء كمؤشرات / صفات أو كأحداث، أو كمواطن علة اجتماعية - سياسية واقتصادية - يمكن على أساسه توصيف بلد ما بأنه تابع أو في حالة تبعية. ولا تقول الأدبيات إن الصفات المذكورة لا تبدي تحركاً أو تولد فعلاً عبر الزمن، أي أنها لا تعكس أية دينامية لا مفردة ولا في تفاعلها في ما بينها. فالعكس هو الصحيح، حتى إذا ركّز المحلل النظر على العلاقة الاستعمارية أو الامبريالية في سياق تاريخي، أو على استيلاء القوى الاستعمارية أو الامبريالية على الفائض الاقتصادي ضمن إطار التبعية، سواء أتم الاستيلاء بـ «حرية» في أسواق التعامل أو عبر «التبادل غير المتكافئ». ففي الحالتين، تفرض العلاقة كما يفرض الاستيلاء ضغطاً مستمراً لا يمكن نكرانه (حتى مع القول بأن شدة الضغط تختلف باختلاف الأزمنة والظروف)، وبالتالي فهي يولدان ما استطاع تسميته «دينامية موهنة».

مع كل ما أبدناه من تحفظات وملاحظات حول نقد لال، يظل صحيحاً أن المعيارين أو الشرطين اللذين وضعهما ينتميان بقيمة تحليلية، لا في الحكم بأن تحليل التبعية خاطئ أو لإعلان وفاته كنموذج فكري ذي دلالة وفائدة، وإنما في التدليل على وجوب فهمه وتفسيره بقدر من المرونة والنسبية، وفي الاعتراف بأنه ينبغي أن ينظر إليه ضمن إطار وموقف فكري دينامي أو حركي، لكي يتاح له (أي للتحليل) أن يستوعب الإستدراكات أو التعديلات التي تسلط الضوء عليها وتوجيهها البحوث والتحليلات الجديدة. بعبارة أخرى، لا يصح أن يطرح منظور التبعية، أو نموذجها الأساسي، بشكل مطلق ودغائي، ولا يجوز أن يعزل عن حقائق ومعطيات الزمان والمكان المحددة التي من خلالها ومن أجلها يصر إلى التعرف على صفات أو ملامح التبعية وتجري بحوث حولها وتبحث دلائل وجودها. وهكذا فإن دلالة تحليل لال ونقده، كما تشير الأسطر القليلة السابقة، تجعل التبعية ذات صلة أوثق بحقائق المرحلة الراهنة، ولكنها في الوقت عينه توجب إخضاع تحليل التبعية لاستدراكات معينة، وذلك لكي تغلو - إذ هي تشكل خلفية للتخلف - مقدمة ملائمة لتبرير تبني استراتيجية الاعتدال على النفس في المسار الإنمائي.

الاقتصادي النيو- كلاسيكي الثالث الذي سأتناول الآن باقتضاب نقده للتنظير حول التبعية هو ايان م. د. ليتل (I.M.D. Little). وقد سجل تفحصه الأكثر دقة في كتابه: التنمية الاقتصادية - النظرية، والسياسة والعلاقات الدولية^(١). والكاتب الحالي يعتقد أن نقد ليتل للتبعية هو الأكثر شمولية ورصانة بين ما أتى به الاقتصاديون النيو- كلاسيكيون في ما أعلم. فهو يضيء بصبر وتفصيل، بتفحص منطقات منظري التبعية واستنتاجاتهم من خمس زوايا رئيسية يعتبرون أنها تدلل على تبعية بلدان التخوم لبلدان المركز. أما الزوايا المختارة فهي:

- التبعية التجارية.
- التبعية بسبب الاعتماد المفرط على التحويلات المالية من الخارج.
- التبعية الصناعية.
- التبعية التقنية.
- الشركات العملاقة المتعدية الجنسية والتبعية.

وبعد أن يقيم درجة الصحة في تحليل منظري التبعية في كل من المجالات الخمسة التي عددناها، ينتقل ليتل إلى تفحص مصداقية الادعاء (أو الاتهام) بأن نخب العالم الثالث تصيبها «العدوى» نتيجة اتصالها بنظيرتها في بلدان المركز، في الأساس بسبب العلاقات التجارية بين المجموعتين والتزامن مع الشركات العملاقة المتعدية الجنسية. ثم ينتقل إلى تفحص معنى التخلّف وأسبابه الحقيقية في ضوء تحليله (السابق)، وينهي الفصل الطويل المخصص لتقييم التبعية بأفكار ختامية حول التبعية والرسالة.

مع أن لهجة ليتل في معالجته لمحور اهتمامه في الفصل المذكور نقدية اعترافية بشكل عام، وتحليله مناقض بشكل واضح لكل ما يتصل بماركس أو الفكر الماركسي ويغرف منه، إلا أنه يحتفظ بقدر ملموس من النزاهة والموضوعية العلمية. أما الخط المركزي في نقده فهو نفي إمكانية تبعية بلدان التخوم لبلدان المركز في زمن الاستقلال السياسي، ما دام هناك منافسة بين بلدان المركز أو الشركات المتعدية الجنسية في عرض السلع والخدمات عبر التجارة الخارجية، وفي التحويلات المالية، وفي تدفق رأس المال الاستثماري، وفي «حركة» التقنية من المركز إلى التخوم. وفي حين يقرّ بوجود درجة معينة من التأثير تمارسه بلدان المركز القوية على التخوم في نطاق العلاقات الثنائية، إلا أنه يرى أن هذا التأثير أمر لا يمكن تلافيه في العلاقات الدولية. وبالمثل، فإنه يرفض فكرة «التبادل غير المتكافئ» كما يستخدمها النيو- ماركسيون بين منظري التبعية. وأخيراً يتوصل إلى الاستنتاج بأن الكثير من شكاوى منظري التبعية لا يقوم على قاعدة صلبة من الحقيقة والواقع، وبالتالي لا يصح التمسك به - إلا أنه يستدرك بأن هذه الشكاوى، إلى المدى الذي تتوفر لها فيه مصداقية بفضل احتوائها على مادة وافية

Ian Malcolm D. Little, *Economic Development - Theory, Politics and International Relations* (USA: Twentieth Century Fund, 1962), chap. 12.

كدليل، فإن المسؤولية في مضمونها ينبغي أن تتحملها بلدان العالم الثالث وحكوماته^(٥٨). وهذا يعني بالتالي لا تبرة الرأسمالية فحسب، بل التويه بفضلها في دفع التنمية قُدمًا في بلدان العالم الثالث.

ثمة كاتب رابع ممن وجهوا النقد لتحليل التبعة أبقينه خارج مجموعة الكتاب الثلاثة الذين تناولنا تقدّمهم في ما سبق (أي باور، ولال، ولتيل). أما مبرر وضع الكاتب الرابع في زمرة بمفرده فذلك لأنّ تعلقه بالنظام الرأسمالي ومساندته له تتخطى ما يوحى به أو يبرره التحليل الرصين، إذ هو يبلغ حد «الآيمان والتعصب الأيديولوجي». والمقصود هنا هو ديباك لال (Deepak Lal)^(٥٩). ففي كتابه فقر واقتصاد التنمية^(٦٠)، يقود «حملة صليبية» على ترجمة نتائج ما يعرف أو يشار إليه بـ «اقتصاد التنمية»، أكثر مما هو يقدم مجرد نقد، على أساس طرحه أنه لا يوجد علم^(٦١) أو فرع من المعرفة كهذا. إنه يؤكد أن ليس هناك سوى اقتصاد أصيل (غربي)، وأن من السخف الادعاء أن هناك فرعاً خاصاً في الاقتصاد يتناول قضايا التنمية، باعتبار أن محتوى ذلك الفرع وقواعده تختلف عن العلم الأصيل المتعارف عليه لدى كتاب العالم الرأسمالي. ويخصص لال صفتين فقط في كتابه الذي يبحث ويناقش فيه «نظريات التبعة»^(٦٢) لهجومه على هذه النظريات، ولكنه مع ذلك يمحّر في هاتين الصفتين - المزدحمتين أصلاً - اقتباسين طويلين يتضمنان هجومًا مركّزًا على منظر بارز في مجال التبعة هو سمير أمين. والجدير بالذكر هنا أن الاقتباسين مأخوذان من كتاب يضم مجموعة بحوث كتبها ماركسيون معادون للنيو - ماركسية، حرّره بيتر لكويكو وروس مكفارلين بعنوان النظريات النيو - ماركسية للتنمية^(٦٣). أما جوهر نقد كاتبة البحث الماركسية (مصدر الاقتباسين) فهو هجومها على سمير أمين لأنه في اعتقادها «شرد بعيداً عن الخط الماركسي». وما يدعو للسخرية بالتأكيد أن لال وهو نيو - كلاسيكي متشدّد ينيّ جلّ نقده العنيف على اقتباس من كاتبة ماركسية تهاجم نيو - ماركسياً بتهمة «الانحراف»!!

أخيراً، بالإضافة إلى النقد الجاد لعدد من نقاط تحليل التبعة الذي وجهه الاقتصاديون الثلاثة النيو - كلاسيكيون (أي باستثناء الاقتصادي الرابع ديباك لال)، هناك نقطة أخرى أثارت النقد. إنها نظرية «التبادل غير المتكافئ» التي صمّمها عدد من منظري التبعة، وبشكل

(٥٨) التبرير الضمني لهذا الموقف هو أن التبعة في هذه الحالة تستمر بسبب عوامل وقوى داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية).

(٥٩) لا صلة له بسجايالال الذي سبقت الإشارة إليه. وتجه اسم المائلة تختلف بينها.
Deepak Lal, *The Poverty of «Development Economics»*, 2nd ed. (West Sussex: Institute of Economic Affairs, 1984).

(٦٠) الكلمة الأصل التي يستعملها هي: Discipline.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٤٣ - ٤٥.

(٦٢) Peter Limqueco and Bruce MacFarlane, eds., *Neo - Marxist Theories of Development* (London; Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1984).

خاص سمير أمين^(١١) واندريه جوندرو فرانتك^(١٢) وإمانيويل ولرشتاين^(١٣) في تحليلهم (وقد مَرَّت الإشارة إلى الاقتصاديين الثلاثة المذكورة أسأؤهم للتو). فتنظريه التعادل غير المتكافئ تحذب الانتباه إلى قضية الاستغلال الذي يحصل حين يتم تبادل سلعتين مختلفت سعرهما مع أنها «يُسدَّان» القيمة نفسها (حيث تنقرر القيمة بفضل وحدة القياس^(١٤) المستخلصة، مثل ساعات العمل التي استغرقها إنتاج كل من السلعتين)، إذ ينجم التباين في السعر مع التعادل في «القيمة» عن التباين في مستوي الأجور المدفوعة في إنتاج السلعتين وهو (أي التباين الأخير) يفسح في مجال الاستغلال من قبل البلد المرتفع الأجور للبلد المنخفض الأجور الذي يتبادل التجارة معه. ودون الدخول في تفاصيل الخلاف النظري حول مفهوم التبادل غير المتكافئ (من حيث طبيعته ودلالته)، يكفي أن المقام الحالي أن نبين أن الاقتصاديين النيو-كلاسيكيين والماركسيين - على السواء - ينتقدون النيو-ماركسيين بسبب وجه استخدامهم لمفهوم التبادل غير المتكافئ. فالفرق الأول يعترض لأنه يعتقد أن هذا المفهوم هو عامل

(١٤) بشكل مفهوم «التبادل غير المتكافئ» عموماً متكرراً في أعمال سمير أمين، انظر بصورة خاصة:

Samir Amin: *Unequal Development: A Study on the Social Formations of Peripheral Capitalism*, translated by Brian Pearce (Sussex, Eng.: Harvester Press; New York: Monthly Review Press, 1976); *Imperialism and Unequal Development* (New York: Monthly Review Press, 1977), and *Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment*, translated by Brian Pearce, 2 vols. (New York: Monthly Review Press, 1974).

ومزعزراً ظهر هذا المحور مجدداً في سلسلة مقالات نشرت في عام ١٩٨٧، وكانت المقالات حول المحور العام للمنون «اشكاليات الاشتراكية وما بعد الرأسمالية»، انظر: سمير أمين: «اشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية»:

(١) ماهية الاشتراكية وطبيعة أزمنتها الراهنة، «المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٦ (شباط / فبراير ١٩٨٧)»؛ «اشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية: (٢) طبيعة نظم الاشتراكية المحققة وما بعد الرأسمالية»، «المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٧ (آذار / مارس ١٩٨٧)»؛ «اشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية: تكيف أم فك ارتباط؟ مستوى الخط الاستراتيجي»، «المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٨ (نيسان / إبريل ١٩٨٧)»، و«مستوى التكيف: فك الروابط أم اصلاح النظام العالمي؟ التضاد غير المطلق»، «المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ٩٩ (أيار / مايو ١٩٨٧)».

(٢٥) يمكن أيضاً التعرف إلى مفهوم «التبادل غير المتكافئ» في أعمال فرانتك. من أجل بعض هذه

الأعمال، انظر الهامش رقم (٤٥) السابق.

(٦٦) تقع معالجة إمانيويل والرشتاين (Immanuel Wallerstein) لمفهوم «التبادل غير المتكافئ» بشكل

خاص في مؤلفاته حول «النظام الكوني» (أو النظام العالمي - ولعل الأصح نظام العالم بمعنى: World System).

انظر: Immanuel Maurice Wallerstein: *The Modern World - System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World - Economy in the Sixteenth Century*, Studies in Social Discontinuity (New York; London: Academic Press, 1974); *The Capitalist World - Economy. Essays, Studies in Modern Capitalism* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1979), and Immanuel Maurice Wallerstein and Terence K. Hopkins, *The World - System II: Mercantilism and the Consolidation of the European World - Economy, 1600-1750* (Beverly Hills, Calif.: Sage; London: Academic Press, 1980).

ويستخدم المؤلف المفهوم نفسه كمدخل في كتاب أكثر حداثة.

Immanuel Maurice Wallerstein, *Historical Capitalism*, 2nd ed. (London: Verso, 1984), chap. 3.

(٦٧) Numéraire: والمقصود بذلك وحدة قياس ما تنقر القيمة.

تشويش في نظرية التجارة الخارجية. وبالإضافة، يرى الفريق الأول أن ذلك المفهوم - في حين أنه وفر للنيو - ماركسيين سلاحاً آخر لمهاجمة نظرية التجارة الخارجية - إلا أنه في الحقيقة سلاح غير حاد (كليل) بالنسبة إلى قدرته النظرية بالذات لأنه يقوم على خطأ.

أما الماركسيون أي الفريق الثاني المشترك في النقد مع النيو - كلاسيكيين بسبب عدم الرضا عن استخدام مفهوم التبادل غير المتكافئ كإحدى حجج تحليل التبعية، فلديهم أسباب أو قضايا أخرى تبرر الهجوم على هذا التحليل. وهم يشتركون مع النيو - كلاسيكيين أيضاً بالنسبة إلى إحدى القضايا الأخرى وهي أنه، على عكس موقف القائلين بالتبعية، فإن التنمية والتخلف ليسا جانبي قطعة النقود نفسها: أي أن التنمية في بلدان المركز الرأسمالية المتقدمة (الاستعمارية، أو النيو - استعمارية، أو الامبريالية) تؤدي إلى التخلف (أو تسيبه) في بلدان التخوم، بموجب ما يفصح عنه منطق التاريخ وطبيعة الواقع. بعبارة أخرى، ترى المدرستان - الماركسية والنيو - كلاسيكية - أن التنمية يمكن أن تتحقق حتى مع وجود حالة التبعية، في مدار النظام الرأسمالي العالمي. وحسباً إنها لمفارقة أن كلتا المدرستين تعتقدان أن عملية التنمية لا يمكن أن تنطلق وتفتح (خارج النظام الاشتراكي) إلا خلال التحول الرأسمالي. (لن نذهب أبعد في التوسع بالنقطة التي نحن بصدها لأنه أتبع لنا في موقع سابق من الفصل الحالي أن نرسم الخطوط العريضة للنظرية الماركسية للتنمية في الإشارة إلى موقف المدرستين المذكورتين المشترك من عملية انطلاق وتفتح التنمية).

يمكن القول إن النقد الماركسي للتبعية بشكل عام، ولكن بشكل خاص للنيو - ماركسيين الذين يتفقون مع منظور التبعية، كان الدافع إليه وتكوينه في الأساس نتيجة الاعتقاد بأن «النيو - ماركسيين هم في واقع الأمر ماركسيين «ضلوا طريقهم» وأن كل ما يتوجب عمله هو توقع عودتهم إلى السبيل السوي للماركسية (الأصولية أو النصية). نقول هذا لأن النقد الماركسي الذي كان قاسياً في أحيان كثيرة، ظل دوماً يُقي الباب مفتوحاً لعودة النيو - ماركسيين «إلى الخطيئة»^(٦٨). لكن ليس من الانصاف للماركسيين اتهامهم بأن تقدمهم إنما عبر عن مجرد خيبة أملهم أو جرح كبريائهم: إنه فعلاً توجه صوب قضايا أساسية تختلف عليها. إحدى هذه القضايا كان قول النيو - ماركسيين بـ «الثورة ذات المرحلة الواحدة» (أو عبر مرحلة واحدة)، بفضل مشاركة الجماهير الريفية المسيسة، وهو موقف يتناقض مع القول بـ «الثورة ذات المرحلتين» (أو عبر مرحلتين) الذي أطلقته الماركسية (وكنا قد أشرنا إلى هذه القضية قبلاً). وكان الخلاف في هذا السياق تاريخياً وكذلك تحليلياً. وكان المستهدف الرئيسي في النقد الماركسي للاقتصاديين فرانك.

(٦٨) يعطي المؤلفان هتي (Hettne) وبلومستروم (Blomström) هذا الانطباع، خاصة عندما يشيران إلى فرانك. على أن الانطباع المشار إليه لا يستخلص من كتب MacFarlane و Limqueco الذي يتخذ النيو - ماركسيين دون هوادة. انظر:

Blomström and Hettne, *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World Responses*, and Limqueco and MacFarlane, eds., *Neo - Marxist Theories of Development*.

ثمة قضية أخرى كان فونك هدف الهجوم بسببها أكثر من أي نيو-ماركسي آخر، وهي تتصل بدلالات فكرته حول «حلقات أو مجالات التبادل»^(١٩) التي تسكن بلدان المركز بفضلها (أو الحاضرة - المتربول) من قشد الفائض الاقتصادي المتولد في بلدان التخوم (الدائرة في فلكها). أما الماركسيون فبالقابل يصرون على أن ما يجعل قشد الفائض ممكناً هو التباين بين أنماط الإنتاج والعلاقات الطبقية في ما بين مجموعتي البلدان. ولهذا كانت إشارة النيو-ماركسيين العابرة للعلاقات الطبقية مصدر إحباط للماركسيين، خاصة أنهم كانوا يتهمون القوة العاملة في بلدان المركز بالمشاركة في عملية الاستغلال - أي أن رأس المال ومعه العمل في المركز يستغلان رأس المال ومعه العمل في التخوم، مع أن العمل في بلدان التخوم نفسها يخضع لاستغلال رأس المال في التخوم، كما في المركز.

شكل التباين الواسع في درجة التشديد الموضوعية على العوامل الخارجية من قبل منظري التبعية، مقابل تشديد منظري الماركسية على العوامل الداخلية أو الذاتية، قضية أخرى وقع حولها الخلاف. وتشابكت هذه القضية مع قضايا أخرى، مثل الاعتقاد الماركسي بأن دور التغلغل الرأسمالي الخارجي مفيد لإحداث التنمية داخل البلدان المتخلفة، في حين نسب النيو-ماركسيون التخلف إلى التغلغل بالذات. وفي هذا الصدد اتهم الماركسيون منظري التبعية بالاغراق في التبسيط في نسبة التخلف أو إعادته فقط إلى النظام المسيطر في بلدان المركز أو المغلف لها. ومرة أخرى، ذكر الماركسيون منظري التبعية بأن من الواجب بالتأكيد التعرف إلى الأسباب العميقة للتخلف - أي العوامل الداخلية في بلدان التخوم. وأخيراً، اختلفت المدرستان حول تعريف التكوين أو الكيان الجغرافي - سياسي للملازم لتلتمس التبعية. وهكذا، ففي حين تعرف النيو-ماركسيين إلى التبعية في سياق أو إطار النظام الرأسمالي العالمي ككل، اعتبر الماركسيون الدولة الوطنية الاطار الملازم للتعرف إلى التخلف.

مع أن القضايا التي انتقيناها كاملة لمجالات الاختلاف التي دار السجال حولها بشدة لم تكن القضايا الوحيدة المختلف حولها، إلا أنها تكفي للتدليل على الفجوة الواسعة بين مجموعة المنظرين. لكن يقطع النظر عن عدد القضايا موضع النزاع وحدة النزاع فهناك ماركسيون ما زالوا يعتقدون أن النيو-ماركسيين سيعودون لينضموا إلى صفوفهم بعد مرور عقد أو اثنين من السنين من التباعد. وهم يستندون إلى السجال الداخلي والتزاعات الفكرية في قلب مدرسة التبعية؛ وتزايد التشديد من قبل بعض منظريها على العوامل الداخلية المعقدة بدلاً من الخارجية الصادرة عن بلدان المركز؛ ودلائل إعادة التفكير لدى بعض الماركسيين أنفسهم حول قضايا معينة لم يتم تلاقي وجهات النظر حولها بين الجانبين قبلاً؛ وأخيراً الواقع القوي للتجربة الاثباتية الناجمة التي يمر بها عدد من البلدان بالرغم من الحاح منظور التبعية النصي (أي حسب أدبيات المدرسة الأساسية)، والدلالات المنطقية لتلك التجربة الاثباتية. فجميع هذه العوامل متضاربة تجعل الماركسيين يأملون بأن بعض إعادة النظر في الفكر النيو-ماركسي ستم في الغالب، وستوجه النيو-ماركسيين بالتالي نحو حظيرة الماركسية الأصلية.

(١٩) يستعمل فونك مصطلح Spheres of Exchange.

من المهم عند هذه النقطة، وقبل الانتقال إلى الزمرة الأخيرة من أوجه النقد والخلاف، تقديم ماركسي نَقْد في أنه اتخذ موقفاً متميزاً أثار عدم رضا منظري التنمية بشدة، كذلك عدد من الماركسيين إذ اعتبر الفريق الأخير آراءه على أنها مخرجة اجتماعياً وسياسياً لكون مصدرها مفكراً ماركسياً. نقصد هنا المؤلف بل وارن (Bill Warren) الذي وضع كتاباً بعنوان *الامبريالية: رائدة الرأسمالية*^(٧٠) تضمن مركباً من الحجج والمقولات التي يصح اعتبارها هرطقة، واتخذ عدداً من المواقف ذات الآثار المثيرة (بمعنى التحريضية) المتصلة بالتنمية في بلدان العالم الثالث^(٧١). فقد كانت مقولته أن الاستعمار كان عامل دفع وتشجيع في حدوث التنوير الاجتماعي في البلدان المتخلفة، وشكل أداة في إزالة أنظمة اجتماعية قديمة وإحلال الرأسمالية مكانها. وادّعى أن هذا الأمر أحدث تحسناً في مجال التنمية الرأسمالية في عدد من بلدان العالم الثالث: بل إنه أدى إلى تنمية حقيقية ملموسة تمكن مشاهدتها في بلدان مثل البرازيل، والارجنتين، والمكسيك، ولكن بشكل أكثر درامية في الشرق الأقصى في البلدان الأربعة (التمور الأربعة الصغيرة) التي أشرنا إليها سابقاً في هذا الفصل. ورأى وارن أنه يجوز توقع رؤية انتشار هذه العملية كذلك في بلدان متخلفة أخرى.

لا ريب أن موقف وارن ودلالات وتداعيات بعيدة. فهي أولاً تنسب إلى الامبريالية/ الاستعمار دوراً خيراً أو مفيداً، ولكنها كذلك تشير إلى أن الرأسمالية تتقدم كلما انحسرت الامبريالية. وفي وضع كهذا تبرز العوائق الداخلية للتنمية الرأسمالية بوضوح وشفافية وبجهد من الشأن، على أن تتحمل مسؤولية أكبر من تلك التي تتحملها الامبريالية. وأخيراً، فإن حجة أو مقولة وارن وفرضياته أوصلته إلى اعتبار الموقف المعادي للامبريالية الذي تتخذه العناصر القومية، وبالتالي نزوع الأنظمة السياسية القومية نحو الاعتماد على النفس (أو الأوتاركية حسب رأيه) موقفاً خاطئاً ويأتي بنتيجة عكسية^(٧٢) في ما يختص بالسعي صوب التنمية. وبالإضافة، فإنه اعتبر أن نمية البروليتاريا في بلدان العالم الثالث باستخدام استهواء الشعارات والتداعيات القومية، سياسة ذات توجه خاطيء ومضر بمصالح البروليتاريا في المدى الطويل، وهي تأتي أيضاً بنتيجة عكسية بالنسبة إلى التنمية الرأسمالية. ومع أن آراء وارن تعبر عن موقف أقلية ضئيلة، إلا أن هذا الكاتب أثار قدراً وافراً من النقاش. ويمكن القول إن الخطاب الذي يتضمنه كتابه فيه بعض الحقيقة التي لا يجوز بناء تعميمات على أساسها، خاصة أنها تقفز عن بعض الجوانب القاسية والمؤلة في تاريخ الامبريالية أو تغفل من أهميتها. وسيتاح لنا لاحقاً في الفصل الحالي أن نشر مرة أخرى إلى ذلك الخطاب، عندما نأتي إلى تقييم فائدة تحليل التبعية ودلالته لقضايا التخلف والتنمية.

(٧٠) يدافع بل وارن (Bill Warren) في ورقة سابقة عن الأفكار الأساسية نفسها التي توسع في بحثها في كتابه *اللاحق الصادر لأول مرة في عام ١٩٨٠*. انظر: Warren, *Imperialism: Pioneer of Capitalism*.
(٧١) المصدر نفسه.
(٧٢) Counter - Productive بمعنى:

نتقل أخيراً في هذا القسم من الفصل إلى الحوار التقليدي بين منظري التبعية أنفسهم. وهنا نجد أن الحوار لم يتسم بالخشونة التي اتسم بها نقد المنظرين النيو- كلاسيكيين أو الماركسيين. وهذا مفهوم طبعاً حيث إن الرغبة الرئيسية في النقد المتبادل داخل مدرسة التبعية لم يكن لغرض تدميرها وإنما من أجل صقل منظورها أكثر وتحسينه، وجعله أكثر قدرة على إثبات دعوى التبعية، أو من أجل الخلاص من بعض المبالغات التي تسربت إلى أديبات المدرسة في سنوات تكوينها الأولى وما رافقها من حماس أدى إلى شيء من الدغائية والتعميمات المفرطة في استخدام اللهجة التأكيديّة. لكن يبقى أن الحوار داخل مدرسة التبعية، مع أنه تحرّك ضمن جو من حسن النية بشكل عام، إلا أنه دون ريب ساهم في تفتيت هيكلية المدرسة.

غير أنه يبقى مع ذلك من الممكن القول إن منظري مدرسة التبعية يشتركون في اعتناق جوهر أولب الأفكار والمفاهيم المركزية المتصلة بالعلاقة التاريخية والسببية بين الاستعمار والتغلغل الرأسمالي الذي قامت به دول المركز من جهة، والتبعية والتخلف في بلدان التخوم من جهة أخرى، وأنهم لا يزالون يركزون على العوامل الخارجية في نشوء حالة التبعية. ويمكن القول أيضاً إن النموذج الأساسي للتبعية لا يزال يتضمن نظرة كونية للتنمية الرأسمالية نجد في إطارها عدداً صغيراً من بلدان المركز في موقع مسيطر، وعدداً كبيراً جداً من بلدان التخوم تقيد تنميتها بقسوة في الأساس (هذا إذا لم يسد الطريق إليها كلياً) بما تقوم به بلدان المركز بالإضافة إلى شركاتها العملاقة المتعدية الجنسية من تصرفات ضارة بقضية التنمية أو من إحجام عن تصرفات تفيد هذه القضية. ولكن، في مقابل هذه الساحة من الاتفاق العام بين منظري التبعية، هناك ساحة أخرى تتضارب أو تتباعد فيها الآراء. ولعل العرض الذي ورد في القسم السابق من الفصل تعرّف إلى كثير من الآراء المشار إليها وإلى القائلين بها، مما يجعل من غير الضروري تسجيل نقاط التضارب أو التباعد والتعرف إلى ممثلها مرة أخرى. ويكفي الآن أن نشير فقط إلى القضايا الرئيسية للحوار داخل مدرسة التبعية.

إحدى هذه النقاط تتصل بتوزيع مسؤولية التخلف بين مجموعتي العوامل والقوى الخارجية ذات العلاقة بالنظام الرأسمالي الكوني وديناميته الاستغلالية من جهة، والعوامل الداخلية ذات العلاقة بقوى النظام الداخلي وهيكلته، وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. فترتادو وسنكل وكذلك كاردوزو يتميزون بتشديدهم القوي على العوامل والقوى الداخلية. إلا أنه ما من منظر في مدرسة التبعية حلّ العوامل الداخلية كل اللوم والمسؤولية: إن ذلك كان سيخرب أساس تحليل التبعية نفسه ويلغي وجوده بالذات. ويبقى أن المنظرين اختلفوا في ما بينهم حول درجة المسؤولية التي حملها كل منهم للعوامل الداخلية مقابل الخارجية. ويمكن خلف هذه القضية نزاع أساسي حول اختيار أو تعيين التكوين الاجتماعي المرجعي أو الموقع الجغرافي - سياسي المستخدم في التحليل: فهل هو الدولة الوطنية، أو هو النظام الرأسمالي بأكمله؟ وفي هذا السياق يبرز أمين وفرانك ولورشتاين كالمرجعية الرئيسية للخيار الأخير (أي النظام الرأسمالي بأكمله). وهكذا، فكلما ازداد التشديد على وجهة النظر هذه، ازداد التشديد على مسؤولية العوامل الخارجية، وبالعكس.

ويتصل بنقطة النزاع التي طرحناها في الفقرة السابقة مسألة أو إشكالية امكانية حدوث تنمية رأسمالية إطلافاً في بلدان التخوم، وإذا حدثت، فهل تكون قادرة على البقاء أو الاستمرار؟ وترتبط هذه المسألة بدورها بمسألة أخرى: هل يمكن أن تبرز برجوازية عائلثة كقوة دافعة صوب التنمية ومستعدة للتعاون مع قوة العمل في السعي الإثامي، ومن أجل ذلك الغرض، أن تمتنع عن استغلال العمل أو على الأقل أن تقلل بضغط الاستغلال إلى المستوى الأدنى؟ ويمكن صياغة المسألة بشكل آخر: هل يمكن مقاربة التنمية في التخوم وتحقيقها خارج إطار الرأسمالية؟ وهل هناك خيارات بديلة خارج طرفي المحور: الاشتراكية أو الفاشية؟ لقد برز كاردوزو كمنظر أجاب بالإيجاب على جميع هذه التساؤلات والإشكاليات. على أنه لم يكن المفكر الوحيد الذي اتخذ مواقف أقل دغائية وتأكيدية مطلقة من نظيرتها التي ميزت آراء ومواقف أقرانه في السنوات المبكرة في تكوين النموذج الأساسي للتبعية.

يسدوني في السياق الحالي أن التبدل الأكثر بروزاً في آراء ومواقف المفكرين الذين يقبلون تحليل التبعية بشكل أساسي يدور حالياً حول ثلاثة محاور:

١ - إن الاشتراكية ليست الاطار الوحيد الملائم لتنمية حقيقية وذات دلالة في بلدان العالم الثالث، وأن هناك خياراً آخر واقعياً ومرغوباً فيه، وهو نظام تقدمي قومي غشظ (أي فيه مجال رحب للقطاع الخاص مع القطاع العام). وهذا الخيار يناقض التآقسط الذي ساد في مطلع تطور تحليل التبعية القتائل: إما الاشتراكية أو الفاشية.

٢ - أنه مع أن تبعية التخوم للمركز نشأت نتيجة سياسات رأسمالية/ استعمارية ولاحقاً امبريالية صاغتها ونفذتها بلدان المركز، ومع أنه لا يزال أمانة أدلة قوية على استمرار التبعية بأوجهها المتعددة حتى يومنا هذا - وإن كانت أدوات جديدة تفرضها - إلا أن من الممكن، مع ذلك، العثور على مسارات للنجاة أو الخلاص من التبعية وإن جزئية، في عصر الاستقلال السياسي والسيادة اللذين تحققا لمعظم بلدان العالم الثالث. وبالإضافة، على جانب المتغيرات الناشئة عن الاستقلال والمراقبة له، هناك ما اجبرؤ أن أسميه وتوسّع انتشار المركز، أي ازدياد عضوية المركز بدخول دول متقدمة جديدة إليه - رأسمالية واشتراكية - تتمتع بقدرات اقتصادية وتقانية مرموقة تستطيع البلدان المتخلفة الوصول إليها والافادة منها. والعامل الأخير يعطي هذه البلدان قدرة أكبر على المساومة والتفاوض والحركة.

٣ - لذلك، فإنه لأمر جوهري أن يركّز في يومنا الحاضر على العوائق البنيوية الداخلية التي تعترض المسار الإثامي (مع الاحتفاظ باليقظة المستمرة تجاه العوائق الخارجية المنشأ). ومن الواجب الملح كذلك توجيه الأهتمام والجهد للتصدي للتخلف بشكل يعبر عن فهم لحقائق ومتغيرات العالم الجديدة والتفاعل بين العوامل الخارجية والداخلية، وإمكانية إدارة المشكلة أو التحكم بها في عدد من بلدان العالم الثالث، أو - وهو ما يعطي القدرة على الإدارة أو التحكم فاعلية ومصدقية أوفى - في إطار مجموعات من بلدان العالم الثالث تشترك في التوجهات والسياسات وترغب في العمل بشكل جماعي. بعبارة أخرى، فإن مثل هذه البلدان أو

المجموعات يمكنها أن تتجح في أن لا تحبها بطريق مسدودة حتى دون أن تبني الخيار الاشتراكي.

يبقى أن نذكر وقد أشرنا لتونا للخيار الاشتراكي كإطار للتنمية إلى أن بعض المنظرين ممن كانوا حتى سنوات قليلة ماضية يرون فيه الخيار الوحيد الحقيقي وذا المصدقية، أخذوا مؤخراً يشككون في كونه متاحاً وملائماً بالفعل. أحد هؤلاء هو الاقتصادي العربي البارز سمير أمين الذي أطلق في النصف الثاني من الثمانينات خطاً فكرياً جديداً سجله في بعض نتاجه العلمي. وتستحق رؤيته للموضوع أن تُفسح لها مجالاً وافياً للعرض هنا. لقد نشر سمير أمين مؤخراً أربعة بحوث ضمنها تقييماً لدلالة وملاءمة الخيار الاشتراكي كإطار للسعي صوب التنمية بالاعتماد على النفس للخلاص من التبعية. وكان المنطلق لنشر البحوث المشار إليها ورقة قدمت إلى ندوة حول «التنمية المستقلة في الوطن العربي» عقدت في عمان، الأردن، في نيسان/أبريل ١٩٨٦^(٣).

يبدأ أمين بملاحظة أن الأوضاع والظروف المتغيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية - الثقافية بالنسبة إلى النظام الرأسمالي العالمي، وكذلك بالنسبة إلى النظام الاشتراكي كما جرى تطبيقه في البلدان الشيوعية الأوروبية، لم تشهد من تغيرات توازيتها في الرؤى النظرية وكذلك في الأطر. (وجلي أن ذلك لأن التحليل النظري يتأخر في لحاقه بالحقائق التي يفترض فيه أن يفسرها). وهكذا، فإن قدرة الرأسمالية على التكيف مع الأزمات، كما فعلت في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية التي جاءت في أعقاب والركود الكبير في الثلاثينات، من الجهة الواحدة، وفشل الاشتراكية كما أظهرت تجربتها الحثية في البلدان الشيوعية في تقديم خيار جذاب وذو مصداقية لمعظم البلدان غير الاشتراكية، من الجهة الأخرى، تضافرا ليجعلا من الضروري إعادة التفكير بالحكمة التقليدية المألوفة كما صاغها نقاد التنمية الرأسمالية، وبشكل خاص منظرو التبعية.

هذا لا يعني التخلي الكلي عن النموذج الأساسي للتبعية، وإنما بدلاً من ذلك، قبول انحصاره بإجراء التعديلات الضرورية من مفهومية وتحليلية، بغرض تمكين النظرية من اللحاق بالحقائق المعاشة. كما أنه لا يعني التخلي عن الإطار الفكري للنظام الرأسمالي العالمي وعن التحليل المتصل به، بما أن هذا الإطار لا يزال يمسّد توصيفاً صادقاً للواقع، خاصة بالنسبة إلى استمرار البنية الرأسمالية العالمية التي يحدد الإطار خطوطها، بما في ذلك علاقات المركز بالتخوم ودلائلها.

(٧٣) انظر هامش رقم (٦٤) السابق من أجل الإشارة إلى مقالات سمير أمين الأوسع المنشورة بالعربية في عام ١٩٨٧، وكذلك التفاصيل الجغرافية حولها في قائمة المراجع. وبالإضافة، فإن ورقته التي قدّمتها إلى ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي تتضمن خلاصة الأفكار التي يشير إليها نص الكتاب الحالي في عدة فقرات. انظر: أمين، «محور التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية»، ص ١٤٩ - ١٩٠ من أجل النص الكامل للورقة وخصوصاً ص ١٦٨ - ١٧٨.

يرى أمين أن أهمية التطورات الراهنة تكمن في أنها توجب البحث عن أطر نسقية للعمل قادرة على فتح ثغرة في الجدار المسدود الذي يمثلته التخلف. وعند هذه النقطة في الحجة التي يقدّمها، يلقي أمين نظرة طويلة فاحصة على الاشتراكية كما نراها تعمل في عالم اليوم^(٧٤). ودون الدخول في تفاصيل بحثه في هذا السياق، نستطيع أن نتبين خطين فكريين رئيسيين لديه: أولاً، أن الاشتراكية عجزت عن افصاح المجال لمشاركة الجماهير الواسعة والحرّة في الحياة السياسية، وعن السماح بتمتع المواطنين بحقوق الانسان (ربما باستثناء الحقوق المتصلة بالشأن الاجتماعي - الاقتصادي كوفرة فرص العمل، وتحسن نمط توزيع الدخل، وإن بشكل محدود، والتعليم، والصحة، وما إليها). بعبارة أخرى، فإن سجل البلدان الاشتراكية في مجال حرية التعبير والتنظيم الأهلي أو غير الرسمي (من سياسي واجتماعي واقتصادي ونقابي)، وحرية الخيار السياسي، لا تزال بحاجة لكثير من الاصلاح الجذري المرغوب، وثانياً، أن الاشتراكية كنسق لم تستطع بعد بشكل واف أن تجسد مبادئ الملكية الاجتماعية لوسائل أو أدوات الانتاج، أو أن تعمل بكفاءة في النطاق الاقتصادي، أو أن تحمل بشكل مرض مشكلات الشحة في مجالات حرجة معينة من الانتاج الضروري لتحقيق تحسّن ملموس في مستوى معيشة الجماهير.

أوصلت عملية الملاحظة والتحليل هذه سمير أمين إلى أن يعتبر أن التحول الاشتراكي ذا الدلالة والمعنى العميق، والشمولي، لا يزال مهمة على «جدول الأعمال» للمستقبل البعيد جداً. البعيد بحيث انه سيتطلب عدة أجيال أخرى من التغيرات الجذرية والتكيف ضمن نطاق الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ولكن ما هو توقع الكاتب للمستقبل المنظور؟ وما هو النسق الذي يستطيع أن يوفر خياراً فعالاً لتنمية مستقلة (أي بالاعتماد على النفس) قادرة على تمكين بلدان التخوم من الخروج من إسمار حالة التبعية والتخلف - وإن بشكل تدريجي؟ بعبارة أخرى، ما هو الخيار القابل للحياة في عصر «ما بعد الرأسمالية»، ان لم يكن الاشتراكية؟

يقول أمين، بكلماته، إن «الدولة» هي الجواب. ويرى الكاتب الحالي ان الدولة، كما يراها أمين، أقرب ما تكون إلى ما عبرت عنه في الفصلين السابقين من كتابي هذا على أنه كيان تقدمي قومي (إما دولة وطنية، أو، في السياق العربي، مجموعة اقطار الوطن العربي - أو على الأقل بعضها - القادرة على أن تعمل معاً بشكل مشترك)، حيث يكون للقطاع العام مكان ودور متحدما أهداف المجتمع وحاجاته، وللقطاع الخاص كذلك مكان ودور مميزان يتيحان لهذا القطاع إطلاق ديناميته وقدرته على المبادرة واصراره على كفاءة الأداء، وحيث يتاح ضمان الحقوق الانسانية والحريات ضمن مجال فيسح للمشاركة السياسية العريضة القاعدة والصادقة^(٧٥).

(٧٤) أي في منتصف الثمانينيات عندما نشرت بحوث سمير أمين المشار إليها قبلاً، لا في أوائل التسعينيات بعد الزلزال النفسي الذي حلّ ببلوروييا الاشتراكية وامتدت آثاره إلى معظم البلدان الأخرى التي كانت تنبئ النسق الاشتراكي.

(٧٥) يمكن مراجعة معالجاتي للقضية نفسها في ما كتبه قبلاً، انظر بشكل خاص:

من الجلي أن «الدولة» كما يفهمها سمير أمين، ترمي إلى ما هو أبعد من ترجمتها الحرفية إلى الفرنسية^(٧٦) «وحسب الصيغة التي صممت بها وصورت خلالها في الجمهورية التركية بفضل تأثير كمال أتاتورك». «فالدولة التركية»، إذا جاز التعبير، ذات تعريف ضيق، وهي تكشف عن مضمون اجتماعي - سياسي هزيل بالنسبة إلى المشاركة السياسية والحريات. ولعله يجوز القول إن النسق المقترح (بمبادئه وهيكلته) هو «رأسمالي/ اشتراكي التوجه والنكهة»^(٧٧) - أي أنه نسق يتخطى ما عهدناه في العقود القليلة الماضية من تجربة ساد خلالها نظام «رأسمالية الدولة»، ولكنه لا يرقى إلى اعتباره اشتراكياً دون تحفظ كثير بل المعنى الحقيقي للكلمة.

أقر بأن صياغة أمين المقترحة كخيار للمستقبل قد يرى النقاد أنها لا تعدو أن تشكل «مهارة كلامية» تلتف حول الجوهر، أو أنها لا تعدو أن تكون هروباً من الاعتقاد الضاغط بأن النظام الرأسمالي العالمي في سلوكه العام لن يسمح للبلدان المتخلفة أن تحرر أنفسها من التبعية، كما أن الخيار الوحيد المتبقي - أي الاشتراكية - ليس خياراً يرضى باعتباره معظم البلدان المتخلفة (ولا هو واعد على أي حال في المستقبل المنظور لدى أمين). من ناحية أخرى، فإن تجربة بعض الأقطار العربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبشكل أكثر تحديداً بين أواسط الخمسينات وأواسط السبعينات من القرن الحالي، تشير إلى أنه جرى عملياً اعتماد ما يسميه أمين بخيار الدولة. وقد أثبت هذا الخيار أنه واعد ومثمر، إلا أنه مُني بانتكاسات خطيرة مصدرها تضافر عوامل وقوى خارجية (بما فيها الحروب) وداخلية (بما فيها فشل الأقطار المعنية في مأسسة التحول الاجتماعي - الاقتصادي والسلاح بمجال المشاركة السياسية الصادقة والواسعة النطاق، وبممارسة الحريات الأساسية).

أمل ألا أكون قد ظلمت جوهر أطروحة سمير أمين أثناء تلخيصي لها، كما جاءت في كتاباته خلال السنوات الخمس الماضية. وكما يتوقع القارئ، فإن دعواه وحجته طويلة ومعقدة. إلا أن تلخيصي لها في الفقرات السابقة يدور حول جوهر تلك الدعوة المحاطة بكثير من الاستدراكات و«التنويحات» مما تطلبت الحاجة إلى تطوير الدعوى والحجة التي تقوم عليها. وليس من الضروري أن نضيف إلى ما تقدم، سوى القول بأن الكثير من النقاش يتوقع بأن يلحق بالتوجهات الأخيرة في فكر أمين، خاصة بعد أن تترجم بحوثه من العربية إلى لغات أوروبية (إذ إنها نشرت أصلاً بالعربية). ولعل النقاش الداخلي في قلب مدرسة التبعية سيتسع ويتفرع بالتالي نتيجة التيار الذي أطلقه. ولكن فمن ناحية أخرى، لعلنا سنشهد مزيداً من المرونة في التحليل بالنتيجة. وهناك اقتصادي عربي بارز آخر، هو اسماعيل

Yusuf A. Sayigh: «A Critical Assessment of Arab Economic Development, 1945-1977», = Population Bulletin (United Nations Economic Commission for Western Asia), no. 17 (December 1979), and The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects (Oxford: Oxford University Press, 1982).

(٧٦) Etatism.

(٧٧) قصد بمصطلح «اشتراكي التوجه والنكهة» ما تعبر عنه كلمة Socialistic، أي أنه نسق ليس اشتراكياً في جوهره، وإنما في بعض توجهاته الاقتصادية والاجتماعية ولكن ضمن إطار رأسمالي.

صبري عبد الله، نرجح أن يتحدى تحليل أمين حين يجمع الادعاء بأن الخيار الاشتراكي يحتكر الجواب والحل للمشكلة التبعية، مما يحيد من جاذبية ومصداقية هذا الخيار. على أنه، وللانصاف، فإن اسماعيل صبري عبد الله نفسه يقر بأننا لا نملك اليوم نظرية «صافية» للاشتراكية نستطيع أن نشعر معها بتعاطف فكري كامل - مع قوله بأنه يرى أن الاشتراكية هي السبيل الوحيد لاطلاق المسار الاثني بالاعتدال على النفس^(٧٨).

يصبح من المبرر عند هذه النقطة طرح السؤال التالي: هل بلغت مدرسة التبعية نهاية حياتها؟ وهل نحن نشهد (أو شهدنا فعلاً) نهايتها، مما يشكل، دعوة لاستكشاف «توجهات جديدة في نظرية التنمية»، كما يقول مؤلفان أشرنا إليها قبلاً^(٧٩)؟ وإذا كانت هذه المدرسة حية بعد، ولكنها تشكو للمرض وهي بالتالي بحاجة إلى العلاج لتصبح قادرة على الاسهام في نظرية التنمية بما نستطيع أن تقدمه فيما لو كانت تتمتع بالصحة، فهذا يتطلب حالتها من اعادة تفكير وتعديل أو استرداك؟ إنها أسئلة مبررة حقاً، وسأحاول تفحصها في القسم التالي (والاخير) من هذا الفصل.

نضوج المفاهيم، وتبدل حقائق العالم،

والحاجة إلى تعديل النموذج الاساسي للتبعية

لا يمكن أن تكون الاجابة عن التساؤل فيما إذا كان النموذج الاساسي للتبعية حالياً في أزمة، وبالتالي فيما إذا كان قد آن الأوان لتبدل عميق في النموذج بـ «نعم» أو «لا». فالتنموذج (أو الأفكار الرئيسية فيه) يعاني في رأيي أزمة بالفعل، إذا أخذنا بالاعتبار مجمل النقاش والحوار الدائر حول عناصره، و«الاختراقات» المتعددة في مضمونه، والتباين الواضح بين عدد من تأكيدات من جهة وواقع العالم الحالي من جهة أخرى. من هنا الحاجة لإعادة التفكير لغرض إدخال التعديلات اللازمة فيه، بسبب ضغط الاعتراف بمحدودية دلالته وفائدته وجواز صياغة استنتاجات عامة منه. غير أن الإجابة عن التساؤل الذي بدأنا به تكون بـ «لا» إذا صح الادعاء بأن الأزمة قاتلة وأن النموذج ميت أو هو في حالة النزاع الأخير. على أنه في محصلة التأمل تمكن الحاجة بأن تحليل التبعية لا يزال يتمتع بقدرة ووظيفة تفسيرية مجدية، خاصة إذا ظل ما يتوقع منه واقعياً ولم ينظر إليه على أنه يشكل نظرية بالمعنى الدقيق للكلمة،

(٧٨) الاختلاف الأكثر بروزاً مع عرض سمير أمين لأطروحاته بأن «الدولة» يمكن بالفعل أن تكون مرحلة بين الرأسمالية والاشتراكية جاء في: اسماعيل صبري عبد الله، «التبعية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهول»، ورقة قدمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٥ - ٥٦، من أن الأخير لم يوجه نقده لأمين تحديداً.

(٧٩) Blomström and Hettne, *Development Theory in Transition: The Dependency De-*
base and Beyond: Third World Responses, chap.8.

ذات قيمة واضحة في تفسير التجارب الماضية وقيمة واضحة في استقراء المستقبل وطرح التوقعات المبررة في إطاره، بالنسبة إلى جميع البلدان المتخلفة»^(٨٠).

يرى عدد من الاقتصاديين المعينين بقضيي التخلف والتنمية أن النموذج الأساسي للتنمية بحاجة إلى التنقية والتعديل، وفي هذا دليل على أن النموذج لا يزال مفيداً، وجديراً بالإصلاح والتطوير، وواعداً كأداة تحليلية، شريطة أن يستخدم بالحذر والمرونة الواجبين: وهذا يعني أنه حيّ بعد ولم يته أجله. ويستنتج من هذا كله أن هناك رغبة في أن تعطى للنموذج ظلال من المعاني أكثر قابلية للتطويع والصقل عما كان عليه الحال في السنوات الأولى لتكوين النموذج وتطوره، وأن هناك حاجة لأن يستخدم بمزيد من الحرص والحصافة ويقدر أقل من اللهجة التأكيدية الحاسمة، ومن الدغائية المطلقة، ومع تحاشي الإفراط في التعميم»^(٨١).

نورد هذه العبارات بالرغم من الاقرار بالنقد الذي يوجهه «الأصوليون» للنموذج - سواء أكانوا ليبراليين أو نيو - كلاسيكيين، أو من أنصار غودزج التحديث الغربي، أو ماركسيين - وبالرغم من محاولات هؤلاء جميعاً لاحتواء تحليل التبعية أو إدماجه ضمن تحليل كل من مدارسهم (طبعاً بعد تحويل شكله ليصبح مقبولاً من فكر مدارسهم ومنسجماً معه). وعلى الأرجح فإن رفض تحليل التبعية ليس واسع الانتشار حالياً كما كان منذ عقد ونيف من السنين. فهناك المزيد من الاعتراف بأنه يتمتع على الأقل ببعض التبرير التاريخي بالنسبة إلى كثير من البلدان، خاصة تلك التي كانت خاضعة للاستعمار، وكذلك بأنه يتمتع ببعض القوة

(٨٠) الكتاب الذي حرره Dudley Seers ذو صلة وثيقة بما نحن بصدده خاصة الفصول التالية في الكتاب، وكتّابها هم:

Gabriel Palma, «Dependency and Development: A Critical Overview.»; Geoff Lamb, «Rapid Capitalist Development Models: A New Politics of Dependence.»; Dudley Seers, «Dependency Options: The Strengths and Weaknesses of Dependency Theories in Explaining a Government's Room to Manoeuvre.» and Rita Cruise O'Brien, «Specialized Information and Global Interdependence: Problems of Concentration and Access.» in: Seers, ed., *Dependency Theory: A Critical Reassessment*.

ومن أجل الاطلاع على كثير من التقييمات لتناج عدد من منظري التبعية، انظر أيضاً:

Foster - Carter: «Neo - Marxist Approaches to Development and Underdevelopment.»; «From Rostow to Gunder Frank: Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopment.» *World Development*, vol. 4, no. 3 (March 1976), and «Theory in Development: Current Trends.» *Third World Review*, vol. 1 (1984), and Chilcote, «Dependency: A Critical Synthesis of the Literature».

(٨١) من المفيد في هذا الصدد أن نقبس من سيرز (Seers) الذي اتفق مع موقفه من حيث مدى فائدة تحليل التبعية. فقد كتب ما يلي: «واتنا، خاصة مانفرد يينغل وديفيد إيفانز، تبين أنه في حين أن المدرسة [أي مدرسة التبعية] لم توفر بعد أجوبة موطّرة، بضعة أو قابلية التطبيق على نطاق عالمي كما قد يظن المتطرون العنيدون، فإنها تطرح الأسئلة المصية - أسئلة أكثر صلة بكثير مما يستخلص من الاقتصاد النيو - كلاسيكي. غرضنا ليس امتداح نظرية التبعية، إلا أنه ليس دافعاً كذلك، وإنما إثارة نقد بناء قد يؤدي إلى تحسينها واعطائها مقبولية أكبر». انظر:

Seers, ed., *Ibid.*, p. 16.

النظرية على الأقل. غير أنه مع ذلك لا يزال يعتبر لدى معظم «الأصوليين» على أنه ينطوي على قدر غير مقبول من المبالغة في مركزاته التاريخية والنظرية على السواء.

بالإضافة إلى ما مرّ ذكره، يتوفر حالياً قدر أوسع من القبول لبعض أطروحات التبعية، مثل وجود نظام رأسمالي عالمي أو كوني ذي هيكلية وملامح وعناصر تستمر قائمة في خطوطها العريضة وفي فعلها وتأثيرها في الاقتصاد العالمي، بالرغم مما تشهده الرأسمالية نفسها من متغيرات. ثم إن أثر النظام الكوني (وهو عامل خارجي بالنسبة إلى تحوّمه) على الأوضاع (الداخلية) في كل من بلدان التخوم أمر يعترف به كذلك. ويعترف أيضاً بالتفاعل أو الجدلية بين مجموعتي العوامل والقوى (الخارجية والداخلية). وبالإضافة، فإن التحول من نمط العلاقات في ما بين الدول^(٨٦) إلى منحى العلاقات المتعدية لحدود الدول^(٨٧) أمر يقرّ به الكثيرون الآن - بما يتضمنه مثل هذا التحول من محور (مركز/ تخوم أو «متربول»/ تابع) داخل البلدان وكذلك في ما بين البلدان. وأخيراً، هناك قبول عام لفكرة وتسايش الأنظمة^(٨٨) (بمعنى الأنساق) أو التعايش بين أنماط إنتاج مختلفة.

من ناحية أخرى، فإن الأخذين بتحليل التبعية أنفسهم يتقبلون الآن مبدأ إجراء بعض التكيف والتعديل في تحليلهم بما يبرره نضوج مفاهيمهم وتبدل الظروف. وتتضمن التعديلات الاعتراف بمنحى تحرك رأس المال متعلّياً حدود الدول والجنسيات من بلدان المركز أو قلب النظام العالمي إلى التخوم من أجل التثمين في قطاعات مختلفة تشمل الصناعة التحويلية. وكنتيجة لذلك، هناك اقرار متزايد بحصول بعض التبدّل للموس في نمط تقسيم العمل الدولي، والامكانية العملية لاكتساب البلدان المتخلفة لقدرة تقانية ملائمة وفعالة - حتى وإن تم ذلك الاكتساب بشكل متقطع وبيطه ومع كلفة مرتفعة - بفضل عملية مزدوجة أحد جانبيها هو العمل على إقامة قاعدة علم وتقانة وطنية في عدد من البلدان المتخلفة، والجانِب الثاني هو صياغة سياسات معقولة ورشيّدة وواقعية تتصل باستيراد السلع الرأسمالية والمهارات التقنية من الخارج.

إلا أن أبرز أوجه التكيف أو التعديل في الرؤية (مع أنه لا يزال ضمناً أو غير صريح) هو ادراك امكانية التنمية في التخوم خارج الأطار الاشتراكي (مع أنها تظل توصف بأنها «تنمية تابعة أو مشوّعة»، على الأرجح من قبيل حفظ ماء الوجه والالتفاف حول واقع يصعب تجاهله)، خاصة في رعاية ويدافع من حكومات ذات توجه انمائي سليم وباستخدام سياسات ملائمة. ولقد تحقق بروز مثل هذه الامكانية أيضاً بفضل تعدد بلدان المركز وازدياد حرية الحركة التي سمح بها هذا التعدد. ونحن نشير هنا إلى وجود مجموعة دول اشتراكية لعبت دوراً فعالاً كـ «موقع قوة مواجهة أو موازنة»، وساعدت بذلك بلدان التخوم في سعيها

(٨٦) Internationalization بمعنى:

(٨٧) Transnationalization بمعنى:

(٨٨) System Articulation بمعنى:

الانغماسي. كذلك نشير إلى استعداد بعض الدول الصناعية الغربية المتقدمة ذات المواقف السياسية المقبولة بشكل عام في العالم الثالث وذات القدرة التقنية المرموقة، لتقديم المساعدة للبلدان المختلفة في تحريكها الانغماسي. وأخيراً، لا ننسى وجود عدة هيئات دولية تتمتع بمثل ذلك الاستعداد والقدرة.

نذكر كل هذه العوامل كمؤشرات بأن تغير الأوضاع والظروف، وحدثت تغيراً في تحليل التجربة المعاصرة وحفاتها وفي تشخيصها وتقييمها - بأن هذا كله يتم حالياً في جانبي الحوار: أي في أوساط منظري التبعية وخصومهم معاً. وفي هذا أيضاً دليل أن النموذج الأساسي للتبعية لا يزال حياً ما دام قادراً على التكيف مع الظروف والمعطيات المختلفة، بفضل تفاعل الواقع أو التجربة مع النظرية^(٨٥).

عما يتصل بموضوع بحث الفقرات القليلة السابقة هو حقيقة أن النموذج الأساسي للتحديث مَرَّ وبُذِرَ بدوره ببعض التبدل. ففي حين لا يزال جوهر هذا النموذج - غير مقبول وموضع معارضة لدى منظري التبعية - ونعني بذلك الجوهر الإصرار على وجود نموذج عالمي للتفريب^(٨٦) يحسن بالبلدان المختلفة ثمثله والأخذ به، وأن نموذج التفريب يتميز بصفات و«متغيرات غمطية» معينة - هناك بعض عناصر النموذج الأساسي للتحديث يعترف بأنها ذات معنى ودلالة مفهومية ذات قيمة. وتتصل هذه ببعض أوجه التقليدية مما يعتبر معادياً للتبعية وللتحول الاجتماعي.

غير أن مثل هذا الاقرار لا يعني قبولاً اجمالياً شمولياً بأن جميع أوجه التقليدية ينبغي رفضها ومقاومتها: مجرد ما يعنيه أنه ينبغي القيام بدراسة دقيقة وبحوث ذات منهج ومحتوى تاريخي لتحديد هوية أوجه التقليدية التي تعيق حدوث التحول المرغوب فيه، وتلك التي لا تشكل عائقاً^(٨٧). ثم إن تبدل النظرة إلى النموذج الأساسي للتحديث لا يصل حد قبول فكرة أو مقولة وحدانية الطريق إلى الحداثة - بعبارة أخرى قبول فكرة «التمحور حول الذات» (وهي ذات غربية في الأساس) الذي يحسده نموذج التحديث - ولا قبول فكرة «مراحل النمو» ذات المضمون السوسيولوجي الكبير المستعار من النموذج الأساسي للتحديث.

ويبقى مع ذلك أنه بالرغم مما تحقق من اعتراف متبادل (وإن جزئي) بين منظري التبعية وخصومهم بأن لدى كل من الفريقين في تحليله نقاطاً جدية بالاهتمام الجاد، تظل هناك حاجة إلى التأكيد بأن عمل منظري التبعية أن يعترفوا بأن تحليلهم سيظل يشكو من بعض التحديدات - مثله مثل كل أنواع التحليل النظري في العلوم الاجتماعية والانسانية التي

(٨٥) Praxi: بمعنى .

(٨٦) Westernization: أي .

(٨٧) يبرز الكتاب شكل (Sunkel)، وكاردوسو (Cardoso) وبالا (Palma) في إلحاحهم بوجود القيام بدراسة أوضاع أو حالات محددة، مقابل التنظير التجريدي أو «الفرضيات الحدسية» (Intuitive)، أو المقولات التأكيديّة. انظر: Seers, ed., Ibid., p. 18.

تحاول العثور على تفسير مركزي واحد لجميع الظواهر والتطورات التاريخية. وأساساً، فكما يتتقد منظرو التبعية بشدة مفهوم النموذج الكوني (أي المسار الصالح عالمياً) للتنمية، وهو ما يدّعيه النيو- كلاسيكيون (وزملائهم علماء الاجتماع القائلون بالنموذج العالمي للتحديث)، ويدّعيه كذلك الماركسيون، كل في نظامه الفكري وإطاره، فإن منظري التبعية بدورهم لا يمتحن لهم - قياساً على ما ذكرنا - ادعاء الكونية لتحليلهم. فبادعاء مثل تلك الكونية أي انطباق تحليل التبعية على جميع حالات التخلف في جميع أنحاء العالم، يقع منظرو هذا التحليل في تناقض مع أنفسهم: ففي إصرارهم على اللجوء إلى التجربة التاريخية في تعريف العلاقة الاستعمارية بين المركز والتخوم، والتأثيرات الناجمة عنها التي أدت إلى التخلف في التخوم لا يمتحن لهم ادعاء الكونية لأن التجربة التاريخية نفسها تختلف بين بلد وآخر وحقبة تاريخية وأخرى. (ثم إن وقوع منظري التبعية في تناقض ينجم كذلك من نفيهم لحق الفكر النيو- كلاسيكي والماركسي بادعاء الكونية في تفسير كل منها للتخلف وتوصيفه لعلاج التخلف، ومن نفيهم لحق علماء الاجتماع في التأكيد على وجود نموذج أساسي كوني للتحديث).

يشير ما يرد في الفقرة السابقة إلى وجوب القبول بالتباين في تفسير أسباب التخلف وصيغ التبعية والوصفات المقترحة للتنمية. ولا يحتاج المحلل لما هو أكثر من نظرة فاحصة يلقيها على تجربة أمريكا اللاتينية الماضية وأوضاعها الحالية - وهي القارة التي تمت مدرسة التبعية في بيئتها الفكرية - مقابل نظرة فاحصة أخرى يلقيها على الوطن العربي، الذي خضع بدوره للتغلغل الرأسمالي / الاستعماري / الامبريالي العميق والواسع الانتشار. ففي حين يصح القول إن القارة اللاتينية أكثر غنى بالثروات الطبيعية (باستثناء الهيدروكربونات)، فإن الوطن العربي يتمتع بموارد مالية كبيرة نسبياً وبنتراث ثقافي وعلمي وفني غني، وبخبرة طويلة في مجال التجارة الخارجية تعود إلى ما قبل السيطرة العثمانية على الأرض العربية التي تعود إلى عام ١٥١٦، ويسوق لا تشكو ضيقاً شديداً في قدرتها الشرائية. إلا أن من الواضح حالياً أن عدداً من بلدان أمريكا اللاتينية قد اكتسب قدرة تقانية مرموقة بالمقارنة مع الأقطار العربية، وحقق أداء اقتصادياً يتفوق على نظيره العربي خاصة في قطاع الصناعة التحويلية. ومن أجل اكتشاف أسباب التباين والتباين لا بد للباحث من أن يستكشف بدقة وعناية وتعمق العناصر والمؤثرات المختلفة التي تحكم كلا من الوضعين.

لكي يكون الاستكشاف سليماً في منهجه ومثمراً في نتائجه، لا بد له من أن يتضمن عناصر سياسية واجتماعية - ثقافية واقتصادية عبر الزمن، في سياقها المحلي (الوطني) والدولي، ومن أن يشمل موقع كل منطقة تتموضع عملية الاستكشاف فيها، في النظام الرأسمالي العالمي في الفترة الماضية المعينة وفي الحاضر، وأن يأخذ بالاعتبار تبدل موقع الموارد في الحياة الاقتصادية وفي تكوين التجارة الخارجية، وكذلك التبدل في طرق أو اتجاهات التجارة إقليمياً (داخل المنطقة) وعالمياً. لا ريب أن كلا من هذه الاعتبارات هو ذو صلة وثيقة بمجري أو (داخل المنطقة) وعالمياً. لا ريب أن كلا من هذه الاعتبارات هو ذو صلة وثيقة بمجري أو مسار عملية التنمية أو - على العكس - بانسداده أو تعثره. وتشير ضرورة تعدد وتقيد الأسئلة والمتغيرات ومواقع التفتيش والاستكشاف، إلى وجوب التزام الكثير من التواضع العلمي

حين التقدم بادعاءات تتصل بانطباق تحليل التبعية في جميع الحالات والظروف ووجوب تحاشي التعميمات الجارفة.

يصبح مثل هذا التحذير أكثر إلحاحاً حين نذكر أن النموذج الأساسي للتبعية ليس نظرية عامة ذات قدرة ثبت وجودها على تفسير الماضي واستقراء المستقبل في عدد كبير من البلدان (عما وقع في الماضي تحت الاستعمار). وبالتأكيد فلن يكون ممكناً أن يصبح اعتبار ذلك النموذج نظرية عامة ما لم يتم القيام بمثل الاستكشاف المتعدد الجبهات الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة، ويخرج بنتائج غمطية (أي متاسكة ومتشقة) يمكن أن تفسرها النظرية كلها. على أننا، في ما هو متاح لنا حالياً من المعرفة، لا نزال بعيدين عن الادعاء المبرر بأن النموذج يشكل نظرية عامة بالمعنى العلمي الدقيق للكلمة - هذا إذا لم نذهب أبعد من ذلك فنقول إن العثور على عدد وافٍ من الحالات والملاحم المشتركة التي تمكن اعدادتها أو نسبتها إلى البلدان المختلفة في خلفياتها التاريخية المتعددة، عما يبرر وضع جميع البلدان المعنية في زمرة واحدة، هو أمر غير محتمل.

ثمة أمر آخر يجذ من «كونية» النموذج الاسامي للتبعية، يتطلب ادخال استدراك ملائم في التحليل والنموذج وينبغي ادراكه. انه يتصل بأثر الظروف المتغيرة مع مرور الزمن وتبدل السياق. وهكذا، فمن المبرر التشديد على أنه لا يجوز أن تكون الأحكام الصادرة بصدد أوضاع بلدان تابعة نالت استقلالها السياسي منذ فترة قصيرة فقط، كذلك الصادرة بصدد بلدان أخرى نالت الاستقلال منذ سنوات أطول بكثير ومارست سيادتها وقدرتها على اتخاذ القرار السياسي - الاقتصادي المستقل (على محدوديته) لفترة يسمح امتدادها بجعلها (أي البلدان الأخيرة) واثقة بنفسها وحريصة على حماية تلك القدرة، وقادرة على ذلك. ومن الواضح أن هذه النقطة دلالة هامة بالنسبة إلى بعض العناصر المركزية في تحليل التبعية. أحد هذه العناصر هو عدم تلاؤم (أو تعايش) التنمية والتبعية. وتعبير آخر، إنه عدم تلاؤم (أو تعايش) استقلالية القرار إلى درجة مرضية في ظروف التبعية. وينشأ التساؤل هنا: هل يمكن الاستمرار طويلاً بالقول بعدم التلاؤم هذا بالتشدد نفسه بالنسبة إلى بلدان متخلفة كبيرة و/أو ذات معطيات اقتصادية وافرة (من طبيعية وسواها)، وخبرة مديدة بالتصرف في ظل السيادة وعامرة عملية صنع القرار المستقل - كما بالنسبة إلى بلدان صغيرة وشحيحة الموارد حظيت باستقلالها منذ فترة وجيزة فقط، ولا تزال مرغمة على الانشداد بقوة إلى التبعية للبلدان الرأسالية المتقدمة؟ ثم ألا ينبغي الاقرار بأن درجة القدرة على صنع القرار المستقل تتباين بشكل واسع بين بلد متخلف وآخر نظراً إلى تباين تجربتها الاستقلالية في طولها ومركزتها ومدى التصميم المجتمعي على رعايتها؟

يتكشف خطر التعميم في السياق الحالي كذلك بتحويل الاهتمام في وجهة أخرى - أي أثر تغلغل البلدان الغربية، في مقابل «الانعزلة» والأطروحة ذات الصلة في هذا الصدد هي أن التغلغل يخلق الباب أو يشكل حاجزاً في وجه التنمية الرأسالية. على أنه لا يمكن التوفيق بين هذه الأطروحة والحقيقة الواقعة في أن قدراً من التنمية الرأسالية كثيراً ما يشاهد في بلدان

مرت بتجربة تميزت بتغلغل استعماري / رأسمالي طويل زمنياً ومتعدد الجبهات، في حين ظلت بلدان أخرى مقلدة الأبواب أمام مثل هذا التغلغل ولكنها فشلت في تحقيق القدر نفسه من التنمية الذي ميّز تجربة المجموعة السابقة من البلدان.

ففي الوطن العربي، على سبيل المثال، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، لم ينج إلا قطران من السيطرة الأجنبية المباشرة أو التغلغل الاقتصادي والثقافي للموس، هما السعودية واليمن (الشمال). إلا أن هذين القطرين كانا أقل تطوراً (وتنمية) بوضوح من بقية الأقطار العربية - خاصة من المغرب والجزائر وتونس في المغرب العربي الكبير، وبلدان المشرق العربي وبشكل خاص مصر ولبنان (ولكن باستثناء أقطار الخليج الصغيرة). ويصح هذا الحكم سواء بني على أساس مستويات التعليم المتحققة وطبيعة «النظرة إلى العالم» السائدة، أو تطور الصحافة والأدب، أو مستوى تجهيز البنى التحتية، أو تطور الصناعة التحويلية، أو القدرة التقنية المتاحة. ويمكن العثور على عدد من الأمثلة المشابهة في مناطق أخرى في العالم. بالمقابل، هناك اليابان التي أوصلها الانعزال (مع أنه لم يكن الاستراتيجية الوحيدة للمتصلة) إلى تنمية مذهلة في سرعتها وشموليتها ومستواها، وخاصة إلى تفوق تقني لا يضاهي اليوم.

ليس الغرض من عرض حقائق متناقضة أو متباينة كهذه مجرد الإشارة إلى الحدود التي تحاصر قابلية النموذج الأساسي للتبعية للتطبيق العام في جميع الحالات، وبالتالي إثبات الحاجة إلى استخدام مرتكزات النموذج على أنها بالأولى تمثل نزوعاً واضحاً في هذا الاتجاه أو ذاك ولذلك اعتماد بعض التواضع والتجريبية للملائمة في الاستخدام. فالقيمة الأكثر أهمية من ذلك الغرض تكمن في دلالة الجقائق المعنية بالنسبة إلى فكرة أو سياسة «فك الارتباط»^(٨٨) مع النظام الرأسمالي العالمي الذي يناهز به بشدة بعض اقتصادي التبعية (مثل سمير أمين واندريه جندر فرانك وامانويل ولورشائين) ويقدر أقل من الشدة جلال أمين، على أن فك الارتباط هذا ضروري لبلدان «التخوم إذا شاءت أن تسعى إلى التنمية»^(٨٩). أيضاً فإن جرعة كبيرة جداً من دواء مفيد في الأساس، قد تكون ضارة بل وقاتلة. فقد مر ما من الانعزال، مقرون بحشد تصميم المجتمع وموارده من أجل التنمية والاهتمام الكثيف بالسوق الداخلية وبالقدرة على تلبية طلبها، ليست أموراً ضرورية فحسب بل هي كذلك حرجة. على أن الواقعية والتجربة الواسعة التي مرّ بها العالم الثالث والتي تمكن مشاهدتها والتعلم منها، توحي بالموقع الملائم لرسم الخط الحرج الفاصل بين الانعزال القادر على إفادة المجتمع والاقتصاد، والانعزال الذي يأتي بمرود معاكس لما يتوقع منه في الأساس. أما موقع مثل هذا الخط فيختلف بالطبع بين بلد وآخر.

لا يفصل القول بالاعتدال في السياق الحالي عن الوعي بالأخطار التي ترافق حالة

(٨٨) أي: Delinkage.

(٨٩) جلال أمين الذي كتب بالعربية حول الموضوع، يقف في طليعة الاقتصاديين العرب الذين يؤيدون ضرورة «فك الارتباط». انظر: جلال أحمد أمين، المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

التبعية والارتباط الوثيق ببلدان المركز الصناعية المتقدمة المتطوي على تبعية مكيدة. على أن الأطروحة المقدمة هنا هي أن الأخطار التي تأتي بها بشكل لا يمكن تحاشيه حالة الارتباط المكمل يمكن أن تخفف وطأتها بشكل أكثر فاعلية، أو أن يتم التحكم بها وضبطها بشكل أفضل، كلما كان المجتمع التابع أوضح رؤية وأكثر تصميمياً ورشداً في تبني الاعتدال على النفس كاستراتيجية ثابتة للتنمية والتجديد الوطني والتطور الحضاري. وبالإضافة، فإن الأخطار المشار إليها قبلاً ينبغي أن تقاس بالمقابل ببطء عملية التنمية المفرط أو بترهلها، وحتى بتعثرها كلياً، فيما لو اعتمدت سياسة فك الارتباط بشكل مبالغ فيه، وذلك خاصة بالنظر إلى ما تتطلبه التنمية من موارد شمسية ضخمة وقدرات تقنية فعالة - مما يوجب الحاجة إلى طلب المساعدة والتعاون الأجنيين في معظم الحالات. وبالتأكيد يتوجب أن يسعى المجتمع لحشد أقصى ما يمكنه من موارده وقدراته الذاتية قبل التحول إلى مصادر الدعم الخارجية، وعليه بالتالي أن يقيم توازنه بين الموقفين المتناقضين أي الاعتدال على النفس واللجوء إلى الدعم الخارجي. على أن هذا التوازن لا يمكن إجراؤه دون الالتفات إلى اعتبارين لها شأن كبير.

الاعتبار الأول هو حاجة البلدان المتخلفة إلى السعي نحو التنمية، سواء كانت تنوي محاولة إحداث تحول اشتراكي في مجتمعاتها واقتصادها أولاً. إنني، في هذا السياق، لا أتجاهل الأطروحة النيو-ماركسية بأنه يمكن «اختصاره المراحل في عملية التحول تلك - وذلك بحدوث التحول عبر مرحلة واحدة بدلاً من استراتيجية المرحلتين التي تقول بها الماركسية الأصولية. على أن ما يبدو مغريباً وجذاباً في نطاق النظرية قد لا يتمتع بالضرورة بواقعية وإمكانية تتماشى مع اغرائه وجاذبيته - قياساً على تجربة العالم الثالث. وبالإضافة، تمكن الحاجة بأن الأسبقية ينبغي أن تعطى في سياق التخلف أولاً لتشجيع التطور والتوسع والتحسين في القدرة الانتاجية قبل عدالة التوزيع والاسراع بتضييق فجوة الدخل بين الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية. هذا لا يعني إنكار الصلة السببية بين مستوى الأجور والخدمات الاجتماعية التي تحصل عليها شرائح الدخل المنخفض من جهة، والأداء الاقتصادي من جهة أخرى. على أن ترجمة هذه الصلة السببية إلى سياسات أجور ودخل يمكن أن تأتي مبالغاً فيها بحيث تغدو السياسات في النتيجة ذات مردود عكسي.

الاعتبار الثاني هو أن البلدان الاشتراكية كما يشاهد من تجربتها الفعلية تعاني عدداً من المآخذ والعلل الاقتصادية والاجتماعية - السياسية. وفي الواقع، فإن البلد الاشتراكي الرئيسي أي الاتحاد السوفياتي، ومعه بعض البلدان الاشتراكية الأوروبية الأخرى والصين الشعبية، تقوم الآن، ونحن في مطلع التسعينات من القرن العشرين، بـ «تحرير اقتصاداتها (ومجتمعاتها) في ما تمكن تسميته تجاوباً وتماشياً مع مضمون تحدي الرأسمالية، كما يتجسد في الأنظمة الاجتماعية - الاقتصادية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. ومن ناحية أخرى، هناك حقيقة جلية هي أن البلدان الغربية الرأسمالية تقف على مسافة بعيدة جداً من مقولات «دعه يفعل»^(٩٠) الكلاسيكية بكامل مضمونها وتعبيراتها، وبإيمانها الاستسلامي لـ «اليد الخفية»

(٩٠) أي: Laisser - Faire.

التي وضع آباء الاقتصاد الكلاسيكي ثقتهم الكلية فيها.

ويقع منظور التبعية بخطأ الجمود اليوم عند مقولات الماضي^(٩١) والتخلي عن الواقعية لو أنهم استمروا بالتشير بفك الارتباط المبالغ به مع العالم الرأسمالي، في وقت يعيد فيه العالم الاشتراكي نفسه التفكير بنظامه ويقوم باطلاق تحولات عميقة وكاسحة في تطبيق ذلك النظام - وكذلك في وقت تطبق فيه بلدان رأسمالية سياسات «توجيهية»^(٩٢) وتدخلية معينة (وإن تكن هذه لا تقع في نطاق الاقتصاد الكلي بل الجزئي وما دون القطاعي). وعليه نرى أن مدى فك الارتباط الذي تصح المناقشة به - وهناك حجة قوية تدعم قدرًا من فك الارتباط هذا - ينبغي أن يوضع في إطار استراتيجية عريضة تتمحور حول الاعتناء على النفس، الذي يستقل إلى فتحه في الفصل التالي. وعلى أي حال فمدى فك الارتباط الذي يُستهدف ينبغي أن يقرن بعدد من الاشتراطات السياسية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب الاشتراطات الاقتصادية والثقافية. ففي محصلة التحليل، يكمن جوهر المسألة في ضبط مقدار الارتباط و«تدريج»ه، لا في قطعه أو فكه بشكل احتياطي وكاسح.

لا تشكل التعديلات والاستدراكات التي سأطرحها لاحقاً، على اعتبار أن النموذج الأساسي للتبعية بحاجة إليها، انفصاماً عن بعض عناصر النموذج، وإنما تعديلاً في الوزن النسبي لهذه العناصر، أو بعبارة أخرى في حجم الجرعات التي يقدم النموذج فيها تلك العناصر، وذلك لغرض أخذ حقائق اليوم من سياسية واقتصادية بالحسبان. أحد العناصر أو المجالات التي هي بحاجة لتعديل موزون بدقة يتصل بالنظرة إلى دور كل من الهيكلية والسياسات المنبثقة عن العالم الرأسمالي مقابل نظيرتها في مجتمع ما خارج ذلك العالم، وبالنظر إلى جدلية العلاقة والتفاعل بين العالم الرأسمالي والمجتمع المعني. وهكذا، فبالإضافة إلى الملاحظة المسجلة قبلاً في أن هناك اليوم إدراكاً أفضل لقوة العوامل والقوى الداخلية، وبموازاته هناك حقيقة حصول الأكثرية الساحقة من البلدان المتخلفة على الاستقلال السياسي وانطلاقها بمحاولات انمائية - بالإضافة إلى كل ذلك توجد حاجة إلى عملية مزدوجة. أحد جانبي هذه العملية هو الالتفات المستمر إلى زمرة العوامل والقوى الخارجية، والتخطيط والتحرك لتخفيف أثرها السلبي على المجتمعات التابعة. ولنا حاجة إلى القول إن الالتفات المطلوب ينبغي أن يشمل الأوجه السياسية والثقافية والإعلامية من التبعية، إضافة إلى الوجه الاقتصادي.

الجانِب الثاني في العملية هو الحاجة إلى مزيد من التنبه إلى الآليات الجديدة التي تفرض (أو تمرر) العوامل والقوى الخارجية نفوذها عبرها على البلدان التابعة. وتستحق أليتان بشكل خاص مراقبة دقيقة وتحركاً فعالاً. الأولى هي تجمعات المصالح الداخلية (وهي غالباً تمازجات مالية/ اقتصادية وسياسية) المتحالفة مع نظيرتها في بلدان المركز أو المنتفعة معها

(٩١) بمعنى: Anachronism.

(٩٢) بمعنى: Dirigiste.

بفضل مصالح مشتركة أو على الأقل متشابهة. (والالتقاء هذا خارجي التوجه عملاً بمنطق القوة النسبية لكل من الفريقين). ولا يمكن للتحرك الملائم لمجابهة مثل هذا الالتقاء الداخلي - الخارجي في المصالح إلا أن يتطلب إعادة توجيه ملحوظة في الوعي السياسي والثقافي والاقتصادي في البلد التابع. وإذن، فالمطلوب لا يشكل مهمة متواضعة وسهلة، وإن تكن مجابهة فعل الآلية الثانية أكثر تعقيداً واستعصاء على الحل.

الآلية الثانية هي الشركات العملاقة المتعدية الجنسية أو الحدود، التي حققت تغلغلاً عميقاً ومتعدد الجوانب في البلدان المتخلفة حيث تغطي نفوذها وأثره في مجتمعات تلك البلدان المجالات الاقتصادية والثقافية ليمتد - وبشكل خطير - إلى المجالات السياسية والثقافية والإعلامية. وهكذا، فإن الشركات المذكورة قد «استولت»، بالفعل إن لم يكن بالاسم، على قدر من سلطان ودور البلدان الرأسمالية / الاستعمارية وأصبحت بالتالي أكثر أدوات الامبريالية قوة. (يجوز لنا القول إن الاستيلاء يمثل حالة من «تقمص» الروح والدور في ما بين البلدان الصناعية المتقدمة وشركاتها العملاقة).

على أننا، في إبراز خطورة تغلغل الشركات العملاقة في البلدان التابعة، لا نود أن ننكر أن تحركها قد تكون له آثار مشجعة لتطوير قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والمال والثقافة - هذا مع تحفظ أسجله فوراً في أن مثل تلك الآثار لها دائماً جوانب سلبية. في مقدمة هذه الجوانب السيطرة على نسبة مرتفعة من رأس المال التجميعي في البلدان المتخلفة بفضل اعتماد صيغ مختلفة في «المشاركة» والتغلغل، وتكثيف التنمية والثقافة المتنافسة بشكل يهدم مصالح الشركات العملاقة أولاً وفي الجوهر؛ والتدفقات المالية الضخمة من البلدان المتخلفة إلى الخارج كمدفوعات لعوامل الانتاج وإعادة رؤوس أموال و«كريع صاف»، في مقابل التدفقات من الشركات إلى داخل البلدان المعنية؛ وتحويل وجهات غط الاستهلاك (وبالتالي الانتاج) الوطني لتلائم مصالح الشركات العملاقة؛ واجتذاب المصالح القوية من مالية / اقتصادية داخل البلد المتخلف إلى تحالفات لصيقة مع تلك الشركات حتى حين يكون ذلك الاجتذاب مخالفاً للمصلحة الوطنية العامة للبلد المتخلف، مجتمعاً واقتصاداً على السواء.

يبقى أن نحاج، بالرغم مما ذكر في الفقرات السابقة حول الشركات العملاقة المتعدية الجنسية، أنه لا يمكن التكرار الكلي لإمكانية إتيان أنشطة هذه الشركات بفوائد. وهنا يبرز سؤال لا بد من طرحه: كيف يمكن جعل الفوائد تنفوق على الأضرار؛ وانطلاقاً من هذا السؤال: هل تستطيع البلدان المتخلفة التمتع بدرجة من حرية التصرف تمكنها من صياغة السياسات واتخاذ الاجراءات التي تستطيع - وإن تدريجياً - أن تحتوي وتحقق من الأضرار بشكل ملموس وأن تكسب من القوة ما يتيح لها توسيع تحكمها بوجهات تغلغل الشركات بشكل يسمح كذلك بتوسيع مجال الاستفادة من أنشطة الشركات العملاقة؟ إنني أدعي أن الاجابة هي بالإيجاب بالنسبة إلى كثير من بلدان العالم الثالث، ولكن ليس لجميعها.

هذا الادعاء يمكن الدفاع عنه بفضل القوة التراكمية المتزايدة (ولو ببطء) لبلدان العالم الثالث في النظام السياسي العالمي، خاصة في إطار الأمم المتحدة التي اتخذت بعض

الاجراءات لضبط نشاط الشركات المتعدية الجنسية ونخفض آثاره الضارة. وبالإضافة، فإن وجود عدد كبير من هذه الشركات في عالم اليوم التي تنتمي إلى طيف واسع من البلدان الصناعية المتقدمة (وبعضها ينتمي إلى بلدان علمثالية مثل البرازيل والهند) يفسح في المجال لمزيد من حرية الحركة لدى البلدان المتخلفة. وأخيراً، فإن قدرة وصول البلدان المتخلفة لخبرات البلدان الاشتراكية يضعف القبضة الخانقة التي تمتلكها الشركات المتعدية للجنسية لو لم تتوفر هذه القدرة.

لا بد أنه صار من الواضح أنني أعلق أهمية كبيرة على قدرة البلد المتخلف في اتخاذ مواقف وسياسات واجراءات تصحيحية، وأهمية أكبر على قدرة مجموعات من البلدان المتخلفة (أي ضمن اطار منطقة ما) في السياق الحالي شريطة أن تعمل معاً بتضافر وتنسيق وأن تمتلك بالاشتراك معطيات ومصالح ثقافية وسياسية واقتصادية، وأن تكون لديها توجهات وتوقعات متشابهة. بعبارة أخرى: إنني أعتبر أن من المبرر توظيف قدر ملموس من الثقة في قدرة استراتيجية الاعتماد على النفس - إذا ما صممت واستخدمت بشكل نير وبتصميم ثابت - على مجابهة جوانب مختلفة من التبعية، بل إن توقف تعمق التبعية واتساعها وأن تحد من فاعلية أدواتها، وإن تم ذلك بالضرورة ببطء وتدريج. وفي هذا السياق يحسن بنا فهم تجربة والنموذج الصينية الأربعة.

يسر هذا الاعتقاد ما حققته هذه البلدان الأربعة من نمو مرموق منذ أوائل عقد الستينات، واكتساب القوى العاملة لديها قدرات تقانية تستحق التنويه. فلا يجوز أن ينظر إلى هذه الانجازات من زاوية دغائية أو في سياق دغائي بالقول إن هذه البلدان سمحت لنفسها بأن تغرق أكثر فأكثر في حالة التبعية، وأصبحت رهينة للشركات المتعدية الجنسية. إن اتخاذ موقف كهذا يتجاهل ابراز تجربة البلدان المذكورة وتسجيل الخطوات الواسعة التي اتخذتها (خاصة تايوان) باتجاه الإصلاح الزراعي وعدد من التصحيحات المؤسسية الأخرى، وبصياغة سياسات تسعير وتصدير عقلانية، وبوضع وتنفيذ برامج تدريب تقني طموحة وفاعلة، وبدعم عملية تصنيع نشيطة، وتطوير القدرات البارزة الكفاءة في مجالي التشييد والتعهدات^(٩٢). فالسؤال الوثيق الصلة بما نحن بصدد هو: هل ستكون البلدان الأربعة المشار إليها أكثر أو أقل تبعية في المدى الطويل كنتيجة للتنمية الرأسمالية التي حققتها؟ ثم ألا تعكس السياسات المعتمدة في ذاتها قدراً كبيراً من الاعتماد على النفس؟

أقل ما يمكن أن يقال في الرد على السؤال هو أن تلك البلدان ولّدت قوى ذات قدرة احتمالية في السياق الطويل على الحد من التبعية وإيقاف زحفها على الأقل. وهكذا، فحتى لو أن درجة التبعية اشتدت في مطلع اعتماد البلدان المشار إليها لسياساتها الائتمانية التي أوصلت اقتصادها إلى موقعه الراهن (أي في المدى الزمني القصير وربما المتوسط أيضاً، كما يدّعي

(٩٢) من أجل تقييم نقدي لتجربة كوريا الجنوبية في إطار ما يدعوه منظور التبعية «والنمية التابعة»، انظر: هبة حنوسة، «ادارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية»، ورقة قدمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٣٦٥ - ٤١١.

ويحق نقاد تجربة تلك البلدان)، فالمرجح أن القوى والقدرات التي تولدت وتطورت ستؤدي في المدى الطويل إلى خفض حدة التبعية وتقليصها. وفي أي حال، فإن السؤال الذي طرح به نهاية الفقرة السابقة يمكن أن يجابه بسؤال معاكس: هل كان اعتياد سياسة فك ارتباط وانعزال متشددة سيؤدي، في محصلة الأمر، إلى فوائد أكبر شأنًا للمجتمع والاقتصاد؟ يبدو لي أن من المبرر القول إن التصميم والنجاح اللذين ميّزا تجربة «النموذج الأربعة الصغيرة» سيكونان قادرين على تحويل ما قد يبدو الآن وكأنه قوة ذات أجل قصير أو متوسط إلى قوة طويلة الأجل واعتياد على النفس مقرون بيقظة متزايدة بالذات. إلا أن من المبرر كذلك أن نشير إلى أن النجاح المشار إليه لم يكن السمة الغالبة في تجربة جميع البلدان والحديثة التصنيع^(٩٤)، بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية مقرونة بالتنمية الاجتماعية والسياسية. فتجربة البلدان الحديثة التصنيع في أمريكا اللاتينية والوطن العربي مثلاً، تميّزت بانتكاسات خطيرة في المجال الاقتصادي، وإلى مدى أبعد في المجال السياسي. (تشكل الصين الشعبية والهند زمرة خاصة من البلدان، كما بينت في الفصل السابق).

من الملائم أن نهي الفصل الحالي الآن ببعض الاستنتاجات. ونشدّد في هذا الصدد أن الاستنتاجات، وما سبقها من بحث في القسم السابق من الفصل، هي ذات مقاربة وتوجه براغماتيين وعمليتين. فقد كان السبب في طرح السؤال الأساسي الذي تناوله القسم السابق ثم القسم الحالي من الفصل وبصيغة تتضمن القليل من التنظير (أي فيما إذا كانت مدرسة التبعية لا تزال ذات خطاب لصيق الصلة بتفسير مشكلة التخلف ومفيد في عملية التفكيك عن علاج لتلك المشكلة، وذات مصداقية تجعلها قابلة للتطبيق في مجموعة كبيرة من بلدان العالم الثالث التي تحاول اتخاذ مسار ملائم باتجاه التنمية) كان السبب هو التالي: إن ظهور وتطور مدرسة التبعية شهدا الكثير من التنظير والتعميم الواسع، مما يجعل من المناسب جداً أن يوضع عدد من أطروحات التبعية تحت مجهر الفحص بأدواته من حقائق امبريقية وتحليل متسق داخلياً.

من هنا كانت الإشارة المتكررة إلى الحقائق السياسية والاقتصادية التي تميّز النظام العالمي الراهن، في «علمي» الرأسمالية والاشتراكية. فالإطار النظري للأطروحات الاجتماعية ينبغي أن يخضع باستمرار للقياس إزاء الحقائق التي يستخدم لتفسيرها حتى تتجدد درجة ملائمتها لذلك الغرض وقدرته على تقديم تفسير متأسك وذو مصداقية. هذا إذا كان للإطار بالإضافة أن يوفر مؤشراً لطبيعة العلاقات اللاحقة المتوقعة ضمن سياق مضمونه. فإذا لم يجر القيام بإعادة تقييم واعية وبالتعديلات التي توحى بها إعادة التقييم، فإن الأطروحات والنموذج الأساسي تقع في أزمة خطيرة. وقد أصابت الأزمة بالفعل عدداً من عناصر نموذج التبعية، إلا أنه في اعتقادي يصبح الادعاء بأن قلب النموذج لا يزال سليماً، هذا إذا أخذنا بالاعتبار عدداً من المراجعات والتعديلات والاستدراكات في ضوء التجربة بما تتضمنه من واقع امبريقي (وما وضعت أمام القارئ) في القسم الأخير من الفصل الحالي ليخضعه للتفحص

(٩٤) للمعرفة باسم (NICs) Newly Industrialized Countries.

والتأمل). وهكذا أرى أن النقاش والتحليل اللذين تضمنتهما هذا الفصل يبرران الاستنتاجات الستة التالية المستخلصة منها:

١ - إن لب أو قلب النموذج الأساسي للتبعية لا يزال سليماً ويتمتع بقيمة تفسيرية ذات شأن: تعني بلب النموذج تغلغل البلدان الرأسمالية المتقدمة في الأكثرية العظمى من بلدان العالم الثالث وسيطرتها عليها لأجيال أو قرون خلت، والأسبقية التي أعطتها تلك البلدان الرأسمالية لتنميتها ومصالحها الذاتية. ولا يزال يبدو اليوم أنه يمكن الدفاع عن هذه المقولة بقوة، بالرغم من التحفظات والاستدراكات الثلاثة التي أسجلها الآن. هذه التحفظات هي: (أ) إن بلدانا معينة لا تزال تعاني التخلف الشديد الوطأة حتى مع استمرارها مغلفة في وجه التغلغل والسيطرة؛ (ب) إن بلدانا أخرى معينة قد حققت قدراً ملموساً من التنمية بالرغم من أنها كانت قد أخضعت لتغلغل عميق ولسيطرة طويلة المدى؛ (ج) إن العامل الخارجي الذي تشكله الرأسمالية العالمية كان في معظم الحالات يتفاعل مع العامل الداخلي الذي كان في الواقع يتكامل معه ويدعمه. وبالإضافة، فإن العوامل الداخلية أصبحت أقوى بمرور الزمن وتحقيق الاستقلال السياسي والممارسة المتزايدة للقدرة على صنع القرار الوطني. غير أنه، بالرغم من هذه التحفظات، تظل أطروحة التبعية مفيدة لتفسير التخلف في عدد كبير من الحالات، وبالتالي كمؤشر للسبيل الملائم للتنمية - ونعني به ذلك القدر من الاعتماد على النفس الذي يثبت التحليل الرشيد أنه عملي ويمكن ومفيد، خاصة الاعتماد الجماعي على النفس.

٢ - لكن، لكي يحمي المنظرون أطروحة التبعية، عليهم أن يمارسوا تحكماً أكبر بتطويعهم وأحكامهم التعميمية، وذلك من أجل تحقيق تماس أكثر التصاقاً بالحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية الماشية، ومن أجل أن يظهروا قدراً أكبر من المرونة والإحساس بحقيقة أن الأرض التي يركز إليها تطويعهم تتغير معالمها، وإن كان ذلك ببطء. أما الجانب الآخر من هذا الاستنتاج فهو الحاجة لتحاشي الدغيات والاطلاق، أو التأكيدية، كأنما أطروحة التبعية هي «قانون طبيعي حديدي» لا يمكن تطويعه عبر نضال الشعب وتصميمه، وفضل المتغيرات العميقة في ظروف العالم المعاصر. وفي هذا السياق نستطيع أن نتبين أن الشعور القومي يشكل قوة مفرّدة (يكسر الرأى الأولى) أو محدّدة (يكسر الدال الأولى)، خاصة حين يكون هذا الشعور ثيراً ومقروناً بالتصميم لا متقاداً ومحكوماً أو جاهزاً للرضوخ، في حين تتطلب مصالح المجتمع وانسياب العمليات الاجتماعية الجديدة الصلابة والعزم.

٣ - نجد بلدان العالم الثالث المصممة على تحرير أنفسها بالقدر الممكن من التبعية والتي تحشد لذلك الغرض مواردها المالية والبشرية، وعزمها وقدراتها - تجد في النهاية وبشكل متزايد أنها لا تقف منفردة في نضالها. فهناك البلدان الاشتراكية التي توفر دعماً معنوياً ومادياً، والبلدان المجاورة التي يمكن أن تشترك في الجهد من أجل تحقيق الاعتماد الجماعي على النفس، والأمم المتحدة التي توفر منبراً لتبادل الآراء - وإذا كان ذلك ضرورياً لإطلاق «الحجج الحامية» التي تولد بعض النور إلى جانب كثير من الحرارة، وأخيراً هناك الادراك

الأولى بين العناصر التقليدية في العالم الرأسمالي نفسه بل وبعض الحكومات الغربية ذات التوجه التقدمي لحقيقة التبعية وما تمثله من عائق ضخم أمام التنمية.

٤ - ينبغي أن يتم اللجوء إلى «فك الارتباط» بالنظام الرأسمالي الذي هو أمر ضروري، ولكن دون المبالغة في صيغة فك الارتباط هذا - إذا كان يراد ألا تنجم عن الصيغة المتمثلة آثار سلبية عكسية. ثم ينبغي أن يوضع فك الارتباط كـ «استراتيجية صغيرة» ضمن الاستراتيجية العريضة للاعتماد على النفس، ودون اغفال ما يتطلبه الأداء الاقتصادي واكتساب القدرة التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يفهم فك الارتباط على أنه شرط مسبق ضروري للاعتماد المتبادل الصادق. قد يبدو أن في هذه المقولة مفارقة أو تناقضاً. على أنه يمكن تفسير المقولة لإزالة تهمة التناقض بالقول إنه ما لم ينجح بلد ما (أو مجموعة بلدان) في عزل نفسه في بعض النواحي من أجل أن يتغلب من النتائج السيئة للتنميط السائد لتقسيم العمل الدولي الذي يخدم في الأساس مصالح الدول المتقدمة والقوية، وما لم ينطلق البلد المعني بتصميم قوي ويسمى سليم صوب التنمية تحت مظلة وحماية قدر مدروس بعناية من فك الارتباط، فإنه لن يقدر بالتالي على أن يكون شريكاً حقيقياً (أي له حصة عادلة) في الاعتماد المتبادل. فهذا فقط يمكن ألا تكون مقولة «الاعتماد المتبادل» تضاماً مهذباً أو تسمية غير جوارحة للتبعية، أو مجرد تلاعب مضلل بالألفاظ.

٥ - ينبغي كذلك التوصية بسياسة ذات أبعاد مدروسة بعناية لفك الارتباط، في ضوء حقيقة غرق عدد من البلدان المتخلفة في تبعية أكثر عمقاً وتعقيداً من ذي قبل، بدل «السباحة» الفعلية صوب السطح باتجاه الاعتماد على النفس. فهذه الحقيقة تناقض نزوع كثير من بلدان العالم الثالث للامبالاة بما تمتلك من ثقة بالنفس. وبما أنني أكثر يقيناً بما أدعيه في سياق التجربة العربية من سواها من تجارب في مناطق أخرى من العالم، فسألجأ إلى الاستشهاد بأقطار الوطن العربي فأقول إن هناك أدلة يصعب نفيها بأن معظم هذه الأقطار (وليس الأقطار المنتجة والمصدرة للتنميط فحسب) تفضح أوضاعها الكثير من المؤشرات ذات الشأن الدالة على الوقوع في مزيد من التبعية للعالم الرأسمالي. وإنما لمفارقة صارخة أن هذه التبعية ازدادت حدة خلال عقد السبعينات، حين قبضت المنطقة العربية على أزمة التحكم بالقطاع الهيدروكربوني، وكنتيجة لذلك جنت عائدات مالية أكبر مما عرفه تاريخها في السابق على الإطلاق. إلا أن عدداً من السياسات المخاطفة جرت صياغته وتم تطبيقه لا في المجال الاقتصادي فحسب بل وفي المجالات السياسية والثقافية والتقنية والإعلامية كذلك^(٩٥).

(٩٥) لقد عالجت بنوسج، وفي عدة مؤلفات (من كتب وبحوث) أوجه القصور الخطيرة والأساسية للتنمية

العربية وسياسات النفط العربية، كما شجعت في عهد الاستقلال، انظر:

Yusif A. Sayigh: «A Critical Assessment of Arab Economic Development, 1945-1977.»; «The Social Cost of Oil Revenues.» in: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), *Energy in the Arab World, proceedings of the first Arab Energy Conference, held in Abu Dhabi, 4-8 March 1979*, 4 vols. (Kuwait: OAPEC Information Department, 1980); *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects* (Oxford: Oxford University Press,

لا ريب أن عوامل وقوى خارجية تصعب مجابهتها أتت إلى تعميق التبعة، غير أنني أنسب قدراً معادلاً، على الأقل، من المسؤولية للعوامل والقوى الداخلية الذاتية. أبرز هذه هو الانتساب أو التماهي غير المدقق - والطوعي إلى مدى ملموس - مع سياسات ومصالح البلدان الرأسمالية الرئيسية، خاصة الولايات المتحدة؛ وصياغة سياسات تنموية وتجارية وتربوية وتدريبية كان من شأنها تثبيت التبعة بل وتعميقها، بدلاً من مساهمتها في إرغام التبعة على الانحسار؛ وكبت الحريات وحقوق الإنسان والتضييق الصارم لممارسة الشعوب للمشاركة السياسية الصادقة مما أحرس المحاولات الاحتجاجية ضد الكبت وعرقل السعي إلى التحرر، وكذلك ضد السياسات الاقتصادية وأنماط السلوك الخاطئة، مما كان من شأنه بالتالي تقليص قدرة المواطنين والمؤسسات على مساءلة القادة السياسيين بشكل فعال يمكن من التصحيح والإصلاح.

٦ - أخيراً، فإن التركيز على منظور التبعة كتفسير للتخلف، الذي يعود الفضل في نشوئه وتطوره إلى مدرسة التبعة، جاء في وقته الملائم وأثبتت فائدته. لكن يمكن القول إن ذلك التركيز بولغ به فاستبد بالمتظرين ووقع ضحيته عدد منهم. وهكذا فإن التركيز المبالغ به حول الأنظار والجهود عن التفتيش الملح والمسؤول عن موقع ملائم لإحداث اختراق في الجدار الذي تمثله التبعة. أما وقد سجلت هذا المأخذ فإني أشعر أن من المبرر أن أضيف أن النموذج الأساسي للتبعة كان ذا فائدة تتعدى قدرته على تفسير التخلف. ذلك لأنه يشير بشكل منطقي إلى ضرورة تبني الاعتدال على النفس كاستراتيجية للتنمية وكعلاج تصحيحي للتبعة ومضاد لها. إن تبني هذه الاستراتيجية يمكن لا بالنسبة إلى تلك البلدان التي تختار النظام الاشتراكي مساراً فحسب، بل كذلك إلى البلدان الأخرى التي - لسبب أو لآخر - لا ترغب في الخيار الاشتراكي، ولكنها في الوقت نفسه مصممة على التصدي لتحدي التخلف والتبعة الخارجية. ولهذا أدعي أن الفسحة التي تحتها في الفصل الحالي لبحث أطروحة التبعة من زوايا مختلفة كانت ضرورية ومفيدة. فمناقشة نموذج التبعة في الفصل الثاني (الحالي) تجعل هذا الفصل جسراً موصلاً بين الفصل الأول حيث كانت بؤرة التركيز الأزمة التي تعانيها التنمية في العالم الثالث، والفصل الثالث، حيث أتفحص الاعتدال على النفس كاستراتيجية النماية قادرة على إحداث الاختراق المطلوب في الجدار المسدود الذي تمثله التبعة.

1982); *Arab Oil Policies in the 1970's: Opportunity and Responsibility* (London: Croom Helm, = 1983), and

يوسف صايغ: «التنمية العربية والثلاث المرح،» للمنتقل العربي، السنة ٥، العدد ٤١ (نوز/ يوليو ١٩٨٢)،
ودنحو تنمية مستقلة في الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث
ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

الفصل الثالث

ماهي التميّة بالاعتماد على النفس ؟

مقدمة

يخمن بنا أن نوضح مسألة المصطلحات قبل ولوج بحث جوهر الاعتدال على النفس في الأقسام الثلاثة التالية من الفصل. ذلك أن هناك اقتصاديين - عرباً في الغالب - يستعملون مصطلح «التنمية المستقلة» بدلاً من «التنمية بالاعتدال على النفس». ويؤكد اقتصادي عربي مرموق في بحث أنيق وحساس لظلال المعاني نشر منذ سنوات قليلة، أن التنمية المستقلة إن هي في جوهرها سوى التنمية بالاعتدال على النفس، أو أن الاستقلالية هي الاعتدال على النفس^(١). على أنني شخصياً أرى أن دلالة مصطلح «التنمية المستقلة» غير مرضية كلياً لأنها لا تدل على جوهر الاعتدال على النفس. وفي الواقع، فكما سأحتاج لاحقاً، فإن السعي لبلوغ حالة من استقلالية صنع القرار الاقتصادي الحقيقية يمثل مجرد خيط أو جانباً واحداً من نسيج الاعتدال على النفس كاستراتيجية للتنمية. فمفهوم الاعتدال على النفس ينطوي على صفات إضافية ذات شأن، ويتضمن دلالات أساسية، وبذلك فإنه يتعدى في معناه استقلالية صنع القرار في المجال الاقتصادي كما في سواه من مجالات حياة المجتمع. ولهذا، فإنني سأستخدم مصطلح الاعتدال على النفس كاستراتيجية انمائية، أو مصطلح التنمية بالاعتدال على النفس (وأحياناً التنمية المعتمدة على النفس) بالتبادل في هذا الكتاب.

لقد صُمم الفصل الحالي لفرض التعرف إلى معنى الاعتدال على النفس وصقل مفهومه، وذلك، لأنه من الناحية الواحدة، لا يوجد فهم واحد معتمد بشكل مستقر لدى مختلف الكتاب، ومن ناحية أخرى، للمعنى علة جوانب يجري التشديد على هذا الجانب أو ذاك منها

(١) انظر: إسحاق صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهول»، ورقة قدمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات القوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٧).

في الأدبيات ذات العلاقة. وبشكل عام تلازم هذه الجوانب كل بلد متقدماً كان أو متخلفاً، غنياً أو فقيراً، كما أنها ذات صلة وثيقة بتوجهاته ومعطياته وسلوكه، إلا أنها بشكل خاص ذات إلحاح أشد في حال البلدان المتخلفة، كما أنها ذات صلة أشد وثوقاً بأحوال الوطن العربي والسعي الاحتمالي فيه للاعتماد الجماعي على النفس. وبما أن الوطن العربي سيحتل الموقع المركزي في اهتمامنا في هذا الفصل والفصلين التاليين، فإن الفصل الحالي سيركز على التعرف إلى الاشتراطات التي ينبغي ارضاؤها إذا كان لبلدان العالم الثالث أن تنطلق في سعيها صوب التنمية المستهدفة في الكتاب الحالي باستخدام الاعتماد على النفس كاستراتيجية. كما سيركز الفصل الثالث هذا على الصعوبات التي سيجابها السعي الانمائي، وسيتوجب بالتالي التغلب عليها إذا كان للوطن العربي أن يتخلص من التبعية إلى مدى ملموس.

وسواء ورد ذلك بشكل صريح أو لا فإن التنمية بالاعتماد على النفس، كما سيشار إليها في هذا الكتاب، سيقصد بها باستمرار أن تتفق مع المواصفات التي وضعت لها في الفصل الأول. بعبارة أخرى، فإن التنمية المعنية تشكل هدفاً معيارياً^(٢) لا ندعي على الإطلاق أنه منفصل عن موقف قيمي أو «حيادي» من حيث المضمون القيمي». فالهدف الانمائي، بشكل واضح، يتضمن عناصر أو مضامين اجتماعية قوية، ويقصد به أولاً، أن يتميز بنوعية ومحتوى يجسدان أسبقية الحاجات الضاغطة لجواهر العالم الثالث وحققها في أن تحيا بكرامة، وأن تتاح لها فرص عمل مجز ولائق، وغذاء ومسكن مناسبين ووافيين، وجميع عناصر الحاجات الانسانية الأساسية الأخرى. كما يقصد به، ثانياً، أن يقترن بتصميم المجتمع على تلبية الحاجات المشار إليها. وبما أن هذه المواصفات نالت قدراً من الاهتمام والمعالجة بقي باغراض هذا الكتاب فإننا لن نوسع ثانية في بحثها.

على أن تفحص جوانب التنمية بالاعتماد على النفس والشروط الضرورية لتحقيقها يوجب سر غور الأطروحة التي يعرضها هذا الفصل في أن المشاركة السياسية الصادقة عبر قاعدة شعبية واسعة وتمتع المواطنين بحقوقهم الانسانية، وضمان قدر واسع من العدالة الاجتماعية، يشكلان عنصرين حرجيين من عناصر التنمية القائمة في الأساس على الاعتماد على النفس وذات الدلالة العميقة في أي بقعة من العالم الثالث. كما ادعي أيضاً أن قدراً واسعاً من العمل الجماعي والتكامل بين الأقطار العربية ينبغي أن يضاف كعنصر ثالث في سياق الوطن العربي وذلك لأسباب ستضح في الموقع المناسب لاحقاً.

أخيراً، فإن الفصل الحالي، مشفوعاً بما سبده في الفصلين التبيين من الكتاب، سيتضمن مناقشة وتفحصاً لامكانية ومصادقية استخدام استراتيجية الاعتماد على النفس في إطار دولة وطنية (أو مجموعة دول وطنية تعمل بشكل جماعي)، يتوضع نظامها أو نسقها الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي في ما بين الاشتراكية والرأسمالية. وسنبداً عملية المناقشة

(٢) بمعنى : Normative.

والتخصص باستخدام مقارنة «الامتيازات المقترضة مقدماً»^(٣)، ثم تنتقل إلى المقاربة الاستقرارية الاستراتيجية إلى المدى المستطاع، دون أن تنقل الكتاب محتوي رقمي ضخم ومعلومات كمية مغرقة في التفصيل. بعبارة أخرى، فإن التكوين أو التشكيل الاجتماعي الذي سنتأش ونخصص امكانية استخدامه لاستراتيجية الاعتدال على النفس، يفترض هنا أن يكون قوياً وتقدمياً في توجهه وفي قيمه وهيكلته وتوجهاته وأهدافه وسلوكه في المجالات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية. ويفترض كذلك أن يتضمن النسق اقتصاداً مختلطاً يشمل قطاعاً عاماً ذا شأن، إلى جانب قطاع خاص نشيط يتمتع بمجال رحب للعمل وتحميد المبادرات الخاصة. وكمصطلح مختصر لكل هذه المواصفات سنشير إلى التشكيل الاجتماعي المقصود هنا «كدولة (أو تجمع دول) قومية - تقدمية»، أو «نظام قومي - تقدمي ذي قطاعين رئيسيين».

بينما في ما سبق أن هذا النظام تم اختياره عن تعمد من أجل سبر غور امكانية السعي للتنمية بالاعتدال على النفس من خلاله. وقد تم هذا الاختيار بدلاً من وقوعه على النظام الاشتراكي أو - على النقيض الآخر - نظام اقتصاد السوق بحريته الكاملة الذي يعطي أهمية ضئيلة للاعتبارات الخلقية في تحرك آلية الاقتصاد، وحيث يجري السعي صوب التنمية دون اكترات ملموس للقيم التي أشير إليها في الفصل الأول عند بحث محتوى التنمية المطلوبة. أما سبب انتقاء الخيار المعتمد هنا (وقد أشير إلى ذلك قبلاً) فهو ادعاء مزدوج: أولاً، أن الاشتراكية كنظام يتميز بدعوى يمكن ادراكها بشكل فوري - تتمتع بالقدرة على التفلّت إلى مدى بعيد من التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، وبإرضاء «المرغوبات»^(٤) الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتضمنة داخل محتوى ونوعية التنمية المستهدفة في هذا الكتاب (هذا طبعاً إذا أخذ النظام الاشتراكي عند تطبيقه الفعلي بمبادئ وسياسات المشاركة السياسية واحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية). غير أننا كذلك بينا في ما سبق أن كثيراً من بلدان العالم الثالث، وأيضاً من البلدان العربية تحديداً، لا ترغب في أخذ الخيار الاشتراكي لأسباب مختلفة. وبالإضافة، فإن عدداً من الاشتراكيين أنفسهم يطرحون حالياً تساؤلات قلقة حول مزايا النظام الاشتراكي و/أو سلوكه السياسي الداخلي، كما شوهدت المزايا والسلوك في تجربة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى عبر عدة عقود من الزمن، وحول كفاءة النظام الاقتصادية أيضاً.

أما الشق الثاني من الادعاء الذي يمتد تحت الخيار الذي نقول به في هذا الكتاب فهو ان نظام اقتصاد السوق لا يعنى بنوعية ومحتوى التنمية التي أكدنا عليها في الفصل الأول من الكتاب (وذلك باستطابق النصوص الأساسية للنظام التي تبعده بموجب تعريفه الغالب عن الاعتبارات القيمية كمبرر أو محدد لسلوكه. ثم إن فلسفة اقتصاد السوق وقيمه وتوجهاته لا تؤدي بشكل متعمد وعبر موقف مبدئي إلى معارضة التبعية أو تعكس رغبة ملحة لتحرير

(٣) Deduction : بمعنى :

(٤) Desiderata : بمعنى :

البلدان المتخلفة الأخذة بنظم اقتصاد السوق من قبضة التبعية الشديدة للبلدان الرأسمالية المتقدمة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. وهكذا، فإستثناء النظامين المارّي المذكور - الاشتراكية واقتصاد السوق - أبقى أماننا خيار النظام القومي - التقدمي كالأطار الصالح لتفحصنا في ما يتبقى من الكتاب لمعنى ثم لامكانية وأخيراً لدينامية وآلية التنمية بالاعتماد على النفس (وهذا طبعاً إلى جانب المزايا الذاتية التي نسبتها إلى النظام القومي - التقدمي). وستتحرك التحليل القادم بجملة، خاصة في الفصلين الرابع والخامس، ضمن نطاق الوطن العربي، على أساس الفرضية - المبررة في ما اعتقد - بأنه يشكل داخل العالم الثالث منطقة واسعة وهامة بما يكفي لأن يجعلها تسمح باستخلاص استنتاجات أو توجهات تشاهد قابليتها للتطبيق على مناطق العالم الثالث الأخرى والملاءمتها، بعد إجراء التعديلات اللازمة في ضوء الظروف الخاصة بكل منطقة.

من يتولى الانطلاق بالاعتماد على النفس؟

ليس من جديد، أو عما هو خاص بمنطقة أو بلد أو ناحية ما في مبدأ الاعتماد على النفس. فجميع البلدان تسعى إلى قدر ما من الاعتماد على النفس، وهو يفسر أو يفهم غالباً بشكل ضيق على أنه «الاكتفاء الذاتي»، إما في مجال المواد الغذائية أو السلع المصنعة أو الثقافة أو التعليم أو التمويل أو الأمن. ويصح القول بأن مثل هذا السعي للاكتفاء الذاتي يشكل نزوعاً طبيعياً في الدولة الوطنية. ولذلك، فإلى هذا المدى، فإن السعي للاكتفاء الذاتي كدليل على الميل للاعتماد على النفس، هو صفة ذاتية لكيان الدولة، وهو ميل يفوض عميقاً في التاريخ المسجل للكيانات السياسية ذات الوجود المحدد بدرجة من الوضوح. ولعل ما هو أكثر التصاقاً بما أوردناه أن السعي صوب الاكتفاء الذاتي كان يتم خلال التاريخ في القرية أو المجتمع الصغير على المستوى المحلي في جهات منعزلة داخل البلد الواحد، إضافة إلى السعي نفسه على المستوى الجهوي في الاقليم الكبير داخل البلد، أو على مستوى البلد بأكمله.

إلا أن الاكتفاء الذاتي بالتأكيد ليس ما نرمي إليه ونعمل على تفحصه هنا. بل إن الاعتماد على النفس - إذا ما جرى فهمه والسعي لتحقيقه في بلد ما على اعتبار أنه أوتاركية مغلفة تدفع إليها قومية وانعزالية متطرفة ومتعصبة يبعد كثيراً عن معنى الاعتماد على النفس كما نفهمه وتنفحصه في الكتاب الحالي. ولكن، من ناحية أخرى، إذا كان الدافع وراء جاذبية الاكتفاء الذاتي هو رغبة دولة وطنية ما في عزل نفسها في حدود مدروسة ورشيعة عن النظام الاقتصادي الدولي ونمط تقسيم العمل فيه، من أجل العودة إلى ذلك النظام بعد أن تكون قد تعدلت ملامحه بشكل يجعله أكثر فائدة لمصلحة الدولة المعنية أو على الأقل أقل عداء لمصلحتها، فإن الاكتفاء الذاتي (في هذا السياق المحدد ومن أجل الغرض المحدد المبين) يكون خطوة تكتيكية ضمن استراتيجية الاعتماد على النفس.

هذا التمييز بين الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس، منظوراً إليه كجزء من عملية مرحلية بين خطوة تكتيكية ومسار استراتيجي، يعيدنا إلى فكرة «الاعتماد المتبادل» التي جرت

الإشارة إليها قبلاً حيث سجلنا التخوف (إن لم نقل الاعتقاد) بأن الاعتماد المتبادل كثيراً ما يستخدم للتورية أو الاتفاف حول استعمال مصطلح التبعية التخييلة، كأنه حبة دواء علاوة بقشرة من السكر تحيط بلب شديد المرارة، هو التبعية. إلا أنه ليس هناك ما هو يفيض أو ما يدعو للاعتراض بالمطلق في الاعتماد المتبادل. بل إنه حالة تدعو إلى الترحيب شريطة ألا تشكل تورية أو التضافاً (كما أشرنا) في قاموس مصطلحات البلدان القوية والغنية عندما تحاول تطمين البلدان المتخلفة بأن تبعيتها لا تعدو أن تكون تعبيراً عن تبادل تجاري (أو تقاضي أو مالي، الخ) بين الفريقين، وبالتالي فإن كلا من الفريقين يعتمد على الآخر ضمن إطار لا يبرر تخوف أي منهما من أنه مغبون أو محروم أو خاضع لضغط من قبل الفريق الآخر. وهكذا، فإذا ما تحقق الانطلاق بالتنمية بالاعتماد على النفس إلى درجة تستحق الذكر على الجهات الاقتصادية والسياسية والثقافية، فإنه يؤهل الاقتصاد/ المجتمع المعتمد على نفسه لأن يسمى إلى الاعتماد المتبادل ويلج إطاره دون شعوره بالخطر من أن يتلع مرارة الدواء المغلف بالسكر بمهارة!

حتى الآن كنا نركز على ما لا يعنيه مفهوم الاعتماد على النفس، خاصة لمنع الالتباس بينه وبين مفهوم الاكتفاء الذاتي. فإذا جئنا نحدد ما يعنيه في سياق هذا الكتاب نقول إنه يمثل استراتيجية انمائية تنسم بها مجالات التقرير والعمل من اقتصادية وغير اقتصادية، كما أنها بدورها تؤثر في هذه المجالات، التي تمكس مجتمعة تصميم المجتمع على السعي إلى التجدد الذاتي، ومن أجل ذلك الغرض تمكس تصميمه على الاعتماد على نفسه إلى المدى الأقصى الممكن. ويكون الغرض المستهدف تحقيق ذلك النوع من التنمية الذي يرى المجتمع أنه يندم ويمسّد المبادئ والقيم الثقافية والاجتماعية والنفسية والسياسية، وكذلك المصالح، التي يضعها هذا المجتمع في موقع مقدم من اهتماماته، ومعها هدف اكتساب قدرة اقتصادية وتقنية فعالة وذات أداء مرض مما يسمح جيمه بتوفير قاعدة صلبة للأهداف غير الاقتصادية. ومن الممكن أن نتعرف بفضل نظرة إلى الماضي القريب، إلى تجربة عدد من البلدان سعت - وإن بصورة جزئية - إلى صياغة واعتماد استراتيجية كهذه، قبل أن تصبح على مشاهدة واهتمام وتعليق واسع النطاق بعد اعتماد الصين الشعبية لها في أوائل الخمسينات. وفي الواقع، فإن ماوتسي تونغ لخص الاستراتيجية بشكل معبر عندما قال إنها تعني «بالتجديد بواسطة جهودنا الذاتية»^(٥). فقد جربت فيتنام الشمالية بقيادة هوشي منه مسار الاعتماد على النفس أثناء نضالها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري أولاً ضد الفرنسيين ولاحقاً الأمريكيين. و(موهانداس) غاندي بشر به وحمل ملايين عديدة من الهند على أن يعيشوا طبق مبادئ الاعتماد على النفس، بالرغم من أنه لم يحظ ببيكيلة سياسية يركز إليها ليعطي الاستراتيجية المعنية تلك الترجمة العملية التي كان يطمح إليها.

Johan Galtung, «Self - Reliance: Concepts, Practice and Rationale.» in: Johan Galtung, Peter O'Brien and Roy Preiswerk, eds., *Self - Reliance: A Strategy for Development* (London: Boghe - L'Ouverture Publications, 1980), p. 19.

وإن جئنا نحاول التقبيل عن أمثلة سابقة، ومن الوطن العربي بالذات، نستطيع أن نقول إن منظور محمد علي الكبير للتنمية والسياسات والمقاربات التي صاغها واتباعها لتحقيق هذا المنظور خلال حكمه في النصف الأول من القرن التاسع عشر^(٦) يمكن وصفه بأنه تجسيد لاستراتيجية الاعتماد على النفس كما فهم جوهرها. ودون أن نفرط في تمجيده بفضل ما توفره النظرة الخلفية من تجاوز عن الأخطاء والمخاطر، يمكننا القول إن فهمه للتنمية وما تسم به من صفات ومضامين، وإن اختياره للاستراتيجية والسياسات، تعدياً للنطاق الاقتصادي ليشملا السياسي والثقافي والتربوي. أما فشله في بلوغ قسم كبير من أهدافه فيعود على الأرجح إلى تدخلات الدولة العثمانية والدول الأوروبية العظمى ولما أقامته من سدود في وجهه (بما في ذلك الحملات العسكرية)، بقدر ما يعود إلى حقيقة أنه «قضم» أهدافاً أكبر مما كان يستطيع أن «يمضغ ويضمض». إذا أخذنا بالاعتبار الموارد والثقائيات المتاحة له في حينه، وحال المجتمع والاقتصاد اللذين كانا ساحة تحرك استراتيجيته المعتمدة.

من المناسب في هذا الصدد أن نقول إن أمام الباحثين العرب الشبان في السياق الحالي مجالاً واسعاً وواعداً جداً للقيام بدراسات أكاديمية وتحليلية حريصة حول القرنين الماضيين للتعرف إلى تجارب أخرى في التنمية المعتمدة على النفس - حتى مع كونها جزئية - إلى جانب القيام ببحوث حول ظهور التنمية وتطورها. إن بحثاً كهذه تستطيع على الأرجح أن تكشف النقاب عن تجارب تتميز بنجاح جزئي وقصر العمر وأخرى بفشل قاس ومكلف. لكنها في الوقت عينه تلقي الضوء على العوامل الداخلية الذاتية التي أدت إلى قصور التجارب عن بلوغ أهدافها وإلى مدى أبعد على العوامل الخارجية القوية التي كانت تتدخل لإجهاض التجارب والجهود. ففي حين جرى القيام ببحوث مثل هذه المقترحة لبعض مناطق العالم الثالث (خاصة أمريكا اللاتينية)، لا يزال نظيرها بالنسبة إلى الوطن العربي محدوداً وجزئياً جداً. غير أنني لا أهداف هنا إلى التبسط بصدد البحوث المشار إليها في التاريخ الاقتصادي - السياسي العربي وما يمكن لهذه البحوث أن تبرزه من عبر ودروس للوطن العربي حاضراً ومستقبلاً^(٧). وبدلاً من ذلك فإن الفترة الزمنية التي أركز تأملاتي التنمية حولها تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية وأول التسعينات من القرن الحالي، ويشكل الوطن العربي إطارها الجغرافيا - سياسي. ثم إن تقصي معنى الاعتماد على النفس ودلالاته وإمكانية تجسيده كما أحاول القيام به هو في الأساس ذو توجه فاعل، أي يتمحور حول المواقف والسياسات والفعل الممتد في الأفق المستقبلي.

أما المهمة الآتية فهي الإجابة عن التساؤل: من يتولى الانطلاق بالاعتماد على النفس؟

(٦) انظر: عبد الله، المصدر نفسه.

(٧) أعمال جلال أمين ومحمد السيد سعيد ذات صلة مباشرة بالموضوع، انظر: جلال أحمد أمين، الشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ومحمد السيد سعيد، «نظرية التنمية وتفسير تحالف الاقتصاديات العربية»، المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان/ أبريل ١٩٨٤).

تأثر الاجابة إلى مدى بعيد بفهم أي كاتب أو باحث يتناول الموضوع لبدا الاعتدال على النفس ومفهومه، ولاسلوب ممارسته، وذلك بسبب افتقارنا لمجموعة من الدراسات المتمحورة حول الاعتدال على النفس تؤدي في مجموعها إلى تبلور فهم شبه موحد أو مشترك لمعنى المفهوم الذي نحن بصدد. وفي الواقع، فإن معظم ما نشر من دراسات حول مفهوم الاعتدال على النفس - وهي قليلة العدد جداً مقابل ما نشر حول التبعية - يتناول هذا المفهوم في سياق أو ضمن إطار قطاع ما، أو جزءه من قطاع في بلد ما، أو في قرية أو مجموعة سكانية صغيرة، أو بالنسبة إلى فرد أو أفراد يعيشون منعزلين. وتتناول الدراسات القليلة المنشورة تجارب في البلدان المتقدمة الغنية^(٨) أو المتخلفة الفقيرة. ولعل ثبت المراجع في نهاية الكتاب الحالي يؤيد تعميمنا بصدد ضالة الأدبيات المعنية بالاعتدال على النفس^(٩) - وتؤيده أيضاً محتويات الكتاب الأكثر شمولية حول الاعتدال على النفس، وهو مرجع هام أشير إليه في عدد من المواقع في كتابي هذا. والكتاب المقصود هو بعنوان: الاعتدال على النفس: استراتيجية للتنمية وقد حرره يوهان غالتونغ وبيتر اوبراين وروي برايسويرك^(١٠).

ما ورد في الفقرة السابقة حول التطاق الذي أستخدم أو أحلل فيه مسار الاعتدال على النفس لا يعني أن هذا المسار لا مكان له في سياق الأدبيات التي تتناول تجربة دولة وطنية واحدة أو مجموعة دول وطنية متضافرة في اعتدال ذلك المسار، وأنا أعني الأدبيات المنشورة بالانكليزية أو الفرنسية، وخاصة كتاب غالتونغ وآخرين الذي أشرت إليه لتو. على أن هذا ليس ما أشدد عليه هنا. بالمقابل، يكاد جميع ما نشر حول التنمية بالاعتدال على النفس بالعربية (أو حول التنمية المستقلة كما يشار إليها في الغالب بالعربية) أن يدور في نطاق الدولة الوطنية وبالتركيز عليها، أو نطاق الوطن العربي في معظم الحالات^(١١). لكن يبقى أن

(٨) انظر: Monica Wemegah, «Self - Reliance and the Search for an Alternative Life Style in Industrial Countries.» in: Galtung, O'Brien and Preiswerk, eds., *Self - Reliance: A Strategy for Development*.

(٩) أبدت بحوث قمت بها التعميم المتعلق بالمراجع. وقد شملت البحوث المراجع ذات العلاقة في مكتبة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف، وهي واسعة وغنية، وفي مكتبات عدة كليات في جامعة أكسفورد، حيث قضيت العام الأكاديمي ١٩٨٤ - ١٩٨٥ بدراسة وبحث التنمية والاعتدال على النفس.

(١٠) ثمة مرجعان آخران يتناولان بعض جوانب الاعتدال على النفس، ولكن بقدر أقل من التركيز ونظمية أضيق، وهما:

Guy F. Erb and Valeriana Kallab, eds., *Beyond Dependency: The Developing World Speaks Out* (New York: London: Praeger, 1975; USA: Overseas Development Council, 1977); and Marc Nerfin, ed., *Another Development: Approaches and Strategies* (Uppsala: Dag Hammars - Kjöld Foundation, 1977).

(١١) ينطبق ما يرد في النص على: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الثورة الفكرية

التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، و

Joost B. W. Kuitenbrouwer, *Towards Self-Reliant Integrated Development*, ISS Occasional Papers; 55 (Hague: Institute of Social Studies, 1975).

وثمة مراجع بالعربية ينطبق النص عليها، وهي تشمل: عبد اللطيف يوسف الحمد، الاعتدال على النفس والمعمل العربي المشترك (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧)؛ عبد الحسن زلزلة، المعمل العربي

الدراسات الصادرة بالعربية حول الاعتماد على النفس ليست كثيرة وهي جميعاً في ما أعلم بحوث أو كُتبت أو أوراق مقدّمة في ندوات.

تبرر أهمية كتاب غالتونغ وآخرين مزيداً من التعليق. فمن الانصاف أن نين أن القسم الثالث من ذلك الكتاب يشمل دراسة ثلاث حالات إحداها لبلد (باراغواي) والثانية لمنطقة (جنوب المحيط الهادئ) والثالثة لقارة (أفريقيا). كما أن القسم الأول المخصص للمفاهيم والأيديولوجيات ذات العلاقة، يقر من تجارب بلدان مختلفة في تقديمه لجوانب من الاعتماد على النفس أو اشارته لمعانٍ مختلفة يفهم بها الاعتماد على النفس، أو لاقتراح مبادئ مركزية تبرر هذا الاعتماد كما يدور هو حوله. على أن جميع البحوث الواردة في كتاب غالتونغ وآخرين - وهو أقل الكتب والدراسات تمحوراً كلياً حول مواقع أو قطاعات محددة - تضع على ما يبدو تأكيدها الأثقل على الاعتماد على النفس في تجربة الفرد أو القرية أو المجتمع المحلي داخل بلد ما.

بل إن القارئ، في موقع أو اثنين، يخرج بالانطباع بأن واضعي البحوث يعتقدون بأن تناول الاعتماد على النفس على مستوى الدولة الوطنية يشكل مخالفة لمبدأ الاعتماد الذي هو في جوهره ذو توجه صوب الفرد، أو بالأكثر صوب القرية أو المجتمع المحلي الصغير أو «الكومونة»^(١٦). وتكمن هنا الخشية بأن تبني الاعتماد على النفس على مستوى بلد بأكمله يعادل تبني الأوتاركية ويسر صيرورة الرأسمالية أكثر ترسخاً وتعمقاً، وبذلك تضعف إمكانات حدوث التحول الاشتراكي. وحتى حين جاءت إشارة إلى جان - جاك روسو كمفكر نادى في مرحلة مبكرة بالاعتماد على النفس، أو إلى تعاليم غاندي في السياق نفسه، فإن ذلك تم بالنسبة إلى الاعتماد على النفس على المستوى الفردي في الغالب أو بالأكثر على مستوى المجتمع المحلي^(١٧). عل أن ما من مفر من أن تجربة الصين الشعبية بقيادة ماوتسي تونغ وفيتنام الشعبية بقيادة هوشي منه تظل تتعلق ببلد وبمجتمع بأكمله.

يدعو للكتاب الحالي أن الاهتمام بالاعتماد على النفس والتركيز عليه على مستوى الفرد أو المجموعة الصغيرة من الأفراد ينحو إلى تبني موقف مثالي. وبالطبع، يستطيع المرء بقدر معين

^(١٦) المشترك والاعتماد على النفس: نموذج تنامي الاعتماد على النفط لا النفط (الكويت): المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧؛ أسامة الخوري وحسين غنار الجبال، التكنولوجيا والموارد البشرية والاعتماد على النفس (الكويت): المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧، ومجيد مسعود، علاقات الإنتاج والاعتماد على النفس في الوطن العربي (الكويت): المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧. وتشكل المراجع الأربعة المسجلة لتوها جزءاً من سلسلة من ثمانية مراجع حول الاعتماد على النفس في السياق العربي، ومن النتاج الفكري الذي يرعاه المعهد العربي للتخطيط في الكويت.

(١٧) Galtung, O'Brien and Preiswerk, eds., *Self - Reliance: A Strategy for Development*, pp. 11, 12 and 19-26. انظر: Commune.

(١٨) انظر: Ignacy Sachs, «Gandhi and Development: A European View», and Ann Tickner, «Rousseau's Concept of Self - Reliance Compared with that of Some Contemporary Theorists», in: *Ibid.*

من الطوباوية والایمان بالطبيعة البشرية (الخبرة)، أن يتوقع أن يملأ الأفراد التاليون (أو المتمسكون بالثالثية) الاعتدال على النفس في صفة أكثر نقاء من مجتمعات بأكملها، أساساً لأن الأفراد أكثر استعداداً للتأثر من مجموعة سكان بأسرها أو نظام سياسي بأكمله أو صانعي القرار بمختلف مواقع مسؤوليتهم في اقتصاد ما. فهذه الوحدات المجموعية تشدها - كما يتوقع - عوامل قوية مختلفة في اتجاهات مختلفة بضغط من المصالح القسوة الضالعة ومراكز القوى، أو تشدها اعتبارات السياسة والأمن، وما إلى ذلك، أكثر مما تشد أفراد الوحدات المجموعية الأضعف عدداً. هذا مع الاعتراف بأن بعض أفراد الوحدات المجموعية يكونون مثاليين دون ريب. غير أن اعتدال فرضية أو منطق المثالية ينطوي على خطر، ونزوع عدد من بحوث كتاب غالتونغ وآخرين يؤدي إلى الاقتراب كثيراً في اعتقادي من حافة الخطر - هذا إذا لم نقل إنه يؤدي إلى تحطيم تلك الحافة. ويتضمن الكتاب المشار إليه ملاحق تدور حول الاعتدال على النفس، ونجد هنا جرعة أكبر من المثالية في المنظور والتوقعات، ومن الطوباوية - بل لعل هذه الجرعة تعدى نظيرتها في كتاب نيرفن المعنون: التنمية الأخرى: مقاربات واستراتيجيات، الذي أشرت إليه في الفصل الأول من كتابي الحالي^(١٤).

بقي أن أبين في محصلة النقاش أن ما أبحثه هنا هو الاعتدال على النفس في إطار البلدان العربية منفردة، حيث أجري تقريباً لامكانية تطبيق مبدأ هذا الاعتدال، ومن ثم انتقل بالتقييم إلى الأطار الأوسع الذي هو الوطن العربي بأكمله أو إطار البلدان العربية كمجموعة. وقد يبدو لأول وهلة أن مثل هذا الانتقال ينطوي على مفارقة. فإذا كان الاعتدال على النفس صعب التحقيق بما يكفي ضمن مجموعات محلية صغيرة داخل البلد الواحد، فبالأولى أن يكون أكثر صعوبة في التحقيق ضمن بلد بأكمله، وأكثر صعوبة بكثير ضمن مجموعة بلدان (أي في إطار اعتدال جماعي على النفس).

لا ريب أن الانتقال من البلد الواحد إلى مجموعة بلدان يثير صعوبات أشد، بالإضافة إلى إمكانية بروز ما يسميه غالتونغ الآثار «السلبية» للاعتدال على النفس^(١٥)، وإلى المشكلات المقترنة بمبدأ الاعتدال وممارسته كما يراها. على أن نقل بؤرة التركيز من الفرد أو القرية أو المجتمع المحلي الصغير إلى بلد بأكمله أو مجموعة بلدان يربطها معاً عدد من الروابط التاريخية والسياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك عدد من الآمال والتطلعات، لا يعني أبداً بالضرورة تجاهل الاعتدال على النفس في القرية أو المجتمع الصغير. بل إن السياقين اللذين للاعتدال لا يتجانحان خلق صلة وثيقة بينهما فحسب، وإنما يوجبان خلق مثل هذه الصلة وجعلها جسراً للتكامل والدعم المتبادل بينهما.

هذا، إذن، هو الموقف الذي اتخذته بالنسبة إلى السؤال: مَنْ يتولى الانطلاق بالاعتدال

Nerfin, ed., *Another Development: Approaches and Strategies*.

(١٤)

Galtung, «Self - Reliance: Concepts, Practice and Rationale».

(١٥)

على النفس؟ غير أن مادة (أو مضمون) الاعتدال تختلف بين الأطار الصغير (ما دون البلد) والكبير (البلد أو مجموعة البلدان). ففي الإطار الكبير ينظر إلى الاعتدال على النفس القطري أو الجماعي على أنه استراتيجية اغاثية. بالمقابل ينظر إلى الاعتدال ضمن الأطار الصغير (على المستوى الجزئي) كميبدأ أو قاعدة للتعاون داخل القرية أو المجتمع المحلي الصغير، وذلك أولاً لغرض التعاون الذاتي أو الداخلي بين أفراد القرية أو المجتمع المحلي، وثانياً لغرض التعاون في ما بين القرية أو المجتمع كوحدة، وقرى أو مجتمعات محلية أخرى مجاورة أو قريبة. وبالإضافة، فعل المستوى الجزئي يتصل الاعتدال على النفس بتأصيل المبادئ والقيم، وإقامة الميكانيكيات ومسارات العمل، التي من شأنها معاً، أن تدفع بحس الانتهاء والأصالة. أما المبادئ، والقيم المشار إليها فتشمل المساعدة الذاتية بمعناها ذي التوجه المجتمعي (وهو نقيض المعنى الانمالي)، والادراك لقوة الاعتدال على النفس مقروناً بالتعاون بين الجماعات الجزئية ضمن السياق الوطني؛ والاغتراف من المصادر الذاتية للحياة والاستنباط والمرونة وفي وجه التعقيدات؛ والقدرة على حل المشكلات؛ والانسجام مع التراث الثقافي بغناه وتنوعه؛ والعناية بالبيئة والتفاعل الخلاق والحريص على سلامتها - باختصار فللمبادئ والقيم تضغط في اتجاه تعزيز ودفع الفلسفات والمواقف وأنماط السلوك والسياسات التي تحمد جميعها وفي تضافها الانطلاق بالاعتدال على النفس داخل البلد الواحد وفي نطاق مجموعة بلدان تحاول الانطلاق بجهد جماعي (أي في نطاق قومي بالنسبة إلى الوطن العربي تحديداً).

سأركز في الكتاب الحالي على الاعتدال على النفس على المستوى القطري ثم على المستوى القومي في الوطن العربي، مفترضاً في خلفية هذا التركيز أن الاعتدال المعنى يقوم بدوره على أساس من الاعتدال على النفس على المستوى الجزئي (أي ما هو دون القطر الواحد). وأسارع إلى الاعتراف أنه ما من انطلاق جاد ومثمر بمسار الاعتدال على النفس في الوطن العربي حالياً، إن على المستوى القطري أو القومي، وبضرورة السعي لشل هذا الانطلاق بالمعنيين الجزئي (داخل القطر) والكلّي (قطرياً وقومياً). وتكمن الحاجة أنه لا يمكن للبيئة القوية للاعتدال على النفس (بالمعنى الكلّي) أن تقوم ما لم تقم كقاعدة لها بنية تحتية لهذا الاعتدال (بالمعنى الجزئي). غير أن إقامة البنية التحتية تتطلب وقتاً طويلاً جداً في حين أن الدولة - بما لديها من قدرة قيادية احتمالية عريضة القاعدة، ومن مؤسسات، وتوجهات - تستطيع التأثير في وثيرة سرعة إقامة البنية التحتية وفي مستوى كفاءتها.

أضيف إلى ما ورد في الفقرة السابقة أنني لا أشعر بالقدرة على تناول موضوع الاعتدال على النفس بشقيه الكلّي والجزئي معاً في النطاق الذي حددته لهذا الكتاب، ولذلك سأقصر البحث على الشق الكلّي، أي الاعتدال على النفس في إطار الأقطار العربية منفردة، ثم في الأطار القومي الذي يضم الأقطار مجتمعة. وأصل ألا ينبغي عن الببال (وإن لم يرد هذا صراحة في النص) أن السعي لإقامة قاعدة البنية التحتية، للاعتدال على النفس على المستوى الجزئي (أي المحلي داخل كل قطر) يظل ضرورة حيوية، وأن البنية القوية لا يمكن أن تصبح صلبة وذات أثر متد ما لم يرافقها أو يسبقها العمل على إقامة البنية أو القاعدة التحتية. على

أنني، إذ أطرح هذه المقولة، لا أعني وجوب توقع هبوط «قوة علوية»^(١٦) على مسرح الأحداث تبهض بمهمة إقامة القاعدة. وبدلاً من ذلك سأقدم تحليل على أساس الاعتقاد النجم عن التأمل والتحليل في أن دينامية الاعتماد على النفس فيها لو تم السعي إليها على المستوى الكلي بجد ومسؤولية، تفرض توجيه الاهتمام إلى المستوى الجزئي وتؤدي إلى حدوث التحولات الاجتماعية - الثقافية والسياسية التي يوجب منطقتها بناء البنية أو القاعدة التحتية على المستوى الجزئي. (أدرك أن استخدام مصطلحي البنية التحتية والبنية الفوقية بالاستمارة من العالم المادي أو البناء المعياري يشوّش الصورة إلى حد ما، إذ لا يعقل إمكان إقامة البنية الفوقية إطلاقاً دون وجود قاعدة أو بنية تحتية دونها. وأرجو القارئ أن لا يحاسبني على حرفية المصطلحات القادمة من أصول الهندسة المعمارية!).

معنى الاعتماد على النفس

ما هو، إذن، معنى الاعتماد على النفس كاستراتيجية للتنمية، أو معنى التنمية المعتمدة على النفس؟ يلاحظ الاقتصادي اساعيل صبري عبد الله أن ثغافت سحر النظرية النيو- كلاسيكية للتنمية التي عبرت عن نفسها في ثنائية التنمية^(١٧) والتوجه الخارجي للتنمية المرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي المتعدي الجنسيات، وبأهم أدواته، وتعني بذلك الشركات العملاقة المتعدية الجنسية، والمصممة (أي التنمية) في الغالب لتخدم مصالح خارجية - قد أدى جميعه إلى بروز الاهتمام بتنمية ذات دوافع وتوجهات صوب الداخل أو الذات. وكذلك، فإن التفاخر وجب الظهور الاستهلاكي المفرط لدى أثرياء العالم الثالث فيها تحيط بهم حالة من الفقر المدقع والواسع النطاق، وتهميش الفقراء، قد أدى معاً إلى الاهتمام بالتنمية كعملية غرضها الجوهرية تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية. ثم إن الافراط غير المسؤول في استخدام الموارد واستنزافها أدى إلى الاهتمام بالتنمية الحريصة على البيئة والعاملة على تنمية البيئة معاً^(١٨). وهكذا أدى تفجر الوعي بالتبعية والتخلف الذي تولده، (أو بعبارة أصبح بالتنمية المشوهة والتابعة) إلى جعل التنمية بالاعتماد على النفس بؤرة التركيز^(١٩). وأستطيع أن أضيف في السياق الأخير، أن الاعتماد على النفس/ التنمية قد برز مفهوماً كالطرف الآخر من محور طرفه الأول هو التبعية/ التخلف.

لا يتوفر توافق محدد ولا عام حول جوانب وعناصر التنمية المعتمدة على النفس في

(١٦) بمعنى: Deus ex machina.

(١٧) بمعنى: Dualistic Development التي تتم بوجود قطاع صنير عصري أو متقدم (يمتلك في معظمه رأس المال الأجنبي) وقطاع تقليدي كبير، وتبين مستويات الأداء والمهارات والأجور بين القطاعين بما يلزم ذلك من تمثيل للتنمية الشاملة.

(١٨) بمعنى: Eco-Development.

(١٩) عبد الله، «التنمية للسقطة: محاولة لتحديد مفهوم مجهول»، ص ٣٦ - ٣٧.

الأديبات ذات العلاقة، والأديبات هذه في ذاتها ضئيلة جداً. ففي نيسان/ أبريل ١٩٨٦ عقد مركز دراسات الوحدة العربية ندوة في عمان، الأردن، حول التنمية المعتمدة على النفس في الوطن العربي (غير أن مصطلح «التنمية المستقلة» استخدم بدلاً من «التنمية المعتمدة على النفس» في جميع وثائق ومشورات «المركز» حول الندوة). وشارك في الندوة مجموعة كبيرة من أبرز الاقتصاديين العرب وعدد آخر من المفكرين الاجتماعيين. إلا أن الأوراق الخمسة عشرة التي قُدمت في الندوة تضمنت عدداً مماثلاً تقريباً من التعريفات المختلفة للاعتماد على النفس والتنمية المعتمدة على النفس - أو أشارت إلى تلك التعريفات. وأضاف النقاش الذي دار في الندوة إلى تعدد الآراء حول مضمون المفهوم، بالرغم من أنه توفر اتفاق عام أن الاعتماد على النفس هو «العلاج المضاد للتبعية»، وأن التنمية المرتكزة إلى الاعتماد على النفس تكون سليمة، في حين تكون تلك المتحققة (أو المنشودة) في ظروف التبعية مشوهة ومفتة غير متسكة الأجزاء والعناصر وخاطئة التوجه^(٢٠). لذلك يبدو أن المجال مفتوح بما فيه الكفاية أمام المنظرين ليصوغوا فهمهم - كل منهم مستقلاً - للاعتماد على النفس، خاصة فيما إذا أخذ باستراتيجية الاعتماد على النفس، ومقاً أخذ بها، على نطاق واسع في كثير من بلدان العالم الثالث وجاءت النتائج إيجابية. فمعتقد يؤدي تفاعل التجربة وصياغة المفهوم إلى تعريف أوسع قبولاً إن لم نقل توافقاً عاماً.

ظهر الكثير مما نفهمه اليوم على أنه من عناصر التنمية بالاعتماد على النفس في وثائق مثل «بيان أروشا» (Arusha Declaration 1967) و «بيان كوكويوك» (Cocoyoc Declaration 1974) و «بيان مراكش» (The Marrakesh Declaration 1977) وجميع هذه الوثائق تضمنتها ملاحق كتاب غالتونغ وآخرين^(٢١). كما أن «تقرير وأعمال ندوة بغواش»^(٢٢) يقدم إسهامات في الاتجاه نفسه - على أن معالجة جميع هذه الوثائق تتسم بقدر من التعميم المفرط وترد عبر صياغة طوباوية المنحى في معظم الحالات. وهكذا في محصلة الأمر يبقى أن إسهام يوهان غالتونغ في صياغة «بلورة المفهوم» (وكذلك في بحث مبررات الاعتماد على النفس وممارسته)، مما تدور حوله ورقته المشار إليها قبلاً، يستحق التنويه والتقدير لما تضمنه من تحليل يلقي الضوء على مفهوم الاعتماد على النفس. ويشدد لب إسهام غالتونغ - في ما يختص بمبدأ الاعتماد على النفس ومفهومه - على أن مضمون هذا الاعتماد يشمل الرغبة في التمرد على حالة التبعية، وفي التخلص من الخضوع والتخويع، وفي السعي لتجديد المجتمع، كما يشمل

(٢٠) التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢١) انظر: Galtung, O'Brien and Preiswerk, eds., *Self - Reliance: A Strategy for Development*, annexes.

(٢٢) انظر: Ashok Parthasarathi, «The Role of Self - Reliance in Alternative Strategies for Development: Report of the 24th Pugwash Symposium held at Dar-es-Salaam, Tanzania», *World Development*, vol. 5, no. 3 (1975), and W.K. Chagula, B.T. Feld and Ashok Parthasarathi, eds., *Pugwash on Self - Reliance: Proceedings of the 24th Pugwash Symposium, Dar-es-Salaam, Tanzania, 1975*, Pugwash Monographs (New Delhi: Ankur Publishing House, 1977).

الاستعداد للنضال من أجل هذه الأغراض. ومع أنه لا يختلف في موقفه هذا مع كتاب آخرين تناولوا الموضوع نفسه لأن مصطلح «الاعتدال على النفس» يستلزم مثل التشديد الذي نلمسه في مساهمته، إلا أن غالتونغ عالج الموضوع بشمولية ولم يعمل جوانب أساسية فيه. لكن يبقى أن نبين أن المفهوم الذي نحن بصدده، فيما هو يقدم توصيفاً لنوع معين من التنمية، يحتاج إلى تأكيد «ظلال إضافية» لمعناه: أنه يتصل بتنمية ذات توجه اجتماعي من النوع الذي جرى توصيفه في الفصل الأول من هذا الكتاب. ومع أن المفهوم يعمل مثل هذا المعنى للمفكرين الذين ينادون به، إلا أن تلك الظلال لا ترد صراحة، وإن جاءت ضمنية في معظمها. فكأنما مجرد استخدام عبارة «التنمية المعتمدة على النفس» يكفي في ذاته ليجمع القارئ يدرك الطبيعة المعيارية للتنمية المعنية.

عل أن غالتونغ يتعدى الفهم العريض للاعتدال على النفس ليحدّد، وبتفصيل، ما يراه كتبرير نظري للاعتدال على النفس. وهو يقوم بذلك عبر تسجيل ثلاث عشرة نقطة يعتقد أنها تجسد مختلف جوانب أو «فضائل» الاعتدال على النفس. وسندرج عناوين النقاط، وهي تدل بشكل واف على مضمونها، مما يغنيها عن تقديم الإيضاحات حولها. أما النقاط فهي التالية^(٢٣):

- ١ - بفضل الاعتدال على النفس، تتحول وجهة الأولويات صوب الانتاج لتلبية الحاجات الأساسية لأولئك المواطنين الأكثر حاجة.
- ٢ - بفضل تناكّد المشاركة الجماهيرية.
- ٣ - بفضل تستخدم عوامل الانتاج بشكل أفضل بكثير.
- ٤ - بفضل تنشيط النزعة الخلاقة.
- ٥ - بفضل يتوفر قدر أكبر من الانساق والتلاؤم مع الأوضاع المحلية.
- ٦ - بفضل يتحقق قدر أكبر من التنوع في التنمية.
- ٧ - بفضل تنخفض درجة الاغتراب.
- ٨ - بفضل يصبح التوازن البيئي أكثر سهولة في التحقيق.
- ٩ - بفضل تتحول العوامل الخارجية الايجابية إلى الداخل أو تحول إلى الجيران.
- ١٠ - بفضل يتحقق للتضامن مع الآخرين الذين هم في وضع مشابه قاعدة أكثر صلابة.
- ١١ - بفضل تزايد القدرة على مقاومة التلاعب الناجم عن التبعية في مجال التجارة.
- ١٢ - بفضل تتحسن قدرة الدفاع العسكري للبلد المعني.
- ١٣ - بفضل يتحقق تقارب (في مستويات القوة) بين المركز والتخوم (في النظام العالمي المعاصر).

(٢٣) أنا مدين للمؤلف ولعزري وناثري كتاب (Galtung) (والناشر هو معهد الدراسات الانمائية، جنيف) للسماح لي بتسجيل عناوين النقاط الثلاث عشرة التي يجدها القارئ في الصفحات ٢٧ - ٣٤ من الكتاب المشار إليه، انظر: Galtung, O'Brien and Preiswerk, eds., Ibid.

وكما يلاحظ في النقاط الثلاث عشرة المسجلة، فإن غالتونغ يفترض مضموناً معيناً للاعتدال على النفس لا يوحي به المفهوم بالضرورة، باعتدال الدقة في التوصيف وبالتحديد بالمعنى الحرفي للمفهوم. غير أنه بشكل ما - في الغالب بفضل الوثائق التي أشرنا إليها في فقرة سابقة - فإن المضمون (الذي يوحي به المفهوم كما نبحثه في هذا الكتاب) أصبح يعتبر جزءاً مكوناً لمفهوم الاعتدال على النفس والتنمية التي يتم توسلها بفضل استراتيجيته.

كذلك نلاحظ من النقاط السابقة، أن غالتونغ ينتقل بين «المستوى الجزئي» و«المستوى الكلي» لفهم الاعتدال على النفس (كما استخدمنا المستويين قبلاً). فالنقاط في ذاتها تعكس في ما تعكس اهتمام الكاتب بتحرير المجتمع، أو المجتمعات المحلية داخله، من سلطة القوى الخارجية (أي البلدان الرأسمالية المتقدمة) وتغلغلها، سواء أكان التغلغل اقتصادياً أو ثقافياً أو سياسياً أو عسكرياً. وفي ما يتصل بمخاطر التغلغل الثقافي فإن غالتونغ لا يبدي القدر نفسه من التشديد الصريح كما يفعل الكاتب اغناسي ساكس (Ignacy Sachs)^(٢٤). إذ ينسب ساكس إلى ذلك التغلغل المسؤولية الكبرى في التبعية، ولكنه يرى أن العلاج المضاد لها يكمن في الاعتدال على النفس. غير أن ساكس، إذ هو يقول بإمكانية تحقيق نمو خارجي للعامة في ظروف التغلغل الثقافي والتنافي - كما يشاهد في فترة ما بعد الحرب في اليابان والبرازيل وإيران^(٢٥)، ويستطيع المرء أن يضيف كوريا الجنوبية وستغافورا وتايوان - لا يقترح الموقف الواجب اتخاذ الذي يكون قادراً على تفسير الظاهرة - المفارقة التي تنعكس في إقراره المشار إليه للتو. ثم يستمر ساكس بالقول إن التغلغل الثقافي، مضافاً إلى سوء عدالة التوزيع وتآكل البيئة وتدهورها داخل البلد المتخلف يمكن أن يفتّرنا بالنمو أو بالتنمية التابعة.

دون الذهاب إلى مدى أبعد في ما تناقشه فصول القسم الأول من كتاب غالتونغ الذي نحن بصددده، وهو (أي القسم) يعني بـ «المفاهيم والأيديولوجيات»، نلاحظ أن معظم المشاركين ببحوث الكتاب يرون إما صراحة كما يفعل كنيانا موتومبو^(٢٦)، أو ضمناً كما يفعل الآخرون، بأن أحد مؤشرات الاعتدال على النفس هو ألا يقوم بلد ما بتقليد النموذج الانمائي كما يتكشف ويتطور في بلد أو مجتمع آخر، على اعتبار أن ذلك يتناقض مع مبدأ أو فلسفة الاعتدال على النفس. وينطلق موتومبو بالقول: «وما أن كل أمة تستطيع أن تخلق أيديولوجيتها الخاصة بها حول أصلاتها بالاتساق مع قيمها ومعاييرها الثقافية، فإنها تستطيع كذلك أن تقرر للمضمون الخاص لتنميتها المعتمدة على النفس بالاتساق مع حاجاتها»^(٢٧).

لئن توقفت طويلاً عند كتاب الاعتدال على النفس: استراتيجية للتنمية تحرير غالتونغ

Sachs, «Ghandi and Development: A European View».

(٢٤)

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٦ - ٤٨.

Kanyana Mutombo, «Self - Reliance and Authenticity: Two Components of a Single Problem.» in: Galtung, O'Brien and Preiswerk, eds., Ibid.

(٢٦)

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١١٣.

وآخرين، فذلك لأنه في نظري أهم الكتب المتاحة حالياً مما استطعت الوصول إليه حول الموضوع. غير أنه، انطلاقاً من أن هناك نزوعاً طبعياً لدى المؤلفين للتشديد على نقطة مركزية معينة في توصيفهم وتوضيحيهم لمفهوم ما، تماماً كما يفعل رسام «الكاريكاتور» (أو الرسام الهزلي) الذي يضخم ملمحاً ما في الوجه لكي يبرز ما يرغب في أن يراه أو يحمده من يشاهد الصورة في ذلك الوجه، فإن كلاً من المشاركين بإعداد بحوث الكتاب الذي نحن بصدده يبرز نقطة معينة أو أخرى يراها قريبة من جوهر وروح الاعتدال على النفس. غير أنني في ما يلي، سأخرج على المألوف بالنسبة إلى التركيز بأن أقدم على عرض فهمي لماهية الاعتدال على النفس والتنمية المنطلقة بفضلها، وذلك بغربة مختلف الجوانب الرئيسية لمفهوم هذا الاعتدال كما تبلورت. إنني إذن سأعتمد مقاربة غير «متمحورة حول الذات»، وإن لم تكن «تجميعية»^(٢٨) فحسب، وإنما هي بالأولى محاولة دمج تلك العناصر أو الجوانب من المفهوم المتصلة ببعضها سبباً (عضوياً)، وذات الصلة للصيغة مفهوماً وعملياً بالجهود الذي يستهدف التنمية. وأضيف أن البحث التالي يتخذ من الوطن العربي بؤرة تركيز له، وهكذا فالنقاط التي سترد تتضمن ما هو ذو علاقة خاصة بحاجات المنطقة العربية ودلالة خاصة لها.

إنني أثبتن سبعة جوانب متداخلة أو متصلة معاً لفهم الاعتدال على النفس كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، على النحو التالي^(٢٩):

الجانب الأول هو حاجة مجتمعات العالم الثالث لتحرير نفسها من فلسفة ومضمون النموذج النيو- كلاسيكي الاقتصادي، وكذلك السوسيولوجي، للتنمية (كما بحثناها سابقاً). فهذا النموذج يمثل في نظر المؤيدين الكثيرين له، المثال الوحيد الحديدي بالتمثل القادر على إيصال البلد المتخلف إلى التنمية - ونعني هنا المثال الرأسمالي الصناعي الغربي بمبادئه وهيكلياته وخطوطه التوجيهية ونتائجه النهائية. فهو يقدم «التغريب» على أنه البيئة (بمعنى مجموعة القيم والفلسفة والتوجه والنظام والهيكليات والأدوات) التي تستطيع التنمية ضمنها وبفضلها أن تتكشف وتنطلق، شريطة أن يكون السعي إليها جاداً ونشطاً، وأن يتم بالتعاون مع المجتمعات الرأسمالية الغربية. ويقول النموذج المشار إليه بأن تنمية المجتمعات تمر بمراحل، ولكن ضمن وحدانية المسار الاثمائي: بعبارة أخرى، تنطلق التنمية من مرحلة إلى أخرى وإن بلغ كل مجتمع واجتاز مرحلة ما في موعد يختلف عن موعد بلوغ واجتياز مجتمع آخر للمرحلة. إلا أن قدر جميع المجتمعات في النهاية أن تصل الغرض الاثمائي المنشود إذا تقيدت بـ «أصول اللعبة». ويتضح مما سبق أن هذا المنظور الاثمائي يتسم بالتفاوت بالضرورة، كما أنه

(٢٨) بمعنى: Eclectic.

(٢٩) يُشكل لب النقاط ١ - ٧ في النص، التي تملأ بقية القسم في الفصل الثالث، صيغة موسعة ومعدلة من جزء من ورقي التي أشير إليها قبلاً، ويجد القارئ القسم الذي نفيه في الصفحات ٩٠٨ - ٩١٣ من هذه الورقة. انظر: يوسف صايغ، «نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي»، ورقة قُدمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٩٠٧ - ٩٣٠.

«اقتصادي وحتمي التوجه»^(٣٠). من هنا، فإن المنظور يخلق شعوراً مضلياً (يكسر اللام بالثقة)^(٣١). وهو يقوم على مفهومية كونية كما يتبين من طبيعته ودلالاته^(٣٢). وينبغي أن نتأمل المفهومية المشار إليها^(٣٣) مع المواصفات العامة والميكليات والمضامين التي يحسن بالبلدان الساعية إلى التنمية أن تنشط ضمنها وبالاتساق معها.

يمتد تحت هذا الجانب من الاعتقاد على النفس الاعتقاد بأن التنمية هي عملية تحرير ذاتي لا تمكن محاولة تحقيقها إلا بعد التحرير السياسي للبلد المعني. على أن هذا الاشتراط لا يمثل إلا أحد أوجه «فك الارتباط» المدروس والمصمم برشدانية والذي يليق بالبلد المعني السعي إليه للتفكك من إفسار النظام الرأسمالي العالمي. وتقع الأوجه الأخرى في كل من نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية. على أن فك الارتباط لا يعني الانعزال والانغلاق غير المرن، كما يتبين قبلاً وكما ستعود ثانية إلى التأكيد في سياق آخر. إنما هو يعني العودة إلى مصادر القوة الذاتية، والموارد والقدرات والمصالح الذاتية، على أمل تحقيق تنمية ذات توجه داخلي بفضل السعي إلى استقلالية عملية اتخاذ القرار، في اقتصاد وطني يضع العلاقات الخارجية في خدمة ضرورات التراكم والانتاج الداخليين والمصالح الداخلية.

على أن تأكيد ضرورة أن تحرر بلدان العالم الثالث نفسها من «مواصفات» النموذج الكوني - سواء أكان رأسمالياً أو ماركسياً - وكنا قد بينا أسباب عدم ملاءمة هذه المواصفات لحاجات وأوضاع البلدان المتخلفة - يتطلب مزيداً من التوضيح والاستدراك. ففي حين يمكن تبرير رفض النموذج، كذلك يمكن تبرير القول بأن بعض أجزاء منظور التنمية ومحاورها ملائم لجميع البلدان، دون أن تقع في تناقض في المضامين. ذلك أن عدداً من عناصر التنمية يمكن أن يتمتع بقبول عام كأهداف جديرة بالنشيدان من أجل تحرير المواطن وتمكينه من «التحقق الذاتي»، بالانسجام مع الأهداف المجتمعية والبيئية.

وإلى جانب قبول بعض «المرغوبات» على المستوى العالمي هناك أيضاً تصدّية ينبغي القبول بها. ونعني بهذا الإقرار بأن من الواجب أن يؤخذ بالاعتبار عدد من العوامل المختلفة، التي تتباين بين بلد وآخر، ومرحلة تاريخية وأخرى، وهي تنبثق عن الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والميكلية التي تفرق بين هذه المرحلة أو تلك، وهذا البلد أو ذلك. وتتباين العوامل كذلك بالنسبة إلى تباين الرؤى والمناظير والتوجهات والتطلعات لدى المجتمعات والقوى التي تمهد تلك الرؤى والمناظير والتوجهات. وأخيراً، فإن العوامل تتباين بتباين المشكلات والمؤوقات الخاصة بالسار الاتماني في كل مرحلة زمنية وبلد. وهكذا، فإن

(٣٠) بمعنى: «Economistic and Deterministic». وكنا قد بينا قبلاً ما نقصد بمصطلح «اقتصادي».

(٣١) انظر: Howard J. Wiarda, «Towards a Nonethnocentric Theory of Development: Alternative Conceptions from the Third World.» *Journal of Developing Areas*, vol. 17, no. 4 (July 1984).

(٣٢) انظر: S.N. Eisenstadt, «Development, Modernization and Dynamics of Civilizations.» *Cultures et développement*, vol. 15, no. 2 (1983).

(٣٣) نتأمل بمعنى: To Identify with.

التنمية المعتمدة على النفس لا تعني فحسب رفض النماذج «الجاهزة والمعلّبة» المستوردة، وإنما تعني كذلك الإصرار على الابداع والاستنباط في كل من المجتمعات المعنية، القائم أولاً على خصوصية توجه المجتمع وتطلعاته ومعطياته ومصالحه وحاجاته، وثانياً على آلامه ومخاوفه متى أمكن تحويل هذه الأخيرة إلى قوى دافعة ومحفزة. وأخيراً على قدراته وحكمته المتراكمة الناجمة عن تجربته السابقة.

من هنا ضرورة التأكيد على خصوصية كل مجتمع في كل من مراحله التاريخية - بما يعنيه هذا للتنمية بالنسبة إلى صياغة المفاهيم وأنظمة التفكير، والتنظيم، ودينامية العمل. ومن الجلي أن هذه تباين من مجتمع إلى آخر، ضمن القول بـ «كونية» أهداف مركزية معينة للتنمية. بعبارة أخرى، من الخطأ مفهوماً ومنهجياً أن تصنف البلدان إلى متقدمة (أو فئة حققت التنمية) وأخرى متخلفة على أساس مستوى الدخل الفردي، أو الموقع الذي بلغه كل بلد على سلم الدخل. بل إن القول يصبح بالأولى بأن الأكثرية العظمى من بلدان العالم الثالث قد حققت درجات متفاوتة من التنمية المشوهة أو المقتة (أي حيث توجد جيوب أو جزر متباعدة من التنمية الجزئية في بحر من التخلف) مقابل بلدان المركز الصناعية المتقدمة. غير أنه، حتى مع تصحيح مثل هذا في المصطلحات المستخدمة، يظل المرء معرضاً لمواجهة قدر من التمييز الحاطيء لأن البلدان المتقدمة نفسها تعاني عدداً من المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية والبنية، ومن جيوب الاغتراب، ومن أكلاف ثقيلة معينة نشأت بسبب النمو المرموق المتحقق نفسه^(٣٤). غير أن هذا الاستدراك لا يشكل همّاً مركزياً لنا في هذا المقام.

من الميسور ملاحظة التباين بين بلدان العالم الثالث والتدليل عليه، مع أن عدداً كبيراً منها يتميز بصفات مشتركة: ككون البلدان المقصودة كانت تحت حكم أجنبي مما أدى إلى تبعيتها لبلدان المركز بدرجات متفاوتة في مختلف نواحي الحياة. والاستنتاج المنطقي من الملاحظتين السابقتين عندما نقرآن سوية أنه لا توجد بين أيدي الاقتصاديين نظرية عامة للتنمية صالحة لأن تطبق على جميع البلدان، قادرة على تفسير التجارب الماضية وتتضمن القدرة كذلك على صياغة التوقعات المستقبلية (وبالعكس)، فبالإمكان وجود نظرية للنمو الاقتصادي). لهذا يتوجب على كل من البلدان الساعية صوب تنمية معتمدة على النفس أن يصمم نموذجها الملائم لأوضاعه وحاجاته، بما يترتب على ذلك من بلورة المفاهيم ومضامينها،

(٣٤) انظر في هذا الصدد: Wemegah, «Self - Reliance and the Search for an Alternative Life Style in Industrial Countries.»; Edward J. Mishan, *The Costs of Economic Growth* (Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1979), and Ernst F. Schumacher, *Small is Beautiful: A Study of Economics as if People Mattered* (London: Abacus; Sphere Books, 1984).

وشوماخر، هو في الواقع، ذو صلة وثيقة بالموضوع، مع أن زاوية النظر التي يفضيها منها أوسع بكثير. ومن أجل تفحص الموقع الاجتماعي والاقتصادي المؤنني لسياسات نفطية رئيسية معينة في الوطن العربي، انظر:

Yusif A. Sayigh, «The Social Cost of Oil Revenues,» paper presented at: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), *Energy in the Arab World*, proceedings of the first Arab Energy Conference, held in Abu Dhabi, 4-8 March 1979, 4 vols. (Kuwait: OAPEC Information Department, 1980).

واختيار الأهداف، وصياغة الاستراتيجيات والسياسات ورسم البرامج والخطط، وتنظيم عملية التنفيذ والمتابعة.

الجانِب الثاني للاعتدال على النفس مما نتاوله حتى الآن يتصل بصورة خاصة بالوطن العربي: إنه ضرورة تحقيق تمازج منسجم في عملية صهر قيم التحديث والقيم التضمنية في العودة إلى الأصول الدينية. إن هذا الجانب يشكل شرطاً ضرورياً في السعي السليم صوب التنمية بالاعتدال على النفس، وذلك بسبب الصلة الوثيقة بين هذا السعي من جهة، والحواجز والأهداف والمحددات والمعايير اللازمة للتنمية المنشودة، من جهة أخرى. فالكثير من عناصر أو مكونات التنمية المنشودة في الوطن العربي يحكم عليه بالمقاييس والاعتبارات الدينية الأصولية على أنه ليس فقط ذا شأن انمائي، أو مضراً، أو غير ضروري، بل إنه يمسّ خطيئة دينية. وفي حين لا يستطيع المحلل الموضوعي إلا أن يتفق مع كثير مما يحكم عليه على النحو المذكور بين عناصر أو مكونات الحداثة - ونعني ذلك الجزء الذي يمثل انتهاكاً صارخاً أو قبيحاً لثراث المجتمع الثقافي (والدين العنصر الرئيسي فيه)، وكذلك للقيم وللحس الأخلاقي، أو انتهاكاً للحس العام المفترض في حسن استخدام الموارد ورشدانيته - فإن الحكم الصارم الشمولي الذي لا يفسح المجال للاستثناء أو الاستدراك أو للتحليل العقلي يصدر في الغالب عن دغائية مكثفة وحرفية في فهم النصوص الدينية، أو عن رفض مبدأ الأخذ بالتجربة التاريخية بالنسبة إلى المفاهيم، ومبادئ السياسة والحكم، والمؤسسات، والتنظيم الاجتماعي، وقضايا أساسية أخرى في حياة المجتمع وبنيت.

يتضمن التمازج المنسجم (الذي أشير إليه في مطلع الفقرة السابقة) اللازم تحقيقه في السعي إلى التنمية بالاعتدال على النفس، الحفاظ على المبادئ الأخلاقية والقيم الأساسية في تراث المجتمع العربي الذي هو إسلامي في جوهره حتى إذا تطلب الأمر اجراء تعديلات أو تكيفات معينة توجبها الحقيقة والتجربة التاريخية. غير أن الحفاظ ينبغي أن يقترن بالمرونة في صياغة وبلورة الأفكار والمفاهيم والمؤسسات، وفي تكوين أنماط التنظيم ورسم الخطوط التوجيهية و«هندسة» الأدوات اللازمة لجميعها للعمل المجتمعي، ليكون هذا متناغماً مع نمو التجربة العربية وتراكمها عبر العصور العديدة الماضية. فإذا سمح للمرونة أن تأخذ مكانها، يتناقص الخطر من أن يصبح التاريخ والتراث الإسلامي العربي «سبباً للإحراج»^(٢٥) (كما عبر مفكر إسلامي حديث عن ذلك الخطر)، فيما إذا رفض الفكر الأصولي ضرورة تطوير أنظمة تفسير النصوص وما يتطلبه ذلك من مهام، وكذلك إذا رفض البحث عن حلول وأجوبة للمشكلات والقضايا المعاصرة ضمن أطر فكرية وتحليلية ومنهجية معاصرة - كما نمت تجربة القرون الطويلة الماضية لا توجب اجراء أي تبديل في طبيعة وفهم مثل تلك المشكلات والقضايا، وفي الاجابة عنها وإيجاد الحلول لها.

(٢٥) استمرت الإشارة إلى فكرة «الإحراج» ضمن السياق الذي يتحدثون في الكتب الحالي، من:

Hamid Enayat, *Modern Islamic Political Thought* (London: Macmillan, 1982), pp. 1-17.

من الضروري أن نشدد أنه ليس من تناقض بين الإلحاح بأن تبنى مبدأ واستراتيجية الاعتماد على النفس ينبغي أن يستهدف في السعي نحو تنمية صادقة وذات معنى عميق منطلقة ذاتياً من جهة، ومن جهة أخرى الإلحاح على الانسجام بالمرونة التي أكدت عليها في الفقرة السابقة. فالمرونة ضرورية حتى إذا كان ذلك يعني التعلم من خبرة وتجربة مجتمعات أخرى، شريطة الحفاظ على استقلالية القرار في ما يجري الاقتباس والافادة منه من الخبرة والتجربة إياهما، وشريطة تكيف ما يكتسب ليتسق مع المساهمة العربية (أو مساهمة البلد العربي المعني) في دراسة وتفسير التجربة المكتسب منها، بحيث يصبح ما يكتسب بفضل الاقتباس متناغماً - بعد التكيف - مع المجتمع العربي وقيمه الأساسية وحاجاته ومصالحه ومعطياته. ومن الواضح أن عملية كهذه تتطلب نظرة فاحصة إلى الذات وإلى القدرات العربية، وحشد ما يتوفر من صفات المبادرة والاستنباط والأصالة، وهي صفات يتمتع العرب اليوم بقدرة احتمالية على تجسيدها.

أما الجانب الثالث للاعتماد على النفس فيمكن في الإدراك السليم والمتوازن للتبعية، وفهم معناها وطبيعتها وجذورها وما لها من آثار ودلالات بالنسبة إلى نواحي الحياة المختلفة. ومما هو ذو شأن خاص في السياق الحالي إدراك هوية الأدوات الرئيسية للتبعية بضرعائها التي عُدّها اقتصادي عربي معروف هو إبراهيم سعد الدين عبد الله^(٣٦) على النحو التالي:

أ - الاستخدام على نطاق واسع لآليات الاعلام والاتصال والترويج (التسويق) الحديثة، من أجل خلق أنماط استهلاكية جديدة في بلدان العالم الثالث.

ب - تدمير البلدان الصناعية المتقدمة المباشر في إنتاج المواد الأولية لأغراض التصدير، أو في قطاع السياحة أو الصناعة التحويلية، إما لتلبية الطلب المحلي أو للتصدير.

ج - تشجيع اللجوء إلى القروض والمساعدات الخارجية على نطاق واسع من أجل تحديث البنية التحتية.

د - استخدام المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، إلى آخره) كأداة لضبط وتوجيه السياسات الاقتصادية في البلدان المتخلفة.

هـ - توجيه العلم والثقافة بحيث يتم التشديد على موقع السيطرة الذي تحتله الشركات العملاقة المتعدية الجنسية، والتحكم بأسواق البلدان النامية وتحديد وجهات جهودها الانمائية.

و - استغلال القدرة على التأثير في وسائل الاعلام ومصادرها لفرض تثبيت سيطرة الشركات العملاقة ورضوخ البلدان النامية لتوجهات الأسواق الرأسمالية العالمية.

(٣٦) انظر: إبراهيم سعد الدين عبد الله، «حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية»، المستجل العربي، السنة ٣، العدد ١٧ (قوز/ يوليو ١٩٨٠).

ز - استغلال السيطرة على وسائل الاعلام واستخدام الترويج من أجل أحداث تغيرات أساسية في القيم والتوجهات والثقافات، وفرض «الثقافة» الاستهلاكية الرأسمالية الغربية.

ح - الاستخدام الواسع النطاق للوعن المقدم للتدريب والبحث من أجل تطوير أنظمة الادارة، والتخطيط والمحاسبة، ومن أجل تطوير أنظمة المعلومات والأمن الوطني والتحكم بها.

ط - استغلال الحاجة إلى التسليح، ومشتريات الأسلحة، والتدريب العسكري والمعونة العسكرية كأداة تحكم وسيطرة.

يشكل إدراك طبيعة التبعية ودورها شرطاً ضرورياً لتقييم امكانية وجدوى التحرك لوقف اتساعها ومن ثم لإرغامها على التراجع على مختلف الجبهات التي تترسخ فيها. كما يشكل الخروج بتقييم واعد بالنسبة إلى الامكانية والجدوى اختراقاً لائق التبعية الذي يحول بين المجتمع المعني وهدف التنمية السليمة والصادقة، وبالعكس يعمل على تشويه ما يتحقق من تنمية. من هنا ضرورة اجراء تقييم للامكانية والجدوى باتجاهاتها ودرجتها من أجل استكشاف امكانية تنمية القدرة العربية لاطلاق مسار اثباتي بالاعتدال على النفس - الغادر وحده على توفير أجوبة مرضية للأسئلة الأربعة التي طرحناها في الفصل الأول من الكتاب.

فإذا خرج الاستكشاف بأجوبة إيجابية، يكون من الممكن تقديم الشروط الضرورية والكافية معاً لاطلاق العملية المزدوجة، أي التحرر من التبعية والتقدم نحو التنمية المعتمدة على النفس - وذلك بفضل تضافر الادراك السليم، وإتاحة/ تلبية عدد من العوامل/ الشروط الجوهرية، والتصميم الجاد والجهد المتصل، التي تتمحور كلها حول التحرر والتقدم المشار إليهما. وفي هذا الصدد، فإن التساؤل الذي انتهى به القسم الأخير من الفصل الثاني (السابق) - أي التساؤل الذي دار حول قدرة النموذج الأساسي للتبعية على الحياة وصلته اللصيقة بظاهرة التخلف وفائدته في تفسيرها ومن ثم في تصميم صيغة العمل من أجل التنمية - يصبح كذلك مدخلاً (بضم الميم) في الالتحام بين ادراك طبيعة التبعية وتفسير ماهية الاعتدال على النفس.

لسنا في هذا المقام بحاجة إلى استعادة النقاط الرئيسية المنتقة عن البحث الذي تضمنه الفصل السابق في السياق الحالي، إلا بالنسبة إلى التأكيد على الأطروحة القائلة بإمكان الانطلاق بعملية الانغاء في ظل الرأسمالية، باستيفاء شروط معينة، مع وجود حالة التبعية، مع أن هذا الانغاء يكون في مطلع الأمر تابعاً في بعض جوانبه الأساسية ومشوهاً ومتقسطاً أو مجزئاً في جيوب متناثرة. على أنه، كما بينا قبلاً، من المبرر به التساؤل حتى مع الإقرار بالتوصيف الذي أوردناه للإنغاء لتونا، فيما إذا لم تؤد دينامية التنمية بنفسها، إلى الاعتدال على النفس ضمن فترة زمنية معقولة وتأثير وجود توجه اثباتي لدى برجوازية وطنية. وعندئذ يتم هذا التطور بفضل قوى تحرر المجتمع اقتصادياً وتقنياً واجتماعياً وسياسياً التي تكون قد أطلقتها دينامية السعي لاستقلالية اتخاذ القرار. ففي نظري، ينبغي تبني توجه أو موقف

طوعي لا تحمي تقريره في السياق الحالي، بمعنى أن التبعية ليست قدراً لا مفر منه كالقدر الذي تقول به الديانات الموحدة.

الجانب الرابع للاعتدال على النفس هو الحاجة لتطوير مفاهيم ومواقف وممارسات عمل ملائمة لظروف وأوضاع الوطن العربي ولإصلاح هيكله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومع أهمية صياغة المفاهيم، يظل من اللازم تأكيد الأهمية الحيوية للفعل. ففي حين نرى أن وجود إطار نظري أمر جوهري لفتح بفضله ادراك كيفية تصميم أو هندسة التبدل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، يظل مثل هذا الإطار ضرورياً في الأساس لكي يوفر الخطوط التأثيرية للفعل والسلوك. ونضيف أن صيغ العمل ذات الانحاء الحاطي، هي أكثر أعناق الاختناق خطورة في عملية التصحيح المجتمعي وبالتالي في عملية التنمية. وهذا يعني أن المجتمع العربي لكي يكون متسقاً مع مبدأ الاعتدال على النفس، سيكون مدعواً ليس فقط لنبذ صياغة المفاهيم التقليدية المألوفة الملائمة مع اقتصاديات النمو ضمن الأفق الزمني القصير، وإنما كذلك لصياغة أجوبة سليمة ملائمة للأسئلة الأربعة المسجلة في الفصل الأول، وبالتالي لرسم خريطة مسارات العمل القادرة على ترجمة الأجوبة المقدمة للأسئلة الأربعة من عالم الرؤية والادراك إلى حقائق ملموسة، ومن ثم للانطلاق بتلك المسارات. وهكذا لا يمكن أن نجسد الأجوبة المغطاة مزيجاً سليماً للمفهوم والفعل - أو للنظرية والفعل - ما لم نوضع الجماهير العربية، من رغبة وحضرة، في قلب المهم الاتماني وما لم نخدم الأجوبة غرض استهداف تنمية معتمدة على النفس إلى المدى الممكن، تنمية تكون متجهة ومدفوعة ومحركة ذاتياً من الداخل.

إن ما هو مستهدف من ارضاء الشروط المسجلة بتفرعاتها في ما سبق بشكل ملموس، هو بناء / إقامة قاعدة اجتماعية / اقتصادية قوية في الوطن العربي، بالتلازم مع تعزيز عملية فك الارتباط المدروس بين الأقطار العربية وبلدان المركز ومجاورة حالة التبعية. ويتوقع أن تكون هذه القاعدة قادرة في النهاية لا على الدفع باتجاه تنمية صادقة وشمولية فحسب، بل كذلك على توفير قدر معقول من الأمن للمجتمع العربي وأرضه واقتصاده في وجه التهديد الخارجي، وعلى تحرير تلك الأجزاء من الأرض العربية التي سقطت فريسة للاغتصاب الأجنبي.

يذهب الجانب الخامس للاعتدال على النفس إلى ما هو أبعد من وجوب صياغة ويلورة منظور اتماني متولد ذاتياً، والتأكد من أن هذا المنظور ذو توجه داخلي وأنه يستهدف ارضاء الأسواق الخارجية بعد تلبية الحاجات والمصالح الداخلية. من هنا أن الاعتدال على النفس يفهم في هذا السياق على أنه يضع التأكيد على القدرات والموارد العربية - القوة العاملة، التقنية، الموارد الطبيعية، رأس المال (الحقيقي)، والتمويل. كما يجب أن نفهم هذه القدرات والموارد بمعناها الحركي المتطور. بعبارة أخرى، يجب تقييمها لا من حيث درجة توفرها ونوعيتها وتنوعها في أي وقت معطى، وإنما كذلك من حيث الدرجة والتنوعية وإمكانية التوسع الاحتياطية في المستقبل. ويتطلب مثل هذا المعنى الحركي النهوض بالمهام التالية:

أ - التقييم الدقيق لما هو متاح للمجتمع مما يمكن تكميته وتحديده من قدرات وموارد، ولما يمكن تطويره احتياطياً.

ب - حشد القدرات والموارد هذه إلى المدى الممكن الأكثر ملائمة.

ج - الاستخدام السليم والرشيد للقدرات والموارد، مع اهتمام خاص بسلامة البيئة والحكمة في التفاعل معها.

د - إعادة توجيه الموارد البشرية عبر أفضى ثقافة وتربوية وتلويبية، وكذلك عبر توسيع الإدراك السياسي والالتزام وتعميقها. فإعادة التوجيه المشار إليها جوهرية من أجل جعل مشاركة قوة العمل في الجهد الاغاثي أكثر فاعلية، وجعل العمل قادراً على الحصول على نصيب أكثر عدالة من الناتج الوطني. وهي جوهرية أيضاً من أجل انقاص مستوى الهدر سواء أكان ذلك داخل قطر واحد أو على صعيد الوطن العربي بأكمله، أو تمثل الهدر بـ «هجرة الأدمغة» إلى الخارج، أو (وهذا هو المبرر الأكثر أهمية) من أجل تعزيز كرامة العمل بغرس وتوطيد «خلفية عمل»^(٣٧) ملائمة لمتطلبات التنمية المعتمدة على النفس. ولعل النقطة التي نحن بصدها الآن - أي (د) - هي على الأرجح الأكثر مركزية والأكثر صلة بالسعي الهادف والمصمم نحو التنمية، ذلك أنه ما لم يتأصل الاعتماد على النفس كقيمة فاعلة بالنسبة إلى الموارد البشرية وتوجهاتها، يفشل الجهد الاغاثي في انقاز هدفه من التشوّه والتحقير المبثور.

هـ - ترشيد السياسات المتصلة باستخدام الموارد المادية والمالية. وتستحق الأرض والمياه والموارد المهدروكاربوني إشارة خاصة هنا^(٣٨). وبالإضافة إلى الاستخدام الرشيد للموارد المذكورة، من الضروري تنشيط عمليات الاستكشاف والتنقيب عن مخزونات أخرى من الموارد لم يتم بعد العثور عليها و/أو تطويرها، إلى جانب الاستخدام الانتاجي المنضبط لما هو متاح منها، من أجل وضع حد للإسراف في الانتاج (سواء من النفط أو الغاز أو الموارد الأخرى من باطن الأرض)، الذي يتم على حساب الأجيال العربية القادمة، ولإيقاف الاستخدام المؤذي للأرض والمصرف للماء، وبشكل عام من أجل التفاعل مع البيئة بمسؤولية واهتمام بالحفاظ على الموارد، وبالنسبة الجسالية من البيئة، وبالتعريف السليم للمستخدم النهائي بحيث يكون التعامل معه مجدياً ومجزياً. وفي ما يتعلق بالموارد المالية، تتمثل القضية التي تتطلب العناية بالحاجة إلى حشد المتاح من هذه الموارد بقدر أكثر كثافة بكثير مما هو الحال الآن، سواء أكان ذلك باستعمال المزيد من الحكمة والذرية والأقل من حب الظهور والهدر في استخدام الأموال العربية، أو بوضع سياسات ضرائبية تتميز بالفعالية وتطبيقها بشكل يتميز بالتصميم والمساواة بين المكلفين (بمعنى النزاهة في التكاليف وسدّ ثغرات التهرب من دفع

(٣٧) Work Ethic : بمعنى

(٣٨) انظر: Yusuf A. Sayigh, *Arab Oil Policies in the 1970's: Opportunity and Responsibility* (London: Croom Helm, 1983).

الضريبة)، أو بوضع سياسات اجتماعية من شأنها أن تقوي حوافز العمل وتشجع على تنظيم مساهمته في الناتج الوطني. ومن ناحية أخرى، يتضمن ترشيد السياسات المالية اتخاذ موقف من القروض والمعونات الأجنبية يقول بعدم اللجوء إليها إلا حين يكون لا مفر من ذلك، أي بعد أن يكون قد جرى حشد كل ما يمكن حشده من الموارد المالية الذاتية. فالقروض والمعونات الأجنبية ليست غشياً يحبط من السياء دون أن يكلف البلد المعنى شيئاً، ولا هي موضوع تجوز مقارنته بالامتنعاه كما كان الحال في العقود التالية للحرب العالمية الثانية وحتى الآن^(٢٨). فإدراك المجتمع وإحساسه بالمخاطر والمصاعب المعنوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على الاعتماد المتسرع و/أو المفرط على مصادر التمويل الأجنبية، ينبغي أن يكونا موضع توجيه وتنشيط.

و- إقامة قاعدة علم وثقافة واسعة وصلبة وإن كان ذلك بالضرورة يتدرج (على مستوى القطر الواحد كما على المستوى القومي في الوطن العربي)، من أجل تطوير قدرة علمية وتقنية ذاتية، ملائمة وفعالة، ومن أجل خفض درجة التبعية بشكل ملموس للقدرة التفاضلية الأجنبية عبر استيراد السلع الرأسمالية واستقدام الخبرات التقنية منها. ومن الواضح أن هذا العنصر في الجانب الذي نحن بصده للاعتماد على النفس يتصل بوثوق بما يرد في الفقرة (د) أعلاه للاحية إعادة توجيه وتربية وتدريب القوى العربية العاملة والموارد البشرية بشكل عام. ولهذا فمن الضروري أن يجري تنسيق وثيق بين السياسات المتصلة بكل من العنصرين (الواردتين في (د) قبلاً وفي (و) حالياً)، وأن يعمل على انسجامهما معاً، بالمعنى الوظيفي وكذلك الجغرافي (أي على المستوى القطري والقومي).

تدلل العناصر المسجلة تحت الفقرات (أ) إلى (و) على فهمي للاعتماد على النفس، وتعكس اعتقادي بوجود العمل على تعزيز الاعتماد على النفس. غير أن هذا لا يتناقض مع ما

Rajona Andriamanjara, «L'Aide étrangère vue des pays récepteurs», *IFDA Dos-* (٢٩) *ner*, no. 43 (September - October 1984).

إن بحث أندريا مانجارا (Andriamanjara) شامل، بالرغم من أنه مقتضب ومكتفٍ، والأدبيات التي تتناول المساعدات الخارجية كثيرة، وتشكل المجموعة التي تشير إليها لاحقاً في هذا الملمص عينة محدودة من الكتب التحليلية بينها، وبعضها يتخذ موقفاً نقدياً قوياً ويحذر من الآثار السية للاعتماد الكيف على المساعدات، انظر:

Ian Malcolm Little and J.M. Clifford, *International Aid: A Discussion of the Flow of Public Resources from Rich to Poor Countries, with Particular Reference to British Policy* (London: Allen and Unwin, 1965); Goran Ohlin, *Foreign Aid Policies Reconsidered* (Paris: Development Centre of the Organization for Economic Co-operation and Development; Development Centre Studies, 1966); Harry J.P. Arnold, *Aid for Development: A Political and Economic Study* (London: Bodley Head, 1966); Cheryl Payer, *The Debt Trap: The IMF and the Third World* (Harmondsworth, Eng.: Penguin; New York: Monthly Review Press, 1974); Lord Lever of Manchester [et al.], *The Debt Crisis and the World Economy*, Report by a Commonwealth Group of Experts (London: Commonwealth Secretariat, 1984); Teresa Hayter and Catharine Watson, *Aid: Rhetoric and Reality* (London; Sydney: Pluto Press, 1985), and Ian Malcolm Little, *Economic Development - Theory, Politics and International Relations* (USA: Twentieth Century Fund, 1982).

قلت به قبلاً من وجوب الانفتاح على تجارب البلدان الأخرى وتحديدًا بالنسبة إلى العلم والثقافة. فهنا أكثر من أي مجال آخر من مجالات المعرفة تتأكد الحاجة إلى الانفتاح، إذا أخذ بالاعتبار مقدار التقدم الواسع الذي تحقّق، والتطور الذي حظيت به منهجيات البحث (من أساسي وتطبيقي)، والالحاق التي يبلغ حد الحاجة بالنسبة إلى الوطن العربي فيدفع في اتجاه بناء قدرة علمية وثقافية تتيح للعرب تحيين موقعهم بالنسبة إلى البلدان التي سبقتهم في هذا الميدان. إن عملية كهذه لا بد أن تتحرك في اتجاهين، عبر الأخذ والعطاء. فإذا كان العرب المعاصرون «يأخذون» في الغالب (إن لم تقل كلياً) فإن هذا ينبغي ألا يسبب تعقيداً كاتباً لهم يجعلهم يجمون عن الأخذ والتكيف في المرحلة الراهنة ليمكنوا لاحقاً من تقديم مساهمات هم مصدرها. ولعل النجاح في مسار متدرج كهذا يسمح للعرب باستعادة ما هو بأهمية المكانة المتميزة التي كانوا يتمتعون بها في المجال العلمي في عصر الحضارة الإسلامية/ العربية الذهبي - وإن جاءت الاستعادة ببطء عبر فترة زمنية طويلة. وقد يصح القول إن الاعتماد على النفس في المجال الذي نحن بصدده يتطلب من الجهد والتضحية والوقت ما لا يتطلبه أي مجال آخر. غير أن المكافأة تكون حتماً جديرة بالتكلفة والصبر اللذين لا مفر منهما.

يثير الاعتماد على النفس في السياق الحالي من النقاش مسألة وجوب تفحص عدد من القيود والدلالات ذات العلاقة. ويحسّن بالتفحص أن ينطلق من سبع زوايا ذات صلة خاصة بإمكانية تحقيق الاعتماد على النفس. وتتأكد هذه الصلة بشكل بارز إذ إنها تنطوي على قدر كبير من النظر إلى الداخل أو الذات^(٤٠) الذي يثيره الاعتماد على النفس. أما زوايا النظر فهي التالية: (أ) حجم السوق الداخلية؛ (ب) قاعدة الموارد المتاحة؛ (ج) تركيب التجارة الخارجية وغط توزعها الجغرافي؛ (د) مدى إتاحة الثقافة والمهارات العالمية الملائمة والفعالة من مصادر ذاتية؛ (هـ) مدى إتاحة القدرات الريادية^(٤١) والإدارية الذاتية؛ (و) مدى إتاحة الادخارات المحلية من أجل التثمين الملح في السلع الرأسمالية وتسريع تكوين رأس المال، ومدى إتاحة العملات الأجنبية الصالحة لتمويل استيراد السلع والخدمات الضرورية لغرضي تكوين رأس المال والاستهلاك؛ (ز) وفوق كل ذلك، وجود قيادة ذات توجه إيماني لا في المجال السياسي فحسب بل كذلك في مجالات وسائل الاعلام، والترفيه، والأعمال (القطاع الخاص)، والعمل، والفكر.

تشكل محدودية توفر العناصر التي تناولتها النقاط السبع (أ) إلى (ز) أعناق اختناق بالغة الخطورة لكل بلد في العالم الثالث، وإن تباينت درجة خطورتها من بلد إلى آخر. على أن التباين لا ينجم عن مدى التوفر الكمي فحسب وإنما يتعدى ذلك إلى نوعية وفاعلية تلك العناصر، والمدى الذي يمكن ويجري تعيشتها فيه وسلامة أوجه استخدامها للأغراض الانمائية، ودرجة الابتكار والخلق والمهمة التي تميز تطوير العناصر، إذ هي ذاتها عناصر في العملية الانمائية.

(٤٠) بمعنى: Introversion.

(٤١) بمعنى: Entrepreneurial Talent.

وإذا انتقلنا من التركيز على الوضع داخل البلد الواحد بالنسبة إلى العناصر المشار إليها إلى الوضع الخارجي، فإننا نجد أن التبايز في درجة اتاحتها ونوعية كل منها يتصل بموقع كل بلد معني في النظام السياسي والاقتصادي العالمي. ويحدد هذا الموقع تركيب التجارة الخارجية وحجمها واتجاهاتها الجغرافية، وكذلك التدفقات التقنية والمالية، والتدريب والتعليم اللذين يمكن توفيرهما. ولكن فوق ذلك كله فإن موقع البلد في النظام العالمي يحدد إلى مدى ملموس قدرة قياداته (السياسية وسواها) في التعبير بشكل ملموس عن التوجه الانمائي الذي قد تمتلكه في وجه ضغوط القوى الخارجية من اقتصادية وسياسية، في البلدان الصناعية المتقدمة وفي المنظمات المتعددة الأطراف التي تترجم في محصلة التحليل سياسات البلدان الصناعية المتقدمة.

أما إذا نظرنا إلى القضايا السبع (أ) إلى (ز) التي أثرت في الفقرة ما قبل السابقة وذلك في السياقين الداخلي والخارجي معاً، فإننا نتحقق أنها تشكل معاً المحك أو الامتحان الذي يتقرر في ضوء نتائجه فيما إذا كان فك الارتباط مع بلدان المركز في النظام الرأسمالي العالمي - في حدوده المبررة وبدرجة ملموسة - يمكن أن يتحقق بصورة عملانية. من هنا تنشأ ضرورة تفحص تلك القضايا امبريقاً، وبالدقة الممكنة، كما نشاهد حقيقتها وآثارها بالنسبة إلى بلدان محددة ومراحل تاريخية محددة - أي أن المطلوب ليس تفحصاً تجريدياً ومفهوماً وعلى درجة عالية من التعميم. بعبارة أخرى: إن خصوصيات كل بلد بالنسبة إلى معطياته وأوضاعه، كما هي في وقت ما، ينبغي أن تؤخذ بالحسبان عند تفحص أهلية ذلك البلد للانطلاق باستراتيجية وسياسات الاعتماد على النفس. وهكذا، فهذا الفهم لطبيعة القضايا، يمكننا اعتبارها «معايير الأهلية»^(٤٢) للاعتماد على النفس. وبما أن هذه المعايير تشكل جزءاً مركزياً من امتحان الامكانية العملية بلوغ حالة مرضية من الاعتماد على النفس، فستفحصها بتفصيل في الفصل الرابع كما تمكن مشاهدتها في الوطن العربي تحديداً، حيث سيصبح البحث عندئذ أكثر امبريقية واستراتيجية، وأقل استخداماً لمنهج الاستنتاج الاستباقي.

يتمحور الجانب السادس للاعتماد على النفس حول الحاجة لتبني منظور عربي قومي (يشمل المنطقة العربية بأكملها) في الرؤية المفهومية للتنمية وفي تصميمها والسعي إليها، على أن يقرن هذا المنظور بالقدر الوافي من استقلالية اتخاذ القرار في الأقطار العربية كل بمفرده وذلك في مقابل الخضوع لقرارات تصاغ وتتخذ خارج المنطقة العربية. على أن مضمون المنظور القومي واقتراحه باستقلالية القرار القطري يتطلب تحقيق الانسجام بين القرار القطري ونظيره القومي إذا كان للمنظور القومي أن لا يقع في تناقض وتصادم مع القرار النابع عن منظور قطري. ومنذ منتصف الستينات كان القرار القومي في أعلى درجاته الزامية (وإن كان الإلزام نظرياً في كثير من الحالات) يتخذ في مؤتمرات القمة العربية، ويتدرج نزولاً (على مستوى الوزراء) فيتخذ على مستوى جامعة الدول العربية بمجالسها الوزارية المتخصصة

(٤٢) استعملنا في النص الصادر باللغة الانكليزية، للتدليل على «معايير الأهلية»، مصطلح Criteria of

Adequacy.

(الخارجية، الاقتصاد والمالية، التربة، الزراعة، الصناعة... إلى آخره). وفي الجوانب التقنية يتخذ القرار القومي على مستوى المنظمات والاتحادات القومية وسراها من مؤسسات تشارك البلدان العربية في عضوية مجالس إدارتها أو محافظتها، وأخيراً في العدد الكبير (الذي يبلغ المئات) من المشروعات والشركات المشتركة. وتقع تشكيلات وأنشطة هذه المجالس والمنظمات والمشروعات والشركات ضمن إطار اتفاقات توقعها الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (وفي مجلس الوحدة الاقتصادية) أو في إطار قرارات تتخذ تحت مظلة الجامعة (أو مجلس الوحدة).

لا يعني الإصرار على استقلالية صنع القرار واتخاذ إنكار الحقيقة الثابتة أن ما من قطر عربي، بل وما من بلد في العالم بأسره، متقدم أو متخلف، باستطاعته الادعاء بحق أنه يتمتع باستقلالية مطلقة في اتخاذ قراره، سواء أكان ذلك في المجال السياسي أو الاقتصادي. ولا يعني الإصرار إنكار حقيقة أن عملية اتخاذ القرار بالنسبة إلى القضايا الرئيسية لا بد من أن يسبقها ويرافقها أخذ الحقائق السياسية والاقتصادية المحيطة (إقليمياً وعالمياً) بالاعتبار. وهكذا، فإن القول باستقلالية القرار يجب أن يفهم في جميع الحالات بأنه مفيد بتحفظات واستدراكات لا بد منها، وبأن المستهدف هو استقلالية القرار إلى المدى الأقصى الممكن والمبرر بصدق.

ومن ناحية أخرى، فإن تبني منظور عربي قومي، بدوره، ينبغي ألا يفهم أنه يعني تجاهل الوحدات السيادية الوطنية القائمة، في الوطن العربي، بتمدها، وبخصوصياتها التي هي مصدر إثراء لها وللوطن العربي بأكمله، مما يجعلها في معظم الحالات جديرة بالحفاظ والرعاية. فتبني المنظور القومي إذن إنما يعني أن الرؤى والاستراتيجيات والسياسات الوطنية، لكي تؤدي إلى النتائج المثل ما هو مستهدف، يحسن بها أن تكون منسجمة مع نظائرها القومية التي تصاغ ويصار إلى اعتمادها وتطبيقها بحيث تسمح بالتعاون والتكامل بين الأقطار العربية بشكل متسع ومعق. بالطبع، يدرك المعنيون بالشأن القومي أن التكامل، خاصة عندما يتسع أفقياً ويتعمق عمودياً، لا بد من أن يصيب بعض القطاعات أو الصناعات والأنشطة بخسائر مادية في واحد أو أكثر من الأقطار المشتركة بالمسار التكامل، بسبب الانفتاح على المشاركين الآخرين عبر التكامل. غير أن فوائد التكامل - إذا كان ذا تصميم وتدرج سليم ورشيد وتوخى المصلحة العامة لا الجزئية تخصيصاً لهذا القطر أو ذاك - تصيب جميع الأقطار المشاركة به. وبالنسبة إلى المصالح الجزئية التي قد ينالها الأدنى داخل قطر ما، هناك صيغ ممكنة للتصويض ولتيسير انتقال رأس مال المصالح المتضررة إلى قطاع أو نشاط آخر واعد، كما أنه يمكن تعويض قطر أو قطاع ما يناله الأدنى بسبب شحة مورد ما يستخدمه أو ارتفاع سعره. والمجال مفتوح للإفادة من تجربة الأسرة الأوروبية الاقتصادية في هذا الصدد. فاحتمال وقوع أضرار بسبب العملية التكاملية، أو الاندماجية في مرحلة لاحقة، ليس ظاهرة تقتصر على حالات التكامل أو الاندماج. ذلك أن الأمر ينطبق كذلك في حال إصابة قطاع أو نشاط أو صناعة ما في بلد بمفرده، أو إصابة إقليم داخل بلد ما، بأضرار اقتصادية في حال تعزيز اندماج أجزاء ذلك الاقتصاد أو اكتساب صناعة أو نشاط ما قوة مرموقة يقع بنتيجتها -

ضرر مادي على صناعة مثيلة أو نشاط مثيل في البلد نفسه. فالانطلاق في وجه التعاون والتكامل لا يوفر ضماناً بأن أجزاء الاقتصاد المنغلقة ستكون مسيجة داخلياً تجاه أي تبدل في موازين القوة النسبية لمختلف القطاعات والأنشطة والصناعات الأخرى. (لن نطيل في بحث صيغ التعويض الممكنة كتبرير للانطلاق في المسار التكامل، لأن ذلك يحرفنا عن بؤرة التركيز الحالية).

بقي أن نضيف أن جاذبية التكامل في السياق العربي تتخطى المزايا التي تنجم عنه وتشكل حوافز اقتصادية تدفع في اتجاهه. فهناك التوق التكامل لدى غالبية رجال الأعمال والمسؤولين السياسيين والقياديين في مجالات العمل والتربية والأعلام، وفوق هذا كله فإن التوق التكامل شديداً لدى قاعدة عريضة من الرجال والنساء الحاصلين على التعليم الثانوي فما فوق والقادرين على التعبير عن مواقفهم وتطلعاتهم. ثم إن هذا التوق ينبت في تربة من المعتقد الديني والتاريخ والثقافة والخلفية الاقتصادية المشتركة، وكذلك فإنه يمتد لتطلعات وأمان مستقبلية ومصالح اقتصادية (وقومية بشكل عام) مشتركة. ويمكن التشديد على هذه العوامل المشتركة بالرغم من وجود أقليات دينية وعرقية في الوطن العربي، وبالرغم من تعدد المسارات التي اجتازها تاريخ الأقطار العربية في بعض مراحلها خلال القرون الخمسة عشر الماضية التي تمثل امتداد التاريخ الإسلامي.

إذا عدنا إلى اهتمامنا المركزي ضمن الجانب الذي نبحثه من جوانب الاعتماد على النفس، نجد أن السبب في كون المنظور القومي العربي شرطاً ضرورياً للسعي صوب الاعتماد على النفس هو - بكل بساطة - أن الامتحان البدني والواضح فوراً للمعطيات وقدرات الأقطار العربية الواحد والعشرين يظهر أن أيًا منها لا يملك المقومات الأساسية للتنمية بالاعتماد على النفس. وتصدق هذه النتيجة سواء نظرنا إلى الجوانب السبعة التي نحن بصدد تقديمها في تعريفنا لمضمون الاعتماد على النفس، أو بشكل أكثر تحديداً إلى العناصر السبعة التي أسميناها ومعايير الأهلية عند تقديم الجانب الخامس (السابق). ومن ناحية أخرى بالمقابل، نجد عند إخضاع أوضاع الأقطار الواحد والعشرين للامتحان - حتى الامتحان الأولي - أنها مجتمعة ومتضافرة تمتلك، على الأقل، المقدار الأدنى المخرج من المعطيات والقدرات مما هو متاح حالياً وبالأولى مما يتمتع باحتمال عال من الاتاحة، الذي يسمح بالانطلاق في مقاربة التنمية بالاعتماد على النفس. (سنحاول إثبات صحة هذا القول بشكل امبريقي واستقرائي في الفصل التالي). على أن هنالك شرطاً ضرورياً آخر ينبغي إضافته إذا كان لما هو متاح من المعطيات والقدرات أن يصبح شرطاً كافياً إلى جانب كونه شرطاً ضرورياً. وستستقل فوراً إلى ذلك الشرط.

الجانب السابع والأخير هو تصميم المجتمع على السعي صوب التنمية بالاعتماد على النفس، برشداً وعزم وسلامة في الرؤية والتحليل. ويستدعي هذا الجانب توفر الإرادة المجتمعية العربية لمجابهة تحدي التخلف والتنمية المشوهة المسيطرة في ظروف التبعية، وبالإضافة توفر التصميم على الأقدام على تلك المجابهة بشكل قوي ومستمر، على المستوى

القطري وكذلك على المستوى القومي. ولا بد كذلك من أن يبرهن السعي الانمائي على ارتكازه إلى مقاربة ذكية ومحسوبة بدقة ومتدرجة للاعتدال على النفس، مقارنة تعكس مزيجاً حسن التوازن بين المثالية والواقعية، بين الطموح والقدرة من متاحة واحتمالية. ويستطيع المجتمع بفضل مزيج كهذا أولاً، أن يصوّب النظر على أكثر الأهداف طموحاً مما يقدر على بلوغه بفضل قدراته وجهوده ومعطياته الداخلية، وثانياً، بفضل ما يتوفر من دعم ومساندة خارجيين خاصة من بلدان العالم الثالث ذات التوجهات والمواقف المائلة بالنسبة إلى الاعتدال على النفس، ومن تلك القوى في العالم الصناعي (الرأسمالي والاشتراكي) التي تبدي تعاطفاً وتفهماً للاعتدال على النفس.

من الضروري التأكيد أن ما من جانب من الجوانب الستة للاعتدال على النفس التي سبق عرضها يستطيع مجفده، كما أن الجوانب الستة لا تستطيع وإن تضافرت معاً، أن تجعل السعي لتحقيق الاعتدال على النفس مهمة جادة وواحدة. فقط إذا أتيح للجانب السابع الذي نحن بصدد بحثه الآن أن يفعل ويحقق وقعه بالكامل، وبمشاركة الجوانب الستة السابقة الذكر، يصبح السعي واعداً وذو دلالة في مساعدة المجتمع على تخليص نفسه تدريجياً من التبعية. ذلك أن المسألة ليست فقط وبساطة التيسر الاقتصادي لعوامل وموارد معينة ذات أهمية حرجية، وإنما بالإضافة تتناول تعظيم قوة المعنويات والتصميم الوطني والقومي على التصدي لقوى التبعية وأدواتها وعملياتها وما يترتب عليها من نتائج. وبهذا، فإن مجابهة تحدي التبعية رهن بالقوة الإضافية التي توفرها «روح الجماعة»، والدينامية التي يمكن أن تولد منها بفضل التعاون بين الأقطار ضمن إطار قومي والسعي الجاد لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي ومن ثم صيغة ما من الاندماج.

يبقى أخيراً أن أضيف أن تصميم الشعب بشكل عام، وتصميم قياداته بشكل خاص - على مختلف مستويات السلطة وفي مختلف مجالات الحياة - على أهميته، يظل أعجز عن أن يبرز ويكون فعالاً ما لم يتوفر شرطان حرجان^(٤٢): الأول هو المشاركة السياسية الشعبية الواسعة (وضمن التعددية) في العملية الاقتصادية والسياسية بالنسبة إلى التداول بالقضايا المتصلة بالعملية وبصنع القرار نفسه، في جو من احترام الحريات والحقوق الإنسانية الأساسية. والثاني هو دفع العدالة الاجتماعية إلى مرتبة مرضية - وهذا الشرط يمكن استيفائه بفضل توفير الخدمات الاجتماعية بكلفة مخفضة للشرائح الفقيرة بين السكان، وتبني سياسات مالية ونقدية قادرة على تضيق فجوة الثراء وتوزيع الدخل، وتوسيع فرص العمل المجزي والتعليم والتدريب للمحرومين. على أنه يجب ألا تغيب عن البال الحقيقة الدامغة بأن تحسن غط التوزيع لا يمكن أن يكون ذا دلالة حقيقية وأثر ملموس إلا إذا كان هناك المزيد من مردود الانتاج المطلوب توزيعه بقدر لوفى من العدالة - أي إلا إذا اتسع الانتاج حجماً وتنوعاً وتحسنت نوعيته. وبما أنه سيصار لاحقاً إلى بحث الشرطين المذكورين في هذه الفقرة بمزيد من

(٤٢) انظر: Yusuf A. Sayigh, *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects* (Oxford: Oxford University Press, 1982).

التوسع في هذا الكتاب، فلن نذهب أبعد في تناولها هنا - إلا لنقول إن ارضاءهما يؤدي إلى رفع مستوى الالتزام الشعبي بمهام وموجبات التنمية بالاعتقاد على النفس. فحيث لا توجد مشاركة سياسية تذكر، وحيث تكون الفرص الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية ضيقة بتشدد في وجه المحرومين، لا يمكن أن نتوقع قدراً يذكر من الالتزام الصادق والفعال.

الانتقال إلى مسار الاعتقاد على النفس

في حين أن من السهل إلى حد ما التعرف إلى المبادئ التي يقوم عليها الاعتقاد على النفس وإلى مختلف جوانبه، بشكل مسبق ونظري، فإن تبنيه كمسار بشكل عملي والنجاح في اعتناؤه كاستراتيجية انمائية تحيط به صعوبات كثيرة. ويظهر من مراجعة الجوانب السبعة للاعتقاد على النفس التي عرضتها في القسم السابق من الفصل مقدار الصعوبة في العثور على جميع الجوانب - بحيث هي حزمة مستلزمات أو مقومات ومضامين لامكانية الاعتقاد على النفس بشكل ناجح، وكذلك مقدار الصعوبة في ارضاء جميع الاشتراطات التي يَبْتَ أنما جوهرية من أجل نقل المجتمع والاقتصاد في بلدان العالم الثالث إلى حالة من الاعتقاد على النفس ذي الفاعلية والجدوى. وتكون المهمة صعبة بشكل خاص إذا جرت المحاولة للقيام بها في الوطن العربي، وذلك ليس فقط لأنه غارق في تبعية مكبلة ولكن أيضاً لأن المحاولات القليلة التي جرت للتوجه صوب الاعتقاد على النفس في العقود القليلة الماضية أجهضت، وحل محلها فعلياً المزيد من التبعية.

غير أن هذه التجربة غير المثمرة ينبغي ألا تؤدي إلى اليأس. فبدلاً من التخلي كلياً عن المحاولة نتيجة ادراك مدى صعوبة الانتقال إلى حالة الاعتقاد على النفس، يتطلب الأمر أن يرضى المجتمع بقدر من الواقعية وتوخي ما هو عملي في تعيين أهدافه وتخطيط تحركه المتدرج صوب هذه الأهداف، ما أن يستخلص من تعرفه إلى معطياته وقدراته أنه يمتلك امكانية واعدة ملموسة للنجاح. فكما أن التبعية لا تتكون وتتطور وتتفرع إلى جوانب اقتصادية واجتماعية - ثقافية وسياسية بين ليلة وضحاها، أو بين عقد من السنين وآخر، بل عبر أجيال عديدة، كذلك فإن السعي صوب الاعتقاد على النفس يستحق أن يمنح الفرصة الزمنية الكافية كيما يصبح قادراً على اجتياز الامتحان كاستراتيجية عملية وذلك بإخضاعه للتجربة والمساواة من حيث قدرته على إعطاء دفع فعال للتنمية.

ليس الوقت مفقود هو ما يحتاجه الاعتقاد على النفس ليصبح مقبولاً وليترسخ ويأخذ شكله السليم والفاعل، فهو يحتاج كذلك إلى قبول المجتمع بفكرة المراحل، بحيث يتدرج تخطيط المجتمع لتحقيق الاعتقاد على النفس ضمن مراحل تعبر عن التوقعات المعقولة من مرحلة إلى أخرى. وبعد النجاح في مرحلة ما في ذاته الانتقال للمرحلة التالية ويجعله أكثر يسراً. وهناك من الأسباب ما يجعل على الاعتقاد بأن من الحكمة تعيين هدف ما للمرحلة الأولى، بحيث يتمكن المجتمع لدى بلوغه من التحرك قُدماً وبسهولة أكبر صوب أهداف تالية. وفي هذه الحالة يمكن اختيار جانب مركزي خرج من جوانب الاعتقاد على النفس

كنقطة انطلاق، كتحويل التشديد من التمويل الخارجي صوب التمويل الذاتي للثيمات إلى المدى المستطاع، أو نقل الملكية الأجنبية للمناجم والسيطرة عليها، أو للمرافق العامة المملوكة لمصالح أجنبية، إلى مصالح وطنية، أو إعادة النظر في المنظور الانمائي للدولة واختيار الأهداف الانمائية ونظام أولوياتها والسياسات المتصلة بها بحيث تصبح أكثر قابلية للانسجام مع المقاربة المعيارية للتنمية ذات التوجه الاجتماعي.

عل أن المهمة - حتى وإن جرى تبسيطها - قد تلقي عبثاً أثقل مما يستطيع معظم البلدان المتخلفة على النهوض به، إذا أخذنا قدرات هذه البلدان وظروفها بالاعتبار، خاصة بالنسبة إلى الضغط وتقييد الحركة الذي تشكله العلاقات والالتزامات الخارجية. ثم إن القيادات الوطنية قد تتردد أمام ضخامة مهمة التحول من التبعية إلى الاعتماد على النفس. صحيح أن وقع الصدمة، أو العلاج بالصدمة، الناجم عن استخدام «قوة دفع فعالة»^(٤٤)، يمكن للمنتظر أو المستشار الجالس إلى مكتبه تبريره بل النصح به. إلا أن صنع القرار الملائم الذي يستهدف تحقيق انتقال سريع وواسع النطاق من حالة التبعية إلى الاعتماد على النفس لن يكون بالتأكيد جذاباً ومرغوباً فيه - مثلاً هو للمنتظر أو المستشار - حين يتصل الأمر بصانعي القرار، خاصة عندما يرون (أو يتصورون) ما يترتب على الانتقال من آثار خطيرة بالنسبة إلى علاقتهم أو علاقة بلدانهم بالقوى الأجنبية التي يتحركون في إطار التبعية لها، وعندما يرون ما سيكون للانتقال من آثار ضارة بمصالح بعض مراكز القوة والنفوذ السياسي والاقتصادي داخل بلدانهم.

لا يجد المحلل معادلة أو صيغة واحدة للتحرّك ملائمة لبلدان العالم الثالث بشكل عام. ثم إن النظريين والمخططين لا يستطيعون اعداد معادلة أو صيغة ملائمة إذا لم تكن في متناولهم القاعدة المعرفية والمعلوماتية اللازمة حول البلد الذي يعملون فيه أو من أجله، لتكون عناصر هذه القاعدة مدخلات في «إنتاج» المعادلة أو الصيغة. كذلك ينبغي أن تأتي عناصر القاعدة مصادر اقتصادية أولاً، وكذلك سياسية واجتماعية وثقافية يمكن الركون إلى ما توفره، كما لا بد من أن تشمل تلك العناصر ما هو ذو علاقة بقرار الانتقال إلى حالة الاعتماد على النفس وذو أثر في تنفيذه، ليس فقط بالنسبة إلى البلد المتخلف نفسه وإنما كذلك بالنسبة إلى موقعه في نسج العلاقات الإقليمية/ القومية والدولية. ولعل البلد المعني الساعي إلى الانتقال المشار إليه يجد من الحكمة أولاً معالجة جانب أو أكثر من جوانب التبعية الحرجة يكون أقل إثارة واستدراكاً للمضايقة من بلدان المركز مما سبق أن اقترحنا قبلاً كمشال باعتبار أن يكون «مفتاح» السعي الطموح للاعتماد على النفس.

وهكذا نرى أنه، في حين تتمتع فكرة «الدفع القوي» بجاذبية كما أسلفنا لما تعد به من تسريع في الانطلاق نحو التنمية المتتمدة على النفس، فإن الواقعية أمر يتطلب المراعاة. فالأدبيات المتصلة بمثل الانطلاق الذي نتكلم عليه مليئة بالتعابير السخية بأوصاف التمجيد

(٤٤) أي ما يعرف لدى الاقتصاديين بمصطلح The Big-Push Effect.

لأهداف «التنمية الأخرى» أو «التنمية البديلة» أو «التنمية المعتمدة على النفس»، وللعهد الطوباوي الذي تعد به، إلى حد أن رجال السياسة والمفكرين الاجتماعيين الذين يشهدهم التوق إلى الأخذ باستراتيجية الاعتماد على النفس على أنها «الأرض الموعودة»، قد يقعون في الخطأ المتمثل بمحاولة انجاز مهمة كبيرة وخطيرة في وقت قصير جداً، وباستخدام قدر محدود جداً من المعطيات والقدرات المتاحة وفي مواجهة كثير من العراقيل الداخلية والخارجية. ولا ننسى أن المستشارين يفضلون عادة أن ينصحوا ببرامج أو مشروعات، أو بتصورات وخطوات درامية وطموحة وإن كانت القدرة على تنفيذها لا تتمتع بقدر مواز من الواقعية، بدلاً من النصح بما هو في نطاق المعقول والممكن وإن كان مع قدر متواضع لكن مقبول من الطموح، وأن يصرار إلى التنفيذ بخطوات مدروسة بحكمة ما دامت تتمتع بقدر أكبر من احتمالات النجاح الذي يركن إليه.

اعترف أن هذه الملاحظات ذات طبيعة عامة. لذلك يجب ألا يغيب عن البال أنه يترتب على كل مجتمع أن يجد ويصوغ لنفسه تلك المعادلة الملائمة لأوضاعه وظروفه: فهذا في ذاته أحد التعبيرات عن الاعتماد على النفس. وعلى الأرجح فإن المعادلة التي يتبنّاها معظم الدول تتضمن مزجاً من الأهداف، منها ما هو صعب التحقيق ومنها ما هو أكثر سهولة في التحقيق. ولكن في جميع الأحوال يحسن بكل مجتمع يسعى إلى وضع الاعتماد على النفس موضع التنفيذ أن يذكر القاعدة التي وضعها غالتونغ: إن الاعتماد على النفس هو «تحرك دينامي من التخوم... وليس شيئاً يصنع من أجل التخوم»^(٢١). وتشمل هذه القاعدة صياغة المعادلة أو تصميمها مع تحديد سلم واضح للأولويات في تطبيق مبدأ الاعتماد على النفس.

يضيف غالتونغ بعض النصائح الثمينة. فهو يحذر من أن «الاعتماد على النفس لا يجوز أن يتم على حساب اعتداد الآخرين على أنفسهم»^(٢٢). وبالنسبة إلى العلاقات مع مجتمعات أخرى مثقلة بالتبعية يحذر بأن «النقطة الأساسية» ليست في تحاشي التفاعل وإنما في التفاعل بموجب معيار الاعتماد على النفس، وكذلك اعتداد الآخرين على أنفسهم، بحيث لا تنشأ علاقة مركز - تحوم جديدة»^(٢٣). وإلى جانب هذه التحذيرات العامة، يحذر غالتونغ ما يرى أنه «الآثار السلبية» للاعتماد على النفس، حيث يعدد خمسة منها كالآتي^(٢٤):

١ - قد ينخفض عدم الانصاف بسبب الاعتماد على النفس في حين تظل حدة عدم التكافؤ على ما هي عليه.

٢ - قد يأخذ الاستغلال محلياً على المستوى الاقليمي وكذلك الوطني أشكالاً أكثر حدة وصلابة بسبب الاعتماد على النفس ما لم تبذل قاعدة الأخير.

Galtung, «Self - Reliance: Concepts, Practice and Rationale.» p. 23.

(٤٥)

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٦ - ٣٨.

٣ - قد تنخفض أو تضعف الروابط العضوية بين الوحدات بسبب الاعتدال على النفس.

٤ - قد تهبط قابلية الحركة في ما بين الوحدات بسبب الاعتدال على النفس.

٥ - قد ينشأ تمييز عمودي بين الجهات المعتمدة على النفس وتلك غير المعتمدة، بسبب الاعتدال على النفس.

غير أن هذه النقاط تستدعي التعليق التقليدي. فبالنسبة إلى الأولى، تظل حجة عدم التكافؤ على ما هي عليه فقط إذا لم يكن مسار الاعتدال على النفس قد صمم أصلاً على أساس أن يكون ذا مضمون قيمى ومعيارى مما يحتثه في الفصل الأول سابقاً، وعلى أساس أن يفي بالاشتراطات المرحجة التي سجلناها في الفقرة الأخيرة من القسم السابق في الفصل الحالي. تعني بذلك المشاركة السياسية، والحقوق والحريات الأساسية، والمعادلة الاجتماعية. فإذا توفر تصميم سليم للتنمية، فإن تضييق الفجوة في التوزيع (وبذلك دعم تحقيق مزيد من عدالة التوزيع) تكون إحدى المواصفات المركزية للاعتدال على النفس الواجب مراعاتها ومحاولة تشيبتها عملياً قد توفرت. وينطبق التعليق هذا نفسه على النقطة الثانية من نقاط غالتونغ الخمس الأخيرة وذلك، كما بينت في وجهة النظر التي طرحتها في القسم السابق من الفصل، فإن وتغير القواعد والمطلقات هو شرط مسبق لإمكان تحقيق التبدلات الأخرى المرغوب فيها. أما النقطة (٣) و(٤) و(٥) فتشير إلى استخدام غالتونغ لمصطلح الاعتدال على النفس في إطار مجتمعات محلية صغيرة أو قرى داخل الدولة الوطنية، لا بالنسبة إلى الدولة، وطبعاً لا لمجموعة دول وهي التي تحتل بؤرة التركيز في معالجي هذه.

في الواقع فإن ما يحتمل أن يحدث هو عكس ما يتشاه غالتونغ إذا كانت بؤرة التركيز السياسية هي الدولة الوطنية، وذلك لأن السعي صوب الاعتدال على النفس بمحتل أن يؤدي إلى تفاعل أكثر لا إلى تفاعل أقل بين الوحدات داخل الدولة الوطنية. وذلك أولاً من أجل التعويض عن خفض الاعتدال على العالم الخارجي (أي خفض التبعية له)، وثانياً لأن قسماً من مبدأ الاعتدال على النفس هو التعاون في ما بين الوحدات المعتمدة على نفسها - أي الاعتدال على النفس في إطار التعاون. وتصح الحجة نفسها بالنسبة إلى مجموعة دول وطنية تسعى معاً إلى الاعتدال الجماعي على النفس.

غير أن من الواجب الاقرار، مع ذلك، أن هنالك خطراً حتى في إطار الدولة الوطنية أو مجموعة دول وطنية من أن يتسع الفاصل بين الوحدات (أي الدول في السياق الحالي) وتحدداً بسبب الاعتدال على النفس. وبالإضافة، فإن التمييز العمودي الذي يجريه غالتونغ في النقطة الخامسة يمكن أن يحدث بين البلدان الأكثر اعتدالاً على النفس والأخرى الأقل اعتدالاً (أو بين الأكثر والأقل تقدماً)، كما يمكن أن يحدث ذلك بين المناطق المتقدمة والأخرى الأقل تقدماً داخل الدولة الوطنية الواحدة - حتى بالرغم من أن دينامية السعي الانمائي من شأنها أن تكثف نشاط المجتمع وتستلزم منه تجاوزاً أكثر إيجابية لتحدي التخلف في بعض البلدان ضمن مجموعة بلدان تعمل معاً مما تفعل في بلدان أخرى ضمن تلك المجموعة (أو في بعض المناطق

دون الأخرى ضمن البلد الواحد). وعندما ينشأ هذا الوضع فإنه يمثل مشكلة خطيرة تجاه الاندفاع في مسار الاعتماد على النفس في البلد الواحد أو مجموعة البلدان المتعاونة. بل إن اتساع الفجوة بين الأداء الاقتصادي وقدرة الاقتصاد بين بلد وآخر قد يسمح للبلد الأكثر تقدماً بأن يستغل الأقل تقدماً، وبالتالي أن يؤخر تنميته. وفي الحالات المتطرفة، يعني هذا الاحتمال تمديد علاقة المركز - الترخوم لتصبح حقيقة داخلية ضمن البلد المتضرر، أو ضمن مجموعة البلدان إذا نالها مثل هذا الضرر من طريقة تحرك مسار الاعتماد على النفس في أحد بلدانها الأكثر تقدماً بكثير من البلدان الأخرى.

ومن الطبيعي أن يأخذ المسؤولون علماً يمثل الأخطار المشار إليها وبالتحذيرات التي تنبه إليها وإلى ضرورة التدقيق الشديد عند تصميم الخطوات والمراحل المقترضة أن يتحرك عبرها مسار الاعتماد على النفس، وذلك من أجل حماية البلدان الأقل تقدماً داخل مجموعة البلدان المتعاونة (وفي السياق العربي، حماية الأقطار الأقل تقدماً ضمن المجموعة العربية) تجاه الاحتمال السلبي المشار إليه. غير أن النوايا الحسنة شيء وحقائق الاقتصاد والسلطة أو القوة شيء آخر. لذلك فإن الأخطار المشار إليها قد تكون العائق الرئيسي الذي يعرقل سبيل التكامل الاقتصادي الصادق والوثيق بين الاقتصادات العربية - مع أن الساحة العربية لا تنفصها المواعظ ولا التصريحات حول مزايا التكامل بل إلحاح النوايا الطيبة (ولكن غير الفاعلة) من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل. فإذا تراجعت فضائل الاعتماد على النفس أمام الأثنية القطرية القصيرة النظر، تعجز السياسات والبنى الموضوعة لغرض التوجه نحو الاعتماد على النفس، التمسمة بالتركيز على حسن الصياغة والتنسيق اللفظي والالتزام الكلامي، ولن تؤدي في حقيقة الأمر إلى اضمحلال قبضة التبعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توقع مكاسب طويلة الأجل لن يوفر عزاءً كافياً للقطاعات أو المناطق التي قد ينالها الأذى بسبب مسار الاعتماد على النفس، فما تحتاجه هذه في تلك الحالة هو صيغة ما فعالة من التعويض المادي، أو النصائح العملية التي تقودها في السعي إلى نقل ثمراتها من قطاعات أو صناعات ما إلى أخرى بديلة، أو إلى مناطق أو بلدان أخرى، واعدة، حيث يكون الانتقال من التبعية إلى الاعتماد على النفس أقل إيلاماً - أو خلواً من الألم كلياً.

لا ريب أن الفشل في إجراء تكيف أو تعديل في بلد أو منطقة أو قطاع ما إذا ما ناله الأذى بسبب مسار الاعتماد على النفس، أو بسبب عدم توفير تعويض ملائم، يشوه صورة التوقعات الواعدة التي تحيط بالتنمية المعتمدة على النفس. غير أن مثل هذا الخطر أو الأذى ليس الوحيد الممكن حدوثه. فنتيجة انحراف مسار الاعتماد على النفس أو عدم الاستمرار فيه أو القصور في أحاطته بالشرط الضرورية لنجاحه قد يقع البلد المعني ضحية مزيد من التغلغل النيو - استعماري (إما مباشرة من قبل بلدان متقدمة أو من قبل شركائها العملاقة المتعدية الجنسية). وهو تغلغل قد يحصل لا في البلد الأقل تقدماً فحسب وإنما كذلك في بلد أكثر تقدماً في إحدى مناطق العالم الثالث. وأي تفسخ يتفصح في جهود السعي إلى الاعتماد على النفس يعطي المصالح الفشوية في البلد المعني الضالعة مع القوى والمصالح الخارجية المعادية الرغبة جميعها في استمرار حالة التبعية، الفرصة لإجهاض الجهود أو تعطيلها.

ويؤدي فشل هذه الجهود - وإن كان جزئياً فقط - إلى هز ثقة المجتمع بمصادقية الاعتقاد على النفس وبإمكانية تحقيقه، بل ويجدوا في الأساس، وإلى تنشيط القوى والتوجهات التي ترغب في بقاء حالة التبعية وتجد فيها ما يريحها وتستفيد منه.

لنا نقوم بتظير افتراضي غير مسؤول في ما نقوله: إنه واقع يشاهد في الوطن العربي. فمعظم البلدان العربية، وخاصة تلك المصدرة للنفط بينها، تجد أنفسها غارقة في تبعية أعمق بعد حقبة النفط في السبعينيات مما كان عليه الحال قبلاً، بالرغم من الموارد المالية الضخمة نسبياً التي تدفقت بفضل تصدير النفط وظهور ما بدا وكأنه تزايد في نفوذ تلك البلدان وقوتها السياسية على المسرح الدولي. ثم إن التخلخل لم يكن اقتصادياً وتقنياً فحسب تحت وطأة المستوردات التي ارتفعت بنسب هائلة، للاستهلاك والتمير على السواء، والحاجة المتسعة إلى السلع الرأسمالية والخبرة والمهارات التقنية من الخارج: إنه كان بالإضافة سياسياً وثقافياً (وإن اقتصر أساساً على جوانب سطحية معينة من الثقافة) واجتماعياً (خاصة بالنسبة إلى أغاط الاستهلاك برموزه الفاخرة والظهورية ذات الكلفة المرتفعة والتي غدت مؤشراً للمكانة الاجتماعية في عيون الشغوفين بها). وقد ترافقت الضغوط الاستهلاكية والتميرية (والأخيرة كثيراً ما افتقدت الحدود الاجتماعية الحقيقية وابتليت بتشو الأولويات والإسراف وسوء الإدارة) مع اندفاع جارف ومتباد لاستيراد أنظمة التسليح الباهظة الأثمان، التي لئن أضافت الكثير إلى ترسانات الأسلحة وميزانيات الدفاع إلا أنها لم تشكل إضافة بقدر مواز لتزايد قدرات الأمن الذاتي، وبصورة خاصة لتعزيز إرادة النضال من أجل تحرير الأرض العربية.

وأدى التخلخل المتزايد عمقاً واتساعاً في كثير من الحالات إلى استغلال أكبر للوطن العربي، كما أنه أدى إلى مزيد من استغلال الأغنياء والأقوياء للفقراء والضعفاء داخل الوطن العربي. وينبغي أن نسجل القهر الداخلي بالإضافة إلى الاستغلال، فقد وتحقق تطوير وصقل القهر باستخدام التقانة الحديثة وما يسمى، تجاوزاً وتورية، «أنظمة الأمن الوطنية» - وهذه التقانة والأنظمة أيضاً تم استيرادها على نطاق واسع وبكلفة مرتفعة. وأدى التخلخل كذلك إلى تواطؤ أشد تماسكاً بين بعض البلدان العربية والولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الحكومي في جميع نواحي الحياة تقريباً، بموازاة التواطؤ بين مصدري الأسلحة الغربيين ووسطاء استيراد السلاح العربي.

هناك أربعة دروس يمكن أن نستقيها الآن مما ورد قبلاً، ونحن في نهاية هذا الفصل. الأول، أن جميع المخاطر المشار إليها في الفقرات القليلة الماضية ستظل تنشئ في طريق الاعتماد على النفس ما لم يتأصل مبدأ الاعتقاد هذا في عقول المواطنين وقلوبهم، وما لم يرغب المواطنون في النضال من أجل الحفاظ على المبدأ ونقله من عالم الرؤية إلى عالم الفعل. إن هذا لا يعني أن عرقلة السعي للاعتقاد على النفس إنما تنشأ من داخل المجتمع التابع، فالقوى الخارجية ذات المصلحة في استمرار التبعية ستحاول جاهدة ويطلق متنوعة لإجهاض السعي. إن ما نقوله إنما يعني في الجوهر أن موقع القوة المركزي في التصدي للتبعية ودينامية الفعل في النضال لتحرير المجتمع من أسارها هما في الأساس داخل المجتمع ذاته. وبالإضافة، فكل

نجاح يتحقق عبر الفضال وبفضله، مهما كان صغيراً، يجعل التحرك التالي أكثر يسراً بكثير وأكثر احتمالاً لتحقيق مزيد من النجاح.

الدرس الثاني أنه ينبغي عدم اعتبار الاعتدال على النفس كموجب كوني تساوى بلدان العالم الثالث في درجة إلحاحه وضغطه عليها، أو كهدف متاثل الإلحاح في جميع البلدان وذي امكانية تحقق بشكل متاثل. فإن التبعية نفسها ليست على نفس الدرجة من القسوة والانتعاش والتغلغل والقدرة على تعطيل عملية التنمية في جميع بلدان العالم الثالث. وتحفظنا إذن بنسب على الأمرين معاً: الاعتدال على النفس، والتبعية. وهذا يعني أننا يجب أن نحاول فهم التبعية والاعتدال على النفس بقدر ملموس من المرونة والنسيبة، لا بتحجر وعبر تأكيدات مطلقة، ونحن مقيدون داخل إطار المواقف المطلقة والدعائية. وفي الحالتين ينبغي البحث عن ظاهرة/ حالة التبعية وعن تحركها كعملية، في مختلف جوانب الحياة بحيث تتكشف هذه الجوانب ويصبح التمييز بينها ممكناً، وكذلك لتصبح سبل ومناهج الخلاص منها ممكنة بفضل الاعتدال على النفس أيضاً قابلة للتمييز - وهو تمييز يعتمد على طبيعة معوقات الاعتدال على النفس وموقع كل منها وصعوبة اختراقه.

ونضيف في سياق الدرس الثاني المستخلص أنه بسبب تباين مواقع بلدان العالم الثالث في النظام الرأسمالي العالمي وما ينجم عن ذلك من تبعية، ولأن وقع التبعية على البلدان المختلفة ليس متساوياً ولا ينعكس بنفس الدرجة من وضوح آثاره المباشرة وغير المباشرة أو بنفس التسلسل المرحلي - بسبب كل ذلك فإن الاعتدال على النفس عبر فك الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي ينبغي أن يستهدف بدرجات من المقاربة المباشرة وغير مرحلية زمنية تباين بتباين البلدان والحالات.

أما الدرس الثالث فهو أن التنمية بالاعتدال على النفس المتميزة بالتنوع والمحتوي اللذين حاولنا تعريفهما سابقاً والمستهدفة في مجتمع ذي نظام قومي - تقدمي، لا تمثل تناقضاً مفهوماً وتحليلياً. على العكس، فإن نظاماً كهذا يمكنه فعلاً أن يكون طريقاً أو خياراً ثالثاً يعتمد بين الاشتراكية، التي لا يزال من السابق لأوانه اعتدالها نظاماً صالحاً في جوانبه السياسية والاقتصادية على السواء، ولا تزال تخضع لتساؤلات خطيرة في الإطار العربي، من جهة، والرأسمالية التي يرغب الكثيرون في «تقييدها» وضبطها، وكذلك إخضاعها لتكييف وتعديل يشملان «تظيمها» ببعض المبادئ والقيم التي تثنى غالباً في الاشتراكية، بحيث ينجم عن ذلك كله تجاوز للرأسمالية في بعض جوانبها المحددة، من جهة أخرى. وستضع مادة هذا الدرس الثالث عندما نأتي إلى تفحص دينامية التنمية المعتمدة على النفس وآلياتها في الفصل الأخير من الكتاب.

أخيراً، فإن الدرس الرابع هو أن السعي صوب الاعتدال على النفس يتطلب كل الحكمة، وبعد النظر، والتصميم، والحس الجماعي التي يستطيع المواطنون حشدوها ووضعها في خدمة ذلك السعي. وهو أيضاً يتطلب قبول التضحيات القاسية والالتزام بمخلقة عمل متشددة. لكن يظل مع ذلك من الواجب أن يستهدف السعي ذلك القدر من الغرض المثالي

الذي تسمح به حقيقة الواقع واحتمالات تطويره السليمة في أي مرحلة من النضال، حتى مع فهم «حقيقة الواقع» فهماً دينامياً حيث يوسع الانجاز حدود وآفاق الممكن. ذلك أنه ليس هناك في ما نعلم من معادلة سهلة للتنمية بالاعتماد على النفس، بالرغم من وجود أسباب قوية تدعو إلى الاعتقاد بأن المجتمع المصمم على ذلك يمكنه أن يعثر على معادلة ملائمة له وأن ينطلق في ترجمتها إلى فعل ملموس.

الفصل الرابع

أَهْلِيَّةُ الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ لِلتَّحْقِيقِ
بِالاعْتِمَادِ عَلَى النَّفْسِ : دِرَاسَةُ حَالَةٍ

مقدمة

لقد صمم هذا الفصل في الأساس لمحاولة الاجابة عن سؤالين في سياق تقييم امكانية الاعتماد على النفس في تنمية اقتصادات الوطن العربي القطرية (وبالتالي اقتصاده القومي). السؤال الأول هو: هل يستطيع العرب أن ينهضوا بالمهام والمسؤوليات التي ترتبها التنمية بالاعتماد على النفس، أي، هل لديهم القدرة أو الطاقة التي تمكنهم من الوفاء بمتطلبات ما أسميته في الفصل السابق «معايير الأهلية»؟ والثاني هو: إذا كان الجواب بالإيجاب، فكيف يمكن جعل تلك التنمية حقيقة ملموسة (لا مجرد قدرة احتيالية) -وعبر أية قطاعات وبرامج ومجالات فعل يمكن أن يتم ذلك؟

أما نوعية التنمية المستهدفة ومضمونها فقد جرى توصيفها في الفصل الأول من الكتاب. بالمقابل، فقد دللنا على أن التنمية التي تحققت في الواقع في العالم الثالث بجملته كانت كثيرة التشوه، ولم تمتد إلا إلى جيوب متفرقة ومتباعدة، وظلت تنمية تابعة، وبالتالي فشلت في خدمة مصالح نسبة كبيرة من مواطني بلدان العالم الثالث.

وبما أننا اعتبرنا أن التبعية المتغلغلة على نطاق واسع في تلك البلدان هي السبب الرئيسي - بشكل مباشر أو مداور - لنشوه التنمية وتآثر جيوبها، فقد خصصنا الفصل الثاني لتفحص النموذج الأساسي للتبعية: نشوؤه، خيوطه الفكرية الرئيسية، تطوره، موقعه وأثره في الفكر الانمائي، دلالاته بالنسبة إلى التنمية، وصلته بواقع وحقيقة اليوم الحاضر، في جانبيها السياسي والاقتصادي. ورأينا أن هذين الواقع والحقيقة يتميزان في أننا نعيش مرحلة الاستقلال الوطني حيث تبرز الموقفات الداخلية للتنمية بشكل خاص، ولكن حيث تتمتع الشركات العملاقة المتعدية الجنسية كذلك بموقع متفوق في النظام الرأسمالي العالمي، وحيث يشهد العالم ثورة في المواصلات والاتصالات ذات زخم قوي وعلى قياس عالمي.

انتهى الفصل الثاني بالاستنتاج أن التنمية المعتمدة على النفس هي العلاج المضاد للتنمية. وأدى بنا هذا الاستنتاج إلى تخصيص الفصل الثالث لبحث مفهوم الاعتماد على النفس ومبادئه وممارسته، مما أدى بنا، بدوره، إلى ضرورة مواجهة الأسئلة التي يجسدها الفصل الحالي بالنسبة إلى قدرة العرب على الانطلاق في مسار انمائي بالاعتماد على النفس. ومع أن هذه الأسئلة تثار بالنسبة إلى الوطن العربي تحديداً، إلا أننا ننطلق من الاعتقاد بأن البحث، كدراسة حالة، يمكن أن يكون قابلاً للاستخدام بالنسبة إلى أوضاع مناطق أخرى في العالم الثالث. طبعاً بعد أخذ خصوصيات كل منطقة ومعطياتها المميزة بالاعتبار، وذلك في حال تطبيق منهجية البحث خارج الوطن العربي، وفي استخلاص نتائج على السواء.

يتحدد الدور المخصص للفصل الحالي بما يوجبه الواقع من تسجيل للتناقض الواضح بين الأوضاع السائدة حالياً بالنسبة إلى تشوه التنمية وتبعيتها للمشاهدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بالرغم من التقدم الذي تحقّق في القدرة الانتاجية والذي لا يمكن ولا يجوز إنكاره، من الناحية الواحدة، والموارد والجهود الضخمة نسبياً التي خصصت للتكوين الرأسمالي والتنمية، من الناحية الأخرى. وبما يثير المزيد من القلق والمخاوف هو أن الحالة الراهنة تنذر بالاستمرار بل ويزيد من التدهور. وبالإضافة، فإن فورة ارتفاع إنتاج النفط العربي وتدفق العائدات المالية نتيجة تصدير النفط خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات لم يؤديها إلى تنمية مواز في المنطقة العربية بشكل عام. فبدلاً من ذلك، نجم عن التدفق الضخم نسبياً للموارد المالية اتفاق تبذل قسم يذكر منه في وجهات هادرة للموارد وتبذيرية، تقوم على تبريرات أو دوافع مشوشة أو خاطئة التوجّه. فمن ذلك القسم ما توجه إلى الاستهلاك الظهوري والتفاخري، ومنه ما توجه إلى مستوردات لا تستند إلى معايير وأولويات سليمة دون تمييز وافي. وتوزعت هذه المستوردات بين سلع رأسمالية وأسلحة بل وأنظمة أسلحة متكاملة، وكان القاسم المشترك بينها أنها ابتيعت في معظمها بأسعار مرتفعة جداً (أي بأسعار تمييزية حيث كان المستوردون العرب في الحالات المعنية يدفعون أكثر بكثير مما يدفع الأوروبيون مثلاً ثمناً للسلع والخدمات نفسها). وأدت التدفقات المالية المشار إليها كذلك إلى تراكم ائدياعات كبيرة جداً في المصارف الغربية وإلى توظيفات في السندات والأسهم في المراكز المالية الغربية^(١). أما الصحوة القريبة العهد في المنطقة العربية، والتنبّه لخطورة السياسات (والأصح

(١) المؤلفات والبحوث التالية (بالعربية) ذات صلة مباشرة بالأحكام التقديرية بتجربة التنمية العربية منذ الحرب العالمية الثانية، انظر: نادر فرجاني، هدر الامكانيات: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، حازم البيلادي، «الدولة الريعية في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٧)، محمود عبد الفضيل، «السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الربعية في المنطقة العربية»، المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٧)، يوسف صايغ، «التنمية العربية والثلاث المرح، المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤١ (نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٢)، والتنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٧). وبلاكنكليزية انظر:

= Yusuf A. Sayigh: «A Critical Assessment of Arab Economic Development, 1945-1977».

السياسات) الانفاقية فلا يزالان محدودى النطاق، ولم يرافقهما قدر وافٍ من الرؤية التصحيحية الضرورية، أو السياسات وأنماط السلوك الضرورية في مجالات الحياة الأساسية ذات العلاقة. وبما أن هذه الاهتمامات خطيرة، فقد جرت الإشارة إليها في أكثر من موقع في الفصل الحالي والفصل الأول كذلك.

ظل الإدراك النامي للتناقضات التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة، ولطبيعة وخطورة العمل الاجتماعية والاقتصادية المقترنة أو المرتبطة عضويًا بها، محدوداً ومقصوراً على حلقة صغيرة من المفكرين - المعنيين بالشأن الانساني والاجتماعي - والصحافيين والبرسوين، وعلى حفة صغيرة من هم في مرتبة عالية من السلطة.

وبشكل عام، ظلت الأكثرية العظمى من صانعي القرار الحقيقيين الذين يسكون بأزمة السلطة إما غير مدركة بأن المنطقة العربية في جملتها تمر بأزمة خطيرة في جوانب حياتها من اقتصادية وثقافية وسياسية، أو - وذلك أشد خطورة - كانت مدركة للأزمة وخطورتها ولكنها لم تبد الفلق والاهتمام الوافين. وبالتالي، لم تَقم المجموعات التي أسستها في الفصل الأول وشبكات التنمية بدراسة الأزمة وتحليل أسبابها ثم بمواجهتها ومعالجتها بما تستحقه من تفكير متعمق وجاد. من هنا، فإن اهم الانغماس ظل هامشياً وسطحياً إذ لم يستكشف ما يمكن أن تأتي به التنمية الشاملة بالاعتماد على النفس من آثار تصحيحية أو علاجية للأزمة، وظل التوافق أو شبه التوافق على ضرورة مقاومة التبعية (فيها عدا المواقف الفلظية) غائباً في معظم الحالات.

تعكس التناقضات التي أتينا على ذكرها، والخلل في الرؤية وفي الفعل المرافق للتناقضات أو المنبثق عنها، خللاً بنوياً أساسياً: إنه عدم توفر قوى اجتماعية وسياسية ذات حجم وقوة كافيين، قادرة على وضع تصور للتغير الجذري، و«هندسته» أو تصميمه، وتوليد، كسما يتمكن من إيصال المجتمع والاقتصاد العربيين إلى حالة صحية سليمة. وبوصلنا هذا الإدراك إلى لب المسألة: إنه كيفية إطلاق التنمية المعتمدة على النفس - ضمن فهمنا لها كتبدل واسع وعميق في جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى الاقتصادية، ومن ثم تعزيز مسيرة التنمية هذه واعطاؤها الاستمرارية الضرورية - كل ذلك والمجتمع العربي في واقعه وحقيقته الراهنين؟ وفي حين يشكل تناول هذا السؤال مركز الثقل في الفصل الأخير في الكتاب، إلا أنه سؤال هام في سياق ما نحاول استكشافه في الفصل الحالي كذلك. ونذكر هنا بأن «معايير الأهلية» التي جاءت صياغتها في الفصل الثالث (السابق) تضمنت محتوى السؤال الذي طرحناه في الأسطر القليلة السابقة. وقد أشرنا قبلاً

Population Bulletin (United Nations Economic Commission for Western Asia), no. 17 (December 1979); «The Social Cost of Oil Revenues», in: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), *Energy in the Arab World*, proceedings of the first Arab Energy Conference, held in Abu Dhabi, 4-8 March 1979, 4 vols. (Kuwait: OAPEC Information Department, 1980); *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects* (Oxford: Oxford University Press, 1982), and *Arab Oil Policies in the 1970's: Opportunity and Responsibility* (London: Croom Helm, 1983).

أنه لا يمكن للمجتمع العربي اجتياز امتحان المعايير الأخرى ما لم يتوفر له العزم والتصميم لتحقيق الاعتماد على النفس، ومن أجل ذلك اتخذ المواقف والإجراءات الضرورية في مجالات تراكُم رأس المال داخلياً واكتساب أو حيازة القدرة التقنية، وإدارة الاقتصاد بشكل سليم وتوفر القدرات الريادية الوافية فيه، إلى جانب المعايير التبقية بما لم نذكره هنا.

إذن، فالوظيفة الرئيسية والمميزة لهذا الفصل هي تفحص المعايير التي أشرنا إليها أكثر من مرة من أجل تقدير حظوظ التنمية المعتمدة على النفس من التحقق في الوطن العربي في النهاية، والمسار الذي يمكن أن تتخذه من أجل هذا التحقق. على أننا سنناقش في القسم التالي المقاربات الممكنة للتفحص بالنسبة إلى الكيان السياسي (أو الكيانات السياسية) التي يصح أن يتم التفحص في إطارها. فذلك أمر جوهري بالنظر إلى كون الوطن العربي يضم إحدى وعشرين دولة ذات سيادة^(٢)، حيث تتباين بشكل واسع أحجام السكان فيها ومساحتها ومواردها ومستوى قدرتها الاقتصادية، وأوضاعها الاجتماعية الأساسية، وتطلعاتها السياسية. بالرغم مما هو مشترك بينها وهو كثير كما يتبين قبلاً، وسنعود إلى التأكيد عليه لاحقاً. فبالإضافة إلى تقييم معايير الأهلية في الأقطار العربية واحداً فواحداً، يمكن أيضاً توزيعها إلى زمر على أساس استخدام بعض الملامح والمعطيات المشتركة، كما يمكن أخيراً النظر إلى الأقطار الواحد والعشرين معاً على أنها تشكل عناصر في صورة منطقة ذات اقتصاد واحد إذا جرى رسم الصورة بفرشاة عريضة.

الكيان السياسي المرجعي: مقاربات بديلة

كما أشرت لتوّي، هناك ثلاث مقاربات بديلة لتحديد الكيان السياسي الذي تمتحن معايير الأهلية ضمنه. ويمكن إجراء تمازجات بين هذه البدائل. فالأوراق التي قدمت في الندوة التي عقدت في الأردن في نيسان/أبريل ١٩٨٦^(٣)، ودارت حول امكانية تحقيق التنمية المستقلة (وهي ما أسميه هنا التنمية بالاعتماد على النفس أو المعتمدة على النفس)، أخذت باثنتين من المقاربات الثلاث أسلوباً للنظر في المسألة. وقد تناولت سبع أوراق المقاربة الأولى القطرية أي لأقطار بمفردها^(٤)، وفحصت كل منها عاملاً أو معياراً، أو عدداً صغيراً جداً من المعايير، جرى عبر استخدامها استكشاف قدرة البلد المعني على السعي إلى التنمية بالاعتماد على النفس. أما الورقة الأخيرة وقد أعدها الكاتب الحالي فتعاملت مع المنطقة

(٢) الأقطار العربية الواحد والعشرون (بالتسلسل الأبجدي) هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سوريا، الصومال، العراق، العربية السعودية، عُمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن الجنوبي، واليمن الشمالي.

(٣) انظر: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

(٤) الأقطار السبعة التي جرى تناولها، كانت: الأردن، تونس، الجزائر، العربية السعودية، ليبيا، مصر، واليمن الشمالي.

العربية بأقطارها معاً على أنها الكيان السياسي المرجعي^(٥) أو على الأقل الكيان الاقتصادي المرجعي - أي أنها اعتمدت المقاربة الثالثة. ولم تتعامل أي ورقة مع الأقطار الواحد والعشرين في مجموعاتها أو زمرها القائمة على أساس نظام تصنيف ما (أي باستخدام المقاربة البديلة الثالثة). ومع أن أكثر من ورقة أشارت إلى المجموعات أو الزمر في سياق أو آخر، إلا أن أيًا منها لم يحارل تقدير امكانية التنمية المعتمدة على النفس داخل المجموعة، سواء في قطر بمفرده أو في المجموعة ككل منظوراً إليها كوحدة. وهكذا لم تستخدم المقاربة الثانية الوسيطة.

على أنه كانت هناك ورقة لم تتم إلى أي من المقاربات الثلاث المشار إليها، مع أنها تطابقت في بعض النواحي مع الورقة التي تعاملت مع المنطقة العربية كوحدة (أي ورقة الكاتب الحالي). وقد عمدت الورقة المشار إليها أولاً إلى تفحص ما يسمى في المنطقة العربية بـ «العمل الاقتصادي العربي المشترك» الذي يتم ضمن «القطاع الاقتصادي العربي المشترك»^(٦). من هنا فإنني أعتبر أن هذه الورقة اقترت من تقييم مسار التنمية المعتمدة على النفس عبر القطاع المشترك أو بفضله أكثر من أية ورقة قطرية. وكان هذا الاقتراب بفضل نجاح كاتب الورقة في مزج ملمحين هامين معاً: التحديد، في ما يتعلق بالجوانب المفردة في القطاع المشترك وتأثيرها في مسار الاعتماد على النفس، والشمولية، بمعنى أن القطاع المشترك جمع معاً بالنسبة إلى كل من جوانبه الكثير من بلدان المنطقة أو معظمها (إن لم يكن كلها)، مما من شأنه بالتالي (فيما لو جرى التحرك به حتى نتيجته المنطقية) أن يوفر الفرصة للاعتماد الجاهي على النفس.

غير أن القطاع المشترك، الصغير في حجمه (على أهميته) بالمقارنة مع الاقتصاد المجموعي للمنطقة، يشكل مؤشراً صالحاً لمحدودية مدى التنمية المعتمدة على النفس التي صير إلى تحقيقها جيداً، وأريد لتصميمها أن يشكل تجربة تجسد مقاربة قومية للتنمية. ولهذا، فإن فشل التجربة في إحداث أثر كبير أمر قوي الدلالة بالنسبة إلى ضالة آثار القطاع المشترك في المنطقة منظوراً إليها بكليتها.

ويبدو لي من الانصاف القول، ونحن على بعد أكثر من نصف عقد من السنين من ندوة عَيان، وبعد قراءة ثانية متأنية للأوراق القطرية المقدمة في الندوة، أن تلك الأوراق في الغالب عجزت عن بلوغ أهدافها سواء أكان ذلك من حيث المنهجية المعتمدة فيها، أو حدود التحليل الوارد فيها، خاصة بسبب ضيق زاوية النظر فيها واقتصارها على عدد محدود جداً من العوامل والمعايير. ومع ذلك، فإن الاستنتاجات التي خرجت بها تلك الأوراق تبين أن السعي إلى الاعتماد على النفس لم يتم بالقدر الوافي من العزم، وبالانسجام مع تعريف مفهوم التنمية

(٥) Reference Political Entity. وأنا أستخدم مصطلح وحدة سياسية في هذا الفصل بمعنى:

Entity وليس Unity.

(٦) يشمل «القطاع الاقتصادي العربي المشترك» جميع المؤسسات والأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها بشكل مشترك القطاع العام و/أو الخاص في قطرين عربيين أو أكثر. ويتناول الفصل الحالي بعض التفاصيل مدى شمولية هذا القطاع.

المتعمدة على النفس للمستخدم من قبل واضعي الأوراق أنفسهم في معظم الحالات. وفي حالة البلدان القليلة التي سمحت إلى الاعتدال على النفس خلال العقدين أو الثلاثة عقود السابقة، فإن ذلك السعي - بالرغم من أنه كان محاطاً بحسن النية وسلامة التوجه، كما في مصر والعراق مثلاً - فشل في التمتع بالاستمرارية والاتصال ويتلبيه شرط الاتساق الداخلي بين الأهداف المنشودة والسياسات المتعمدة من أجلها. وفوق ذلك كله، فإن السعي خالف اشتراطات أساسية معينة يظل الاعتدال على النفس من دون الوفاء بها معطوباً وفي أفضل الحالات مجرد ظاهرة عابرة. (تشمل تلك الاشتراطات الديمقراطية والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان، وبناء المؤسسات من أجل التقليل من «الشخصنة» القيادية وتركيز السلطة واحتكار القدرة على اتخاذ القرار من قبل قلة صغيرة جداً على رأس هرم السلطة. كما تشمل مزيداً من اللجوء إلى توزيع السلطة بتفويض عدد من عناصرها إلى مسؤولين يعاونون القياديين في هرم السلطة).

لعل البحوث التي قمت بها حول اقتصادات المنطقة العربية خلال أكثر من ثلاثة عقود سابقة، مكنتني وبفضل زيارات ميدانية متعددة جداً تمتد كل منها لأسابيع كثيرة، تمكنني من التعرف إلى نقاط القوة والضعف في تلك الاقتصادات، واحداً بعد الآخر، بالنسبة إلى صلة النقاط المشار إليها بالسعي إلى الاعتدال على النفس. وقد بينت ما توصلت إليه بفضل البحوث السابقة الذكر من استنتاجات في منظومة تشكل الجدول رقم (٤ - ٤). وإني أعترف فوراً أن تقييمي لمدى أو درجة توفر كل من «معايير الأهلية» السبعة المستخدمة، كما يجدها القارئ في مربعات المنظومة، يظل محاولة أولية أو تجريبية إلى حد ما، وهو أمر متوقع يفهمه المعينون بشؤون المجتمع والاقتصاد. فليس من المبرر أن أدعي الحسم والدقة المحددة في حين يظل التقييم لدرجة الأهلية خاضعاً للحكم النوعي الذي لا مفر منه، وحيث تبدو التنمية الدقيقة نفسها مقاربة مشكوكاً في صوابها (حتى حين تكون ممكنة) في غياب القاعدة المعلوماتية الوافية الموثوق بها على نطاق واسع، وحيث تقل معرفتنا الوافية بالمعاملات (بكسر الميم الثانية)، أو النسب، أو المعادلات الضرورية والملائمة لتسازج أو خلط العوامل. ففي ذلك كله، نحن في هذه الحالة أمام المجازفة بما يسمى في المنطق بـ «الدقة في غير موضعها»^(٧).

على أنني أأمل، بالرغم من الصعوبات التي أشرت إليها، أن يكون للمحاولة التي نجدها المنظومة بعض القيمة في اللقاء مزيد من الضوء على التساؤل المركزي الذي يتضمنه هذا الفصل. ويتبين من المنظومة أنه ما من قطر عربي واحد من الأقطار الواحد والعشرين يستطيع بمفرده أن يؤمن أو يوفر درجة وافية من إرضاء معايير الأهلية الأساسية، أو أن يجتاز الامتحان الذي يوفره استخدام المعايير لتقييم إمكانية تحقيق التنمية بالاعتدال على النفس. وسيتاح لنا لاحقاً أن نجد المزيد من التوسع في مبررات الحكم الذي بيناه لتونا، ذلك أن المنظومة تقضح وجود ثغرات كثيرة تفسر مدى عدم تمكن الأقطار كل بمفرده من توفير ما يكفي من المتطلبات الموضوعية للاعتدال على النفس. ومع أن التحليل في القسم الحالي من

(٧) أعني هذا المصطلح بالإنكليزية: *Misplaced Concreteness*.

الفصل حول المعايير لا يلجأ إلى المقاربة القطرية، إلا أن المنظومة نفسها في صيغتها المسجلة لاحقاً تمثل تطبيقاً لمطلوبات تلك المقاربة من حيث أنها تسجل درجة توفر كل من المعايير في كل قطر بمفرده. غير أن المقاربة القومية تصبح ممكنة مع ذلك بفضل النظر إلى مجموعة الأقطار معاً واستخلاص ما توحى به درجات توفر المعايير فيها مجتمعة ليشكل استنتاجات بالنسبة إلى المنطقة العربية ككل.

يظهر من المنظومة أن هذه المنطقة، منظوراً إليها ككل أو كوحدة اقتصادية واحدة، تتمتع بالقدرة على ارضاء متطلبات المعايير بدرجة وافية مما يبرر التوقع بأنها تستطيع السعي بفاعلية صوب الاعتدال الجماهي على النفس، حتى وإن كانت نوعية بعض المتطلبات المتاحة ليست مرضية بدرجة عالية في جميع الحالات. غير أن هناك شرطين أساسيين يبنين أن يستوفيا إذا كان للتقييم الإيجابي بالنسبة إلى المنطقة ككل أن يحظى بمصدقية: أولاً، إقامة ودعم هيكليات قادرة على تجسيد التكامل والاندماج الواسع النطاق بين اقتصادات المنطقة، وثانياً التصميم السياسي على السعي نحو التكامل بصدق ورشاد، وبشكل متصل ومستمر وعلى قياس واسع، من أجل توفير الشروط الضرورية والكافية معاً للتنمية المعتمدة على النفس، وهو تصميم يحتاج إليه في إيصال انطلاقتها إلى هدفها. إلا أننا لا نحتاج الآن للذهاب إلى ما هو أبعد في بحثنا الحالي، لكي لا نستبق الفحص المفصل اللاحق لمعايير الأهلية واحداً فواحداً. ولم يكن الغرض مما سجلناه في هذه الفقرة وفي الفقرات القليلة السابقة إلا الإشارة إلى مبرر اختيار المقاربة القومية على اعتبار أنها المقاربة الرئيسية في بحثنا، إلى جانب ما سنورده من معلومات أساسية حول الأقطار العربية كل بمفرده كلما دعت الحاجة وفي حدود تمكيننا من جعل «الصورة» الاقتصادية للأقطار تبرز وتدل على المدى الذي يلي فيه هذا القطر أو ذاك متطلبات معايير الأهلية.

حتى الآن لم نتحدث عن المقاربة الثانية التي تتوسط المقاربة القطرية (وهي الأولى والثالثة (وهي القومية). أما المقاربة الثانية فتضمن تصنيف الأقطار العربية في مجموعات أو زمر على أساس مزايا مشتركة مختارة معينة، ومن ثم امتحان امكانية الاعتماد على النفس في كل مجموعة، كمجموعة، باستخدام معايير الأهلية. (التصنيف الوارد في المنظومة كان التصنيف المعتمد حتى عام ١٩٨٧، في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي يصدر سنوياً، وسنشير إليه عدة مرات لاحقاً). لقد عمدت إلى استخدام المقاربة الثانية في تصميم وإعداد المنظومة بأن وضعت الأقطار التي تكوّن مجموعة ما معاً، وبهذا أتيج في أن أقيم مدى الوفاء بمتطلبات المعايير ضمن إطار المجموعات واحدة فواحدة. ومع أن الثغرات (التي تدل على تدني درجة توفر معيار ما) كانت أقل بالنسبة إلى المجموعة كوحدة مما هي لكل من الأقطار منفردة، لم يبد أن أية مجموعة من المجموعات كما صُنّفت في المنظومة هي ذات قدرة واعدة على الاعتماد على النفس بمفردها.

ومع ذلك، فإننا نستطيع أن نلاحظ أن المجموعات الأربع الأولى - وهي المجموعات

التي تضم جميع الأقطار العربية، عدا ستة تشكّل «الأقطار الأقل تقدماً»^(٨) بموجب المصطلح المستخدم في الأدبيات ذات العلاقة - تستطيع إذا عملت معاً بشكل جماعي أن تسعى إلى التنمية بالاعتماد على النفس دون أية مساعدة من المجموعة الخامسة (أي مجموعة الأقطار الأقل تقدماً). وفي الواقع، فإن هذا القول يمكن تبريره كذلك بالنسبة إلى مجموعتين أو ثلاث من المجموعات ذات المعطيات التي تتمتع بمستوى مقبول بمفردها، دون الاضطرار لما يتبقى من المجموعات الأربع الأولى. على أن عدم الاتصال الجغرافي بين بعض أقطار المجموعات الأربع المعنية من شأنه أن يعيق، إن لم نقل أن يكبح الاندماج في ما بينها - أو على الأقل التكامل الوثيق، وهو صيغة تضافر جوهرية للقدرة على الاعتماد على النفس. وبالإضافة، فإن استثناء الأقطار الستة الأقل تقدماً (أعضاء المجموعة الخامسة) وهي تشكل ٢٠ بالمئة من مجموع سكان الأقطار الواحد والعشرين^(٩) أمر لا يمكن تبريره، خاصة بالنظر إلى حس المشاركة، والتاريخ والثقافة المشتركين، والتطلعات والأمال المشابهة بشكل عام التي تربط أقطار الوطن العربي معاً. ثم إن هناك تحسّساً قوياً بالمسؤولية الجماعية في تنمية البلدان الستة أعضاء المجموعة الخامسة وتمكين مستوى معيشة مواطنيها لدى بقية الأقطار العربية. وهذه الأسباب كلها تجعل من غير المقبول استثناء هذه البلدان.

توحي الملاحظات المسجلة حتى الآن في القسم الحالي من الفصل بتفضيل تصنيف آخر غير ذلك المعتمد أصلاً في التقرير الاقتصادي العربي الموحد. وقد لجأت إلى تصنيف مختلف، كما يرى القارئ في القسم التالي. على أنه، حتى مع الأخذ بتصنيفي المفضل، الذي أراه أكثر ملاءمة لأغراض تحليلي، فإنني لا أجد مجموعة واحدة تتمكن بمفردها من إطلاق عملية التنمية المعتمدة على النفس، إذا استندنا إلى تقييم تلبية متطلبات معايير الأهلية كما هي مسجلة في المنظومة. أما إذا افترضنا قيام تعاون لصيق بين عدد من الأقطار الواقعة في ثلاث مجموعات معينة متلاصقة أو متصلة جغرافياً، فيصبح الانطلاق بالتنمية المنشودة واعداداً لجهة إمكان السير صوبها بالاعتماد على النفس.

يسود من البحث المختضب المسجل هنا حول المقاربات البديلة لامتحان مدى تلبية متطلبات معايير الأهلية أن المنظومة التي ستقدمها لاحقاً تستخدم المقاربات الثلاث في المنهج الذي لجأنا إليه. غير أن التحليل نفسه، الوارد في القسم التالي من الفصل - إلى جانب ما تدلل عليه المنظومة - سيستخدم المقاربة الثالثة تحديداً، هذا مع وجود إشارات متناثرة كلما دعت الحاجة إلى ذلك، لأقطار بمفردها في سياق التحليل. فقد برزت المقاربة الثالثة المختارة، بوضوح، على أنها الأكثر ملاءمة لأغراض التفحص أو الامتحان الذي نقوم به لتعيين مدى تلبية معايير الأهلية، وقد ظهر ذلك أثناء إعداد مخطوطة الكتاب، وقبل وضعه في صيغته النهائية ودفعه إلى النشر.

(٨) أي: Less Developed Countries (LDCs). والأصح أنها الأكثر تحللاً إذا كنا نتوخى مزيداً من الدقة في التعبير.

(٩) انظر: جلعمة الدول العربية، الأمانة العامة [وأخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨، تحرير صندوق النقد العربي، الملاحق الإحصائية، جدول رقم (٥/٢).

على أنه ظهر كذلك أن قرار استخدام المقاربة الثالثة يحتاج لمزيد من التبرير، بالإضافة لما وقّره دراسة المنظومة. فقد كان لزاماً عليّ أن أقتنع بأنني لم أكن أؤسس قراراً في اللجوء إلى المقاربة الثالثة على أرضية إيديولوجية بصفتي عربياً قومياً ملتزماً بإيماني القومي وبتوقي إلى تجسّد صيغة ما من الوحدة العربية. فقد أخذت بالاعتبار ما يتصل بالافتقار بأن التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس، على مستوى الوطن العربي بأكمله، هي أمر جوهري على السواء للخير الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، وكذلك كقاعدة اقتصادية صلبة للأمن القومي في وجه ما خسرت الأمة العربية من أرضها وسيادتها الفعلية، والمخاطر التي تهدد أجزاء أخرى من الأرض العربية بالاستلاب والسيطرة. فقد كان من الواجب العلمي، خلقياً ومهنياً، أن اتخذ القرار باستخدام المقاربة الثالثة على أساس المزايا الذاتية لقضية التنمية بالاعتماد على النفس وموجباتها الموضوعية، واختيار أفضل السبل للسير صوبها والسعي إلى تحقيقها. بل كانت الاشكالية امكانية إطلاق ذلك السعي في الأساس حتى مع الاعتراف بأهمية الاعتبارات الإيديولوجية والأمنية على المستوى القومي.

وفي محصلة التحليل، كان لا بد من تبرير المقاربة القومية على أساس وجود نواة لا يستهان بأهميتها من «الاقتصاد العربي»، بالرغم من أن احتمالات توسيعه وتعميقه أقوى وأكبر بكثير من واقعه وحقيقته المتواضعة اليوم. ثم ينبغي ألا ننسى وجود قطاع اقتصادي عربي مشترك ذي شأن مع أنه قابل للتوسع والتعميق إلى حد بعيد بفضل الأسس المرضية التي تم تشييدها حتى الآن (من مؤسسة وتنظيمية ومالية وإشرية)، ومع أنه يستطيع أن يتمتع بقدر أكبر من التماسك وسلامة التوجه لكي يستطيع أن يجنّد أغراض التنمية المعتمدة على النفس إلى مدى ملموس وبشكل مباشر وفعال. أما أسباب قصور الواقع عن بلوغ الطاقة الاحتياطية، سواء بالنسبة إلى الاقتصاد العربي أو إلى القطاع المشترك، فهي خارجية وداخلية معاً، وفي تفاعلها. فالفتنة الأولى تتصل بوقع التبعية المتبادلة للنظام الرأسمالي العالمي، خاصة للقوى الغربية التي كانت قبلاً تمارس سيطرة شبه تامة على موارد جميع أقطار المنطقة العربية تقريباً، و/أو التي لا تزال تتمتع اليوم بتأثير اقتصادي وسياسي واسع النطاق. وقد كان نتيجة هذا العامل أن أقطاراً عربية أصبحت لصيقة الاندماج بالنظام الرأسمالي وبشركائه العملاقة المتعددة الجنسية أكثر مما هي متدججة ببقية الاقتصاد العربي وبالأقطار العربية الأخرى.

من ناحية ثانية، كان العامل الداخلي شديد القوة كذلك، بالرغم من تحقق الاستقلال السياسي والقدر الواسع من استقلالية صنع القرار الذي أصبح ممكناً في حدود ملموسة. وتشمل عناصر العامل الداخلي هذا التفتت والتشرذم السياسي داخل الوطن العربي؛ وحالة التباعد بين الشعوب والأكثرية الساحقة من النخب الحاكمة؛ والمحدودية القاسية للمشاركة السياسية العريضة القاعدة ولحقوق الإنسان التي تخرس التوق الشعبي إلى التحول السياسي والاقتصادي الجذري الأيل إلى خدمة الجماهير؛ والبنى الاجتماعية والسياسية المسيطرة التي تسمح للنخب باحتكار السلطة والثراء والامتيازات والتي تضمن لنفسها الديمومة وتعيد انتاج النظام نفسه؛ وأخيراً التواطؤ بين الأقوياء بمصالحهم القوية في كل من الأقطار ونظرائهم في البلدان الرأسمالية المتحكمة ضمن نسج علاقة التبعية.

غير أنه يمكن القول، بالرغم من كل ما سجلناه من استدراكات، بوجود اقتصاد عربي وإن كان محدود الأبعاد، وكذلك باحتال وجود اقتصاد عربي واسع النطاق، يستطيع الظهور إذا تمت تلبية الاشتراطات لظهوره - وهي اشتراطات لا تتعدى حدود المعقول والممكن. وبالمثل، نستطيع أن نحاج بأن القطاع الاقتصادي العربي المشترك القائم حالياً ليس من الضالة بحيث يمكن تجاهله. وهكذا سأنقل الآن إلى محاولة تبيان مصداقية النقطتين الواردتين في هذه الفقرة بصدد الاقتصاد العربي والقطاع المشترك^(١٠).

من المبرر التساؤل عما إذا كان يصح التعامل مع اقتصادات واحد وعشرين قطراً كل منها دولة ذات سيادة، كما لو كانت تشكل اقتصاداً واحداً: بل إن سلامة أو صحة الجمع الآلي لأحجام الاقتصادات الواحد والعشرين معاً قد يجوز نكرانها في الأساس. وقد يجاج النقاد بأنه لا يوجد شيء تجوز تسميته «الاقتصاد العربي» حالياً، وأن جمع المعلومات الاحصائية للأقطار الواحد والعشرين معاً إنما ينتج منه الوهم بوجود اقتصاد عربي واحد.

غير أن من الممكن في الدفاع عن الإشارة إلى اقتصاد عربي تبيان ان تفتت الأمة العربية إلى عدة وحدات سياسية، ومن ثم تحولها إلى دول مستقلة ذات سيادة، في ذاته إنما تم باستخدام الاستعمار الغربي للقوة. ثم إن التفتت يستمر بالرغم من الاستقلال، بسبب ضغط مصالح خارجية معينة، وتواطؤ مصالح ومراكز قوة داخلية معينة معها. وتزدهر شبكة المصالح المتبادلة هذه في ظل التفتت وتتغذى منه، وبالتالي تعطي استمرارية وتعد في حياته. ففي الحقيقة، يستفيد النظام الاقتصادي (والسياسي) العالمي القائم من ضعف اقتصادات البلدان التي تقع على تخوم ذلك النظام. والوطن العربي يقدم مثلاً واضحاً لعملية النفوذ الخارجي في تأثيره في القيادات الوطنية (القطرية) ليقفها بعيدة عن مسار الاندماج والوحدة. وتكمن المحاجة بأن غياب صيغة ما ذات معنى ومضمون من صيغ الوحدة يشكل عامل اضعاف رئيسي، يعطل أو يؤخر المسار الاتحادي - إن لم يكن العامل الرئيسي.

ومع ذلك، وبالرغم من التفتت السياسي، فإن المنطقة العربية تتمتع بوجود ما أسميه «دورة حياة اقتصادية قومية». ويمر مسار هذه الدورة عبر الاقتصادات الوطنية (القطرية المنفردة) كما يمر عبر القطاع الاقتصادي العربي المشترك. والقطاع المشترك في ذاته ناتج تخطيط وفعل متعمدين من قبل القيادات الوطنية المعنية. وحتى حين تتم اقامة أو تطوير عناصر في القطاع المشترك بفضل مبادرات أقطار فردية، فإن نشاط القطاع يقفز عبر الحدود القطرية ليشكل نشاطاً قومياً بحق. وإننا نعرف بأن القطاع المشترك لا يزال قاصراً عن أن يكون قوة مصح تقريرية داخل الوطن العربي، ولا يزال دون القوة الاندماجية التي تتمتع بها العصر الأموي أو العباسي في التاريخ العربي، وامتدت مئات السنين، وتميزت بمبادلات تجارية وعلاقات متداخلة ومتفاعلة ذات قوة وشأن. والاقتصاد القومي لا يزال يشكل حقيقة تعبر عن قدر أقل من الاندماج الذي عهدته فترة السيطرة العثمانية الطويلة ولم تنته إلا بنهاية

(١٠) الفقرات القليلة التالية مأخوذة من ملحة منشورة في:

Sayigh, *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects*, pp. i-ix.

الحرب العالمية الأولى في مطلع عشرينيات القرن الحالي. ومع ذلك كله، فإن أهمية القطاع المشترك لا يجوز بحق نكرانها أو التقليل منها في سياق الظروف الحالية.

تمر عناصر كثيرة في الأطار المؤسسي للتعاون الاقتصادي العربي، وللتكامل بل وللاتدماج، بعملية تكوين منذ السنوات المبكرة لاستقلال معظم البلدان العربية وإنشاء جامعة الدول العربية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الحالي. ويضم هذا الأطار أدوات أو أطراً رسمية: اتفاقات وقوانين وآليات - يشارك في عضويتها بعض الحكومات العربية أو عدد كبير منها وفي حالات معينة جميعها. وبالإضافة، بذلت جهود تقع في حيز القطاع الخاص منذ الستينات قام بها مجموعات من رجال الأعمال والتجمعات المهنية، وتجمّدت هذه الجهود في مشروعات ورؤايات وشركات واتحادات على مستوى قومي أو ما دون القومي وفوق القطري. غير أن الأطار المؤسسي شهد أكثر توسعه نشاطاً وتنوعاً في العقد الذي تلا خريف/ شتاء عام ١٩٧٣ حين قامت الأقطار النفطية العربية بتعديل أسعار النفط المصدّر إلى الأسواق الخارجية. وبفضل ما رافق رفع الأسعار من زيادة كبيرة في حجم الصادرات تدفقت عائدات مالية ضخمة نسبياً إلى الاقتصادات المعنية. وإلى جانب ما كان لهذه الوفرة المالية من وقع على اقتصادات الأقطار المصدرة قطعاً ففطراً، فإن الموارد الجديدة سمحت بتدفقات كبيرة من الأقطار الرئيسية المصدرة للنفط إلى الأقطار غير النفطية (بل وإلى بعض الأقطار المصدرة للنفط، وإنما على قياس متواضع). وشهدت عدة أقطار مستقبلة للمعونات (من قروض ميسرة ومنح) تدفقاً في الانجذاب المعاكس: إنه انتقال ملايين العاملين من بلدان المنشأ إلى الأقطار المصدرة للنفط لتساعد في تنميتها وأنشطتها العمرانية، بما تمتلكه هذه القوى العاملة من مهارات لم تكن متوفرة لدى مواطني الأقطار والمستوردة للعمالة. وسنقدم الآن بعض المؤشرات المختارة التي تكشف عن حجم واتساع القطاع الاقتصادي المشترك.

هناك على مستوى وضع السياسات واتخاذ القرارات تشكيل عدة مجالس وزارية في مجالات تتصل بالحياة الاقتصادية (الاقتصاد الوطني، المالية، التجارة الخارجية، التخطيط، الزراعة، الصناعة، السياحة، النقل والمواصلات) وكذلك بجوانب أخرى من حياة المجتمع. وتؤدي هذه المجالس وظيفة تنسيقية وتوجيهية، كما تضع السياسات وتقر الموازنات للمنظمات أو الشركات أو المشروعات المشتركة ذات العلاقة الوظيفية بها، كما تتخذ القرارات الرئيسية وتراقب سير الأجهزة والمؤسسات التابعة لها (أي لكل من المجالس). وهناك عدد أكبر بكثير من الأجهزة والمؤسسات العاملة داخل الإطار القومي على مستويات أدنى كالمنظمات القومية المتخصصة، ومئات من المشروعات والشركات المشتركة مما أشرنا إليه. وكذلك تم إنشاء صندوقين قوميين، أحدهما «الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي» والآخر «صندوق النقد العربي» وهما يضافان في عضويتها جميع الأقطار العربية. ويتولى الأول تمويل برامج ومشروعات أمثالية في البلدان المعوزة، في حين يتولى الآخر الشؤون النقدية كعاملية أزمات موازين المدفوعات لتخفيف حدتها. وكذلك هناك أربعة صناديق إقليمية قطرية أقامت

أربع دول كل على انفراد، غير أن أنشطة هذه الصناديق تغطي قسماً فقط من الحاجات الائتمانية في بلدان المنطقة العربية، ويقدم اثنان من الصناديق المعونات كذلك لبعض بلدان العالم الثالث غير العربية.

تقدر التدفقات المالية الرسمية من بلدان الفائض إلى بلدان العجز بنحو ٥,٦ مليار^(١١) دولار أمريكي سنوياً في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٧^(١٢). وتقدر القوى العاملة العربية الوافدة إلى الأقطار النفطية بعدد يتراوح بين ٣ و٤ مليون، يعملون في النشاط العمراني والاقتصادي الذي سمحت بتوسعه كثيراً العائدات النفطية. وتقدر تحويلات هذه القوى العاملة (من مدخراتها) بحوالي ٣ - ٤ مليار دولار سنوياً في المتوسط. غير أن التقديرات المسجلة لتوها انخفضت منذ عام ١٩٨٣ أو ١٩٨٤، نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط وفي حجم الانتاج والتصدير والعائدات - وبالتالي في النشاط الاقتصادي. وأخيراً هناك عشرات الآلاف من الطلبة العرب الذين يدرسون في جامعات عربية غير جامعاتهم الوطنية. وبشكل عام، يتعدى رأس مال القطاع الاقتصادي المشترك التجميعي (ويشمل ذلك الصناديق الائتمانية ولكنه لا يشمل رؤوس أموال المصارف التجارية الخاصة المشتركة) ٤٠ ملياراً من الدولارات الأمريكية^(١٣). على أن دلالة القطاع المشترك تخطى حجم رأس ماله. وهي تكمن إلى درجة بعيدة في المشاركة بين الأقطار بتحمل الأعباء المالية الناجمة عن الجهود الائتمانية، وكذلك بتحريك القدرات البشرية وتوزيعها بحيث تستطيع الاسهام بتلك الجهود.

على أن من الواجب الاعتراف أن ما تجري المشاركة فيه من موارد مالية ومساهمات تقوم بها قوة العمل العربية (وتتخذ المشاركة مساراً في اتجاهين متعاكسين، أي أن الموارد المالية تنهج من البلدان النفطية صوب بلدان العجز التي ينتجها قسم يذكر من قواها العاملة صوب البلدان النفطية) - ينبغي أن يكون أوفر وأكثر اتساعاً بكثير، إذا كان للقطاع المشترك أن يصبح قوة رئيسية في عملية تعزيز التكامل وجعله ذا دلالة وأثر أقوى، وذلك من أجل غرض مزدوج: تشجيع التنمية وتقوية الأمن، قطعياً وقومياً. والجدير بالذكر في هذا السياق أن مؤتمر القمة العربية (أي اجتماع رؤساء الدول العربية) الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر

(١١) المليار = بليون أو ألف مليون.

(١٢) انخفضت التدفقات / المعونات الرسمية بموجب احصاءات البنك الدولي إلى ما دون النصف لعام ١٩٨٨، أي إلى ٢,٣ مليار، ثم إلى ١,٤ مليار لعام ١٩٨٩. على أن الرقم الأخير لا يشمل المعونات من جميع الأقطار النفطية العربية، انظر: «World Development Indicators», in: World Bank, *World Development Report, 1989* (Oxford: Oxford University Press, 1989), table no. (19), p. 240.

(١٣) بلغ حجم المساعدات الخارجية في عام ١٩٨٧ ٣,٣ مليار (ألف مليون) دولار. وكان الحجم قد بلغ ذروته في عام ١٩٨٠ بمبلغ ٩,٥ مليار. انظر: المصدر نفسه، جدول رقم (١٩). ومن أجل تقديرات حديثة لرأس المال القطاع المشترك، انظر: سمح محمود: «المشروعات العربية المشتركة: أهميتها، مستقبلها ومستقبلها»، المستقبل العربي، السنة ١٠، المجلد ١٠٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، والمشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك، الحلقة النقاشية العاشرة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ - نيسان/ أبريل ١٩٨٧ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧).

١٩٨٠ في عمّان، الأردن، أكد ضرورة توسيع القطاع المشترك وتنشيطه وأقر الوثائق حول ذلك الموضوع التي قدمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إليها. أبرز تلك الوثائق انتشان احدهما تحت عنوان استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، والأخرى تحت عنوان ميثاق العمل الاقتصادي القومي. وجرت ترجمة الوثيقتين لاحقاً إلى خطة عمل وبرامج عمل في إطار القطاع المشترك. وكانت الآمال المعقودة، المنطلقة من روحية التعاون السائدة آنذاك، مرتفعة وطموحة وذلك بفضل وفرة العائدات النفطية، وتوفر مهارات بشرية وافية لتنفيذ الخطة والبرامج الملحق بها. وشملت تلك الآمال تكوّن اقتصاد قومي قوي ومتزايد الاتساع، إلى جانب الاقتصادات الوطنية وبتناسج معها. ومع أن الإدراك كان عاماً بأن الاقتصاد العربي كان سيظل بحاجة إلى كثير من الرعاية والتنمية، إلا أن التطلع إلى اقتصاد مستقبلي واعد كان قوياً.

أصبحت الآمال الوردية بانتكاسة خطيرة. فمُنح مؤتمر قمة عمّان في عام ١٩٨٠ وقع قطاع النفط في أزمة عميقة، إذ انخفضت معدلات الانتاج والصادرات والأسعار، وبالتالي العائدات انخفاضاً حاداً. وقد أدى الضيق المالي منذ ذلك الحين (في جزء منه بسبب هبوط حقيقي في العائدات، ولكن في جزء آخر بسبب الانفاق الواسع النطاق وغير الحكيم خلال السبعينات) إلى تجميد خطة تنمية القطاع المشترك وبرامج العمل المتصلة بها. وفي حين لا يزال الأمل بمستقبل واعد حياً وكبيراً، فإنه يحتاج إلى قدر من الرعاية أكبر بكثير مما كان مطلوباً حتى السنوات الأولى من الثمانينيات.

يتمتع القطاع الهيدروكربوني بشأن كبير في الاقتصاد العربي ككل، مباشرة بالنسبة إلى الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط، ومدورة بالنسبة إلى الأقطار الأخرى حيث تصل آثاره بفضل الترموجات التي ينعكس وقعها في التدفقات المالية للدخل والبشرية للخارج، وفي اقامة البرامج والمشروعات والشركات المشتركة - في ما بين عدد من الأقطار، وفي اعادة توزيع الموارد والقدرات البشرية الناجمة عن تلك التدفقات. وبالطبع، فإن القطاع الهيدروكربوني أكثر أهمية للأقطار المصدرة للنفط واحة فواحدة، ذلك أنه يوفر لها الموارد المالية اللازمة لتكوين رأس المال الثابت والحصول على الخبرات التقنية، وكذلك لاستيراد سلع الاستهلاك وخدماته. على أننا لا نعتقد أن تسمية ذلك القطاع «محرك التنمية» سليمة ومبررة، بالرغم من أنه يشكل جزءاً ذا شأن من «المحرك». وبالتالي، فإن تبني مقارنة قومية لتقييم امكانية الانطلاق بالتنمية المعتمدة على النفس ينبغي ألا يحكم له أو عليه على أساس ما يصيب الموارد النفطية (ومنها الغاز طبعاً) من جذبات، أو في ضوء كيفية استخدامه، أي هل هو يصلر خاماً أو يستعمل كمدخل (كسائل أو كغاز) في منتجات عمليات الصناعة التحويلية المختلفة كال تكرير والأسمدة والبتروكيماويات.

بعبارة أخرى، إن الاقتصاد العربي ليس نفطاً فحسب. لقد حظي النفط بمكانة متقدمة وشهرة واسعة كنتيجة للارتفاع الدرامي في أسعاره واتجاهه وعائداته خلال عقد السنوات ١٩٧٣ - ١٩٨٢، وللتركيز عليه في مرحلة تلات فيها عناصر معينة مبرزها تمكن منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) في أن تظهر وكأنها تمتلك قوة حاسمة مسلطة على

الاقتصادات الصناعية المستوردة الرئيسية للنقط. غير أن العالم الصناعي، وكما أثبتت التطورات اللاحقة، تمكن من امتصاص صدمة ارتفاع الأسعار خلال العقد المشار إليه سابقاً، ومن اجتذاب نصيب كبير جداً من الموارد المالية التي كانت قد تحولت قبل ذلك إلى مصدري النفط. وتمت «رحلة العودة» للموارد المالية (أو إعادة تدويرها) بتوجيهها إلى البلدان الصناعية لتمويل المشتريات الضخمة من السلع والخدمات، وكفوائض تبث عن فرص توظيف في مصارف البلدان الغربية أو في الأوراق المالية في أسواقها المالية. وفي نهاية المطاف فإن قسماً صغيراً من الأموال العائدة (خاصة في مطلع «الفورة النفطية») جرى استثماره لا مجرد توظيفه.

يبقى إذن أن السؤال الحرج هو: هل يستطيع الوطن العربي أن يقوم بتنمية مرموقة دون الرضوخ إلى اعتياد كثيف على الصادرات النفطية كما حدث في تجربة السبعينات؟ ومع أن المجال الحالي ليس ملائماً لتفحص السؤال ومحاولة الإجابة عنه بتفصيل، إلا أننا نستطيع الإجابة المدعومة بالتحليل بالإيجاب، شريطة أن يبدي العرب ما يتوجب من عزم وخيال وبراعة وانضباط في إدارة اقتصادات أقطارهم، وكذلك اقتصادهم القومي، ضمن إطار السعي الانمائي بالاعتناء الجماعي على النفس القائم على مبدأ التكامل الوثيق والواسع النطاق، وعلى ممارسة ذلك الاعتناء بحصافة ومثابرة. وفي الحقيقة فإن السعي الانمائي بالاعتناء على النفس يصبح أكثر إلحاحاً وحرماً كلما اتكمت العائدات النفطية، ذلك أن التنمية بالاعتناء على النفس تصلح كعملية تصحيح توجب الاتكال على الموارد الأخرى المتاحة للوطن العربي - من بشرية وطبيعية وما صنعه الإنسان نفسه.

معايير الأهلية للتنمية العربية بالاعتناء على النفس

أصبح مناسباً الآن أن تنتقل ضمن القسم الحالي من هذا الفصل إلى تفحص المعايير التي تناولها الفصل الثالث باقتضاب. وسيحظى كل من المعايير بقسم فرعي داخل القسم العام الذي ولجناه لتونا، وذلك على النحو التالي:

١ - حجم السوق القومية الداخلية

بما أننا اعتمدنا النظر إلى الوطن العربي على أنه الوحدة السياسية^(١٤) المرجعية، فإننا نتقدم من موضوع بحثنا بتقييم درجة توفر كل من المعايير في حالته الحاضرة أو حسبما يمكن للمنطقة العربية ككل أن تعمل على توفيره. بعبارة أخرى، فإن النقص في أحد المعايير أو شحّه أو انخفاض مستواه في قطر أو أكثر لن يعتبر عاملاً معطلاً أو كابحاً للاعتناء على النفس، إذا أمكن تعويض النقص أو انخفاض المستوى مما هو متاح منه لقطر آخر أو أقطار

(١٤) نذكر أننا نعني بالوحدة السياسية Political Entity وليس Political Unity.

أخرى. وهذا العلاج الاحتمالي في ذاته يكشف فرصاً تكاملية داخل المنطقة العربية، كما سنرى لاحقاً في نهاية القسم الحالي.

يتألف حجم السوق القومية الداخلية من مكونين: المبادلات في السلع والخدمات بين الاقتصادات العربية (وهي تشكل جزءاً من التجارة الخارجية لكل من البلدان المعنية)، والمبادلات مع بلدان غير عربية. وباستثناء الاحصائيات المتاحة، نجد أن التجارة الدولية للمنطقة العربية (أي مجموع المكونين اللذين سبق تعريفهما) كبيرة، بالرغم من هبوط قيمتها بشكل ملموس منذ حلول الأزمة النفطية في أوائل الثمانينيات. لقد انخفض مجموع الصادرات والمستوردات الكلية (من السلع والخدمات) إلى ٢٣٥,١ مليار دولار أمريكي لعام ١٩٨٧، في حين كان ٣٧٩,٦ ملياراً عام ١٩٨١، أي بعبء قدره ٣٨,١ بالمئة. وبلغت نسبة جملة التجارة العربية الخارجية ٤,١٠٠ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة بمجموعها عام ١٩٨١، (وكان حجم الناتج ٣٧١,١ مليار دولار) مقابل ٦١ بالمئة لعام ١٩٨٧ (حين كان حجم الناتج المحلي ٣٨٥,٥ مليار دولار)^(١٠).

يعزى هبوط نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي عبر السنين المبينة إلى الانخفاض الحاد في العائدات النفطية الناجمة عن تصدير النفط، من جهة، وانخفاض أكثر تدرجاً بكثير في المستوردات. (بلغت قيمة الصادرات النفطية من الدول الأعضاء في «منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول» - أوابك - قمتها في عام ١٩٨٠، إذ بلغت ٢٠٩,٥ مليار دولار، إلا أنها هبطت إلى ١٩٥,٤ مليار في عام ١٩٨١ ثم تدهورت إلى أن بلغت ٧٤,٣ ملياراً في عام ١٩٨٧)^(١١). ومع ذلك، فتحى عام ١٩٨٧ ظل حجم القطاع الخارجي العربي يعكس درجة عالية جداً من الاعتماد على العالم الخارجي، بالنسبة إلى الصادرات والمستوردات على السواء، مما دلى على كون اقتصاد المنطقة العربية ينتج أساساً للأسواق الخارجية، ويحصل على نسبة مثوية مرتفعة جداً من السلع والخدمات التي يستخدمها من مصادر خارجية. والمؤشر ذو الدلالة الخاصة هنا هو أن الاعتماد المفرط وغير الصحي المشار إليه هو أنه مع انخفاض مستوردات المنطقة في عام ١٩٨٧ إلى ما هو دون مستواها في عام ١٩٨٠ أو ١٩٨١، إلا أنها كانت ذات قيمة أكبر بكثير من العائدات النفطية (١٢٩,٢ مليار مقابل ٧٤,٥ مليار)، بحيث كان من الضروري تمويل العجز بالسحب من الموجودات

(١٠) المبالغ جميعها مسجلة بالأسعار الجارية ولذلك فهي تتضمن تأثير عامل التضخم بين ١٩٨٧ و١٩٨١ وأية أعوام تالية للعام الأخير. انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٢، تحرير صندوق النقد العربي، الملاحق الإحصائية لعام ١٩٨١، جدول رقم (٢/٢)، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨، الملاحق الإحصائية لعام ١٩٨٧، جدول رقم (٢/٢).

(١١) حول علمي ١٩٨٠ و١٩٨١، انظر: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPC), Secretary - General's Eighth Annual Report A H 1400: A D 1981 (Kuwait: OAPC, 1982), table no. (2-1).

وحول عام ١٩٨٧، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة (وآخرون): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨، الملاحق الإحصائية لعام ١٩٨٧، جدول رقم (٣/٤).

(الاحتياطيات) المالية العربية الموجودة خارج المنطقة، مع ان سلع وخدمات الاستهلاك شكّلت نسبة ذات شأن من المستوردات.

ويلاحظ أن التجارة الخارجية بالنسبة إلى الفرد العربي أيضاً كبيرة. ففي عام ١٩٨٧ وبالرغم من انخفاض الصادرات وكذلك المستوردات، كانت تلك التجارة منسوبة إلى الفرد أعلى بـ ١٥ بالمئة في المتوسط من نظيرتها للعالم ككل، أو نحو ١,١٦٣ دولار في المنطقة العربية مقابل ١,٠١١ دولار في العالم بأسره^(١٧). بل إن المستوردات منسوبة إلى الفرد كانت الأكثر ارتفاعاً في العالم بالأرقام المطلقة بالنسبة إلى بلد أو اثنين خلال سنوات قمة العائدات النفطية أثناء «العهد النفطي». وفي حين أن هذا التميز ليس مما يصح الاعتزاز أو المباهاة به، إلا أنه لا يصح بالمقابل اخفاؤه «بكنسه تحت السجادة» كما يقال بالتعبير الشائع. ومن المؤسف كذلك أن مجموع «التجارة البينية» أي في ما بين الأقطار العربية نفسها يشكل نسبة صغيرة جداً من جملة تجارة المنطقة الخارجية، حيث تشكّل التجارة البينية ٧,٥٤ بالمئة من مجموع الصادرات و٦,٧٧ بالمئة من مجموع المستوردات لعام ١٩٨٧^(١٨). وهكذا فإن دلالة وشأن حجم سوق المنطقة الاجمالي ينبغي أن يجري قياسه باعتبار مكونيه الاثنين: أي التجارة البينية والتجارة العربية مع البلدان غير العربية.

إن قصر قياس التجارة البينية العربية أو تقييم أهميتها على أساس ما هو عليه اليوم فقط يكون بالطبع مضللاً وذلك لسببين: فهو أولاً يعني مقارنة سكنوية لا تأخذ بالاعتبار احتمال حدوث نمو مرموق في قيمة المبادلات الجارية داخل المنطقة العربية. وهو ثانياً لا يأخذ بالاعتبار توقع أن يؤدي حافز التنمية المعتمدة على النفس إلى تزايد قدرة الانتاج العربي للسلع والخدمات على الحلول محل قسم من المستوردات (واحتيال حدوث ذلك بالفعل). ثم إن التحول صوب اقتصاد ذي توجه داخلي يسمح لنصيب أكبر من الانتاج العربي أن يتدفق في ما بين أقطار المنطقة. وفي حين قد تزايد التجارة العربية مع البلدان غير العربية خلال انطلاق الحركة الانمائية النشطة، بسبب ضرورة استيراد التقانة (من صلبة وطرية)، والمواد الأولية، وقطع الغيار - بل والمواد الغذائية أيضاً - إلا أن السياسات الملائمة والتحوّلات المؤسسية والسلوكية في ذاتها قد تدفع باتجاه تزايد المبادلات البينية، ويمكنها أن تفعل ذلك.

(١٧) حول الصادرات والمستوردات المالية لعام ١٩٨٧، انظر:

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Handbook of International Trade and Development Statistics: Supplement 1988* (New York: United Nations, 1989), tables no. (1-1), and (1-2).

ومن أجل احصاءات السكان، انظر: «World Development Indicators», in: World Bank, *World Development Report, 1989*, table no. (1).

وحول التجارة الخارجية للوطن العربي، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، الملاحق الاحصائية، جدول رقم (١/٢)، وبالنسبة إلى السكان، انظر: الملاحق الاحصائية، جدول رقم

(٥/٢) من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه.

(١٨) حول التجارة العربية البينية (أي في ما بين الأقطار العربية)، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، جدول رقم (٥/٦).

وكما يتّينا في الفصل السابق، فإننا لا نقصد بالاعتداد على النفس الأوتاركية أو الاكتفاء الذاتي، وإن كان هذا الاكتفاء مبرراً في حدود معقولة ومدروسة جيداً. فما هو أساسي في السياق الحالي هو قدرة بلد ما أو مجموعة بلدان تسعى إلى التنمية بالاعتداد الجماعي على النفس أن تقرر، في ضوء مصالحها ومعطياتها وقدراتها، توجهات التجارة الخارجية وتركيبها، وأن توطّن لدى السكان الثقة، بل والاعتزاز بالمنتجات الوطنية.

إذن، من الضروري مقارنة موضوع أو معيار حجم التجارة البينية مقارنة حركية تأخذ بالحسبان توقعات النمو عند تقييم مدى تلبية ذلك المعيار. ولدينا دليل واضح على التبدلات الكمية الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المنطقة العربية ككل. فقد كان (في المتوسط غير الموزون) نحو ١,٩٠٧ دولارات في عام ١٩٨٧. وسبق ذلك ارتفاع كبير في حجمه بعد تصحيح ورفع أسعار النفط في عام ١٩٧٣/١٩٧٤ ثم في عام ١٩٨٠، مصحوباً بتوسيع الإنتاج والتصدير. إلا أنه انخفض بشكل ملحوظ عند نشوء أزمة النفط الحادة في أوائل الثمانينيات.

غير أن المعلومات الخام حول العائدات النفطية بالنسبة إلى جميع الأقطار المصدرة للنفط مجتمعة، لا تكشف أن نمط توزيع الثروة والدخل تتوسطه فجوة واسعة جداً داخل كل قطر عربي وفي ما بين الأقطار، كما أنها لا تكشف أن معظم الارتفاع المشاهد منذ بدء الفورة النفطية إنما يعود إلى ارتفاع العائدات النفطية بين ١٩٧٣/١٩٧٤ و١٩٨٠/١٩٨١. وشاهد التباين الواسع جداً داخل المنطقة العربية بشكل درامي عبر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي كان ١٦١٧٩ دولاراً للفرد في الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٨٧، بينما لم يكن سوى ٣١٥ دولاراً للفرد في الصومال على الطرف الآخر، كما تسجل إحصاءات المصادر العربية الرسمية^(١٩).

ثم إن التباين داخل الأقطار هو أكثر اتساعاً، إذا اعتبرنا أن الناتج المحلي الإجمالي المتوسط لكل من يملك مليار دولار فأكثر هو ١٠٠ مليون دولار على الأقل (على افتراض مليار واحد فقط من الثروة وعائد صافٍ يشكل ١٠ بالمئة من الثروة سنوياً)، وذلك مقابل ٢,٠٠٠ دولار للفرد للشميعة الأقل دخلاً في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في الخليج العربي. (ودون افتراض رقم أصغر لأفراد الشميعة الأقل دخلاً، نستطيع أن نلاحظ أن نسبة الناتج الفردي الوسطي لكبار الأثرياء من مالكي المليارات إلى نظيره لذوي الدخول الصغيرة تعادل ٥٠,٠٠٠ إلى

(١٩) الأرقام محتسبة من: المصدر نفسه، الملاحق الإحصائية، جدول رقم (١/٢) و جدول رقم (٥/٢). أما الأرقام المسجلة في تقرير البنك الدولي السابق الذكر (في عدد من المواقف السابقة)، فتختلف بعض الشيء عما يورده التقرير الاقتصادي العربي الموحد (المار الذكر) عدا أن أرقام البنك الدولي تمتد مؤشر الناتج القومي القائم (الإجمالي) للفرد. انظر: -World Development Indicators, in: World Bank, World Development Report, 1989, table no. (1).

غير أن الفرق لا يخفي حقيقة الفجوة الواسعة في الناتج المحلي القائم (الإجمالي) للفرد بين الأقطار الأكثر ثراءً والأقل ثراءً.

١). صحيح أننا نجد هذه الأرقام مسجلة في الإحصاءات أو الوثائق الرسمية، على أن تأكيدها بفضل التقديرات المستندة إلى اطلاع وافٍ ومشاهدة دقيقة للأوضاع ذات العلاقة أمر مبرر، خاصة أن الفرضيات التي تمتد تحتها غير مبالغ فيها على الإطلاق.

بالرغم من الاتساع الفاضح الذي حدث في فجوة الثروة والدخل داخل الأقطار، وفي ما بينها خلال الفترة النفطية، إلا أنه سبق ذلك في سنوات ما بعد الاستقلال وبفضل الجهود الائتمانية ارتفاع في القدرة الشرائية بشكل عام، كما كان مستوى المعيشة يشهد تحسناً وإن بطيئاً. غير أن الارتفاع والتحسين كانا علموسين خلال «عقد النفط» ١٩٧٣ - ١٩٨٢، حتى بالنسبة إلى ذوي الدخل المنخفضة. فالإحصاءات الرسمية تظهر ارتفاعاً حاداً في الاستهلاك وتكوين رأس المال الثابت، في بلدان النفط وكذلك في البلدان غير النفطية، ولكن بشكل خاص في المجموعة الأولى. وحتى بعد الهبوط الشديد في العائدات النفطية منذ عام ١٩٨٣، فإن الأقطار النفطية الأحد عشر أعضاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، مع سلطنة عُمان (وهي ليست عضواً) مؤلتت تثمارات بلغ مجموعها ٨٥,٨ مليار دولار في عام ١٩٨٧، في حين أن الأقطار غير النفطية (وهي تشمل الأقطار الستة التي تعرّف على أنها أقل تنمية) سجلت في مجموعها تثمارات تبلغ ٧,٣ مليار دولار فقط. وهكذا كانت التثمارات الاجمالية للمنطقة العربية ككل ٩٣,١ مليار دولار أي ٢٤,٢ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي التجميعي البالغ ٣٨٥,٥ مليار دولار^(٢٠). وإضافة إلى ذلك، أتيح للمنطقة فائض كبير في المدخرات خلال العقد ١٩٧٣ - ١٩٨٢ فوق جلة الاستهلاك والتشير معاً داخل المنطقة. فتدفقت موارد ضخمة إلى الخارج بلغ حجمها التراكمي الاجمالي ٣٧٤ مليار دولار بنهاية عام ١٩٨٢ حسبما ورد في تقرير نشر في تقرير لجهة عربية رسمية^(٢١).

إذا استثنينا حصول المزيد من المبوط في انتاج النفط وأسعاره وصادراته للعقد أو العقدين التاليين من السنين (أي العقد الأخير من القرن العشرين والأول من الحادي والعشرين) - باعتبار ذلك احتمالاً بعيد الحدوث على ما يبدو من التوافق العام لدى خبراء اقتصادات النفط - فإن السوق العربية الداخلية، الكبيرة حالياً - ستظل كذلك مع اتساع معتدل في السنوات القادمة. على أنه، حتى مع بقاء العائدات النفطية على مستواها الحالي (في مطلع عقد التسعينات) فإن التوقع ليس قائماً - هذا إذا أخذنا بالحسبان حجم سكان المنطقة الكلية^(٢٢) - وكون أقطارها كل بمفرده (بموجب ما يرد في إحصاءات البنك الدولي) يتمتع سكانها بناتج قومي اجمالي وسطي للفرد يقع تقريباً في منتصف تراتبية كل من مجموعات الدول التي

(٢٠) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨، للملاحق الإحصائية، جدول رقم (١/٢).

(٢١) لا توجد تقديرات أكثر حداثة مما يتوفر لعام ١٩٨٢، انظر:

Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), Secretary - General's Ninth Annual Report AH 1401: AD 1982 (Kuwait: OAPEC, 1983).

(٢٢) بلغ ٢٠٢,٢ مليون في عام ١٩٨٧، وهو تزايد طبعياً بمعدل وسطي قدره ٢,٦ - ٢,٨ بالمئة سنوياً.

يصنفها البنك الدولي (في تقريره السنوي المشار إليه قبلاً) حسب الناتج القومي الاجمالي للفرد في كل منها (أي أن هذا الناتج الفردي يقسم إلى طيف من الشرائح تلائم كل منها عدداً من البلدان التي تشكل بالتالي مجموعة مقترنة بذلك الطيف).

وينطبق ما أوردناه لتونا كذلك على معدلات نمو الاستهلاك (الحكومي العام والخاص معاً) ونمو التثمين المحلي القائم^(٢٣). غير أن البلدان العربية الأقل تنمية تقع - في سياق التصنيف المتصل بنمو الاستهلاك والتثمين - في موقع أقرب إلى الجزء الأدنى من التراتبية التي أشرنا إليها. وبالنسبة إلى المعلومات حول الناتج وكذلك الاستهلاك والتثمين، تشكل الأقطار العربية المصدرة للنفط وذات الدخل المرتفع التي تتوفر معلومات حول اقتصاداتها فئة خاصة بذاتها، إذ يبلغ الناتج الفردي مستوى مرتفعاً فيها، أما معدلات نمو الاستهلاك والتثمين فيها فمنخفضة مقارنة بمجموعة الدول التي يصنفها البنك الدولي على أنها تتمتع بناتج فردي «مرتفع المتوسط»، ومهما كثير من الدول الصناعية ذات نظام واقتصاد السوق - أيضاً بموجب احصاءات البنك الدولي. ويمكن تفسير المعدلات المنخفضة في الأقطار العربية المصدرة للنفط التي أشرنا إليها قبل قليل بأنه ناجم عن المستويات المرتفعة للناتج وللإستهلاك والتثمين التي كانت هذه الأقطار قد بلغت في الأساس. وتسمح هذه الوقائع والاعتبارات معاً بتوقع وجود سوق عربية داخلية متسعة بما يكفي لامتصاص نسبة وافرة من السلع والخدمات التي يستطيع الاقتصاد العربي انتاجها (باستثناء النفط والغاز)، بفضل الحافز الذي توفره التنمية بالاعتماد على النفس - هذا بافتراض وجود نمط تثميري سليم وملامم وسله انتاج (خارج قطاع النفط) موجهة في الأساس إلى حاجات المنطقة الداخلية.

لا شك أن هذا التقييم المؤاتي إلى حد ما سيتعرض لشيء من التعديل في ضوء التواضع الشديد الحالي لحجم التجارة البينية مما أشرنا إليه قبلاً. لقد تضاعفت عدة عوامل لتنتج هذا الوضع، أبرزها حجم الانتاج العام الصغير نسبياً خارج القطاع الهيدروكربوني، وضيق طيف المنتجات، أي المحدودية الشديدة في تنوعها، وانخفاض نوعية الكثير من المنتجات، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية في وجه السلع والخدمات المماثلة المستوردة، وعدم توفر الرغبة الوافية لدى المشتري لتفضيل منتجات أقطارهم - حتى حين تكون هذه قادرة في جاذبيتها على المنافسة مع نظيرتها المستوردة.

غير أنه، بالرغم من أن هذه تشكل عوامل كابحة، إلا أنه يمكن التغلب عليها إذا تمثيز السعي إلى الاعتماد على النفس بالحصافة والجد، وحشدت خلفه قوى عريضة وذات تصميم، بحيث تستطيع الوقوف في وجه القوى التي لا تستنكر التبعية وتشعر بتساهل تجاهها، وتفضل المنتجات المستوردة حتى حين لا تكون هذه متفوقة بالفعل. وهنا، كما بالنسبة إلى كل من معايير الأهلية الأخرى، فإن ما يقرر في النهاية هو وضوح وسلامة الإرادة الوطنية، وزخم تحرك القوى السياسية والاجتماعية الضاغطة باتجاه الاعتماد على النفس (مقابل

(٢٣) انظر: «World Development Indicators» in: World Bank, *World Development Report*, 1989, table no. (1).

القوى المضادة التحالف مع المصالح ومجموعات الضغط الأجنبية)، المتميزة بروية اغاثية ذات توجه داخلي في الأساس. من هنا وجوب تمتع المواطنين بالمشاركة السياسية الحقيقية والواسعة، ذلك أن الجماهير هي صاحبة المصلحة في تلبية التنمية لحاجاتها الانسانية الأساسية، التي تحس بهم انطلاق تنمية متوجه ذاتياً ومعمتلة على النفس تحمدهما - أي الجماهير - أولاً. عندئذ يمكن توقع قيام الجماهير بالضغط من أجل تنمية كهذه.

٢ - التوزيع الجغرافي للتجارة العربية الخارجية وتركيبها

كما يتنا قبلاً، تعتمد المنطقة بشكل كثيف على البلدان غير العربية كهدف لصادراتها ومنشأ لمستوراداتها. والاعتقاد هذا - وقد بدأ يبرز في العقود الأولى من القرن العشرين حين أخذت أجزاء المنطقة العربية تقع تحت السيطرة الاستعمارية الغربية أو داخل مناطق نفوذ القوى الغربية إن لم يكن حكمها المباشر - كان ينمو تدريجياً وأصبح يشكل تبعية مكبلة. وقد دفع عقد فورة النفط ١٩٧٣ - ١٩٨٢ بدرجة التبعية إلى حد اندماج الاقتصادات العربية عملياً إن لم يكن رسمياً باقتصادات العالم الرأسمالي الغربي. وتم ذلك في الأساس نتيجة المركز المهيمن لقطاع النفط وصادراته في الاقتصاد العربي، ومن ثم نتيجة الاستيراد الكثيف بفضل تزايد العائدات النفطية. وليس بخاف أن الصادرات المتجهة إلى البلدان الغربية المتقدمة صناعات (وكذلك إلى اليابان) تتضمن نسبة كبيرة جداً من النفط الخام والغاز.

بفضل عقد فورة النفط، أصبحت العائدات النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الاستيراد المتسع كثيراً، القادم في معظمه من الغرب. غير أن اندماج الاقتصادات العربية بالاقتصاد الصناعي المتقدم تجسد في ترتيبات مؤسسية، إلى جانب كونه أمراً واقعياً، وذلك عبر اتفاقات مقايضة بين النفط (عادة بأسعار مخفضة قليلاً) من جهة، والأسلحة، وطائرات الركاب، ومكانات المصانع من جهة أخرى - وكذلك عبر ترتيبات مشاركة بين بلدان النفط العربية والشركات الغربية العملاقة المتعدية الجنسية. وقد وضعت تقديرات مؤداها أن ترتيبات المقايضة تغطي نحو ٣٠ بالمئة من صادرات النفط من بعض الأقطار النفطية، وأنها قد تبلغ ٥٠ بالمئة في نهاية القرن العشرين على أساس معدل نموها السائد^(٢٤).

إلا أن التركيز الكثيف في حجم المستورادات القادمة من المصادر الغربية أكثر خطورة في السياق الحالي من نظيره في حجم الصادرات إلى البلدان الغربية، وذلك بسبب درجة الاعتماد على المستورادات، وتركيبها إذ هي تشمل سلعاً وخدمات حيوية كالمسلح الرأسمالية والمواد الغذائية والخبرة التقنية والكتايبات والأدوية، وأخيراً الأسلحة.

(٢٤) اعتدلت إلى حد معين في هذا الجزء من القسم في الفصل الرابع على التحليل والجداول الواردة في القسم الحادي عشر: «التجارة الخارجية والبنية العربية»، في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وأخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦، تحرير صندوق النقد العربي. (لا يشير التقرير لعام ١٩٨٨ إلى الموضوع الذي نحن بصدده).

يسجل الجدول رقم (٤ - ١) بشكل مكثف التوزيع الجغرافي للتجارة العربية، كما كان في عام ١٩٨٦ (وهو الأخير الذي تتوفر مثل هذه التفاصيل حوله). وكما يُظهر الجدول، فإن ثلثي المستوردات السلعية يردان من البلدان الصناعية الرأسمالية، في حين أن ما يربو قليلاً على ثلاثة أخماس الصادرات السلعية العربية ينتج إلى نفس مجموعة البلدان الصناعية. بالمقابل، فإن نصيب البلدان الاشتراكية ضئيل جداً، بالنسبة إلى كل من الصادرات والمستوردات. وهناك ملمح ذو شأن في هذه الصورة العامة، هو أن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لم يشهد إلا تبدلاً متواضعاً عبر عدة سنوات في حصة البلدان الصناعية الرأسمالية كمجموعة، بالنسبة إلى الصادرات، وأيضاً بالنسبة إلى المستوردات - مع أن بعض التبدلات تمت داخل المجموعة في حصص الدول منفردة. وأبرز التبدلات داخل المجموعة كانت في انخفاض حصة الولايات المتحدة من المستوردات، وكذلك الصادرات العربية، لصالح الأسرة الأوروبية الاقتصادية، وإلى مدى أقل اليابان. وهكذا، فإن التبعية العربية لبلدان المركز الصناعية في المجال الذي نحن بصدده ظلت على ما هي عليه خلال سنوات الفورة النفطية (١٩٧٣ - ١٩٨٢) وما تلاها حتى نهاية عام ١٩٨٦، مع تبدل وزن هذه أو تلك من الدول الصناعية في «نصيبها» من التبعية العربية.

تختلف درجة التبعية العربية للعالم الصناعي بالنسبة إلى الاستيراد منه، بين بلد وآخر. ويمكن تسجيل تعميمين يتصلان بنمط التوزيع الجغرافي لمصادر المستوردات في عام ١٩٨٤ (وهي السنة الأخيرة التي متاح معلومات حولها). الأول إن ما من بلد عربي استورد أقل من ٤٠ بالمئة من مستورداته الإجمالية من العالم الصناعي الرأسمالي عدا سوريا (٣١,٩ بالمئة). والثاني ونسجته بقدر أقل من التأكيد هو أن البلدان التي تصلها النسب العليا من مستورداتها من البلدان الصناعية ذات نظام اقتصاد السوق (والحد الأدنى لهذه النسب هو ٧٠ بالمئة) تشمل عدة بلدان مصدرة رئيسية للنفط، وكذلك بلداً آخر، لكنه مصدر للنفط على قياس صغير وآخر ليس منتجاً للنفط إطلاقاً. أما هذه المجموعة الأخيرة فتضم الجزائر وتونس والعربية السعودية ومصر وقطر وليبيا والكويت وموريتانيا والإمارات العربية المتحدة وعمان، بتسلسل هبوطي، حيث تتراوح النسبة من ٨٢,٦ بالمئة إلى ٧٠,٤ بالمئة. ومن ناحية أخرى، حصلت تونس والجزائر والعربية السعودية ومصر على أقل نسبة من مستورداتها بين البلدان العربية جميعها من بلدان العالم الثالث غير العربية. فتراوحت النسبة بين ١٧,٨ بالمئة (لصرب) و ١٣,٦ بالمئة (لتونس). أما البحرين وسوريا واليمن الجنوبي والأردن والسودان وجيبوتي فقد كانت نسبة مستورداتها من بلدان العالم الثالث غير العربية الأكثر ارتفاعاً بين البلدان العربية جميعها، متراوحة بين حد أعلى هو ٥٥,٣ بالمئة (للبحرين) وحد أدنى هو ٤٠,١ بالمئة (لجيبوتي)^(٢٥).

(٢٥) المصدر نفسه، الملاحق الإحصائية، جدول رقم (٣/١١).

جدول رقم (٤ - ١)

التوزع الجغرافي للتجارة العربية الخارجية في عام ١٩٨٦

مجموعه البلدان	الصادرات (بالمئة)	المستوردات (بالمئة)
البلدان العربية	٧,٥٤	٦,٧٧
البلدان الصناعية	٦٢,٧٩	٦٦,٦٩
(الأسرة الأوروبية الاقتصادية)	(٣٦,٠٠)	(٤٥,٧٤)
(الولايات المتحدة الأمريكية)	(٨,٢٢)	(١٠,٩٨)
(اليابان)	(١٨,٥٧)	(٩,٩٧)
البلدان الاشتراكية	٢,٤٤	٣,٧٨
البلدان النامية	١٩,١٨	١٥,٧٤
بقية العالم	٨,٠٥	٧,٠٢
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨، تحرير صندوق النقد العربي، الملاحق الإحصائية، جدول رقم (١٠/٦).

بسبب توفر التفاصيل القطرية لعام ١٩٨٤ (وليس لعام ١٩٨٦) فإننا ستمتع بنمط التوزع الجغرافي للصادرات في عام ١٩٨٤، حيث نجد أنه أقل وضوحاً من نظيره للمستوردات، مع أن النمط يتمتع بأهمية واضحة بين الصادرات، وأن أوروبا الغربية واليابان هي مستورد كبير جداً للنمط العربي. وهكذا فإن حصة البلدان الصناعية الغربية ومعها اليابان من الصادرات العربية كانت الأعلى، من موريتانيا (٩٥,٦ بالمئة) تليها حصة الجزائر (٩٢,٢ بالمئة)، قطر (٧٩,٧ بالمئة)، مصر (٧٤,٩ بالمئة)، تونس (٧٤,٨ بالمئة) فليبيا (٧٣,٦ بالمئة). ومن جهة أخرى، فإن حصة البلدان النامية (بما فيها العربية) من الصادرات الكلية للمنطقة هي أكبر حجماً من حصتها من المستوردات الكلية من المنطقة: ٣٠,٩ بالمئة مقابل ٢٤,٧ بالمئة. وواضح أن الصادرات النفطية هي المسؤولة الأساسية عن هذا الفارق.

يمكننا الحصول على تقييم أفضل لنمط التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية وصلة هذا النمط بتقدير مدى النجعة، وبالمقاييل امكانية الاعتماد على النفس، إذا نظرنا إلى (أي النمط) متوافقاً بتركيب التجارة الخارجية من صادرات ومستوردات^(١). وفي هذا الصدد يصبح توقع أن يكون التركيب قد مرّ بتبدلات واسعة، بالنسبة إلى الصادرات والمستوردات على السواء، خلال العقود الثلاثة الماضية (أي الستينات والسبعينات والثمانينات) التي تميزت

(٢٦) حول تركيب التجارة الخارجية، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨، القسم السادس: الملاحق الإحصائية، جدول رقم (٣/٦).

بجهود الخلية نشيطة تهدف رسمياً، في ما تهدف إليه، إلى تبدلات كهذه.

غير أن ثمار التنمية التي سعت إليها مختلف الأقطار العربية - وقد استهدفت التصنيع السريع والتنوع الواسع في الإنتاج وخفض درجة التركيز في التصدير على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، وكان عادة مواد أولية أو منتجات زراعية أو مواد معدنية مَرَّت بتحويل (صناعي) جزئي فقط - كانت ثماراً هزيلة جداً. ويصح هذا الحكم بصورة خاصة بالنظر إلى ارتفاع قطاع النفط إلى موقع هيمنة مطلقة بين الصادرات، مما معناه الضالة الشبيهة للصادرات الأخرى والتقهقر النسبي للجهود الهادفة إلى مزيد من التنوع في الصادرات. فقد شكل النفط ومنتجاته ٨٩ بالمئة من مجموع الصادرات السلعية في عام ١٩٨٦، وشكلت المعادن والمواد الخام نحو ٢ بالمئة، والمنتجات الصناعية والبتروكيمياوية نحو ٧,٤ بالمئة، والمواد الغذائية ١,٨ بالمئة. ونضيف أن جهود القطاع الاقتصادي العربي المشترك لم تؤد إلى تحول ملموس في تركيب الصادرات كما تكوّن بفضل الأداء الاقتصادي المجموعي للمنطقة العربية والتصدير الذي قامت به الأقطار المكونة للمنطقة.

نأمل بالأبصار أن يفهم هذا التقسيم على أنه يعني إعلان فشل جهود التصنيع العربية، بالرغم من أن الصناعة التحويلية لا تزال تعاني من عدد من العيوب ومواطن الضعف، كترجوح السياسات ذات العلاقة، والطاقة الإنتاجية الفائضة، وعدم كفاءة الإدارات الصناعية بوجه عام إلى مدى وافي، وبيروقراطية الإدارة الحكومية الثقيلة، والتخلف التقني بشكل عام. على أن التقسيم السابق يعني بالأولى أن المنطقة شهدت عدداً كبيراً من التجارب الصناعية الفاشلة أو غير المتميزة بنجاح جدير بالتسجيل إلى جانب بعض التجارب الناجحة، وأن عدة أقطار عربية شهدت انتكاسات في جهودها التصنيعية لأسباب مختلفة - كما حدث لمصر والعراق ولبنان وسوريا وتونس والجزائر التي تمثل الأقطار التي سجل كل منها في فترات معينة تقدماً صناعياً جديراً بالتوثيق في الستينات وقسم كبير من السبعينات. ويمكن إعادة الأسباب العميقة للانتكاس إلى عاملين: الأول هو عدم اتخاذ ما يكفي من الخطوات باتجاه مزيد من التكامل الاقتصادي داخل المنطقة العربية، وبالتالي عدم تحقيق ما كان يحتمل تحقيقه بالنسبة إلى إحداث توسع ملموس في السوق العربية للمنتجات الصناعية. أما العامل الثاني فيمكن العثور عليه في البلدان الصناعية الرأسمالية التي أخذت تفرض تشكيلة من الإجراءات المقيدة لتحديث دخول المنتجات المصنعة إلى أسواقها، في الوقت الذي أخذت فيه الصناعة - من عربية وعالم ثالثة بشكل عام - تتسع وتتأصل، وتكتسب قدرة على التصدير.

وإلى جانب السياسات المحلية والمالية التي وضعتها بلدان العالم الصناعي، كتفتت الشركات العملاقة المتعدية الجنسية جهودها لتحديث تغييراً في غط التصنيع في العالم الثالث، بنشاطها في تشجيع إنشاء شركات فرعية تابعة لها في الأقطار العربية، لإنتاج سلع نهائية تحت مظلة البراءات (والمراكات المسجلة) للشركات العملاقة «الأم»، أو لإنتاج سلع وسيطة للاستخدام كمدخلات في عملياتها هي الإنتاجية. بعبارة أخرى، فإن الحجم المتواضع للصادرات الصناعية هو في الحقيقة أكثر تواضعاً مما يبدو في الظاهر إذا فصلنا إنتاج الشركات الفرعية المشار إليها عن إنتاج الصناعة الوطنية الأصيل.

تختلف صورة تركيب المستوردات اختلافاً واضحاً عن نظيرتها بالنسبة إلى الصادرات. فنجد مثلاً أن أكبر مجموعة مفردة من المستوردات في عام ١٩٨٦ كانت المكائن والمعدات، تليها المنتجات المصنعة (وتشكّلان معاً ٦٨,٤ بالمائة)، تلي ذلك المواد الغذائية (١٥,٣ بالمائة) فالمنتجات النفطية (٨,٢ بالمائة) فالمنتجات الكيماوية (٥,٥ بالمائة) والمواد الخام الأولية (٢,٦ بالمائة). ويوحى هذا النمط بجزئياته وما وراءه من تفصيلات ببعض الملاحظات ذات العلاقة بمسألة التبعية وتوقعات الاعتماد على النفس.

أولى الملاحظات أن المنطقة العربية لا تزال تعتمد بكثافة على البلدان الصناعية المتقدمة في الحصول على تشكيلة واسعة من السلع من استهلاكية ورأسمالية (باستثناء الخدمات من هذا التعميم، إذ إن التفصيلات بخصوصها غير متاحة للباحث). أما الملاحظة الثانية فهي أن المنطقة لا تزال تنقصها - ودون مرر مقبول - القدرة الانتاجية لانتاج طيف واسع جداً من السلع التي تقع في مجال الصناعة والنقل والبناء والأشغال العامة والمرافق العامة. ويشاهد هذا النقص بالرغم من الانفاق المرتفع على شراء المكائن والمعدات، بما في ذلك وسائل النقل والمواصلات، وكون هذا الانفاق يرتفع منذ عقدين أو ثلاثة عقود، وبالرغم من أن النقص قائم بمحاذاة وجود سوق عربية ذات احتيا ل واعد بالتوسع المرسوم. ذلك أن فورة العمران والتشييد والأشكال العامة، والتوسع في الصناعات البتروكيماوية والفندقية وغيرها من الأنشطة منذ أوائل السبعينيات في ذاته ولد مجالاً لإمكانية قيام صناعات تخصص في انتاج سلع رأسمالية لكبار مستخدمي منتجات مثل تلك الصناعات، مما عددناه لتونا من قطاعات وأنشطة. ومرة أخرى نجد أن محدودية اتساع قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك ونشاطه، وتواضع مدى التكامل الذي تحقق قد حداً من بروز صناعات سلع رأسمالية تتميز في أنها ضرورية ويمكنه الانشاء في آن، وأن أحجامها تخطى قدرة أقطار مفردة من بشرية وتقانية ومالية على النهوض بها إلا في حالات نادرة.

ثمة ملاحظة ثالثة هي: إن المنطقة تستورد كميات ضخمة من سلع الاستهلاك بالرغم من أننا لا نملك التفصيلات الاحصائية الوافية للتمييز التام بين مجموعتي السلع الاستهلاكية والرأسمالية. وتشمل المجموعة الأولى سلعاً ترفية أو شبه ترفية وكهالية تدغدغ النزعة الاستهلاكية الظهورية، كما تشمل طبقةً واسعة من منتجات مصنعة للاستخدام الشخصي أو المنزلي لا تلمي حيازتها حاجة أساسية، وفي حالات كثيرة ينبثق الحافز على شرائها من الرغبة في تبديل نظيرتها لدى المشترين فقط للحاق بأخر الأزياء أو «النماذج»، تحت ضغط وسائل الاعلان والترويج. ثم إن شراء مثل السلع التي نحن بصدها يتم في كثير من الأحيان على حساب سلع أخرى أساسية أو جوهرية، أو سلع رأسمالية تحتاجها المنطقة إذ هي تجهز نفسها بمزيد من القدرة على اقامة انتاجية منسعة ومتحسنة بالنسبة إلى انتاج سلع الاستهلاك ورأس المال القادرة على توليد نفع أكبر^(٢٧) للجمهور بشكل عام.

(٢٧) نفي بمصطلح «نفع» المصطلح الاقتصادي النفي Utility .

هنا يصطلم توسيع القاعدة الانتاجية وتنوع الانتاج بالنوازع الانسانية (المتحمورة حول المصلحة الذاتية) لدى التجار والرواد الاقتصاديين، وكذلك بالسياسات الاقتصادية المفرطة في التساهل وفي رعاية المصالح الفتوية لهؤلاء. ولعل أكثر الأمثلة فضحاً للسياسات الخاطئة في هذا المجال هي التي تؤدي إلى استيراد كميات ضخمة من المواد الغذائية التي قدرت بـ ١٤ مليار دولار لعام ١٩٨٤ (وكانت في ما سبق في الثمانينات قد بلغت ٢٣ ملياراً).

كان بإمكان سياسة منبجقة من خيال خلاق ومقرونة بهزم، وبراامج ذات توجه صوب المنطقة تهدف إلى التنمية الزراعية، أن تلغي الاضطراب لمعظم المواد الغذائية المستوردة. وحتى لو كان تقديرنا هذا لإمكانات التوسع الزراعي مفرطة في التفاؤل، أو كانت كلفة البرامج بالغة الارتفاع، يظل ما نطرحه علاجاً سليماً ومقبولاً إذا ما أخضع لتقديرات الكلفة والمردود في المدى الطويل. فهناك أربعة أقطار بين عدد أكبر من الأقطار التي تتمتع بقدره احتمالية للتوسع الزراعي المرموق - نعي المغرب والسودان وسوريا والعراق - وهي تستطيع استقبال جزء كبير من برامج التنمية الريفية والزراعية، وخفض درجة انكشاف أمن المنطقة الغذائي إلى درجة محسوسة.

من الانصاف التسجيل، برغم ما ورد في الفقرتين السابقتين، أن انتاج المواد الغذائية حقق ارتفاعاً واضحاً في الثمانينات، بالمقارنة مع فترة السنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٩. فيموجب ما تسجله منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة في تقريرها السنوي المعنون كتاب الانتاج السنوي (Production Yearbook) ارتفع الانتاج بأكثر من التزايد الطبيعي الصافي للسكان في البلدان العربية الأربعة عشر التي تغطي بمساحة ذات شأن من الأرض القابلة للزراعة (للاستغلال)، باستثناء اليمن الجنوبي وتونس. فباعتبار فترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ أساساً (أي = ١٠٠)، يتراوح رقم الانتاج البياني لعام ١٩٨٨ بين ١٢٠,٧ للجزائر و١٥٨،٤ للأردن. أما العربية السعودية فقد شهدت توسعاً متميزاً، حيث بلغ الرقم البياني لعام ١٩٨٨، ٣٣١,٦. (عل أن احصاءات البنك الدولي تظهر ازدياداً أكثر تواضعاً في انتاج المواد الغذائية للمنطقة ككل)^(١٨). أما ما يسجل من انخفاض في استيراد المواد الغذائية بين ١٩٨١ أو ١٩٨٢، و١٩٨٧، فمرته إلى عاملين هما الارتفاع الملموس في الانتاج خلال السنوات المبينة من جهة، وهبوط العائدات النفطية من جهة أخرى، مما حمل الأقطار العربية على ضغط مستورداتها الغذائية وقصرها على المواد الأساسية.

لسنا بحاجة للذهاب إلى ما هو أبعد في وصف الملامح الرئيسية للتوزيع الجغرافي للتجارة العربية الخارجية ولتركيبها السلمي. غير أنه كبديل يمكن تقديم بعض الملاحظات

(٢٨) انظر جدول رقم (٤) والأرقام البيانية لانتاج الأغذية لعام ١٩٨٨ في:

Food and Agriculture Organization (FAO), *FAO Production Yearbook, 1988* (Rome: FAO, 1989), vol. 42.

وسجل البنك الدولي الأرقام البيانية لانتاج الأغذية للفرد لعام ١٩٨٧، انظر:

«World Development Indicators», in: World Bank, *World Development Report, 1989*, table no. (4).

التي تصلح كاستنتاجات نختم بها بحثنا للمعيار الذي نحن بصدده. أولى هذه الملاحظات أن غط كل من التوزيع الجغرافي والتركييب السلمي مشوه بشكل أساسي، مع أنه في الحالين يبدو سطحية وكأنه يستحق أن يدافع عنه على الأقل. وهكذا يبدو معقولاً وصبراً أن تتجه معظم الصادرات العربية إلى البلدان الصناعية-الرأسمالية، بما أنها تشكّل مجموعة كبيرة تستخدم نصيباً وافراً من المواد الخام، أو التي مرّت بعملية تحويل جزئية، ومن الضغط الخام. ولكن من ناحية أخرى، فإن منطق النمط المشار إليه بذاته مصدر قلق خطير، ذلك لأن المنطقة يتوجب عليها أن تستهدف نصيباً أكثر سرعة وأن تحوّل نصيباً يذكر من مواردها الخام، وكذلك أن تسعى بنشاط لتصبح منتجة المصنعة عامة، والبتروكيماوية خاصة، أكثر قابلية للتسويق. أما الاعتراض على غط المستوردات فهو على الأقل بنفس الدرجة من الخطورة. على أنه يطلب منا إن نتوسع قليلاً هنا في إظهار الجوانب غير المحبّبة في غط الاستيراد.

أحد هذه الجوانب هو الاتفاق الضخم على الأسلحة عوجب ما هو منشور رسمياً من احصاءات، وقد امتصت مستورداتها أكثر من ١٣ مليار دولار سنوياً في المتوسط بين عام ١٩٧٢ ونهاية عام ١٩٨٧^(٣٩). إن استيراد الأسلحة أمر مشروع بالنظر إلى حاجة المنطقة للدفاع عن أرضها والخروج من الظالم التي حلتّ بفلسطين وأجزاء أخرى من الوطن العربي. غير أن التساؤل يصح، مع ذلك، حول مقدار الجدل في التبرير الذي تقدمه الحكومات العربية لما تستورده من سلاح. فهناك فجوة واسعة بين نوعية نظم الأسلحة المختلفة المتقدمة والمعقدة جداً التي تستورد، وقدرة من يفترض أو يُدعى أنهم سيستخدمونها على فهم تعقيداتها والتعامل معها وصيانتها. وبالإضافة، فإن مشتريات الأسلحة تشكل بئراً لا قعر له، لأن الأسلحة تتقدم بسرعة كبيرة فيشتد اغراء سبابة السلاح ووسطاء الاستيراد، ومتتجي الأسلحة كذلك، للحكومات لكي تستمر بتجديد ترساناتها. ولعل الاعتراض الأكثر خطورة هو أن الاتفاق الضخم لا يمكن تبريره بشكل ملموس ومقنع، على أساس أن ذلك السلاح يستخدم فعلاً ويتصمم في الميدان الذي جرى تبرير استيراده بموجبه في المقام الأول. بمعنى آخر وبصراحة، فإن وسائل الدفاع المتاحة هي أكثر توفراً بكثير من توفير ارادة استخدامها في حماية المصالح العربية.

ينبغي أيضاً أن نين في مجال غط استيراد السلع الاستهلاكية أن كثيراً من أسواق الاقطار العربية مليئة بالسلع الفاخرة والكالمية المتنوعة في أساليبها وزخرفها وعلامات التسجيل التي تجعلها، بحيث يتخطى المخزون السلمي منها بكثير الحاجات الحقيقية لجمهور المستهلكين. فوالإدمان الاستهلاكي التغايري، الذي أخذ يبرز بشكل معتدل في الخمسينات والستينات ولكنه اشتد وتكثف كثيراً خلال الفورة النفطية، حظي بدفع قوي بفضل الاحتكاك المتسارع بالغرب والغربيين، خاصة وبشكل متعمد بفضل حملات التسويق والثرويج

(٣٩) المعلومات المشار إليها هنا ترد في جدول قيمت بإعداده على أساس مواد تسجيلها المصادر المفصلة في هامش رقم (١٩) في الفصل الأول. وكما يَنتَ قِلاً، لا تتضمن المعلومات إلا التقديرات المشورة، أي أنها تغفل مستوردات كبيرة أخرى من الأسلحة.

وسواها من وسائل تشجيعية، مما وفرته أدوات الاعلام على أنواعها.

ينطوي مثل هذا التكييف (أو التلوين) الثقافي^(٣٠) على خطوة بالغة لأنه يلوي أو يبدل طبيعة العادات الاستهلاكية، ويشوه نمط استخدام الموارد، ويؤدي إلى مزيد من الاستهلاك غير الحيثري في منطقة لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من الادخار والتشجيع. كما أنه يقوي نزعة التقليد والتمثل لأنماط استهلاكية تميز الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المتوسط - العالي، أو العالي، في المنطقة التي يقلد أفرادها بدورهم نظرائهم في البلدان الصناعية المتقدمة - بل ويتخطونهم في مضار الاستهلاك الظهوري المتأخري. وهكذا تشهد المقارنة الحادة حيث يتكوّن ويتوطن نمط من الاستهلاك الظهوري مبدل للموارد في المنطقة في أوساط الفئات الميسورة مالياً، فوق أرضية جماهيرية واسعة لا يتوفر لأفرادها إلا دخل منخفض يقل كثيراً عما يتوفر نظراء هذه الجماهير في البلدان الصناعية المتقدمة التي (أي البلدان) تمثل النموذج الذي يجري تقليده من قبل العرب الموسرين.

في ختام هذا البحث حول المعيار الذي نحن بصدده يلزمنا أن نستعي الانتباه إلى حقيقة أن الخليط الانتاجي (أو سلة الإنتاج) في المنطقة مشوه، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى انتاج السلع والخدمات في قطاع الزراعة أو قطاع الصناعة التحويلية، وفي قطاع السياحة والفندقة أو في الاسكان، إذ تنحرف استخدامات الموارد بعيداً عن عدد من أكثر الأغراض الحاحاً وحيوية، صوب أغراض كالية وثانوية. وإضافة إلى ذلك يترك قدر من الموارد معطلاً غير مستخدم، (أو مستخدماً بطريقة خاطئة تقنياً واقتصادياً) خاصة بالنسبة إلى الأرض والمياه. ومن ناحية ثانية، فإن معظم الموارد المعدنية، والنفط والغاز، تصبّر في معظمها خاماً أو بحالتها الأولية عدا نسبة صغيرة منها تمر بعملية تحويل. ما يجعلها أكثر اقتراباً من الحالة التي يرغبها المستخدم النهائي للمنتجات المعيّنة. ونضيف أن تشوّه النمط الانتاجي يتصل بالاستخدام المنخفض وبالتطور المتخلف للقسم الأكبر من قدرة الانتاج الاحتمالية في المنطقة العربية. وما قلناه أعلاه في مجموعه يصدد التوزيع الجغرافي لتجارة المنطقة الخارجية، ويصدد تركيبها السلمي. يمكننا في النهاية من الاستنتاج بأن التوزيع والتركيب، كما نشهدهما حالياً، بعيدان جداً عن أن يلبيا الاشتراطات التي تجعل نتيجة التقييم للمعيار الذي نحن بصدده مقنعة من حيث قدرة المعيار على المساهمة ايجابياً في السعي إلى التنمية بالاعتدال على النفس.

٣ - قاعدة الموارد والأداء الاقتصادي^(٣١)

من الجلي أن قاعدة الموارد الطبيعية ذات شأن كبير وصلة وثيقة بمسألة نمو وإثراء أي اقتصاد.

(٣٠) بمعنى: Cultural Conditioning.

(٣١) يستند الجزء الحالي من القسم المذكور إلى كتاب صايغ ويقتبس منه. انظر:

Yusif A Sayigh. *The Determinants of Arab Economic Development* (London: Croom Helm, 1978).

وقد أدخلت تعديلات صغيرة وثانوية (وبعض الاقتطاع) لأسباب تحريرية وذلك في بعض الحالات. لكن ما من =

إن الموارد الطبيعية المتاحة في ذاتها تشجع أو تعطل تنوع الاقتصاد وأدائه الانتاجي - بالنسبة إلى توفرها وقيمتها وسهولة الوصول إليها وإمكانية استغلالها وتسويقها. غير أن قاعدة الموارد ليست شيئاً ثابتاً ونهائياً، أو مستقلاً في ذاته. إنها - على العكس - دالة لرأس المال والتقانة المتاحين للبلد المعني، وللدراسات والمسوحات التي تم القيام بها لتقرير كمية الموارد وتنوعيتها، والأسواق التي يمكنها الوصول إليها، وقدرة ذلك البلد على تحويل (أي تصنيف) الموارد، والإدارة العامة للموارد، ومدى الجد في جهود تطويرها.

نستطيع أن نقول إن المنطقة العربية تتمتع بقدر معتدل من الموارد في جوف الأرض ذات القيمة الكبيرة والمباشرة بالنسبة إلى التنمية على نطاق واسع - باستثناء الموارد الهيدروكربونية التي تشكل عنصراً رئيسياً بالمقاييس العالمية، والفوسفات (ولكن في موقع دون نظيره النفطي من حيث الأهمية الاقتصادية). فإذا نظرنا إلى الأقطار العربية كلاً بمفرده، نجد

أن الأقطار العربية تتباين بشكل واسع لجهة قاعدة الموارد. ففي بعض الحالات، كلبان مثلاً، فإن الموارد تقتصر على الأرض والمياه والمناظر الجذابة والمناخ الملائم لأنواع مختلفة من الزراعات والأنشطة السياحية. وعلى الطرف الآخر كما في العراق، فإن قاعدة الموارد تتضمن - بالإضافة إلى مساحة الأرض الشاسعة والمياه والمناظر الطبيعية الجميلة في بعض أقسام البلد - احتياطات غنية من النفط والغاز والكبريت والفوسفات، بالإضافة إلى معادن أخرى. أما الأجزاء الصحراوية من الوطن العربي، خاصة شبه الجزيرة العربية وليبيا، فإنها كانت تعتبر فقيرة في معطياتها وخريطتها الطبيعية. فجاء النفط فأحدث ثورة في الخريطة والمعطيات. وبشكل عام، يمكن القول إن كلاً من الأقطار العربية يمتلك بعض الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال، أو للاستخدام في أغراض إنتاج سلع أو خدمات ذات أهمية وقابلة للتسويق. ويصدق هذا القول على النفط والغاز حيث يتوفران بكثرة، وكذلك على الأرض أو المياه كما في المغرب، الجزائر، تونس، السودان، مصر، لبنان، سوريا أو العراق، وعلى الفوسفات في المغرب وتونس والأردن والعراق وسوريا، وعلى خام الحديد في مصر وموريتانيا - بالإضافة إلى المناظر والمناخ في عدة أقطار، مما يسمح لها بأن تقدم خدمات سياحية ذات شأن.

غير أن أهمية الموارد النفطية، حتى بالنسبة إلى الأقطار الغنية بها، تتطلب استدراكاً لا يجوز تجاهله.

=تعديل يدل المعنى أو السياق. أما الاقتباسات المباشرة فيشار إليها على ذلك الأساس حسب الأصول. (على أن اقتباسات قليلة في الجزء الحالي من القسم مأخوذة من مصدر آخر. وقد أشير إلى ذلك في كل حالة تم فيها الأخذ عن مصدر آخر. ويبقى أن المصدر الآخر المقصود هو للمؤلف نفسه المشار إليه في مطلع هذا الفصل).

هذا الاستدراك هو أن المورد النفطي، ظل حتى عام ١٩٧٣، يشكل قاعدة مالية للتنمية - وحتى في هذا السياق شكل قاعدة متواضعة الحجم بالنسبة إلى ما وفره من عائدات يمكن تحويلها إلى سلع رأسمالية وبرنامج تعليمية وأوجه إنفاق استشاري أخرى. فلم يبدأ النفط في ممارسة دور «قطاع قائد» إلا مؤخراً بالمعنى الأكثر دلالة لهذا المصطلح، إذ أخذ يحرك قطاعات أخرى وينشط صناعات وأنشطة أمامية و«خلفية»^(٣٧) بفضل تيسره للاندماج في ما بينها، وخلقه ترابطات خلفية وأمامية معها. أما الموارد غير النفطية، حتى الأكثر أهمية بينها، فلم تؤد أيّاً من هاتين الوظيفتين إلى مدى ملموس: أي أنها لم توفر كتلة مالية ضخمة ولا وفرت دافعاً إلى تسريع تنمية بقية الاقتصاد...

[وينبغي ألا يغيب عن البال] أن تأثير الموارد الطبيعية على النمو والتنمية يرتبط بشكل وثيق وسببي بنوعية الإدارة السياسية للاقتصاد وتصميمها. فحتى بالنسبة إلى النفط والغاز، لم تقرر الحكومات العربية إلا في أواخر عقد الستينات ومطلع عقد السبعينات أن تتشدد في قضية الحصول على عائد مرضٍ من مصدراتها النفطية. ومع أنه يصح القول إن وضع الطاقة العالمي عندئذ ساعد الحكومات في اتخاذ قراراتها، إلا أن تصميمها كان شرطاً ضرورياً لتحقيق تحسن في موقعها بالنسبة إلى شركات النفط الأجنبية وكبار مستهلكي النفط.

إلا أن التصميم - وإن يكن مهماً وذو صلة قوية بتحقيق التحسن المشار إليه - يظل غير كافٍ في ذاته.

فبالإضافة إليه، هناك عامل تنظيم الصناعة المعنية. ذلك أن شؤون سرعة وكفاءة استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وتحويل الموارد وتسويقها، وقدرة الهيئة المسؤولة عن الموارد على المساومة - كل هذه تشكل عوامل تؤثر في مدى نجاح الموارد في توليد الدخل الوطني. وفي هذا الصدد، سجلت الأقطار العربية بعض الخطوات الهامة صوب تحقيق إنجازات بالنسبة إلى كفاءة وفعالية التنظيم والإدارة والسيطرة على الموارد وتشغيلها. فالهيتات أو «الدواوين» والإدارات أو السلطات التي تسيطر على مناجم الفوسفات في المغرب، تونس، الأردن، أو سوريا، ووزارات النفط و/أو شركات النفط الوطنية في الأقطار المنتجة للنفط (ولكن بدرجات مختلفة من النجاح)، والمجالس أو الهيئات المشرفة على زراعة وتسويق القطن في مصر والسودان وسوريا، وسلطة قناة السويس في مصر - جميعها أمثلة على تحقيق دور الهيئات المسيطرة (أو الضابطة) ودلالة هذه الهيئات بالنسبة إلى تقريب استغلال الموارد من المستوى الأمثل.

(٣٧) بمعنى: Downstream و Upstream.

[وتنفي الملاحظة، في التهلكة، أن] الاستغلال الأمثل (ولا نغني بهذا مجرد استخراج المورد وإنما كذلك تحويله وتصنيعه وتسويقه وتوزيعه) يعتمد إلى حد ما على قاعدة أداء الاقتصاد. وتتصل هذه بكفاءة قوة العمل والمؤسسات، وقدرتها على حل المشكلات، وفي معضلة التحليل بمستوى النتائج المحلي بالنسبة إلى الفرد وما يوجه منه لأغراض التثمين. فالعلاقة بين قاعدة الموارد وقاعدة الأداء ذات شأن كبير. وبذلك تستطيع قاعدة الأداء المرضية أن تعوض إلى مدى بعيد عن ضعف قاعدة الموارد.

ومن ناحية أخرى، فإن مورد الأرض والمياه لا يزالان بعيدين عن أن يكونا عامل تنمية رئيسي نشيط. وبذلك المعجز الكبير في ميزان المواد الغذائية بشكل وافي على ما نقوله، بالرغم من ارتفاع إنتاج الأغذية وهبوط قيمة المستوردات الغذائية بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٧ - كما يتبين قبلًا. فإجراءات الإصلاح الزراعي التي طبقت في عدد من الأقطار العربية مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر وليبيا، جاءت بشكل عام بنتائج دون مستوى التوقعات والادعاءات، وذلك لأسباب تتعلق بالتضخم المؤسسي غير الكافي، وبانخفاض قوة الدوافع الإصلاحية، وبالبطء في إعانة توزيع الأراضي المصادرة (على اعتبار أنها تتخطى المساحات المسموح بها للحيازة الفردية أو العائلية)، وبثقل الجهاز البيروقراطي، وبنقاط ضعف أخرى في مفهوم الإصلاح الزراعي المعتمد وفي كيفية تطبيقه.

تظهر الإحصاءات حول استخدام الأرض كما ترد في التقرير السنوي حول الانتاج الزراعي (المعنون *Production Yearbook*) الذي تصدره منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، كما تظهر الإحصاءات الوطنية الرسمية، أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (بالمعطيات الراهنة من مياه وآلات وتقنيات) لا تتعدى ٨ بالمئة من المساحة الكلية للأرض في الوطن العربي. وحتى مع أخذ الصعوبات المنهجية والتعريفية بالاعتبار، وهي تجاهنا في إجراء تقييم سليم لمصطلح «الأراضي الصالحة للزراعة»، فإن هناك مساحة من الأرض صغيرة جداً نسبياً تسمح باستغلال زراعي مجز لسكان الوطن العربي (إذا أخذنا المعطيات الراهنة من رأس المال والتقانة). وما يتوفر من الأرض المشار إليها موزع بشكل ينسم بكثير من التباين بين قطر عربي وآخر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مساحة الأرض المروية تتأرجح حول ١٠ - ١١ بالمئة من المساحة المقدرة للأرض الصالحة للزراعة^(١). ونتيجة لكل ذلك، لم يبدأ الانتاج الزراعي الكلي وكذلك انتاج المواد الغذائية باللاحق بالتزايد السكاني الصافي إلا خلال العقد الماضي (المتهي في السنوات الأخيرة من الثمانينات) كما أشرنا قبلًا، وحتى حينئذ فلم يتحقق مثل ذلك اللاحق في جميع الأقطار العربية. غير أن ضالة مساحة الأراضي المروية

(٢٣) الأرقام المسجلة هنا يدعمها المرجع التالي: Food and Agriculture Organization (FAO), *FAO Production Yearbook*, 1988, table no. (1).

وقد أجريت مقارنة بين المعلومات لعام ١٩٨٨ وتلك لعام ١٩٧٢ كما يسجلها المصدر المشار إليه. ولم يظهر أي تبدل يذكر بالنسبة إلى مساحة الأرض القابلة للزراعة (وللاستغلال) وإلى المساحة المروية.

لا تشكل ذليلاً صادقاً على كمية المياه المتاحة للمنطقة العربية. فكمية الأمطار ليست وافية بشكل عام إلا في أجزاء صغيرة متناثرة من الوطن العربي. وبالإضافة، فإنها موسمية ولا يمكن الاعتماد عليها. والأمطار محدودة العدد وتتركز في الأساس في العراق والبيوتان ومصر وسوريا (مع وجود أنهار صغيرة نسبياً في لبنان والأردن والمغرب). وهناك أيضاً قدر وأمر من عدم الكفاءة بشكل عام في استخدام الموارد المائية، الذي يتسم بكثير من الهدر، وذلك ليس فقط في عدم النقاط المياه التي تأتي بها الأمطار الغزيرة التي تولد سيولاً جارفة من وقت إلى آخر، أو في استخدام جميع مياه الأنهار والأودية، وإنما كذلك في الفشل في الاستخدام السليم للمياه التي تتم السيطرة عليها في الري وفي الأغراض الصناعية والمنزلية^(٣١).

ذكر خير عربي بارز في موضوع المياه في عام ١٩٧٩ ما يلي: «إن كمية المياه المستخدمة لأغراض الري في الأقطار الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغرب آسيا» [أي مصر والبلدان العربية الآسيوية] «تقدر بنحو ٨٠ - ٩٠ مليار متر مكعب»^(٣٢). وإلى هذا ينبغي أن يضاف أن «التشيرات والجهود الموجهة نحو توسيع خزانات الري وشبكاته ألغيت فوالدها إلى حد بعيد بسبب الفشل في توفير تسهيلات موازية للصراف. وبالنسبة كان عدم التوازن هذا (بين الري والصراف) مكلفاً ومؤذيّاً في جميع الحالات»^(٣٣).

الخلاصة، أن خريطة الموارد المتاحة للمنطقة العربية بالنسبة إلى المعادن في جوف الأرض، بما في ذلك النفط والغاز، وكذلك بالنسبة إلى الأرض والمياه، تؤدي إلى تقييم مختلف من حيث ملاءمة أو أهلية المعيار الذي نحن بصدده في اظهار قدرة المنطقة العربية على القيام بتنمية معتمدة على النفس. فعلى الأرجح يصح القول بأن استغلال الموارد المعدنية كان أكثر فاعلية من استغلال الأرض والمياه، ولكن مع تحفظ واحد: هو أن التحامات المعدنية والنفط والغاز، المستخرجة من باطن الأرض، لا تزال بشكل عام تصدر في حالتها الخام أو بعد تحويل (تصنيع) جزئي فقط. ولكن، ضمن هذا التحفظ، يلاحظ أن الإدارة الحالية للموارد الطبيعية المستخرجة من باطن الأرض أفضل من نظيرتها بالنسبة إلى الأرض والمياه فيما عدا حالات قليلة (أبرزها مصر)، مع أن الإدارة السليمة للأرض والمياه حيوية إلى درجة أكبر لحماية السكان أنفسهم في الأقطار العربية.

وإذا كان لنا أن نهي هذا البحث بجملة واحدة، لقلنا إن الموارد المتاحة تشكل

Sayigh, *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects*, p. 20. (٣٤)

N.M. Elgabaly, «Agricultural Development and Land Management in Relation to (٣٥) Environment and Food Supply Needs in the ECWA Region», paper presented at: United Nations Economic Commission for Western Asia (ECWA) and United Nations Environment Programme (UNEP), *Development Problems and Environmental Issues in Western Asia*, proceedings of the Regional Seminar on Alternative Patterns of Development and Life Styles in Western Asia, convened jointly by ECWA and UNEP, Beirut, January 1980.

Sayigh, *Ibid.*, p. 20. (٣٦)

فرصة للتنمية، تجاهها قيود خطيرة من جهة، في مقابل جهود تبذل للتغلب على القيود أو للتخفيف من شدتها، من جهة أخرى. ونتيجة هذه المجابهة هي التي تقرر درجة فاعلية وأهمية الموارد الطبيعية كعامل في التنمية^(٣٧).

٤ - الثقافة الملائمة ومهارات قوة العمل المتاحة

ليس من شك بأن المنطقة العربية ككل قد اكتسبت قدرة تقانية مرموقة منذ الحرب العالمية الثانية (في شكل ازدياد واتساع المتاح من السلع والمعدات الرأسمالية القابلة للاستخدام في تحسين الأداء الانتاجي، وفي مهارات قوة العمل المكتسبة بفضل التعليم والتدريب التقني، وفي الخبرة المتراكمة بفضل المشاركة في أنشطة الاقتصادات المتسعة). أما التقدم في حقل التعليم فهو واضح في دورات التعليم الثلاث، وفي مختلف حقول المعرفة. ثم إن عدداً من الأقطار العربية - كمصر ولبنان والعراق والجزائر وتونس - قد نشطت في إقامة قاعدة علم وثقافة واعدة بالنسبة إلى التحديث الاقتصادي، وقادرة على رفع مستوى قوى الانتاج. وإلى جانب هذه التطورات، يستطيع المراقب أن يشاهد قبولاً أعمق وأوسع للتبديل التقني. وهكذا، فإن الناتج الاجمالي لكل هذه الايجابيات هو تحسن قاعدة الأداء في معظم اقتصادات الأقطار العربية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

على أن العبارات التأكيدية التي سجلناها لتوّنا لا يمكن التمسك بها إلا إذا أخذنا بالاعتبار انخفاض نقطة الانطلاق في بدء فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. أما إذا قارنا الانجازات بالتوقعات الزاهية التي رافقت سنوات الاستقلال الأولى، أو بحجم الانفاق الضخم الذي وُجّه إلى الجهد التعليمي، أو بما تحقّق من انجازات في «بلدان حديثة التصنيع» مثل البرازيل أو الأرجنتين أو المكسيك أو كوريا الجنوبية أو تايوان أو سنغافورا، فإننا نجد فجوة واسعة تعكس بطء التقدم العربي. ويمكن التعرف إلى الفجوة عبر المعايير الكمية وكذلك النوعية، وذلك بالنسبة إلى تبني سياسات وتوجهات (عربية) لم تكن نيرة وذات نفاذ إلى المدى الوافي، وللتساهل والتواكل المفرط في وجه التبعية التقانية لبلدان العالم الصناعي، وللفضل في حشد الموارد المتاحة واستخدامها بفاعلية في مجال الثقافة الصلبة والظرية على السواء. ويظهر التمعن الدقيق أن

المنطقة العربية تواجه قضية ذات شقين، هما: الفشل في إقامة قدرة تقانية وافية لمواجهة الاحتياجات، واعتقاد سياسات خاطئة في محاولة التعويض عن ذلك الفشل. أما الشق الأول فيتصل ليس بالقصص المطلق فحسب، وإنما كذلك بالاستخدام الجزئي فقط للقدرات المتاحة للمنطقة العربية. وأما الشق الثاني فيلازم السعي لـ «نقل الثقافة»، وهو ما ظن البعض أنه الجواب السليم^(٣٨).

Sayigh, *The Determinants of Arab Economic Development*, p. 48.

(٣٧)

Sayigh, *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects*, p. 146.

(٣٨)

لقد قيل الكثير حول نقل التقنية. وعملياً فهم «النقل» في المنطقة في الغالب لا على أساس أنه اكتساب وتوطين قدرة تقانية ملائمة وفاعلة وإنما

على أنه شراء السلع الرأسمالية الحديثة (المكائن والأدوات والمعدات) وخدمات خدمات التقنيين والخبراء الأجانب. فليس هناك ما هو أبعد عن التوطين الحقيقي للتقانة من مسار كهذا. وفي الواقع، فإن هذا المسار يجعل «النقل» أكثر صعوبة في التنفيذ. وما يبدو كأنه مسار أو سياسة أطول، أي تطوير العلم والبحث والاختيار والتدريب التقني، هو في النتيجة الطريق المختصر الحقيقي للقدرة التقانية. وبالإضافة إلى ذلك، مع أن هذا التطوير قد يبدو مرتفع الكلفة، فإن كلفته في الواقع تمثل تشميماً مجزياً. ومن ناحية أخرى، فإن الاعتماد المستمر على استيراد المكائن والمهارات من الخارج يمثل مساراً أو سياسة أكثر كلفة بكثير، كما أنه لا يعد بقدر ملموس من الاستقلال (بمعنى الاستغناء عن الاستيراد). وفي ما يتعلق بالكلفة، فقد وضع تقدير بأن المنطقة العربية كانت تدفع نحو ٥ مليارات دولار سنوياً خلال السنوات الأخيرة من عقد السبعينيات والأولى من عقد الثمانينات من أجل شراء التقنية الطرية بمفردها، أي المهارات والبراءات والمعونة الإدارية والتدريبية والتصاميم والخدمات الاستشارية. وفوق هذا، فإن مليارات عديدة من الدولارات تسرب سنوياً خارج المنطقة من أجل شراء مكائن بسيطة الصنع وأدوات ومعدات تستطيع الصناعة العربية انتاجها فوراً أو بعد قدر محدود من التجهيز^(٣٩).

يستند الاقتباس السابق إلى دراسة نشرت عام ١٩٨٢، ولكنها لا تزال تنطبق على الحقائق الراهنة اليوم. ولكن ما هو أكثر خطورة بالنسبة إلى تقييم أهلية المعيار الذي نبحثه الآن حول امكانية تحقيق تنمية عربية بالاعتماد على النفس، هو أنه لا المنظور ولا التوجه، ولا السياسات الموضوعة من أجل اكتساب قدرة تقانية ملائمة وفعالة، قد تبدلت - بشكل عام - على مستوى الأقطار منفردة، أو على مستوى العمل العربي المشترك. وفي الواقع، فإن التطورات التي ميزت السنوات الأخيرة في عقد الثمانينات تشير إلى انتكاسة في الجهود من أجل القيام بخطوات تصحيحية سواء على المستوى القطري أو القومي، بالرغم من صدور بعض الدراسات التي تتفحص طبيعة المشكلة بتمعن^(٤٠). فهناك اليوم بالتأكيد حساس أقل مما

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٦٥. يشير مرجع حديث (١٩٨٧) إلى دراسة فرنسية تمحلت عن قيمة الخدمات الاستشارية والمستوردة في عام ١٩٧٩ بمفرده على أنها كانت ٢٣ مليار دولار. إلا أنني اعتبر هذا التقدير مبالغاً فيه. انظر: خير الدين حسب [وآخرون]، مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(٤٠) انظر مثلاً: يوسف حليوي، وتحديات المستقبل وقضايا التقنية الحديثة في الوطن العربي (مع إشارة خاصة إلى التنمية الصناعية العربية)، المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٣٠ (كانون الأول/ ديسمبر =

كان يشاهد في عقد السبعينيات للعمل العربي المشترك، وتدقيقات أصغر عبر الحدود القطرية للموارد المالية ولقوة العمل بين قطر وآخر، وميل واضح إلى تقليل أنشطة المنظمات القومية، حتى تلك الأنشطة التي كان قد بوشرها وجرى تبنيها في مؤسسات. وهذا كله يشكل جزءاً من «انعزالية قطرية متزايدة (في مقابل الشعور القومي)»، ومن الاستعداد لقبول مزيد من التبعة للبلدان الرأسمالية الصناعية وشركاتها العملاقة المتعدية الجنسية التي أشرنا إليها في ما سبق.

يوصلنا اجراء «جزدة» واقعية للوضع الراهن بالنسبة إلى ما هو متاح ذاتياً للمنطقة العربية من قدرة تقانية ملائمة لاحتياجات التنمية، إلى استنتاج ينطوي على مفارقة: هي أن «المورد التقاني» (إذا جاز التعبير) وافر نسبياً، غير أنه يستخدم في حدود دون طاقته وبعيداً عن الشكل الأمثل، ولذلك فإنه يظل مورداً بحاجة بعد لأن يجري استخدامه بشكل سليم. وبالنسبة، فإن المعيار الذي نحن بصدده يمكن أن يعتبر قادراً على الأقل على الوفاء بالاحتياجات الحالية للتنمية (وإن كان دون ما هو مطلوب في سياق اندفاعية انمائية أكثر نشاطاً)، شريطة أن يصبح ضبط وإدارة المورد التقاني أكثر عقلانية وتصميماً واستهدافاً، وأن يجري نسج عملية الضبط والإدارة على المستويين القطري والقومي معاً باستخدام قدر من الخيال والجد، وتوضع سياسات تشجيعية لتبادل القدرات في ما بين الأقطار.

لا ريب أن تلبية هذه الاشتراطات تتطلب الكثير من التفكير والتخطيط، ما دامت الأقطار العربية على مستويات مختلفة من القدرة التقانية وامتلاك المهارات البشرية، وما دامت لا تبدو كأنها تعي تماماً الفوائد الكامنة التي تستطيع الحصول عليها بفضل التعاون والإدارة القومية للمورد التقاني، قياساً على ضيق زاوية نظرها إلى الموضوع. وهكذا، فإن أي جهد متسق لرفع المستوى التقاني العام لا بد له - لكي ينجح - من أن يستهوي الأقطار المتقدمة تقنياً نسبياً بحيث لا تخشى من أن التعاون والتكامل على المستوى القومي يعينان تجميد تقدمها التقاني إلى أن تلحق بها الأقطار الأقل تقدماً. ومن ناحية أخرى، على الأقطار الأقل تقدماً أن تتخلص من شكوكها بأن التعاون والتكامل يعرضانها لاستغلال الأقطار المتقدمة لها - أو على الأقل يجعلانها تخشى أن تجمد الفجوة التقانية في حجمها الحالي بين مجموعتي الأقطار، هذا إذا لم تتسع بفعل دينامية النمو لدى الأقطار الأكثر تقدماً.

ما هو جوهري في مثل هذا الوضع هو أن نذكر أقطار المنطقة هوية المسار الثلاثم للتقدم التقاني الذي يمكنها من أن تبني تلك القدرة التقانية المنسجمة مع احتياجاتها ومصالحها، وكذلك مع معطياتها من الموارد على أنواعها، ومع المجتمع والاقتصاد العربيين، منظوراً إليهما (أي المجتمع والاقتصاد) في سياق التنمية بالاعتماد على النفس. ولعل الخريطة المثل للمسار العريض المشار إليه تبين أنه يتضمن خطي سير: سياسات وصيغ عمل قطرية،

١٩٨٩، لجنة استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية، سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

ومضات. وصيغ عقل قومية، على أن تسم المجموعتان بتنسيق وتصميم ذكيين في ما بينهما.

غير أن ملاحظات سبق تقديمها في البحث الحالي أوضحت أن القيادات في المنطقة العربية (من اقتصادية وفكرية وتقنية، وبشكل خاص سياسية) - باستثناءات قليلة - لا تعتبر رسم خريطة المسار الصحيح (في بعده القطري والقومي) من همومها الضاغطة. ففي حين هناك اهتمام أكبر (مع أنه لا يزال متواضعاً) بالقدرة التقنية على المستوى القطري، فإن هذا الاهتمام يظل مبعثاً وضعيفاً وغير مركز عندما ينتقل التفكير إلى البعد القومي للسياسات والسلوكيات والمخططات التي تستهدف التقدم التقني - سواء أكان ذلك في مؤتمرات القمة العربية أو المجالس الوزارية المختصة أو للمنظمات والمؤسسات القومية. بل إن «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» التي أقرها مؤتمر القمة العربية الحادي عشر المنعقد في عمان (الأردن) في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، خصصت الكثير من الاهتمام لوجوب العمل العربي المشترك من أجل دفع القدرة التقنية العربية قدماً. على أن البيانات والوثائق منها كانت درجة البلاغة فيها لا تشكل خطة عمل، كما أن خطط العمل مجردة من إرادة العمل لا تتجسد في سياسات ومراجع ملموسة وصيغ وأدوات تنفيذ. ولعل هذه «الحكمة المبتذلة» قد برهنت صحتها بوضوح التجربة العربية منذ أوائل عقد الثمانينات، بل وفي عقد التسعينات، أي خلال السنوات التي شهدت قيام حرس عربي قوي بـ «روح الجماعة» وتطلعات وأعادة بالنسبة إلى الوطن العربي.

٥ - توفر قدرة ريادية^(٤١) ذات شأن

يعطى الرائد (الاقتصادي) مكان شرف كأحد عوامل الانتاج في مبادئ الاقتصاد. فالرائد الذي تحدث عنه الأدبيات الاقتصادية الأكاديمية، والذي أبرزه وميزه شومپتر (Schumpeter) في كتابه المرجعي حول التنمية^(٤٢)، يجد موقعه ومساحة نشاطه في القطاع الخاص. وفي وقت ما بعد الحرب العالمية الثانية سلّطت الأضواء على الرائد والإداري (أو المدير) كفريق وثيق التعاون والاندماج وكعامل حاسم في التنمية. وقد سلّطت الأضواء في مناسبات أخرى على عوامل مختلفة كالتقانة وتوفر رأس المال وقوة العمل. غير أن الاشارات إلى الرائد أصبحت أكثر ندرة في ما يصدره اقتصاديو العالم الثالث الآن من دراسات حول التنمية، ولعل ذلك يعود إلى التشديد المفرط الذي وضع في العقود القليلة الماضية على دور

(٤١) نستخدم مصطلح الريادة (الاقتصادية) للتعبير عما يعني به مصطلح Entrepreneurship بالانكليزية. وتوضح أن استخدام بعض الاقتصاديين مصطلح «النظم» أو «الإداري» غير دقيق. كما أن كلمة ومفهومها وهي مترجم عن الفرنسية غير سليمة.

(٤٢) Joseph A. Schumpeter, *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle*, translated from German by Redveis Opie, Harvard Economic Studies; v. 46 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1949), chaps. 2 and 4.

القطاع العام في الحياة الاقتصادية إذ اتسع هذا الدور بسبب الاندفاع الانساني على حساب دور القطاع الخاص، كما أغفل دور الرائد في القطاع العام.

لسنا بحاجة لأن نتخصص معنى «الوظيفة الريادية» بتطويل هنا، فلقد أصبحت المعرفة بهذا المعنى شائعة. على أن الوظيفة المشار إليها، باختصار

تُفهم على أنها تشمل الابداع أو التكيف، وبناء تنظيم أو صيغة مؤسسية ملائمة قادرة على ترجمة الابداع (أو التكيف) إلى وحدة أو مؤسسة اقتصادية عملانية وفاعلة. فالرائد، في الجواهر، يرى ببصيرته الفرص الجديدة، وإذ يبني المؤسسات التي تجسد هذه الفرص فإنه يسهم في توسيع الاقتصاد ويدخل منتجات أو تقنيات أو مؤسسات جديدة، أو يكتشف أسواقاً جديدة، وما إن تمر البيئة المجتمعية التي يعمل ضمنها بتحولات هامة في المؤسسات والأفكار، من تقانية واجتماعية (وديمغرافية) وسياسية، وما إن يسجل الاقتصاد نمواً ملموساً، ألا ويصح القول إن التنمية قد انطلقت؟^(٤٣)

إذا اعتبر التعريف الذي أوردناه في هذا الاقتباس على أنه تعريف مقبول بشكل عام للوظيفة الريادية، فإن القطاع العام يصبح مؤهلاً لأن ينظر إليه كعامل ينهض بالوظيفة الريادية في التنمية نظيره في القطاع الخاص.

إلا أن التمييز بين دوافع أو حوافز الرائد في القطاع الخاص ونظيره في القطاع العام ينبغي ادراكه. ففي حين أن كليهما يظهر حساً قوياً بما يدعوه دافيد ماكليتلاند^(٤٤) دافع «الحاجة للإنجاز»^(٤٥) (أو الدافع للإنجاز) فإن رجل الأعمال كرائد اقتصادي أكثر تحسناً بدافع الربح (في صيغة ما من صيغة) من نظيره في القطاع العام (كمدير عام أو رئيس مؤسسة، الخ). فهذا الأخير يعظم اهتمامه بالأهداف المادية للإنتاج، أي بتحقيق مستوى معين من الإنتاج، أو بأي معيار آخر للنجاح والإنجاز تضعه له سلطات القطاع العام (أو الحكومي) التي يستلم الأوامر والتوجيهات منها. لكن مهما كان الدافع أو الدوافع التي تحرك الرائد ونجمه ينشط (وفي العادة هناك مجموعة من الدوافع تعمل معاً)، فإن الرائد يظل جزءاً مركزياً في قوى الإنتاج وعملية تحميس القدرة الانتاجية، إذا كان يتمتع بالمزايا الملائمة كالحال والرؤية الابداعية، والدينامية، والتحسّس بالدوافع، والميل لإحداث تبدل في الملامح الاقتصادية للمؤسسة أو المنشأة التي ينهض بوظيفته الريادية عبرها ومن أجل نجاحها. وبما أن الرائد الذي يتمتع بمثل المزايا المشار إليها يسعى دون ريب إلى استخدام جميع المدخلات الضرورية لبلوغ أهدافه، فإنه يكون ميلاً وعيذاً للبحث والتطبيق العلمي في المنشأة أو الصناعة التي يعمل فيها،

Sayigh, *The Determinants of Arab Economic Development*, p. 68, and Schumpeter, (٤٣)
Ibid., chap. 2.

David C. McClelland, *The Achieving Society* (Princeton, N.J.: D. Van Nostrand, (٤٤)
1961), chap. 2.

(٤٥) تبصير ماكليتلاند (McClelland) : Achievement Motivation .

وبالتالي للمقلاتية - نقول هذا مع أن الأدبيات الشائعة حول الرائد تبالح في التركيز على شخصية الرائد التوهجة وتصوره على أنه يتبع ما يوحى به «حسه السادس» (أو حسه الباطني وحده) وما يتلقى من «وحي»! ولكن مهما كانت مصادر التأثير الأقوى فيه وفي قراراته، فإنه بالتأكيد جزء حاسم من القوة الدافعة في الجوانب الاقتصادية للتنمية.

من المناسب عند هذه النقطة أن نطرح السؤال: ما هي درجة توفر المورد الريادي في الوطن العربي؟ وأين تتركز القدرات أو المواهب الريادية؟

لقد قيل الكثير حول الجماعات أو المجموعات التي تبدي أو أبدت من وقت إلى آخر، وبين قطر وآخر، موهبة ريادية مميزة. فالأقليات كثيراً ما اعتبرت مصدراً متميزاً لهذه الموهبة وهناك صيغة تعديلية لهذا القول التأكيدي تدعي بأن الجماعات والخارجة على الثقافة العامة^(٤٦) تتمتع بتلك الموهبة بشكل خاص. وفي أساس مثل هذه التأكيدات يكمن الاعتقاد بين الجماعات الخارجة على التيار الرئيسي للثقافة العامة لا تعكس في العادة احساساً بالعوامل الثقافية الرادعة أو الكابحة [للتشاطر الريادي] التي تعرض لها الأكثرية [التي تحسد التيار الثقافي الرئيسي]^(٤٧).

وفي حين ربما كان مثل هذا القول صحيحاً بالنسبة إلى أوائل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه أقل انطباقاً بكثير على الأوضاع الحالية. وذلك لأن قاعدة الموهبة والقدره الريادية اتسعت كثيراً عبر «حدود» الجماعات الإثنية أو الاجتماعية، كما أن أرضية التحسّن بالدوافع والحوافز الاقتصادية قد ارتفعت بشكل ملموس.

يختلف الوضع في المنطقة العربية بالنسبة إلى مدى توفر المورد الريادي وأهليته اختلافاً كبيراً بين قطر وآخر. فلبنان، وحتى اندلاع الحرب الأهلية في منتصف عقد السبعينيات، كان القطر العربي الأكثر غنىً بالقدرات الريادية ذات الدينامية القوية والتوئب لتوسيع آفاق وحدود التوسع والتجديد الاقتصادي. وهناك ثلاثة أقطار أخرى تستطيع أن تشير إلى المورد الريادي المرموق لدى القطاع الخاص فيها: مصر، وسوريا، وإلى حد أقل الأردن.

ففي حين يظهر كثير من المصريين [العرب المسلمين] نشاطاً ريادياً، يصح القول كذلك إن الأقليات تبرز أو برزت في المجال نفسه. وفي سوريا، فإن المورد تتوفر بشكل رئيسي لدى السوريين العرب، مع أن بعض الأقليات (الوافدة أصلاً من الخارج) كانت نشطة في حلب في القسم الشمالي من القطر وفي منطقة السهول في الشمال الشرقي من القطر. أما في الأردن، فإن المورد النشط فلسطيني الأصل في الغالب، وإلى مدى أقل سوري. ولم يكن النشاط الريادي في أي قطر آخر بارزاً جداً أو متوقراً بشكل واسع، باستثناء أقطار

(٤٦) المصطلح السوسولوجي بالانكليزية هو: «Deviant Groups».

Sayigh, The Determinants of Arab Economic Development, p. 69.

(٤٧)

المغرب العربي - على أن هذا المورد كان أوروبياً الأصل في المغرب العربي:
فرنسياً في المملكة المغربية والجزائر وتونس، وإيطالياً في ليبيا^(٤٨).

تختلف الصورة الحالية كثيراً عما أوردته هذا الاقتباس للوضع السائد في عقد السبعينات في ثلاثة جوانب. أولاً أن الرائد في القطاع العام (أو القطاع العام كرائد) أصبح أكثر ظهوراً ونشاطاً مما كان في العقود الأولى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. الجانب الثاني أن الأقليات، خاصة في مصر وسوريا، أصبحت أقل أهمية بكثير كمصدر رياضي. فهناك كثير من الرياديين من صفوف الأقليات يشعرون بتردد وعدم إقدام (مقابل العوامل الرادعة لنشاطهم الريادي)، أو يختارون الهجرة من الأقطار العربية إلى الخارج. والجانب الثالث، أن المورد الريادي الوطني في أقطار لم نذكرها في الفقرة الحالية (كالسعودية والكويت) برز وأخذ يقوم بدور ظاهر ونشط وواعد بالنسبة إلى دلالاته الاغاثية في المستقبل. غير أن من الضروري كذلك أن نضيف أن بعض التدفقات الريادية من خارج أقطار عربية معينة (كأقطار الخليج العربي وليبيا مثلاً) قد أثرت المعطيات الريادية في الأقطار التي تدفقت إليها. وهكذا ففي كثير من الحالات، اكتسب النشاط الريادي دفعةً قوياً بفضل المشاركة بين الريادة الوافدة (من عربية وأجنبية) والريادة الوطنية. وكان مصدر الريادة الأجنبية الوافدة في الغالب الشركات العملاقة المتعددة الجنسية، التي أنشأت كثيراً من المنشآت الفرعية بالمشاركة مع مواطنين عرب.

وفي حين لا تؤدي مساهمة هذه الشركات المتعددة الجنسية، كمصدر من مصادر تكثيف القدرة الريادية، إلى دفع المسمى إلى تنمية معتمدة على النفس بل إلى عكس ذلك، فإن المصدر العربي للريادة الوافدة يستحق التنويه والتشجيع، وذلك لأنه يعني حدوث تدفقات ريادية داخل الوطن العربي من بعض أقطاره إلى البعض الآخر بفضل القطاع الاقتصادي العربي المشترك، وآلية مئات المشروعات والشركات العربية المشتركة القائمة في الوطن العربي^(٤٩). وإلى هذا المدى، يصح اعتبار التدفقات المشار إليها مورداً ريادياً قومياً لا قسرياً، بمعنى أنه يتحرك عبر الحدود القطرية، ثم إنه لا يقع كلياً في حيز الريادة الخاصة (أو في القطاع الخاص) ولا العامة (أي في القطاع العام) بما يدل على التعريف المشدد لكل من هذين القطاعين. إنه صيغة من الريادة الجماعية أو المشتركة التي تغذي وتنشط بفضل المؤسسات والأجهزة التي تضبط النشاط الاقتصادي المتخصص وتحفظ له، والتي برزت إلى الوجود بعد إنشاء جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وخاصة منذ عقد الستينيات. ومع أن الأثر الاجمالي لهذا المورد الريادي في المسار الاغاثي لا يزال محدوداً جداً، إلا أنه يتمتع بطاقة احتمالية كبيرة ويستطيع أن ينهض بوظيفة ذات شأن كمدخل فعال في التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٤٩) أشارات مسعود إلى كتابات سابقة له، انظر: مسعود: «المشروعات العربية المشتركة: واقعها، آميتها، معوقات ومستقبلها»، والمشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك.

أخيراً، هناك فئة أخرى من فئات الريادة تستحق الإشارة بسبب خصوصيتها وازدياد اللجوء إليها. تعني هذا الريادة المختلطة أي بالتعاون بين القطاعين الخاص والعام. وينسب أنصار هذه الصيغة المختلطة إليها متممها بميزات خاصة، منها أنها تسمح للقطاع العام بأن يكون أكثر تحمساً بنقاط القوة في القطاع الخاص وقدرة على تحاشي بعض نقاط ضعفه. وكذلك يعتقدون بأن الريادة المختلطة (عبر القطاع المختلط) تجعل الشريك من القطاع الخاص أكثر اهتماماً بالاعتبارات التي تحرك الشريك من القطاع العام (وهي اعتبارات اجتماعية في الأساس) وأقل أنانية أو تمحوراً حول الذات بالنسبة إلى دوافع وحوافز النشاط الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، فإن الصيغة المختلطة تجعل الشريك العام أكثر اهتماماً بمعايير الربحية والكفاءة الانتاجية وحسابات الكلفة والمردود مما لو عمل منفرداً دون الشريك الخاص.

نقدم الآن تقييمنا العام لأهلية المعيار الذي نحن بصدده هنا للقيام بدور نشيط في دعم عملية التنمية بالاعتماد على النفس، وهو أن الريادة الاقتصادية تتوفر بدرجة مقبولة. غير أن هذا التقييم بحاجة لأربعة اشتراطات ينبغي الوفاء بها قبل أن تصبح الريادة كمعيار مرضية بدرجة واقية.

الاشتراط الأول أن الريادة العامة ينبغي أن تصبح أكثر تحمساً بمفاهيم الكفاءة ومبادئ واعتبارات السوق والكلفة مقابل المردود، وأكثر حرية في الاستجابة لهذه المفاهيم والمبادئ والاعتبارات.

الاشتراط الثاني أن على الريادة الخاصة أن تظهر قدراً أوفى من الوعي الاجتماعي ومتطلباته. ويمكن لهذا الوعي أن يعبر عن نفسه بدعم المؤسسات والأنشطة التي تقدم خدمات للمجتمع كدور البحث (سواء أكان ذلك في مجال العلوم أو الطب أو الفنون... الخ)، أو التي تقدم معونات للقضايا الإنسانية التي من شأنها أن تحسّن نوعية الحياة، وبيئة العمل، والعلاقات الاجتماعية وأبرزها علاقات العمل (عبر النقابات وخارجها) بحيث ينتج من ذلك أداء اقتصادي أفضل وأكثر تحرراً من العراقيل. على أنه، كما يجوز للسلطات العامة أن تطلب مثل هذه الأمور من ريادةي القطاع الخاص، عليها بدورها أن تفسح لهم حيزاً واسعاً لنشاطهم في الاقتصاد الوطني، من أجل أن يكون لها شرعية واضحة في ما تطلبه وتتوقعه منهم من تعاون ومساهمة انمائية ملموسة.

أما الاشتراط الثالث فهو أن تكون مجالات وقطاعات النشاط الاقتصادي التي يعمل فيها الرائد الاقتصادي - سواء أكان ضمن القطاع العام أو الخاص - ذات توجه انمائي مباشر، ووقع أو تأثير انمائي يمكن التحقق منه. ومن الواضح أن هذا الاشتراط يؤدي إلى استثناء بعض أنواع التجارة (خاصة الاتجار بالسلع الخطرة كالمخدرات، والأسلحة غير المسموح بها، وعبر التهريب والتهرب من الواجبات الجمركية)، وبعض أنشطة الوساطة غير الحيوية، وبعض الخدمات المتصلة في الأساس بالاستهلاك الظهري المبدّد للموارد الوطنية. من ناحية ثانية، فإن وضع الاشتراط الثالث الذي نبهته الآن من شأنه أن يفيد الزراعة،

والصناعة التحويلية، والتمويل الاغاثي، والنقل والمواصلات، والسياحة، والبناء، والخدمات العلمية والفنية والمهنية المتصلة بالبحث، وبرمجة الحاسوب وتشغيله، والتصميم، والخدمات الاستشارية، وما يشبهها من قطاعات وأنشطة. فإذا تمت تلبية الاشتراطات الثلاثة المارة الذكر، يصبح التقييم النهائي أن المورد الريادي في الوطن العربي منظوراً إليه بشكل عام، قادر على أن ينهض بدور هام في دفع عملية التنمية بالاعتماد على النفس، دون صعوبة كبيرة أو انتظار طويل - خاصة عندما يتاح للتدفقات الريادية في ما بين الأقطار أن تؤدي إلى تخصيص أكثر توازناً للمورد الريادي.

وأخيراً، فإن الاشتراط الرابع هو وجود استقرار سياسي وتمتع المجتمع بحكم القانون الشيق عن مبادئ العدالة.

٦ - توفر الموارد من أجل تكوين رأس المال الثابت وتراكمه المحلي

ما هو حيوي من أجل تكوين رأس المال وتراكمه ليس الموارد المالية بالعملة الوطنية - فهذه يمكن «خلقها» بواسطة السلطات النقدية والمالية، وقد لا يكون لها أكثر من أثر محدود جداً في تكوين رأس المال الثابت وتراكمه متجسداً بسلع رأسمالية: أي «سلع حقيقية». ويتم هذا التكوين بفضل صنع المكائن والأدوات والمعدات والمباني المرتبطة بالطاقة الانتاجية داخلياً، أو الحصول على هذه السلع الرأسمالية من الخارج. وهكذا، فإن الموارد المالية تستطيع أن تقوم بهذه الأغراض فقط إلى المدى الذي يمكنها أن تكون معه وسيطاً في توليد الناتج القومي واستخدام جزء منه في التثمين القائم أو تكوين رأس المال الثابت و/أو في الحصول على القطع الأجنبي الذي يمكن استخدامه لاستيراد السلع الرأسمالية. وعليه، فإن المبحث الحالي سيخاطب مسألة مدى توفر الناتج المحلي الاجمالي أو القائم (ن م ق) أو الناتج القومي القائم (ن ق ق) - حسب الحالة الملائمة - الذي يخصص قسم منه لتكوين رأس المال. ثم إن «فائض الاستيراد» أو زيادة المستوردات على الصادرات يسهم هو الآخر بالتكوين الرأسمالي إلى المدى الذي يتألف منه هذا الفائض من سلع رأسمالية تستورد للتثمين المحلي. فإذا أضفنا (ن م ق) إلى فائض الاستيراد نحصل على جملة الموارد المتاحة (ج م م). وفي محصلة التحليل، فإن (ج م م) هي التي تقرر حجم التكوين الرأسمالي الممكن احداً ضمن كتلة الموارد المخصصة للاستخدام الاجمالي.

كان ميزان التجارة الخارجية الصافي للسلع مع الخدمات للمنطقة العربية ككل (أي ٢١ قطراً) يعاني في عام ١٩٨٧ عجزاً قدره ٢٣٣٤٦,٣ مليون دولار (انظر جدول رقم ٤) - (٢ لاحقاً). والجدير بالذكر أن كل قطر في المجموعة (٢) (حسب تصنيف مصدر المعلومات) - وهي تتألف من ثمانية أقطار غير منتجة ومصدرة للنفط، يضاف إليها سوريا ومصر وتونس (والثلاثة الأخيرة تصدر النفط بكميات متواضعة) - كان يعاني عجزاً في الحساب التجاري أو ميزان التجارة في عام ١٩٨٧. (كان العجز الاجمالي لأقطار المجموعة ١٣٠٧٩,٧ مليون دولار). وفي الواقع، فإن أربعة أقطار في المجموعة (١) وهي مصدرة

رئيسية للنقط كانت أيضاً تعاني عجزاً في حسابها التجاري. أما البلدان الخمسة الباقية - أي الامارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت - فقد كانت تتمتع بفائض، غير أن هذا الفائض لم يكن في مجموعه كافياً ليعوض عن مجموع العجز للبلدان الأربعة ذات العجز. وهكذا، فإن الأقطار التسعة التي تتألف المجموعة (١) منها كان لديها عجز صافي قدره ١٠٢٦٦,٦ مليون دولار. وبهذا بلغ عجز الحساب التجاري (أو فائض الاستيراد) للمنطقة العربية بأكملها البالغ المبلغ المئين قبلاً أي ٢٣٣٤٦,٣ مليون دولار. وبالنتيجة بلغت (ج م م) لعام ١٩٨٧ ما مجموعه ٤٠٨,٨ مليار دولار (أي ن م ق قدره ٣٨٥,٥ مليار زائداً فائض الاستيراد وهو ٢٣,٣ ملياراً). فيكون فائض الاستيراد قد شكّل ٦ بالمئة من (ن م ق) أو ٥,٧ بالمئة من (ج م م) لعام ١٩٨٧. ومع أن هذه نسبة صغيرة من (ن م ق) و (ج م م) إلا أنه لا يجوز تجاهلها أو إهمالها.

كما يظهر الجدول رقم (٤ - ٢)، فإن تكوين رأس المال الثابت أو التثمين القائم امتنع ٩٣,١ مليار دولار وشكّل ٢٤,١ بالمئة من مجموع (ن م ق) للمنطقة العربية، أو ٢٢,٨ بالمئة من مجموع (ج م م) للمنطقة. وكانت النسب المشار إليها أصغر بكثير مما كانت عليه بشكل عام خلال سنوات «عقد النفط» أي ١٩٧٣ - ١٩٨٢، أي قبل حلول أزمة قطاع النفط مباشرة. ومع ذلك، فإن نسبة ما يتوجه إلى التثمين من (ن م ق) لا تزال أكثر ارتفاعاً بعض الشيء مما هي في معظم بلدان العالم الثالث. وتسمح تلك النسبة للأقطار العربية مجتمعة أن تحتل أعلى موقع في مجموعة البلدان التي تعتبر، في تقرير البنك الدولي السنوي حول التنمية في العالم، في مكانة متوسطة لجهة نصيب التثمين من ناتجها المحلي القائم. (كان نصيب التثمين ٢٨,٦ بالمئة من (ن م ق) للبلدان المعتمدة ذات «تثمين مرتفع المستوى»، أو ٢٦,٧ بالمئة إذا جرى ضم الصين الشعبية إلى البلدان المذكورة. وكان ١٩,٥ بالمئة للبلدان ذات التثمين «المنخفض». أما مجموعة التثمين «المتوسط» التي تقع الأقطار العربية ضمنها فقد كان نصيب التثمين لديها ٢٢,٦ بالمئة^(٥٠)).

غير أن الصورة ليست وردية اللون في تفصيلها القطري أو بالنسبة إلى مجموعات الأقطار كما تبدو في خطوطها العريضة على مستوى المنطقة العربية ككل. ويتبين هذا من الجدول رقم (٤ - ٣) الذي يسجل الحجم النسبي للتثمينات من أصل (ن م ق)، قطعاً فقطراً ومجموعة فمجموعة. (التصنيف إلى مجموعات هو على أساس ما كان يعمل به في التقرير الاقتصادي العربي الموحد حتى نهاية عام ١٩٨٦، لا ذلك المعتمد في مصدر الجدول رقم (٤ - ٢). وقد استخدم المؤلف الحالي التصنيف القديم لأن تبريره أقوى وهو أفضل لأغراض التحليل).

يظهر من الجدول رقم (٤ - ٣) أن هناك تبايناً واسعاً في النسب بين الأقطار والمجموعات. ويعود التباين إلى عدة عوامل، عل أنها ليست ذات صلة قوية بمسار بحثنا الحالي الذي هو قومي التوجه في الأساس، مع أنها بالطبع تؤثر في تدفقات رأس المال داخل

جدول رقم (٤ - ٣)
الاتفاق على الناتج المحلي القائم (الاجالي) لعام ١٩٨٧
بالاتصار اجازية (بالمليون دولار)

المصدر والمجموعة	عدد السكان ١٩٨٧ (١٠٠٠)	الاتهلاك افاض	الاتهلاك المجم	التصدير	صناعات السلع والخدمات	ستوريات السلع والخدمات	ناتج بأسعار السوق	ناتج للزود بالمولار
الاجالي	٣٠٢١٥١	١٩٣٨٠,٨	٨٤٣٥٠,٠	٩٣١٣٠,١	١٠٥٨٧٤,٥	١٣٩٢٠,٨	٣٨٥٥٣٤,٥	١٩٠٧,٣
المجموعة ١	٦٣٠٤٨	١٠٧٣٩١,٥	٦٤٤٣٤,٠	٦٩٧٣٧,٥	٨٤٩٢٢,٠	٩٥١٨٨,٧	٦٩٥٠١١,٣	٤٢٠٣,٣
الامارات العربية المتحدة	١٤٣٣	٨٩٦٢,٥	٥١٨٨,٩	٥٨٥٥,٠	١٣٧٥٠,٣	٩٥٨٨,٣	١٢١١٨,٧	١١١٧٨,٩
البحرين	٤٥٣	١٥١٦,٠	٧٧٩,٣	٩٢٣,٩	٣٦٤٥,٧	٣٦٤٩,٠	٣٨١٤,٩	٨٤٦١,٤
الكويت	٣٣,٣٢٩	٣٤١٧٦,٨	١١٢٩١,٥	٢١١٦٨,٣	١١٠٤٠,٤	١٣٧٤٢,٧	٦٤٣٩٤,٨	٣٦١٠,٣
السعودية	١٣٨٤١	٣٠٥٥٧,٥	٢٩٥٣٥,٤	١١٢٩٠,٣	٢٥٨٣٠,٨	٣٧٤١٠,٧	٧٠١٤٠,٠	٥٠٦٧,٦
العمان	١٦١٥٣	١١٥٨٠,٨	١٠٨٧٣,١	١٤٠٨٦,٨	٤٧٠٨٥,٨	٧٨٢٧,٥
قطر	١٣٥٣	٢٩٦٧,٥	٢٣٦١,٧	٢١٩٧,٧	٣٤٧٤,٧	٣١٥٢,٧	٧٧٢٤,٤	٥٧٠٩,١
البحرين	٣٨١	١٥٩٧,٤	٣٣٠٣,٩	١٠٢٩,٧	٣١٥١,٤	١٩٠٤,٥	٥٢٧٠,٩	١٣٧٠٣,١
الكويت	١٨٧٤	٩٣٥٠,٩	٥٣٠٩,٠	٣٦٦١,٤	٩٢٥٧,٦	٨٧٤٠,٧	١٨٨٣٨,٢	١٠٠٥٢,٤
ليبيا	٣٣٢٢	١٣٣٧٢,٨	٧٧٨٩,٣	٦١٢٦,٥	٦٣٠٠,٦	٨٨٦٤,٥	٢٤٢٢٤,١	٦٥٩٨,١

(تابع)

[illegible]

الاملاطلات: - حتى عام ١٩٨٧ كان تصنيف الاقطار العربية في: التطوير الاقتصادي العربي الموحد ختلفاً، إذ كان هناك خمس مجموعات، كما يلي:

١ - الامارات العربية المتحدة، البحرين، السعودية، عمان، قطر، والكويت.

٢ - انجيز (تر) العراقى، وليبيا.

٢٣ - تونس، سوربانا، مصر.

٤ - الأردن، لبنان، والمغرب.

٥ - جيبوتي ؛ السودان ؛ الصومال ؛ موريتانيا ؛ اليمن الجنوبي ، واليمن الشمالي .

• مجموع الاستهلاك للمجموعة ١ يفي عن الاستهلاك الخاص بذاك العام وذلك لعدم وجود تقدير منفصل للاستهلاك في العراق من خاص وعام.

- المومنين حول لبنان حتى تخمينية و كئيبة. فانفتح العمل الاجالي (العام) الصبر جدا و لكن تزيرو، كما يعرف بان الشؤون لمرسل الاناجح في الطريق صعبة. وهكذا اننا الناتج العمومي الاجالي (العام) يمكن التبعثات بفعل المذودات المذكورة. ولكن على أي حال، لا يمكن الاطلاق الاتباع من مسألة (م ن ز) كما هو في الجدير املا.

المصادر: عمود السكان من جدول رقم (٥/٦)؛ المعلومات حول (ن م ق) للفرد متبوعة من المعلومات عن إجمالي (ن م ق) والسكان المسجلة في الجدول الحالي. أما بيانات

أسما
الأممية العامة (زأخرنرنا) التطوير الاقتصادي العربي المحدث، ١٩٨٨، السلاح الاجتماعي، جدول رقم (١/٧). أما
الأممية العامة فهي أشرفاً من: جامعة الدول العربية، الملاحظات السابقة قد وضعها المؤلف الحالي نفسه.

جدول رقم (٤ - ٣)

التصنيف في عام ١٩٨٧ كنسبة مئوية من الناتج المحلي القائم

المجموعة والفطر	نسبة التصنيف إلى (ن م ق)
المجموعة ١ الامارات العربية المتحدة البحرين السعودية عمان قطر الكويت	٢٣,٦ ٢٩,٦ ٢٤,٢ ٢٣,٤ ٢٨,٤ ٢٠,٥ ١٩,٤
المجموعة ٢ الجزائر العراق ليبيا	٢٨,٩ ٢٣,٦ ٢٤,٤ ٢٤,٩
المجموعة ٣ تونس سوريا مصر	١٩,٤ ٢٣,٦ ٢١,١ ١٨,٥
المجموعة ٤ الأردن لبنان المغرب	٢٠,٢ ٢٢,٨ ٤٥,٧ ١٩,٢
المجموعة ٥ جيبوتي السودان الصومال موريتانيا اليمن الشمالي اليمن الجنوبي	١٨,٤ ٢٥,٥ ١٥,٠ ٢٣,٣ ٢١,٤ ١٨,٣ ٢٨,٦
المنطقة العربية ككل	٢٤,١

= ملاحظة: المعلومات حول لبنان تخمينية إلى مدى بعيد، وينبغي أن تفهم ضمن سياق الأزمة السياسية والأمنية الخطيرة التي عاينها لبنان منذ ربيع عام ١٩٧٥. وبالإضافة، فإن (ن م ق) للبنان كما ورد في جدول رقم (٤ - ٢) يبدو أقل مما يمكن تبريره أو من المعقول بكثير، حتى مع الأخذ بالاعتبار كون الاقتصاد اللبناني، ينشط على مستوى منخفض جداً. وهنا يكمن تفسير نسبة التثمين العالية جداً إلى (ن م ق) في لبنان.

المصدر: الأرقام محتسبة من جدول رقم (٤ - ٢) الذي ورد ضمن هذا الفصل.

المنطقة العربية وبالتالي في مدى أهلية معيار توفر رأس المال الذي نتجبه حالياً كأحد محددات امكانية الانطلاق بالتنمية المعتمدة على النفس. غير أن من الضروري أن نسجل هنا ان كون قطرين ما يصنفان داخل نفس المجموعة لا يعني أنها متمتعشان للتثمين إلى نفس المدى، أو أنها يستطيعان امتصاص أو استيعاب نفس كمية رأس المال بالنسبة إلى الفرد في تسميرات سليمة وبجزية، أو أنها قادران إلى نفس المدى على الوصول إلى الموارد التثمينية مما يضعهما في مصاف الأقطار الأكثر تسميراً داخل المجموعة لو كان لديها نفس التعطش للتثمين.

نستطيع أن نستخلص تعميمين اثنين من الصور القطرية التي تبدى في الجدول (٤ - ٣). الأول أن نسبة تكوين رأس المال إلى (ن م ق) للمنطقة ككل مضللة، وذلك لأن النسب تمتد عبر طيف واسع بين أعلى مستوى لها وأدناه. وهذا يعني أن بعض الأقطار مثل الكويت، والمغرب، والسودان، واليمن الشمالي (والنسبة في كل منها أقل من ٢٠ بالمئة) لا يمكن اخضاعها معاً لنفس التفسير. أي أن ما من تفسير واحد لأسباب ارتضاع أو انخفاض النسبة يبرر وضع الأقطار في هذه المجموعة أو تلك مصنفة على أساس حجم النسبة. فالكويت، مثلاً لا تشكو شحاً في الموارد المالية التي يمكن تحويلها إلى تسميرات حقيقية؛ فما يشكو شحاً هو فرص التثمين المجزي. أما وضع مصر فعل نقيض ذلك تماماً، إذ إنها تشكو شحاً في الموارد ولكنها تتمتع بفرص تثمار ضخمة. ويمكن وضع السودان إلى جانب مصر في هذا السياق بالنسبة إلى الموارد وفرص التثمين. على أن السودان يشكو، بالإضافة، عللاً تصل بعدم الاستقرار السياسي، وبانخفاض كفاءة الإدارة العامة، وبشح مورد القوى العاملة المؤهلة جيداً، وبضعف أو عدم سلامة السياسات الاغاثية عامة - وما إلى ذلك من مشكلات.

التعميم الثاني الذي نستخلصه من الجدول رقم (٤ - ٣) أن نسبة التثمين إلى (ن م ق) للمنطقة ككل تخفي حقيقة وجود عدد من الأقطار العربية المعوزة لرأس المال، وفي الوقت نفسه بعض الأقطار الأخرى ذات اليسر بالنسبة إلى توفر رأس المال، مع أن أزمة قطاع النفط منذ ١٩٨٣ قد أوجبت على أقطار المجموعة الأخيرة السحب من احتياطاتها المالية الموجودة خارج المنطقة. (قُدر اقتصادي خليجي مطلق بمجموع العجز في الموازنات العامة لأعضاء مجلس تعاون دول الخليج بنحو ٧٠ مليار دولار للأعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٧)^(٣٠). ونضيف أنه في

(٥١) انظر: علي خليفة الكواري، «تعليق على ورقة الدكتور عبد الله الفوز حول وعمر ك مجلس التعاون»

حين قد يظن من خلال تصنيف الأقطار إلى مجموعات أن أعضاء كل مجموعة يتميزون بسمة اقتصادية مشتركة، فإن هذا الظن صحيح فقط إلى مدى محدود وليس إطلاقاً. وهكذا، فإن المجموعة هـ (الأقطار الأقل نمواً) تشمل اليمن الشمالي الذي بدأت موارده النفطية المكتشفة مؤخراً بتقليص حجم العجز في ميزان مدفوعاته الخارجية. ومن ناحية أخرى فإن مصر، وهي ضمن المجموعة ٣، تعاني متاعب قاسية في ميزان مدفوعاتها. والعراق، وهو منتج ومصدر رئيسي للنفط، مدين للخارج بمبالغ ضخمة وسيبقى على تلك الحال لسنوات طويلة قادمة بسبب متطلبات حربه مع إيران بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨^{٣٧}. والجزائر، وهي مصدر رئيسي للغاز والنفط، كذلك تعاني مشكلة دين خارجي ثقيل الحمل.

على أنه، بالرغم من انخفاض الاحتياطيات المالية المتراكمة للأقطار الرئيسية المصدرة للنفط والغاز، فإن الاحتياطيات لا تزال تستطيع تقديم مساهمة ذات شأن في الجهود الائتمانية التي تقوم بها الأقطار التي لا تتمتع بموارد مالية وافرة. ومن الجلي أن مساهمة كذه تعمل على تضيق الفجوة الواسعة حالياً بين مجموعتي الأقطار المعيتين إلى المدى الذي يعود معه نشوء هذه الفجوة إلى شح الموارد المالية (وبالتالي شح رأس المال القابل للتشجيع). وستطيع المحلل أن يتفهم لجوء الأقطار العربية المانحة للقروض والمعونات المالية للأقطار المعوزة إلى انخفاض العائدات النفطية كتفسير وتبرير لعدم امكان توفير قروض ومعونات مالية ذات شأن (على الأقل بالحجم الذي عرفت به خلال «الفورة النفطية» في السنوات ١٩٧٣ - ١٩٨٢) - بل إلى ضرورة تقليص تلك التدفقات بشكل جذري وحتي.

ودون الدخول في مناقشة موسعة لهذه القضية من جانبيها، إذ إنها قضية حقيقية وليست وليدة وهم أو خداع، إلا أننا مع ذلك نستطيع أن نبين أن الضيق المالي الذي تعانيه الأقطار المصدرة للنفط حالياً لا يمكن اعادته كلياً إلى انخفاض العائدات النفطية. فإلى مدى يذكر، نجم الضيق عن مخططات وبرامج ائتمانية تقوم على تصورات أقل سلامة بكثير مما ينبغي، ونزعة استهلاكية مفرطة وميلحة للموارد، وتساهل شديد في الانفاق دون تدقيق فعال (على ملح وخدمات الاستهلاك والتشجيع على السواء) خلال الفورة النفطية. ويبقى أن هذه الأسباب الإضافية للضيق المالي ينبغي أن تكون حافزاً على ترشيد الانفاق العام والخاص وعمل تفحص أكثر تشدداً لسياسات استيراد الأسلحة. بل إن مثل هذا الحافز أخذ فعلاً في التأثير في التوجهات والسياسات الانفاقية في المجالين العام والخاص، بالرغم من أن المنظور والممارسات الائتمانيين لم يحظيا بعد بما يستحقانه من اعادة تفحص وتصحيح، وأن الانفاق الاستهلاكي لا يزال يسمح بكثير من الترشيح.

في مجال الاستيراد، ورقة قُدمت إلى: ندوة طيبة ومستقبل الاستيراد في دول مجلس التعاون في الخليج، دبي، ١٢ - ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.

(٥٢) صدر الأصل الانكليزي لهذا الكتاب في غاية أيار/ مايو ١٩٩١، أي قبل أزمة وحرب الخليج الثانية بين آب/ أغسطس ١٩٩٠ وأذار/ مارس ١٩٩١، التي تكبد العراق خلالها خسائر اقتصادية إضافية ضخمة جداً.

يتصل بما نحن بصدده وبشكل لصيق ومباشر موضوع المصادر التي يتم بفضلها تمويل تكوين رأس المال الثابت. لقد تبين للكتاب الحالي بفضل بحوث غطت السنوات ١٩٥٠ - ١٩٧٠، أن ٨٥ بالمئة من مجموع تكوين رأس المال للفترة المشار إليها السابقة للمفورة النفطية تم تمويله من مصادر قطرية، أي بفضل النواتج المحلية الإجمالية (القائمة) للأقطار العربية. وبالتأكيد، فإن الرقم المشار إليه يمثل رقماً وسطياً، وبالتالي فهو يخفي تبايناً في النسب المشوبة بين قطر وآخر. أما رصيد التمويل فكانت مصادره دولية (غير عربية) ومعظمه من بلدان «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD)، يضاف إليها البنك الدولي، وأخيراً منظومة البلدان الاشتراكية. أما خلال عقد السبعينيات والسنوات المبكرة من الثمانينيات، فقد تم تمويل معظم الرصيد بفضل معونات (من قروض ومنح) عربية، مباشرة من الحكومات المانحة وكذلك من تشميزات خاصة ومن صناديق التنمية العربية^(٥٣).

أما اليوم وأزمة النفط تنقل على اقتصادات الأقطار العربية المانحة، والمعونات القادمة من البلدان الاشتراكية على مستوى منخفض جداً، ومساعدات «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD) لا تنمو بما يكفي للتعويض عن تقلص المساعدات العربية، فإن نصيباً من تمويل تكوين رأس المال أكبر مما كان مألوفاً من ذي قبل يعتمد على الموارد القطرية الذاتية. ولعله يبلغ في تقديرنا ٩٠ بالمئة من المجموع. أما الرصيد فتشارك بلدان «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» والبنك الدولي في توفيره في حدود ثلثيه أو أكثر قليلاً، وتقوم الأقطار العربية المانحة وصناديقها الائتمانية على الأكثر بتوفير الثلث المتبقي من الرصيد^(٥٤). فإن كانت هذه التقديرات تميل إلى المبالغة في حجم التمويل الذاتي، فإنها تظل صحيحة كمؤشر على وجود قدر ملموس من الاعتماد القطري والجماعي (القومي) على النفس في عملية تمويل تكوين رأس المال، وإن يكن بالإمكان تعبئة موارد مالية ذاتية للاستثمار أضخم بكثير.

على أن ما توصلت إليه بحوث الكتاب الحالي من نتائج وتقديرات كمية مما وردت الإشارة إليه في الفقرات السابقة من البحث الحالي، والاستنتاج الذي ينبثق عن تلك النتائج، تظل غير كافية لإظهار المدى الحقيقي لقدرة المنطقة العربية لمواجهة متطلبات المعيار الذي نحن بصدده. فمن الضروري إضافة بعض الملاحظات الاستدراكية ذات الطبيعة النوعية. ونشدد هنا على أربعة منها نسجلها بالتضارب. الأول هو أن توفر رأس المال غير كافٍ في ذاته كمؤشر على إمكان الانطلاق بتنمية معتمدة على النفس - «إذا ظلت العوامل

(٥٣) يمثل «صندوق أوبك للتنمية الدولية» و«البنك الإسلامي للتنمية» مصدرين هامين للمساعدات الاقتصادية التي لا تقع ضمن الزمر المذكورة في النص في الكتاب الحالي. إلا أن أكثر أعضاء الصندوق والبنك مساهمة في رأس مال المؤسستين هي حكومات عربية، والنصيب الأكبر من المساعدات يصدر عن هذه الحكومات، وهو بالتالي مشمول بالتقديرات التي ذكرناها في النص.

«World Development Indicators», in: World Bank, *World Development Report*, (٥٤) 1989, table no. (20).

الأخرى على حاملها - إذ ينبغي أن يضاف إلى عامل رأس المال عوامل مساندة أخرى تقدر على دفع عملية التثمين الانتاجي. وتشمل هذه العوامل في ما تشمل مستوى الحكم، وقوة العمل، وسلوك قطاع الأعمال، والتصميم الجلد، والتبدل التقني. وضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون من شأن توجهات التثمين أن تؤدي إلى تنمية حقيقية ذات دلالة ومعنى.

الاستدراك الثاني يتصل بتدفق موارد مالية ضخمة إلى خارج المنطقة (أساساً إلى البلدان الصناعية الغربية) قُدر حجمها التراكمي بنحو ٣٧٤ مليار دولار لنهاية عام ١٩٨٢، كما سبقت الإشارة. ويعني مثل هذا التدفق إضعاف الأثر الإيجابي لتوفر رأس المال بسبب تسرب الأثر الممكن إلى خارج المنطقة. ولا يخفى أن جزءاً كبيراً من الاحتياطات المالية المتسربة إلى الخارج يمكن توجيهه إلى تثمارات مجزية داخل المنطقة في خدمة التنمية، بدلاً من توجيهه إلى اقتصادات غربية غنية بما يتوفر لها من رؤوس أموال. ومن المؤسف أن العرب، الذين كان يقدرونهم أن يكتسبوا قوة سياسية واقتصادية في تعاملهم مع الغرب لو استخدموا تدفق احتياطاتهم بحكمة، أصبحوا بدلاً من ذلك رهائن للدول الغربية (هم واحتياطاتهم على السواء). وفي هذا السياق يجب التأكيد أن مبررات سياسة الانتاج الضطحي المفرطة في التساهل وتضخيم الانتاج التي اعتمدتها «منظمة البلدان المصدرة للبترول» (أوبك OPEC)، والحكمة من اتباع هذه السياسة خاصة من قبل الأعضاء العرب في «أوبك»، يمكن على الأقل التشكيك بسلامتها إن لم نقل الحكم بخطأها إطلاقاً. على أننا لسنا بحاجة للانطلاق في بحث هذه القضية هنا لأن ذلك يجرنا بعيداً عن خط التحليل الحالي. وما هو جوهرى ويطلب التشديد عليه الآن هو أن المصلحة البعيدة المدى للأقطار التي تمتلك احتياطات مالية ذات شأن في الخارج، كما هو في مصلحة الوطن العربي ككل، أن تتم «إعادة توطين» قسم كبير مما تبقى من الاحتياطات «المهاجرة» في اقتصاد المنطقة العربية بحيث يتم تحقيق اضافة كبيرة لتراكم رأس المال فيها.

أما الاستدراك الثالث فهو أن التنمية بالاعتدال على النفس في المنطقة العربية تتطلب وجود قطاع عام ذي شأن ونشط ليمتلك ويدير قسماً يذكر من تكوين وتراكم رأس المال في الأقطار منفردة وفي المنطقة ككل. ويصح التوقع بأن يتولى التملك والادارة المشار إليهما على المستوى القومي القطاع الاقتصادي العربي المشترك، بصفته القطاع القومي (أو الجماعي) العام. ونذكر بأن نوعية التنمية التي ندعو إليها ومحتواها في سياق الاعتدال على النفس (كما جاء في الفصل الأول من الكتاب) يبرران الأصرار على وجود قطاع عام دينامي ذي أهمية. ولكن، اضافة إلى ذلك، علينا أن نذكر بأن الاحتياطات المالية العربية الموجودة في الخارج هي أساساً عائدات تولدت بفضل تصدير النفط والغاز. وما أن المورد الضطحي يمثل ملكاً عاماً، فإن التصرف بعائداته يقع بشكل طبيعي ضمن صلاحية ومسؤولية السلطات العامة التي يقع القطاع العام ضمن أطوارها.

الاستدراك الرابع والأخير هو أن أية سياسة بعيدة النظر لاستخدام رأس المال المتاح، واضافته إلى تراكم رأس المال القومي بموجب توجهات من شأنها الحفاظ على الاستقلال

الاقتصادي العربي وتوسيعه، من شأنها (أي السياسة) أن تبتعد عن (أو تحذر من) الممارسات التي يقوم بها عدد من الأقطار العربية من حيث دعوة الشركات العملاقة المتعددة الجنسية وتشجيعها للدخول شريكة مع المنشآت العربية أو القطاع العام القطري، في برامج ومشروعات صناعية أو استخراجية (منجمية) أو مالية أو سياحية. وتبرر هذه الممارسات عادة على أنها تمكن القطر المضيف من اكتساب الخبرة في جميع مراحل تكوين وإدارة البرامج والمشروعات في مختلف القطاعات والأنشطة المعنية. ويُدعى كذلك بأن تلك الخبرة تشمل التخطيط والتصميم والانشاء والتشغيل والتسويق وجميع الجوانب الأخرى من تقانية وإدارية واقتصادية ومحاسبية.

هذه الادعاءات بحاجة لبرهان. فبمعزل عن ضالة الخبرة والتدريب المكتسبين لدى المنشآت أو المؤسسات العربية ومشاركة الشركات العملاقة وذلك لأن الشركاء العرب يظلون في الغالب مبعدين عن القرارات الحساسة وذات الأهمية الحقيقية، بل في الواقع لا يستطيعون تلمس جوهر صنع القرار المستقل - فإن الشركات العملاقة تتكفل في توجيهاتها وممارساتها (مهما أحسنت تغليفها) بأن تقرر مصالحها الخاصة التقانة المختارة والتصميم المعتمد وطاقة الانتاج المقررة والأسواق المستهدفة وكل الأمور الأخرى التي تشكل مضمون القرارات المعنية. وهكذا، فبدلاً من أن تختصر بفضل المشاركة فترة «اكتساب الشريك العربي للقدرة التقانية والإدارية» تصبح هذه الفترة أكثر امتداداً في الواقع. ولا ريب أن بالامكان استبطان صيغ أخرى لتحقيق ذلك الاكتساب، كمقدور الخدمات الواضحة البنود. وفوق ذلك كله، فإنه ليس في مصلحة القطر المضيف أن يشهد تدفقاً للقطع الأجنبي إلى الخارج، لا بد أن يصبح ضحياً بسبب تراكمه عبر سنوات المشاركة، بالتالي أن يشهد القطر المضيف انخفاضاً في حجم تراكم رأس المال نتيجة المشاركة، ومن الناحية الأخرى أن تؤدي سياسة المشاركة إلى مزيد من الثراء والنمو والقوة التي تتمتع بها الشركات العملاقة الثرية والقوية في الأساس. فليس هناك إذن ما هو أبعد عن السعي الصادق نحو التنمية بالاعتماد على النفس من سياسات المشاركة في الصيغة التي جرى اعتمادها بها على نطاق واسع حتى الآن في الوطن العربي.

٧ - توفر قيادات ذات توجه انمائي

هذا المعيار الأخير لأهلية المنطقة العربية للانطلاق بتنمية معتمدة على النفس ينطوي على اشتراطات قاسية لا تتمكس في العنوان المختصر للمعيار. ويتضح ما نرمي إليه إذا اعتمدنا توصيفاً أكثر تفصيلاً يتضمن - في ما يتضمن - الإصرار على توفر قيادات ذات توجه انمائي مصممة ونيرة، لا في المجال السياسي فحسب وإنما كذلك في مجال السياسة الرسمية للاقتصاد وما يتصل من قطاعات وأنشطة، وفي مجال التربية، وقطاع الأعمال، والحركة العلمية، والأوساط الفكرية، ووسائل الاعلام. ثم إن التوصيف المفصل يبين أن وجود مثل هذه القيادة ينبغي بالضرورة أن يقترن بالاشتراط في أن يتمتع الشعب بقدر واسع من المشاركة السياسية والحريات والحقوق الانسانية الأساسية، كما يكون قادراً على التعبير عن أفضليته بين مختلف الخيارات السياسية والاقتصادية. فمثل «شبكة القيادة» التي تصورها،

أو المورد القيادي كما نراه، يستطيع - إذا أتبح له ذلك - أن يوفر للبلد المعني المستمع به إدارة للاقتصاد ذات خيال ورؤيا، سليمة ونشيطة، من خلال القطاعات العام والخاص والتعاوني والمختلط، وبذلك أن يملغ بقوى الانتاج قداماً في طريق التقدم وأن يشجع الاعتماد على النفس.

هناك ملاحظتان تستحقان التسجيل الآن ونحن نقدم أفكاراً استهلاكية حول المعيار الذي نحن بصدده. الأولى، أن بحث القيادة يجد موقفاً أكثر ملاءمة له في الفصل التالي من الكتاب، حيث نستشرّف دينامية التنمية بالاعتماد على النفس وآلياتها. والثانية، أن السياسات والتوجهات التي نعتبر وجودها جوهرياً لتوفر القيادة المنشودة، تشكل شرطاً متشديداً بل ومثالياً إلى حد بعيد، مما بالتالي يجعل العنور على مثل القيادة المنشودة مهمة صعبة في ظروف بلد أو منطقة في مرحلة مبكرة من السعي الانمائي. ويمكن - بالإضافة - أن يحاج المرء بأن أي بلد أو مجموعة بلدان تتاح له (أو لها) مثل القيادة الموصوفة هنا يمكننا بشكل تلقائي أن نتوقع منه أن يسعى إلى التنمية بالاعتماد على النفس وأن يدنو منها بسرعة.

إن النقد الذي تتضمنه مثل هاتين الملاحظتين ليس غير مبرر، إلا أن تفسير كيفية الرد عليه ليست مستحيلة بل لا تنطوي على صعوبة خاصة. فبالنسبة إلى الملاحظة الأولى المتعلقة بالموقع الصحيح لبحث معيار القيادة، نبين أن هذا المعيار يشكل بحق جزءاً أساسياً من امتحان «الأهلية» لمعرفة امكانية الاعتماد على النفس في السعي العربي نحو التنمية - مع أن عتوى هذا المعيار يحتل مكاناً أكثر رحابة ويشكل جزءاً عضوياً في تفحصنا لدينامية وآلية التنمية المعتمدة على النفس في الفصل اللاحق. بل لا بد أنه صار واضحاً خلال تقدّمنا وبحسنا معايير الأهلية الستة السابقة، أنه حتى لو توفرت جميع تلك المعايير بدرجة وافية فإنها مجتمعة تظل أعجز عن أن تثبت امكانية القيام بتنمية عربية معتمدة على النفس ما لم يثبت توفر المعيار السابع أي القيادة التي أشرنا إلى مواصفاتها في الفقرات الاستهلاكية من المبحث الحالي.

أما الملاحظة الثانية فيبدو الرد على مضمونها أكثر صعوبة من الأولى، لأنها بالفعل تتضمن اشتراطات مفرطة في التشدد، مما يعني بالتالي أن توفر القيادة التي تبلي تلك الشروط أمر بالضرورة في غاية الصعوبة. وهذا صحيح. غير أن علينا أن نوضح أنه لا يقصد بإيراد الاشتراطات المتعددة والمتشددة أن تتوفر جميعها معاً وبشكل كامل مقدماً. إذ يكفي أن تتوفر نواة قيادية حرجة ذات توجه انمائي، وذات عزم، تتمتع بإدراك لمركزية الاعتماد على النفس في قيم المجتمع وسلوكه، وكذلك بتحسّس للضغط المنطلق من الشرائح السكانية السيئة المطالبة بالمشاركة السياسية والحريات وحقوق الانسان - يكفي أن تتوفر نواة ليست بعيدة عن المواصفات المشار إليها لكي تتأثر «شبكة القيادة» بأكملها بشكل ايجابي ولكن تدريجياً بضرورة التجاوب مع مضمون المواصفات، وهو تأثير يتم بفضل «عملية انتشار» تنطلق من النواة في حلقات أو موجات يتراد اتساعها خطوة فخطوة. إن انكار امكانية مثل هذا الانتشار حول النواة يعني انكار قوة الأفكار والقوى الاجتماعية في التطور وصبرورة التاريخ.

والى جانب ما بينا لتونا، فإن توفر القيادة التي قلعنا توصيفاً لها لا يتوقع أن يتم دون جهد متعمد يبذل لذلك الغرض، ودون معاناة ونشاط اجتماعي وسياسي هادف. والشايط المطلوب يتوقع أن تقوم به الأحزاب والحركات السياسية والفكرية والثقافية ووسائل الاعلام التي تشكل معاً طليعة عريضة، إلى جانب الشرائع الجماهيرية المسيسة. ويتضح من هذا التفسير كما تدلل الفصول السابقة من الكتاب، أننا لا نعتقد بأن التنمية بالاعتدال على النفس تشكل عملية ميسرة أو أنه يمكن انجازها بسلاسة دون عقبات ومعاناة، وفي فترة زمنية قصيرة. على العكس. ثم إن القول إن الوطن العربي إذ هو حالياً بعيد جداً عن الانطلاق في مسار تنموي بالاعتدال على النفس، فإنه بالضرورة سيظل غير قادر على القيام بمثل هذا الانطلاق - إن مثل ذلك القول يعادل إصدار حكم قاس على العرب يكاد يكون عرقياً في دوافعه ومضمونه ودلالته. ومن المفيد أن نذكر أن ثلاثة أقطار على الأقل - مصر والجزائر والعراق - سارت خطوات جادة باتجاه الاعتدال على النفس خلال الستينيات والسبعينيات بالنسبة إلى القطرين الأولين، وخلال السبعينيات والثمانينيات بالنسبة إلى الثالث. وقد حققت هذه الأقطار انجازات ملموسة ضمن المجال المحدود لمعطياتها الاقتصادية الوطنية، قبل أن تتعرض وتصاب بانتكاسات تعود إلى أسباب متنوعة ليس هذا مجال تفصيلها. وينبغي إذن اعتبار تجربة الأقطار المذكورة مؤشراً مشجعاً لأمكانية المسعى كجزء من مشروع نهضوي، خاصة إذا جرت محاولة تحقيق المشروع على المستوى القومي (أو شبه القومي) كما سنبين لاحقاً. كذلك تبين تجربة الأقطار الثلاثة المشار إليها أن هناك حاجة ضاغطة لأن تتعظأ أقطار عربية تسعى إلى الاعتدال على النفس كجزء من مشروع نهضوي بتجربة الأقطار السابقة الذكر فتتجاشأ أخطأها والمنزلقات التي سقطت فيها، وقد كانت هذه سياسة/عسكرية واقتصادية ومؤسسية، كما أنها كانت تتصل بفلسفة الحكم وأسلوبه.

السؤال الذي يتوجب طرحه عند هذه النقطة هو: ما هو مدى توفر القيادات العربية التي جرى توصيفها حتى الآن في البحث الحالي؟ إننا نعتقد أن الجواب لا يمكن أن يكون قاطعاً. فبعض القيادات، خاصة في المجال الفكري، وفي قلة من الصحف والدوريات الفكرية، وبين العناصر التقدمية في القطاع التربوي، تلتزم بمبدأ التنمية بالاعتدال على النفس، وهي مستعدة للتعبير عن إيمانها بهذا المبدأ والعمل من أجل تطبيقه على اعتبار أن تلك التنمية تمثل هدفاً يتمتع بأولوية عالية بين الأهداف المجتمعية الواجب بلوغها. ولكن قطاع الأعمال الخاص، من الناحية الأخرى، قلما يحركه المبدأ والالتزام اللذان ذكرناهما، وهو يتجاهلها إلى مدى بعيد أو يعتبرها نتاج أفكار طوباوية (إن لم نقل مجنونة) تنبثق من أدمغة المفكرين الغارقين في بحر النظريات. أما الحركة العمالية، فلإنها لا تبدي اهتماماً بالاعتدال على النفس يفوق بكثير ما يبديه رجال الأعمال - وهو قليل جداً - ولكن لأسباب مختلفة. أبرز هذه الأسباب أن ظروف العمل وشروطه (فرص العمل، مستويات الأجور، الاجازات على أنواعها، الفوائد الجانبية، وما إلى ذلك) تحتكر اهتمام الحركة العمالية، فلا تدير انتباهاً لأمر «تجريدية» يتادي بها بعض المفكرين كالتنمية بالاعتدال على النفس. وهكذا تظل القيادة السياسية في عهدة التحليل مركز اتخاذ القرار في السياق الحالي.

غير أن القيادات السياسية العربية لا تشكل جميعها نمطاً واحداً، وإنما تتباين نوعيتها. فمع أنه يمكن العثور داخل القيادة السياسية في كل قطر عربي وفي مراتب السلطة العالية، وفي الأوساط الخريزية، على قياديين ذوي توجه انمائي وقابلية لاعتناق مبدأ الاعتدال على النفس، لا يوجد - حسب تقييم الكاتب الحالي - قطر واحد يمكن أن يعتبر توفر القيادة الموصوفة في البحث الحالي وأياً فيه بحيث يمكن الخروج بتقييم نهائي بأن المعيار السابع الذي نحن بصدده هنا يوصلنا إلى استنتاج إيجابي حول فاعلية القيادة ذات التوجه الانمائي. ومع أن خمسة أو ستة أقطار عربية تتوفر لديها عناصر قيادية تمتلك التوجه المشار إليه، إلا أنه ما من قيادة سياسية قطرية يشكل السعي الثابت والمصمم للاعتدال على النفس هماً مركزياً من همومها الرئيسية وأولوياتها العليا بحيث ينعكس هذا الهم في السياسة الانمائية المعتمدة. وبالإضافة، فإن جميع القيادات تقريباً التي تحتل مواقع القوة حالياً هي من النوع السلطوي (إن لم نقل «السلطي») و«تلك توجهات ومواقف غير ديمقراطية في الحكم وأساليبه. وهكذا، فبالرغم من أن عقدي الستينيات والسبعينيات شهدا بروز قيادات سياسية ذات توجه تنموي واضح على أعلى مراتب السلطة، إلا أن هذه القيادات إما اختفت من مواقع القوة والسلطة قبل بلوغ قدر يذكر من أهدافها أو فرضت عليها الأحداث أن تغير أهدافها وأولوياتها ومساراتها الانمائية، أو أن تضع لنفسها أهدافاً أكثر تواضعاً، أو أصبحت أوتوقراطية ذات مركزية مفرطة وقدرة كبيرة من التحكمية^(٥٥) في صنع القرار.

ولعل المشكلة المركزية ليست غياب القيادات ذات التوجه الانمائي عن المسرح السياسي العربي - فهناك عدد منها كما ذكرنا لتوّنا - وإنما هي تكمن في أن أهلية القيادات ذات التوجه والتصميم الانمائي شابتها علل خطيرة أو اعترضتها ظروف ومشكلات مراكمة قوية لم يكن من الممكن التغلب عليها، ومن الأمثلة على الظروف والمشكلات الغاء أو على الأقل ضغط وتهميش الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية، مما قطع خيوط الاتصال بين القادة وشعوبهم؛ أو الانغماس في حروب وزراعات (داخلية أو خارجية) استنزفت جهود القادة وموارد أقطارهم؛ أو فهم هؤلاء القادة للتنمية بشكل «اقتصادي» مبالغ به، أي عدم إيلاء الجوانب السياسية والاجتماعية - الثقافية في المشروع النهضة الوطني والقومي ما تستحقه من اهتمام؛ أو ضيق قاعدة القيادة بسبب وجود فجوة واسعة بين القادة السياسيين من جهة والعناصر الفكرية التي تحمل الهم الاجتماعي، والمربين، ورجال الصحافة، والمهنيين، والشرائع الشعبية المسيية - من جهة أخرى؛ أو عدم إيلاء خطورة وخطر التبعية بدلاً من التعددية ما تستحقه من ادراك وتصحيح جذري. ثم إن هناك مشكلة أخرى - إلى جانب ما يشوب المورد القيادي من نقاط ضعف - في أن تقييم معايير الأهلية الستة السابقة أظهر أنها تعاني نقصاً بدرجة أو بآخرى، مما يحدّ على أي حال من قدرة الأقطار العربية على نشدان التنمية بالاعتدال على النفس.

إذاً جئنا نجمع خيوط النقاش السابق المتصل بما أسميناه «معايير الأهلية» السبعة، نجد

(٥٥) بمعنى: Arbitrariness.

أنه ما من قطر عربي يتمتع بمفرده بدرجة وافية بشبكة قيادية ذات توجه اثنائي ملتزمة وواسعة ومصممة على اطلاق عملية التنمية بالاعتماد على النفس بقوة واستمرارية، حتى إذا لم ندخل (موقتاً) يبحث درجة توفر معايير الأهلية الستة الأخرى، أو إذا افترضنا أن تلك المعايير الستة تتوفر بدرجة مرضية لأغراض الحاجة الحالية. ولأول وهلة يبدو أن نقاشنا كله في القسم الحالي من الفصل انتهى إلى استنتاج سلمي أو إلى طريق مسدودة.

كذلك يتبين للوهلة الأولى أن الاستنتاج لا يدعو إلى كثير من الاطمئنان إذا قاربناه بتقييم لقوة التوجه الاثنائي لشبكة القيادة في مختلف الأقطار العربية، مسترشدين بما تستهدفه القيادات القطرية بالنسبة إلى الاعتماد الجماعي على النفس والعمل على تحقيق التنمية العربية عبر تنشيط التكامل وتعزيز القطاع الاقتصادي العربي المشترك. ففي الحقيقة نستطيع التأكيد أن شبكة القيادة القطرية لا بد أن تكون أقل تمسكاً بالتوجه الاثنائي إذا كان يستهدف المنطقة العربية بأكملها بما إذا كان يستهدف أقطارها بالذات. وتظهر الصورة بمزيد من الوضوح في الجدول رقم (٤ - ٤) (المثبت في ما بعد) الذي يتضمن منظومة تسجل مدى توفر كل من المعايير السبعة (كما يراه الكاتب الحالي) لكل من الأقطار العربية منفرداً. ويتبين من المنظومة كيف أن التنمية بالاعتماد على النفس ليست ممكنة في المرحلة الراهنة إلا وفي الحد الأقصى لبعض الأقطار شريطة تعاونها وتفاعلها وتصرفها معاً بشكل منسق، على اعتبار أن هذه الأقطار تتمتع بمعايير الأهلية فيها بشكل عام بدرجة متوسطة / مرتفعة (أي متوسطة إلى مرتفعة من الوفاء بمطلوبات الاعتماد على النفس).

غير أنه، حتى في هذه الحالة، تظل الصورة أقل إشراقاً إذا نظرنا إليها مجزأة، أي قطعاً فقطراً، حيث نجد أن تقييم معايير الأهلية يخرج بنتائج منخفضة أو متواضعة جداً بالنسبة مثلاً إلى تكوين التجارة الخارجية وتوزعها الجغرافي، وتوفر المورد الريادي، وضيق معظم الأسواق القطرية - هذا دون أن نتناول المضمون غير الاقتصادية التي تثقل على الأقطار العربية. ومع أن أقطاراً أخرى، مثل تونس وسوريا والأردن، يخرج تقييم معيار القيادة فيها باستنتاج مرضٍ - أي أنه يتوفر فيها بدرجة متوسطة / عالٍ - إلا أن هذه الأقطار تعاني عراقل خطيرة، خاصة صغر حجم سوقها الداخلية وشح الموارد اللازمة لتكوين رأس المال الثابت فيها وإحداث تراكم رأسمالي ذي شأن. فإذا حولنا النظر صوب الاعتماد الجماعي على النفس بدلاً من الاعتماد القطري، نجد أن تبني الاعتماد الجماعي على النفس يبدو أكثر صعوبة بالأولى إذا كان له أن يمارس بواسطة آليات العمل المشترك، بدءاً بمؤتمرات القمة العربية ونزولاً إلى المشروعات المشتركة والاتحادات المهنية. أما الصعوبة المشار إليها فتتجمن من انخفاض مستوى القيادة، كما تفهم في السياق الحالي، في معظم الأقطار العربية.

بالرغم مما انتهت إليه الفقرة السابقة من حكم قاسٍ على مستوى القيادة، فإننا لا نعتبر أن البحث في الموضوع قد انتهى وأغلق. ويبدو للكاتب الحالي أن الأصح أن نناقش الأمر باتجاهه عكسي، أي «من الأمام إلى الخلف» إذا جاز التعبير. وسنعمل ذلك بالانطلاق من السؤال فيما إذا كانت التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس ممكنة (أي على مستوى المنطقة

العربية ككل)، فيما لو توفرت القيادة الملائمة والعزم المطلوب وكنا قابليين للترجمة إلى اهتمام وجهه انماهي سليمين ومتصلين.

يمكن لهذا الاهتمام أن يبرز أولاً على المستوى القطري، حتى إن كان ذلك وإعداداً جزئياً فقط، ثم أن يتطرق نحو المستوى القومي بالانسجام والاتساق مع منظور قومي للانتماء سبقت صياغته ومع تخطيط مناسب لترجمة المنظور إلى برامج ووقائع. على أنه ليس من الضروري أن يكون التخطيط شمولياً أو إلزامياً، ويكفي أن يقتصر كنقطة ابتداء على القطاع الاقتصادي العربي المشترك وأن يكون تأشيرياً إلى حد بعيد، مع ترك المجال مفتوحاً لتوسيعه كلما كانت نتائج العملية ناجحة بشكل تراكمي بفضل تطبيقه الفعال. ويتطلب التصور الرشيد والواقعي هذا المسار القومي أن من الجوهرية أن يصاغ المخطط المشار إليه بشكل يسمح بنسج الأهداف الانمائية القطرية والقومية معاً على اعتبار أن هناك عدة أهداف ذات أولوية مرتفعة تخدم المصالح القطرية الفردية والمصالح القومية على السواء.

قلنا إننا سنتناقش موضوع معيار شبكة القيادة بشكل عكسي، أي «من الأصام إلى الخلف»، وسنحاول ذلك بمزيد من التفصيل في ما يتبقى من هذا الفصل. وسنتطرق من الافتراض بأن الإرادة السياسية للسعي إلى التنمية بالاعتناد على النفس يمكن - تصورياً - أن يتم توليدها وتغذيتها داخل شبكات القيادة في الأقطار العربية، خاصة داخل تلك القيادات التي تستطيع إلى مدى معقول أن ترضي جزءاً ملموساً من معيار التوجه الانمائي لدى القيادة باستخدام استراتيجية الاعتناد على النفس، على أن تدعم هذا التوجه نتائج تقييم المعايير الأخرى المخرجة والكبيرة الدور.

سنطرح على أنفسنا سؤالاً في جزءين من أجل استكشاف امكانية توفير القيادة الموصوفة في المبحث الحالي: (أ) فيما لو كانت الإرادة السياسية والعزم المشار إليها قبلاً متوفرين بقوة وافية تسمح بالانطلاق صوب التنمية بالاعتناد على النفس، بفضل ادراك حقيقة عدم امكانية مثل هذا الانطلاق على مستوى القطر الواحد، فهل تستطيع المنطقة العربية منظوراً إليها كوحدة أن ترضي معايير الأهلية الستة الأولى إذا أخذنا بالاعتبار حقيقة حالة التفتت (والانقسام) السياسي والاقتصادي الحالي؟ وإذا كان الجواب بالنفي، فهل بمقدور المنطقة العربية أن تتحرك ضمن اطار التعاون والتكامل واستخدام القطاع الاقتصادي العربي المشترك كآلية فاعلة للعمل الجماعي؟ (ب) وإذا كان الجواب عن الجزء الثاني من السؤال السابق بالإيجاب (أي بافتراض وجود اطار من التعاون والتكامل والعمل المشترك)، فما هي القطاعات والأنشطة والبرامج ذات الأولوية القادرة على تمهيد السعي إلى التنمية بالاعتناد الجماعي على النفس؟

من البديهي أنه ينبغي أن نخاطب السؤال الأول قبل أن نختم القسم الحالي من الفصل. وهكذا سنحتاج لأن نبرر الافتراض بأن الإرادة السياسية والعزم، المشار إليهما في تقديم السؤالين في الفقرة السابقة، يمكن توليدهما بدرجة مقبولة من الواقعية - وإلا فإن افتراضنا يظل رياضة نقاشية غير مجدية، إذا لم يتم تفحص الأرضية التي يقف عليها والتأكد

من أنها صلبة إلى درجة مرضية. وسنحاول مثل هذا التخصيص بعد قليل. أما الجزء الثاني من السؤال الأول الذي طرحناه في الفقرة السابقة فنأمل أن تكون الاجابة عنه ممكنة بفضل المتعنين بمضمون المنظومة التي نقدمها في الجدول رقم (٤ - ٤) لاحقاً، وبفضل التوضيحات والملاحظات التي سترد بعد المنظومة.

يظهر مضمون المنظومة أن الأقطار العربية المختلفة يعوِّض أحدها عما يعوزه قطر آخر أو أكثر بالنسبة إلى معايير الأهلية الأول والثالث والرابع والخامس والسادس. بعبارة أخرى نجد أن ارضاء المعيار الثاني (التوزيع الجغرافي للتجارة العربية الخارجية وتركيبها) لا يتم بشكل وافٍ حالياً، ليس فقط بالنسبة إلى الأقطار فرادى (حيث نحىء نتائج استخدام المعيار منخفضة جداً) وإنما كذلك بالنسبة إلى المنطقة العربية بأكملها معاً. أما سبب هذا التقييم السلبي للمعيار الثاني فهو أن توزع التجارة الخارجية العربية جغرافياً وتركيبها لا يمكن إلا بتدرج وبطء أن يتبدل بدرجة كافية تسمح لها بأن يصبح عاملاً إيجابياً في السعي إلى الاعتدال على النفس، كجزء من دينامية السعي إلى المصلحة الذاتية عبر الاعتدال القومي (الاجتماعي) على النفس بفضل تصميم شبكات القيادة التي سبق لنا أن عرفناها.

وما قلناه لتونا على أساس تقييم أهلية المعايير المرقمة ١ - ٦ يظهر أن التنمية بالاعتدال على النفس على المستوى القومي بوتيرة متدرجة وبطبيعة ممكنة فقط إذا أظهر استخدام المعيار السابع (القيادة ذات التوجه الانمائي) أنه أصبح ذا فاعلية مرضية بفضل توفر شبكات قيادة ذات توجه وعزم انمائيين، مستعدة لأن تحشد قدرات المجتمع خلف السعي إلى الاعتدال على النفس، وقادرة على ذلك. وكما يتبين من المنظومة، ليس من الضروري أن يتحقق ارضاء هذا الاشتراط في كل قطر عربي بمفرده. إذ يكفي أن يتحقق ذلك في عدد من الأقطار الرئيسية ضمن اطار من العمل المشترك - والمفترض أن تحتل هذه الأقطار موقعاً مركزياً في النظام القومي العربي وأن تتمتع قياداتها بالقدرة على التأثير في الأقطار الأخرى بفضل وعملية الانتشاره (أي انتشار التأثير من الأقطار المركزية للمعاونة معاً في حلقات أو تموجات تزداد اتساعاً حول المركز).

الأقطار المقصودة هنا هي الجزائر ومصر والسعودية وسوريا والعراق ولبنان والأردن. ويصح التوقع أن الانتشاره يكون على أشده حول كل من هذه الأقطار مباشرة - أي داخل مجموعة الأقطار التي يتموضع القطر المؤثر ضمنها. وهنا تنبئ الإشارة إلى أن نظام تصنيف الأقطار في مجموعات خمس كما هو في المنظومة في الجدول رقم (٤ - ٤) هو ذلك الذي كان يعتمد حتى أول عام ١٩٨٧ في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي تصدره سنوياً معاً الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو. غير أن التصنيف المذكور ليس بالضرورة الأكثر ملاءمة لأغراض تحليلنا، كما سنرى عندما نورد تصنيفاً بديلاً نفضله لغرض تقييم امكانية الانطلاق بتنمية عربية معتمدة على النفس.

يجرر أملنا بالموارد القيادي في الأقطار الرئيسية للمعنية افتراضنا بأن الأقطار الأكثر ثمناً

بالمعطيات اللازمة للتنمية (كما تعبر عنها معايير الأهلية) تستطيع بفضل تأثيرها في الأقطار المحيطة بها في مجموعاتنا أن تحرك القوى التي تولّد شبكات القيادة الملائمة، أو أن تضغط على الشبكات القائمة لكي تتبنى توجّهاً انمائياً سليماً وتعيد ترتيب أولوياتها من أجل ذلك الغرض. أما ميكانيكية عملية كهذه فتشكل جزءاً من دينامية وآلية الاعتماد على النفس وهو موضوع الفصل التالي. فإذا تحركت عملية انتشار التأثير كما نتوقع، فإن الأقطار الأفضل تمتعاً بالموارد القيادي تستطيع إلى ذلك المدى التعويض عن أي نقص تعانيه الأقطار الأخرى في المجموعات المحيطة بها.

وحيث يتوفر المورد القيادي الوافي فإنه يكون قادراً على النهوض بوظيفتين حيويتين. الأولى هي إعادة توجيه الجهود الانمائية في الأقطار المعنية ولاحقاً ولكن بتدرج في الأقطار الأخرى التي تتموضع في نفس المجموعة، لكي تصبح - ولو في بعض الجوانب - أقل تبعية للبلدان الصناعية المتقدمة. ويبدو أنها لن تكون قادرة على تحقيق قدر كبير من الاعتماد على النفس، وذلك لما ينقصها في مجال بعض معايير الأهلية في الأقطار الفردية، أو بسبب انخفاض الأهلية المشاهد عبر المعيار الثاني (أي توزيع التجارة الخارجية العربية جغرافياً وتركيبها) على المستوى القومي مما سبقت الإشارة إليه. أما الوظيفة الحيوية الثانية فهي تهيئة مسار الاعتماد الجماعي (القومي) على النفس. ويتم هذا في جزء منه بالتأثير في نمط ومحتوى التنمية القطرية لتصبح منسجمة مع الأهداف المرغوب فيها على المستوى القومي (كما ينبغي أن يكون قد حصل توافق عربي عليه)، وفي جزء آخر بتكثيف وتوسيع عملية التكامل في ما بين أقطار المنطقة العربية، ودفع القطاع الاقتصادي العربي المشترك قدماً بتنشيطه وتقويته.

نأتي هنا، إذن، إلى السؤال الأكثر أهمية وحرّجاً: كيف يمكن جعل المورد القيادي المنشود يبرز ويمارس دوره كعامل تحفيز في تحرك وفعل معايير الأهلية السنته الأخرى، وبذلك تلبية الاشتراطات الضرورية والكافية معاً لتحقيق امكانية الاعتماد على النفس؟ يتطلب الأمر مني أن أشدد، ودون إبطاء، على أن ما أعنيه بالإشارة المتكررة إلى المورد القيادي ليس تركيزاً حرفياً ينصبّ على نخبة صغيرة تنبثق من مختلف نواحي حياة المجتمع: السياسي والتربوي والثقافي والاقتصادي، وما إلى ذلك. وكما أحاول أن أبين في الفصل التالي، فإن الموقف الممتد تحت مقاربي للأشكالية التي نحن بصددها ليس على الإطلاق نخبياً بالمعنى الضيق. ففي اعتقادي، هناك موقع بارز وكبير في الميكانيكية بأكملها لشرائح الجمهور المسيّسة كما أرى هويتها في هذا الكتاب. فالشعب هو المستفيد من التنمية، ولكنه كذلك ابتداء صانع التنمية، ولا يجوز بحكم المنطقة والضرورة والحس العام^(٥٦) إهماله أو إغطاؤه موقعاً ثانوياً في تراتبية اهتماماتنا. وإذن، فإن تقييمنا لدور الطليعة في البحث الحالي يعني بالضرورة أننا نقصد مجموعة كبيرة من المواطنين (كما سيتضح لاحقاً بمزيد من التحديد).

إن مركزية الشعب في المشروع الانمائي بأكمله هي التي في الحقيقة تمثل مفتاح بروز

(٥٦) بمعنى: Commonsense.

ودينامية شبكة القيادة. من هنا كان التشديد في هذا الكتاب كما أشير قبلاً وسيشار لاحقاً أيضاً، على المشاركة السياسية الشعبية الواسعة، وحقوق الإنسان، والحريات، والعدالة الاجتماعية، التي تشكل معاً اشتراطات ضرورية لإمكانية ظهور قيادات ذات توجه انثامي تمتلك وعياً اجتماعياً وتصميماً هادفاً. فالعلاقة بين الفريقين اللذين يسميان تقليدياً بـ «الحكام» و«المحكومين»، ليست علاقة بسيطة أو علاقة في اتجاه واحد. فالقيادات ذات الوعي الاجتماعي تستطيع ويتوقع أن تقود في النضال الشعبي من أجل حق المشاركة السياسية، والحقوق الإنسانية، والحريات، والعدالة الاجتماعية.

وفي الوقت نفسه، فإن نوق الشعب وتحركه من أجل المشاركة والحقوق والحريات والعدالة، بدورها يحفزان القيادات. فكثيراً ما تكون هذه القيادات مترددة، أو في حالة خمول بالنسبة إلى الاهتمام بحقوق الشعب، وعندئذ تصبح مسؤولية حقن القيادات بالدينامية اللازمة للعمل على الشعب. غير أن ما هو أكثر أهمية هو أن النضال الشعبي من أجل الحقوق التي عدناها لا يمكن أن يحظى بالنجاح دون مشاركة شعبية واسعة النطاق تتميز بالتزام عميق بأهداف النضال. ونضيف أن العلاقة بين الإصرار على المشاركة والحقوق والحريات والعدالة من جهة، وفرص التنمية المعتمدة على النفس من جهة أخرى، قوية ولصيقة. فبما لم يمارس الشعب المشاركة والحقوق المشار إليها، فإن صوته يظل خافتاً أو مكبوتاً، كما يظل عاجزاً عن السعي نحو مصلحته الحقيقية في تنمية اجتماعية التوجه والضغط بقوة من أجل تحقيقها. ما يبدو ظاهرياً من تناقض ممكن بين التنمية ومتطلباتها من جهة، والمتعة بالمشاركة والحقوق والحريات والعدالة من جهة أخرى، سيجري تفحصه في الفصل التالي.

غير أن عملية الحصول على الحقوق التي ذكرناها تكرر في الفقرة السابقة تتطلب قدراً وافراً من إعادة التثقيف الاجتماعي. وهنا يستطيع المربون ورجال الصحافة، والناشرون، والنقايين، والسياسيون، والمفكرون التقدميون المعنيون بالشأن الاجتماعي أن ينهضوا بدور ذي أهمية بالغة. وهم يستطيعون، وبشكل مباشر، أن يكونوا أكثر تحسناً بهذا الدور كلما كانوا أقوى التزاماً بالنضال من أجل المطالب والحقوق السابقة الذكر، وكلما كانوا أكثر انغماساً بالنضال. أما خطاب إعادة التثقيف فلا بد من أن يتضمن عنصرين. الأول هو إظهار فائدة التنمية بالاعتماد على النفس للشعب بشكل واضح وغير معقد. أما الثاني فهو إظهار الأثر الكارثي الذي ينجم ويمتد لسنوات عديدة، ما لم يسع المجتمع نحو تلك التنمية ويناضل من أجل تحقيقها، كجزء من مشروع حضاري أوسع وأكثر شمولاً بكثير يعني بالمجتمع كله وفي جميع نواحي حياته. وينبغي أن تتم التوعية بالعنصر الثاني أيضاً بشكل واضح وغير معقد.

فإذا أصبح الشعب مدركاً بشكل وإف لا يناله من المكاسب الملموسة والمباشرة بفضل التنمية بالاعتماد على النفس، وبإمكانية تحقيقها ضمن إطار التكامل القومي والعمل العربي المشترك، وإذا أصبح في الوقت نفسه مدركاً بشكل وإف لما يصيبه من أضرار وخسائر ملموسة ومباشرة إذا فاتته فرصة تلك التنمية، يمكن الوثوق من أنه سيضغط ويناضل من أجل التنمية إياها. ويتطلب جانب الإدراك المشار إليه توضيحاً وتأكيداً على نطاق واسع في مختلف الأنظار العربية وأوساطها بأن الاعتراف القومي (الجماعي) على النفس يبدأ بالعمل على الاعتراف على

النفس، وإن جزئياً، على مستوى الأقطار منفردة، وأن التنمية القطرية والتنمية القومية - إذا كان المنظور الانتمائي وتصميم الجهد الانتمائي عقلانيين وسليمين - تكمل أحدهما الأخرى وتغذي أحدهما الأخرى، ويمكن ضمان مثل هذا التطور الإيجابي من خلال العمل الاقتصادي العربي المشترك وتشجيع النشاط التكاملي الواسع النطاق في ما بين الأقطار العربية. إن تكاملاً مثل هذا من شأنه أن يصبح أساساً صلباً للعمل باتجاه التنمية القومية.

هنا يحسن بنا أن نوضح أن مساري العمل المشترك والتكامل ليسا اسمين مختلفين للشئ نفسه. فالعمل المشترك يعني التعاون واشتراك الأقطار في المنظمات والاتحادات القومية والمشروعات المشتركة - أي في مؤسسات وأنشطة ذات طبيعة واحدة. ويبدو أن مثل هذه المؤسسات والأنشطة تتعدى الحدود القطرية، وتضم ذلك العدد من الأقطار الذي يرغب في المشاركة. على أن التكامل، من ناحية أخرى، يعني إيجاد أنشطة وقطاعات وصناعات ذات طبيعة مختلفة ولكنها تتشابه في ما بينها وظيفياً. ومرة أخرى، يمكن أن يحدث التشابه على نطاق واسع جداً يشمل مؤسسات أو أقطاراً أخرى متعددة، أو على نطاق ضيق. وكما نفهم التكامل هنا، فإنه في جوهره يشكل علاقة تتضمن ترابطات خلفية وأمامية، أو علاقة تعني قيام قطر أو أكثر (حين تتوفر القدرة على ذلك) بالتعويض عن عجز أو شح في مورد أو آخر، في قطر أو أقطار أخرى. (سيكون التكامل موضوع بحث مستقل أكثر استفاضة في الصفحات الأخيرة من القسم الحالي من الفصل).

يلاحظ في ضوء التمييز المبين هنا بين مساري العمل العربي المشترك والتكامل بين الأقطار العربية، إنه ينبغي اعتناء المسارين معاً لكي يكون الاعتناء الجماعي على النفس ممكناً. أما مدى «جماعية» الاعتناء على النفس فلا يمكن تقريره مقدماً وبشكل تجريدي، لأن الكشف الفعلي لعملية الاعتناء على النفس قد يكون واعداً في اتجاه ما أكثر منه في اتجاهات أخرى. وبالتالي فإن العملية قد تكون أكثر نشاطاً وتصميماً وثمراً بكثير في مجموعة ما من الأقطار مما هي في مجموعة أو مجموعات أخرى. غير أنه ينبغي الترحيب بأي نجاح يتحقق مهما كان جزئياً، كما ينبغي توطيده وتوسيعه، ما دام لا يجهض أو يفشل العملية في قسم آخر من المنطقة العربية.

لسنا بحاجة لأن ننطلق أبعد مما فعلنا في بحث شبكة القيادة ذات التوجه الانتمائي الضرورية للانطلاق في مسار التنمية كما هي موصوفة في الكتاب الحالي، والفاخرة على هذا الانطلاق. وكل ما نحتاج إليه في اختتام المبحث الحالي هو أن نشدد، أولاً، بأن المهمة القيادية تكون أفضل أداء كلما نهضت بها مجموعة واسعة من عناصر شبكة القيادة كالأحزاب السياسية، وال نقابات العمالية، والحركات التقدمية الملتزمة بالتحول الاجتماعي والنفسي والاقتصادي، والأوساط الفكرية - بدلاً من أن يقتصر الجهد للنهوض بها على أفراد هنا وهناك أو نخب صغيرة. وثانياً، أن نشدد بأن المهمة لن تكون رحلة هينة وممتعة ومريحة، وإنما نضالاً قاسياً وطويلاً ومرتعج الكلفة لا يمكن التنصل منه أو التهرب من القيام به. وهكذا فإن تأكيدنا النهائي هو أن المهمة يمكن ويجب النهوض بها بفاعلية وحسم، مع أنها تتطلب جهوداً كثيفة وتصميماً ثابتاً عبر سنوات طويلة.

هناك حاجة لعدة ملاحظات من أجل إيضاح المنظومة كما يسجلها الجدول رقم (٤) -
(٤)، وجعلها ذات معنى ودلالة لفرض تقييم امكانية الاعتماد على النفس. أما الاستنتاجات
الكلية التي يمكن استخلاصها من المنظومة فقد تم ذكرها قبلاً.

وكما بيّنا في ما سبق فإننا صنفنا الأقطار في مجموعات بموجب ما فعلته الجهات الأربع
الرسمية في التقرير الاقتصادي العربي لعام ١٩٨٦، حيث جرى التصنيف في التقرير على
أساس الدخل القومي والسكان وأهمية قطاع النفط ومدى التنوع الاقتصادي. وهكذا ضمت
المجموعة الأولى الأقطار النفطية، وضمت المجموعة الثانية الأقطار شبه النفطية، أي الغنية
بالنفط والغاز، ولكنها تمتلك موارد أو أنشطة هامة أخرى إلى جانب إنتاج النفط والغاز
وتصديرهما. وتضمنت المجموعة الثالثة الأقطار التي تنتج بعض النفط ولكن قطاع النفط فيها
لا يقدّم إسهاماً رئيسياً في الناتج المحلي بسبب وجود قطاعات أخرى مهمة، وتتمتع هذه
الأقطار بأداء اقتصادي مرض إلى درجة معقولة. أما الأقطار التي لا تمتلك موارد نفطية
ولكنها ذات اقتصادات تتمتع بأداء جيد بالمقاييس العربية فإنها شكلت المجموعة الرابعة.
وأخيراً تضمنت المجموعة الخامسة الأقطار «الأقل نمواً» ذات الأداء الاقتصادي المنخفض
والمنخفض الاجتماعي الذي يعرقل التنمية. وبالتأكيد هناك بعض التداخل في ما بين
المجموعات. وإضافة إلى ذلك فإن المجموعة الأخيرة بحاجة إلى تعديل في عضويتها بما أنه
ثبت أن السودان واليمن الشالي والجنوبي تتمتع بمخزون نفطي ذي شأن (وقد بوشر بالإنتاج
النفطي بعد نشر التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي اقتبسنا التصنيف منه). وانعكس
هذا التطور في التصنيف كما ورد قبلاً في الجدول رقم (٤ - ٢). غير أننا احتفظنا بالتصنيف
السابق لعام ١٩٨٧ في المنظومة وفي الجدول رقم (٤ - ٣) لأنه يعكس بصورة أفضل من
التصنيف المعدل الملامح المشتركة بين الأقطار داخل كل من المجموعات.

استخدمنا «تدرجاً»^(٥٧) من خمسة مواقع في تقدير درجة أهلية كل من المعايير، تتألف من
ثلاثة مواقع أساسية (منخفض فمتوسط فمرتفع) يتوسطها موقعان، هما منخفض إلى متوسط
(منخفض / متوسط) ومتوسط إلى مرتفع (متوسط / مرتفع). وقد اعتمدت في التدرج على
البحوث الاقتصادية التي قمت بها لفترة تتعدى ثلاثة عقود من السنين، وعلى زياراتي الميدانية
الطويلة والمتكررة لمواقع البحث مما يجعلني أشعر أنني على تماس ومعرفة بالأوضاع الاقتصادية
الاجتماعية العربية نقي بالعرض. وقد مكنتني البحوث المكتبية والزيارات الميدانية المتتابعة من
تحديث ما لدي من معرفة ومعلومات. وإضافة إلى ما ذكرته لتوه، فقد لجأت إلى الناح من
نتاج اقتصاديين آخرين معروفين باعتمادهم النهج العلمي الموضوعي المسؤول. غير أن
اعتادي على هذا المصدر كان أقل من اعتيادي على بحوثي الخاصة من مكتبية وميدانية.

على أنني لم أحاول تكمية «أهلية» مختلف الأقطار للاعتماد على النفس في ضوء كل من
المعايير السبعة المعتمدة. وذلك لم يكن فقط لعدم توفر معلومات رقمية تكفي لفرض التكمية

(٥٧) بمعنى: Scoring أو Grading.

والتدرج الرقمي بالنسبة إلى المعايير المرقمة ٣ و ٤ و ٥ و ٧، وإنما كذلك لأنني انماشى ممارسة والدقة المفرطة في غير موضعها^(٥٨).

يتوجب الإيضاح هنا أن القراءة السليمة لوضع أي من الأقطار من حيث قدرته على السعي الانمائي بالاعتماد على النفس ينبغي أن تأخذ بالحسبان تقييم ذلك القطر الكلي بالنسبة إلى المعايير جميعها. ويجوز لنا أن ندعي بأن المعايير المرقمة ٤ و ٦ و ٧ تحتل موقعا متميزا بأهميته.

إلى جانب تقييم أهلية كل قطر للاعتماد على النفس في ضوء مدى توفر كل من المعايير، يمكننا إجراء التقييم للمجموعات واحدة فواحدة على أساس ما هو متاح للأقطار داخلها من موارد وقدرات جوهرية لجعل الاعتماد على النفس ممكناً. ويمكن القول بفضل المنظومة إن المجموعتين رقم ٢ و ٣ هما الأفضل تمتعاً بمعايير الأهلية، إذا أخذنا بالاعتبار الدرجات التي أعطيت لكل من أقطار كل من المجموعتين لكل من المعايير. ولو كانت الأقطار الأعضاء في المجموعتين متلاصقة جغرافياً لكان في مقدور المجموعتين السعي إلى التنمية بالاعتماد على النفس بفضل جهود مشتركة، بالاستغناء إلى حد بعيد عن جهود ومساهمات المجموعات الأخرى، فيما عدا كون المجموعات الأخرى تشكل عنصراً هاماً في تكوين السوق القومية (أي سوق المنطقة العربية ككل). إلا أن الواقع الجغرافي غير الملائم (أي التباعد بين أقطار المجموعتين ٢ و ٣) يفرض التفتيش عن نظام تصنيف آخر لتقييم مدى إمكان الاعتماد على النفس على المستوى ما - دون - القومي، أي في ما بين القطري والقومي. وستتضح نظام تصنيف بديل في القسم التالي من الفصل.

أما التدرج فينبغي أن يفهم في سياق بحثنا حول المعايير كل مفردة المقدم قبلاً في القسم الحالي.

تعود الدرجات أو المراتب المبنية في المنظومة إلى الأوضاع السائدة بين أوائل عقد السبعينيات وأواخر الثمانينات - لا إلى موعد مستقبلي بعيد - حين يحتمل أن تبدل المعطيات العربية تبديلاً كبيراً. وهذه الملاحظة تتصل بشكل خاص بتقييمنا للموارد الطبيعية المتاحة، والقدرة التقنية ومهارات قوة العمل، والمواهب الريادية، ورأس المال المحلي المتاح للتنمية، وفوق هذا كله توفر القيادات ذات التوجه الانمائي مع التشديد على الاعتماد على النفس.

يعاني عنوان المعيار الأول في المنظومة (حجم السوق الداخلية) الغموض الذي يولّد الالتباس. فيما أن التقييم كما تسجله المنظومة يعود إلى أقطار بمفردها، فإن كلمة «الداخلية» لا يمكن إلا أن تتصل بكل من الأقطار على حدة. ولكن، من ناحية أخرى، كنا ركزنا في بحثنا السابق لهذا المعيار الأول على سوق المنطقة العربية ككل - أي السوق القومية - من أجل إظهار حجمها وطاقتها على امتصاص أو امتصاص نصيب وافر من الانتاج القومي في حال تبني استراتيجية الاعتماد الجماعي على النفس بجد. غير أن ما يوحي به العمود في المنظومة

(٥٨) ما يشار إليه بالانكليزية بمباراة Misplaced Concreteness.

الذي نحن بصدد بحثه الآن، هو أن الأقطار، واحداً فواحداً، تعاني ضيقاً ومحدودية قاسيين في قدرة أسواقها منفردة الامتناعية أو الاستيعابية - باستثناء مصر والسعودية. أما إذا نظرنا إلى الأقطار معاً كسوق واحدة، فإننا نخرج بالاستنتاج أن مجموع قدراتها الامتناعية يتمتع بحجم كبير ويستحق درجة أعلى مما حصل عليه في المنظومة.

أما نتائج التقييم باستخدام المعيار الثاني (أي التوزيع الجغرافي للتجارة العربية الخارجية وتركيبها) فتبين أنها من دون استثناء منخفضة. وهذا يعني أن التجارة الخارجية لكل قطر بالنسبة إلى صادراته ومستورداته تظهر تحيزاً قوياً في مصلحة أقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إلا أنه، بخلاف الوضع الذي شهدناه بالنسبة إلى المعيار الأول (كما بينت الفقرة السابقة)، فإن جمع أحجام التجارة الخارجية الفردية لجميع الأقطار العربية معاً، لا يبذل الاستنتاج، ذلك لأن تجارة المنطقة ككل تكشف عن التحيز التجاري نفسه الذي يميز تجارة كل قطر بمفرده، وتبعية المنطقة الثقيلة لبلدان المغرب الصناعية. وهذا الاستنتاج يبين بالطبع وجود مجال واسع للتنوع والتوسع في الإنتاج الاقتصادي بفعل حافز الاعتماد الجماعي على النفس والتكامل والعمل الاقتصادي المشترك. إلا أنه من الضروري تسجيل استدراك هنا، هو أن تجارة بعض الأقطار العربية مع الأقطار الأخرى أوسع بكثير من تجارة سواها من الأقطار العربية، ولكن مع ذلك فالاستنتاج العام للمنطقة ككل بأن التجارة العربية البينية (أي في ما بين الأقطار) متواضعة جداً يظل صالحاً تماماً.

تشمل قاعدة الموارد الطبيعية (المعيار الثالث) ما تحتويه الأرض في باطنها من موارد، بالإضافة إلى الأرض والمياه. ويحتل المورد الهيدروكربوني موقعاً متميزاً وفي غاية الأهمية في أقطار المجموعتين ١ و ٢ في المنظومة. (كما أن هذا المورد واعد بقوة في اليمنين الشمالي والجنوبي وفي السودان، ما أن ينطلق تطوره واستغلاله إلى درجة وافية). وتشكل المواد الطبيعية معطى ينبغي أخذه بالاعتبار العالي نسبياً في أقطار المجموعة رقم ٣، كما أن الفوسفات وخام الحديد أيضاً يتمتعان بأهمية بارزة في بعض الأقطار الأخرى خارج المجموعة ٣. ومع أن من الثابت وجود عدة موارد معدنية أخرى، وعدد منها يجري استغلاله تجارياً حالياً، إلا أنها لا تتمتع بأهمية تكفي لأن تصبح قاعدة لانطلاق انمائية في الأقطار التي تمتلكها. (أشير إلى الأرض والمياه بشكل محدد قليلاً في القسم الحالي من الفصل، وهي ذات أهمية خاصة حيث تتوفر بقدرة مرضى كمياً ونوعياً مما يسمح باستغلال زراعي مرموق).

أما توفر القدرة الريادية والمهارات الملائمة لدى قوة العمل، وكذلك توفر المواهب الريادية (المعياران ٤ و ٥ على التوالي) فيتناول سكان الأقطار العربية أنفسهم. فإذا كان إطار التقييم الاعتراف الجماعي على النفس، يصبح توفر الموارد المشار إليها إلى مدى مقبول في بعض الأقطار متاحاً لأقطار أخرى تشكو شحاً فيها، لا مسموحاً به فقط وإنما كذلك مرحباً به كعامل إيجابي في سياق الاعتماد الجماعي على النفس. (لم يتناول بحث الموارد التي نحن بصددنا توفرها بفضل أجانب يعملون في الأقطار العربية).

يشمل المعيار السادس، أي توفر الموارد الداخلية لتكوين وتراكم رأس المال الثابت،

الموجودات العربية (الاحتياطيات المالية) المودعة في أسواق المال الأجنبية والتشمرات في الاقتصادات الأجنبية، وهي موجودات عربية بالفعل يمكن استعادتها واستخدامها في الوطن العربي. ويضاف إليها الموارد المتاحة داخل الأقطار العربية نفسها أي غير المستقرة في الخارج.

من المفيد التشديد على كون المعيار السابع والأخير، المتصل بتوفر قيادة ذات توجه انمائي، يعني أكثر مما توحي به تسميته كما يتبين قبلاً. فجميع الأقطار تقريباً لديها قيادات ذات توجه انمائي بقدر أو بآخر، غير أن مضمون التنمية التي تنادي بها القيادة ونوعيتها يتباينان بين قطر وآخر. ثم إن التنمية المعنية ينبغي أن يتم السعي إليها إلى المدى الممكن بفضل تبني القيادة لاستراتيجية الاعتماد على النفس لتكون تلك القيادة مؤهلة كأحد المعايير التي يجري امتحان قدرة القطر على الانطلاق الانمائي بفضلها. وإضافة إلى ذلك، فمع أن كثيرين من القياديين السياسيين ذوو توجه انمائي، إلا أن قلة منهم فقط تلمح الاشتراطات والمواصفات الأخرى التي سجلناها في ما سبق، مثل احترام حقوق الإنسان وحرياته والالتزام بحق المواطنين في المشاركة السياسية الواسعة وتأمين قدر مقبول من العدالة الاجتماعية. وهكذا، فإن التدرج المسجل في المنظومة بالنسبة إلى المعيار رقم ٧ يعكس هذه الإيضاحات التي يجب أن تقرر في الذهن بمعيار القيادة.

الملاحظة الأخيرة المتصلة بتقييم مستوى أهلية الاشتراطات المختلفة ومدى تلبيتها لمتطلبات الانطلاق بالاعتماد على النفس، كما تنعكس في المنظومة، تتناول غمط التكامل في ما بين الأقطار العربية، وينعكس هذا النمط في ما يرد في المنظومة. ويتضح من التمعن بالمنظومة أن غمط التكامل حيوي لأن محاولة الاعتماد الجماعي على النفس تكون عقيمة ودون ثمر إذا فشلت الاقتصادات المعنية في تحقيق تكامل ذي معنى عميق ودلالة قوية، أو على الأقل في اظهار قدرة واعدة على تحفيقه. وقد يكون الفشل نتيجة نشأة أو تماثل معطيات الاقتصادات و/أو منتجاتها، أو ينجم عن عدم قيام صانعي القرار في مختلف مواقعهم بالسعي إلى تحقيق التكامل حتى إذا كانت معطيات الاقتصادات ومنتجاتها متنوعة وتستطيع منطقياً أن تيسر التكامل وتؤدي إليه. ويمكن أن يكون الفشل نتيجة غياب أو ضعف الاهتمام بالتكامل أو تبني سياسات غير ملائمة له، أو الجهل بمزايا التكامل والمكاسب التي يجنيها كل من الأقطار المعنية من قيامه، إلى جانب المكاسب القومية. ومن الواجب التشديد على عدم وجود فرصة لنجاح الاعتماد الجماعي على النفس دون تكامل على درجة مقبولة من الاتساع والجدوى، إذ لا تستطيع الأقطار في غياب التكامل تخصيص أو توزيع معطياتها ومواردها (أو السباح بتخصيصها) - بشرية كانت أو طبيعية أو من صنع الإنسان - من الأقطار حيث تتوفر المعطيات والموارد بشكل مرض إلى تلك حيث لا تتوفر، أي من الأقطار التي تتمتع بميزة في السياق الحالي إلى تلك التي تعاني ضيقاً. بعبارة أخرى، فإن وجود تكامل على مستوى ملموس، أو على الأقل وجود طاقة احتمالية لقيامه، شرط مسبق ضروري لانطلاق الاعتماد الجماعي على النفس.

كما هو متوقع، تظهر المنظومة أن ملامح الأقطار العربية المختلفة تتباين بالنسبة إلى

الموارد والمعطيات المتاحة لها والأداء الاقتصادي المقترن بها. وفي الواقع، تصبح الاختلافات أكثر بروزاً عندما يتم فحص الاقتصادات المتعددة بقدر من التفصيل يتعدى ما تتيحه المنظومة. وهناك، بالإضافة، مجال أرحب بكثير للتكامل مما تحقق حتى الآن، مع أن العقد النقطي ١٩٧٣ - ١٩٨٢ أبرز عدداً من جوانب ذلك المجال، كما أظهر البحث السابق بالنسبة إلى حركة القوى العاملة، والتدفقات المالية عبر الحدود القطرية (إذ كانت حركة التدفقات والقوى العاملة في اتجاهين متعاكسين بوجه عام، وهو ما ينسجم مع منطق العوامل التي أدت إلى تلك الحركة). وتمثل قسم آخر من جوانب مجال التكامل في إنشاء عدد من المنظمات القومية المتخصصة والمشروعات والشركات المشتركة. وقد عبّر ما تحقق عن تكامل أو عمل عربي مشترك أفقي وعمودي، بحيث دللت الصيغة الأولى على تشابه أو تماثل في المنتجات أو الأنشطة (أو أنها اعتمدت بسبب التشابه أو التماثل)، في حين دلّلت الثانية (أي العمودية) على تباين المنتجات أو الأنشطة التي شكّلت معاً في تكاملها عمليات اندماجية في الانتاج أو في المنتجات بفضل الروابط الخلفية والأمامية التي تربط العمليات أو مراحل الانتاج معاً. ويشاهد الاندماج العمودي بوضوح في الصناعة التحويلية - داخل أقطار بمفردها أو بين مجموعة من الصناعات المتصلة (المرتبطة) في ما بينها. كما تمكن مشاهدته أيضاً بين قطاعات متصلة في ما بينها.

هناك حاجة إلى بحث وتعديل مقولة أن التشابه أو التماثل بين الموارد والمعطيات، أو بين المنتجات، يعنى أو يمنع التكامل، وأنه بدلاً من ذلك يشجع المنافسة. ذلك أنه حتى حيث تنتج أقطار مختلفة نفس المحاصيل الزراعية مثلاً، يتضح من التدقيق في الأمر أن مواصفات المحاصيل تظهر في الغالب مجالاً للتكامل والتبادل التجاري. ففي حين تنتج مصر وسوريا القطن مثلاً، فإن القطن المصري أساساً من النوع الطويل التيلة، في حين أن نظيره السوري قصير أو متوسط التيلة. ويعمل هذا التباين على التجارة بين نوعي القطن بين القطرين. وثمة مثال آخر نجده في حال القمح. فما تنتجه مصر هو القمح القاسي في الغالب، أما سوريا فتنتج النوع الطري - والأول يفضل لصنع والمعكرونة بينما يفضل الثاني لصنع الخبز. ونجد مثلاً ثالثاً بالنسبة إلى الخضار المتائلة التي ينتجها كل من الأردن ولبنان. على أن المحصول الأردني القادم من غور الأردن ينضج قبل نظيره اللبناني بعدة أسابيع بفضل دفء مناخ الغور، وهذا التباين في موعد النضج يسمح للقطرين أن يتبدلا الخضار نفسها ولكن في مواعيد مختلفة. باختصار، فإن التشابه أو التماثل كثيراً ما يكون سطحياً، أي أنه يخفي تبايناً في النوعية أو موعد الموسم أو في مواصفات أخرى للمحاصيل أو السلع المتشابهة ظاهرياً.

وهكذا نرى أن من الضروري التمييز بين التشابه الخارجي أو الاسمي، وبالتالي الغياب المفترض لفرص التكامل، من جهة، ومن جهة أخرى الاختلاف الأساسي تحت المظاهر الخارجية المتشابهة. وتكمن مشاهدة الظاهرة نفسها في قطاع الصناعة التحويلية كما في الزراعة التي قدما بعض الأمثلة المأخوذة منها. قلّمة صناعات متشابهة تنتج ما يبدو كأنه سلع متماثلة، إلا أن هذه الصناعات قد تكون على مستويات تقانية مختلفة، أو قادرة على الأداء على

مستويات مختلفة من الكفاءة، وقد تكون متجانها مختلفة بشكل جوهري. وفي مثل هذه الحالات، فإن منطق «الميزة المقارنة» يميل وجوب التعاون والتنسيق حيث يكون هذا مفيداً، وبالتالي اعتناء نمط ملائم من تقسيم العمل والتخصص. وقد يكون من الضروري في حالات متطرفة إعادة تخصيص رأس المال أو نقله من قطاع إلى آخر، أو من صناعة داخل القطاع إلى أخرى، بحيث تتمكن الصناعة الأقل كفاءة من العثور على مجالات أخرى للنتاج، حيث يمكن تثير رأس المال المنقل على مستوى أفضل من الكفاءة والربحية.

على أن الصناعة التحويلية توفر مجالاً أكثر وعداً لفرص التكامل بما قد يبدو مما سجلناه في الفقرة السابقة. نعي هنا اختيار مواقع للصناعات على امتداد المنطقة العربية (أو على الأقل داخل مجموعات الأقطار العربية التي تتكون المنطقة منها) بموجب منطق الميزة المقارنة. ومع أن مثل هذا الاجراء يتطلب تخطيطاً مسبقاً قبل توجيه رأس المال صوب التنمية الصناعية، إلا أنه يتمتع بمجال رحب جداً. فهو يشمل الصناعات التقليدية القائمة التي توجب مصلحتها الذاتية عليها الخضوع لمخطط عقلاني لإعادة التوزيع (أي لاختيار مواقع بديلة) يأخذ بالاعتبار الصناعات الجديدة الآخذة بالبروز أو التي هي قيد النظر. وهنا ينبغي السعي إلى كل من الاندماج الأفقي والعمودي. ويتناول الأول تجميع الصناعات أو المنشآت الصناعية التي تنتج سلعا متشابهة أو متائلة، في حين يتناول الثاني الربط الوظيفي الوثيق بين الصناعات أو المنشآت الصناعية المصممة لانتاج سلع متباينة ولكنها مترابطة أو متصلة في ما بينها ضمن عملية تحويلية واحدة شمولية. وهكذا يجري اختيار مواقع للأجزاء المعنية في الاندماج العمودي توفر لها أفضل الفرص للحصول على مدخلاتها و/أو للوصول إلى أسواقها. وبهذا يتاح للمكونات أو الوحدات الانتاجية المختلفة القائمة في أقطار مختلفة أن تقيم حالة من التعاون المنسق في السلسلة الانتاجية. وبما أن المنطقة العربية لا تزال على مستوى متواضع نسبياً من التصنيع، فإننا نستطيع تحقيق قدر كبير من التكامل بفضل نمط ذكي وبعيد النظر من تقسيم العمل والتخصص، وبالتالي أن نحقق مزيداً من التكامل.

ودون الذهاب إلى ما هو أبعد في إظهار اتساع مجال التكامل عبر تقديم مزيد من الأمثلة أو الأدلة، يكفي عند هذا الحد أن نسجل عدداً من مجالات التكامل الممكن (أو الأخذ بالتطور). وهي تشمل ما يلي:

- يشكل انتاج المواد الغذائية الحاجة الأكثر إلحاحاً وضغطاً للعمل العربي المشترك والتكامل. فالسودان، والمغرب، وسوريا، والعراق - ونحن نعدد الأقطار ذات الطاقة الأكثر وعداً في مجال التنمية الزراعية - تستطيع أن تنتج معظم المواد الغذائية التي يجري استيرادها حالياً بكلفة مرتفعة. وفي هذا المجال نستطيع الأقطار ذات الارصدة المالية الكبيرة توفير التمويل، في حين توفر المنطقة العربية على امتدادها السوق الطبيعية الواسعة للمحاصيل. ويمكن أن تقام الصناعات - الزراعية داخل مجموعة الأقطار التي عدناها، وأيضاً خارجها، مما يزيد اتساع مجال التكامل.
- كذلك تشكل تنمية المعادن (كجزء هام من الموارد الطبيعية) دفعا لعملية التكامل،

وذلك بفضل توفر موارد متنوعة في الأرض العربية، كما يتضح من جدول رقم (٤) - ٥) الثبت في ما بعد. فبالإضافة إلى البوتاس والفوسفات والنفط والغاز، التي حظيت بنشاط استكشافي واستغلالي واسع، لا يزال استكشاف واستغلال معظم الموارد الأخرى إما غير متحقق أو في مراحل أولية. ولا بد أن يشجع تعدد وتنوع الموارد المعدنية البادئات البيئية والتكامل في ما بين الأقطار العربية.

● تمثل السياحة صناعة مزدهرة نسبياً في عدة أقطار. غير أن الجاذب السياحي يختلف بين قطر وآخر. فهو في أساسه المناظر الطبيعية الخلابة والمناخ المعتدل والشواطئ الجميلة في المغرب والجزائر وتونس ولبنان، في حين هو المواقع والمعالم التاريخية والأثرية في مصر والأردن وسوريا والعراق، والعامل الثقافي/ الديني في السعودية حيث يتوجه ملايين المسلمين من الخارج من عرب وغير عرب، ومن المملكة نفسها، سنوياً لآداء مناسك الحج فيها. (تمتلك بعض الأقطار أكثر من جاذب سياحي واحد). ويتضح من تنوع المغريات السياحية أن هذه تشكل مجالاً آخر للتكامل.

● كذلك يوجد مجال (وإن محدود) للتكامل بالاستخدام المشترك لبعض الأنهار التي تعبر من قطر عربي إلى آخر كالسودان ومصر بالنسبة إلى النيل، وسوريا والعراق بالنسبة إلى الفرات، وسوريا والأردن بالنسبة إلى اليرموك، ولبنان وسوريا بالنسبة إلى بعض روافد الأردن الذي ينحدر جنوباً بين فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والأردن إلى البحر الميت بعد التفاهة باليرموك شمالاً.

● يوفر قطاع الطاقة ساحة رئيسية للتكامل والتعاون العربي. فالأقطار المنتجة للنفط (وثلاثة عشر قطراً تنتج النفط و/أو الغاز وتصدره، ويقوم قطران آخران بتطوير مصادرها النفطية) تنسق السياسات النفطية إلى حد ما، وتقوم ببحوث ودراسات متصلة بالطاقة من خلال منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). وتشمل الدراسات إنتاج الغاز واستخدامه في الصناعات البتروكيمياوية، وتطوير مصادر أخرى للطاقة خلاف النفط والغاز. وقد أخذ مجال آخر للتكامل في مجال الطاقة بالظهور هو إنتاج الكهرباء. فهناك الآن بعض البرامج التي أصبحت في موقع متقدم من التخطيط والتخصيص تتناول التعاون في استخدام الطاقة الكهربائية بين أقطار ذات حدود مشتركة.

● ويشكل التوسع في مد شبكات الطرق والسكك الحديدية، وفي إقامة شركة طيران مشتركة، وإنشاء خطوط ملاحية مشتركة مجالاً للتكامل، وخدمة جوهرية للتنمية القومية. على أن التخطيط الحالي لثل هذا التوسع أكثر طموحاً بكثير من الرغبة الحقيقية في الانجاز، بالرغم من الفوائد الواضحة التي تعد بها الشبكات المعنية في مجال النقل والمواصلات.

● المجال الأخير للتكامل الذي سنشير إليه ذو شأن كبير، ليس لأنه يحظى بطاقة مستقبلية ضخمة فحسب، بل كذلك لأن عقد النفط ١٩٧٣ - ١٩٨٢ جعل من

الممكن ترجمة الكثير من تلك الطاقة المستقبلية إلى واقع. وكما يتنبأ قبلًا في الفصل الحالي، فقد شهد عقد النفط حركة انتقال واسعة للقوى العالمية الماهرة (وشبه الماهرة) من عدد من الأقطار (أبرزها مصر واليمن الشمالي وسوريا والأردن، ومن فلسطيني الشتات والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧). ويقدر حجم العمالة المشار إليها بنحو ٣ - ٤ ملايين، سعى معظمهم إلى العمل في أقطار الخليج العربي والعراق في الشرق، وليبيا في المغرب. وكان هناك في المقابل تدفق مالي ذو حجم كبير نسبياً في الاتجاه المعاكس في معظمه، تألف من التحويلات المالية من العمالة العربية الوافدة إلى الأقطار التي عدناها. وقد قدرت التحويلات بنحو ١٠٠٠ دولار في المتوسط للفرد الواحد سنوياً، أو بين ٣ و٤ مليارات دولار في مجموعها سنوياً. وبالإضافة، فإن الأقطار الرئيسية المصدرة للنفط أخذت، منذ أواسط عقد السبعينيات، تقدم مساعدات مالية للأقطار العربية الأكثر حاجة، بشكل قروض ميسرة وطويلة الأجل، وبعض المنح. وقد كان متوسط المساعدات الملحق عنها خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧ ما مجموعه ٦, ٥ مليار دولار سنوياً.

ركز البحث السابق حول التكامل في عدة مواقع على التمييز بين حالات التكامل القائمة، وبين ما هو ممكن وواعد مستقبلاً. هنا ينبغي الاعتراف بوجود فجوة واسعة بين ما هو قائم وما يمكن أن يقوم. ويعود تواضع ترجمة الطاقة الاحتمالية المستقبلية إلى واقع إلى عدة أسباب تشمل - في ما تشمل: التنسيق والتخطيط غير الوافين في ما بين الأقطار العربية من أجل تحقيق قدر مرموق من التكامل؛ الأفق القطري الضيق لدى صانعي القرار السياسي والاقتصادي، الذين ما زال عليهم في معظمهم أن يدركوا المكاسب الاقتصادية التي تستطيع أقطارهم والأقطار الأخرى الحصول عليها بفضل التنسيق ودفع التنمية التي تستفيد من التكامل؛ والوعي غير الكافي بضرورة فرص التكامل وفوائده التي تحرم منها المنطقة العربية بسبب المستوى المنخفض للتكامل المتحقق.

عل أن هناك ادراكاً متزايداً للعبر والدروس التي تستخلص حتى من الحد الأدنى المتحقق من التعاون الفعال في تصميم التنمية والسعي إليها خلال عقد النفط. وتشاهد تلك العبر والدروس بالحد الأقصى من الوضوح في منطقة الخليج العربي حيث وجهت تثمارات ضخمة صوب إقامة طيف واسع من الصناعات البتروكيمياوية. عل أن هذه كانت في نسبة كبيرة منها تكراراً لبعضها البعض. وقد انشئ معظم المجمعات الصناعية (بالنسبة إلى طاقته الانتاجية) كأنما كل يجمع هو الوحيد من نوعه في المنطقة المحيطة به. وهكذا انفضح وجود طاقة فائضة حالياً وتوفر الادراك بأن الظاهرة المشكو منها تهدر قسماً من الموارد، وتجمّل كلفة وحدة الانتاج أكثر لارتفاعاً مما كان ممكناً أن تكون لجميع الفرقاء المعنيين. وأدى هذا الوضع بالأقطار الستة الأعضاء في «مجلس تعاون دول الخليج العربية» إلى تبني مسار يهدف إلى قدر أكبر من التنسيق والتعاون في المستقبل.

لعل الدرس الرئيسي لأقطار المنطقة العربية بأكملها هو أن التنمية بالاعتدال على النفس لا يمكن الانطلاق بها بتصميم وعزم وبشكل نير إلا إذا توفرت الإرادة السياسية لتحقيق

جدول رقم (٤ - ٥)
تنوع وتوزيع الثروات المعدنية في الوطن العربي

المورد المعدني	احتمالات مؤكدة ^(١) (يمكن التخطيط للمستقبل بدءاً منها)	احتمالات محتملة ومعتمة (يمكن اعتبارها في استشراف المستقبل) اضافة إلى أنظار الاحتمالي المؤكد.	ملاحظات
نقط	أنظار أواريك ^(٢) ، اليمن العربية، عُمان، السودان	اليمن الديمقراطية	- أنظار أواريك وعُمان تتنحج بالفعل
غاز طبيعي	أنظار أواريك	المغرب	- نسبة الاستخدام للمنتج ٧٥ بالمئة (والحقن ٣٢ بالمئة) على مستوى أواريك
فحم حجري	المغرب، مصر، الجزائر	عُمان	- استبعدت موجودات غير واحدة في لبنان واليمن العربية وتونس - طاقة انتاج في المغرب ومصر حالياً
مقل نطفي	الأردن	المغرب، فلسطين، مصر، سوريا	
يورانيوم وثوريوم		المغرب، الجزائر، الصومال، مصر، السعودية، موريتانيا، اليمن العربية	- باعتبار أن موجودات الفوسفات تحتوي في المتوسط على واحد بال عشرة آلاف يورانيوم
حديد	موريتانيا، الجزائر، مصر، المغرب، تونس، السعودية، سوريا، السودان	العراق	- وتوجد احتمالات ضئيلة في الأردن - طاقة انتاج حالية في موريتانيا ومصر والجزائر والمغرب وتونس - ١,٨ بالمئة من الانتاج العالمي حالياً

(*) قابلة للاستخراج تحت الاقتراعات الفنية والاقتصادية القائمة في بداية فترة الاستشراف.

(**) تشمل هذه: السعودية، الكويت، العراق، قطر، البحرين، الامارات العربية المتحدة، عُمان،

مصر، الجزائر، ليبيا، تونس.

(يتبع)

تابع جدول رقم (٤ - ٥)

المورد المعدني	احتياطات مؤكدة ^١ (يمكن التخطيط للمستقبل بدءاً منها)	احتياطات محتملة ومعتمة (يمكن اعتبارها في استشراف المستقبل) اضافة إلى أقطار الاحتياطي المؤكد	ملاحظات
نحاس	موريتانيا، عُمان، الجزائر، فلسطين، المغرب، الأردن، السعودية	السودان، اليمن، مصر، اليمن الديمقراطية	- طاقة انتاج حالية في المغرب، الجزائر، فلسطين، عُمان، موريتانيا
منغنيز	المغرب، مصر، السودان، الصومال، الأردن	موريتانيا، تونس	- احتياطات ضخمة في عُمان وسوريا - طاقة انتاج في المغرب ومصر والسودان
رصاص وزنك	تونس، الجزائر، المغرب، السعودية، مصر	السودان وموريتانيا	- طاقة انتاج حالية في تونس والجزائر والمغرب - المغرب ٤,٨ بالمئة حالياً من الانتاج العالمي من الرصاص
قصدير		مصر، المغرب	
كروم	السودان، عُمان	مصر، موريتانيا	- طاقة انتاج في السودان حالياً - احتياطات ضخمة في الامارات العربية المتحدة
موليرينيوم		مصر، الصومال	
- نيكل	المغرب، اليمن العربية، مصر	موريتانيا	- طاقة انتاج حالية في المغرب
تيتانيوم	مصر	الصومال، السعودية، اليمن الديمقراطية، اليمن العربية، موريتانيا	
تنتين	مصر	المغرب، موريتانيا	
تantalum		مصر	

(تابع)

تابع جدول رقم (٤ - ٥)

ايتزيوم		موريتانيا والصومال	
نيوبيوم	مصر	اليمن الديمقراطية	
كوبالت وانتيمون	المغرب	- طاقة انتاج حالية في المغرب - ٢,٥ بلتقة من الانتاج العالمي للكوبالت حاليا، وحوالي ٣,٨ بلتقة من الانتيمون	
فضة	تونس، الجزائر، المغرب	- طاقة انتاج حالية في تونس والجزائر والمغرب	
ذهب	السعودية	مصر	- طاقة انتاج حالية في السعودية
بوتاس	الأردن	المغرب، ليبيا، تونس	- طاقة انتاج حالية في الأردن
كبريت طبيعي	العراق	السعودية والمغرب وموريتانيا	- الآثار البيئية السلبية لاستخراجه كبيرة. كما أن انتاجه يمكن بالاسترجاع من النفط والغاز، (كما يحدث في السعودية والعراق والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسوريا وليبيا)، (وتحقق الأقطار العربية بهذا الشكل ٣,٠ بلتقة من الانتاج العالمي حاليا)
فوسفات	المغرب، الأردن، مصر، سوريا، العراق، تونس، الجزائر، فلسطين	موريتانيا	- طاقة انتاج حالية بكل أقطار الاحتياطي المؤكد

المصدر: خير الدين حبیب [وآخرون]، مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٦٣ - ٢٦٥.

التعاون والتنسيق والتخطيط، وإذا تم السعي إلى تحقيق ذلك بشكل يعبر عن تكامل وثيق وواسع النطاق بين الاقتصادات القطرية. فإذا توفرت الإدارة السياسية للتكامل السياسي، يصبح التكامل الاقتصادي الوجه الآخر لنفس العملة، ويصبح ممكن التحقيق - على اعتبار أن خريطة الموارد والمعطيات في الأنتار العربية تسمح بذلك. إن هذا الدرس جوهري بشكل خاص لأن تطوير كثير من القطاعات والأنشطة لا يمكن أن يتم بشكله الأمثل إلا على المستوى القومي وفي إطاره. وكلما اتسع التكامل المتحقق، يصبح الاقتصاد القومي أكثر قدرة

على التنوع، واتسع طيف السلع والخدمات التي ينتجها، وكذلك اتسع مجال المبادلات في ما بين الأقطار. وأخيراً، فإن العملية تكون واعدة تماماً بأن تغدو تراكمية وذات تأثير إيجابي في التكامل والتنمية معاً.

أولويات العمل في مسار التنمية العربية بالاعتدال على النفس

جرت الحاجة في القسم السابق من الفصل الحالي بأنه مع أن ما من قطر عربي واحد يستطيع بمفرده أن يرضي جميع معايير الأهلية بالنسبة إلى إمكان انطلاق التنمية بالاعتدال على النفس، إلا أن بمقدور المنطقة العربية ككل - أو على الأقل بعض مجموعات الأقطار العربية المتميزة باتصال وثيق في ما بين أعضائها - القيام بذلك بشكل متدرج. وكان الشرط الأساسي أن تشترك الأقطار العربية التي تكوّن المنطقة العربية، أو الأقطار الأعضاء في المجموعات المشار إليها، بعدد من الأهداف العريضة وأن تسعى إلى بلوغها بتصميم وثبات، من خلال العمل المشترك وضمن إطار التكامل. أما في حال محاولة مجموعتين أو ثلاث مجموعات الانطلاق بالتنمية المشار إليها، فتبين أن الشرط الواجب تلبية هو أن تتوفر لدى هذه المجموعات معاً عدة معايير أساسية على مستوى مرتفع بدرجة معقولة.

وبما أن انطلاق السعي على مستوى المنطقة كلها أي على المستوى القومي يمثل الحالة الفضلى، فإن الحاجة هي الآن إلى تفحص حالة انطلاق السعي على مستوى مجموعتين أو ثلاث مجموعات عبر التعرف أولاً إلى هوية المجموعتين أو الثلاث التي تمثل الحالة - ما دون - الفضل للقيام بالجهود الانمائية المشتركة بالاعتدال على النفس. وكنا قد ذكرنا قبلاً أن الأقطار الأفضل تتمتعاً بالمعطيات والموارد في السياق الحالي هي الجزائر، ومصر، والسعودية، وسوريا، والعراق، ولبنان، والأردن. وتقع هذه الأقطار ضمن ثلاث مجموعات كما يرد في الجدول رقم (٤ - ٤) أي في المنظومة. ولكن في حين تقع جميع الأقطار التي عدناها باستثناء الجزائر في المشرق العربي، فإنها ليست متقاربة جغرافياً فحسب بل هي أيضاً متصلة الواحدة بالأخرى.

ولو جئنا نقترح تصنيفاً عملياً أكثر ملاءمة لأغراض البحث، لتشكلت الأقطار في أربع مجموعات هي: المغرب العربي الكبير (المغرب، وموريتانيا، والجزائر، وتونس، وليبيا)؛ وادي النيل (مصر، السودان، الصومال، وجيبوتي)؛ الهلال الخصيب (لبنان، سوريا، الأردن، والعراق)، وشبه الجزيرة العربية (الكويت، البحرين، قطر، الامارات العربية المتحدة، عُمان، العربية السعودية، اليمن الشمالي، واليمن الجنوبي)^(٥٩). ولأن إقامة صيغة

(٥٩) اعتمد هذا التصنيف أيضاً في دراسة رئيسية قام بها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، وشارك فيها عشرات من علماء العلوم الاجتماعية وخبراء الحاسوب وامتدت أكثر من خمس سنوات، وتطور الدراسة حول مشروع مستقبل الوطن العربي، وقد أشرف على المشروع ورأس فريق العمل خبير الدين حسب (المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية). وتم العمل بالمشروع في خريف عام ١٩٨٧، ونشر التقرير لاحقاً. ويتألف النتائج النهائي من: التنمية العربية، منشق الدراسة ابراهيم سعد الدين، تحرير ابراهيم سعد الدين وعماد عبد الفضيل، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)؛ سعد الدين ابراهيم، محرر، للمجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن =

سياسية ما تجمع الأقطار الواحد والعشرين كلها معاً غير عملية في المرحلة الراهنة، فإن ما هو أكثر واقعية وجدوى هو اقتراح تجمّع ما أو أكثر يضم كل منها عدداً أصغر من الأقطار حيث تبدو إمكانية الاعتماد على النفس داخل التجمع واعدة. وعلى هذا الأساس ندعي أن التجمع الأكثر وعداً وملاءمة (على أساس موضوعي هو توفر المعطيات والموارد وليس على أساس المواقف والرغبات السياسية السائدة في الأقطار المعنية) يضم، فيما لو تحقق، مصر والسعودية ولبنان وسوريا والأردن والعراق. وسنطلق على هذا التجمع من الآن فصاعداً اسم «نواة الاعتماد على النفس».

تقع الأقطار عناصر هذه النواة في ثلاثة من التجمعات الأربعة في صيغة التصنيف التي اقترحناها في الفقرة السابقة. وهي - كما ذكرنا قبلاً - تتصل إحداها بالأخرى جغرافياً ولكنها فوق ذلك تتمتع بميزات أخرى. فهي تمتلك موارد وقدرات مختلفة، وبالتالي متكاملة. وتزداد إمكانية الاعتماد على النفس فيها خاصة إذا تفاعلت بشكلٍ لصيقٍ أكثر مع الأقطار الخليجية المصدرة للنفط الأخرى بالإضافة إلى السعودية. وهكذا نفصّل النواة مصر (في وادي النيل) وأقطار الهلال الخصيب، والأقطار المصدرة للنفط الأعضاء في مجلس تعاون دول الخليج في شبه الجزيرة العربية. فتوفر مصر والأردن ولبنان وسوريا والعراق للسعودية والأقطار النفطية الخليجية الأخرى، القوى العاملة الماهرة والقدرات الريادية ومجالاً رحباً للاستثمارات في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والسياحة في الأقطار والمصدرة لقوة العمل.

ومن الناحية الأخرى، فإن الأقطار المصدرة للنفط تمتلك اقتصادات ذات فائض مالي ولكنها تعاني ضيق قاعدة مواردها (باستثناء النفط والغاز من حيث الموارد، وباستثناء السعودية حيث تتوفر الموارد إلى حد ما). وبالنسبة، فإن الخيار العقلاني للأقطار النفطية هو التمييز في أقطار الجوار بدلاً من توظيف الموارد المالية الضخمة في حسابات مصرفية وأوراق مالية في أسواق المال الغربية. وإضافة إلى ذلك، تشكو الأقطار النفطية المصدرة للنفط الصغيرة من شح قوة العمل الماهرة والموارد الريادي بين مواطنيها، وباستثناء السعودية تعاني ضيق سوقها المحلية التي لا تتناسب مع قدرة اقتصادها على إنتاج وتصدير المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماويات والأسمدة. ثم إن مصر وأقطار الهلال الخصيب، وبعض أقطار المغرب العربي تشكل سوقاً طبيعية لمنتجات قطاع النفط والغاز المارة الذكر. وللنقطة الأخيرة أهمية خاصة بالنظر إلى القيود التي أخذ أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتهديد بفرضها، أو بفرضها، على المنتجات النفطية المشار إليها.

وأخيراً فإن الأداء الاقتصادي لمصر والأردن ولبنان وسوريا والعراق يعتبر جيداً بمقاييس

= العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)؛ العرب والعالم، منشق الدراسة علي الدين هلال، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، وحبيب [وآخرون]، مستقبل الأمة العربية: التحليلات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. ويتضمن التقرير النهائي الاستنتاجات التي خرجت بها المجلدات الثلاثة الأولى ويدهما بشكل مترابط.

المنطقة العربية، في حين لا تزال اقتصادات أقطار شبه الجزيرة العربية على مستوى أقل تقدماً، إذا ركزنا على الأداء الذاتي لهذه الاقتصادات، واستثنينا من حكمنا أداء الشركات العملاقة المتعددة الجنسية التي تعمل على نطاق واسع في الأقطار النفطية. فهنا أيضاً يوجد مجال للتعاون والتكامل بين الأقطار النفطية من جهة ومصر وأقطار الهلال الخصيب من جهة أخرى.

نعترف بأن المجال المشار إليه ليس واعداً وكبيراً كذاك الذي توفره المنطقة العربية بأكملها، إذ هي تمثل عمقاً اقتصادياً استراتيجياً لكل من أقطارها. على أن ذلك المجال الأكثر محدودية يسهل تصميمه بالمقارنة مع المجال القومي الأوسع، ويمكن إيجاد توافق حوله بصعوبة أقل. كما يمكن دفع عملية التكامل بشكل أكثر فاعلية بين عدد محدود من الأقطار (أي أقطار نواة الاعتماد على النفس - كما أسميناها-) بالمقارنة مع تحقيق نفس الأغراض على نطاق الأقطار الواحد والعشرين جميعها بتنوعها وتنوعها الجغرافي والمسافات الواسعة التي تفصل بين أطرافها أو تخومها وبعض مجموعاتها. أما المشكلات السياسية المتصلة بجميع أقطار المشرق العربي معاً (أي مصر والأقطار العربية الآسيوية) في إطار مؤسسي ما لتتعاون عبر العمل المشترك وتلتمس إلى التكامل داخله - على صخامتها وتعقيداتها - تظل أقل استعصاء على الحل مما لو كان المطلوب جمع جميع الأقطار العربية معاً في إطار مؤسسي ما. ويصح هذا القول بالأولى بالنظر إلى أن أقطار الخليج النفطية قد كوّنت لنفسها تجمعاً خاصاً بها هو مجلس تعاون دول الخليج العربية، الذي أخذ يعمل بشكل متزايد كهيئة تعمل من أجل الاندماج، أو على الأقل التعاون والتنسيق في الشؤون الاقتصادية والسياسية/ الأمنية. ويظل السؤال الكبير هو جمع أقطار الهلال الخصيب في نظام سياسي ما قادر على أن يكون ثابتاً وفعالاً، حتى لو كان فضفاضاً. (لا يلبي مجلس التعاون العربي الذي أنشأته مصر والعراق والأردن واليمن الشبالي في شباط/ فبراير ١٩٨٩ المواصفات التي تتمتع بها أقطار النواة الستة السابقة الذكر).

سواء تفحصنا إمكانية الاعتماد على النفس على المستوى القومي بأكمله أو على مستوى مجموعات محددة من الأقطار داخله، يظل المجال الجوهري الأفضل للعمل هو المجال السياسي: أي هندسة معادلة أو صيغة ما للتجمع العربي. ومهما يكن من أمر، فالأكيد أن الحالة السياسية العربية الراهنة بما يسيئها من تمزق وتفتت لن تسمح لأي خطوات جادة لأن تتخذ باتجاه الاعتماد على النفس، كما حددنا منظوره في الكتاب الحالي. ثم إن السير نحو اندماج وثيق بين جميع الأقطار العربية ليس على جدول الأعمال السياسي العربي، ولن يكون على ما يبدو في المستقبل المنظور. فوضعه بين أولويات العمل العربي العليا يشكل - لو حدث - فترة واسعة بعيداً عن التمزق الحالي والقطرية المفرطة المسيطرة. وهذا لا يبقى إلا خيار واقعي واحد مفتوحاً، هو إقامة تجمعات دون-قومية على أساس فدرالية فضفاضة (أو، كبديل، كونفدرالية)، لا تسند إلا القرارات الرئيسية ضمنها للسلطة الفدرالية. ومن الطبيعي أن يكون الهدف العريض المتمثل بالتنمية المعتمدة على النفس، والسياسات العامة التي تتخدم الهدف، بين تلك القرارات، بالإضافة إلى التوجيه العام للسياسة الخارجية وشؤون الأمن الخارجي.

ثمة خيار أكثر واقعية يمكن أن يتم تفضيله لأنه أقل طموحاً من تجميع أقطار الهلال الخصيب بموازاة تجميع أقطار مجلس التعاون الخليجي . نعتي بهذا التعاون المنسق بين أقطار الهلال الخصيب وأقطار مجلس التعاون الخليجي ، الذي يمكن أن يكون أفقياً أو عمودياً ، أو مزيجاً من الاثنين . ويعني الأول أن التعاون يدور حول أنشطة متشابهة أو متماثلة أو أنه يتناول العضوية المشتركة في منظمات تخدم أغراضاً متشابهة محددة بوضوح . (والوطن العربي لديه عدد وافر من هذه الأنشطة والمنظمات مع أن نسبة كبيرة منها قليلة الحيوية) . فإذا أخذنا بالاعتبار النشاط الذي يسيده مجلس التعاون الخليجي في أداء مهامه ، يصح لنا أن نتوقع أن تكون المنظمات التي تتجسد مهام متشابهة وتتعاون أفقياً ، والأنشطة ، المشتركة بين أقطار الهلال الخصيب ومجلس التعاون الخليجي أكثر فاعلية وأداء مما تكون عليه المنظمات والأنشطة التي يشترك فيها جميع أو معظم الأقطار العربية .

يمكن أن يكون التعاون المنسق عمودياً أو وظيفياً كذلك ، بمعنى أن يهدف إلى التكامل بين أنشطة مختلفة ، كتقسيم العمل في القيام بمهام مختلفة في صناعة كبيرة ، أو إنشأة مراحل أو أقسام مختلفة في صناعة ما بأقطار مختلفة ، وذلك بموجب تخطيط منسق . وعلى المستوى القطاعي ، يعني التعاون التخصص بموجب منطق الميزة المقارنة ، أو تدفق الموارد المختلفة في اتجاهات مختلفة ، كقوة العمل والريادة من جانب ورأس المال من جانب آخر . ويعني أيضاً قيام أقطار مجلس التعاون الخليجي بتوفير رأس المال للاستثمار في المجالات المتاحة في مصر وأقطار الهلال الخصيب .

لئن ركزنا حتى الآن على مصر وأقطار الهلال الخصيب وأقطار مجلس التعاون الخليجي فذلك ليس لأنه لا توجد مجموعات أخرى من الأقطار العربية قادرة على التعاون أفقياً وعمودياً ضمن صيغة ما للتجمع . فمجموعتا وادي النيل والمغرب العربي الكبير تتمتع كل منهما بقدر من التماسك الداخلي الذي يمكنها من التعاون في ما بين أقطارها . غير أن لا كلا منهما بمفردها ، ولا المجموعتان معاً تتمتعان بالميزات التي تمنحها القدرات اللازمة لتصبحا نواة الاعتماد العربي على النفس ، كما هو الحال بالنسبة إلى أقطار المشرق العربي . فأقطار المشرق العربي الاثنا عشر تتمتع منذ أجيال بوشائج ثقافية واجتماعية وسياسية وتجارية وثيقة ، وعلاقات اقتصادية بشكل عام . ويمتلك مواطنوها معرفة وثيقة بعضهم ببعض الآخر ، كما أنهم عرفوا تواصلًا طويلاً في ما بينهم يفوق معرفتهم مواطني الأقطار الأخرى في الوطن العربي وتواصلهم معهم . وأخيراً ، فإن امكانية الاعتماد على النفس بين الأقطار الستة التي تشكل نواة الاعتماد على النفس أرفع بكثير مما هي لدى أي مجموعة أخرى من الأقطار العربية أو مزيج من المجموعات ، في المنطقة العربية . وتبرز هذه الحقائق بوضوح في المنظومة في الجدول رقم (٤ - ٤) . ولكن ، بالرغم مما ذكرناه من مزايا لنواة الاعتماد على النفس ، يظل من الضروري أن تصبح أقطار المنطقة جميعها في النهاية معنية بالأمر إذا ما كان للمसार الانمائي بالاعتماد على النفس أن يصبح حقيقياً وهادفاً ضمن صيغة سياسية / اقتصادية ما .

نكتفي هنا بالبحث الذي مرّ حول الأطر السياسية العريضة التي تضم كل منها عدداً من أقطار المنطقة . غير أنه لا تزال هناك حاجة في موقع لاحق لتخصص أكثر تعمقاً بما أوردها

حتى الآن لشبكة القيادة أو المورد القيادي داخل كل من الأقطار العربية. أما الآن فنحن نفترض توفر مثل هذا المورد في كل من الأقطار (أو أنه يمتثل لتوفره)، وأن كلاً من الموارد القيادية المتوفرة يمتلك توجهاً أمثلًا قوياً والتزاماً باستراتيجية الاعتماد على النفس لغرض الانعاش. وفي الواقع، فإن التوجه والدافع الحافز نفسه الذي يدفع باتجاه تجمع سياسي - اقتصادي متماثل في بعض مجموعات الأقطار أو في المنطقة ككل، يعمل على التوقع بأنه عامل مشجع للاعتماد على النفس. وبالتالي، فإن ما يتوجب أن نشدد عليه هو أن العامل السياسي ذا الشقين - تجمع الأقطار، والتوجه الانعاشي لدى شبكات القيادة القطرية - يشكل في شقيه الاشتراط الأساسي لإمكانية الاعتماد على النفس عملياً. بل إنه في غياب هذا العامل السياسي لا يمكن أن تشهد المنطقة العربية تنمية بالاعتماد على النفس. يبقى أن نضيف أن موضوع شبكات القيادة سيحظى بمزيد من البحث في سياق تناول دينامية وآلية الاعتماد على النفس في الفصل التالي. ولهذا نتقل الآن إلى التعرف إلى مزيد من مجالات العمل المحددة ذات الأولوية المرتفعة التي ينبغي أن يترجم السعي إلى التنمية المعتمدة على النفس عبرها.

غير أن البحث في مجالات العمل ذات الأولوية، مع أنه يقصد به أن يكون محدداً، يتطلب أيضاً أن يقدم من خلال منظور سليم أوسع، إذ بدون ذلك تصبح عملية التعرف إلى هوية الأولويات (وإشارة) عشوائية لا تتحرك بهذا أي بوصلة. أما دليلنا في عملية التعرف هذه فهو اختيار مجالات العمل التي تنسجم وتتسق مع التصميم على السعي إلى التنمية المعتمدة على النفس، والتحقق من وجود علاقة سببية بين المجالات المختارة وتحقيق التنمية المستهدفة. ويكاد يكون من غير الضروري أن نشدد بأنه لا يمكن القيام بالاختيار السليم الذي يرضي المواصفات المذكورة لتوها إلا إذا أخذ المجتمع يمر بعملية إعادة هيكلة بالنسبة إلى قيمه، وتوجهه، وأولوياته، وموقع القوة الحقيقية فيه. وبدورها، فإن إعادة الهيكلة تستدعي بالضرورة صياغة وتطبيق المبادئ الديمقراطية وصيغ الحكم الملائمة لها، بموازاة تحريك جاد وصادق باتجاه تعاون عربي منسق، إن لم يكن باتجاه اندماج كامل. ولكي يكون مثل هذا التحول ممكناً، يتطلب الأمر إعادة تنظيم المجتمع بالانسجام مع الأهداف المنشودة، ولذلك يتوجب على شبكة القيادة والإشراخ الشعبية الواعية اجتماعياً أن تناضل في مقاومة القيم والقوى ذات المصلحة في منع التحول أو إعاقته. والآن، وقد بينا المقصود بالمنظور السليم الواسع، نتقل إلى تقديم مجالات العمل المحددة ذات الأولوية.

الأولوية الأولى التي نسجلها هي وجود منظور مشترك، أو على الأقل ذي عناصر متقاربة، لما تعنيه التنمية للمجتمع، وما يزيد من التحديد، للأهداف الانعاشية ولتفاعلها وتشابكها. وهذا جوهر من أجل تحقيق الانسجام والتنسيق بين المخططات والبرامج القطرية للتنمية، ومن أجل إطلاق مشروعات مشتركة بين بعض الأقطار العربية أو كثير منها، وأخيراً من أجل وضع تصميم للأنشطة وأنماط تقسيم العمل داخل المنطقة العربية (أو داخل المجموعات القطرية في المنطقة) الضرورية لتحقيق التكامل. أما تحقيق الانسجام والتنسيق بين الخطط القطرية فهو الهدف الأكثر تواضعاً. ويليه في مرحلة لاحقة وضع خطة للقطاع

الاقتصادي العربي المشترك، وأخيراً ومثالاً يؤمل وضع خطة امتثالية، ولو كانت تأشيرية وفي خطوط عريضة فحسب للمنطقة العربية كلها.

تستطيع عدة مؤسسات الاسهام بعملية تعيين الأهداف الامتثالية القومية، أبرزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والصندوق العربي للإئتمان الاقتصادي والاجتماعي، ومعهد التخطيط العربي - وهي كلها مؤسسات رسمية. ويمكن اضافة ثلاث جهات هامة من القطاع الخاص هي: الاتحاد الاقتصاديين العرب، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان العربية، ومركز دراسات الوحدة العربية.

الأولوية الثابتة التي نسجلها هي أنه ينبغي أن تكون تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة همّ المجتمع الأكثر إلحاحاً ضمن الانسجام والتنسيق المنشودين. عل أننا لسنا بحاجة هنا لأن نبحت أهداف التعليم والتدريب ومضمونها المثالي، وكيف تستطيع على النحو الأفضل خدمة الأغراض العريضة للمجتمع العازم على تحقيق تجده الحضاري، فمثل هذا البحث يمكن المشور عليه في كتب ودراسات ووثائق متعددة متاحة تخاطب فلسفة التربية وعرضها في الوطن العربي. ويبقى أن هنأ الحالي هو بالأولى أن نشدد على تلك الجوانب في تنشئة الصغار والفتيان، وفي التعليم النظامي والتدريب التقني التي تقدم خدمة وتمتع بدلالة مباشرة لتكوين المواطنين كغرض في ذاته، إذا كان للتجدد أن يتطلق. عل أن الجوانب المعنية ينبغي كذلك أن ترتبط بالسعي إلى التنمية المعتمدة على النفس وتخدمه. وما أن هذه «المرغوبات» يمكن في صيغتها المثل أن تقارب في سياق تجمع سياسي عربي وثيق، بما تتطلبه تلك المرغوبات من مؤسسات وبرامج واتفاق، فإنها ينبغي أن تشكل عناصر في نظام القيم الذي تتمحور حوله تنشئة صغار الأمة وتعليمهم وتدريبهم. فمن البديهي إذن أن تتضمن تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة العربية ليس فقط مدخلات اقتصادية وإنما مدخلات أخرى تعود إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والتقنية من حياة الفرد والمجتمع، وتهيئتهما للمستقبل المنشود.

ويجب أن نقدم ملاحظتين اضافيتين تصلان بمجال العمل الذي نحن بصده. الأولى أن الأنشطة والبرامج القومية أو ما - دون - القومية ينبغي أن يتم تصميمها والقيام بها بموازاة نظائرها القطرية والانسجام معها، والعكس بالعكس كذلك. والغرض من هذا التشديد هو تسهيل المبادلات في القدرات الثقافية والاقتصادية والتقنية في ما بين الاقطار، وذلك لتحقيق توزيع أفضل للقوى العاملة وللتنافس الثقافي داخل الوطن العربي. أما الملاحظة الثانية فهي أن صياغة البرامج - من قطرية وقومية (أو ما - دون - القومية) - من أجل تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة ينبغي أن تبنى بالحاجات المستقبلية، أو أن تتيح المجال للعناية بها. ويقوم مثل هذا التحسب المستقبلي على توقع نمو الحاجات وتنوعها، وتبدل الظروف على المستوى العالمي خاصة بالنسبة إلى العلم والتقانة، وكذلك على مزيد من التصميم لتحقيق قدر أوفى من الأمن القطري والقومي على جميع الجبهات، حيث يكون الأمن منكشفاً أو مهدداً.

أما المؤسسات الرئيسية التي تستطيع تقديم مدخلات هامة في تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة فهي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية، ومجلس وزراء التربية العرب، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومنظمة العمل العربية، والصندوق العربي للائحة الاقتصادية والاجتماعي، واتحاد الجامعات العربية.

يشكل اكتساب القدرة التقنية الملائمة والفعالة الأولية الملحة الثالثة التي ينبغي أن يركز عليها في المنطقة العربية إذا كان للتبعية التقنية المفرطة للخارج أن تصبح أقل حدة، وأن يجري خفضها بخطى مرضية، وإذا كان للاعتد التقني على النفس أن يشجع ويدفع إلى الامام بحزم وجد. ويعني هذا الموقف من الاكتساب التقني - بين اعتبارات أساسية أخرى - الحذر بالأب يتنجر المجتمع وخط المقاومة الأدنى^(٦٠) بالانزلاق إلى التقليد غير النقدي - أو الفاحص ومجرد استيراد التقنية من صلبة وطرية، وألا يصبح منبراً أو مأخوذاً بالحاجة إلى التبدل السريع في التقنيات والتقنيات المستخدمة لمجرد أنها جديدة وأن البلدان الصناعية الغربية التي تتمتع بموارد وقدرات متفوقة نستخدمها. ففي الواقع، هناك الكثير مما يمكن نقده والاعتراض عليه في تلك البلدان في السياق الحالي، كتشجيع التقادم التقني بشكل مصطنع أو بحجج زائفة بما ينجم عن ذلك من هدر وسوء استخدام للموارد، وكذلك كالانهيار بالمبتكرات والنهائج (الموديلات) الجديدة السريعة البروز لكثير من السلع التي لا تتميز احداها عن الأخرى بما يبرر الجهد والموارد المخصصة لانتاجها. ويصح هذا القول بالأولى على السلع الاستهلاكية من قصيرة الاستعمال ومديدة الاستعمال.

أشرنا قبلاً إلى قيام الشركات العملاقة بخلق رغبات استهلاكية لا يشعر بها جمهور المستهلكين تلقائياً، وهي عملية تمارس على نطاق واسع. ويتم هذه العملية بفضل قوة وسائل الاعلام المرئي والمسموع، وحملات التسويق الشبيلة جداً، وقدرة تلك الشركات على تغذية الرغبات المشار إليها بحيث ينتهي الأمر بأن تنوهم جماهير المستهلكين بأنها حاجات ضاغطة في بلدان الشمال والجنوب على السواء. ولكن في حين تستطيع بلدان الشمال بما يتوفر لها من دخل وقدرة شرائية مرتفعين أن تسمح لنفسها بهدر قسم من دخلها المتاح للتصرف، فإن بلدان الجنوب لا تقوى على تبرير مثل ذلك الهدر في مجتمعاتها. وينبغي أن نذكر أيضاً أن نصيباً وافرأ من القدرة الشرائية الاجمالية في بلدان العالم الثالث تأتي من دخل الأثرياء أو شبه الأثرياء الذين يتأثرون بالرغبة في تقليد نظرائهم في البلدان الصناعية الغنية. وهكذا يؤدي تصرف أثرياء العالم الثالث على هذا النحو إلى خفض التراكم الرأسمالي في اقتصاداتهم بتحويلهم قسماً من الدخل المتاح القابل للتصرف بعيداً عن الاستخدامات الاعتيادية.

وكما رأينا بالنسبة إلى التعليم والتدريب، من الضروري الادراك أن عملية اكتساب التقنية الملائمة والفعالة يمكن أن يصبح أسرع وأكثر نشاطاً بفضل اعتداد مقارنة قومية أو ما - دون - القومية مما يمكن بفضل مقارنة قطرية ضيقة الأفق. فالجهد الجماعي في هذا النطاق

(٦٠) يعني: The Line of Least Resistance.

ليس ضرورياً فحسب وإنما هو في كثير من الحالات حيوي ولا غنى عنه بالنسبة إلى بعض البرامج المهادفة إلى دفع بناء قاعدة العلم والتقانة قديماً. ويصح هذا بالأولى كلما جرى تشجيع قيام مزيد من الصناعات والأنشطة على مستوى قومي أو ما - هو - دون - القومي . ومرة أخرى، كما رأينا بالنسبة إلى التعليم والتدريب، ينبغي السعي لإيجاد انسجام واتساق بين الجهود القطرية والقومية أو الجبائية بحيث تستفيد كل من الفئتين من التغذية العكسية التي تتوفر بفضل التجربة والمبادرات والأفكار الإبداعية لكل منهما. وإضافة إلى ذلك، تشكل البرامج الجبائية توفيراً صافياً بالكلفة، ذلك أن كثيراً من عناصر هذه الكلفة يمكن الغاؤه، أو على الأقل خفضه بفضل إقامة برامج جماعية. ويمكن أن تصمم البرامج بحيث تخدم المصالح والحاجات القطرية الخاصة، وبحيث لا يكون كل منها «نسخة طبق الأصل» عن الآخر، فالتنوع يثري العملية ويزيدها قبولاً.

هنا يجب الاعتراف أن المنطقة العربية لم تطور بعد إلى مدى وافٍ ومرصٍ ما يكفي من المؤسسات المعنية بدفع وتطوير القدرة التقانية، بالرغم من أن مشروعين وضعهما لهذا الغرض منذ عدة سنوات ولا يزالان قيد الدرس. وبالإضافة إلى إقامة مركز قومي للتقانة ضمن نطاق أحد المشروعين المشار إليهما، يستطيع اتحاد الجامعات العربية واتحاد العلماء العرب تقديم المساعدة الفكرية واقتراح صيغ العمل.

الأولوية التالية، وهي الرابعة، التي تحتاج اهتماماً وعملاً سريعاً واسع الأبعاد، هي التنمية الزراعية والريفية. وتكتسب هذه الأولوية أهميتها ومركزيتها الخاصة من حقيقة انكشاف الأمن الغذائي العربي بشكل خطير، بل حرج كما يتبين قليلاً، ومدى التبعية المغلق للبلدان الغربية الرئيسية التي تصدر المواد الغذائية للوطن العربي. فقد ارتفعت المستوردات الغذائية حتى أصبحت في وقت من الأوقات منذ سنوات قليلة تتعدى نصف قيمة مجموع الاستهلاك الغذائي العربي. وهكذا، فإن التنمية الحيوية المطلوبة تمتد على عدة جبهات. فهي ليست اقتصادية وتقانية فحسب وإنما هي اجتماعية كذلك وفوق ذلك كله سياسية، بمعنى وجوب أن يحظى سكان الريف بوزن سياسي يمكنهم من امتلاك تأثير سياسي، وذلك حق لا ينكر لهم بالنظر إلى نسبتهم العددية بين السكان ولأهميتهم الاقتصادية للمجتمع ككل.

تشمل البرامج المطلوبة بإلحاح التعليم المصمم ليوفر تدريباً تقنياً زراعياً ومضموناً خاصاً يلائم الحاجات الريفية إلى جانب المضمون العام، وبنية تحتية في شكل طرق ووسائل نقل، ونظاماً متعاوناً متنوعاً، وخدمات ارشاد زراعي، إلى جانب مؤسسات ووسائل ومعدات التخزين والتبريد، والتسويق، والبحث والاختبار، وأنظمة وشبكات الري والصرف، والمستوصفات - ففي الواقع ليس هناك جانب من جوانب الحياة أو النشاط يحظى حالياً بما ينبغي من التطلبات الانمائية التي عدناها.

يتوجب علينا أن نبرز هنا أربعة من مجالات العمل المرتبطة أو المتصلة بالتنمية الريفية والزراعية. ثلاثة من هذه اقتصادية كلياً في طبيعتها؛ نعتي بها سياسات تسعير للمحاصيل سليمة ولا تتضمن تحيزاً ضد القطاع الريفي كما هو مألوف بحيث في الواقع يقدم الريف دعماً

مالياً للمدن؛ مؤسسات وبرامج تسويق نشيطة وذات خيال ومبادرة؛ ومؤسسات تسليف زراعي كالمصارف والجمعيات التعاونية في نماذج فعال. أما المجال الرابع فهو ذو طبيعة مختلطة. إنه اصلاح نظام حيازة الأراضي - اصلاح لا يكون ناقصاً ومشوهاً لم يحظ بما يكفي من التفكير والإعداد السليم واللائق مثل محاولات الإصلاح التي وضعت موضع التنفيذ في عقدي الخمسينات والستينات. ذلك أن المؤسسات اللازمة والملائمة لم تتم اقامتها وتجهيزها لكي تستطيع الحلول محل كبار الملاكين الذين انتزعت املاكهم. وبالنسبة لظلت وظائف الملاكين مهملة، إذ لم تنهض بها أية مؤسسات بشكل فعال ورشيد، فلم يتجمد الانتاج الزراعي فحسب بل في كثير من الحالات تقهقر بشكل ملموس.

يستطيع العمل الجماعي - سواء أكان في حيز تبادل الأفكار والتجارب، أو تصميم المؤسسات والبرامج ذات العلاقة، أو في مجال التمويل وتنفيذ البرامج المشتركة - أن يكون ذا قيمة أساسية كبيرة في التنمية الريفية والزراعية. فجميع الأقطار التي تمتلك طاقة زراعية ضخمة - باستثناء العراق - تحتاج إلى مساعدة وتعاون أقطار أخرى. وفي المرحلة الراهنة، فإن لمواطني الوطن العربي جميعاً مصلحة في تلك التنمية، سواء أكانوا مستهلكين للطعام أو منتجين للمعدات الزراعية والمدخلات المتعددة كالأسمدة والمبيدات، أو ذوي مهارات في جوانب القطاع الزراعي المتعددة، أو ذوي قدرة مالية تمكنهم من التثمين في القطاع. من البديهي أن هناك شيئاً متعدد للتعاون، لكن أماننا هنا حالة مثالية لدفع التكامل داخل المنطقة العربية. حتى الآن، برز السودان على أنه الحقل الأمثل لإقامة صيغة مؤسسية للتكامل، بفضل ما يمتلكه من مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة والموارد المالية الكبيرة. وهكذا أنشئت «الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي» لتعمل في السودان بفضل مبادرة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن الهيئة فشلت في بلوغ التوقعات والأمال التي بنيت عليها، وكان السبب الرئيسي في الفشل عدم اتساق الإرادة السياسية لدى السودان والأقطار الأخرى (وهي متعددة) بالتصميم الحاسم، بله الإدارة السياسية السيئة للاقتصاد داخل السودان نفسه. غير أن تحليل المشكلات التي اعترضت الهيئة يأخذنا بعيداً عن بؤرة تركيزنا الحالية.

بالإضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية، تستطيع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والهيئة العربية المشار إليها في الفقرة السابقة، أن تقدم معاً الإسهام الأساسي في تصميم وإقامة المؤسسات اللازمة للتنمية الريفية والزراعية، بما يشمل ذلك من صياغة البرامج والمشروعات. وتستطيع المؤسسات الأخيرتان (الصندوق والهيئة) توفير تمويل من مواردهما، كما تستطيعان القيام بدور العامل المحفز في اجتذاب تمويل من مصادر حكومية. هذا وقد عني الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان العربية مؤخراً بالتنمية الزراعية بشكل عملي، وقد كان (عند اعداد مخطوطة هذا الكتاب) يعدّ لصياغة وإطلاق برنامج زراعي عربي مشترك (في إطار القطاع الخاص) بحجم ملياري دولار.

الأولوية الخاصة للعمل المشترك التي تناولها هي تطوير الصناعة الأساسية والمهندسية، لكي يمكن بناء التصنيع على قاعدة صلبة من شأنها أن تجعل الانتقال إلى مراحل ومراتب أكثر تقدماً، أقل صعوبة. وتعني إقامة القاعدة الصناعية الاعتماد الواسع على العلم والتقانة، وبالتالي على البحث والاختبار، والاحتساب العقلاني، والريادة الصناعية - وذلك كله من أجل غرس وانتشار «الروح الصناعية»^(٦١). ومن المعروف أن عدداً من بلدان العالم الثالث تطورت صناعياً بحيث ولجت مجالات متقدمة، وأصبح يضرب المثل بها. ونحن نعني البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، الهند، تايوان، سنغافورا، وكوريا الجنوبية - وشار إليها كأمثلة يجب أن يحتذى بها. ونضيف أن العرب لا ينقصهم التمويل اللازم، ولا التقنيون المدربون، ولا السوق اللازمة لمنتجات التصنيع السريع.

ما أهدف إليه هنا هو التأكيد أن على العرب أن يتعلموا المشي بخطوات ثابتة أولاً قبل أن يحاولوا الجري. وعلى هذا الأساس، فلا بأس من أن يحاولوا خلال عدة سنوات قادمة أن يطوّروا كثيراً من الصناعات التحويلية (إن لم يكن معظمها) التي طورها الشركات العملاقة المتعدية الجنسية جزئياً، أو هي تقوم بتطويرها داخل المنطقة العربية، أو تلك التي تصنّف الشركات منتجاتها المصنوعة خارج المنطقة إلى أقطار المنطقة. وتشمل الصناعات الأكثر سهولة في الانشاء والتشغيل، التي يمكن أن تكون لها سوق عربية وافية حالياً، انتاج السلع المنزلية للمدينة الاستعمال، والمنتجات الغذائية، والمعدات الهندسية، وتجهيزات الفنادق ومعداتنا، والمكائن البسيطة المستخدمة في المصارف والمخازن وسواها من معدات الكترونية غير شديدة التعقيد، والمكائن والمعدات اللازمة للأشغال العامة والمقاولات، وتجهيزات المستشفيات والمدارس البسيطة الصنع، ومعدات البناء ولوازمه من أدوات صحية... وما إلى ذلك من أمثلة. فحجم الطلب في كل هذه الحالات كبير، والمهارات العمالية متوفرة، بما يكفي لإقامة الصناعات التي عددها وما هو من نوعها أو مستواها التقني، إذا أقدمت الأقطار ذات الفائض المالي على التثمين في مشروعات انتاجية مشتركة. غير أن هدر الموارد لا يكون مبرراً إذا أقدم كل من الأقطار بمفرده على تطوير مثل الصناعات المذكورة في طيفها الواسع. وبالعكس، تستطيع هذه الأقطار بفضل بعد النظر والتحليل السليم أن تقيم برامج ومشروعات مشتركة ذات قدرة على الحياة والربحية، بالإضافة إلى أن مثل ذلك التوجه والتصرف يعكس موقفاً سياسياً حكماً.

هناك إطار مؤسسي للتنمية الصناعية متوفر حالياً إلى مدى بعيد، حيث يشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية مظلة مؤسسية (كما يفعل بالنسبة إلى القوى العاملة والتنمية الزراعية وتنسيق الخطط الإنمائية)، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية توفر قدراً لا يمحور تجاهله من المعرفة الصناعية المتخصصة. ثم إن الصندوق العربي للانماء

(٦١) انظر: Clark Kerr [et al.], *Industrialism and Industrial Man: The Problems of Labor* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960).
يستخدم كير وزملاؤه مصطلح Industrialism لكنني لم أستطع ترجمته إلى العربية إلا بالمعارة المجلة أعلاه،
التي تعبر عن غرض المؤلفين.

الاقتصادي والاجتماعي يمكنه أن يساعد في التمويل، بالإضافة إلى الصناديق القطرية للتنمية القائمة في الكويت والسعودية وأبوظبي وهي الأكثر نشاطاً في المرحلة الراهنة) التي يمكن الاعتماد عليها في توفير قسم من التمويل اللازم. كذلك يحق لنا أن نتوقع اهتمام الشرين من القطاع الخاص بالمشاركة في تمويل المشروعات الصناعية التي تقام على أساس قومي أو ما - دون - القومي، مباشرة أو عبر الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان العربية.

تشكل تنمية البنى التحتية عبر الحدود القطرية الأولوية السادسة التي تناولها الآن، وبجملها إما ما - دون - القومي في بعض الحالات (كإدارة واستغلال الموارد المائية المشتركة، ووصل الشبكات الكهربائية القطرية بين أقطار ذات فائض بالتيار وأخرى ذات عجز من أجل تحقيق توزيع أكثر توازناً للطاقة، وبناء شبكات طرق وسكك حديدية تربط بعض الأقطار معاً)، أو يكون مجالها قومياً، أي على امتداد المنطقة العربية كإنشاء شركات طيران وملاحة عربية تخدم المنطقة ككل. فالوضع الحالي يتميز بمفارقة تدعو إلى الاستغراب في أن الوصول بحراً أو جواً إلى الولايات المتحدة أو أوروبا مباشرة أسير بكثير من الوصول إلى بعض الأقطار العربية للمواطنين في أقطار أخرى. بل إن هناك حالات تتميز بوجود اتصالات بين المدن العربية عبر مطارات ومرافئ أوروبية أكثر تعدداً من الاتصالات المباشرة بين المدن العربية المعنية. والأمير نفسه، ينطبق على الاتصالات بين المدن العربية بالهاتف و«التلكس» و«الفاكس» التي كثيراً ما يمر عبر مدن أوروبية.

لا ريب أن أولوية العمل التي نحن بصددتها جوهرية من أجل توسيع السوق العربية القومية وتخفيض أكلاف التجارة داخل المنطقة، ومن أجل انشغال المسافرين العرب من قطر إلى آخر. ومع أن هناك مخططات لشبكات طرق تربط بين الأقطار بعضها ببعض، وأن هناك بعض المشروعات للربط العملياتي للخطوط الجوية و/أو اندماج بعض الشركات الجوية معاً مما هو قيد النظر منذ سنوات، إلا أنه لم ينجم عن ذلك نتائج ملموسة بعد. والجدير بالذكر أن تكثف التزاور في ما بين المواطنين العرب من أقطار مختلفة، لأغراض السياحة أو الأعمال أو الدراسة، أمر ذو فائدة كبيرة في تمتين الروابط بين الشعوب العربية وفي جعل التحركات أو الاجراءات الاندماجية أسير قبولاً وأقدر على الثبات إذا تحقق ذلك الاندماج. وهكذا ينبغي ألا يترك الأمر للجهاز القطرية الرسمية لكي تتولى بمفردها وضع الانفاقات وإنشاء المؤسسات الاندماجية، كما أن ما تقوم به الحكومات يصبح أكثر مصداقية ومدعاة للثقة ووعداً بالتجاسع والاستمرار إذا نما من الجلود الشعبية أولاً.

الأولوية السابعة تتصل بسياسات النفط والغاز العربية التي يفترض أن تحظى باهتمام وتفكير مركزين، وتحليل وصياغة رشدين ومسؤولين. وقد تولت ثلاث هيئات أو جهات مسؤولية السياسات المشار إليها. الأولى، تاريخياً ولناحية القوة الحقيقية التي تتمتع بها، هي «أوبك» أو منظمة الأقطار المصدرة للبترو. على أنها تشمل في عضويتها مصدري عرب وغير عرب، مع تفوق عديدي وتفوق في ما تمتلكه من موارد نفطية للفتنة العربية. أما الثانية فهي

«أوابك» أي منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وهي - كما يستدل من اسمها - عربية كلياً. إلا أن هذه الهيئة تتخصص بالبحوث والدراسات والنشر أكثر مما تتعاطى بوضع السياسات النفطية. والثالثة هي مجلس تعاون دول الخليج العربية الذي أخذت أهميته بالبروز مؤخراً بين مستجي النفط ومصدريه في شبه الجزيرة العربية.

ينبغي ألا يخفي هذا الإطار الواسع ظاهرياً حقيقة وجود جوانب أخرى لإدارة المورد الهيدروكربوني العربي غير تلك التي تناوفا «أوبك» و«أوابك» ومجلس التعاون الخليجي عادة. وهي جوانب تتطلب تفحصاً دقيقاً وسياسات ملائمة. فالنظرة الشمولية السليمة للمورد النفطي بشكل عام يلزمها سياسات تستطيع أن تحقق توازناً في ما بين عدد من القضايا المتناقضة أو المتنافسة ظاهرياً. وتتصل هذه القضايا بالتسعير؛ وحجم الانتاج؛ والتصدير؛ والاستهلاك الداخلي والاستخدام الصناعي للنفط؛ والحفاظ على المورد؛ وجني العائدات؛ واستخدام العائدات النفطية داخل الأقطار المصدرة وخارجها - وبجميعها أمثلة عديدة لمضامين القضايا الرئيسية المشار إليها. ويبدو أن هناك موقفين على الأقل يمكن اتخاذهما بالنسبة إلى كل من القضايا. وعلى سبيل المثال، فإن الرغبة في الحفاظ على المورد وإطالة عمره تتناقض مع التوسع في الانتاج فوق حد معين، وكذلك مع الرغبة في تعظيم العائدات النفطية - وقس على ذلك.

ويزداد تعقيد التفتيش عن معادلة للتوفيق بين مختلف أوجه التضارب لسببين اثنين. أحدهما هو غياب التوافق^(٦٢) بين معظم المنتجين حول طبيعة المصالح القطرية الحقيقية بالنسبة إلى كل من القضايا التي عددناها في الفقرة السابقة. والتوافق ضروري بشكل خاص إذا أريد أخذ منظور بعيد المدى بالاعتبار، وكذلك البعد القومي في صياغة السياسات. فهناك كثير من الضغط الفكري وبعض الضغط السياسي لأن تكون المصالح والمصالح القومية الجوهرية محددات في السياسات النفطية. أما العامل الثاني الذي يعمل على الاخلال بالتوازن فهو أزمة النفط التي تفجرت في أوائل عقد الثمانينات. وقد تولدت الأزمة من انخفاض الطلب العالمي على النفط بين مختلف مصادر الطاقة، وعلى النفط العربي خاصة بين الغسوط كلها. من هنا كان هبوط العائدات النفطية وما أدى إليه من تداعيات خطيرة، قطرياً، وفي المنطقة العربية ككل، ودولياً.

ثم إن هناك قضايا جذبة ذات طبيعة اجتماعية أكثر شمولية من التطورات الاقتصادية المحض، وهي قضايا نشأت مع حقبة الثراء القصيرة خلال الفسورة النفطية في السنوات ١٩٧٣ - ١٩٨٢، واقتربت بها. وتتصل هذه القضايا بتراكم «الدخل غير المجني»^(٦٣) (أو الرّيسع الصافي) الذي أدى إلى انفصام بين الجهد والمردود في عقول وسلوك الكثيرين من مواطني الأقطار النفطية، وأدى «خلقية العمل»^(٦٤) التي لم تكن متأصلة على أي حال. وعلى

(٦٢) بمعنى: Consensus.

(٦٣) بمعنى: Unearned Income.

(٦٤) بمعنى: Work Ethic.

الصعيد السياسي أدى الشراء المالي المفاجيء إلى تعميق الهوة القطرية وجعلها أكثر تشدداً وتعصباً على حساب الهوية القومية. وكذلك، مثلت أنماط الاستهلاك الجديدة على الصعيد الثقافي، وقد كانت تأثرت إلى حد بعيد بعوامل خارجية، اقتحاماً خطيراً للثقافة الوطنية وهزمت الكثير من قيمها، عدلة الكثير من الخلخلة وضياح بوصلة التوجه.

من الواضح أن القضايا الاقتصادية وغير الاقتصادية المعنية، وهي أمور ذات صلة بحياة المنطقة العربية واقتصادها ودلالة مباشرة وذات شأن بالنسبة إليها - وبشكل خاص بالنسبة إلى الأقطار المنتجة والمصدرة للنقط - والتي هي مصدر قلق حول الحاضر كما حول المستقبل، تستحق أن تدرس بتدقيق ومسؤولية من قبل الأقطار الأعضاء في «أوابك»، وربما كذلك ضمن إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية. وذلك لغرض التعرف إلى القضايا التي تنشأ من إدارة واستغلال المورد الهيدروكربوني في مختلف جوانبها ودلالاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية؛ ولصياغة السياسات المثل الواجب وضعها في خدمة الأهداف والمصالح القطرية والقومية وتصميم أدوات العمل الملائمة لتنفيذ السياسات، أو توفير الصلاحيات ووسائل العمل والموارد اللازمة لتلك الأدوات وأبرزها في هذا السياق «أوابك».

تشكل استعادة النصيب الأكبر الممكن من الموارد المالية العربية المهاجرة إلى أسواق المال في الأقطار الصناعية المتقدمة الأولية الثامنة بين ما نتناوله. والغرض من مثل هذه الاستعادة ومن توطین الموارد في المنطقة العربية هو استثمارها في العمل الائتماني. ويجوز لنا التشديد أن هذه الموارد تشكل نسبة هامشية جداً من جملة الموارد الضخمة المتاحة للبلدان الصناعية المتقدمة التي «تستضيف» الموارد العربية حالياً، في حين أنها تستطيع أن تكون ذات أثر قوي وفَعَال في نطاق عامل توفر رأس المال في المنطقة العربية التي تشكل جملة مواردها المتاحة كتلة مالية متواضعة جداً بالنسبة إلى نظيرتها في البلدان الصناعية المتقدمة. ونضيف أنه لا مَرْدَل ويدعو إلى الاستغراب والتهمك بالنسبة إلى بعض الأقطار العربية أن تسعى إلى الحصول على مساعدات اقتصادية أجنبية بشروط قاسية، وبالقَبُول بقيود سياسية صارمة (وإن كانت غير معلنة)، في حين يمكن الحصول على رأس المال العربي لو توفرت الإرادة لاستعادته للاستخدام في المجال الحيوي العربي. عل أن من الضروري أن يمارس قدر كبير من الحذر في عدم السماح بجعل استعادة الموارد المالية المهاجرة مشجعاً للأقطار المالكة للموارد لكي تعتمد سياسات أكثر تساهلاً بعد ما هو قائم في استيراد مزيد من السلع والخدمات غير الضرورية، أو في التوجه إلى تسميرات ظهورية غير منتجة بالمعنى الحقيقي ولا تنجي الشعوب منها فائدة حقيقية دائمة.

ومن جهتها، على الأقطار المعوزة لرأس المال أن تتأكد من توفير مناخ صحي وأمن لتسيير الموارد المقترضة من الأقطار ذات الفائض. كما أن على المجموعة الأولى أن توجه الموارد إلى تسميرات في برامج ومشروعات حظيت بإعداد جيد، تمتد بالقدرة على تمكين الأقطار المقترضة من سداد القروض - إن لم يكن مباشرة بفضل ما تنتجه و/أو تصدره البرامج

والمشروعات، فمن المكاسب التي تتحقق في مجال «الوفورات الخارجية» المتوقعة بفضل التثمينات والأنشطة الناجمة عنها. ومن البديهي بأن هناك استخدامات أخرى يمكن توجيه الموارد المستعادة إليها، كالشاركة في المشروعات المشتركة على الصعيد القومي أو ما - دون - القومي، أو استيراد سلع وخدمات استهلاكية حيوية، أو لمواجهة الاتفاق الجاري على برامج العلم والثقافة والتعليم ذات التوجه الانمائي. أما ما ينبغي تجنبه بتشدد فهو استخدام الموارد في شراء مزيد من أنظمة التسلح لمجرد إرضاء المؤسسة العسكرية، أو لإشباع شهية متجني الأسلحة الأجانب الساعين دوماً إلى تعظيم مبيعاتهم، ومن الناحية الأخرى شهية عملاء مشتريات السلاح للمعاملات وهي شهية نعمة باستمرار، أو بسبب مجرد الانبهار بهناج الأسلحة الدائمة التطور التي تبدو دائماً جذابة وأخلاة وباعة على التفاخر أثناء الاستعراضات العسكرية! ولا ننسى ندرة استخدام أنظمة التسلح في حماية الأمن القومي وتحريم الأرض العربية، وهي الأغراض التي تبرر من أجلها مستوردات السلاح الضخمة.

يستطيع صندوق النقد العربي والصندوق العربي للامناء الاقتصادي والاجتماعي معاً أن يشكلا أدوات فعالة في إدارة الموارد المالية العربية المعادة إلى الوطن واستخدامها، ومعاونة الأنظار المعنية التي تمتلك الموارد في عملية الاستعادة والاستخدام. ونشدد أن مجال العمل الأكثر أهمية في هذا السياق، وهو تحقيق الانسجام والتنسيق في ما بين الخطط الانمائية، وكذلك صياغة منظور مشترك للتنمية وأهدافها، يشكل مدخلاً حيوياً في السعي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المعادة. وذلك لأن مثل هذا الاستخدام ينبغي أن يخضع لمبادئ وخطوط توجيهية متشددة تنبأى مع نظام أولويات للتثمين يكون قد جرى وضعه من قبل.

الأولوية التاسعة والأخيرة التي نبحثها في نهاية القسم الحالي هي التجارة الخارجية وسياساتها. وهنا ينبغي توجيه النظر أولاً إلى توسيع القدرة الانتاجية العربية وتنويعها ورفع مستواها. فذلك شرط جوهري لكي يمكن وضع قدر أكبر بكثير وأفضل نوعية من السلع والخدمات في مجرى التدفقات التجارية. أما المهمة الأولى ضمن منظور انمائي سليم فهي تلبية القدر الأكبر الممكن من الحاجات الأساسية بفضل الانتاج الوطني. وبلي ذلك مهمة ثانية ذات شقين: احلال القدر الممكن من الانتاج الوطني محل المستورد، وتكثيف الصادرات إلى الأنظار العربية الأخرى وإلى البلدان غير العربية. ومن الواضح أن توسيع حجم الانتاج داخل المنطقة العربية، وتنويعه وتحسين نوعيته، تعمل معاً على توسيع السوق القومية الداخلية وإحداث إعادة توجيه ملموسة في التوزيع الجغرافي للتجارة العربية الخارجية إلى جانب إحداث تبدل جذري في تركيب تلك التجارة بالنسبة إلى كسل من المستوردات والصادرات. ونذكر القارئ في هذا السياق بالبحث الذي أجريناه في القسم السابق من الفصل لمباري الأهلية الأول والثاني - أي حجم السوق العربية الداخلية، والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية وتركيبها. ونعتقد أن الاهتمام بالانسجام مع الأولويات التي تضمنها القسم الحالي والعمل الجاد في ذلك الاتجاه يسمح بالثقة بتحقيق الأهداف المتوخاة من المعيارين المشار إليهما، وإن كان ذلك بتدرج واضح.

لقد تم وضع الاطار المؤسسي اللازم لتشجيع التجارة العربية البينية، غير أنه لا يستخدم إلا في حدود متواضعة جداً. فمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والسوق العربية المشتركة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واتفاقيتان أساسيتان من أجل تيسير التجارة في ما بين الأقطار العربية والمدفوعات - كلها توفرت منذ سنوات عديدة. إلا أن البلدان العربية لم تنضم جميعها إلى مجلس الوحدة، وعدد أقل انضم إلى السوق المشتركة. أما الاتفاقيتان فلا تزالان مهملتين إلى حد بعيد ويجري تجاهلها عملياً، ويخضع مفعولها للتجميد بشكل متعمد أو للانتهاك المكشوف، حتى دون إصدار تشريعات توفر التبرير المنطقي الذي قد يوفر بعض الغطاء للأقطار التي تنتهك بعض بنودها. ولكن، ما هو أكثر أهمية هو أنها تقعان باستمرار ضحية الذبذبات الحادة في السياسة العربية في ما بين الأقطار.

نستطيع الآن أن نجتمع خيوط عدد من الاستنتاجات المنطقية مما تضمنه هذا الفصل من بحث بأكمله. وكان بعض الاستنتاجات قد برز بشكل صريح قبلاً، في حين ظل البعض الآخر ضمنياً.

١ - تجعل معطيات المنطقة العربية كما أبرزها تقييم معايير الأهلية، التنمية بالاعتدال على النفس ممكنة التحقيق، إذا تم السعي الانمائي في نطاق المنطقة ككل وبفضل جهد جماعي حسن الإعداد. كما ظهرت امكانيات تحقيق مثل هذه التنمية - وإن كان ذلك باسئراط التعاون المنسق - في نطاق أقطار المشرق العربية، خاصة الستة منها التي أسمينها «نواة الاعتدال على النفس». ولكن لا غنى في أي من الحالتين عن توفر شبكة قيادة قوية ذات توجه انمائي والزام بالاعتدال على النفس كاستراتيجية عمل. وبالإضافة إلى ذلك، لا مفر من توقع التدرج في القدرة على الاعتدال على النفس، ومن استهدافه بشكل عقلاني ورشيد وبدرجة ملموسة من الواقعية، بعيداً عن الأخذ بالمواقف أو المفاهيم المطلقة.

٢ - ليس الاعتدال الجماعي على النفس بديلاً عن الجهد الانمائي القطري، حتى إن كانت درجة الاعتدال على النفس صغيرة على المستوى القطري. ففي الواقع، يجب أن تنطلق الجهود الانمائية الجماعية (القومية) والجهود القطرية معاً: إن دينامية أحدها تدعم وتنشط دينامية الأخرى، شريطة أن تكون الجهود في كل من الحالتين مصممة بحيث تتكامل مع الأخرى وتسمح بالتغذية العكسية.

٣ - تظهر طبيعة ومحتوى أولويات العمل التسع التي بحثناها في هذا القسم من الفصل، أن القطاع العام ينبغي أن ينهض بقدر كبير من العمل في الأقطار العربية المفردة، وعبر القطاع الاقتصادي العربي المشترك كوحدة بنفسه - كما لو كان قطاعاً عاماً على المستوى القومي. إلا أنه بالتأكيد ينبغي إعطاء القطاع الخاص فسحة رئيسية واسعة في الاقتصاد، والحفاظ على هذه الفسحة دون تبدلات تعسفية، وذلك ضمن

هيكلية عريضة لتقسيم العمل في ما بين القطاعين. وهكذا، يُضمن استضافة الاقتصادات العربية من دينامية القطاع الخاص وقدراته الريادية ومبادراته التثميرية.

٤ - لم تدرج الأولويات التسع المشار إليها بموجب ترتيبية في الأهمية، إذ يصعب تطبيق ترتيبية كهذه بسبب تفاعل وتشابك الأولويات بشكل وثيق، ولما بينها من علاقة دهم متبادل.

٥ - لا يشكو الوطن العربي نقصاً أو شحاً في المنظمات القومية أو الاتفاقات أو الأدوات المؤهلة بشكل عام لتكون آتية ووسائل للعمل الجماعي. ومع أن بعض الآتية أو الوسائل الإضافية مطلوبة لا ريب، إلا أن الحاجة الأساسية هي أولاً إلى قيام الحكومات العربية، كل بمفردها، من خلال مواقفها في مؤتمرات القمة العربية والمجالس الوزارية للمتعددة ضمن إطار جامعة الدول العربية، بتوفير ما تحتاجه المؤسسات القومية، والبرامج والمشروعات والاتفاقات الجماعية وشبه الجماعية، من جد في التعامل معها، وقيادات ذات كفاءة، وتوجيه ووسائل مالية، وصلاحيات، لتمكين من النهوض بوظائفها ومهامها.

٦ - لا يعني التشديد الواضح والمستمر على القوى الداخلية العربية وسعيها للانطلاق بالتنمية المعتمدة على النفس أن القوى الخارجية (غير العربية) مغفلة من مسؤوليتها - التاريخية والرائدة - في اعاقه أو تعطيل وكبح مثل هذه التنمية. فالتشديد ينبغي ألا يخفي بعض الأسباب الخارجية إلى جانب الداخلية. إلا أننا في المرحلة الحالية من الكتاب، في موقع يجعلنا نركز على العوامل والقوى الداخلية.

٧ - أكثر العوامل والقوى الداخلية أهمية هو الإرادة الوطنية والتصميم على مستوى شبكة القيادة في كل قطر، وشبكة القيادة على المستوى القومي. وتمثل الأخيرة ليس في مؤتمرات القمة العربية فحسب، والمجالس الوزارية، وجامعة الدول العربية، والمنظمات القومية، وإنما كذلك في جميع العناصر الأخرى في شبكة القيادة حسبما سبق تعريفنا لها، التي تؤثر في المستوى القومي. ونشدد بشكل خاص هنا على تلك العناصر ذات الصوت المسموع الذي يحظى بالاصغاء والاهتمام عبر الآتية السياسية والاقتصادية والتربوية والمهنية والفكرية والنقابية - إضافة إلى الأحزاب والحركات الشعبية ذات البعد القومي العربي في برامجها وخطابها السياسي.

٨ - لعل هوية معايير الأهلية مع لهجة البحث حولها تبدو واقتصادوية إلى درجة مفرطة لبعض القراء. عل أنها في الحقيقة جميعها ذات جوانب ودلالات كبيرة وثيقة الصلة بها، تقع في الحيز السياسي والاجتماعي والمؤسسي. بل لعل المعيار السابع وهو الأكبر شأناً - أي توفر قيادة ذات توجه انمائي - هو سياسي وثقافي في طبيعته ومضمونه أكثر مما هو اقتصادي.

٩ - أخيراً، فإن الروحية التي كتب بوحها وبوجهها هذا الفصل توحى بقوة الرسالة

بأن الاقتصاديين وسواهم من المفكرين الاجتماعيين والمؤرخين في العالم الثالث قد اتفوا ما يكفي من «الحفريات» في الماضي الاستعماري، ووضعوا بالنتيجة «لائحة اتهام» طويلة بما يكفي ضد التبعية. وقد حان الوقت بالتأكيد لإلقاء نظرة مركزة على المستقبل: على المهام والوظائف التي تحتاجها التنمية عندما ينطلق السعي إليها باستخدام استراتيجية الاعتماد على النفس. إن مثل هذه النظرة إلى الأمام تنطوي على ما يكفي من التحدي لاستيعاب وتوظيف قدر كبير من خيال المجتمع وقدراته وتصميمه، وللمعدل عن العودة المستمرة إلى «الحسابات الماضية». فحتى مع اعتماد مثل هذه النظرة المسؤولة إلى الأمام وتوفر أفضل الظروف، لا تمكن مقارنة التنمية بالاعتماد على النفس ألا يبطئه ويكثر من المعاناة. وهذا يشكل سبباً وافياً بالضرورة لأن تتطلب هذه التنمية الاهتمام الكامل وغير المجزأ، وأن تغطي به.

الفصل الخامس

ديناميَّة التميَّة العربيَّة بالاعتماد
على النفس وآليَّتها

مقدمة

تناولت الفصول الثلاثة الأولى الأسئلة الثلاثة التالية: لماذا نمي؟ لمصلحة من نمي؟ أية تنمية نستهدف؟ وكان محور الاهتمام في طرح هذه الأسئلة الحاجة الملحة للتنمية، والمستفيدين من التنمية بموجب نظام أولويات معين، ومحتوى ونوعية التنمية التي تعتبر قادرة على الاستجابة لحاجات الشرائح الاجتماعية التي تحتل رأس سلم الأولويات بين جميع المستفيدين من عملية التنمية. وقادنا البحث إلى الاستنتاج بأن التنمية التي يتم الانطلاق لتحقيقها باستخدام استراتيجية الاعتماد على النفس، كما حاولنا توصيفها في الفصل الثالث من الكتاب، تحتوي على المضمون والنوعية القادرين على الاتساق مع المواصفات التي جرى تطويرها خلال تفحصنا للسؤال الثالث.

وقد خصص الفصل الرابع، في ضوء الاستنتاج الذي توصلنا إليه، لاستقصاء فيما إذا كان تحقيق التنمية بالاعتماد على النفس في الوطن العربي ممكناً، وخرجنا بجواب إيجابي ولكنه متقل بالاشتراطات. أما سبب وجود الاشتراطات فينصل تحديداً بقصور عامل القيادة حالياً عن مستوى المهمة الانمائية المطلوب: التوجه الخاطئ للقيادة، ضعف عزيمتها وثبات سعيها نحو الاعتماد على النفس، ضيق قاعدتها الاجتماعية والسياسية، وعدم لياقة الاطار الذي تنبثق منه وتعمل ضمنه. وهكذا يصبح من الضروري، في ضوء التقسيم الذي قمنا به في الفصل السابق لدى امكانية حدوث تنمية عربية بالاعتماد على النفس، مخاطبة السؤال الرابع الذي يتناوله الكتاب: كيف نمي؟

إذا عرّنا عن السؤال الأخير بشكل أكثر دقة لأغراض الفصل الحالي، تصبح صيغته كالآتي: كيف يمكن القيام بتنمية معتمدة على النفس؟ وضمن أي اطار سياسي واجتماعي - اقتصادي ملائم للمجتمع العربي وظروفه وأوضاعه يمكن لمحاولة القيام بهذه التنمية أن

تتحرك، وباستخدام أية دينامية وأية آلية؟ ومع أن بعض الجوانب العامة للإجابة الممكنة عن عناصر هذه التساؤلات قد جرى معها أو تعرض لها أحياناً باقتضاب في الفصول السابقة، إلا أن الفصل الأخير الحالي مؤهل لمحاولة الاجابة بدرجة أوسع من الافاضة . والمحاولة ضرورية بسبب اتساع وعمق التحول السياسي والاجتماعي والبنوي والاقتصادي الذي لا بد للعرب من أن يكونوا قادرين على إحداثه وراغبين في ذلك، إذا كان للسعي إلى التنمية بالاعتقاد على النفس أن يكون جاداً وبدرجة معقولة من امكانية النجاح .

ينبغي الاعتراف هنا بأن أي نوع من التنمية الصحيحة وذات المعنى تتم محاولة تحقيقه على يد القوى الاجتماعية العربية المتاحة المحتلة حالياً لمقاعد السلطة، لا يمكنه أن يرقى إلى مستوى ونوعية التنمية التي حاولت تقديم مواصفاتها في الفصول السابقة . فهذه القوى لا تقدر، وواضح أنها لا ترغب حتى إن كانت قادرة، على التصدي للتحدي المطلوب، إذا حكمنا على أساس محور اهتمامها بذاتها الضيقة وسلطانها ويضيق آفاقها - من سياسية واجتماعية واقتصادية - التي يقبع تحقيق آمال وطموحات الجاهل العربية سجيناً ضمنها منذ الاستقلال السياسي للأقطار العربية . وليست الاستثناءات لهذا التعميم المبني على ما شهدناه بين منتصف الخمسينات ومطلع السبعينات إلا جزئية وقليلة ومتباعدة وغير ثابتة . ونتيجة لذلك فإن أية توقعات زاهية بالنسبة إلى امكان تحقيق تنمية معتمدة على النفس في ظل الظروف السياسية والاجتماعية السائدة حالياً في مطلع التسعينات، لن تكون غير واقعية فحسب وإنما كذلك مغرقة في طوباويتها ومثالياتها . من هنا نرى أن إحداث تبدل اجتماعي واسع الأبعاد كما لا تظن التنمية المعتمدة على النفس مجرد رياضة ذهنية ويظل احتمال ترجمتها إلى حقيقة ملموسة يشكل مهمة ملحة وحرجة .

يتسلسل البحث اللاحق حول ثلاثة محاور في قسم خاص لكل منها، وهي تتناول على التوالي إطار التنمية المعتمدة على النفس، وديناميتها، وآلياتها . على أن هذه المحاور ويؤثر التركيز التي تمثلها تتطابق وتتداخل، كما أن مسارات التحليل الموجهة صوب المحاور تتفاعل ثم إن كلا منها يعمل كمحدد لتحرك المحورين الآخرين . وهكذا، فإن فصل البحث إلى ثلاثة أقسام متتابعة تبرره اعتبارات عملية في الأساس، أي تيسير انطلاق التحليل والتحكم قدر الامكان بنتائجه .

الإطار السياسي والاجتماعي - الاقتصادي

من الضروري التعرف إلى هوية النظام أو النسق السياسي والاجتماعي - الاقتصادي الذي نراه إطاراً ملائماً للتحرك ضمنه نحو التنمية العربية بالاعتقاد على النفس، لكي يمكن بفضل ذلك التعرف إلى الدينامية والآلية القادرتين على إطلاق التحرك نحو هذه التنمية وابقائه نشيطاً . أما الصلة بين النسق من جهة والدينامية والآلية من جهة أخرى فتصبح أكثر وضوحاً مع تقدم البحث .

إلا أن محاولة التعرف إلى الإطار الملتمس ينبغي ألا تحري في صيغة تجريدية . فلا بد لها

من أن تأخذ بالحسبان الثقافة، والتوجه العام السائد^(١)، والتجربة الماضية وكذلك التطلعات المستقبلية في المجتمع العربي. نحن ندرك أن ربط طبيعة النسق والاطر ومضمونها، بالظروف والعوامل الموضوعية الحاكمة حالياً في المجتمع - أي بالماضي، والمعطى الثقافي، والتطلعات والتوقعات المستقبلية - معناه تقييد النسق بشكل استباقي^(٢) بما يعطيه شكله الحالي ويجعله ما هو عليه. ولا ريب أن هذا يبدو وكأنه يتناقض مع الإلحاح بأن هناك حاجة لحدوث تبدل اجتماعي عميق وواسع الأبعاد إذا كان للسمي إلى التنمية المعتمدة على النفس أن ينطلق. غير أن من الممكن إزالة التناقض المذكور ما أن يتم الإدراك بأن الأوضاع الحاكمة التي أشرنا إليها ليست سوى قاعدة انطلاق، وهكذا فالمطلوب هو هندسة تبدلات جوهرية في القاعدة إذا كان للنسق أن يصبح اطاراً مناسباً للتنمية بالاعتداد على النفس، وللتبدلات الأخرى الملحة وذات الشأن في الاقتصاد والمجتمع والجسم السياسي أن تحدث.

لقد مرت الأقطار العربية بكثير من الاختبار بالنسبة إلى الأنساق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال العقود الماضية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والحصول على الاستقلال السياسي. وتظهر الخريطة النسقية للمنطقة العربية طيفاً واسعاً من الخيارات بينها صيغ متطرفة من اقتصادات السوق التي تكاد تكون غير متضبطة أبداً، ورأسمالية الدولة المغيّنة بشدة (والتي يشار إليها في حالات كثيرة خطأً، بالاشتراكية)، والماركسية، والديمقراطية الليبرالية البرلمانية، وأنظمة الحزب الواحد، والملكية المطلقة، والبيروقراطية (أو الأنظمة المبنية على أساس ديني)، والقروض السياسية^(٣)، والحكم الفردي الشديد المركزي المغلف برداء جمهوري - هذا دون أن نذكر التحديث البدائي الذي يتصارع مع القبيلة. ونعترف أن هذه التسميات لا تشكل زمرًا تجوز مقارنة بعضها ببعض الآخر؛ فبعضها يشير في الجوهر إلى السات الاقتصادية المسيطرة في النسق، والبعض الآخر إلى السات الاجتماعية والاقتصادية، كما تشير تسميات أخرى إلى السات السياسية.

على أن ما يبرر تعداد جميع صور الأنساق المدرجة اسمائها معاً هو على الأرجح أنها جميعاً في حالة تحول أو هي على حزام ناقل في عملية تحول أو تبدل. ذلك أن المراقب يستطيع بحق أن يشكو من المبالغة في التجربة أو الاختبار النسقي، حتى لئن كان التبدل في الملامح ليس في الحقيقة أعمق من الجلد... وهكذا، فإن اقتصاد السوق الحر في كثير من الأقطار يتعايش مع قطاع عام كبير وقوي (رأسمالية الدولة)؛ والانتخابات البرلمانية تتعايش مع أنظمة الحزب الواحد والمرشح الواحد - بل مع حكم الفرد الأوتوقراطي؛ و«الطبقات الجديدة» وليدة الانقلابات تنقسم الغنائم بعد فترة ملائمة من التكيف غير السهل مع الطبقات القديمة الراسخة. ثم إن هذه التناقضات ليست جامدة، لأن هناك حراكاً وتحركاً عبر الخطوط الاقتصادية الاجتماعية والسياسية خلال فترات زمنية قصيرة نسبياً.

(١) بمعنى: The Mainstream Outlook.

(٢) بمعنى: Pre-Emptively.

(٣) بمعنى: Anarchy.

يمكن أن يشكل هذا كله - بل لعله على الأرجح بشكل دليلاً على الحيوية، والقبول بالتبديل، والحراك والدينامية. (إلا أن البعض قد ينسب الظاهرة التي نحن بصددنا إلى السطحية في التفكير والزيفية في الشخصية). وقد يبدو لأغراض بحثنا الحاضر أن الظاهرة قد تشير أيضاً إلى درجة من الانفتاح لمزيد من التبديل بعد، في بعض الاتجاهات الأوضح تحليلاً. غير أنه، مهما كان تقييم مزايا أو عيوب «الفيسفاس أو الموزايك النسقي» كما أشرنا إليه، فإنه يظهر كذلك بعض الصفات الأساسية المتأصلة أو المتشابهة الممتدة تحت عبر المناسحي العامة السائدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي توجه الأقطار العربية، مما يجعل من الممكن أيضاً تبيين ملامح عريضة تميز المنطقة العربية كوحدة. ونحن نعتبر أن هذا يبرر التعميم عن العرب، بالرغم من خصوصيات الأقطار المفردة التي يتوزع فيها المشاء وعشرون مليون عربي في شمال إفريقيا وغرب آسيا.

ليس هذا المكان المناسب لتفحص الملامح العريضة المشتركة والخصوصيات. عل أن من المفيد في سياق بحثنا حول الإطار الملائم للتنمية المتمثلة على النفس، أولاً أن نتعرف إلى الملامح الرئيسية الثابتة وأن نضع «جدة» لها، إذ هي تمتد وتتقاطع تحت الجوانب الكثيرة المتنوعة للأنساق القائمة. ذلك يعني في تقييم السبب المنطقي لتكوين وتوجه النسق الذي نراه مفضلاً كإطار للتنمية المرغوب فيها.

وهكذا أغامر فأقترح تسعة ملامح سائدة. وأعترف فوراً أن انتقاء هذه الملامح لم يتم بفضل بحث وعمل ميداني منظم قمت بهما شخصياً، وإنما بفضل المراقبة والمعايشة، واعتماد عدد من الدراسات الجادة، ووقائع كثير من الندوات، والاطلاع على بحوث ميدانية على مستوى علمي ومنهجي رفيع، والتنظية الصحافية، وكذلك بفضل مشاركتي الشخصية الواسعة في مؤتمرات وندوات وورش عمل عربية متعددة^(١). ويمتد بناء المصدر هذا عبر ثلاثة عقود، وبصورة خاصة منذ مطلع السبعينات عندما أصبحت الاتصالات الفكرية في الساحة العربية كثيفة إلى حد بعيد وتمحورة حول تفحص وبحث القضايا الثقافية والعلمية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

١ - بعد قيامها بكثير من التجارب بأنساق (أو تفريعات وتنوعات نسقية) أخذت الأقطار

(١) كثير من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت وكثير من الندوات التي عقدها منذ تأسيسه في عام ١٩٧٦ هي ذات صلة وثيقة وشأن كبير في السياق الحالي. ومع أن اتحاد الاقتصاديين العرب ومقره بغداد، أقل نشاطاً بكثير من مركز دراسات الوحدة العربية، إلا أنه قدم أيضاً مساهمات مرموقة في فهم الاقتصاد العربي المعاصر. وكثير من بحوث ومنشورات الصنف العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي، ومقره الكويت (سواء ما أجراه مباشرة أو ما تم بدعم منه). ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول، ومقرها الكويت، ومنتدى العالم الثالث، ومقره القاهرة، ومنتدى الفكر العربي، ومقره عمان - تتصل مباشرة بالتحرف إلى الملامح المشتركة للمجتمع والاقتصاد العربيين واتجاهاتها. عل أن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي الذي أشرنا إليه في هامش رقم (٥٩) في الفصل الرابع، يتضمن أدق وأغنى تفحص للمجتمع العربي ولاقتصاده وجسمه السياسي، وأكثر الجهود شمولية في هذا المجال.

العربية تتحرك بعيداً عن التناهي، أو اعتدال «صينغ صافية» للتنظيم الاجتماعي (بما يتضمنه كذلك من جوانب اقتصادية وسياسية - أو «أنماط مثالية» حسب تعبير فير (Max Weber) وعوجب تعديله للمفهوم - بقطع النظر عن كون التناهي أو الاعتدال سطحياً أو هامشياً أو جزئياً). وقد اتجه التحرك صوب بعض التنوعات الرأسمالية، إلا في اليمن الجنوبي حيث يسيطر ميل واضح للماركسية. (إلا أن إصلاحات غورياتشوف في الاتحاد السوفياتي، والتحولات النسقية العميقة التالية في البلدان الأوروبية الأخرى الاشتراكية، ستترك آثارها دون ريب على ماركسية اليمن الجنوبي سريعاً).

٢ - الأكثرية الساحقة من أقطار المنطقة غارقة عميقاً في التبعية للبلدان الرأسمالية المتقدمة، ما عدا تبعية عدد قليل منها للاتحاد السوفياتي في مجال التسلح والدعم السياسي والدبلوماسي. وتصل التبعية إلى ما هو أبعد من مجالي الاقتصاد والثقافة لتشمل التعليم العالي وأنماط الاستهلاك، والتوجه الثقافي. ولعل الجانب الأخير من التبعية هو أحد أسباب نمو الأصولية الدينية والتبشير بالعودة إلى التراث الثقافي الأصيل أو «الصابي» الإسلامي / العربي. وتتصل أسباب أخرى بالتناهي السياسي الحالي مع البلدان الرأسمالية (أو الاشتراكية) القوية والميل إليها.

٣ - هناك تنوع أوسع في أشكال الحكم العربية (ومصادر قوتها وشرعيتها) مما نراه في أشكال التنظيم الاقتصادي (بمعنى البنى الاقتصادية). إلا أن جميع الحكومات هي ذات قاعدة نخوية ضيقة إلى حد ملموس، بالرغم من دخول أعداد ذات شأن من رجال الطبقة الوسطى (ولكن عدد قليل جداً من النساء) في دائرة السلطة ذات الامتياز. ويمكن مشاهدة النخبوية بقطع النظر عن قدم أو حداثة تكون وتبلور مصدر القوة، وعما إذا ارتكزت المكانة النخبوية على قاعدة الاستيلاء العسكري على السلطة، أو التراتبية العشائرية، أو الملكية الراسخة، أو البروز الحزبي، أو السيطرة البرجوازية، أو إعادة النسب مباشرة إلى أسرة النبي محمد رسول الاسلام. فجميع هذه المصادر تشاهد في الخريطة السياسية العربية.

٤ - شهد الوطن العربي حراكاً اقتصادياً واجتماعياً مرموقاً، أساساً بفضل ثلاثة عوامل: التعليم الشامل لجميع الفئات؛ الجهود التنموية النشيطة (حتى مع كونها في أحيان كثيرة ذات توجه غير سليم) بما تقرن الجهود به من فرص اقتصادية واجتماعية؛ والخدمة العسكرية الإلزامية في معظم الأقطار تقريباً. وشاهد الحراك في ما بين الطبقات والشرائح والقطاعات، وداخلها. وحتى إن كانت القوة السياسية والنفوذ الاجتماعي والبروز في مسرح الحياة عامة لم تقرن بداية بالقوة الاقتصادية، فإنها تنتهي عادة بالسياسات لاقية في كل قطر باستلاك قوة اقتصادية هائلة إلى جانب مصادر القوة الأخرى أو تجلياتها. على أن الثروة، من الناحية الأخرى، لا تؤدي في النهاية بالضرورة إلى القوة السياسية لأولئك الذين يختارون، أو يفرض عليهم أن يظلوا خارج الحلقة المحظية التي يتمتع «بعضوتها» الأقوياء سياسياً سواء أكانوا نخباً حزبية أو قياديين في المؤسسة العسكرية أو أعضاء عائلات ملكية حاكمة.

٥ - هناك اليوم أعداد ضخمة من الرجال والنساء المتعلمين من أفراد الطبقتين الوسطى

والدنيا، ممن هم خارج حلقة القوة والنفوذ السياسيين، مع أن الكثيرين منهم ميسون. وهم يشكلون غزواً من القوة الاحتمالية الهائلة، عندما تصبح المشاركة السياسية ذات القاعدة البشرية العريضة ممكنة عبر التمتع بالديمقراطية والحريات والحقوق الأساسية، وتحقق قدر وافر من العدالة الاجتماعية بفضل سياسات توزيع أفضل وتوفر فرص اقتصادية واجتماعية أوسع.

٦ - إلا أن حصول «غزون القوة الاحتمالية» الذي أشرنا إليه يجري إجهاض قوته بشكل عام عن طريق الكبت الواسع النطاق الذي تمارسه القيادات السياسية ذات القاعدة الضيقة، وقيام جميع الأنظمة السياسية بحرمان المواطنين من الديمقراطية الحقيقية والحريات والحقوق الأساسية، وفي كثير من الحالات من نصيب وإف من العدالة الاجتماعية. أما الكبت فيسمح به وجود أجهزة أمن داخلي كبيرة ووافية التجهيز منذ سنوات طويلة في جميع الأقطار. ثم إن ولأداء للسلطة مضمون بفضل ما يحصل عليه أفرادها من هبات ووسائل ارضاء اقتصادية وسياسية مخفية.

٧ - تفسر النقطتان اللتان توضعتهما الفقرتان السابقتان التوق الواضح للديمقراطية الذي يتسع بسرعة في جميع الأقطار العربية ويسمع صوته في جميع الأقطار التي يتيح فيها التعبير عن ذلك التوق. ثم إنه لا يقتصر على المفكرين مع أنهم يشكلون «رأس الحربة» في المناصرة بالديمقراطية عبر ما يكتبون. ويشارك في التعبير عن التوق كذلك الصحفيون وكتاب الافتتاحيات ممن يتمتعون بالشجاعة والبصيرة النافذة. ويستدل أيضاً على انتشار الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الانسان بشكل عام من أنه أصبح محوراً متكرراً حتى في الأحاديث العامة في الأندية كما في خطب المساجد. ومنذ حوالي عقد من السنين بدأ الوطن العربي يشهد ظاهرة بارزة: هي أن جميع الندوات والمؤتمرات (غير الرسمية!) تقريباً، سواء دارت حول قضايا في نطاق العلوم الاجتماعية أو الطبيعية، التاريخ أو الفنون، تعبر عن الحاجة للديمقراطية وحقوق الانسان كأولوية عليا للفرد والمجتمع. وفي حين لم تبد القيادات السياسية بعد اهتماماً واستجابة إيجابية تتناسب مع التوق المتزايد قوة للديمقراطية وحقوق الانسان والضغط من أجلها، فإنها لا تستطيع أن «تتمتع» طويلاً بمناعة تجاه إلحاح الضغط. وحتى الآن، لا تزال المطالبة بالديمقراطية محتواة باستخدام مزيج من كثير من الكبت مع بعض من الترضية - وذلك نوع من «سياسة العصا والجزرة»^(٥) - مع ظهور بعض البوادر المحدودة للتجاوب الجزئي مع المطالبة.

٨ - إلى جانب المطالبة بالديمقراطية وحقوق الانسان والحريات، هناك مطالبة قوية وإن تكن لا تغطي إلا بتعبير محدود، لصيغة ما من الوحدة العربية - وهي توصف عادة كصيغة فدرالية أو على الأقل كونفدرالية من قبل المفكرين الأكثر إفصاحاً. فهؤلاء يدعون إلى الوحدة

(٥) على أن إزهار الديمقراطية في مجموعة أو منظومة الدول الاشتراكية، بدءاً بعلقي «الافتتاح» (Glasnost) وإعادة الهيكلة (Perestroika) في الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٥، وانتهاءً بالإصلاحات السياسية والاقتصادية الواسعة النطاق في بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية في أواخر عام ١٩٨٩، جعلت عملية التأثير الديمقراطي في الوطن العربي تبدو باهتة ومتراجعة بالمقارنة.

على اعتبار أنها تقدر على تمكين المجتمع العربي من الخلاص من كثير من علله الخطيرة التي يعانيها^٨. وهنا أيضاً، يشار إلى المدى المحدود جداً من المشاركة السياسية على أنه السبب في عدم الانفصاح بقوة عن التوق الداخلي للوحدة، بصوت مسموع وإلحاح وعلى نطاق واسع بما يكفي للتأثير في السياسات الرسمية وسلوك القادة السياسيين. على أنه يتوجب الاعتراف هنا بأن مصطلح «الوحدة» يستخدم في السياق الحالي كتعبير شمولي غير محدد عن المطالبة بتعاون وتقارب وتجمع عربي أوثق بكثير مما نراه الآن بين الشعوب والأقطار العربية، ومن أجل التنسيق والتكامل المتسع في مجالات العمل الاقتصادية والسياسية، ومن أجل الاندماج، أو الوحدة كهدف نهائي.

لأن الوحدة التي تمثل قمة الطموح يبدو تحقيقها صعباً للغاية بشكل متزايد. كما يبدو أنها تحتاج عملياً إلى مسيرة متدرجة عبر سنوات عدة بدءاً بالتعاون الفعّال وتوسيع القطاع العربي المشترك (في مجالات السياسة والأمن الخارجي والاقتصاد)، قبل أن يكون السعي إلى الوحدة الفدرالية ممكناً. بعبارة أخرى، تتميز المرحلة الراهنة بالمطالبة بالوحدة بشكل أكثر واقعية بكثير مما كان عليه الحال في الخمسينات عندما دخلت مصر وسوريا في وحدة اندماجية في شباط/ فبراير ١٩٥٨ بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر.

هناك ادراك أكبر بكثير الآن بأن الوحدة ينبغي أن تنمو من القاعدة إلى أعلى في مجال الاقتصاد عبر برامج ومشروعات مشتركة أكثر عدداً ونشاطاً بكثير؛ وتدفق موارد مالية ذات شأن عبر الحدود القطرية للتشجيع الاستثماري؛ وتكثيف العمل العربي المشترك في جميع مجالات الحياة الهامة. ولم يعد الداعون إلى الوحدة يعتبرون وجود قيادة ذات شعبية و«كاريزما» مثل عبد الناصر، ضيقاً كافياً لدخول الأقطار العربية في ترتيبات وحدوية ملزمة ومتصلة. فهناك حاجة لما هو أكثر بكثير مما يتوفر من مؤسسات، ودورة حياة عربية أكثر غنى وتنوعاً وفوق هذا كله من إدراك أكثر وضوحاً لدى جميع المعنيين بأن التفتت السياسي يسبب من الخطر والأذى للدول بمفردها ما توفره الوحدة من مكاسب وضمان للدول بمفردها.

٩- مع أن هناك نواة صغيرة وإنما ملزمة بقوة بالاشتراكية في معظم الأقطار العربية، بينها قطر واحد تبني رسمياً نسقاً اجتماعياً ماركسياً، فإن القومية هي الايديولوجيا الأكثر وجوداً في الوطن العربي. فمع أن الولاء القطري أو الوطني شديد الوضوح، وهناك مؤشرات على

(٦) من أجل دراسة حول المواقف من قضية الوحدة العربية مستتدة إلى استجواب ميداني واسع النطاق في عشرة أقطار عربية، انظر: سعد الدين ابراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١). انظر أيضاً المجلدين المشار إليهما في هامش رقم (٥٩) في الفصل الرابع، وهما: سعد الدين ابراهيم، غرر، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، وخير الدين حبيب [وأخرون]، مستقبل الأمة العربية: التحليلات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

تزايد بعد انتهاء عقد النفط ١٩٧٣ - ١٩٨٢، إلا أن هناك أيضاً نسبة مرتفعة - يقلدها بعض المحللين على أنها تشكل الاكثية - من العرب المسيّين الذين يمنحون ولاهم للقومية العربية التي تحمل من الامة العربية بأكملها هدف تركيزها.

باختصار، فإن القومية هي الايديولوجيا المسيطرة، بالرغم من أن المضمون النسوب إليها يتباين بين مدرسة فكرية وأخرى. فلا يطلب جميع العرب القوميين نفس الأغراض من مفهومهم للقومية: بعضهم يعتقد أنها لا تكون جذيرة بالسعي والنضال إلا إذا اقترنت بالحرريات الأساسية والديمقراطية وحقوق الانسان؛ وآخرون يودون أن يشهدوا القومية العربية مجسدة في وحدة عربية حتى إذا كان النسق الاجتماعي في ظل الوحدة قاسياً بل كابئاً.

عل أن هناك مؤشرات بأن معظم العرب القوميين على الأرجح يقولون بعد ايلاء الموضوع التصر الجاد بأن الوحدة العربية كتجسيد للقومية العربية تفقد قيمتها ما لم يكن النسق الاجتماعي القائم فيها تقدماً، تتم فيه المشاركة السياسية، يحترم حقوق الانسان وحرياته، يعنى بشكل ملموس بمطالب العدالة الاجتماعية، ويكون ذا توجه انماي بشكل واضح.

• • •

هله هي قراءتي للخريطة الاجتماعية - الاقتصادية بملاعها وخطوطها الغالبة في المجتمع العربي اليوم. ومهما كانت التوقعات للمستقبل البعيد فإن الحقيقة بالنسبة إلى الحاضر والمستقبل القريب نطل بأن ما يرجح أن يكون مرغوباً فيه ومشوداً لدى معظم عناصر شبكة القيادة، ولدى الكثير من المفكرين والمواطنين المتعلمين المعنيين بالشأن السياسي، هو نسق يركز إلى الفكرية القومية، غير أن فريقي العناصر المختلفة في شبكة القيادة والانتلجنسيا ينفصلان عندما يبلغان نقطة تعريف مضمون هذا النسق.

وعوجب قراءتي، فإن المضمون الذي يرضي متطلبات السعي إلى التنمية بالاعتدال على النفس، ويسهم في تجدد المجتمع العربي في جوانب حياته المتعددة، لا بد له لكي يفي بذلك من أن يحتوي على صفات معينة اعتبرها جوهرية وملزمة. فالتوجه الوطني والقومي ينبغي أن يكون تقدماً، بمعنى أن القومية ينبغي أن تكون داعمة للنضال من أجل التحرير والعدالة الاجتماعية؛ وأن تحترم حقوق الانسان وحرياته وتتيح مشاركة سياسية واسعة صادقة للجماهير؛ وأن تحفز الشعب على حماية التراب القومي من الاعتداء والاحتصاب الخارجي، وعلى تحرير ما جرى اغتصابه منه؛ وأن تكون قوة في النضال من أجل تحرير الاقتصاد وكذلك المجتمع والجسم السياسي من التبعية للخارج بالسرعة الممكنة وإلى المدى الممكن، وبالتالي أن تتبنى استراتيجية الاعتماد على النفس في التنمية؛ وأن تعني بتصميم وصيانة اقتصاد تكون قاعدة ملكية وسائل الانتاج فيه واسعة، وتشمل قطاعاً عاماً قوياً حيث يتضح وجوب ذلك إلى جانب قطاع خاص كبير ونشط وقطاع تعاوني متنوع الاختصاصات - وذلك ضمن نمط مستقر لتقسيم العمل أو الأدوار، لا يصار إلى اللعب به بشكل اعتباطي أو تعسفي تبديلاً غير مبرر وغير مسؤول. وفوق ذلك كله، ينبغي أن يسمح النسق السياسي - الاجتماعي الذي

يصار إلى تبنيه بتبدل الحكومات استجابة للإرادة الشعبية بشكل منظم وسلمي وضمن حدود الشرعية، شريطة أن تكون هذه مدعومة بالمعادلة وحقوق الإنسان، وأن يوفر الآليات وصيغ العمل اللازمة لمسألة القيادة السياسية والإدارة الحكومية.

ليس من الضروري أن نقدم، بمنهجية متشددة وإطالة، الموصفات التي ينبغي ألا تتوفر في النسق الملأ للتمتية بالاعتدال على النفس، متطلفين من الملامح العامة الغالبة للمجتمع العربي اليوم، وقدرة هذا المجتمع المحدودة على قبول التبدل العميق خلال فترة قصيرة أو متوسطة. باختصار، ينبغي ألا يجسد النسق اقتصاد سوق يتمتع بحرية منفلة غير محدودة بالنسبة إلى الصناعات والأنشطة الحيوية والاستراتيجية، حيث تقرر «قوانين» العرض والطلب منفردة ما يتم انتاجه، والمستهدف من الانتاج، ومستوى عائد عوامل الانتاج، والسياسة التسعيرية، وقضايا وقرارات اقتصادية مركزية أخرى.

أمل ألا تفهم العبارات السابقة أنه يجب اعتبارياً وتصفيّاً تجاهل وانتهاك ما توصي به أو توجه حركة العرض والطلب. إنما هي تعني ألا تكون توقعات وحوافز الربحية المقرر أو المحدّد الوحيد لما ينتج، وألا يكون الطلب الفعال المحدد الوحيد لتوجه ما يضعه الانتاج في السوق من سلع وخدمات؛ بعبارة أخرى، ينبغي كذلك أن تؤخذ الاعتبارات الاجتماعية بالحسبان في تكوين معنى سلة الانتاج من أجل تلبية الحاجات الأساسية الانسانية للشرائح الاجتماعية الفقيرة والقليلة النفوذ. ثم إن السعي إلى الاعتدال على النفس والاهتمام به ينبغي أن يمتد إلى سائر السياسات من اقتصادية واجتماعية وسياسية. بهذا فقط يتوفر للمجتمع تمازج أمثل من الاهتمامات بما توجه الحاجات الاجتماعية، والمردود العادل، وإرضاء مبادئ ومعايير الكرامة الانسانية وتوفير مستوى لائق من المعيشة للمواطن.

يذّعي الكاتب الحالي أنه لا النظام الرأسمالي «الصافي» - أي حسبما ترسم خطوطه وتعرّف مضمونه الأدبيات ذات الاختصاص بما تأتي به حول المبادرة الحرة، والمنافسة الكاملة وما إلى ذلك - ولا النظام الماركسي «الصافي» - أيضاً بما تأتي به الأدبيات المختصة بالماركسية الأصلية - يستطيع أن يفي بالمواصفات الواردة في الفقرة السابقة أو ينهض معها في السياق العربي. إن إرضاء المواصفات يتطلب درجة معقولة من الخروج عن التوجه الحالي وعن نمط الأولويات وطرق الحياة السائدة: درجة لا تتعدى بكثير قدرة المجتمع على تقبل التغيير والتحول. فمن يطلبون أو يسعون إلى تغيير أو تحوّل جذري أو ثوري في مدى زمني قصير جداً كثيراً ما يفرّضون في وعيهم (صراحة أو ضمناً) أو في لا وعيهم أن المواطنين بشكل عام لديهم رغبة تعادل رغبتهم هم في التغيير الجذري ونفس القدرة على استيعابه. إن تعاطي مثل هذا النوع من الإسقاط أو التمديد باطمئنان ممارسة خطيرة، لأنها تنتهك موجبات الحقيقة والواقعية معاً، ولا تؤدي إلا إلى الضيق، والبلبل، وربما إلى العنف - ولكن دوماً إلى إحباط الآمال والتوقعات المفرطة.

عل أنفي وقد حذرت من الخطر في وصف الجرعة الكبيرة جداً من التغيير الجذري الشامل الذي لا يمكن تحمله بثبات إذا «قدّمت» الجرعة خلال فترة زمنية قصيرة، أسارع إلى

أن يبين لماذا تعجز كل من الرأسمالية بصيغتها «الصافية» والماركسية بصيغتها «الصافية» كذلك عن توفير الأغراض المرغوب فيها مما سبق ذكره في الفقرات القليلة السابقة. وذلك لأن سيطرة القطاع الخاص في الاقتصاد بشكل كاسح وضمن إطار اجتماعي وقانوني مصمم أساساً ليجد ذلك القطاع - إذ هو (أي القطاع) يخضع بشكل شبه كامل لدافع الربحية ويتجاهل بشكل مفرط الخير الاجتماعي - لا تمكن المجتمع المعني من أن يتجه إلى التنمية بالاعتماد على النفس، أو من تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية. ومن ناحية أخرى، فلإن الاشتراكية «الصافية»، بدورها، من شأنها أن تختنق مبادرة القطاع الخاص وديناميته، وكذلك أن تقتن بشكل حاد المشاركة السياسية والحقوق والحريات الأساسية للجماهير مع أنها - ونعترف بذلك - توفر قدراً مرموقاً من عدالة التوزيع والخفements العامة المدعومة بالأسعار.

لا ريب أن هذا التقسيم للنظامين اللذين وضعناهما وجهاً لوجه مفرط في الإيجاز بحيث أنه لا يتضمن إلا الأساسيات الجوهرية وبشكل مكثف. كذلك أعترف أن لا الرأسمالية ولا الماركسية تمارس أو تطبق اليوم بشكلها «الصافي»، أو بموجب مواصفاتها «كنتم مثالي» (بالمعنى الذي نجده عند فيبر Weber). إلا أن التعديلات التي أدخلت (أو دخلت) في النصف قرن الماضي على النظام الرأسمالي - المنافع الاجتماعية، وولوج الحكومات بشكل أوسع ليس في مجال صياغة السياسات الاقتصادية وتطبيقها فحسب، ولا إلى قشد قسم من تراكم الأرباح الضخمة فحسب، وإنما كذلك في مجال النشاط الاقتصادي عبر آلية القطاع العام، هذا إذا اقتصرنا على عدد محدود من الأدلة - لا تزال (أي التعديلات) تقصر عما هو مطلوب ومتوقع في السياق الحالي من نسق قومي - تقديمي مكيف ليجد السعي نحو التنمية بالاعتماد على النفس بالزبايا والمواصفات، وبالأهداف والمحتوى التي ننسبها إليها في هذا الكتاب. وبالمقابل، فإن التعديلات التي يجري إدخالها في الصين ولكن إلى مدى أبعد في الاتحاد السوفياتي^(٧) بالنسبة إلى توسيع دور القطاع الخاص، أو للجوء إلى الربحية كمؤشر على مستوى الأداء الاقتصادي، أو أيضاً بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي لتمتع الشعب بقدر أوسع بكثير من المشاركة السياسية ومن الحقوق والحريات الأساسية عما قبل - لم تذهب بعد بعيداً بحيث يستطيع المراقب المحلل أن يرضى بشكل كامل بما تحمله من دلالات.

وعلى مستوى آخر في البحث، يعكس الإطار المقترح تركيزاً على تعدد حلقات موقع صنع القرار، بمعنى أن صنع القرار لا يتم فقط في الحلقة العليا للقيادة - أي قيادة كانت. والأطوار الملائم إذن يجب أن يأخذ بالحسبان مصلحة الشعب واحتياجاته ومطالبه على مستوى القاعدة العريضة: في القرى البعيدة كما في القرية من العاصمة، في الريف كما في المدن والمراكز الحضرية، ضمن التجمعات الصغيرة للحرفيين أو العمال أو الكتبة في الوظائف العامة أو الخاصة كما في تجمعات رجال الأعمال ذات النفوذ والقوة أو في اتحادات النقابات العالية والتكتلات والمؤسسات النافذة من اقتصادية ومساوها. باختصار، يتوجب أن تتمكن

(٧) نذكر القارئ أن مخطوطة هذا الكتاب الأصلية (وكانت بالانكليزية) قد سلمت إلى الناشر في حزيران/ يونيو ١٩٩٠، أي قبل الانهيار الكبير للنظام السوفياتي وقبل تفتت الاتحاد نفسه.

المجموعات المحلية وتلك القائمة في المناطق من المشاركة مع نظيرتها على المستوى الوطني في ممارسة حقها وواجبها في تكوين القرارات والضغوط للحصول على حصة عادلة في اتخاذ القرار.

يبدو أن النسق القومي - التقليدي المقترح في هذا القسم من الفصل على أنه يمثل صيغة مثل لأوضاع المجتمع العربي، ليس قائماً اليوم، بل ولا هو قيد التكوين، ولا يعدو بعد أن يكون محط أمل وتوقع. ولذلك لا نستطيع أن نذهب بعيداً في امتداحه أو الادعاء بأنه يمتلك فضيلة أو تميزاً خاصاً، ما دمتنا لم ندلل بعد على إمكانية تكوينه والحفاظ عليه. وهكذا سنحاول في القسمين التاليين من الفصل أن نبين فيما إذا كان يجوز لنا واقعياً أن نستبشر بكون النسق يمتلك الدينامية والآلية اللتين تستطيعان جعله يصبح حقيقة في المجتمع العربي والحياة العربية.

دينامية التنمية العربية بالاعتماد على النفس

ماذا تكون إذن تلك الدينامية التي نستطيع، بحق، أن نتوقع بفضلها أن يتحرك المجتمع نحو التنمية بالاعتماد على النفس؟ إن من الطبيعي أن يسمى بعض الأقطار العربية بمفرده، بفضل حجمه الكبير ومعطياته الوفيرة وتنوع قاعدة موارده الطبيعية وملاءمة قواه العاملة ورأس المال المتاح له، أن يهدف في الظروف العادية إلى تحقيق قدر محدود من الاعتماد على النفس. ويمكن لبعض الأقطار التي اعتبرتها في ما سبق «نواة الاعتماد على النفس» - أي مصر والسعودية والعراق وسوريا والأردن ولبنان في المشرق، والجزائر في المغرب - أن تقوم بالمحاولة على الأقل في حدود ما يمكن تحياله. بل إن مصر والجزائر، وإلى مدى أقل العراق وسوريا، سعت إلى الاعتماد على النفس بين منتصف الخمسينات والسبعينات، لكنها بذلت مساهراً لأسباب داخلية وخارجية. وقد أظهر تقييمي في الفصل السابق، عدم قدرة أي من الأقطار العربية بمفرده، مهما كانت موارده ومعطياته، على السعي إلى الاعتماد على النفس وبلوغ قدر مرضٍ من النجاح. إذن، فالقضية المطروحة الآن هي التعرف إلى دينامية الاعتماد على النفس على مستوى القطر بمفرده كنقطة انطلاق، مهما كانت محصلة العملية جزئية أو هاشمية، ثم التقدم للتعرف إلى الدينامية لدى أقطار المشرق التي عدناها قبلاً على أنها الأكثر تمتعاً بالموارد والمعطيات، وأخيراً إلى الدينامية على المستوى القومي بأكمله وهو المجال الأكثر وعداً.

يبدو جائزاً أن نعتبر أن الدينامية تتولد من مكونين أساسيين: هما الرؤية أو المنظور، والفعل. وأسارع إلى القول إن القيام بهذا التصنيف هو لفرض التوضيح ولتثبيت التمييز المفهومي من أجل تيسير التحليل. وهذا الاستدراك ضروري بما أن المكونين ليسا منفصلين وإنما متصلان، يؤثر أحدهما في الآخر ويتفاعل معه في عملية جدلية نشيطة. وبفضل هذه العملية يثري أحدهما الآخر، فتكون نتيجة التأثير المتبادل والتفاعل اشتداد وضوح المنظور أو الرؤية من ناحية، وسلامة الفعل وتوجهه وفاعليته من ناحية أخرى.

يتشكل المنظور أولاً من قدرة «قوى التغيير» أو «عوامل التغيير» في المجتمع (وسأقوم بتبريرها في القسم التالي بما أنها جزء من آلية الاعتقاد على النفس)، على ادراك طبيعة الاشكالية التي يجابهها المجتمع العربي إذا ما هو عمل من أجل تنمية حقيقية، منطلقاً من الرغبة في تحرير نفسه من قبضة التنمية المشوهة والتابعة. وينبغي أن نمتلك مثل هذا الادراك القوى التي تشكل معاً آلية التنمية، وأن نشره على أوسع نطاق ممكن بين المواطنين لكي يعوا حقيقة أن التنمية المدعاة حالياً هي مشوهة وتابعة، وأنها بخيلة في مردودها مجحفة في توزيعه بين مختلف الشرائح الاجتماعية. ومقدور منطق الادراك المعني أن يظهر لقوى التغيير - ومنها للمواطنين بشكل أعم - أن التنمية المشوهة والتابعة لا تزدي إلا إلى فشل المجتمع العربي في النهوض للتصدي لمختلف التحديات التي تعجابه اليوم، من اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.

يتشكل المنظور، ثانياً، من الدعوة إلى «ادراك مضاده والعمل على نشره: وهو أن التنمية بالاعتماد على النفس هي العلاج المضاد للشوّه والتبعية، وأنها تحظى بمصدقية، لأنه يمكن التدليل على امكان حدوثها في الوطن العربي. وهذا العنصر الثاني يأتي نتيجة للعنصر الأول. عل أن الاثنين يتطلبان قدراً واسعاً من إعادة التنقيف الاجتماعي، بقطع النظر عن مستوى التعليم النظامي لدى مختلف الشرائح الاجتماعية، أو مدى رخصتها، أو درجة تسيّسها.

وثمة عنصر ثالث، وتوفره هو بالتأكيد الأكثر صعوبة والأكثر انطواءً على مجازفة بالنسبة إلى قوى التغيير. إنه قدرة هذه القوى على صياغة ويلورة فلسفة ومسار عمل لتحرير المجتمع من الترهّل والتبعية وسوء التوجه، كيما يستطيع أن يقاوم حالة التبعية ويواصل لكي يخرج من اسارها. وتكون المهمة في هذا السياق بالغة الصعوبة لأنها تعني مقاومة القوى والمصالح، من داخلية وخارجية، التي تستفيد من استمرار وترسخ التبعية.

هنا يأتي دور المكوّن أو العنصر الثاني في الدينامية: الفعل. وهو يستدعي بالضرورة صياغة موقف وطني (وقومي) سياسي من أجل الاستجابة لتحدي الوضع الحاضر، وكذلك صياغة السياسات والاستراتيجيات ثم البرامج اللازمة؛ وكذلك يتطلب إقامة المؤسسات وتطوير صيغ العمل، الضرورية كلها، متضافرة ومتفاعلة، من أجل الاستجابة الصحيحة لتحدي التنمية المشوهة والتابعة، وانطلاق السعي إلى التنمية بالاعتماد على النفس. ويتوقع أن تشد قوة المكون الثاني، أي الفعل، تحت ضغط انطلاق الفعل بالذات. وإذا يزداد الفعل نشاطاً يصبح أكثر حاجة إلى الجهد والنضال والتضحية، إذا كان له أن يصبح مؤثراً وذاً فاعلية تصحيحية طويلة المدى.

لعل العلاقة والتفاعل بين المنظور (أو النظرية) والفعل (أو التجربة)^(٨) قد اتضحت بعد

(٨) المصطلح الانكليزي للتفاعل والتغذية العكسية بين المنظور أو النظرية، والفعل أو التجربة، هو Praxis. ولم أجد ترجمة مرضية له.

ما مر من بحث في القسم الحالي. ولعل أيضاً أصبح جلياً أن الجزئين الأولين من المنظور، أي المكوّن الأول في الدينامية، يظلان بالتأكيد عاجزين وحدهما عن إطلاق عملية التحوّل الضروري في المجتمع، ما لم يقترنا بالمكوّن الثاني الذي أسميناه «الفعل» والنضال، من خلال أفنية عمل منظمة كالأحزاب والاتحادات والتقايات والتجمعات الأخرى القادرة على تقنية العمل وجعله أكثر فاعلية واستمرارية، وأكثر تماسكاً وتناسقاً. إلا أنه مع ذلك لا يجوز التقليل من أهمية الدور الحرج لعنصري الإدراك والإدراك المضاد اللذين سبقتا الإشارة إليهما. وفي هذا الصدد نبيّن أننا نعتقد أن هناك الكثيرين من المفكرين والمتعلمين المسيّسين، وبعض العناصر القيادية من سياسية وتقابية، ممن يعترفون بالخطر المخيف المحيى بالمجتمع العربي من جراء تآكل العزم والإرادة الوطنية، والتعبئة الشديدة للقوى الخارجية المقرنة بالزهرل تجاهها، في كثير من جوانب الحياة، واللامبالاة في وجه التهديد الخارجي لشراب الوطن ومصالحه، والاغتراب الثقافي.

عل أن ما نسب إلى بعض القياديين من وعي الأخطار التي تحيى بالمجتمع العربي وتشكل مواطن ضعف فيه، ينبغي تعميمه بشكل أوسع بحيث تكون الأخطار واضحة كل الوضوح لدى العناصر السياسية في شبكة القيادة التي لا تزال أقل وعياً بالأخطار من العناصر الفكرية والنفر المحدود من القياديين السياسيين والتقائيين كما أشرنا لتسوّنا في هذه الفقرة. أو هي أقل اهتماماً بالحرك بشكل يتسق مع إدراكها خطورة الوضع العربي. فالإدراك الوافى شرط للوصول إلى تقدير واضح لحجاجة استهداف استقلالية صنع القرار إلى المدى الممكن والمفعول، وللنعاية بالحاجات الأساسية للمواطنين، وللوعي بالضرورة الضاغطة لتحقيق الانسجام بين البيئة المادية (الطبيعية) والاجتماعية، وإدراك الحاجة الملحة للسعي إلى تحقيق تنمية محفزة ومدفوعة من الداخل ومتوجهة صوب الداخل. غير أن مهمة استيعاب جميع جوانب الإدراك التي عددناها ضخمة ومرهقة. ثم إن قيم هذا الإدراك ودلالاته محتاج إلى أن تُستوعب داخلياً من قبل القوى الاجتماعية التي تشكل آلية التنمية المعتمدة على النفس، وإلى المدى الممكن من قبل المجتمع بأسره.

حتى الآن كان تركيزي على دينامية التنمية المعتمدة على النفس كما يمكن لها أن تتفتح على مستوى الأقطار العربية كل بمفرده. إلا أننا نرى أن مكوّن الدينامية نفسها (أي النظرية أو المنظور، والفعل) يتميزان بنفس الأهمية في أية محاولة تقوم بها الأقطار العربية المختلفة ومؤسساتها وقياداتها ذات التوجه صوب الاندماج، في الدعوة إلى التنمية المعتمدة على النفس ضمن المنطقة العربية ككل. أما التمييز بين ما ينطبق على الأقطار منفردة وما ينطبق على المنطقة بأكملها كوحدة (أو على مجموعات أقطار ضمنها كالشرق العربي مثلاً) فإنه يصبح أكثر وضوحاً أثناء بحثنا آلية التنمية، كما سنرى لاحقاً.

وفي الحقيقة، فإننا نستطيع أن نحاج بأن ما يضر الأقطار أو المجتمعات العربية منفردة أو ينطوي على خطر يهددها، يكون بالأولى أكثر ضرراً وخطراً لاقتصادات ومجتمعات الوطن العربي في مجموعها. وذلك لأنه يتوقع أن يعنى كل من الأقطار بمفرده بمصالحه الذاتية باهتمام

وجد أكثر مما يفعل بالنسبة إلى وحدة لا تزال فكرة تجريدية تضم الأقطار جميعها معاً وينظر إليها «المؤمنون» بالقومية والوحدة العربية على أنها تشكل اقتصاداً واحداً ومجتمعاً واحداً. ففي أحسن الحالات يمكن اعتبار المنطقة اقتصاداً ومجتمعاً واحداً في حالة صيرورة، أو في حالة إعادة الصيرورة إذا أخذنا العمق التاريخي بالاعتبار. ففي تلك الحالة يصبح متوجهاً بالأولى على أدوات أو عوامل التغيير التي أشرنا إليها قبلاً - خاصة تلك ذات التوجه والالتزام القومي - أن تبذل مزيداً من الجهد ومن محاولة الانقاع مما نحتاج إليه في الدعوة إلى التنمية بالاعتماد على النفس داخل أقطارها كل بمفرده.

لحل مفتاح النجاح في دعوة كهذه تستهدف الوطن العربي بأكمله هو قدرة الانتلجنسيا (وهي مجموعة المفكرين الذين يمتلكون الحافز للمبادرة السياسية) بين العرب القوميين في مختلف جوانب الحياة على حمل الرسالة وإيصالها بقوة ووضوح، القائلة بأن الأقطار منفردة سينالها الأذى والخسائر إذا تجاهلت ضرورة والحاح الاعتماد على النفس على المستوى القومي، وأنها ستكون المستفيدة إذا التزمت بنشاط بالاعتماد الجماعي (القومي) على النفس. بعبارة أخرى، ليس الاهتمام بالمصالح القومية عبئاً على الأقطار المنفردة، أو معروفاً يطلب منها اسداؤه لمجموعة الأقطار المكونة للوطن العربي، دون أن ينالها خير منه. ففي الواقع، يمكن تثبيت الدعوى المعاكسة: أي أن الأقطار العربية تعجز بمفردها عن مقاومة التبعية، كما تعجز بمفردها عن الاعتماد على النفس، مهما أتيج لأي منها من معطيات وموارد.

من المفيد، قبل انتقالنا إلى بحث آلية التنمية بالاعتماد على النفس، أن أشير إلى عامل أخذ بالتطور والتبلور في السنوات الأخيرة، وهو يستطيع أن يعزز قوة دينامية الاعتماد على النفس على المستوى الجماعي أو القومي. أعني به تجربة الوطن العربي في أوائل السبعينات وحلول عقد النفط، بما رافق هذا الأخير من سعة مالية حصلت عليها أقطار متعددة. فمع أن المنطقة العربية تمر حالياً بانتكاسة وانعكاس في اتجاه التجربة منذ أوائل الثمانينات (إن لم نقل بتجميد تام لها)، تبدو في هبوط الطلب العالمي على النفط العربي وفي أسعاره وصادراته وعائداته، إلا أن الآثار التوسعية لعقد السنين ١٩٧٣ - ١٩٨٢ لم تمحَ تماماً. على العكس، فإن العرب المستفاد من التجربة في هذا العقد - بالنسبة إلى التوسع، ثم لاحقاً الانكماش - يجري استيعابها بشكل متزايد؛ وهذه العرب ذات صلة بما نحن بصدد بحثه.

شهدت التجربة حركة انتقال واسعة لمجموعات ضخمة من قوى العمل العربية عبر حدود عدد من الأقطار ذات «القائض العالمي»، إلى أقطار أخرى ذات عجز في التناح لقوة العمل فيها من أنواع مختلفة من المهارات، وكلها ذات فائض مالي. وتراوح حجم العمالة المتنقلة بين ٣ و ٥ ملايين فرد^(٩) حسب تقديرات عدد من ذوي الاطلاع الحسن. وبالمقابل،

(٩) احتوت أربع أوراق قدمت في ندوتين خلال أسبوع واحد (من ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧) على تقديرات متباينة. وهكذا امتد طيف التقديرات الدنيا والعليا بشكل واسع كما يتبين في الفقرة نفسها المشار إليها في النص التي يعود هذا المأش إلى. أما الأوراق فكانت:

= Riad Tabbarah, «Human Resources Development and its Population Dimension in the Arab

حصل انتقال للموارد المالية في الاتجاه المعاكس تراوح حجمه بين ٣ و٥ مليار دولار^(١٠). وكان ثمة عنصر بارز آخر في التدفقات المالية عبر الحدود القطرية تمثل في قيام عدد من الأقطار المصدرة الرئيسية للنفط بتقديم مساعدات مالية بشكل قروض بشروط ميسرة، وبعض المنح ذات الشأن غير القابلة للتسديد، لمعظم الأقطار ذات المعجز في المنح من رأس المال. وقد بلغ الحجم الاجمالي للمساعدات بفتيتها في أوجها في عام ١٩٧٥ أكثر من ١٨ مليار دولار^(١١) لبلدان عربية في الغالب وبعض البلدان غير العربية معاً، من حكومات ومؤسسات وطنية ومتعددة الأطراف (دولية). ويقدر أن أكثر من ثلاثة أرباع المبلغ المبين لتزدهب لأقطار عربية. (بلغ متوسط مجموع المساعدات خلال العقد ١٩٧٤ - ١٩٨٣، ٧,٧ مليار دولار^(١٢)). ثم إن أكثر من ٣٩٠ مشروعاً مشتركاً أقيم^(١٣)، كل منها ضم بعض الأقطار أو عدة أقطار تعاونت في الاكتتاب برأس المال. وكما يتبين قبلاً، انشئ كذلك عشرات من المنظمات القومية (الاقليمية كما تسمى أحياناً) المتخصصة والاتحادات المهنية، وبعضها اشترك في عضويته جميع الأقطار العربية. وبالإضافة، انشئ عدد من الصناعات وهي تحتاج إلى السوق القومية

World,» and Mahdi Almandjara, «Human Resources: The Weight of Science and Technology,» papers presented at:

ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت، ٢٨ - ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧، التي نظمتها الصندوق العربي للإعانة الاقتصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمعهد العربي للخطوط، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. وانظر أيضاً:

Abdelatif Y. al-Hamad, «Implications of Oil for Arab Development: Financial and Investment Issues and Options for the Future,» and Taher Kan'an, «Economic Complementarities within the Arab World: Optimizing Resource Use for Development,» papers presented at: Prospects for Oil and Future Development in the Arab Countries.

ندوة عقدت في عَمَّان، نظمها وزارة الطاقة والموارد المعدنية الأردنية، ومتدى الفكر العربي (عمَّان)، والصندوق العربي للإعانة الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ومؤسسة بيجر (Beijer) (السويد).

والأوراق الأربع المشار إليها في هذا المايش «معالجة». وكلمة معالجة تعني ما يلي: «... انها مستخرجة [أو منسوخة] من أصل مضروب على الآلة الكاتبة أو مستنسخة [بالمعروفات]، أو مصورة [فوتوكوبي] أو مستنسخة بوسائل مشابهة؛ وهذه المراجع قد لا تكون مدرجة في قوائم المنشورات [الكاتالوجات] أو مناحة عادة في المكتبات، أو قد تكون خاضعة للتداول المحد (أو المحدود)».

al-Hamad, Ibid.

(١٠) انظر:

(١١) انظر: المصدر نفسه، ص ٩. إذ يقتبس الكاتب من مصادر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كذلك فإن ورقة الحمد هي مصدر المتوسط المشار إليه للعقد ١٩٧٤ - ١٩٨٣.

(١٢) انظر: Tabbarah, «Human Resources Development and its Population Dimension in the Arab World».

وتذكر ورقة طبارة أن حجم الموارد المالية التي جرى تحويلها من الأقطار العربية المصدرة للنفط إلى أقطار عربية أخرى خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٧ بلغ ١٠٠ مليار دولار- وهو يشير إلى أنه يأخذ هذا المبلغ من:

World Bank, World Development Report, 1987 (Oxford: Oxford University Press, 1987), pp. 244-245.

Kan'an, «Economic Complementarities within the Arab World: Optimizing Resource Use for Development».

لتصريف منتجاتها، بشكل متزايد - خاصة في ضوء السياسات الحماية التي أخذت الدول الصناعية الغربية تبناها أكثر فأكثر مما عُدَّ مستقبل الصناعات المثار إليها. كما أن الوطن العربي يستورد مقادير ضخمة من المواد الغذائية من البلدان الصناعية المتقدمة في معظم الحالات، وهو ما يهدد الأمن الغذائي العربي ويتطلب، بالضرورة، عملاً عربياً مشتركاً.

ما أوردناه لا يمثل حالات أو تطورات منفصلة. ودلالة الأمثلة في السياق الحالي أنها تظهر حتى للقيادات العربية الأقل اهتماماً بالوحدة وتوجهاً صوباً بأن التكامل بين اقتصادات أقطار المنطقة ضرورة حيوية وطبيعية لجميع المعنيين. ثم إن الحالات أو التطورات المستشهد بها أظهرت لبعض الأقطار الأكثر توجهاً صوب الخارج بأن السوق العربية القومية هي المنفذ الرئيسي الطبيعي لمنتجاتها الصناعية. وقد تعزز الرأي القائل بالتكامل في ظل ما حدث بالنسبة إلى التبادل بين القوى العاملة ورؤوس الأموال في ما بين أقطار الفائض المالي، ولكن العجز المالي، وأقطار الفائض المالي ولكن العجز المالي، إذ أدرك الفريقان حاجة كل منهما للآخر. كما أظهرت الحاجة الضخمة إلى الأطعمة المستوردة والتقانة الأجنبية (سواء أكانت في شكل سلع ترسملية أو مهارات بشرية) أنه ما لم تتعاون الأقطار العربية بشكل وثيق ومتسع في التطوير المشترك لقوة عملها الزراعية والصناعية، فلن تستطيع خفض الكلفة المرتفعة والخطر اللذين تتعرض لهما هذه الأقطار بسبب اعتمادها الثقيل على المصدّرين الأجانب والأسواق والمهارات الأجنبية. ولا يستطيع الآن إلا أقصر القيادين العرب نظراً أن يقف في وجه الأدلة الدامغة بأن الوطن العربي عليه أن يلجأ بشكل متزايد إلى الاعتماد على النفس، وبأن هذا لن يمكن أن يتم على النحو الأمثل إلا بمقاربة المشكلة جمعياً أي قومياً.

وأخيراً، ففي حين توفر التطورات السلبية الأخيرة في قطاع النفط العربي - في ذاتها - عنصراً مكماً قوياً في دينامية الاعتماد على النفس التي نبحثها في هذا القسم من الفصل، فهي أيضاً تضع خطاً عريضاً تحت دور ما يتوفر حالياً من شبكة قيادة على المستوى القومي بما لديها من توجه سليم، وإن كان حجم المتوفر محدوداً وكان يمانى، بالإضافة، التجارب المرة التي وسمت الثمانينات بتراجع التوجه القومي والعمل العربي المشترك.

آلية التنمية العربية بالاعتماد على النفس

أعني بـ «الآلية» ما هو أوسع بكثير من التكوينات المؤسسية المألوفة كأدوات لأغراض التخطيط والتنفيذ الأمثل. فهذه التكوينات تتألف عادة من مجموعات صغيرة من الاقتصاديين والاحصائيين والمهندسين والتقنيين. وبالإضافة، فإن مصطلح «آلية» في الاستخدام العادي المألوف يشير في سياق ما نحن بصدده فقط إلى مؤسسات القطاع العام والحكومة المعنية مباشرة بالتنمية الاقتصادية. ولكن، من الناحية الأخرى، فإن المصطلح كما نستخدمه في هذا الكتاب يتصل بقاعدة أكثر اتساعاً بكثير - قاعدة تعتبر المحرك الحقيقي للتنمية من أجل التنمية المعتمدة على النفس ودفعها إلى الأمام، ومن أجل تكوين وتعديل عملية صنع القرار لتخدم ذلك الغرض. أما اتساع أبعاد المحرك المشار إليه فستوضح في ما بعد أثناء البحث. وبمعلمنا

على تفحص الآلية باستخدام زاوية نظر واسعة جداً أنه يكون من المستحيل خلاف ذلك أن ينطلق السعي إلى التنمية ذات التوجه الاجتماعي بالاعتماد على النفس، بقدر كبير من حظوظ النجاح. فليس هنالك من آلية أخرى تتمتع بنفس الحظوظ.

يوحي ارتباط (أو تزاامل) تركيب أو تكوين آلية التنمية بالاعتماد على النفس بموقع اتخاذ القرار بأن للآلية وظيفة سياسية بالإضافة إلى وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نرى أن يوهان غالتونغ (Johan Galtung) هو على حق عندما يبحث هذا الارتباط تحت عنوان «سياسة الاعتماد على النفس»^(١٤). وهكذا، فإن للسعي إلى الاعتماد على النفس أساساً سياسياً. بقدر ما له من أساس ودافع اقتصادي، كما أن إمكان تحقيقه وفرص النجاح في ذلك ترتبط سلباً بقدرة القوى الاجتماعية الواعية سياسياً على التأثير في عملية صنع القرار الهادفة إلى إطلاق السعي وصيانة زخه. ولا يمكن أن ينشأ التصميم العريض القاعدة الذي يصار إلى الافادة منه في السعي إلى التنمية التي ندعو إليها في هذا الكتاب إلا من قيم اجتماعية - ثقافية معينة وموقف سياسي يشددان معاً على الاعتماد على النفس كقيمة وكاستراتيجية في خدمة التنمية المنشودة. ولا يمكن بالتالي توقع تحرك الفعل في الوجهة الملائمة إلا بالانطلاق من خلفية كهذه التي يبينها مواصفاتها لتونا.

لا ريب أن التنمية التي نشدت في الوطن العربي حتى الآن شددت على أهداف اجتماعية معينة، كما يشاهد في أغراضها المعلنة ونمط تخصيص الموارد المالية والمادية صوب خدمات التربية والصحة، وفي السياسات التي جرت صياغتها لتوزيع أفضل للثروة والدخل. إلا أن النوايا الحاكمة في الأساس تركت دون وسائل الوقاية الملائمة من سياسية وقانونية ومؤسسية قادرة على حماية النوايا في وجه المصالح الفئوية القوية، داخل نطاق الحكم وخارجه. وهكذا لم يمر وقت طويل بعد الاستقلال قبل أن انحرفت الجهود الانمائية بشكل صارخ نحو خدمة مصالح النخب الحاكمة وانتهت بجعل أوضاع الجماهير العريضة أحسن حالاً بقليل فقط، في حين أصبح الأقوياء والأثرياء وذوو النفوذ أكثر قوة وثراء ونفوذاً بكثير.

تبذلت هوية المجموعات الاجتماعية المتمتعة بالامتيازات عبر العقود الأربعة الماضية، إذ برزت «طبقات جديدة». على أن كل طبقة جديدة أخذت بدورها تستولي لنفسها على الامتيازات دون تأخير يذكر. أما السبب في تجمع النوايا الحسنة الأصلية، وإحباط التوقعات والأمال الشعبية العريضة، فيمكن جوهرها في عدم تمتع الشعب بشكل عام بالقوة وغيابه عن عملية صنع القرار. وتحلقت النخب الحاكمة التي كان يفترض أن تمثل الشعب وتحمد مصالحه عن مسؤوليتها في الغالب، أيضاً دون تأثير يذكر مكثفة بالنفقات هاشمي فقط إلى القضايا الشعبية. على أن هذا التطور السلبي كان متوقعاً، لأن الجماهير العربية بشكل عام لم يكن لها إلا دور متواضع وثانوي جداً في الإدارة السياسية للاقتصاد. ونشأ هذا بدوره لأنه لم

Johan Galtung, «Self-Reliance: Concepts, Practice and Rationale» in: Johan Galtung, Peter O'Brien and Roy Preiswerk, eds., *Self - Reliance: A Strategy for Development* (London: Bogle - L'Ouverture Publications, 1980).

يكن للجماهير إلا دور صغير جداً في صنع القرار السياسي. وهذا الوضع هو بالتأكيد وبالتحديد ما يحتاج إلى تغيير سريع وحاسم كى يكون السعي إلى التنمية المعتمدة على النفس ذات التوجه الاجتماعي ممكناً على الإطلاق.

ينشأ سؤالان في هذا الصدد: كيف يمكن أن يحدث تغيير كهذا؟ وما هي العلاقة بين عوامل التغيير أو أدواته، إذا جرى تعريفها بشكل فضفاض - والمجموعات الاجتماعية التي تشكل الآلية الحكومية تحديداً؟ وفي حين نجد السؤال الأول مشوقاً وذو صلة وثيقة ببحثنا، فإننا لن نحاول الاجابة عنه مباشرة، لأن بؤرة التركيز في هذا الفصل، بل في الكتاب بأكمله، هي التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ومع أن هذه التنمية تشكل جزءاً عضوياً في مشروع التجدد العام للمجتمع العربي، لا يمكن الادعاء بحق أن التنمية تشكل ذلك المشروع بأكمله. إلا أن آلية التنمية المعتمدة على النفس، كما سنرى بعد قليل، تتضمن أدوات التغيير الرئيسية التي يتوقع بشكل عام أن تنشط في حل مسؤولية صياغة وتحريك المشروع المجتمعي للتجديد بشكل عام. وإلى هذا المدى إذن فلن نهمل السؤال الأول في جوهره أو نتجاهله إذ سيحظى بالعناية عبر تفحص السؤال الثاني.

في التعرف إلى القوى الاجتماعية التي تستطيع أن تنهض بالمسؤولية التي يوجبها السعي إلى التنمية السلمية، ويتوقع أن تنهض بها، سأحاول أن أعرك بحلر بين خطرين محتملين. الأول هو الانطلاق في البحث من موقف نخبوي، ذلك أن مجرد انتقاء مجموعات معينة قد يوحي بميل نحو نخب معينة، سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. أما الخطر الثاني فهو اعتياد مقارنة «اقتصادية» يبدو السعي إلى التنمية في ظلها وكأنها هو يتمحور حول ما تمكن تسميته بـ «الانمائيين المحترفين» - أعني بذلك وزراء الاقتصاد الوطني والتخطيط والمالية، والأجهزة المختلفة ذات العلاقة المباشرة بالأنشطة الانمائية في الهيكلية الحكومية. وإذا أعطي القطاع الخاص فسحة ما في تفكير الانمائيين المحترفين وما يصوغون من أطر وبرامج فذلك يظل مقتصرًا على التعبير عن توقعات معينة يرغب تحقيقها بواسطة قطاع الأعمال، أكثر مما يتم بفضل صياغة سياسات محددة لتخدم كمؤشرات على توجهات مرغوب فيها لتخطيط تأشيري، ولتضمن حوافز قادرة على تشجيع القطاع الخاص على السير في الاتجاه المرغوب.

على أن رجال الأعمال ليسوا المجموعة الاجتماعية الرئيسية الوحيدة التي لا تؤخذ بالحسبان عند رسم المنظور الانمائي الاقتصادي التقليدي، المؤلف لدى الانمائيين المحترفين. فأكثية المستفيدين المستهدفين، بقطع النظر عن حجم وأهمية البرامج والمشروعات المراد بها أو المخطط لها أن تخدم مصالحهم، قلما يتاح لهم إسراع صوتهم بالنسبة إلى تعيين الأهداف والأولويات الانمائية. ويصح هذا التعميم بالأولى كلما كان المستفيدين المفترضون أكثر فقراً وأكثر بُعداً عن المدن التي هي مراكز القرار. وكما ذكر قبلاً في هذا الكتاب، فإن قسماً كبيراً من سكان الريف ومن فقراء المدن يعاني «انعدام الوزن السياسي» في مجال صنع القرار الاقتصادي والسياسي. ولنا بحاجة للتشديد مرة أخرى على أن سبب انعدام الوزن هذا هو التقييد الصارم للمشاركة السياسية الشعبية في الاقطار العربية بشكل عام، وهامشية ما هو

متاح من مشاركة. وبما أنه لا يجوز توقع أكثر من قدر ضئيل جداً من الالتزام حيث لا يمارس إلا مشاركة سياسية ضئيلة، فإن الجهود الانمائية التي بذلت حتى الآن لم تنجح في تعبئة حماس الجماهير وحسّ الجماعة والمشاركة الانمائية لديها. وهكذا نرى أن الرغبة في تمخاض كل من الموقف أو الخيار النخبوي من جهة، والمنظور الاقتصادي للتنمية من جهة أخرى، تقرر عملية التعرف إلى هوية القوى الاجتماعية التي نرى احتمال اهتمامها بعمق وإلى درجة وافية بالتنمية المعتمدة على النفس. ويمكن توقع تبلور مثل هذا الاهتمام عندما يتسع انتشار ادراك طبيعة هذه التنمية ودلالاتها، وتتضح العلاقة بينها وبين حاجات الشعب - وذلك دون تنميق أو بلاغة انشائية^(١٥) مبالغ بها، وببساطة وموضوعية.

تتضمن الآلية المقترحة هنا على أساس احتمال تمتعها بالقدرة على دعم الاعتدال على النفس ثلاث قوى اجتماعية^(١٦). الأولى تضم القيادات في الجوانب الرئيسية للحياة والنبي العربية، أي السياسة، والترية، والثقافة والفكر، والاعلام ووسائل الاتصال، والعمل، وقطاع الأعمال الخاص. وتقع هذه القيادات عملياً وإن لم يكن بشكل رسمي (نظامي أو مؤسسي)، ضمن شبكة القيادة التي جرى توصيفها في الفصل الرابع. وكما ذكرنا قبلاً، تتألف الشبكة من عدة حلقات تتصل في ما بينها، إما بشكل وثيق أو فضفاض، مما يسمح للحلقات القيادية بأن تتبادل التأثير وتتفاعل في ما بينها. وتغطي القيادات السياسية بدور بارز بشكل خاص: وينبغي أن نفهم على أنها تضم رجالاً ونساء في مواقع المسؤولية في الحكومة والمؤسسات التشريعية، وكذلك في الأحزاب السياسية والحركات الشعبية. على أنه، بالرغم من أن دور مختلف القيادات حيوي، لا تستطيع أي منها أن تمثل عنصراً فعالاً في آلية التنمية إلا إذا تميز أفرادها بشكل عام بأنهم يتمتعون بإدراك واضح وقوي لمصالح المجتمع وهمومه، وبأنهم يتمتعون كذلك بتناسك في ما بينهم ويقعدرون على تطوير توافق عريض حول المحاور الأساسية المتصلة بمصالح المجتمع وهمومه. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون القيادات معبأة بدرجة فاعلة في خدمة القضايا التي تؤيدها وتدعو إليها.

تتألف القوة الاجتماعية الثانية في مكونات الآلية الانمائية المقترحة من المفكرين المناضلين^(١٧) أي «الانتلجنسيا»، وهم لا يشكلون مجموعة منظمة متميزة - كمجموعة - إلى كيان مؤسسي تنظيمي واحد، إلا أنهم يمتلكون توجهاً قومياً - تقديمياً واضحاً، ويشعرون بالتالي بالالتزام بخدمة قضايا التحرير والاعتدال على النفس ضمن اهتمامهم العريض بتجديد المجتمع. ولا تقتصر هذه القوة الاجتماعية فحسب على الاختصاصيين والخبراء في الاقتصاد

(١٥) بمعنى: Rhetoric.

(١٦) اعتمدت ورقة صايغ كأساس لبحث آلية التنمية العربية بالاعتدال على النفس في الكتاب الحالي، مع كثير من التوسع في المادة. انظر: يوسف صايغ، «نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي»، ورقة قدمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٧).

(١٧) بمعنى: Activist Intellectuals.

والمهندسة وعلم الاجتماع وعلم السياسية - وهي مجالات اختصاص وخبرة وثيقة الصلة بالتنمية - أو على حملة الشهادات الجامعية. إنما هي تشمل جميع المواطنين المعنيين بعمق بالقضايا الفكرية والثقافية وبالأششطة ذات العلاقة بتجديد المجتمع، الذين يسهمون في معالجة القضايا ودفع الأنشطة، شريطة أن يتوفر لهم حس سياسي واستعداد لأخذ المبادرة في التأثير في توجيه حركة المجتمع، وأن يقبلوا بالتضحيات التي قد تكون متوجبة أثناء النضال في خدمة ما يؤمنون به ويدعون إليه.

تحتل الانتلجنسيا موقعا رفيعا في بلدان العالم الثالث، وبشكل خاص في الوطن العربي حيث تمتع أفرادها تاريخيا وباستمرار بالاحترام والنفوذ الواسع - وذلك لدى الشعب وفي أوساط الحاكمين - إلا أن دورهم ووظيفتهم مهتدان اليوم بسبب هبوط وزهم ومكانتهم وفاعليتهم. أما السبب في هذا الهبوط فهو الخلافات بل الصراعات الفكرية العديدة التي تؤدي إلى تشرذمهم، وتميزهم في كثير من الحالات بالتجريد المفرط والمواقف المطلقة^(١٨)، مع قدر صغير جداً من الاستعداد لتوخي التوافق حول القضايا المتفق عليها بشكل عام - وإن لم يكن على جزئيات معينة فيها. وكثيرا ما تتغلب الفروق الهامشية في المنظور أو الموقف على وزن جوانب القضايا المعنية الأهم وزناً بكثير من جزئياتها التي هي موضع خلاف أو نزاع. ولا ريب أن الانتلجنسيا العربية كانت ستمتع بنفوذ أقوى بكثير في توجيه السياسات الانمائية التي ترسمها القيادة، لو أنها مارست قدراً أكبر من «التكيف المتبادل» (أي محاولة الوصول إلى صيغة توفيقية بين الفرقاء المتنازعين) وقدراً أقل من التثبث بالمواقف المطلقة.

أخيراً، تتألف القوة الاجتماعية الثالثة من مواطني كل من الأقطار العربية من لم تشملهم أي من القوتين السابقتي الذكر، من الرجال والنساء المسنين إلى درجة تجعلهم معينين بشكل إيجابي بالتنمية المعتمدة على النفس، ضمن اهتمام عام بتجديد المجتمع. وبشكل المواطنون الذين تستوفي فيهم هذه المواصفات طليعة عريضة القاعدة تستطيع أن توفر أرضاً صلبة (أو يحتمل أن تصبح صلبة) ذات شأن حرج في السعي للتنمية المعتمدة على النفس. وهي تستمد شأنها هذا من وقعها القوي المحتمل فيما لو أتيح لها أن تتمتع بقدر من المشاركة السياسية يتناسب وحجمها ومنزلتها الفكرية. فما إن يتبلور حس هذه الطليعة بالمعنى العميق للاعتماد على النفس ودلالاته، بغضل فعل الدينامية التي تناولنا طبيعتها ودورها في القسم السابق من الفصل، إلا وتصبح (أي الطليعة) عاملاً قوياً في تعبئة المواطنين على نطاق واسع، وخلق ادراك شعبي لمردود التنمية المعتمدة على النفس وكذلك للأعباء المترتبة على الاندفاع في اتجاهها بتصميم وثبات.

تكون تلك التعبئة ذات دلالة وفاعلية أشد إذا تحققت عبر أقتية مؤسسية منظمة - سياسية واقتصادية واجتماعية - من أجل تكثيف الاندفاع الانمائي وتوفير ضيانات وقائية أقوى لتواصله والحفاظ على زخمه. ونسارع هنا إلى القول بأن نسبة مثل هذا الشأن الخطير إلى القوة

(١٨) بمعنى: Absolutist.

الاجتماعية الثالثة في آلية التنمية تمثل السير عكس التيار الفكري السائد على نطاق واسع في أن المواطنين العاديين، إذ هم لا يحظون عادة إلا بقدر متواضع من التنقيح السياسي بالمقارنة مع نظرائهم في القوتين الاجتماعيتين السابقتين الذكر فإنهم لا يستطيعون النهوض بأعباء وظيفة اجتماعية - اقتصادية ذات شأن. إلا أننا نسير ما ننسب إلى هذه القوة الاجتماعية الثالثة. إذ إنها، باعتبارها تشكل طليعة عريضة القاعدة تقع في معظمها خارج حلقة السلطة والامتيازات، تمتلك وعياً وإدراكاً لعموم المجتمع بفضل التجربة والتماسّ المباشرين والمعاناة اليومية. ولهذا كله يكون من الطبيعي أن تتميز هذه الطليعة بتوقّي قوي للمشاركة السياسية وأن تسعى إليها بشبات.

قبل أن نبحت العلاقة بين القوى الاجتماعية التي تشكل مكونات الآلية الثالثة، وفعل كل منها ثم تفاعلها في ما بينها، يحسن بنا أن نتخصص موقع المشاركة السياسية في هيكلية الآلية كما نتصورها. وهذا التخصص ضروري بسبب العلاقة الواضحة بين المشاركة السياسية، والقوة التي تضعها في أيدي المواطنين العاديين فيتمكنون بفضلها من إسراع أصواتهم للقيادات، ومن الضغط من أجل حماية مصالحهم عبر السعي إلى التنمية بالاعتماد على النفس. ذلك أنه فيما لو لم يقدّم المجتمع بهذا السعي فيشتد الخطر في أن تعتمد الأقلية ذات النفوذ والثراء في كل قطر عربي إلى رفض الاعتراف بوجود مصلحة شعبية عامة في التنمية المعتمدة على النفس (أو إلى تجاهل وجودها). بل إن أصحاب الامتيازات، مدعوعين بتجربتهم الطويلة، سيربون مصالحهم الذاتية فقط في ظل صيغة ما من التنمية التابعة التي لن تتيح لجمهرة المواطنين أكثر من مكاسب هامشية هزيلة.

تثير قضية المشاركة ثلاثة تساؤلات لبعض المفكرين ذوي التوجه الانتمائي والتوايا الحسنة كذلك^(١٩). التساؤل الأول يتمحور حول طبيعة دور المشاركة السياسية، أو الديمقراطية، وموقعها، في دينامية التنمية. ويوحى الثاني بما مؤداه أن المشاركة ليست شرطاً جوهرياً للتنمية، بل يقدم أطروحة مضادة مستفاد من تجربة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى في أوروبا الشرقية التي سجّلت - هكذا تقول الأطروحة - إنجازات انمائية مرموقة بالرغم من غياب الديمقراطية السياسية. (وفي صيغة أكثر تطرفاً، تقول الأطروحة إن الانجازات إنما تحققت بسبب غياب الديمقراطية أو بسبب وجودها إلى مدى محدود جداً).

أما التساؤل الثالث فينشأ من موقف مؤداه أنه لن يكون أمراً واقعياً ومقبولاً، في ظل الديمقراطية، أن تقوم القيادة السياسية (والحلقات القيادية المعنية بتكوين الرأي العام) بالطلب إلى المواطنين أن يمارسوا انضباطاً شديداً في الاستهلاك، ليتاح إيداع المزيد من الناتج المحلي من أجل الاستخدام في أغراض التثمين - والانضباط المشار إليه يكون ضرورياً ضمن توجهات الاعتدال على النفس. ويضيف الأخذون بهذه الأطروحة بأن الدعوة إلى الانضباط الصارم ستكون صعبة جداً وغير واقعية، بعد أن قلّعت للشعوب العربية وعود سخية جداً في

(١٩) التساؤلات والشكوك المشار إليها في النص في الكتاب الحالي وردت أيضاً في: صليخ، المصدر نفسه.

معظم الأقطار بأن مقادير متزايدة من السلع والخدمات ستكون متاحة للاستهلاك بفضل عمليات التنمية التي انطلقت منذ الاستقلال السياسي. من هنا، فإن الداعين إلى الأطروحة الثالثة يقولون بأن فشل القيادات المعنية في الوفاء بالوعد سيقلص حريتها في أخذ مواقف متشددة بالنسبة إلى الاستهلاك وضرورة شدّ الأحزمة. وهكذا سيكون الرفض الشعبي للتقيد بالتوجهات الداعية إلى الانضباط الاستهلاكي الصارم أمراً طبيعياً ومنطقياً.

تستحق التساؤلات الثلاثة التي عرضناها التمعّن والتفكير الجاد، وسأحاول أن أتناولها الآن واحداً فواحداً^(٢٠).

فبالنسبة إلى الأول، يمكن القول بأنه دون قدرة الشعب على ممارسة المشاركة السياسية والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة، يظل عاجزاً عن إخضاع مختلف الخيارات الاقتصادية المتاحة، بحرية ومسؤولية، لمعايير صالحة للمفاضلة، والتعبير عن اختياره في ضوء مصلحته كما يراها. وبالنسبة، يعجز الشعب عن إجراء مقارنة رشيدة بين كلفة كل خيار متاح ومردوده. وبالإضافة، من الملائم عند هذه النقطة أن نشدّد مرة أخرى على العلاقة السببية بين المشاركة السياسية والالتزام بأهداف التنمية، وبالمهام والأعباء التي ترتب على السعي إليها. ذلك أن الالتزام يعكس مدى المشاركة وصحتها.

من المفيد في هذا السياق أن نضع في بؤرة التركيز تجربة الوطن العربي خلال الفترة الممتدة من أواخر الخمسينات إلى أواخر الستينات، بالنسبة إلى المنظور الديمقراطي السائد حينئذ. فقد شهدت تلك السنوات صياغة أطروحة (وشيوعها الواسع) مؤداها أن الديمقراطية السياسية هي بالضرورة متصلة بالديمقراطية الاجتماعية - الاقتصادية، وأن تحقق الأخيرة شرط مسبق لازم لإمكان تحقيق الأولى، أي أنها تتحققان ضمن مرحلة تنابعية معينة. وهكذا، قالت الأطروحة^(٢١)، إن المواطنين يعجزون عن ممارسة الديمقراطية السياسية والتمتع بها بالمعنى العميق والحقيقي، ما لم يكن قد سبقها تحقيق غمتهم بإعادة هيكلة اقتصادية واجتماعية تتيح التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص التعليم والخدمات الصحية للمواطنين جميعهم، وتحسين نمط توزيع الثروة والدخل بجعله أقل تبايناً وتميزاً.

ارتكزت الأطروحة إلى الاعتقاد بأن المواطنين الفقراء المحرومين، والاميين أو شبه الاميين، معروضون كخناجين، للاستغلال والتحريرك أو التلاعب حسبما يرغب الأقوياء

(٢٠) يمكن مراجعة فحصى سابق للموضوع في:

Yusuf A. Sayigh, *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects* (Oxford: Oxford University Press, 1982).

لما النص الوارد في الكتاب الحالي فيدخل بعض ظلال المعاني الجديدة في البحث. (٢١) الإشارة هنا هي إلى: مصر، مصلحة الاستعلامات، ميثاق العمل القومي (القاهرة: المصلحة، ١٩٦٢). (بالعربية والانكليزية والفرنسية). وقد حظيت الأطروحة التي كانت قيد البحث بقبول واسع لدى العناصر القومية الراديكالية في الانتلجسيا العربية، بعد أن قدّم الرئيس جمال عبد الناصر الأطروحة وتوسع في إيضاحها.

والأثرياء في مناطقهم، وبالتالي لا يتمتعون بالحرية والقدرة على التمييز اللتين عُثِّقَتان من انتقاء الخيار السياسي الذي يخدم مصالحهم الحقيقية على الوجه الأفضل. لقد كانت الأطروحة سليمة إلى مدى بعيد من حيث انطباقها على أوضاع معظم مواطني مصر، حيث وضعت الأطروحة أولاً ولقيت الانتشار الأوسع، وكذلك على أوضاع معظم العرب الآخرين. لكن سلامة الأطروحة، وانطباقها الصحيح، كان يمكن المبالغة فيها، بل بولغ فيها فعلاً. على أن ما هو أهم من ذلك هو أنها كان يمكن أن تستعمل كذريعة - وقد استعملت كذلك - لحجب حق الشعب في التمتع بالديمقراطية السياسية. (وضعت صيغ متنوعة عبر السنين في أقطار عربية مختلفة لتوسيع الخيارات الديمقراطية بواسطة شكل أو آخر من أشكال التمثيل. إلا أن هذه الصيغ إذ ظلت تتمحور حول وجود «الحزب الواحد» - هذا حين سُمح بالحياة الحزبية أساساً - فإن الشكل الخارجي للديمقراطية نفسه ظل مشوهاً، ناهيك عن الجوهر. وحيث الحكم المشخص^(٢٢) والسلطوي كان قائماً، فإن العمليات الديمقراطية التجميلية لم تطبق إطلاقاً في الأساس).

يتضح من التجربة العربية أن حجب الديمقراطية السياسية حتى يبلغ الشعب القدرة، عبر حصوله أولاً على الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، على الممارسة الصحيحة للديمقراطية السياسية، عنى عملياً معاملة المواطنين كقصّر عليهم أن ينتظروا حتى يعتبر الحكام أنهم بلغوا سن الرشد، وعندئذ يمكن «الافراج» عن جائزة الديمقراطية السياسية لينتمعوا بها. واعتبر هذا التفكير أو الطرح، ضمناً، أن الحكام فقط كان لديهم النضج الذي يتيح لهم ممارسة الخيار السياسي ليس لأنفسهم فقط وإنما نيابة عن الشعب بأكمله. ويمتدّد الذين يخالفون هذه الأطروحة بشدة، وأنا أشاركهم الموقف^(٢٣)، إن ممارسة الديمقراطية السياسية بحرية، والتعلم كيف تكتسب القدرة على الممارسة السليمة بفضل عملية «التجربة والخطأ»، هو السبيل الوحيد لاكتساب الوعي والقدرة الضروريين للممارسة، بمسؤولية وعلى أساس الجدارة والاستحقاق. بل إن إخضاع الشعب لفترة وصاية لا يعني سوى تأجيل وتأخير الموعد الذي يستطيع فيه اكتساب القدرة والجدارة للممارسة الديمقراطية السياسية. بعبارة أخرى، إن فرض الوصاية يأتي بنتائج معاكسة لما يستهدف بها ويشكل سياسة لا يمكن إلا أن تنتج عكس ما يراد منها.

لا مجال للشك بأن توفر الحرية والمشاركة السياسية يمكن المجتمع من اختيار القيادات السياسية التي تتمتع بدرجة انمائي، ويفوضها القدرة على النهوض بمسؤولياتها بفعالية، ولكن أيضاً بتمييز وضمن إطار من الشرعية. وذلك لأن الديمقراطية تفصح في المجال للمساءلة. (يستتبع هذا القول إن انحراف القيادة عن المسار الذي يرغب فيه الشعب بشكل عام يبرر تبديلاً قيادياً عبر العملية الديمقراطية). على أن بروز قيادات يتطلّبها السعي إلى التنمية لا

(٢٢) بمعنى: Personalized.

(٢٣) اعترف أنني شاركت قبلاً باتخاذ موقف مؤيد للأطروحة كما يظهر في كتابي: يوسف صايغ، الحيز مع الكرامة: المحتوى الاقتصادي الاجتماعي للمفهوم القومي العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١).

يقتصر على المجال السياسي فحسب، بل يمتد ويتسع بحيث يشمل مختلف المجالات التي يتضمنها مفهوم «شبكة القيادة». وهذا الامتداد يعمل على تطور التنظيم الاجتماعي وتوسيع قاعدة القيادة إلى جانب توسيع قاعدة المشاركة السياسية. ويؤدي توسيع هاتين القاعدتين ويزور رأي عام يفظ وحسب إلى تدعيم شرعية عمليتي صنع القرار واتخاذ.

أخيراً، بالنسبة إلى التساؤل الأول الذي نحن بصدد بحثه، يجوز لنا أن نتوقع أن يصبح التوجه والالتزام الانمائي لدى شبكة القيادة مستمراً ووافر التغذية والفاعلية، لا متقطعاً وزئيقاً، وكذلك أن يتم التعبير عنه في مناخ من الاستقرار السياسي الارادي والخلق. أما ما نشهده اليوم في الوطن العربي بشكل عام فهو، بدلاً من ذلك، استقرار يفرضه المراسيم السلطوية الصادرة من عل، وقبضة أجهزة الأمن الحديدية. وليس بخاف أن مثل هذا الفرض يتضارب بشكل صارخ مع تطور وتبلور العزم الوطني الحر في السعي إلى التنمية، ولا ينجح إلا بنسبة قليلة من موارد المجتمع وقدراته والتزامه.

قلنا إن التساؤل الثاني بصدد المشاركة السياسية يتناول الأطروحة بأن المشاركة العريضة القاعدة والفاعلة ليست شرطاً جوهرياً لغرض التنمية، وهو ينطلق من تجربة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى في أوروبا الشرقية. أما الاجابة فتتطلب اللجوء إلى الاستدلال الافتراضي^(٢٤) واستخدام اعتبارات قيمة معاً. وهكذا يصبح التصور (مع أننا لا نستطيع تقديم البرهان المبرقعي على ذلك) بأن الاتحاد السوفياتي كان بمقدوره أن يحقق إنجازات أكبر شأناً وأكثر شمولية في مجال التنمية وتلبية احتياجات الشعب، لو أن الشعب نجح في الحصول على قدر وافر من المشاركة السياسية، وبالتالي لو وجد مجالاً رحباً وسبباً حافزاً للدوافع الانجاز الاقتصادي لديه. وبالإضافة، تثير مسألة الاعتبار القيمة المقولة المضادة في أن التنمية التي تتحقق في ظل حقوق مشاركة مقيدة بشدة تظل مجردة من حق الإنسان الأساسي بالحريّة. وهذا النقص يعني أن المواطنين يظلون عاجزين عن تحقيق الذات إلى مدى ذي شأن.

أما التساؤل الثالث، فهو يدور حول ما إذا كانت القيادة السياسية تستطيع، واقعياً، أن تطلب من الشعب الحد من الاستهلاك من أجل تعبئة مزيد من الموارد الوطنية لغرض التنمية، بعد أن أغدقت الوعود السخية على الشعب خلال عقود الاستقلال الحديث بأنه سيحظى بقدر متزايد من السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك. وهنا تأتي الاجابة أيضاً في جزئين. الأول، أن التنمية السليمة تتطلب العناية أولاً وبتشديد بتلبية الحاجات الانسانية الأساسية للجماهير العريضة. وكما بينا سابقاً، فإن هذه الحاجات ترتفع في نوعيتها وتتسع في شمولها وكميتها ما أن تتحقق تلبية «جيل» ما منها، حيث تبرز الحاجة إلى جيل آخر ذي مواصفات نوعية وكمية أرقى. وبالتالي، فبما أن التنمية السليمة تعني في جوهرها اهتماماً مسؤولاً بحاجات الشعب، يصبح من الجائز تماماً أن نتوقع ألا ينفر الشعب من طلب القيادة

(٢٤) بمعنى: Deduction. وأنا أعتقد أن الترجمة التي استخدمها ملائمة للتدليل على ما يعنيه المصطلح، إذ هو يعني الاستدلال على أساس الافتراض أو المخزون الذهني من المعرفة والملاحظة، لا على أساس استقرائي.

منه أن يضبط الاستهلاك من أجل تمكين المجتمع من رفع مستوى التثمين. وفي هذا الطرح نطلق من الاعتقاد الذي يمكن الدفاع عنه في أن توفر المشاركة السياسية وتلبية الحاجات الأساسية يشكّلان ضماناً للشعب بسلامة وأحقية ما يطلب منه من انضباط استهلاكي، بفضل علاقة الثقة بينه وبين القيادة، التي تولد من المشاركة السياسية وتلبية الحاجات الأساسية.

وبالنسبة إلى الجزء الآخر من الاجابة عن التساؤل الثالث فيأتي أرى أن معظم التضحية التي تطلب من أجل تلبية متطلبات التنمية بالاعتماد على النفس تكون متوقعة من الشرائح الاجتماعية الأحرص حالاً بالنسبة إلى الدخل، إما كأفراد أو كمنشآت عمل، أي في الأساس ليس من فقراء الريف والمدن. على أنه في أي حال سيكون من الضروري اقتران المطالبة بالانضباط الاستهلاكي، بجهد واسع ومكثف من أجل نشر وتعميق الوعي الشعبي بالمكاسب المتوقعة في المدى الطويل من التنمية، وبضرورة الحصول على مزيد من الموارد الوطنية من أجل التثمين في تلك التنمية. إن حملة تعليم وتوعية في السياق الحالي لا بد لها من أن تشدّد على وجوب عدم اجهاض التوقعات الايجابية المتوسطة والطويلة المدى من أجل مكاسب لا يمكن مدها بأسباب الحياة لأطول من المدى القصير. ويكون مطلوباً من حملة التوعية، بالإضافة إلى ما مرّ، أن تبيّن بوضوح الأخطار السياسية والاقتصادية والاجتماعية - النفسية التي ينطوي عليها وضع تشديد أساسي على المساعدات المالية الأجنبية بدلاً من الموارد الوطنية من أجل إتاحة مزيد من الموارد للتثمين.

نأتي الآن إلى تسجيل بعض الملاحظات بصدد حركة مكونات آلية التنمية بالاعتماد على النفس، كما نرى احتمال حدوثها، بعد ما قلّمناه من تعليق حول المشاركة السياسية وصلتها بالتنمية. أولى الملاحظات، ولعلها الأوثق صلة بالموضوع، هي أن الانتلجنسيا، بما تتمتع به من مكانة واحترام في المجتمع العربي، تنهض بدور مركزي في حركة الآلية مجملها. والسبب في هذه التأكيد هو التوقع بأن تحمل الانتلجنسيا نصيباً رئيسياً من مسؤولية تحريك الدينامية الاثمائية وتعبئة الشعب لدعم الاعتماد على النفس، كما بيّنا في القسم السابق من الفصل.

نغزو الشأن البارز للمفكرين في الأساس إلى قدرتهم على تعزيز الادراك العام لعيوب التنمية التابعة وخطورها وضيق أفقها الاجتماعي، وبالمقابل للمكاسب التي بمقدور التنمية المعتمدة على النفس أن تأتي بها. ثم إن المفكرين هم المرشحون ليكونوا الحزام الناقل بين شبكة القيادة والقسم المسّيس من الشعب. ففي حين يكون جزء من الشبكة - كالتربويين والناشطين في مجال الاعلام وقيادي العمال وبعض السياسيين - أداة فاعلة كذلك في توسيع الادراك العام المزودج لعيوب التنمية التابعة، ومن ثم لمزايا التنمية المعتمدة على النفس، تظل الانتلجنسيا القوة الاجتماعية التي تكون وظيفتها المركزية نقل ذلك الادراك المزودج، وتبشيره للناس بالفعل - وهو المكون الثاني للدينامية بعد المنظور الاثمائي (كما أشرنا في القسم السابق).

نرى أن وظيفة «وصل» القيادة بالطلبة (والطلبة هي إحدى القوى الاجتماعية الثلاث التي تتجسد الآلية عبرها كما ذكرنا سابقاً)، أي وصل القيادة بالقاعدة العريضة للمواطنين

المسيئين، جوهرية بشكل خاص، ذلك أنه لا يوجد إلا تماس محدود جداً بين الفريقين. فالقيادات قلما تحاول أن تنهى مع الشعب مباشرة وتفهم همومه بعمق، والشعب قلما يتاح له أن ينقل إلى القيادات همومه واحتياجاته - إلا عندما تصل الأوضاع درجة الغليان الاجتماعي والسياسي، إذا لم نقل الانفجار. وبالإضافة، هناك الكثير مما تستطيع القيادات أن تتعلمه من القاعدة الشعبية قبل قيامها (أي القيادات) بصياغة الأهداف والسياسات الإنمائية.

تتصل الملاحظة الثانية بالتحول الاجتماعي الذي ستكون «هندسته» وصيرورته ضروريتين كيا يظهر بجله أن التنمية بالاعتدال على النفس حيوية ومرغوب فيها وأنها جديرة بالشدان. ويتطلب التحول هذا مدخلات كبيرة ومتصلة توفرها مكونات الآلية الثلاثة. فإعادة التنقيف الاجتماعي تكون جوهرية من أجل إبراز درجة الإحساس العالية لحدوث التحول، ومن أجل تشجيع الاستعداد العام لقبول التحول. ولا بد للإحساس بالإلحاح أن يستوعب ذاتياً (أو يندمج بالنفس) لدى القاعدة العريضة من المواطنين الواعين اجتماعياً، قبل أن يشتد الأمل بانطلاق عصر الفعل في الدنمية. غير أن إعادة التنقيف الاجتماعي تظل ذات اتساع وأثر محدودين ما لم تتم محاولة إجرائها من خلال أفضية تنظيمية ومؤسسية، كالأحزاب وال نقابات العمالية والجمعيات التعاونية والاتحادات المهنية وما يشبهها. ويتوجب أن يكون المحور المركزي لإعادة التنقيف الاجتماعي بلورة موقف ذهني وموقف سياسي يكون السعي إلى التنمية بالاعتدال على النفس على انسجام معها.

بالرغم من مركزية دور الانتلجنسيا، إذ هي تقع بين القيادات وشريحة المواطنين المسيئين، وكثيراً ما تفسره أحد الفريقين للآخر فتؤثر فيها معاً بفضل وظيفتها كالحاملة والداعية الرئيسية لدينامية الاعتدال على النفس، إلا أن القيادات هي التي تتولى في عصلة التحليل اتخاذ القرارات الحاسمة بالنسبة إلى الاعتدال على النفس. ويشكل هذا التأكيد الملاحظة الثالثة ذات الصلة بحركة آلية التنمية. فالقيادات - خاصة العنصر السياسي ضمنها - هي التي تكون مسؤولة عن ترجمة تبني قضية التنمية بالاعتدال على النفس إلى استراتيجيات، وسياسات، ومؤسست، وبرامج، وعمل ملموس. إن هذه المسؤولية تقع بحق على القيادة لأنها هي المستقر النهائي للسلطة المنظمة.

تعرفنا خلال بحثنا في الفصل الرابع حول إمكان تحقيق التنمية بالاعتدال على النفس إلى سبعة معايير لامتحان مدى الامكان، وأطلقنا عليها تسمية «معايير الأهلية» كما يذكر القاري. وأنه لأمر منطقي تماماً أن يقوم كل قطر بتقييم درجة الأهلية بالنسبة إلى مدى وكيفية تلبية كل من المعايير، بحيث يعمل (القطر) بالطريقة الأكثر وعداً في تقريب درجة الأهلية من المستوى المطلوب في سياق السعي إلى التنمية بالاعتدال على النفس. والتأكيد على هذا الموجب القطري يشكل الملاحظة الرابعة. غير أننا لسنا بحاجة هنا إلى تحديد السياسات والبرامج والمؤسست والاجراءات التي ينبغي التبصر في مكانتها بالنسبة إلى غرض رفع درجة الأهلية، إذا كان لإمكان تحقيق الاعتدال على النفس أن يتحول إلى حقيقة.

لقد قيل الكثير في الفصل الرابع مما يوفر التحديد والتفصيل اللذين تحاشينا الدخول

فيها في الفقرة السابقة. وهذا يصح بالأولى بالنسبة إلى المعيار السابع الذي أسميناه «توفر القيادة ذات التوجه الانمائي الساعية إلى الاعتدال على النفس». ونظراً إلى الأهمية البالغة لهذا العامل، الذي بدونونه يظل ارضاء المعايير الستة الأخرى غير كافٍ للسعي بنجاح إلى التنمية المعتمدة على النفس، أوليناه بحثاً ملبساً. على أن المعايير الأخرى أيضاً خضعت للتفحص وإن باقتضاب نسبي. وهكذا لسنا بحاجة هنا لتتناول الأقتية التي تنسب فيها القرارات التي تتخذها القيادة في السعي إلى التنمية المعتمدة على النفس، فترجم إلى عمل ملموس.

الملاحظة الخامسة تتصل بدور ووظيفة المكوّن الثالث في الآلية الانمائية، وهي تتمثل بالمواطنين المسيّين الذين يشكلون، أو يمكن أن يشكلوا قاعدة صلبة للتحرك باتجاه الاعتدال على النفس، بفضل قوة ودلالة رسائله - والرسالة في الجوهر هي ما تقدر الانتلجنسيا على نشره من أجل تعبئة المواطنين. ويحظى الشبان والشابات المسيّون من القوميين - التقدميين العرب بإمكانية احتلال موقع ملائم للاستجابة المؤاتية لجهود الانتلجنسيا ولتوضيح ما توقعه التبعية بالمجتمع من وهن، مقابل ما يمكن أن يتيح الاعتدال على النفس من فائدة. وبما أن أولئك الشبان والشابات يشكلون شريحة ذات شأن من السكان في كل قطر عربي، فإنهم يستطيعون الإسهام إلى مدى واسع في جعل رسالة الاعتدال على النفس أكثر اقناعاً - ما إن يؤمنوا هم بها.

قد لا يكون حضور أو وجود هذه الشريحة المسيّسة واضحاً أو مرئياً بسر لدى المراقبة العرضية غير المدققة، خاصة عندما يكون النظام السياسي رجعياً وكابئاً. لكن يمكن الاستدلال على الحضور من بعض المؤشرات. وهي تشمل انتشار الكتب والدوريات التي تحمل رسالة التحرير، والوحدة العربية، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية، والتنمية المعتمدة على النفس؛ ورد فعل الشريحة المشار إليها التلقائي أو العفوي للدعوات الصادرة عن أقطار أخرى لدعم قضايا تشكل عناصر في رسالة التحرير وما إليه؛ والتأييد المتزايد اتساعاً في الاعلام العربي والمؤتمرات والندوات وما إلى ذلك من تجمعات فكرية، وكذلك داخل الأحزاب القومية، للرسالة والقضايا التي تدعو إليها. وقد قلنا قبلاً إنه بفضل هذه الشريحة الكبيرة نسبياً من المواطنين فإن تعيين القوى الاجتماعية التي تشكل مكونات آلية التنمية المعتمدة على النفس كما قننا به لا يعكس مقاربة نخوية. وبدلاً من ذلك، فإن التشديد على المكوّن الثالث ينشأ من كون الشريحة التي يتألف منها تمثل جبهة عريضة، لا طليعة صغيرة ضيقة القاعدة. وإذن، فقصر التشديد على المفكرين والقيادات - الذين يشكلون معاً بالمقارنة قاعدة عديدة صغيرة نسبياً - هو الذي يبرر الاهتمام بالنخوية.

نرى أن للطليعة الواسعة وظيفة جوهرية في نشدان الاعتدال على النفس لسببين: الأول أن إيمانها بقضية الاعتدال على النفس يؤلّد ضغطاً قوياً على القيادة السياسية لكي تتبنى توجهها ماثلاً وتحرك في صياغة سياسات وبرامج متسقة مع التوجه. وثانياً أنها توفر دعماً وحيوية محتاجهما البرامج إذا ما انطلقت عملية التنفيذ. وكذلك فإن الطليعة لا تظل وحدها معنية مباشرة بالتحرك وإنما هي تتمتع بقدرة على التأثير في حلقة أوسع بكثير من المواطنين كيها يقدموا بدورهم إسهامهم في التحرك.

تصل الملاحظة السادسة والأخيرة بحركة وعمل الآلية ككل. ونرجح أنه أصبح واضحاً أن العملية تنطلق من دور الائتلافية المركزية، ومن تأثيرها في القيادات من جهة، والطلبة الواسعة من جهة أخرى. وكما يتنا سابقاً، يستطيع المفكرون (وهم المكوّن الثاني في الآلية) أن يعثروا عندئذ على بعض التقبل لدى الأوساط القيادية، بفضل العبر المستقاة من تجربة المنطقة العربية خلال عقود الاستقلال، وخاصة من تجربة عقد النفط ١٩٧٣ - ١٩٨٢ حين ازدهرت الصناعة النفطية بسرعة مفاجئة، ومن السنوات التي لحقت عقد النفط حين حلت أزمة النفط، أيضاً بسرعة مفاجئة؛ ونستطيع القول إن دلالات ازدهار الصناعة النفطية ثم أزمتها أخذت معاً يصيحيان أكثر وضوحاً لجزء من القيادات. ويلاحظ حالياً أن المفكرين البارزين الذين توقعوا حلول الأزمة في قمة الازدهار بالذات والذين اعتبرهم معظم القادة السياسيين آنذاك «أنبياء الخراب»، يهدون اليوم أن رسالتهم المبكرة قد قبلت وجرى تداولها من عدد كبير من القادة. ومع أن هذه التجربة كانت مؤلة للمفكرين عندما تم تجاهل تحذيراتهم، إلا أن قبولها لاحقاً، بالرغم مما شكله التجاهل ثم القبول من تعبير عن سخريّة القدر، يمثل تعويضاً وارضاءاً معنوياً لهم.

النتيجة العامة لما قلناه لتوّنا هي إدراك بعض عناصر القيادات السياسية - ولو ببطء وبشيء من عدم الراحة - لضرورة نشدان قدر من الاعتدال على النفس في السعي إلى التنمية. فمع أن معظم القادة أنشؤوا إلى التبعية دون تحفظ، إذ هي غدت مصالحهم الخاصة وانجمت مع توجهاتهم وانشازاتهم السياسية، يستطيع البعض الآخر أن يرى كم أصبح التوجه صوب الاعتدال على النفس ملجأ في مجال إنتاج المواد الغذائية واكتساب القدرات التقنية، وبشكل عام في دفع توسيع السوق العربية أمام الانتاج العربي. وهكذا أصبحت الدعوة إلى تنمية ذاتية الاندفاع، والدوافع، والتمويل، أكثر وضوحاً وقوة، على المستويين القطري والقومي وذلك لما يؤمل بفضلها من قدرة على تحقيق قدر من الاعتدال على النفس.

إذ نجد رسالة الائتلافية اليوم مقاومة أو اعتراضاً أضعف من ذي قبل في طريقتها إلى القيادات، كما ادعينا، فإنها تجد قبولاً فورياً لدى الطلبة الواسعة، أو المواطنين القوميين - التقديرين المسيسين. ففي حين لا يزال كثير من القادة السياسيين يرون أن مصالحهم تقع بالأولى في «رحاب التبعية»، فإن الطلبة ترى مصالحها في التنمية بالاعتدال على النفس. ولعل المفكرين يستطيعون أن يجعلوا رسالتهم أكثر فاعلية وقدرة على الاقتناع داخل شبكة القيادة، بفضل توجيه خطابهم مباشرة إلى القيادة، كذلك بشكل غير مباشر بفضل تصليب إيمان الشريحة الطليعية الواسعة، التي قد تتمكن بدورها من الضغط بشيء من القوة على القيادات لحملها على التصرف بمزيد من الاتساق والانسجام مع متطلبات الاعتدال على النفس، طالما أنه يمكن التدليل أن هذا الاعتدال يشكل في المدى الطويل خدمة للمصلحة الذاتية للمجتمع. ويصح التوقع أنه، إذ تنسج العملية وتشتد، وإذ تنسج قاعدة للمشاركة السياسية الشعبية، تصبح القيادات أكثر قبولاً بالتهمس المباشر مع الطلبة، وبالشعب بشكل عام في ما حول الطلبة. فإذا تم بلوغ هذه النقطة، ومتى تم ذلك، يتوفر التواصل والاتصال (والتخاطب)

في جميع الاتجاهات داخل المجتمع وعبر نماذج اجتماعية مختلفة. عندئذ يمكن القول إن التصميم الوطني الداعم للتنمية بالاعتدال على النفس أخذ حقاً يكسب ثباتاً وثمناً.

لا يجوز أن ينظر إلى تسجيل الملاحظات الست السابقة الذكر على أنه تعبير عن تساؤل لا يشوبه استدراك أو تحفظ. فهي توضح صوب ما قد يحدث أو يمكن أن يحدث، في ظل ظروف وفرضيات مؤقتة. على أن ما يتوقع قد لا يحدث بالضرورة وبالشكل الذي يبينه. فعلى كل داعية للاعتدال على النفس أن يذكر نفسه بأنه ما من ضمان يتوفر في أن أيًا من القوى الاجتماعية الثلاث الموصوفة كمكونات الآلية سيتصرف كما يتوقع أو يؤمل. وليس هناك ضمان بأن كلاً من تلك القوى سيبطل على موقفه أو في موقعه الفكري، ويستمر في أداء دوره، أو أنه سيتحقق تفاعل بين كل زوج من الأزواج الثلاثة الممكنة للتفاعل في ما بين القوى الاجتماعية الثلاث. وما من ضمان كذلك بأن السلطة والنفوذ لن يفسدا القيادات بعد أن تأخذ بتبني توجه انمائي سليم؛ أو بأن المفكرين لن يخسروا مثالياتهم ونفاد بصيرتهم ووضوح تحليلهم، والتزامهم بالخير العام - فيما (ومضى) وصلوا وأروقة السلطة وأخذوا يمشون فيها؛ أو بأن الإنسانية وقصر النظر والانهيار بالمصالح الآنية الخاصة لن تحجب عن أبصار المواطنين بشكل عام الأهداف المجتمعية العريضة بل ومصالحهم الذاتية الحقيقية في المدى البعيد، مما لعلهم كانوا يمتلكونه من أهداف ورؤية للمصالح الحقيقية في مرحلة سابقة ما من مراحل تفاعلهم مع أدوات التغيير في المجتمع.

جميع هذه النكسات تظل ممكنة الحدوث، وهي تقدر على إجهاض الأمل بالتنمية بالاعتدال على النفس. ولعل الضمان الوحيد - إذا كان هنالك من ضمان - هو الأمل بأن تعمق وانتشار الوعي بالأخطار التي تنطوي عليها التنمية التابعة والمشوّهة، وبالمقابل، تعمق وانتشار الوعي بما تأتي بها التنمية السليمة من مكاسب، بفضل إعادة التنقيف الاجتماعي الذي ينحو باتجاه هذه التنمية، من شأنه (أي الوعي المزودج) أن يعمل كحافز للإصرار على الاعتدال على النفس. ونضيف أنه يصبح الأمل بأن جهود المواطنين من أجل اقتناص حقوقهم وحررياتهم الأساسية والتمتع بالمشاركة السياسية الصادقة، قد تردع القيادات السياسية عن إجهاض السعي إلى التنمية بالاعتدال على النفس، وقد تشجع المفكرين على الصمود عند مواقفهم وقيمهم الأصلية والوقوف في وجه أية محاولات تقوم بها السلطات إما لكبت حيوياتهم أو لرشوهم وإفسادهم.

وبالإضافة إلى النكسات الممكن حدوثها والتي تعطل عمل آلية التنمية بالاعتدال على النفس من داخل الآلية، هناك خطر حقيقي في أن السعي إلى هذه التنمية قد تُسدّ طريقه بعراقيل خارجية ضخمة. ويصح اعتبار مثل هذه العراقيل «آلية مضادة» بمعنى أنها قد تكون من صنع ووضع قوى ومصالح خارجية. وهذه القوى والمصالح تكون طبعاً معادية لأي جهد صادق في الوطن العربي - وكذلك في مناطق أخرى في العالم الثالث - من أجل التحرر من التبعية ونشدان الاعتدال على النفس.

للقوى الأجنبية المعنية مصلحة قوية، تدرّ عليها الكثير من الفوائد المالية، في الحفاظ على الوضع التابع الراهن وفي إبقاء المجتمع العربي في «حالة مناعة» تجاه التحول الجذري - من اقتصادي واجتماعي وسياسي. فبلدان المركز في النظام الاقتصادي العالمي تحمي مكاسب طائلة بفضل تبعية بلدان التخوم لها. وتنشأ المكاسب من تصدير الكثير من السلع والخدمات مما تتمتع المنطقة العربية بالقدرة الاحتياطية على انتاجه لو انها صممت على ذلك برشاد وسعت إليه بشكل علمي مدروس. ونشدد هنا خاصة على المواد الغذائية، وأنواع من السلع الترسملية والمهارات التقنية، والأسلحة الأقل تطوراً. كما تنشأ المكاسب الناجمة عن التبعية أيضاً من التقارب أو التهاوي الثقافي والسياسي مع البلدان الصناعية الغربية الرئيسية (وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية) إن لم نقل الرضوخ المفرط لها - وللتقارب والتهامي قيمة مادية واستراتيجية للغرب. ومرة أخرى نشدد على أن حقيقة العراقيل الخارجية أمام تحرك آلية التنمية السليمة تبرز الحاجة إلى العمل العربي الجاد والمعرز من أجل التحرر من حالة التبعية، حتى إذا كانت الكلفة مرتفعة عند الانطلاق بالعمل.

حتى الآن كنا نتناول دينامية التنمية المعتمدة على النفس والبتها على مستوى الأقطار العربية منفردة، وانتهينا إلى الإشارة إلى النكسات والعراقيل التي يحتمل أن يتعرض لها تكشف وتحرك الدينامية وعمل الآلية. ويظهر التفكير المحصص حول الدينامية والآلية بأن الكثير مما قيل هنا يلائم الاعتقاد على النفس وينطبق عليه على المستوى القومي، أو على مستوى مجموعات من الأقطار منظوراً إليها كوحدة. ولكن، في حين ليس لدينا الكثير مما نضيفه إلى ما ذكرناه قبلاً بالنسبة إلى دينامية التحرك صوب الاعتقاد الجماعي (أو القومي) على النفس، يبقى المجال متاحاً لتسجيل بعض النقاط بصدد الآلية في السياق القومي.

كما ذكرنا قبلاً، تتألف الآلية التي تستطيع أن تعمل في خدمة غرض الاعتماد الجماعي على النفس، أولاً، من رؤساء الأقطار العربية بصفتهم يشكلون مؤتمرات القمة العربية. ولم يعقد سوى مؤتمر قمة واحد مخصص كلياً للقضايا الاقتصادية العامة وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٠ في عَمّان بالأردن. وكان المم الأسامي لهذا المؤتمر النظر في وثيقة تتضمن «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» كانت قد أعدت خلال العام السابق لمؤتمر القمة. وكان هنالك عدد من الوثائق الأخرى المتصلة بالاستراتيجية تضمنت، في ما تضمنت، خطة خماسية لقطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك، ومشروع موازنة لتحويل البرامج التي شملتها الخطة. وقد أعد فريق كبير من الاقتصاديين العرب بطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (التي تقوم بمجبة الأمانة العامة لمؤتمرات القمة) الاستراتيجية والوثائق الأخرى ذات الصلة^(٢٥).

(٢٥) كلفني الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة فريق عمل صغير ضم، إلى جانبي، محمود عبد الفضيل وجورج فرم، لإعداد مشروع واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. وشكلت الصيغة التي أعدها هذا الفريق لب الوثيقة التي أقرت في النهاية في مؤتمر القمة العربية الحادي عشر الذي انعقد في عَمّان (الأردن)، في الأيام الأخيرة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠. ويبدئ كلف من قبل الأمانة العامة المذكورة =

لا تزال الاستراتيجية والخطة الاطار المؤسسي الرسمي الوحيد لعمل القطاع المشترك، مع أنه لم يتم تنفيذ أي جزء من الخطة والبرامج حتى الآن، أساساً لأن التمويل اللازم الذي جرى الالتزام به لم يتوفر. وكان الهم الرئيسي للاستراتيجية توسيع نطاق التكامل الاقتصادي العربي وتعميقه، وتصليب الالتزام بالمنظمات الاقتصادية والمؤسسات القومية وبالمشاريع المشتركة، وكذلك توسيع حجم التبادل التجاري الليبي (أي في ما بين الأقطار العربية). على أن تحرير الاقتصاد العربي من التبعية كان أيضاً غرضاً من أغراض العمل الاقتصادي المشترك، مع أنه حظي بقدر أقل من العناية مما حظي به التكامل.

نزولاً من قمة هرم السلطة في الآلية القومية للتنمية بالاعتماد الجماعي على النفس، هناك المجالس الوزارية، خاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية. وقد قام بعض المجالس الوزارية الأخرى (وهي تضم الاقتصاد، والمالية، والتخطيط، والزراعة، والصناعة، والعمل، والتربية، والمواصلات - ونحن نعدد المجالس ذات النشاط الأقرب صلة بالتنمية) بتكليف المنظمات القومية التابعة لها بإعداد استراتيجيات ثنائية كل في اختصاصها. وتقترح كل من هذه الاستراتيجيات القطاعية عدداً من السياسات والبرامج ذات العلاقة. ويمكن القول إن الاعتراف على النفس يشكل محوراً مركزياً في جميع الاستراتيجيات والسياسات. وتشكل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المهيئين الرئيسيين اللتين تحاولان التنسيق في ما بين السياسات التي تضمها المجالس الوزارية، وأن تسهم بمُدخل (بضم الميم) تنسيقي في أنشطة مختلف المنظمات القومية المتخصصة. ويضع كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك مجلس الوحدة الاقتصادية الاعتراف على النفس هدفاً متقدماً بين أولويات عملها وكذلك أولويات المنظمات المتخصصة^(٣١).

• بأن أكون منسق مشروع اعداد ٢٦ دراسة لمؤتمر القمة المشار إليه للتو، قام بإعدادها عشرون اختصاصياً تضمنت مادة أساسية ومساندة ودعم وثيقة «الاستراتيجية». كذلك كلفت بأن أتولى تحرير جميع تلك الدراسات، وبالإضافة أعددت شخصياً الورقة الرئيسية العامة التي تضمنت الرؤية الكلية للمحاور المركزية التي تناولتها الأوراق (أو الدراسات) الرئيسية (الأساسية) والمساندة. وقد خرج المشروع الكامل بثلاثة مجلدات (تضمن أحدها الأوراق الرئيسية والأخرى الأوراق المساندة). ومجلد رابع يتضمن الورقة الرئيسية العامة). وقد أعد الخطة المنصوص عليها في النص في الكتاب الحالي (وكانت إحدى الأوراق الرئيسية) عماد محمود الامام، وهو مخطط عربي بارز. وقد ظهرت المواد بأكملها لاحقاً في طبعتين، ثانيتهما تحت اسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، في عام ١٩٨٠. انظر: جامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، نحو عمل اقتصادي عربي مشترك، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية؛ ١ - ٣، ٣، ٣ (تونس: الادارة، [١٩٨٠]؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، مع ١: الورقة الرئيسية؛ مع ٢: العلاقات الاقتصادية العربية مع الخارج، ومع ٣: قضايا اقتصادية عربية. (٢٦) أود أن أسجل تنوياً وتنميّاً خاصاً بعيد الحسن زلزلة، الذي تولى منصب الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لسنوات طويلة، وذلك لأنه حمل هم السعي إلى تحقيق القدر الأقصى الممكن من التكامل الاقتصادي العربي والتنمية بالاعتماد على النفس. وكان المشروع الطموح المشار إليه في هامش رقم (٢٥) أعلاه بقيادة.

ثم هناك عدد كبير من المنظمات المتخصصة (المشار إليها قِبالاً) التي تعنى بالزراعة والصناعة والمواصلات والعمل، وقطاعات أو أنشطة أخرى. ونضع توكيدا خاصا على أربع مؤسسات قومية تتميز أهدافها وعملها بما لها من قيمة في تعزيز امكانات الاعتدال على النفس. ونعني بها: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الصندوق العربي للائتمان الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي. ويوجد كذلك عدد من الاتحادات المهنية (للاقتصاديين، والمهندسين، وسواهم). وأخيرا، بالنسبة إلى العناصر الرسمية أو شبه الرسمية في الآلية القومية، هناك نحو ٤٠٠ مشروع مشترك وشركة مشتركة يتمتع قادتها بتوجه انمائي، وباهتمام بالتكامل العربي وبالاكتفاء الجماعي على النفس. وبموازاة العناصر من رسمية وشبه رسمية نجد منظمات واتحادات ومشروعات مشتركة تتبع للقطاع الخاص أو الاهلي، وهي أيضاً تعمل على تعزيز التنمية القطاعية، كل في مجاله، وبالنتيجة على تعزيز التنمية الشمولية.

تركز البحث في الفقرات القليلة السابقة على الآلية القومية للتنمية. وينبغي أن نضيف إلى ما تقدم تلك العناصر في القيادات القطرية التي تتمتع بصوت مسموع ومحترم على المستوى القومي يسمح لدعوتها إلى الاعتدال على النفس بأن تلقى آذاناً صاغية ليس فقط ضمن أقطارها بل عبر الحدود القطرية كذلك. ثم إن الأحزاب والحركات السياسية (التي تعمل على امتداد المجال القومي أو في النطاق القطري) التي تخصص حيزاً بارزاً في برامجها وخطابها السياسي للمهموم والقضايا القومية (إلى جانب القطرية) تستحق أيضاً أن تعتبر جزءاً من آلية الاعتدال القومي على النفس. وأخيراً، فإن الائتلافات في مختلف الأقطار العربية تتضمن عناصر ذات وزن ونفوذ ومكانة قومية. وبما أن هذه العناصر تلزم بقضية التنمية بالاكتفاء على النفس، فإنها يمكن أن تشكل احتياطاً جزءاً هاماً من الآلية. وهكذا نخلص إلى القول بأن نشدان الاعتدال العربي على النفس يستطيع أن يحظى واقعياً بألية متسعة وذات قوة احتمالية ذات شأن. ويبقى أن الحاجة تظل قائمة كشرط أساسي في أن تنشط مكونات الآلية، بعد أن تصبح قوية الاقتناع بما يجعله الاعتدال على النفس من مزايا ومميزات، وقوية الالتزام بنشدها على أساس أنه الاستراتيجية الأكثر فاعلية لخدمة المصلحة العربية، وصداقة الاستعداد للتحرك بتضامن ورشاد من أجله - وبذلك تقوى على إطلاق حركة الآلية وعملها.

• • •

من الملائم عند هذه النقطة أن نجتمع خيوط البحث الذي قمنا به حتى الآن في هذا الفصل الختامي، وفي الكتاب بأكمله. لقد تفحص الفصلان السابقان معنى الاعتدال على النفس وأهميته كاستراتيجية انمائية، وبيننا كيف يمكن لنوعية ومحتوى التنمية المعنية أن يحدد المصالح الاجتماعية - الاقتصادية المشروعة والبعيدة المدى للوطن العربي. ثم جرى تفحص مدى إمكان تحقيق التنمية بالاكتفاء على النفس. وتبدى أن هذا التحقيق ممكن وواعد - ولكن بعد إرضاء شروط معينة تتصل بالتعاون السياسي والتكامل الاقتصادي في ما بين الأقطار العربية، ويتوفر قيادات ذات توجه انمائي تعمل لتعزيز الاعتدال على النفس. وهكذا انتقل

الفصل الخامس الحالي لتخصّص وتناول السؤال التالي: ماذا تكون دينامية التنمية المتفتحة وماذا تكون آليتها، إذا كان للسعي إلى مثل هذه التنمية أن ينطلق بنجاح؟

لقد أظهر النظر في هذا السؤال بتمعن أن التصميم الوطني لنشُدان الاعتدال على النفس وتميزه ينبغي أن يتبلور بقوة - على كل من المستويين القطري والقومي - إذا كان للمغرب أن يقيموا قاعدة صلبة للانطلاق. ويتطلب التصميم تلبية ستة شروط كما يؤدي إلى غرضه، كما سنبين الآن:

١ - الواقعية في تعيين الأهداف، والقبول بضرورة التحرك المتدرج (أو المرحلي) صوبها، وذلك بسبب عمق جذور التبعية وضخامة العوائق والعراقيل الداخلية في وجه الاعتدال على النفس.

٢ - تمتع شعب كل من الأقطار بحق المشاركة السياسية العريضة القاعدة، من خلال صيغ تجعل المشاركة صادقة ومؤدية إلى ديمقراطية ذات معنى. فيفضل الديمقراطية تمكن النسبة الكبرى الممكنة من الشعب - مباشرة و/أو عبر ممثلها المنتخبين - من المشاركة في فحص القرارات ومناقشتها وصياغتها وصنعها، مع أن القيادة السياسية (وهي تضم الهيئات التمثيلية المنتخبة) هي التي تتخذ القرارات في النهاية. والمشاركة جوهرية من أجل الالتزام بالمهام وحمل الأعباء والقبول بالتضحيات التي تترتب بالضرورة على نشُدان التنمية بالاعتدال على النفس. والأهم في الأمر هو أنها (أي المشاركة) تضمن للمواطنين نصيبهم العادل في مردود التنمية ومكاسبها، وذلك هو الحافز الأقوى في تكوين الالتزام. وليس بخفي أن الحق في الديمقراطية هو واحد فقط من حقوق الإنسان الأساسية، غير أنه يشكل شرطاً مسبقاً لقدرة الشعب على انتزاع حقوقه وحرياته الأخرى.

إن الصلة بين الديمقراطية والتنمية بالاعتدال على النفس وثيقة جداً ومباشرة. وبفضل العملية الديمقراطية أساساً يتمكن المواطنون من التعبير عن خياراتهم الاقتصادية (والسياسية) وإسراع صوبهم وجعل ضغطهم فعالاً - وفوق هذا جعلها موضع اهتمام واستجابة. وهكذا تستطيع القيادة والشعب أن يبقيا اتصالاً وتغاطباً في ما بينهما. ويصح هذا القول، بشكل خاص كلما اتسعت القاعدة السياسية للقيادة.

وأخيراً، في سياق الشرط الثاني الذي نحن بصدد، يكمن مفتاح التوقع بأنه سيصار إلى نشُدان التنمية بالاعتدال على النفس - إذا متى نشدت - في قوة العملية الديمقراطية. أما في المرحلة الراهنة فإن معظم القيادات السياسية العربية لن ترضى، هذا وإن كانت قادرة على ذلك، بأن تقاوم التبعية وتعمل في اتجاه التنمية المعتمدة على النفس. من هنا فإن الديمقراطية هي التي توفر المسار الوحيد القادر على إحداث التبدل السياسي الضروري في المجتمع.

٣ - صياغة نسق سياسي - اقتصادي للمجتمع يكون قومياً وتقدمياً معاً. ونرى أن نسقاً كهذا، يوفر للأقطار العربية المختلفة إطاراً ملائماً تصوغ الأقطار وتطور ضمنه فهماً للتنمية بالاعتدال على النفس، ومنظوراً أو رؤية لها، على المستوى القطري، كما أنه يمكن الأقطار أن

تسعى إلى تعاون وتنسيق وتكامل سياسي قومي في ما بينها. وهذا فقط يمكن لدورة الحياة السياسية والاقتصادية أن تتدفق داخل المنطقة العربية بأكملها وأن تكون على مستواها الأمثل، وأن تأتي بالتالي بفوائد لجميع الفرقاء ضمن دورة الحياة هذه.

مثالياً، ينبغي أن يتمتع النسق السياسي - الاقتصادي الملتم للاوضاع العربية الراهنة، والمرشح لأن يتأشى مع التوجه السياسي العربي العام، والقادر على خدمة غرض التنمية بالاعتدال على النفس بين مجموعة من الأغراض الاجتماعية والسياسية، بعدد من الموصافات، مما سنقترحه في ما يلي:

● تبني فلسفة تقديمية وموقف يعكسان الايمان بأن للشعب الحق بأن يتمتع بحقوقه وحرياته الأساسية وأن يمارسها.

● وجود حكومات تخضع لموجبات العدالة وحكم القانون في أداء واجباتها وممارسة سلطاتها، وفي توجه الادارة العامة والقوى المسلحة (من أمن وجيش)، وكذلك الأجهزة الأخرى ضمن الآلة الحكومية بموجب مبادئ العدالة والشرعية باستمرار وثبات.

● وجود قطاع عام دينامي وواثق في حجمه، ولكنه غير مسيطر، إلى جانب قطاع خاص قوي وقطاع تعاوني. وتجب هنا اضافة الشرط القاطع بأن يخضع القطاع العام لاعتبارات الكفاءة مع استمراره بإيلاء الملم الاجتماعي عناية حريصة؛ كذلك يجب أن يخضع القطاع الخاص بدوره للاعتبارات الاجتماعية كإطار يعين حدود نشاطه، مع استمراره بإيلاء الكفاءة والربحية اهتماماً مركزياً.

● انفتاح كل من الأنساق السياسية - الاقتصادية في مختلف الأقطار العربية بمعدالة أو صيغة سياسية ما من شأنها تعزيز التعاون والتنسيق في ما بين الأقطار، كخطوات أولى تستطيع - عندما تنضج الظروف الملائمة - أن تسمح بمشاركة أكثر التصاقاً وفاعلية وفي النهاية بشكل فدرالي من الوحدة بين الأقطار التي ترغب في ذلك باختيارها الحر. أما المعادلة السياسية المشار إليها فينبغي أن تكون مرنة لا عقدية (دعائية)، كما تسمح بانضمام التجمعات القطرية ما - دون - القومية إذا كان ذلك ضرورياً خاصة عند الانطلاق الوحدوي. وفي السياق الحالي، تستطيع أقطار المشرق وبالأفضلية أن تكون أحد تلك التجمعات، لأنها تحظى بالأهلية كقوة للتنمية بالاعتدال على النفس، كما بينا في الفصل الرابع.

٤ - بذل جهد مصمم ونير ومتصل لتحقيق الدرجة القصوى من القدرة على استقلالية اتخاذ القرار الاقتصادي ووضعه في خدمة المصالح القطرية والقومية، وذلك أساساً عبر بذل الجهود لامتلاك القدرة على تحقيق استقلالية اتخاذ القرار السياسي، إلى المدى الممكن

والمعقول. فدون مثل هذه الاستقلالية، ودون الأصالة الثقافية والاعتداد على النفس، يتحتم الاستمرار بـ «استيراد» المنظور والنموذج الاثني ويظل هذان غريبين عن البيئة العربية في مختلف عناصرها وأبعادها، ولا يمكن اكتساب جوانب القدرة التي أشرنا إليها إلا ضمن نسق سياسي - اقتصادي مماثل لما نطرحه في هذا الكتاب ونلخصه في الشروط التي نحن بصدد تسجيلها الآن، وضمن إطار من التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي القومي.

٥ - نشدان العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق غطاء لتوزيع الثروة والدخل والفرص أقل سوءاً (بمعنى أنه يجسد قدراً أقل بكثير من التباين بين شرائح الثروة والدخل، وبين الفرص الاقتصادية والاجتماعية المفتوحة أمام المواطنين). ثم إن غطاءً متحسناً بالمعنى الذي نرمي إليه يكون أكثر انصافاً في تخصيص أو توزيع الأعباء والتضحيات، ويوازي بين هذه من جهة والفوائد المحققة من التنمية من جهة أخرى. وبالإضافة، يتاح للمحرومين والضعفاء في ظل الأوضاع الراهنة أن يكتسبوا قدرة أشد على اسماع صوتهم والتمتع بـ «حضوره» سياسي وبدور فاعل في عملية صياغة وصنع القرارات الاقتصادية (والسياسية). وغني عن البيان أن وجود غطاء توزيع أكثر انصافاً يولد «تغذية عكسية» إيجابية يستفيد منها كل من الانطلاق نحو التنمية والعملية الاثنية نفسها، كما يشهد بفضلها الالتزام بقضية التنمية.

٦ - الإدراك بأن أي تحول عميق وواسع النطاق في توجه المجتمع وسلوكه مما يتوجب حدوثه إذا كان للاعتداد على النفس أن يُنشد بجذ وصدق، سيصطدم بمشكلات ومعوقات قاسية ومشيطة للحرية، ويتطلب بالنتيجة نضالاً وتضحيات. ويتضح أبعاد التحول حين نذكر أنه يتناول مجالات السياسة والاقتصاد والتنظيم الاجتماعي، ولكن أولاً وقبل كل شيء القيم والمواقف النفسية.

ونتيجة لذلك، فإن مهمة التحول ينبغي ألا تقم إمكاناتها بتساؤل مفرط وتنميق وببلاغة تأكيدية أو تبسيط مضلل. إن هذا التحذير ضروري بشكل خاص لأن المشكلات والعراقيل التي تعترض مسار التحول تكون داخلية وخارجية، وعلى الأرجح تكون مستمرة تحيط بها السرية والتمويه بمهارة أكثر مما تكون مكشوفة وعلنية.

وإذن، فمن أجل مواجهة تلك المشكلات والعراقيل وإطلاق السعي للاعتداد على النفس يتوجب على الداعين إلى هذا الاعتقاد توقع وقبول الاضطراب للعمل الشاق وللنضال والتضحية في ذلك السبيل. بل قد يستدعي النضال ضرورة إحداث إعادة هيكلة اجتماعية وسياسية واسعة النطاق - بالفعل، أنه قد يستدعي قدراً من «الهدم الخلاق»، حسب تعبير استخدمه المفكر والاقتصادي البارز شميتر^(٢٧). ويتطلب الأمر إذن أن يكون الشعب قد أشعر وجرى اقناعه بأن مردود التحول والتنمية يمر تماماً بالتكلفة الاجتماعية والاقتصادية وعلى مدى سنوات. ويتضح أن مثل هذا الاقتناع لا يكتسب إلا بعد عملية إعادة تقييف اجتماعي

(٢٧) هذا المصطلح الملائم تماماً أطلقه شميتر (Schumpeter). ومع أنه صاغه في سياق مختلف، إلا أنه يلائم البحث الحالي.

مكثفة. وهذه مهمة على الانتلجنسيا، وأجزاء في شبكة القيادة، والطلعية المسيسة ذات القاعدة العريضة أن ترضى معاً بتحمل مسؤوليتها. على أن النهوض بالمسؤولية يكون أكثر فاعلية إذا جرى ذلك عبر أندية مؤسسية كالأحزاب والحركات السياسية والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية.

• • •

أما وقد قلنا كل هذا، فلا تزال بعض الأسئلة المقلقة تنتصب أمامنا: فهل يتحرك المجتمع العربي على النحو الضروري والمرغوب فيه في هذا الفصل؟ وهل سيتبين أن مهمة التحول الضخمة ولكن الحيوية إذا كان للتنمية بالاعتماد على النفس أن تكون ممكنة وكذلك قابلة للبقاء، هي أكثر صعوبة وإرهاقاً مما تستطيع القوى الاجتماعية، التي يؤمل أن تكون أدوات التغيير والتحول، أن تحتمل؟ وهل ينتهي المحلل، وصانع السياسة ومنفذها، وأخيراً المجتمع بأكمله، بما هو ليس أفضل من تنمية عصبية تمتنع عليهم وتحرم آمالهم وتوقعاتهم من تحقيقها؟

أسئلة خطيرة وذات صلة فلا بد من طرحها. على أنه تصعب علينا المغامرة بالإجابة، في ما عدا اللجوء إلى وضع ثقتنا بالشباب والشابات العرب ذوي الإدراك السياسي السليم. فإن قلقهم، وتوقعهم لحقوق الإنسان، وللديمقراطية، وللتنمية، وللتكامل العربي، تشكل معاً حافزاً قوياً للعمل من أجل إحداث تبدل سياسي ملائم. ونستطيع بقدر واسع من الأمل أن نعتد عليهم في أن ينهضوا بما عجزت الأكرثية الساحقة من آبياتهم وأمهاتهم عن النهوض به. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الشباب العربي سيرفض أن يرث المستقبل المظلم الذي سيورثهم إياه الحاضر إذا لم يخضع هذا الحاضر لتحول جذري.

المراجع

١ - العربية

كتب

- ابراهيم، سعد الدين. اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.
- (محرر). المجتمع والدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)
- أمين، جلال أحمد. تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية؟ خرافات شعبية عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية. القاهرة: القاهرة للنشر، ١٩٨٣.
- . المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
- التنمية العربية. منشق الدراسة ابراهيم سعد الدين؛ تحرير ابراهيم سعد الدين وعمود عبد الفضيل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)
- جامعة الدول العربية. الادارة العامة للشؤون الاقتصادية. نحو عمل اقتصادي عربي مشترك. تونس: الادارة، [١٩٨٠]؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥. مج ٣: مج ١: الورقة الرئيسية؛ مج ٢: العلاقات الاقتصادية العربية مع الخارج، ومج ٣: قضايا اقتصادية عربية. (سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية؛ ١ - ٣)

- الأمانة العامة [وآخرون]. التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: ١٩٨٧؛ ١٩٨٦؛ ١٩٨٨، ١٩٨٩، تحرير صندوق النقد العربي.
- حبيب، خير الدين [وآخرون]. مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي)
- حسين، عادل. الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ - ١٩٧٩. بيروت: دار الكلمة؛ دار الوحدة، ١٩٨٠ - ١٩٨١. ٢ ج.
- نحو فكر عربي جديد: التأسيسية والتنمية والديمقراطية. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.
- [وآخرون]. التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦)
- دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١)
- الحمد، عبد اللطيف يوسف. الاعتماد على النفس والعمل العربي المشترك. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧.
- حمزة، سعد ماهر. دراسات في اقتصاديات التخلف والتبعية، مع الاهتمام بالشرق الأوسط. القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربية، ١٩٥٩.
- الحولي، أسامة وحسين غنار الجمل. التكنولوجيا والموارد البشرية والاعتماد على النفس. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧.
- زلزلة، عبد الحسن. العمل العربي المشترك والاعتماد على النفس: نموذج تنامي الاعتماد على النفط لا النفس. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧.
- صايغ، يوسف. الخبز مع الكرامة: المحتوى الاقتصادي الاجتماعي للمفهوم القومي العربي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١.
- عبد الخالق، جودة (محرر). الانفتاح: الجذور... والحصاد، والمستقبل. القاهرة: المركز العربي للبحوث والنشر، ١٩٨٢.
- العرب والعالم. منسق الدراسة علي الدين هلال. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)
- الميسوي، ابراهيم. قياس التبعية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي)
- فرجاني، نادر. هلر الأمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.
- لجنة استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي. استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية. بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، ١٩٨٨. (سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي؛ ١)
مسعود، سميح. المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك. الحلقة النقاشية العاشرة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ - نيسان/ أبريل ١٩٨٧. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧.
مسعود، مجيد. علاقات الانتاج والاعتماد على النفس في الوطن العربي. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧.
مصر. مصلحة الاستعلامات. ميثاق العمل القومي. القاهرة: المصلحة، ١٩٦٢.

دوريات

أمين، سمير. «اشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية: (١) ماهية الاشتراكية وطبيعة أزمنتها الراهنة». المستقبل العربي: السنة ٩، العدد ٩٦، شباط/ فبراير ١٩٨٧.
— «اشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية: (٢) طبيعة نظم الاشتراكية المحققة وما بعد الرأسمالية». المستقبل العربي: السنة ٩، العدد ٩٧، آذار/ مارس ١٩٨٧.
— «اشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية: تكيف أم فك ارتباط؟ مستوى الخط الاستراتيجي». المستقبل العربي: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ أبريل ١٩٨٧.
— «مستوى التكيف: فك الروابط أم اصلاح النظام العالمي؟ التضاد غير المطلق». المستقبل العربي: السنة ١٠، العدد ٩٩، أيار/ مايو ١٩٨٧.
البيلاوي، حازم. «الدولة الريعية في الوطن العربي». المستقبل العربي: السنة ١٠، العدد ١٠٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧.
حلباوي، يوسف. «تحديات المستقبل وقضايا ثقافة الحديثة في الوطن العربي (مع إشارة خاصة إلى التنمية الصناعية العربية)». المستقبل العربي: السنة ١٢، العدد ١٣٠، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.
السيد سعيد، محمد. «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية». المستقبل العربي: السنة ٦، العدد ٦٢، نيسان/ أبريل ١٩٨٤.
صايغ، يوسف. «التنمية العربية والمثلث الحرج». المستقبل العربي: السنة ٥، العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٨٢.
— «في الاقتصاد السياسي والاجتماعي لإدارة التنمية العربية». المستقبل العربي: السنة ١١، العدد ١١٤، آب/ أغسطس ١٩٨٨.
عبد الله، إبراهيم سعد الدين. «حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية». المستقبل العربي: السنة ٣، العدد ١٧، تموز/ يوليو ١٩٨٠.
عبد الفضيل، محمود. «السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية». المستقبل العربي: السنة ١٠، العدد ١٠٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧.
الكواري، علي خليفة. «نحنو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية». المستقبل العربي: السنة ٥، العدد ٤٩، آذار/ مارس ١٩٨٣.

مسعود، سمح. «المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتا ومستقبلها». المستقبل العربي: السنة ١٠، العدد ١٠٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧.

ندوات، مؤتمرات

التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٧.

ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، التي انعقدت في الكويت، ٢٨ - ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ والتي نظمها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي؛ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية؛ المعهد العربي للتخطيط، وبرنامج الأمم المتحدة.

ندوة السياسة السكانية والتنمية، التي انعقدت في القاهرة، أيار/ مايو ١٩٩٠.

ندوة طبيعة ومستقبل الاستثمار في دول مجلس التعاون في الخليج، دبي، ١٢ - ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.

٢ - الأجنبية

Books

- Abdallah, Ismail - Sabri [et al.]. *Images of the Arab Future*. Translated by Marissa Talaat. London: Frances Pinter, 1983.
- Abu - Lughod, Janet L. and Richard Hay (Jr.) (eds.). *Third World Urbanization*. New York; Toronto; London: Methuen, 1977.
- Alavi, Hamza and Teodor Shanin (eds.). *Introduction to the Sociology of Developing Societies*. London: Macmillan; New York: Monthly Review Press, 1982.
- Almond, Gabriel A. and James S. Coleman (eds.). *The Politics of the Developing Areas*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1960.
- Amin, Galal A. *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970*. Leiden: Brill, 1974. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East; vol. 13)
- Amin, Samir. *Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment*. Translated by Brian Pearce. New York: Monthly Review Press, 1974. 2 vols.
- . *Imperialism and Unequal Development*. New York: Monthly Review Press, 1977.
- . *Unequal Development: A Study in the Social Formations of Peripheral Capitalism*. Translated by Brian Pearce. Sussex, Eng.: Harvester Press; New York: Monthly Review Press, 1976.
- [et al.]. *La Déconnexion: Pour sortir du système mondial*. Paris: Editions la découverte, 1986. (Cahiers libres; 413)
- . *Dynamics of Global Crisis*. London: Macmillan; New York: Monthly Review Press, 1982.

- Apter, David Ernest. *The Politics of Modernization*. London; Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1965.
- Arnold, Harry J.P. *Aid for Development: A Political and Economic Study*. London: Bodley Head, 1966.
- Baran, Paul A. *The Political Economy of Growth*. New York; London: Monthly Review Press, 1957.
- Bauer, Peter T. *Equality, the Third World and Economic Delusion*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1981.
- . *Reality and Rhetoric: Studies in the Economics of Development*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1984.
- Bernstein, Henry (ed.). *Underdevelopment and Development; the Third World Today: Selected Readings*. Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1973.
- Blomström, Magnus and Björn Hettne. *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World Responses*. London: Zed Books, 1984.
- Boulding, Kenneth E. (ed.). *The Economics of Human Betterment*. London: Macmillan, 1984.
- Cardoso, Fernando Henrique and Enzo Faletto. *Dependency and Development in Latin America*. Translated by Marjory Mattingly Urquidí. Berkeley, Calif.; Los Angeles; London: University of California Press, 1979.
- Cassen, Robert [et al.]. *Rich Country Interests and Third World Development*. London; Canberra: Croom Helm, 1984.
- Chagula, W.K., B.T. Feld and Ashok Parthasarathi (eds.). *Pugwash on Self - Reliance: Proceedings of the 24th Pugwash Symposium, Dar-es-Salaam, Tanzania, 1975*. New Delhi: Ankur Publishing House, 1977. (Pugwash Monographs)
- Chambers, Robert. *Rural Development: Putting the Last First*. London: Longman, 1984.
- Chenery, Hollis Burnley, Moises Syrquin and Hazel Elkington. *Patterns of Development, 1950-1970*. London: Oxford University Press for the World Bank, 1975.
- Cifuentes Espinoza, Malva. *Self - Reliance and Dependence: A Latin - American Perspective*. Oslo: [n.pb., n.d.].
- Cockcroft, James D., André Gunder Frank and Dale L. Johnson. *Dependence and Underdevelopment: Latin America's Political Economy*. Garden City, N.Y.: Anchor Books; Doubleday, 1972.
- Dag Hammarskjöld Foundation. *What Now? Another Development*. Report prepared on the occasion of the seventh special session of the United Nations General Assembly. Uppsala: The Foundation, 1975. Appeared as a special issue of the *Journal Development Dialogue*: nos. 1-2, 1975.
- De Kadt, Emanuel and Gavin Williams (eds.). *Sociology and Development*. London: Tavistock Publications, 1974.
- Enayat, Hamid. *Modern Islamic Political Thought*. London: Macmillan, 1982.
- Erb, Guy F. and Valeriana Kallab (eds.). *Beyond Dependency: The Developing World Speaks Out*. New York; London: Praeger, 1975; USA: Overseas Development Council, 1977.
- Food and Agriculture Organization (FAO). *FAO Production Yearbook, 1988*. Rome: FAO, 1989.

- Foster - Carter, Aidan. *The Sociology of Development*. Ormskirk, Lancs: Causeway Books, 1985.
- Frank, André Gunder. *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil*. Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1972.
- . *Dependent Accumulation and Underdevelopment*. London: Macmillan, 1982.
- . *Lumpen - Bourgeoisie and Lumpen - Development: Dependence, Class, and Politics in Latin America*. New York: Monthly Review Press, 1972.
- . *World Accumulation*. New York: Monthly Review Press; London: Macmillan, 1978.
- Friberg, Mats, Björn Hettne and Gordon Tamm. *Societal Change and Development Thinking: An Inventory of Issues*. Tokyo: United Nations University, 1979.
- Furtado, Celso. *The Economic Growth of Brazil: A Survey from Colonial to Modern Times*. Berkeley, Calif.: University of California Press, 1957.
- . *Economic Development of Latin America: Historical Background and Contemporary Problems*. Translated by Suzette Macedo. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1976.
- . *Development and Underdevelopment*. Translated by Ricardo W. de Arguiar and Eric Charles Drysdale. Berkeley, Calif.; Los Angeles: University of California Press, 1964.
- . *Accumulation and Development: The Logic of Industrial Civilization*. Oxford: Martin Robertson, 1983.
- Galbraith, John Kenneth. *The Affluent Society*.
- . *The Anatomy of Power*. London: Corgi Books, 1985.
- . *The Voice of the Poor: Essays in Economic and Political Persuasion*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1983.
- Galtung, Johan. *Cultural Identity, Self - Reliance and Basic Needs*. Tokyo: United Nations University, 1979. (Project on Goals, Process and Indicators of Development; 9 PID)
- . *Self - Reliance and Global Interdependence: Some Reflections on the «New International Economic Order»*. Oslo: [n.pb., n.d.].
- , Peter O'Brien and Roy Preiswerk (eds.). *Self - Reliance: A Strategy for Development*. London: Boghe - L'Ouverture Publications, 1980.
- Gerschenkron Alexander. *Economic Backwardness in Historical Perspective*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962.
- Goulet, Denis. *The Cruel Choice: A New Concept in the Theory of Development*. New York: Atheneum, 1975.
- Green, Reginald Herbold. *Toward Socialism and Self - Reliance: Tanzania's Striving for Sustained Transition Projected*. Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies, 1977. (Research Report; no. 38)
- Haberler, Gottfried von. *The Theory of International Trade*. London: William Hodge, 1954.
- Hagen, Everett E. *On the Theory of Social Change: How Economic Growth Begins*. Homewood, Ill.: Dorsey Press, 1962.
- Ul-Haq, Mahbub. *The Poverty Curtain*. New York: Columbia University Press, 1976.
- Harris, Nigel. *The End of the Third World: Newly Industrializing Countries and the Decline of an Ideology*. London: I.B. Tauris, 1986.
- Hayter, Teresa and Catharine Watson. *Aid: Rhetoric and Reality*. London; Sydney:

- Pluto Press, 1985.
- Hettne, Björn. *Development Theory and the Third World*. Stockholm: Swedish Agency for Research Cooperation with Developing Countries, 1984. (SAREC Report R2, 1982)
- and Peter Wallensteen (eds.). *Emerging Trends in Development Theory*. Stockholm: Swedish Agency for Research Cooperation with Developing Countries, 1979. (SAREC Report R3, 1978)
- Hirschman, Albert O. *Essays in Trespassing: Economics to Politics and Beyond*. Cambridge, Eng; New York: Cambridge University Press, 1981.
- Hoselitz, Bert F. *Sociological Aspects of Economic Growth*. Glencoe, Ill.: Free Press, 1960.
- and Wilbert E. Moore (eds.). *Industrialization and Society*. Paris: UNESCO, 1963.
- Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven, Conn.; London: Yale University Press, 1968.
- International Institute for Strategic Studies (IISS). *The Military Balance*. London: IISS, 1983-1987. Annual issues for the years 1983-84 to 1987-88.
- International Labour Office (ILO). *Employment, Growth and Basic Needs: A One World Problem*. Geneva: ILO, 1976. (Report of the Director - General of the ILO).
- Interregional Seminar on the New International Economic Order and UNCTAD IV. *Self - Reliance and Countervailing Power*. Colombo: Colombo Catholic Press; Marga Institute, 1976.
- Jameson, K.P. and Charles K. Wilber (eds.). *Directions in Economic Development*. Notre Dame, Ind.: Notre Dame University Press, 1979.
- Johnson, Harry Gordon. *International Trade and Economic Growth: Studies in Pure Theory*. London: Allen and Unwin, 1958.
- . *Money, Trade and Economic Growth: Survey Lectures in Economic Theory*. London: Allen and Unwin, 1962.
- Kerr, Clark [et al.]. *Industrialism and Industrial Man: The Problems of Labor and Management in Economic Growth*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960.
- Keynes, John Maynard. *The General Theory of Employment, Interest and Money*. London: Macmillan, 1936.
- Kindleberger, Charles P. *Foreign Trade and the National Economy*. New Haven, Conn.; London: Yale University Press, 1962.
- Kitching, Gavin. *Development and Underdevelopment in Historical Perspective: Populism, Nationalism and Industrialization*. London; New York: Methuen, 1985.
- Kuhn, Thomas S. *The Structure of Scientific Revolutions*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1970.
- Kuitenbrouwer, Joost B.W. *Towards Self - Reliant Integrated Development*. Hague: Institute of Social Studies, 1975. (ISS Occasional Papers; 55)
- Lal, Deepak. *The Poverty of «Development Economics»*. 2nd ed. West Sussex: Institute of Economic Affairs, 1984.
- Lall, Sanjaya. *Developing Countries in the International Economy*. London: Macmillan, 1985.

- Lehmann, David (ed.). *Development Theory: Four Critical Studies*. London: Frank Cass, 1979.
- Lema, Anza A. *Education Self - Reliance: A Brief Survey of Self - Reliant Activities in Some Tanzanian Schools and Colleges*. Dar-es-Salaam: University of Dar-es-Salaam, Institute of Education, [n.d.].
- Lenin, Vladimir I. *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism*. London: Lawrence and Wishart, 1948.
- Lerner, Daniel. *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East*. New York; Glencoe, Ill.: Free Press, 1958.
- Limquenco, Peter and Bruce MacFarlane (eds.). *Neo - Marxist Theories of Development*. London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1984.
- Lipton, Michael. *Why Poor People Stay Poor: A Study of Urban Bias in World Development*. London: Temple Smith, 1977.
- Little, Ian Malcolm D. *Economic Development - Theory, Politics and International Relations*. USA: Twentieth Century Fund, 1982.
- and J. M. Clifford. *International Aid: A Discussion of the Flow of Public Resources from Rich to Poor Countries, with Particular Reference to British Policy*. London: Allen and Unwin, 1965.
- Lord Lever of Manchester [et al.]. *The Debt Crisis and the World Economy*. Report by a Commonwealth Group of Experts. London: Commonwealth Secretariat, 1984.
- McClelland, David C. *The Achieving Society*. Princeton, N.J.: D. Van Nostrand, 1961.
- Marx, Karl and Friedrich Engels. *Manifesto of the Communist Party*. Authorized translation. London: Reeves, 1888.
- Mbithi, Philip M. and Rasmus Rasmusson. *Self - Reliance in Kenya: The Case of Harambee*. Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies, 1977.
- Meier, Gerald M. *Emerging from Poverty: The Economics that Really Matters*. New York; Oxford: Oxford University Press, 1984.
- Mende, T. *From Aid to Colonization: Lessons of a Failure*. London: Harrap, 1973.
- Mishan, Edward J. *The Costs of Economic Growth*. Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1979.
- Moore, Wilbert E. *Social Change*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1963. (Foundations of Modern Sociology Series)
- Myrdal, Gunnar. *Economic Theory and Underdeveloped Regions*. London: Duckworth, 1957.
- Nash, Manning (ed.). *Essays on Economic Development and Cultural Change in Honor of Bert F. Hoselitz*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1977.
- Nerfin, Marc (ed.). *Another Development: Approaches and Strategies*. Uppsala: Dag Hammarskjöld Foundation, 1977.
- Nieuwenhuijze, Christoffel A.O. van, M. Fathalla Al-Khatib and Adel Azar. *The Poor Man's Model of Development: Development Potential at Low Levels of Living in Egypt*. Leiden: Brill, 1985.
- Nnoli, Okwadiha. *Self - Reliance and Foreign Policy in Tanzania: The Dynamics of the Diplomacy of a New State, 1961 to 1971*. New York: NOK Publishers, 1978.
- Nyerere, Julius K. *The Arusha Declaration Ten Years After*. Dar-es-Salaam: Government Printer, 1977.

- . *Ujama: Essays on Socialism*. Oxford: Oxford University Press, 1974.
- Ohlin, Goran. *Foreign Aid Policies Reconsidered*. Paris: Development Centre of the Organization for Economic Co-operation and Development; Development Centre Studies, 1966.
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). *Aid from OPEC Countries: Efforts and Policies of the Members of OPEC and the Aid Institutions Established by OPEC Countries*. Paris: The Organization, 1983.
- . *The Development of Development Thinking*. Paris: The Organization, 1977. (Liaison Bulletin; no. 1)
- Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC). *Secretary - General's Eighth Annual Report A H 1400: A D 1981*. Kuwait: OAPEC, 1982.
- . *Secretary - General's Ninth Annual Report A H 1401: A D 1982*. Kuwait: OAPEC, 1983.
- . *Secretary - General's Tenth Annual Report A H 1402: A D 1983*. Kuwait: OAPEC, 1984.
- Oxala, Ivar, Tony Barnett and David Booth (eds.). *Beyond the Sociology of Development: Economy and Society in Latin America and Africa*. London: Routledge and Kegan Paul, 1975.
- Parsons, Talcott. *The Social System*. New York: Free Press, 1951.
- and Neil J. Smelser. *Economy and Society: A Study in the Integration of Economic and Social Theory*. New York: Free Press, 1965. (International Library of Sociology and Social Reconstruction)
- Payer, Cheryl. *The Debt Trap: The IMF and the Third World*. Harmondsworth, Eng.: Penguin; New York: Monthly Review Press, 1974.
- Perroux, François. *A New Concept of Development: Basic Tenets*. London: Canberra; Paris: Croom Helm, 1983.
- Pistic, Slobodan. «The Collective Self - Reliance of Developing Countries in the Fields of Science and Technology.» Tokyo: United Nations University, 1980.
- Preston, Peter W. *New Trends in Development Theory: Essays in Development and Social Theory*. London; Boston; Melbourne; Henley: Routledge and Kegan Paul, 1985.
- Robinson, Joan Maurice. *Economic Philosophy*. London: New Thinker's Library; C.A. Watts, 1962.
- Rosen, Steven and James Kurth (eds.). *Testing Theories of Economic Imperialism*. Lexington, Mass.: Lexington Books, 1974.
- Rostow, Walt W. *Politics and the Stages of Growth*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1971.
- . *The Process of Economic Growth*. New York: Norton, 1952.
- . *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*. New York: Cambridge University Press, 1960.
- (ed.). *The Economics of Take - Off into Sustained Growth*. Proceedings of a conference held by the International Economic Association. London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1963.
- Roxborough, Ian. *Theories of Underdevelopment*. London: Macmillan, 1984.
- Sauvant, Karl P. (ed.). *Changing Priorities on the International Agenda: The New International Economic Order*. Oxford; New York: Pergamon Press, 1981.

- Sayigh, Yusif A. *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects*. Oxford: Oxford University Press, 1982.
- . *Arab Oil Policies in the 1970's: Opportunity and Responsibility*. London: Croom Helm, 1983.
- . *The Determinants of Arab Economic Development*. London: Croom Helm, 1978.
- . *The Economies of the Arab World: Development Since 1945*. London: Croom Helm, 1978.
- . *Elusive Development: From Dependence to Self-Reliance in the Arab Region*. London; New York: Routledge and Kegan Paul, 1991.
- . *Entrepreneurs of Lebanon: The Role of the Business Leader in a Developing Economy*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962.
- Schumacher, Ernst F. *Small is Beautiful: A Study of Economics as if People Mattered*. London: Abacus; Sphere Books, 1984.
- Schumpeter, Joseph A. *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle*. Translated from German by Redvers Opie. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1949. (Harvard Economic Studies; v. 46)
- Scitovsky, Tibor. *The Joyless Economy: An Inquiry into Human Satisfaction and Consumer Dissatisfaction*. New York; London; Toronto: Oxford University Press, 1976.
- Seers, Dudley. *The Political Economy of Nationalism*. Oxford: Oxford University Press, 1983.
- (ed.). *Dependency Theory: A Critical Reassessment*. London: Frances Pinter, 1983.
- [et al.]. *Development Theory: Four Critical Studies*. Edited by David Lehman. London: Frank Cass, 1979.
- Sen, Amartya. *On Economic Inequality*. 2nd ed. Oxford: Clarendon Press, 1978.
- Singer, Hans Wolfgang and Javed A. Ansari. *Rich and Poor Countries*. London: Allen and Unwin, 1977. (Studies in Economics Series, Policy Studies Institute; no. 12)
- Smelser, Neil J. *The Sociology of Economic Life*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1963.
- Sobhan, Rahman. *The Crisis of External Dependence: The Political Economy of Foreign Aid to Bangladesh*. London: Zed Press, 1982.
- Stewart, Frances. *Planning to Meet Basic Needs*. London: Zed Press, 1985.
- Stewart, Michael. *Keynes and After*. Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1983.
- Stigler, George Joseph. *The Economist as Preacher*. Oxford: Basil Blackwell; Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1982.
- Streeter, Paul. *The Frontiers of Development Studies*. New York: John Wiley, 1972.
- [et al.]. *First Things First: Meeting Basic Human Needs in Developing Countries*. Oxford: Oxford University Press for the World Bank, 1981.
- Taylor, John G. *From Modernization to Modes of Production: A Critique of the Sociologies of Development and Underdevelopment*. London: Macmillan, 1983.
- Third World Forum. *Economic Integration and Third World Collective Self-Reliance*. Nyon, Switzerland: The Forum, 1979. (Occasional Paper; no. 4)

- Thompson, Jack H. and Robert D. Reischauer (eds.). *Modernization of the Arab World*. Princeton, N.J.: Van Nostrand, 1966.
- Tinbergen, Jan [et al.]. *Reshaping the International Order: A Report to the Club of Rome*. New York: Dutton, 1976.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *Handbook of International Trade and Development Statistics: Supplement 1987*. New York: United Nations, 1988.
- . *Handbook of International Trade and Development Statistics: Supplement 1988*. New York: United Nations, 1989.
- United Nations Economic and Social Office in Beirut. *Regional Plan of Action for the Application of Science and Technology in the Middle East*. New York: United Nations, 1974.
- United States. Arms Control and Disarmaments Agency. *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1972-1982*. Washington, D.C.: The Agency, April 1984.
- Vicarelli, Fusto (ed.). *Keynes's Relevance Today*. London: Macmillan, 1985.
- Villamil, José J. (ed.). *Transnational Capitalism and National Development: New Perspectives on Dependence*. Hassocks, Sussex: Institute of Development Studies; Atlantic Highlands, N.J.: Humanities Press, 1979.
- Viner, Jacob. *International Trade and Economic Development*. Glencoe, Ill.: Free Press, 1952.
- Wallerstein, Immanuel Maurice. *The Capitalist World - Economy: Essays*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1979. (Studies in Modern Capitalism)
- . *Historical Capitalism*. 2nd ed. London: Verso, 1984.
- . *The Modern World - System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World - Economy in the Sixteenth Century*. New York; London: Academic Press, 1974. (Studies in Social Discontinuity)
- and Terence K. Hopkins. *The World - System II: Mercantilism and the Consolidation of the European World - Economy, 1600-1750*. Beverly Hills, Calif.: Sage; London: Academic Press, 1980.
- Warren, Bill. *Imperialism: Pioneer of Capitalism*. Edited by John Sender. London: Verso, 1985.
- Weiner, Myron (ed.). *Modernization: The Dynamics of Growth*. Washington, D.C.: Voice of America; New York: Basic Books, 1966.
- Wilber, Charles K. *The Political Economy of Development and Underdevelopment*. New York: Random House, 1979.
- Woldesadik, Terrefe. *Tanzania: The Theoretical Framework of Development: Self-Reliance and Socialism*. Hague: Institute of Social Studies, 1973. (ISS Occasional Papers)
- World Bank. *World Development Report, 1987*. Oxford: Oxford University Press, 1987.
- . *World Development Report, 1988*. Oxford: Oxford University Press, 1988.
- . *World Development Report, 1989*. Oxford: Oxford University Press, 1989.
- Worsley, Peter. *Marx and Marxism*. Edited by Peter Hamilton. New York; Chichester, Sussex: Ellis Horwood, 1982. (Key Sociologists Series)

Periodicals

- Abdallah, Ismail - Sabri. «Arab Industrialization Strategy Based on Self - Reliance and Satisfaction of Basic Needs.» *IFDA Dossier*: no. 16, March - April 1980.
- Adelman, Irma. «Development Economics: A Reassessment of Goals.» *American Economic Review - Papers*: vol. 65, part 2, 1975.
- Amin, Samir. «Self - Reliance and the New International Economic Order.» *Monthly Review*: vol. 19, no. 3, 1977.
- Andriamanjara, Rajoana. «L'Aide étrangère vue des pays récepteurs.» *IFDA Dossier*: no. 43, September - October 1984.
- Baran, Paul A. «On the Political Economy of Backwardness.» *The Manchester School*: January 1952.
- Cardoso, Fernando Henrique. «The Consumption of Dependency in the US.» *Latin American Research Review*: vol. 12, no. 3, 1977.
- . «Dependency and Development in Latin America.» *New Left Review*: no. 74, July - August 1972.
- Chase - Dunn, Christopher. «The Effects of International Economic Dependence on Development and Inequality: A Cross - National Study.» *American Sociological Review*: no. 40, December 1975.
- Chenery, Hollis Burnley. «Restructuring the World Economy.» *Foreign Affairs*: no. 2, 1975.
- . «The Structuralist Approach to Development Policy.» *American Economic - Papers*: vol. 65, part 2, May 1975.
- «Culture et développement.» Sous la direction de Lê Thành Khô [et al.]. *Revue Tiers - Monde*: vol. 25, no. 97, January - March 1984.
- Dos Santos, Theotonio. «The Structure of Dependency.» *American Economic Review*: vol. 60, no. 2, May 1970.
- Dowidar, M.H. «La Stratégie de type «Self - Reliance» et l'ordre économique international.» *Mondes en développement*: vol. 1, no. 26, 1979.
- Eisenstadt, S.N. «Development, Modernization and Dynamics of Civilizations.» *Cultures et développement*: vol. 15, no. 2, 1983.
- Emmanuel, Arghiri. «Myths of Development Versus Myths of Underdevelopment.» *New Left Review*: no. 85, May - June 1974.
- . «White - Settler Colonization and the Myth of Investment Imperialism.» *New Left Review*: no. 73, May - June 1972.
- Forster - Carter, Aidan. «From Rostow to Gunder Frank: Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopment.» *World Development*: vol. 4, no. 3, March 1976.
- . «Neo - Marxist Approaches to Development and Underdevelopment.» *Journal of Contemporary Asia*: vol. 3, no. 1, 1973.
- . «Theory in Development: Current Trends.» *Third World Review*: vol. 1, 1984.
- Frank, André Gunder. «The Development of Underdevelopment.» *Monthly Review*: vol. 18, no. 4, September 1966.
- . «Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology.» *Catalyst*: no. 3, 1969.

- Galtung, Johan. «A Structural Theory of Imperialism.» *Journal of Peace Research*: vol. 8, no. 2, Autumn 1971.
- Hunt, Geoffrey. «Fallacies of «Underdevelopment»: An Epistemological Critique of Contemporary Development Theory.» *Journal of African Marxists*: no. 7, 1985.
- International Herald Tribune*: 30/7/1990.
- Lal, Deepak. «The Misconceptions of «Development Economics».» *Finance and Development*: vol. 22, no. 2, June 1985.
- Lall, Sanjaya. «Is «Dependence» a Useful Concept in Analysing Underdevelopment?» *World Development*: vol. 3, nos. 11-12, 1975.
- Mandel, Ernest. «The Laws of Uneven Development.» *New Left Review*: no. 49, January - February 1970.
- McMichael, Philip, James Petras and Robert Rhodes. «Imperialism and the Contradictions of Development.» *New Left Review*: no. 85, May - June 1974.
- Nimbark, Ashakant. «Towards a Redefinition of the Third World from Development Perspectives.» *Scandinavian Journal of Development Alternatives*: vol. 3, no. 2, June 1984.
- Nugent, Jeffrey B. and Pan A. Yotopoulos. «What has Orthodox Development Economics Learned from Recent Experience?» *World Development*: vol. 7, no. 6, 1979.
- Palma, Gabriel. «Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment?» *World Development*: vol. 6, nos. 7-8, 1978.
- Parthasarathi, Ashok. «The Role of Self - Reliance in Alternative Strategies for Development: Report of the 24th Pugwash Symposium held at Dar-es-Salaam, Tanzania.» *World Development*: vol. 5, no. 3, 1975.
- Rahman, Anisur. «Self - Reliant Mobilization: A Conceptual Study in Development Strategy.» *UN Documents*: 1976 (UNCTAD/ RD/123)
- Roxborough, Ian. «Dependency Theory in the Sociology of Development: Some Theoretical Problems.» *West African Journal of Sociology and Political Economy*: vol. 1, no. 2, 1976.
- Sayigh, Yusif A. «A Critical Assessment of Arab Economic Development, 1945-1977.» *Population Bulletin* (United Nations Economic Commission for Western Asia): no. 17, December 1979.
- Seers, Dudley. «The Limitations of the Special Case.» *Bulletin of the Oxford Institute of Economics and Statistics*: vol. 25, no. 2, 1963.
- Stewart, Frances, and Paul Streeten. «New Strategies for Development: Poverty, Income Distribution, and Growth.» *Oxford Economic Papers* (New Series): vol. 28, 1976.
- Sunkel, Osvaldo. «National Development Policy and External Dependence in Latin America.» *Journal of Development Studies*: vol. 6, no. 1, October 1969.
- Warren, Bill. «Imperialism and Capitalist Industrialization.» *New Left Review*: no. 81, September - October 1973.
- Wiarda, Howard J. «Towards a Nonethnocentric Theory of Development: Alternative Conceptions from the Third World.» *Journal of Developing Areas*: vol. 17, no. 4, July 1984.

Dissertations

Ameri, Anan. «Socioeconomic Development in Jordan, 1950-1980: An Application of Dependency Theory.» (Ph.D. Dissertation, University Microfilms International; Ann Arbor, Michigan: Wayne State University, 1981).

Conferences

Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC). *Energy in the Arab World*. Proceedings of the first Arab Energy Conference, held in Abu Dhabi, 4-8 March 1979. 4 vols. Kuwait: OAPEC Information Department, 1980.

«Prospects for Oil and Future Development in the Arab Countries.»

ندوة عقدت في عمان، نظمتها وزارة الطاقة والموارد المعدنية الأردنية؛ منتدى الفكر العربي؛ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي؛ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ومؤسسة بيجر (Beiger) - السويد.

Third World Network. *Third World Development or Crisis?* Declaration and conclusions of the Third World Conference, Penang, 9-14 November 1984. Penang: The Network, 1985.

United Nations Economic Commission for Western Asia (ECWA) and United Nations Environment Programme (UNEP). *Development Problems and Environmental Issues in Western Asia*. Proceedings of the Regional Seminar on Alternative Patterns of Development and Life Styles in Western Asia, convened jointly by ECWA and UNEP, Lebanon, Beirut, January 1980.

Working Group for the Third World Colloquium. Houston: Rothko Chappel, 1977.

Lectures

Haberler, Gottfried von. «International Trade and Economic Development.» Lecture delivered at: National Bank of Egypt, Cairo, 1959.

فهرست

(أ)

أبتر: ٨٤

الاتحاد السوفياتي: ١٤، ٨٧، ١٢٤، ١٣٥، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٨٣، ٢٨٦

الأردن: ١٩٣، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢٢٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٥

٢٧٣

الأرض العربية الصالحة للزراعة: ٢٠٢

أزمة الخليج: ١٢

الاستثمار الغربي: ٣٠-٣٢، ٣٤، ٣٦، ٨٢، ٨٣، ٨٨، ٩٢، ١١١، ١١٨، ١٨٢

اسرائيل: ١٦

الاشتراكية: ١٣، ١٥، ٢٦، ٤٧، ٦٨، ٦٣، ٧٧، ٩٦، ١١٣-١١٥، ١٣٧، ٢٧٢

الاقتصاد العربي: ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠٦

الاقتصاديون الكلاسيكيون: ١٣، ٦٥

أقطار الخليج العربي: ٢٤٠

الاقطار العربية: ١١، ١٨، ٢١-٢٣، ٣٧، ٣٨، ٤٩، ٥٨، ٧١، ١١٦، ١٢١، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٩، ١٦٢، ١٧٦، ١٧٨-١٨١، ١٨٣، ١٨٨، ١٩١، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٧، ٢٢١-٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٦-٢٤٩، ٢٥٤

٢٦٤-٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٥

٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٩٢، ٢٩٤-٢٩٦

انظر أيضاً الوطن العربي

الامارات العربية المتحدة: ٢١٣

أمريكا اللاتينية: ١٦، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٧، ٨٨، ٩٥، ١٠٢، ١٠٧، ١٢٣، ١٣٠

الأمن الغذائي العربي: ٥١، ٢٥١، ٢٧٨

الأمة العربية: ١٨١، ١٨٢، ٢٧٠

أمين، جلال: ١٢٣

أمين، سمير: ٩٧، ١٠٦، ١٠٧، ١١٢، ١١٤-١١٦، ١٢٣

انصار النظام الشيوعي: ١١، ١٢، ١٥، ١٦، ١١٤

الاتفاق العسكري العربي: ١٩٨

اوبراين، بيتر: ١٤١

(ب)

باران، بول: ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠

بارسونز، تالكوت: ٨٣، ٨٤

بلور، بيتر: ١٠٢، ١٠٣

البحرين: ١٩٣، ٢١٣

برايسويك، روي: ١٤١

بريتش، روثول: ٨٧، ٩١، ٩٢، ٩٤

البلدان الاشتراكية: ١٣، ١٦، ٢٥، ٧٧، ٩٢

(د)

دوريات

- العالم الثالث الربعية: ٩٢
- الملف: ٦١
الديمقراطية: ٢٣، ٢٦
دين، فيليس: ٨٢

(ر)

- روستو، والت: ٨٢-٨٤، ٣٤
روسو، جان - جاك: ١٦

(س)

- ساكس، اغناطي: ١٤٨
سانتوس، فيونينودوس: ٩٨، ٩٧
ستريين، بول: ٩١
السعودية: ١٩٣، ١٩٧، ٢١٠، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٧٣
سمث، آدم: ١٥، ٦٧
سملر: ٨٤
سنجر، هانس: ٩١
سكل، لوسفالديو: ٩٦، ١١٢
السودان: ١٩٣، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٥٢
سوريا: ١٩٣، ١٩٧، ٢٠٠ - ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٧ - ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٦٩، ٢٧٣
السوق القومية الداخلية: ١٨٧، ١٨٩، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٧٨، ٢٩٠
سيرز، دافلي: ٩١

(ش)

- شبه الجزيرة العربية: ٢٠٠، ٢٤٦
الشركات المتعدية الجنسية: ٤٦، ٥١، ٩٦، ١٠٣، ١٠٦، ١١٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٥، ١٥٣، ١٧٣، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠٦، ٢١٠، ٢٢١، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٣
شميتز، جوزف: ٣٥، ٥٦، ٢٠٧، ٢٩٧

(ص)

- الصندوق العربي للإعانة الاقتصادي والاجتماعي:
١٨٣، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٧

١١٤، ١٢٧، ١٢٩، ١٩٣، ٢١٩، ٢٨٣

٢٨٦

- البلدان الصناعية المتقدمة: ٣٠، ٣٨، ٧٧، ٧٩، ٨١، ٨٣، ٨٩ - ٩١، ٩٥، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٧، ١٣٢، ١٥١، ١٥٣، ١٥٩، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٩، ٢٢٨، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٧٨، ٢٩٢

- البلدان المتخلفة: ٣٩، ٨٧ - ٩١، ٩٦، ٩٧، ١٢٦، ١٣٨، ١٣٩
بلدان «النموذج الأربعة الصغيرة» ٩٧، ١٠٥، ١٣٠، ١٠٧

- بلمستروم، ماغنوس: ٩٦، ٩٩
البيرونيون: ٩٢، ٩٣، ١٠٣، ١٠٤
بيان آروث: ١٤٦
بيان كوكويوك: ١٤٦
بيان مراكش: ١٤٦

(ت)

- التبعية: ١٧، ٢٤، ٢٥، ٧٣، ٨٥، ٩٧، ١٣١، ١٧٣، ١٩١ - ١٩٣، ٢٥١، ٢٧٥
التجارة البينية العربية: ١٨٨، ٢٣٥، ٢٥٨
التجارة الخارجية العربية: ١٨٧، ١٨٨، ١٩٤، ١٩٧، ٢٢٧، ٢٥٧
التجارة الدولية في المنطقة العربية: ١٨٧
التخلف الاقتصادي: ٢٥، ٣٢
تشرني، هولس: ٩١
التنمية العربية: ٢٣، ٢٦٤، ٢٧٩
تونس: ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٤، ٢١٢، ٢٢٥، ٢٣٩، ٢٤٢

(ج)

- جامعة الدول العربية: ١٨، ١٨٣، ١٥٩، ١٨٥، ٢١٠، ٢٢٧، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٩٢، ٢٩٣
الجزائر: ١٩٣، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٧٣
البحاير العربية: ٢٧٩
جيبوتي: ١٩٣، ٢٤٤

(ح)

- الحكومات العربية: ١٩٨، ٢٠١، ٢٥٩، ٢٦٧

الفكر العربي: ١٤، ١٥
فلسطين: ١٩٨، ٢٣٩
فيتنام الشمالية: ١٣٩، ١٤٢

(ق)

قطر: ٢١٣
القومية العربية: ٢٧٠
القيادات العربية: ٢٠٧، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٧٨

(ك)

كاردوزو، فرناندو هنريكي: ١٠٠، ١١٢، ١١٣
كتب
- الاعتدال على النفس: استراتيجية للتنمية: ١٣٩، ١٤٨
- الاقتصاد السياسي للنمو: ٩٤، ٩٦
- الاميرالية: وثالة الرسالية: ١٠٩
- البيان الشيوعي: ٦٦، ٨١
- التبعية والتنمية في أمريكا اللاتينية: ١٠٠
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد: ٢٢٧، ٢٣٣
- التنمية الأخرى: المقاربات والاستراتيجيات: ٦١، ١٤٣

- التنمية الاقتصادية - النظرية، والسياسة
والعلاقات الدولية: ١٠٦
- الحقيقة والتنمية: دراسات في اقتصاد التنمية: ١٠٢

- كتاب الانتاج السنوي: ١٩٧
- فقر واقتصاد التنمية: ١٠٧
- مراحل النمو الاقتصادي: ٨١، ٨٣
- المسلمات، العالم الثالث، وتضاد النفس
الاقتصادي: ١٠٢

- النظريات النيو-ماركسية للتنمية: ١٠٧
- النظرية العامة للعملة، الفائدة والنقد: ٨٠
- كزنس، ساهون: ٨١
كوريا الجنوبية: ١٦

الكويت: ٢١٠، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٧
كنيز، جون: ٨٠، ٨١

(ل)

لال، ديال: ١٠٧
لال، سنجايا: ١٠٤، ١٠٥

صندوق النقد العربي: ١٨٣، ٢٥٧
الصين: ٢٥، ٦١، ٦٥، ٧٠، ١٢٤، ١٢٨
١٣٩، ١٤٢، ٢٧٢

(ع)

العالم الثالث: ١٦، ١٧، ٢٤، ٢٦، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٣٦-٣٨، ٤٢، ٤٦، ٤٧، ٥١-٥٤، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦٣، ٧٠، ٧٣، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٦، ٨٨، ٩٧، ٩٨، ١٠٩، ١١٣، ١٢٦، ١٣٦-١٣٨، ١٥١، ١٥٣، ١٦٢-١٦٤، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٤، ١٩٣، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٨٢

عبد الله، ابراهيم سعد الدين: ١٥٣
عبد الله، اساميل صيري: ١١٧، ١٤٥
عبد الناصر، جمال: ٢٦٩
المعراق: ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٢-٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٨-٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٧٣
المغرب: ١٨، ٢٤، ١٥٨، ١٧٤، ١٨٦، ١٩٩، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٥٣، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٨٥، ٢٩٥

- القوميون: ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٨٩
- المفكرون: ١٧-١٤، ١٧
حُبان: ٢١٣
المعمل العربي المشترك: ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٦٩، ٢٧٨

(غ)

غالتونغ، يوهان: ١٤١-١٤٣، ١٤٦، ١٤٨، ٢٧٨
غاندي: ١٣٩، ١٤٢
غورياتشوف: ٦٧، ٢٦٧
غيرشكرون، الكسندر: ٨١

(ف)

فالتيو، وانزو: ١٠٠
فايز، جاكوب: ٨٨
فرانك، اندريه جوندو: ٩٧-٩٩، ١٠٨-١١٠، ١٢٢، ١٢٣
فرنلادو، سلسو: ٩٤-٩٦، ١١٢

لبنان: ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٩، ٢٢٧، ٢٢٧، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٧٣
 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا اللاتينية
 (كلا): ٨٧-٨٩، ٩٣-٩٥، ٩٩، ١٠١
 لكويكو، بيتر: ١٠٧
 ليبيا: ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، ٢٤٤
 ليل، إيان م. د.: ١٠٦
 لينين: ٦٧

(م)

ماركس، كارل: ٩٤، ٩٤، ٩٧
 الماركسية: ٦٧، ٧٧، ٨٦، ٨٧، ١٠٩، ٢٧١
 الماركسية النضالية (الارثوذكسية): ٦٠، ٦٦، ٨٥، ٩٣
 الماركسيون المحدثون: ١٧، ٦٠، ٦٧، ٧٨، ٨٢، ٨٥، ٨٩، ٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٨، ١٠٢، ١١٣، ١٠٩
 ماكليفلاند، دافيد: ٨٤، ٢٠٨
 ماوتسي تونغ: ٩٤، ١٣٩، ١٤٢
 المجتمع المصري: ١٤، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦، ١٧٥، ١٧٦، ٢٠٦، ٢١٣، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٧، ٢٩٨
 مجلس التعاون الخليجي: ٢١٨، ٢٤٠، ٢٤٥-٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٥
 مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: ٢١٠، ٢٤٩، ٢٥٨
 محمد علي: ١٤٠
 مردال، غنار: ٩١
 مركز دراسات الوحدة العربية: ١٤٦
 مصر: ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠٢-٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٨، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٨٥
 المشغوب: ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢١٧
 ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٤
 مكفارلين، بروس: ١٠٧
 المنطقة العربية: ٥١، ٥٤، ١٣٠، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٠

٢٢٥-٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٠-٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٧٦، ٢٩٢، ٢٩٦
 منظمة الاطوار العربية المصدرة للبترول (أوبك): ١٨٧، ١٩٠، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٥٥، ٢٥٦
 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: ٢١٩
 منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك): ١٨٥، ٢٢٠، ٢٥٤
 المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ٢٥٢، ٢٥٣
 الموارد المالية العربية: ٢٥٦
 مؤتمر القمة العربي (عمان): ١٩٨٠، ١٨٤، ٢٠٧، ٢٩٢
 موتومبو، كيتانا: ١٤٨
 مور: ٨٣
 موريتانيا: ١٩٤، ٢٠٠، ٢٤٤

(ن)

نُدوة التنمية المستقلة في الوطن العربي (الاردن): ١٤٦، ١٧٦، ١٧٧
 النظرية الكلاسيكية المصدرة للتنمية: ٧٩، ٨٢، ٨٨، ٨٩، ٩٩، ١٠١، ١٤٩
 النفط المصري: ١٧٤، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠١، ٢١٨، ٢١٩، ٢٧٦، ٢٩٠
 نيرفن، مارك: ٦١، ١٤٣

(هـ)

هابرلر، غوتفريدلون: ٨٨
 هيوك، هـ. ج.: ٨٢
 حققي، بيرون: ٩٦، ٩٩
 الهند: ٦٥، ٧٠، ٨٥، ١٢٨، ٢٥٣
 هولتز: ٨٤
 هوشي منه: ١٣٩، ١٤٢
 هيغن: ٨٠

(و)

وارن، يلي: ١١١
 وايز، مافيرون: ٨٤
 الوحدة العربية: ١٨١، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٨٩

الوطن العربي: ١١، ١٢، ١٧، ١٨، ٢٤، ٢٥، ٣٧، ٣٨، ٦٨، ٨١، ٨٣، ١٢١، ١٢٣، ١٢٨، ١٣٦، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٥ - ١٦١، ١٦٣، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٨٠ - ١٨٢، ١٨٦، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣٦، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٧ - ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩١، ٢٩٤	الوظيفة الرياضية: ٢٠٨ الولايات المتحدة الأمريكية: ١٦، ٣٤، ٧٩، ١٣١، ١٩٣ ولرشتاين، احتيول: ٩٧، ١٠٨، ١١٢، ١٢٣
(ي)	
اليمن الجنوبي: ١٩٣، ١٩٧، ٢٣٥، ٢٦٧ اليمن الشمالي: ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٣٥	

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية منشورات ١٩٩٢

- ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية د. حسنين توفيق إبراهيم
- عن نوعية الحياة في الوطن العربي د. نادر فرجاني
- العلمانية من منظور مختلف د. عزيز العظمة
- الثقافة في الوطن العربي: مفهومها وتحدياتها
(سلسلة الثقافة القومية - ٢١) د. يوسف حليباوي
- الصناعة العسكرية العربية د. يزيد صايغ
- النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي د. هشام شرابي
- الخطاب العربي المعاصر (طبعة جديدة) د. محمد عابد الجابري
- صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي د. محمد جواد رضا
- المعرفة والسلطة في المجتمع العربي
(سلسلة أطروحات الدكتوراة - ١٨) د. إسماعيل صبور
- التنمية العصرية، من التبعية إلى الاعتماد على النفس
- في الوطن العربي د. يوسف صايغ
- الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية عبد الإله بلقزيز وآخرون

يصدر قريباً عن مركز دراسات الوحدة العربية

- المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ندوة
- الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي طلعت مسلم
- موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٨ - ١٩٨٥ د. يونان لبيب رزق
- موسوعة تاريخ العلوم العربية د. رشدي راشد (إعداد)
- صورة العرب وقضاياهم في الكتب المدرسية الفرنسية د. مارلين نصر
- تحليل مضمون الكتب الاجتماعية المدرسية في الوطن العربي
- من حيث توجهها القومي والوحدوي د. نخلة وهبة
- الوحدة اليمنية د. حسن أبو طالب
- علم المناظر والهندسة في القرن الرابع الهجري
- (ضمن سلسلة تاريخ العلوم عند العرب - ٣) د. رشدي راشد
- قراءات حرة في الفكر القومي العربي
- (ضمن سلسلة التراث القومي) د. سعدون حمادي (معد)
- اعاقلة الديمقراطية نعم شومسكي (مترجم)
- العصبية والدولة (معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي) د. محمد عابد الجابري
- نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر (وجهة نظر) د. محمد عابد الجابري

هذا الكتاب

يعالج هذا الكتاب مسألة محورية في الفكر التنموي، عبر اعتماده نظرية الاعتماد على النفس كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

وإرادة فهم ذلك، حدّد المؤلف جملة اشتراطات، لا بد من توافرها، لنجاح نقلة المجتمع العربي من حاله العاشر، إلى الاعتماد الجماعي على النفس كعلاج مضاد للتبعية.

وتكمن تلك الاشتراطات في: حاجة المجتمع العربي إلى تحرير نفسه من فلسفة ومضمون النموذج النيو- كلاسيكي الاقتصادي، وكذلك السوسيولوجي للتنمية، وفي ضرورة تحقيق تمازج منسجم في عملية صهر قيم التحديث والقيم المتضمنة في العودة إلى الأصول السدينية، وفي الإدراك السليم المتوازن للتبعية، وفي الحاجة إلى تطوير مفاهيم ومواقف وممارسات عمل ملائمة لظروف وأوضاع الوطن العربي، وفي فهم القدرات العربية الذاتية بمعناها الحركي المتطور، وفي الحاجة إلى تبني منظور عربي قومي في الرؤية المفهومية للتنمية وفي تصميمها والسعي إليها، برشدانية وعزم وسلامة في الرؤية والتحليل. وسيبقى ذلك كله دون بلوغ الغاية ما لم يتوفر- كما يرى المؤلف - شرط المشاركة السياسية الشعبية الواسعة في العملية الاقتصادية والسياسية، وشرط دفع العدالة الاجتماعية إلى مرتبة مُرضية.

إن هذا الكتاب الذي نقدمه إلى القراء العرب، يحتوي بفصله الخمسة دراسة في غاية الأهمية، لما فيه من تحديد للعوائق، وتوصيف لواقعنا الاقتصادي، ووضع للحلول الممكنة على المستويين القطري والقومي.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٦٩١٦٤

برقياً: «مرعبي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيملي: ٨٦٥٥٤٨

Bibliotheca Alexandrina



0585204